جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري –دراسة حالة الحركة الوطنية لتحرير الازواد-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: **الأستاذة:**

أمينة بويصلة **د/ بورنان نعيمة**

لجنة المناقشة

أ.د مخلوف ساحل	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة الجزائر -3-**
د.نعيمة بورنان	**أستاذة محاضرة- أ-**	**مشرفا و مقررا**	**جامعة الجزائر -3-**
د.مولود مسلم	**أستاذ محاضر –أ-**	**عضوا ممتحنا**	**جامعة الجزائر -3-**
د.ابتسام اوعشرين	**أستاذة محاضرة –أ-**	**عضوا ممتحنا**	**م.و.ع.ع.س**
د.سفيان منصوري	**أستاذ محاضر -أ-**	**عضوا ممتحنا**	**جامعة بومرداس**
د.علي بلعربي	**أستاذ محاضر -أ-**	**عضوا ممتحنا**	**جامعة مستغانم**

السنة الجامعية

2021/2020

مقدمة

مثل الصراع الأيديولوجي المحور الرئيس للأزمات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة، كانعكاس طبيعي للعلاقات السائدة آنذاك على قمة النظام الدولي، الذي كان ينقسم إلى قطبين رئيسيين يعمل كل قطب على فرض هيمنته على الدول التابعة له لضمان تماسكها واستقرارها في مواجهة المعسكر او القطب الآخر.

فرضت نهاية الحرب الباردة بداية أزمات من نوعٍ آخر، خلفت العديد من الآثار المختلفة للقضايا السياسية وإدارة الأزمات الدولية في ذلك الصدد، أدت إلى إتاحة الفرصة لظهور العديد من الحركات الانفصالية المطالبة بنيل الاستقلال ولو بقوة السلاح، حيث تزامن ظهور تلك الحركات مع موجة أثارتها نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في العام 1991 مرتبطة بإثارة النعرات القومية والعرقية والدينية داخل محاور المعسكرين السابقين. ومثلت في ذلك " أزمة حرب يوغسلافيا" النموذج الأكثر اتضاحًا، وهي الحرب التي وقعت في أواخر القرن العشرين، بدأت بحرب البوسنة والهرسك في العام 1991 وانتهت بحرب كوسوفو في جوان 1999، ما أدى إلى تفكك الاتحاد اليوغسلافي وانقسامه إلى جمهوريات مستقلة.

و عليه، شهد العالم العديد من الحركات الانفصالية الساعية لنيل الاستقلال والتحرر، إما بناءًا على أسباب أيديولوجية بحتة أو أسباب عرقية أو سياسية أو اقتصادية أخرى. ولعل ما يجري في إقليم كردستان العراق وأيضًا في كتالونيا (شمال شرقي إسبانيا) مؤخرًا يعتبر موجة ضمن موجات الحركات الانفصالية.

شهدت إفريقيا كغيرها من قارات العالم بزوغ حركات انفصالية و تحولات كبيرة على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية والأمنية، و لعل من هذه التحولات الحرب الليبية الأخيرة و ما نتج عنها من تداعيات سلبية أدت إلى هجرة الطوارق الذين كانوا في صفوف جيش معمر ألقذافي، إضافة إلى تهريب الأسلحة الخفيفة و الثقيلة منها، و كذلك الانقلابات العسكرية في مالي مارس 2012، حيث ظهرت حركات انفصالية في منطقة الساحل الإفريقي و التي أصبحت تنادي بالانفصال على السلطة المركزية في باماكو و من هذه الحركات الحركة الوطنية لتحرير الازواد و الحركة الشعبية لتحرير الازواد و حركة أنصار الدين و حركة التوحيد و الجهاد كحركات جهادية، هذا بالإضافة إلى نمو نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي و التي أضحت تنشط في منطقة الساحل الإفريقي و هذا راجع لعدة تهديدات منها الجريمة المنظمة و تجارة الأسلحة و التي تساعد بشكل أو بأخر إلى تصاعد حدة نشاط الأعمال الإرهابية في المنطقة و في مالي على وجه الخصوص، وعليه تمثل هذه التحولات حلقة في سلسلة عدم الاستقرار في القارة الطامحة للنهضة، و الانعتاق من ماضي التخلف و الدمار والحروب بالوكالة.

إن التاريخ و الجغرافيا هما اللذان يحددان ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، و لان حدود منطقة الساحل الإفريقي خاصة مالي مرتبطة مع الحدود الجزائرية الجنوبية، حيث جعل موقع الدولة الجزائرية في حالة تأهب و مراقبة و هذا جراء ما يحدث في شمال مالي بسبب انفجار الأزمة من جديد.

و تزداد أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر خاصة مع دخول بعض القوى الاجنبية كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية- بحجة حماية و تأمين مصالحها المتواجدة في المنطقة، حيث تسعى الدولتان في الآونة الأخيرة إلى التدخل و المشاركة في حل الأزمة في مالي.

و مع تطور الأوضاع وتفاقم تأثيرات الأزمة السياسية في مالي على دول الجوار و على رأسها الجزائر، حيث سارعت إلى تبني إستراتيجية أو مقاربة وقائية للحد من هذه التهديدات –تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية و بروز الحركات الانفصالية في شمال مالي-، و التي أضحت سرعة انتشارها يفوق عديد من الدول المجاورة للجزائر كمالي و النيجر و تشاد، و بالتالي سعت الجزائر إلى حماية أمنها الوطني في ظل الانكشاف الأمني للحدود.

إن إدراك الجزائر لدائرة انتمائها الإفريقي-خاصة الساحل الإفريقي-، و إمكانية تأثير الأوضاع السائدة في شمال مالي و الساحل الإفريقي مع بروز حركات تطالب بالانفصال-الحركة الوطنية لتحرير الازواد- على أمنها القومي، حيث صار هاجس لصناع السياسة الخارجية الجزائرية، باعتبار أن ما يحدث في الجوار يشكل تهديدا و تحديا للأمن القومي الجزائري.

سنحاول في أطروحتنا هذه تحليل بروز الحركات الانفصالية في الساحل الإفريقي و مدى تأثير هذا على الأمن القومي الجزائري إضافة إلى توضيح أو تبيان أهم تهديدات الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية و علاقاتها مع الحركات الانفصالية، مع محاولة توضيح أهم المقاربات الأمنية و الإنسانية التي تبنتها الجزائر لمساعدة جمهورية مالي و دول الساحل بصفة عامة.

-أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

في بعض الأحيان تواجه الإنسان مشكلة أو تجربة أو حادثة، هذه المشكلة تطرح عدة تساؤلات حول بعض القضايا و الأمور التي يعجز عن إيجاد تفسير لها، و نتيجة لذلك فان الشخص يقوم بإجراء الدراسات، و إيجاد المعلومات التي من شأنها أن تساعده في الوصول إلى تفسير و شرح للمشاكل التي واجهته أو تواجهه[1].

1-**تحديد مشكلة البحث:** إن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون هناك مشكلة محددة و هامة و في حاجة ماسة إلى من يتصدى لها بالدراسة و التحليل من جوانبها المتعددة حتى نستطيع أن نوجد لها الحلول المناسبة[2]، و من هنا نطرح المشكلة البحثية و التي تنطوي على البحث في العلاقة بين متغيرين: الحركات الانفصالية، و تأثيرها على الأمن القومي و هي كالتالي:

-**إلى أي مدى يمكن للحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي و شمال مالي التأثير في الأمن القومي الجزائر؟** كما تندرج أسئلة أخرى و التي يمكن طرحها:

1-ماهي الطبيعة الجيوبوليتكية لدول الساحل الإفريقي؟.

2-ما هي التهديدات الأمنية التي فرضتها التحولات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي؟.

3-كيف و متى أصبح ظهور الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا للأمن و الاستقرار الإقليمي؟.

4-ما هي الجذور و الأسباب التاريخية للازمة و النزاعات في مالي و إقليم الازواد؟.

5-كيف تنظر الجزائر إلى محاولة انفصال مالي و مطالب الحركة الوطنية لتحرير الازواد؟.

6-كيف أثرت الحركة الوطنية لتحرير الازواد في مالي –على الأمن القومي الجزائري ؟

7-ما هو تصور الجزائر تجاه ما يحدث على مستوى الشريط الحدودي الجنوبي، و ماهي السيناريوهات المستقبلية للمحافظة على الأمن القومي الجزائري في ظل تصاعد التهديدات ؟

2-مجالات الدراسة:

(1) عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية** (الإسكندرية، مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 1996)، ص ص (33-34).

(2) محمد منير حجاب، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط.3، 2000)، سلسلة دراسات و بحوث إعلامية، ص.22

1-**الإطار الزماني:** مع التطورات التي شهدتها الساحة السياسية العربية و الإفريقية، بعد 2011 و التي تعتبر مرحلة مفصلية و جديدة في بعض الدول على غرار الدول الإفريقية التي عرفت تحولات سياسية و التي كان لها تأثير على القطاع الأمني بصفة خاصة .

2-**الإطار المكاني:** إن شساعة مساحة منطقة الساحل الإفريقي، جعل الكثير من الباحثين و الدارسين لهذه المنطقة يركزون في تعريفهم للساحل الإفريقي على انه ذلك القوس من الأزمات الذي يمتد من موريتانيا الى السودان، و هذا نتيجة للازمات و الظواهر التي تعرفها هذه الدول من ميوعة الحدود و الجفاف والتصحر الى المشكلات الأمنية كالجريمة المنظمة بكل أشكالها وصولا إلى ظاهرة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و السلاح كل هذا نتيجة لعدم الاستقرار في الأنظمة السياسية و الانقلابات العسكرية. و بالتالي سنحاول إعطاء أكثر من تعريف للمنطقة، كما سنأخذ دولة مالي كعينة لدراسة الوضع الأمني و السياسي و هذا نتيجة لما شهدته من تحولات بعد عام 2011.

3-تحديد الفروض العلمية:

الفرضية بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي و تفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، و بالتالي فالفرضية عبارة عن حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن و محتمل لمشكلة الدراسة، و الفروض تأخذ غالبا طابع أو صيغة التعميمات أو الاقتراحات التي تصاغ بأسلوب منسق و منظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة[1].

و عليه تم وضع مجموعة من الفروض التي تتماشى و الأسئلة المطروحة:

1-كلما كان هناك حرمان و تهميش ممارس من السلطة المركزية، أدى إلى ظهور بوادر لحركات انفصالية.

2- إن حدة المخاطر و التهديدات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي بما فيها تأزم الوضع في مالي، جعل الجزائر تعيد تحديد معالم أمنها القومي.

3-ان نشاط الحركات الانفصالية على الحدود الجنوبية الجزائرية، كان له تأثير على الأمن القومي الجزائري.

4-إن خضوع دول الساحل الإفريقي لمطالب الحركات الانفصالية، يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الجزائري.

(1) مصطفى ربحي عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي- النظرية و التطبيق** (الأردن، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2000)، ص ص(.69-70).

5-كلما زادت التهديدات و المشاكل الأمنية و السياسية و الاقتصادية في المنطقة، كلما ساعد ذلك على تدخل القوى الكبرى.

6-إن تصور الجزائر تجاه ما يحدث في المنطقة، يصب في حماية أمنها القومي و مصلحتها العليا.

4-الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

إن دراسة موضوع بروز الحركات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري –دراسة حالة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد- تمثل محاولة لمعرفة مدى ظهور هذه الحركات و تشعبها و تطورها في المنطقة، خاصة مع الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية و الإفريقية عام 2011 و الحرب الدائرة في ليبيا، كلها عوامل عجلت بظهور الحركات الانفصالية في المنطقة الساحل الإفريقي و تخوف دول الجوار من انتقال عدوى الانفصال إليها.

كما تبرز أهمية الموضوع من خلال الأوضاع التي تعيشها مالي، و مدى تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري.

حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ظاهرة الإرهاب و التي أصبحت تداعياتها عالمية تهدد أمن و استقرار العالم، خاصة في المناطق التي تعاني من مشاكل سياسية و اقتصادية و أزمات داخلية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي و التي تتميز دوله بهشاشة مؤسساته، و ضعف النمو و الأداء الاقتصادي و كذا المشاكل الاجتماعية و التي تعتبر مناخ خصب و ملائم لتنامي ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة و كذا الحركات الانفصالية.

5-أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة، هو السعي للكشف عن الحركات الانفصالية المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة- الحركة الوطنية لتحرير الازواد- التي غيرت من مطالبها إلى الانفصال عن السلطة المركزية في باماكو، و بالتالي محاولة إظهار أسباب تغير هذه المطالب و السياسات في المنطقة.

كما تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير هذه الحركات الانفصالية على امن و استقرار الجزائر، و كذا تسليط الضوء على الجهود الجزائرية في حل قضية الطوارق منذ اندلاعها عام 1963، و مدى تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري. أما مبررات اختيار الموضوع فترتكز على حوافز كلها حول الطبيعة الحيوية للموضوع، و تكمن هذه الحوافز في:

1-إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع، رغم انه حديث من حيث اشكالياته و خضوع فرضياته لديناميكية في المدى المتوسط و البعيد، تغري الباحث بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي.

2-إن الفكرة الرئيسية التي يطرحها الموضوع هي ظهور الحركات الانفصالية و مدى تأثيرها في انفجار الوضع في مالي، و بالتالي انعكاس هذا الأخير –أي الوضع- على الأمن و الاستقرار في المنطقة عامة و في الجزائر خاصة.

3-تحاول الدراسة تناول طبيعة الصراع الدائر في مالي و حدود الظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت مرتبطة مع الكثير من الحركات الانفصالية في شمال مالي أو في المنطقة، باعتبارها من التهديدات التي أصبحت تشكل خطر على أمن الجزائر.

ثانيا: المناهج و الاقترابات:

يرتبط تحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يستخدمه و يطبقه الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة لموضوع و محتوى الظاهرة المدروسة، بمعنى أن مناهج و أساليب البحث العملي تختلف باختلاف الظواهر و المشكلات المدروسة و ما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى[1]، و عليه فقد ارتأينا في موضوعنا هذا تطبيق مجموعة من المناهج و الاقترابات:

***تقنية دراسة الحالة:** و هي تقنية تهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظواهر والحالات الفردية بموقف واحد فبأخذ الفرد أو اللاعبين كوحدة للدراسة المفضلة بغرض الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها.

و تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد كشف حقائقها و سبر أغوارها. و تندرج تقنية دراسة حالة ضمن ذلك الإطار، و يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعا أو مجتمعا محليا أو عاما أو نظاما سياسيا أو دولة أو حضارة. و هو يقوم على التعمق في دراسة الوحدة و ذلك قصد الإحاطة بها و إدراك خفاياها، و معرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة و إبراز الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة[2]. قد تم التركيز في البحث على الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة و جمهورية مالي من خلال بروز الحركة الوطنية لتحرير الازواد.

1-المنهج التاريخي: إن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها، و لكنه يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها[3]. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لان التاريخ لا يعيد نفسه، يقول" بولين يونج" " إننا في البحث الاجتماعي نتعقب

(1) ربحي، غنيم، **مرجع سابق**، ص35.

(2) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2002)،ص.87.

(3) محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص.56-57.

التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، و نربط الحاضر بالماضي، و نفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ و قوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص و الجماعات و النظم الاجتماعية". و تم توظيفه من أجل تسليط الضوء على إبراز المحطات التاريخية في مسيرة الحركة.

2-المنهج المقارن: المقارنة هي من طرق المعرفة يستعين بها الإنسان العادي، كما يستعين بها الباحث عندما يريد أن يتعمق في فهم أمر من الأمور أو يحكم عليه. و المنهج المقارن منهج متعدد الأدوات يستخدم في مجالات الوصف و التفسير و التحليل و التنبؤ ، و لكن وفق حاجات الدراسة المقارنة، كما انه لا ينفصل عن مناهج البحث المعروفة التاريخي و الوضعي و التحليلي و التجريبي[1]. و في دراستنا هذه وظفنا هذا المنهج من اجل المقارنة بين مختلف المقاربات أو الاستراتيجيات –الجزائرية و الغربية- في المنطقة، و محاولة معرفة أي من هذه الاستراتيجيات هي ناجحة في الحد من التهديدات الأمنية خاصة تأثير الحركات الانفصالية و في الأمن القومي الجزائري، و متوافقة مع البيئة الأمنية الضعيفة لهذه الدول. و من الاقترابات التي يمكن توظيفها هي:

أ-اقتراب التفاعل السياسي: يركز اقتراب التفاعل السياسي على تعريف العوامل المتعددة المؤثرة في المسرح السياسي الإفريقي و التي ترسم مختلف ديناميكياتها عبر الزمن، كما يحاول التركيز بشكل مباشر أكثر على العمليات المعقدة و على العوامل التي تؤثر في القارة الإفريقية.

إن إطار العمل هذا يفترض أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لإفريقيا اليوم، فالأفراد و الحكومات مقيدة بعوامل متنوعة (ديمغرافية، تكنولوجية و أيديولوجية وتاريخية واجتماعية). و ينطلق الذين يتبنون هذا المنظار بحثهم بتفحص المكونات المفتاحية للسياسة الإفريقية مفترضين أن مجالها و فضاءها هو أوسع بكثير من مجال الدولة الرسمي و الشكلي و نسق الدولة الدولي، كما أن دراسة المصالح و التنظيمات و قدرات الكيانات المختلفة تحسن رؤيتنا لعمليات الترابط، فالمنافسة السياسية تشمل الصراعات على الموارد المادية و المعيارية و على الهوية والمصالح والمؤسسات و الرموز، في الأخير نحاول تسليط الضوء على مختلف ديناميات الحياة السياسية و كذا الاقتصادية و الاجتماعية في مالي، **مع ضرورة دراسة متغير الحركات الانفصالية و درجة تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.**

ب-اقتراب متعدد المستويات و المتغيرات: يتناول هذا الاقتراب الظاهرة من عدة مستويات و متغيرات من خلال تبني منهجية متجانسة في النظر إلى التحديات الأمنية في المنطقة من خلال المزج بين الاعتبارات الاستعمارية التاريخية وبين سياسات و ظروف فترة ما بعد الاستقلال في دول المنطقة، حيث واجهت

(1) عبد الجواد بكر، **منهج البحث المقارن**، بحوث و دراسات، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2002)، ص.15.

العديد من التحديات منها إعادة بناء الدولة الوطنية، و محاولة التكيف مع الظواهر الجديدة التي برزت بعد استقلال دول افريقية، و كذا التكيف مع العوامل الهيكلية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية كل هذه العوامل المؤدية إلى بروز التحديات الأمنية في المنطقة (المستوى التاريخي للظاهرة و المستوى القيادي الذي يتناول القائد وشخصيته، إضافة إلى مستوى النمط الحكومي أي نمط الحكومة و النظام السياسي، و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي يتطرق إلى النظام الاقتصادي المنتهج في الدولة والاجتماعي، و كذلك مستوى النسق الإقليمي و الدولي و هذا من خلال تناول الظاهرة في محيطها الإقليمي و الدولي باعتبار أن الظواهر تتأثر و تؤثر في محيطها. وعليه حاولت الدراسة في هذا الصدد إحاطة الظاهرة المراد دراستها بمختلف المستويات و بدرجة عميقة.

ثالثا: الدراسات السابقة:

من المعروف أن العديد من الأسس النظرية للدراسات المقترحة يعتمد على نتائج دراسات نظرية أو ميدانية سابقة عكست أراء الباحثين أو المؤسسات التي قامت بها في أوقات سابقة.

تعتبر القراءة التحليلية لمختلف الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة المساعد الرئيس للباحثين لتكوين أفكار واضحة عما يتحتم عليهم من واجبات في هذا المجال، وذلك من خلال تحديد الأبعاد التي تتطلب تركيزا أكبر بالمقارنة مع تلك الأبعاد التي تحتاج تركيزا أقل نظرا لضعف أهميتها، كما يتطلب هذا الأمر تحديدا للمنهجيات الأكثر ملائمة لإتباعها في هذا البحث أو الدراسة ولماذا؟ بالإضافة إلى أوجه النقص البارزة في هذا الحقل أو المواضيع التي لم يتطرق إليها الباحثون من قبل[1].

الملاحظة العامة عن الدراسات الأكاديمية السابقة للموضوع المدروس، أنها في معظمها هي دراسات صادرة عن مراكز فكرية غربية، وهو ما يجعل النقص الفادح للدول الساحلية اهتمامها بميدان العلاقات الساحلية-الصحراوية فمعظم الدراسات والتقارير الغربية والشرقية تصدر من معاهد متخصصة في الشؤون الإفريقية مثل: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين، أما المراجع باللغة العربية فهي قليلة جدا ما عدا بعض الدراسات المترجمة و المقالات المنشورة في الدوريات و المجلات المتخصصة مثل مجلة العلوم السياسية ومجلة السياسة الدولية، عكس المجلات الغربية التي اهتمت بالمنطقة لدرجة إنشاء مراكز متخصصة " كمركز الأبحاث حول الصحراء" والذي مقره بواشنطن تحت إدارة " **جيرمي كنان**".

1-**الكتب:** كتاب بعنوان « Aymeric Chauprade « crise du Mali Réalités Géopolitiques

(1) محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي -القواعد و المراحل و التطبيقات** (عمان، الأردن: دار وائل للطباعة و النشر،ط2،1999)، ص ص25-26.

تحدث الكاتب عن الفواعل المكونة للحرب في مالي و هم: الحكومة المركزية في مالي باماكو، و كذا التنظيمات الانفصالية التي تطالب بالاستقلال كالحركات الازوادية، تطرق أيضا إلى دور الحكومة الفرنسية و مصالحها في مالي و النيجر -شركة توتال و شركة اريفا، تناول دور الحكومة الجزائرية في الحرب في مالي من خلال جهاز المخابرات و الأمن العسكري و النظام السياسي الجزائري و حتى شركة سوناطراك، تحدث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل جديد في المنطقة و في الأزمة في مالي من خلال وكالة الاستخبارات المركزية و البنتاغون و الجيش، حاول أيضا توضيح دور قطر في المنطقة و مصالحها المتمثلة في استكشافات البترول و الغاز، إضافة إلى تبيانه دور دول الجوار لمالي كموريتانيا و ليبيا و التي لعبت دائما دورا في مشكل الطوارق في المنطقة.

كتاب أخرى لمجموعة باحثين بعنوان "**مالي عودة الاستعمار القديم تاريخ النشر 2014**، تناول هذا الكتاب الأزمة في مالي خصوصا ما يحدث في إقليم ازواد من أسباب الأزمة و نتائجها على المنطقة و موقف الدول منها، تطرق أيضا للفصائل الإرهابية و الحركات الانفصالية حيث قسم تواجدها منذ الاستعمار الفرنسي و خلال حقبة التسعينيات و بعد 2012 كظهور الحركة الوطنية لتحرير الازواد و أنصار الدين كحركة ارهابية..... و في الأخير تم طرح رؤية استشرافية لأزمة من خلال سيناريوهات مستقبلية.

2-أطروحات الدكتوراه: دكتوراه للباحث لقط سمير معنونة " **بالبعد الإفريقي في سياسة الدفاع و الأمن الوطني الجزائري 2017**" تطرق فيها إلى البعد الإفريقي في إستراتيجية الأمن القومي و الدفاع للجزائر، من خلال تحليله للبعد الإفريقي في السياسة الأمنية الجزائرية و الفضاء المغاربي و الساحل الإفريقي، و التي باتت هذه الفضاءات تشكل تحديات و تهديدات للأمن القومي الجزائري.

كما تطرق إلى البعد الدولي للسياسات القوى الكبرى لكل من فرنسا و الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي و الصين، كما قدم قراءة تحليلية نقدية لمختلف الترتيبات الأمنية الجزائرية و الدولية منها في منطقة الساحل الإفريقي و المنطقة المغاربية.

أما الشيء الذي نحاول إبرازه في هذه الدراسة هو عودة تأزم الوضع في السحل الإفريقي خاصة مالي، لكن هذه المرة كانت أشد من حركات التمرد التي شهدتها في العقود السابقة و هذا بسبب تداخل العديد من المعطيات الجديدة كالتحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية، الوضع في ليبيا و الذي كان السبب الأساسي في حصول الطوارق على الأسلحة و إعادة تنظيم نفسها، ما أدى الى بروز حركات انفصالية في منطقة الساحل الافريقي كالحركة الوطنية لتحرير الازواد في شمال مالي، مع ظهور بعض التنظيمات الإرهابية كحركة أنصار الدين و جماعة التوحيد و الجهاد التي تنطوي تحت لواء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الجريمة المنظمة كل هذه المعطيات أعطت صبغة جديدة لهذا النزاع، و شكلت

مهددات للأمن القومي الجزائري من خلال التأثيرات السلبية لهذه الأزمة كالاختطافات و اللاجئين و التهريب.....، في ظل التدخل الفرنسي و الدور الأمريكي في المنطقة مع توضيح التصور الجزائري لهذه التهديدات الأمنية من أجل المحافظة على الأمن القومي.

رابعا: تقسيمات الخطة: تم تقسيم خطة الدراسة إلى خمسة فصول و كل فصل فيه ثلاث مباحث وفق خطة منهجية إضافة إلى خلاصة و استنتاجات.

في الفصل الأول:تم التطرق إلى الحركات الانفصالية و الامن القومي كمحددين للتحليل في العلاقات الدولية، و ذلك من خلال تسليط الضوء على التأصيل المفاهيمي و النظري للحركات الانفصالية، بعد تناولنا مفهوم الأمن القومي أبعاده و مستوياته، مع تقديم نماذج عن حركات انفصالية في العالم.

حددنا في الفصل الثاني طبيعة الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي، و قد ابرز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، كما تناولنا نشأة الحركات الانفصالية في هذه المنطقة مع التركيز على الحركة الوطنية لتحرير الازواد كحركة انفصالية في جمهورية مالي.

أما في الفصل الثالث تناولنا الأبنية السياسية الاقتصادية والانثربولوجية في جمهورية مالي، من خلال تتبع السيرورة التاريخية و السياسية في دولة مالي، **و** التحولات السياسية و الأمنية التي عرفتها مالي في العقد الأخير، **و إبراز** التغلغل الليبي في منطقة الساحل الإفريقي و دورها في إقامة دولة ازوادية .

أما الفصل الرابع حاولنا إظهار انعكاسات و تأثيرات بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري من خلال توضيح عقيدة و مرتكزات الأمن القومي الجزائري، و كذا التهديدات و المخاطر الكامنة في الساحل و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري، خاصة تداعيات بروز الحركات الانفصالية و الأزمة السياسية في مالي.

أما في الفصل الخامس سنناقش فيه الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من دول الساحل الإفريقي و منع التدخلات الأجنبية، من خلال مساعيها في حل الأزمة السياسية في مالي و التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي **مع دراسة لأهم** استراتيجيات القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية –الحركات الانفصالية و علاقتها بالإرهاب-، و في الأخير نحاول إبراز النقاط الايجابية و السلبية في الاستراتيجيات بالتركيز على الإستراتيجية الجزائرية.

الخاتمة.

الفصل الأول:

الحركات الانفصالية و الأمن القومي كمحددين للتحليل في العلاقات الدولية

يرتبط وجود الحركات العرقية بالمجتمعات متعددة العرقيات حيث يضم المجتمع الواحد أكثر من جماعة عرقية واحدة لا يشعر أفراد أي منها بان ثمة ما يربطهم بأفراد الجماعات الأخرى، على نحو يهيئ لغياب فكرة المواطنة و انتفاء التكامل السياسي داخل المجتمع، و شعور أفراد الجماعات العرقية غير المسيطرة- التي هي أقليات غالبا- بان الدولة التي تنتسب إليها لا تعبر عن ذاتيتها، و لا تجسد هويتها، و إنما هي تجسيد لهوية و ذاتية الجماعة المسيطرة فحسب، و تأسيسا على ذلك فكثيرا ما تطل الحركات العرقية برأسها داخل مثل هذه الدول، و يصبح من الطبيعي أن يغلب على أهداف هذه الحركات الطابع الانفصالي، و هو ما يشير إليه واقع الحركات العرقية المعاصرة، حيث يدخل اغلبها في نطاق الحركات الانفصالية

و تتزايد أحداث العالم شدة مع تزايد النزاعات الدولية و نشاط الحركات العرقية الانفصالية في عدد من دول العالم، للاستقلال بإقليم داخل بعض الدول مثلما الحال في إقليم كردستان العراق و إقليم كتالونيا في اسبانيا.

و كذلك الحال في دول القارة الإفريقية ، فقد عرفت هي الأخرى عدة محاولات للانفصال (كنيجيريا و إقليم جنوب السودان و إقليم ازواد بشمال مالي) و هو الحالة التي سندرسها في موضوع أطروحتنا.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للحركات الانفصالية

يشكل مفهوم الحركات الانفصالية جدلا واسعا في العلاقات الدولية، و ذلك من خلال المفاهيم الموجودة في الكتب و المعاجم، فالبعض عرفها على أساس أنها حركات تسعى إلى تحقيق مطالبها الاقتصادية و الاجتماعية باعتبار أنها مهمشة في هذا الجانب، في حين نجد تعاريف أكثر عمقا وحدة من زاوية أن هذه الحركات تسعى إلى الانفصال عن الدولة الأم و هو المطلب التي ترفضه الكثير من الدول.

و عليه سنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم الحركات الانفصالية من خلال التطرق لمجموعة من التعاريف وهذا من اجل فهم معنى الحركات الانفصالية و ارتباطها بمفاهيم أخرى العرقية و الاثنية و القومية و الحركات المسلحة و التمرد...

المطلب الأول: مفهوم الحركات الانفصالية و المفاهيم المرتبطة بها.

يستخدم دعاة الانفصال عن إقليم الدولة الأم ما أقره ميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق " بحق الشعوب في تقرير مصيرها"، فيما يبدي مراقبون تخوفهم من نذر حرب متصاعدة في العديد من الجهات على وقع تلك الحركات الانفصالية، مستشهدين بما صاحب أزمة تفكك الاتحاد اليوغسلافي في التسعينات من صراع دموي، وذلك في خطٍ متوازٍ مع إعادة رسم الخرائط الإقليمية في ضوء تلك التطورات وتصاعد الحركات الانفصالية إذا ما نجح الانفصاليون في تحقيق أهدافهم[1].

الفرع الأول:تعريف الحركات الانفصالية

تحمل التوجهات الانفصالية في مضمونها مشاريع دول جديدة في النظام الدولي، فقد مثلت الحرب العالمية الأولى، و انتهاء الحقبة الاستعمارية في ستينيات القرن الماضي، و انتهاء الحرب الباردة في القرن العشرين فرصة لظهور العديد من الدول القومية، كما تحتوي الكثير من الدول داخلها على مجموعات عرقية و اثنية ذات توجهات انفصالية كامنة و أخرى نشطة تطالب بالاستقلال.

ففي الفترة الأخيرة تزايدت الحركات الانفصالية و تعاظمت مطالبها، بدءا من اسكتلندا و ليس انتهاءا بحركة الطوارق في مالي و الانفصاليين في مناطق مختلفة من أسيا و أمريكا و الخطر التقسيمي المحدق بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يندمج الإرهاب و التطرف و الحركات الانفصالية بما يشكل تهديدا للسلام و الأمن العالميين.

(1) محمد خالد، " **الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من رسم الخرائط**"، القاهرة، (2017/10/08)، تاريخ الاطلاع (2019/07/14)، الموقع:
https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2017-10-08-1.3061951

اشتدت حدة النزعة الانفصالية نهاية القرن **20** و بداية**21** ووصلت ذروتها بعد انفصال كوسوفو عن صربيا سنة**2008** ثم انفصال جنوب السودان عن شماله في**2011**، واليوم تتغذى هذه الحركات من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها بلادها والعالم، وقد جاء انفصال كوسوفو وجنوب السودان ليثير تساؤلات حول مدى تعميم هذين النموذجين عن بقية الحركات الانفصالية المختلفة عن بقية الحركات الانفصالية المختلفة في دول العالم و تأثير ذلك على الاستقرار الدولي الهش.

يقول الباحث السياسي السينغالي "**جوبيتر نديايي**" أينما توجد حركات انفصالية توجد دول منافسة تقدم الدعم لها لأسباب تتعلق بالمكانة والموقع الجيوسياسي من خلال سياسة الارتشاء أو الرشوة والدعم المالي والعسكري.

وإذا كانت بعض الحركات الانفصالية تتبنى الحل السلمي لحل قضيتها، فان السواد الأعظم منها اختار حمل السلاح وانتهاج العنف والأصولية و التشدد لتحقيق غاياته. وقد وجدت مثل هذه الحركات دعما خارجيا كبيرا من قبل دول وجماعات لها مصالح في خلق الفوضى في دول بعينها، والأمثلة على ذلك عديدة، فالغرب دعم انفصال جنوب السودان على السلطة المركزية في الخرطوم، والمحاولات الأمريكية في تقوية أصوات انفصال في إقليم التايوان وإقليم التبت في الصين، كما دعمت الحركات الانفصالية المتشددة في مناطق القوقاز الشمالي: الشيشان، داغستان... بهدف ضرب روسيا.

وفي ذات السياق، تؤكد الدراسات ومعظم التحاليل الخاصة بقراءة ظاهرة تصاعد النزعات الانفصالية اليوم على أن المصالح الاقتصادية و الطاقوية والإستراتيجية بصدد رسم حدود العالم من جديد، وذلك وفق خطتين رئيسيتين:

***الخطة الأولى**: عبر تغذية الصراعات الطائفية وزرع بذرة الإرهاب في بعض الدول الإستراتيجية على غرار ما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

الخطة الثانية: تقوم على أساس دعم الحركات الانفصالية واللعب على حق تقرير المصير الذي ينادي به ميثاق حقوق الإنسان.

و عليه فالدعوات و المطالب الانفصالية في مختلف العالم، تتم عبر تنظيمات و حركات تطالب بالاستقلال و الانفصال، بحيث أن الكثير منها يحمل شعارات الوحدة العرقية و الدينية و التاريخية، في حين تكون دوافعها الرئيسية سياسية و اقتصادية[1]. و بالتالي تعرف الحركة الانفصالية على أنها:

(1) زهير عطوف، " **الحركات الانفصالية حول العالم...كردستان العراق نموذجا**"، (سوريا، مركز إدراك للدراسات و الاستشارات، 2014)، ص(03).

" حركات سياسية أو مسلحة تطالب بالانفصال و الاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان، أو دولة قومية، أو دينية، أو عرقية، و تظهر نتيجة ظروف تاريخية أو اقتصادية أو نتيجة الإحساس بالتهميش و الإهمال أو الاضطهاد من طرف القومية التي تسيطر على تلك الدولة الأمة"[1].

كما أن الانفصاليون قد لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في دولة معينة، ولكنهم قد يطالبون بحصة أكبر من أراضي هذه الدولة. و في النهاية عادة ما يقال أن الحق في الانفصال تمارسه المجموعات وليس الأفراد، حيث تتوافر مجموعة من الحجج لدعم حق الانفصال، وأكثرها هي الحجة المرتكزة على فكرة أن كل شعب يملك الحق بدولته، بحيث يجب أن تتطابق الحدود الثقافية مع الحدود السياسية(**قرار1514)** القاضي بحق تقرير المصير أما التبرير الأفضل للانفصال فهو اعتماده من جانب مجموعة لتصحيح مظالم ماضية، حيث تنطبق هذه الحجة على العديد من الحركات الانفصالية في العالم[2].

كما انها" **كلمة مركبة من جزأين وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية"**[3]. و الانفصالية هي" **حينما تطالب الأقلية بالاستقلال الثقافي و السياسي خاصة حين تعجز عن الاندماج و ممارسة التعددية"[4].**

و الانفصالية بالمعنى السياسي هي:" **فهي تعميق أو تكريس لتجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد[5]. فهي إذن عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام القائم في دولة ما، على مراقبة و تسيير جزء من إقليم الدولة. و يكاد يكون التنديد بالانفصالية بشتى أنواعها من طرف الحكومات القائمة أمرا مشاعا محاولة منها إخفاء الضعف الذي اكتسى الدول التي تأسست بعد موجة الاستقلال فالنضال من أجل الاستقلال الذي وصف بقومية دون أمة" تم باسم شعوب دخيلة و مكرهة".**

و تعرف الحركة الإنفصالية أيضا بأنها: نزعة سكان منطقة ما الى الاستقلال عن الدولة التي تنتسب اليها هذه المنطقة"[6].

(1) كرم سعيد، " التحركات الانفصالية في العالم: نموذج كتالونيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (2015/12/30)، تاريخ الاطلاع (2019/07/14)، الموقع **www.Siyassa.org.eg/News/7637.aspx**

(2) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص (93-94).

(3) عبد الوهاب ألكيالي، **الموسوعة السياسية** (بيروت: الجزء الأول، 1981)، ص(222).

(4) عمر سلمات، "الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية"، **رسالة ماجستير** (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2006)، (43).

(5) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص(372).

(6)الحركة الانفصالية، معجم الانطولوجيا العربية،(فلسطين، جامعة بيرزيت 2018)، تاريخ الاطلاع (2021/02/16)، .

و يمكن أن نفرق بين النزعة الانفصالية و الحركة الانفصالية من خلال، أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الحركات الانفصالية-كما اشرنا لها في تعاريف السابقة- البعض يعتبر على أن الحركات الانفصالية هي: **التحركات التي تتبناها مجموعة من المجتمع تسعى إلى الاستقلال، بتوجهات أو دوافع تهدف إلى فصل ارض أو منطقة يقيمون فيها من الدولة التي تسيطر عليها و تحكمها، أو على الأقل الحصول على حكم ذاتي في إطار هذه الدولة"[1].**

و في كثير من الأحيان يشير إلى الانعزال الاجتماعي لفئة معينة من مجتمع دولة ما عن المجتمع الأساسي للدولة التي تحكمها نتيجة لمواجهة هذه الفئة بعض المشكلات الاجتماعية، و في قليل من الأحيان يتم فرض الفصل الاجتماعي سياسيا من السلطة، كما كان الحال عليه في جنوب إفريقيا.

لقد وضح الكاتب و الباحث وليد عبد الحي نموذج قياس النزعة الانفصالية عند الأقليات، اذ انها تتدرج في مستويات ثلاثة و هي:

-**المستوى الأول**: المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الأغلبية.

-**المستوى الثاني**: إن اشتدت وطأة التمييز نزعت الأقلية إلى فدرالية تكون هي أحد أطرافها.

-**المستوى الثالث:** وإن احتدت النزعة أكثر فقد تصل إل حد السعي إلى الانفصال تماما عن الدولة لتشكيل كيان سياسي منفصل.

يمكن تصنيف دراسات النزعة الانفصالية إلى نمطين، أحدهما سعى إلى تحديد المتغيرات التي توفر ظروف الانفصال من خلال البحث النظري ، بينما تركز الثاني على "نمذجة" كمية لظاهرة الانفصال من خلال تحديد المتغيرات الدافعة إلى الانفصال، وتحديد الوزن النوعي لكل منها، ثم قياس معامل الارتباط بين المتغيرات والنزعة الانفصالية[2]. و عليه فقد حدد بعض الباحثين محددات النزعة الانفصالية عند بعض الحركات الانفصالية و التي تتلخص في:

1-المحددات السياسية:

- نسبة التمثيل السياسي في المناصب العليا قياسا بنسبة الأقلية في المجتمع، وتعني مدى حضور أفراد من الأقلية في مناصب الدولة العليا بقدر يتوازى بشكل نسبي معقول مع النسبة السكانية للأقلية.
- السماح بإنشاء أحزاب سياسية تتبنى مطالب الأقلية وكذا التعبير السياسي الحر عن مواقفها، أي مدى

(1) علي انوزلا، " **استيقاظ النزعات الانفصالية**"، تاريخ الاطلاع (2019/07/14)، الموقع:

www.alaraby.co.uk/opinion (20/09/2017)

(2) وليد عبد الحي، "نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد04، ربيع 2014)، ص.(52).

القبول من السلطة السياسية بممارسة الأقلية العمل السياسي على الأسس نفسها التي تعطى لعمل الأغلبية السياسي.

-السماح للأقلية بإنشاء هيئات مجتمع مدني تعبر عنها، مثل الجمعيات والأندية والروابط العشائرية ....

-السماح للأقلية بإنشاء وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي تمثل توجهات الأقلية، ومدى خضوع هذه الأدوات للمعايير نفسها التي تعمل طبقا لها المؤسسات الإعلامية التابعة للسلطة، أو يديرها أفراد.

-السماح للأقلية بالتواصل مع امتداداتها خارج حدود الدولة، أي قبول تواصل الأقلية مع الأقلية نفسها الموجودة في قطر آخر، أكان بالتنسيق الثقافي أم السياسي أم بتلقي الدعم المالي...

-النص الدستوري على حقوق الأقليات، أي مدى النص الصريح في الدستور على حق الأقليات في ممارسة حياتها في مختلف المجالات أم لا، بغض النظر عن التطبيق لهذه الحقوق في الواقع الفعلي.

-النص الدستوري على الحق في الانفصال، أي هل يوجد نص دستوري يسمح للأقلية بالانفصال إذا رغبت أغلبية هذه الأقلية (كما كان في الاتحاد السوفياتي سابقا)؟[1].

-ميزان القوى بين الأقلية والحكومة المركزية، أن ميزان القوى النسبي بين الطرفين هو العامل الحاسم في تصاعد النزعة الانفصالية أو تراجعها، أي هل الفرق كبير بين قوة الأقلية (سياسيا واقتصاديا وعددا) وقوة الأغلبية؟ فكلما كان الفرق كبيرا تضعف النزعة الانفصالية، طبقا للدراسات الامبريقية.
-المركزية أو اللامركزية، حول العلاقة بين النزعة الانفصالية والبنية المركزية أو اللامركزية للإدارات المحلية، توصل " **دون برانكاتي**" إلى نفي أن اللامركزية تقود إلى مزيد من النزعة الانفصالية، ووجد في دراسته الكمية أن الربط بين البعدين ليس دقيقا، لكنه أشار في خلاصته إلى أن وجود أحزاب إقليمية أو فروع إقليمية للأحزاب هو ما يزيد من فرص النزعة الانفصالية، وهو الأمر الذي يقترح معالجته بتطوير النظام الانتخابي بشكل يحول دون تنامي دور الأحزاب الإقليمية.

2-المحددات الاقتصادية:

-معدل دخل الفرد في الأقليات قياسا بمعدله لدى الأغلبية، أي مدى الفرق بين معدل دخل الفرد في الأقلية عند مقارنته بمعدل دخل الفرد في الأغلبية.
-عدالة توزيع الإنفاق الحكومي بين مناطق الأقليات ومناطق الأغلبية.
-تركز الأقلية في قطاعات إنتاجية دون غيرها.

([1]) وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، (57).

-وجود مورد اقتصادي مهم في منطقة الأقلية، أي هل تتميز منطقة تركُ ز الأقلية بوجود مورد يعد من الموارد الرئيسية في مكونات اقتصاد الدولة، كالنفط أو الذهب أو مساحات زراعية أو مصادر المياه الرئيسة... إلخ.

3-المحددات الاجتماعية:

-سمة التميز الاجتماعي للأقلية (الدين، اللغة، اللون، العرق).
-النسبة العددية للأقلية قياسا بإجمالي السكان.
-السماح للأقلية بالتعبير عن رموزها الثقافية التاريخية أو الدينية أو اللغوية.

4-المحددات الخارجية:

-وجود سند دولي للأقلية، أي تتبني دول أجنبية لمطالب الأقلية و مساندتها بغض النظر عن أهداف تلك الدول المساندة.

-نماذج يحتذى بها، أي أن تكرار نجاح أقليات في مناطق مختلفة من العالم في الانفصال يغذي نزعة الانفصال لدى أقليات أخرى (نجاح إريتريا في الانفصال عزز نزعة أقليات جنوب السودان، ونجاح الأخيرة في ذلك عزز نزعة انفصال بعض أقليات دارفور... إلخ،) بل إن النجاح في مناطق بعيدة قد يؤدي إل التعزيز نفسه ولو بنسبة أقل.

5-المحددات الجغرافية:

- تركز الأقلية في منطقة واحدة أو أكثر أو تشتتها[1].
-تركز الأقلية قرب الحدود الدولية أو في المركز، كلما كانت الأقلية أقرب إلى أطراف الدولة كانت القدرة على تلقي المساعدة الخارجية أكبر ، كما أنها تصبح أكثر إحساسا بالتطويق من قبل الأغلبية (الاكراد في العراق).

-امتداد الأقلية في الدول المجاورة: بمعنى هل الأقلية موجودة في دولة واحدة فقط أم أن لها امتدادا في دول أخرى مجاورة أو غير مجاورة؟ (الاكراد في سوريا و العراق و تركيا، الطوارق في مالي و الجزائر و النيجر ....)[2].

(1) وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. (58).

(2) المرجع نفسه، ص ص58-59.

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالانفصالية و بالحركات الانفصالية

سنحاول في هذا الفرع التطرق الى مجموعة من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الانفصالية كمصطلح قائم بذاته، الى جانب مفاهيم اخرى مرتبطة بالحركات الانفصالية كالحركات المسلحة و المتمردة.

أولا-الانفصالية و المصطلحات المرادفة لها: إن إدراك مضمون التنظير لمصطلح الانفصالية يرتبط بعدة مفاهيم كالعرقية و الاثنية و الأقلية و القومية.

1-**العرقية:** يعود أصل كلمة العرقية ethnicity إلى اللفظة اليونانية القديمة ethnos، التي تقابل في المدلول لفظة أّمة nation التي تعني جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. كما يمكن تعريف العرقية هي:

" تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية او بيولوجية كوحدة الأصل او السلالة أو ثقافية كحال اللغة و الدين و الثقافة، و يعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، و يكون افرد هذا المجتمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم و ذاتيتهم، عاملين دوما من اجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف و التحلل"[1].

2-الاثنية: مشتقة من الكلمة الإغريقية **إثنوس** والتي تعني حسب **أرسطو** أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي.

أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء والمتوحشين، ثم انتقل الى اللغة اللاتينية ليصبح

ethnicum; ليقترب من نفس الدلالة اليونانية، حيث وصف به الكفار **les infidèles** والغرباء من غير المسيحيين و اليهود. أما في اللغة الإنجليزية **ethnic** والفرنسية **ethnie**، و يؤكد "**ورسلي**" أن كلمة **Ethnicity** ليس لها مرادف في اللغة الإنجليزية وأصلها الإغريقي هو أمة.

في اللغة العربية نقلت الكلمة بترجمتين، حيث ترجمت حرفيا إلى "إثنية" ودلاليا إلى "عرقية"، ويقل استعمال مصطلح إثنية من طرف الباحثين العرب، عكس "العرقية" حتى أن أغلب القواميس العربية تترجم **ethnicity**إلى "عرقية" بدلا من إثنية[2].

---

(1) احمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر -دراسة في الأقليات و الحركات العرقية**، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ب.س.ن)، ص ص (106-108).

(2) عبد الغاني دندان، "**النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري ابستمولوجي**"، ص.(02).

أدرج مفهوم الاثنية بشكله الحالي بفضل "ديفيد ريزمان" سنة 1953، و ينسب هذا المفهوم اليوم الى **"مجموعة اجتماعية معينة واقعا طبيعيا يتجاوز أي هيكلية سياسية، و يستنبط ذلك الواقع وفقا لمعاينة سمات تعتبر فطرية و مشتركة بين كل أعضاء المجمعة التي تعطي اسما معينا –الاثنية-، و على عكس العرقية، لا توصف الاثنية استنادا إلى معايير بيولوجية، إذ تفضل عليها المعايير الثقافية(اللغة، التاريخ و العادات و العقائد، الانتماء المشترك)"[1].**

الى جانب العديد من المدارس و النظريات التي تناولت مفهوم الاثنية و الظاهرة الاثنية، فان مدرسة **البناء الاجتماعي للاثنيات:** تنطلق من حقيقة قائمة على أن الظاهرة الاثنية ليست نمطا اجتماعيا بقدر ما هي بناء اجتماعي و الفارق بين المعطى و البناء هو أن الأول ثابت في حين أن النشاط متحرك وقد برزت الظاهرة الاثنية كبناء اجتماعي مع مدرسة "**سيكالف السوسيولوجية**" في دراسة حول العلاقات الاثنية التي تشكلت بتوافد المهاجرين على المجتمع الأمريكي، و اتجه اهتمام هذه المدرسة السوسيولوجية إلى بحث الأشكال التي توفر لهذا المجتمع توازن يستوعب به التنوع الاثني و حلقاته، و اقترح "بارك" و هو أحد علماء السوسيولوجيا الحضرية الأمريكية دور العلاقات الاثنية و حسبه مركبة من أربعة عناصر: *التنافس، *التكيف، *الصراع، *الاستيعاب[2]، و تمثل المراحل الأربعة نموذج لأهم النظريات الاستيعابية التي سادت طويلا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن نجد أن النموذج يفتقد إلى الخلفية التاريخية و رؤية ديناميكية لأنه يحصر العلاقات الاثنية في مجرد مقدار نحو الاندماج و التناقض، و في الخصوصيات التي يعتبرها هذا النموذج جزءا من عملية الاستيعاب، لا تعدو سوى خصوصيات اثنية بلا حركة أي مجرد خصوصيات وضعية اسنادية و خلافا لهذه الرؤية الاستاتيكية للعلاقات الاثنية وهذا لوجود المهاجرين في مجتمع الاثنيات و الثقافات و يقترح " **ميشال فيفوركا**" شكلا لبناء المجموعة الاثنية لذاتها و علاقاتها مع الآخرين و يأخذ نموذج المجموعات المهاجرة في فرنسا التي تدخل ضمن الفضاء الاثني الفرنسي.

3-الأقلية:

هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات و كثيرا ما تستعمل في اللغة **Minority** كلمة الأقلية أو الانجليزية و لا تستعمل في اللغة العربية ومنه : أقلية لغوية، أقلية لغوية ثقافية، أو الأقلية العرقية أو الأقلية الثقافية العرقية و الأقلية القومية. ففي اللغة العربية عادة ما يستعمل مصطلح الأقليات دون كلمة مجموعة، بينما في اللغة الانجليزية والفرنسية يستعمل عادة مع المجموعة العرقية.

---

(1) محمد شاعة، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد31، الجزاء الرابع، ص.(171).

(2) النذير محمد التوم شاع الدين، الاثنية و التنمية السياسية- دراسة حالة السودان من 1990-2005، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (السودان، جامعة النيلين: كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2006)، ص.(31).

و الذي يرى أن الأقلية هي**L.Wirth**ولعل التعريف الأكثر شيوعا هو " **لويرث**"

" مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومغربين ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة. وهذا التعريف اقتصر على تبيان وتوضيح كون الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة و ليست عامة ولا تنطبق على بعض الأقليات. فقد نجد أقليات هي المسيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية مثل الأقلية البيضاء في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أو الصينيون في ماليزيا، الهنود في كينيا، واليهود في العديد من البلدان الأوروبية، فالأقلية في هذه الحالة ليست مسألة العدد وإنما مسألة ما هو دورها ومكانتها ووضعها في الهرم والسلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الدولة . ومما سبق ذكره يمكن القول أن هناك دولا تحتوي على مجموعة عرقية ذات حجم كبير ولا تتمتع بأي نفوذ وقوة في السلطة والدولة مثل الهوتو في رواندا وبورندي، ولهذا ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة[1].

أما بالمفهوم السياسي فيقصد بالأقلية:

" كل جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقاومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات و أنماط خاصة للتفاعل، و ينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم[2].

و كلمة "**الأقليات**" في العرف الدولي يقصد بها:

"مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث العرف أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه الأغلبية، و تشمل مطالب الأقليات عادة المساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية و السياسية، مع الاعتراف لها بحق الاختلاف و التمييز في مجال الاعتقاد و القيم و تتأسس قيادات للأقليات والتي تحاول التعبير عن أعضاء الأقلية".

أما محكمة العدل الدولية عرفت " مصطلح الأقلية" على أنه:

" مجموعة من الأشخاص تعيش في دولة واحدة أو منطقة معينة، و لها أصلها العرقي و دينها و لغتها و تقاليدها الخاصة بها، و هي متحدة من خلال هوية العنصر أو الدين أو اللغة أو التقاليد ف يظل شعور بالتضامن فيما بينهم بغرض المحافظة على عاداتهم و على شكل عبادتهم و ضمان تعليم و تربية أبناءهم الموافق لروح تلك التقاليد و الأصل العرقي الذي ينتمون إليه".

(1) رابط مرابح، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، **اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية** (باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2009)، ص.(18).

(2) عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص.(78).

و يمكن تحديد مقومات أي جماعة أقلية من خلال عدة أسباب أهمها:

1-وجود مجموعة سكانية تعيش إلى جانب بعضها العض في منطقة واحدة، و تختلف في انتماءاتها القومية أو الدينية أو المذهبية عند تأسيس الدولة، حيث يجري ضم هذه المجموعات في كيان سياسي واحد، تصبح فيه بعض الجماعات أقليات مقارنة بالأغلبية المختلفة عناه مثلا " سنة، شيعة، صابئة، مسيحية، عرب- أكراد و تركمان، كلدان- أشوريون" في **إيران** توجد مثلا" أغلبية **شيعية** مع أقلية **سنية** و **قوميات فارسية** و تركية كبيرة و **كردية** و **عربية تركمانية، بلوشية و أقلية يهودية و أرمينية و زرداشية**" في **مصر** " **مسلمين** و **أقباط**" في **لبنان** " **عرب** ، **دروز، مارونيين، سنة و شيعة، أرمن، مسيحيين**" أما في إفريقيا في دول جنوب الصحراء " **موريتانيا**" تتميز بتنوع عرقي و قبلي حيث تضم "**قبائل المور و العرب البربر و السود الأفارقة**"، أما "**مالي**" نجد 23 اثنية منها "**البامبارا، السونيك، مالينغ و البوزو . البولو، التوكولور، الفولتا، إضافة الى قبائل المور و العرب و الطوارق و السنغاي**" **النيجر**" **نجد الهوسا و السنغاي و الطوارق، كتوري و الفولز، العرب و التوبوس** "**التشاد** نجد " **العرب الرعاة و الحضر و البدو منهم الدوزا و البيليا، التيداتو، و قبائل الانا كازا، الكوكوردا اونيا".**

2-قيام دولة بضم أو احتلال إقليم كما جرى لعرب الاسكندرونة في تركيا و عرب المحمرة في إيران، دروز الجولان في إسرائيل، و البوسنة التي ضمت النمسا و إقليم كوسوفو من قبل يوغسلافيا.

3-قيام دولة ما بالانسحاب عن أراضي أو أقاليم كانت خاضعة لها لفترات طويلة لتترك سكانها فيها كأقليات تختلف عن السكان الأصليين للدولة الجديدة التي تسيطر عليها، كما حدث في الهند وجد المسلمون أنفسهم كأقلية في الهند و كذلك الأقليات التركية في بلغاريا و ألبانيا و اليونان.

4-اعتناق مجموعة من سكان البلاد الأصليين دين أخر يختلف عن دين الأكثرية مما يحولهم إلى أقلية دينية، كما حدث في اندونيسيا و الفلبين و الصين و ماليزيا و نيجيريا و غيرها حيث اعتنقت مجموعات سكانية الدين الإسلامي "**أقلية دينية**".

5-هجرة مجموعات بشرية معينة من الوطن الأم إلى بلد أخر لأي سبب من الأسباب (عمل، دراسة.....) ما يجعل منهم أقلية في البلد الجديد، كما الحال مع الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية و أمريكا و كندا و استراليا و أمريكا اللاتينية.

و يمكن تصنيف الأقليات من حيث الخصائص المرتبطة بالجانب المعنوي و العقائدي و الفكري للجماعة، فمجمل هذه الخصائص تكمن في أفكار يتبناها أعضاء هذه الجماعة، لذا يمكن تصنيف

الأقليات من حيث موضوع الخصائص إلى أقليات دينية و لغوية و عرقية أو عنصرية بمعنى أن هذا التصنيف يكون تبعا لطبيعة الاختلاف عن الأكثرية[1]. و بالتالي تصنف "**الأقليات**" على شكل التالي:

***الأقليات الدينية:** هي جماعة سكانية تركز هويتها على أساس استخدامها لديانتها الأصلية، و التي تختلف عن دين الأغلبية أو تختلف عن الدين الرسمي للدولة. و يوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات أو المذهب الديني، و من هذه المجتمعات نجد " لبنان و السودان و مصر، الهند و الفلبين، الصين و بورما، اليمن....."، و بالمقابل نجد أن المجتمعات الأوروبية لم يعد تصنيف الأقليات عندها وفق معيار الدين رغم وجود جماعات دينية فيها، و ذلك لتبنيها خيار العلمانية الذي يرفض كل تمييز ديني أو عقائدي.

***الأقلية اللغوية:** و هي التي تتكلم لغة مختلفة عن باقي سكان، بمعنى أن أساس هذه الأقلية هويتها هو استخدامها للغتها الأصلية.

***الأقلية العرقية أو العنصرية:** و هي جماعة سكانية تختلف عن باقي السكان بفوارق بيولوجية غالبا ما تستشعر هذه الجماعة ذاتها بأنها معزولة لا لسبب واضح سوى لأنها ترى أنها أقلية في عدد ما اتجاه الجماعة الأغلبية، و هو ما يلاحظ كنموذج في وضع الأقلية الزنجية في جنوبي موريتانيا[2].

***الأقلية القومية:** و هي تختلف عن الأقليات الأخرى بأن لها إقليما خاصا لها، فهي تتميز بارتباطها بشكل ملزم بإقليم محدد.

و تظهر أهمية هذا التقسيم في نوع من المطالب التي تنادي بها كل أقلية، فعلى سبيل المثال ترتكز مطالب الأقلية اللغوية في حقها في استعمال لغتها في الحياة الخاصة و العامة و كذلك في وجود مدراس خاصة بها، في المقابل نجد أن الأقلية الدينية التي تتركز مطالبها حول حقها في إظهار دينها و ممارسة شعائرها بحرية و الدعوة لدينها دون قيود أو حواجز. الأمر الذي يسهم في توفر جو من الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الثقافي لتلك الدول التي يعيشون فيها، لذا فمنح الحقوق المتمثلة في التمتع بالثقافة و اللغة و تطويرها، الحق في إنشاء المدارس و المؤسسات التعليمية الثقافية إداراتها، التحكم في المناهج و التعليم بلغتها الخاصة، الحق في ضمانات التمثيل السياسي و إقامة شعائر دينية و حرية التعبير عن معتقداتها دون تهديد أو ضغط.... كل هذا من شأنه ضمان تعزيز الديمقراطية، لذا جاء الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية و اثنية وأقليات دينية و لغوية و المعتمد و

(1) باسيل يوسف باسيل، "سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، **مجلة دراسات إستراتيجية**،(ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)، العدد49، (2001)، ص.(135).(

(2) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص ص.(183-184).

المنشور بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رق135/47 المؤرخ في 1992/12/18 حيث نص في مادته الأولى:

" **على الدول القيام بكل ما لديها في سبيل حماية وجود الأقليات و هويتها القومية و الاثنية و الدينية و اللغوية و ضرورة تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية**".

كما يمكن تصنيف الأقليات العرقية حسب التوزيع الجغرافي، حيث قد يختلف من أقلية لأخرى، فهناك تقسيمات عديدة:

***التقسيم الأول:** يندرج ضمنه وجود أقليات تتدخل بالكامل في الاختصاص الإقليمي لدولة ما، و من ثمة فليس لهذه الأقلية أي امتداد بشري في أي دولة أخرى.

وأقلية تتوزع على عدة دول و هي ثلاثة أنواع[1]:

1-أقلية تتوزع على دولتين متجاورتين أو أكثر مثلما هو حال الأكراد الموجودين في العراق و تركيا و إيران و سوريا، كذلك الحال بالنسبة لجماعة الطوارق الموزعين في أكثر من دولة الجزائر (جنوبها) و مالي في شمالها و ليبيا، تشاد و النيجر و حتى بوركينافاسو.

2-أقلية تتوزع في دولتين غير متجاورتين أو أكثر.

3-أقلية تتوزع على عدة دول بعضها متجاورا و آخر غير متجاور.

***التقسيم الثاني:** فان الوجود الجغرافي للأقليات في الدولة الواحدة يندرج ضمن خمس حالات و هي:

1-أقلية تشكل فعليا أو تقريبا السكان الوحيدين في قسم من الدولة.

2-أقلية تشكل الجزء الأكبر من سكان قطاع أو قسم من الدولة.

3-أقلية تتوطن في قسم من الدولة تشكل جزءا صغيرا من سكان هذا القسم.

4-أقلية أعضاؤها يعيش جزء منهم في قسم من الدولة، و الجزء الأخر مقسم أو موزع ضمن القسم الباقي من الدولة.

5-أقلية تتوطن في أقسام مختلفة و عديدة من الدولة و لكن بنسب مختلفة في كل قسم، و هناك من نظر بمسألة التقسيم الجغرافي بنظرة أخرى و هي كالتالي:

---

(1) عبد الحليم موساوي، المركز القانوني للاقليات في القانون الدولي لحقوق الانسان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (تلمسان، جامعة ابوبكر بلقايد: كلية الحقوق، 2008)، ص. (37).

1-أقل تمثل الجزء الأعظم من سكان منطقة محددة و كمثال عنهم 6مليون من **الكتالون** يسكنون منطقة كتالونيا في اسبانيا و حصلوا على الحكم الذاتي عام 1979.

2-أقليات تشكل أكثرية سكان منطقة ما، مثل **الكورسيكيين** في جزيرتهم.

3-أقليات موجودة في منطقة معينة، لكن لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من سكانها، و قد تكون هذه الحالة نتيجة تطور تاريخي بطئي أو حدث تاريخي مثل "**اللادين**" في جبال" **الدولومين**" الذين تم ضمهم رغم إرادتهم إلى ايطاليا في فرساي بعد تفكيك إمبرطورية النمسا هنغاريا، وهم تمثلون حوالي 4بالمائة يمثلون من سكان مقاطعة "**الدولوميت**".

4-أقليات عدد من أفرادها ثابتين في منطقة معينة من البلد و يشكلون بؤرة، بينما بقية الأفراد مبعثرين على كامل أراضي الدولة (شتات داخلي)[1].

5-أقليات موجودة في عدة مناطق من البلاد –بؤر متعددة- دون شتات وطني و يجب تمييز هذه الحالة عن سابقتها، وكمثال هما يمنكن أن نذكر اليهود في شمال إفريقيا 18000 في المغرب و 6000في تونس...

6-أقليات مبعثرة على كامل التراب الوطني دون بؤر محددة، و موجودين في المدن و الأرياف مثل الغجر.

7-أقليات مبعثرة على جزء من التراب الوطني.

8-أقليات مبعثرة على عدة دول مثل ألباسك و الأكراد و الأرمن.

و بناءا على ما سبق فان أهمية التقسيم الجغرافي في تصنيف الأقليات ضمان لحقوقها مثل ما هو الحال في الأقليات الموزعة على عدة دول مثل – الطوارق و الأقليات الأخرى الموجودة في الكثير من الدول الإفريقية مالي و النيجر و تشاد و بوركينافاسو و ليبيا و الجزائر، فيضمن لها حقها في التواصل مع أعضاء الجماعة و إقامة علاقة بينهم، وبالمقابل فان هذا التقسيم غالبا ما تزداد مطالب هذه الأقليات المتواجدة في منطقة معينة من الدولة والتي قد تصل إلى حد المطالبة بالانفصال، مثلما حدث في جمهورية مالي حيث طالبت جماعة الطوارق بالانفصال عن السلطة المركزية في باماكو نتيجة للسياسات التعسفية الممارسة ضدهم منذ استقلال مالي في ستينيات القرن الماضي.

(1) عبد الحليم موساوي ، **مرجع سابق**، ص ص.(37-39).

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى بؤر التوتر الموجودة في العالم، و لقد برزت هذه البؤرة على سطح الأحداث العالمية مع مطلع هذه الألفية الجديدة، و هذا راجع إلى عدة مسببات و تعقيدات من أهم مسبباتها العنصر البشري الذي استغل البساطة الجغرافية و التي يغلب عليها الطابع الصحراوي ليجعل من المنطقة – العنصر البشري-، إحدى أكثر مناطق العالم توترا و لا يقل أهمية عن منطقة الشرق الأوسط، فمنطقة الساحل الإفريقي لم يستطع بالكاد حل مشاكلها القديمة لتواجه تحديات جديدة كان من الصعب التعامل معها لعل أهم نتائجها تهديد الوحدة الترابية لدول المنطقة.

و في هذا السياق تبرز و بشكل جلي أزمة " الطوارق" الذين يشكلون أبرز الجماعات الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي، هذه الجماعة وجدت نفسها غداة الاستقلال من المستعمرات الإفريقية في الستينيات القرن الماضي مقسمة إلى أربعة دول و هي الجزائر و ليبيا و مالي و بوركينافاسو.

4-القومية:

لا يوجد اتفاق حول مفهوم القومية، لأنها تتكون من عدة عناصر تشكلت عبر أزمنة مختلفة، فمثلا نجد في التاريخ عدة قوميات مثل التي ظهرت في أوروبا وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد تلك الدول، وكذلك القومية الآفروآسياوية التحررية التي أدت إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وأخيرا ظهرت القومية العرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، والتي يطلق عليها باللغة

Ethnonationalism الانجليزية، وهي شائعة الاستعمال في الخلافات الدولية والتي أدت إلى قيام دول على أسس عرقية. فمصطلح القومية حديث النشأة ظهرت في الأدبيات سنة 1798وغياب مفهومها في المعاجم باستثناء القرن 19وبداية القرن 20، وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث.

فالقومية بفتح ثم سكون هي رابطة تقوم على أساس الاشتراك في الجنس، بغض النظر عن المبادئ و المضمون، و لغة من مصدر قام، القوم: و هم الرجال دون النساء، و القومية هي صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن، الجنس و اللغة و المنافع و تنتهي بالتضامن و التعاون الى الوحدة-كالقومية العربية-حسب معجم الوسيط-.

و في مفهوم أخر القومية تعني مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضه البعض بوحدة الأرض و الأصل و العادات و اللغة من جرا الاشتراك في الحياة و في الشعور الاجتماعي و جغرافية مشتركة و مصير مشترك و مصلحة اقتصادية مشتركة و ثقافة مشتركة و نفسية مشتركة[1].

(1) تعريف و معنى القومية في معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي-، تاريخ الاطلاع (2021/02/16)، نقلا عن: www.almaany.com

ثمة من يقول أن للقومية مفهومين، المفهوم الأول اجتماعي و الذي يبرز في أن كيان القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحد مع أفراده في اللغة و التاريخ و الثقافة و المصالح المشتركة، و يتمثل هذا الكائن الاجتماعي في الأمة. أما المفهوم السياسي للقومية تبعا لهذا فهو يتجه إلى اعتبار أن القومية هي اتجاه سياسي قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي و تطلعاتها القومية، كما أن لها الحق أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، و تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا بما يحقق شخصيتها القومية[1].

2-الحركات الانفصالية و علاقتها بمفاهيم أخرى:

لقد كان من الممكن أن توظف الحركات الانفصالية كتعبير سياسي عن الاحتجاج الإقليمي لتحديد مجالات إقليمية ملائمة لكل مجموعة. غير أن الإعلان عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار 1963 استبعدت هذه الإمكانية كلية. ومن ثم أصبحت الدول الجديدة عبارة عن وحدات مصطنعة و تعابير جغرافية رسمتها الامبريالية الأوروبية على خريطة و حاولت أن تشكل منها أمما.

إن دراسة الحركات الانفصالية تتيح فرصة تحليل حركات المقاومة و الانقسامات الإقليمية في الدول الفيدرالية، و عادة ما تنطلق الدراسات الانفصالية من المعطيات الجغرافية التي تهتم بتحليل تقنيات الهيمنة الفضائية و كيفية توزيع السلطات السياسية في فضاء معين. فهي بذلك تعبر عن ثبات العلاقة المتبادلة بين المشاكل البيئية و الرغبة في المحافظة على البقاء و الظاهرة السياسية فالحدود التي رسمت بين المجتمعات كانت حدودا رخوة و مؤقتة فهي غير واضحة المعالم لأن العناصر التي تحكمت في تحديدها لم تكن مبنية على تحديد المصالح في شكلها المادي، بل تجاوزت المعطى المادي إلى أخرى بشرية وبسيكولوجية مما جعلها صعبة التحديد، ما يجعلنا نستنتج أن التقسيمات كانت سياسية وليس هناك ما يمكن أن نسميه في إطار التحليل العلمي إشكالية رسم الحدود، بالحتمية الجغرافية. لقد عرفت عملية رسم الحدود المصطنعة، وفقا لإستراتيجية النظام السياسي القائم تقلبات مذهلة، بينما بقي المجال الطبيعي و البشري ثابتا على حالة غير مكترث بحالة التغير. و هو ما أدى إلى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية و السياسية خاصة بعد استقلال العديد من دول العالم الثالث، فظهرت الكثير من حركات المسلحة و الحركات التحررية و المقاومة و التي تحمل كل حركة معها دوافع و أسباب ظهورها و أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها مثلها مثل الحركات الانفصالية. و عليه السؤال المطروح ماهو الفرق بين هذه الحركات مع الحركات الانفصالية؟

---

(1) احمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص(52-53).

1-الحركات المسلحة:

إن مسألة الحركات المسلحة كظاهرة سياسية و اجتماعية في المجتمع الإفريقي في الفترة الممتدة من1990-2012، ودراستها من خلال تقسيمها جغرافيا وفق منهج دراسات المناطق، إذ نجدها تتوزع على إقليم السودان، إقليم الساحل الإفريقي وشرق إفريقيا والبحيرات الكبرى.

و تعتبر ظاهرة الحركات المسلحة ظاهرة عالمية فهي تتواجد على مر التاريخ، لكنها لم تحظ بالدراسة و التغطية الإعلامية الكافية إلا أنها حظيت بالاهتمام منذ بداية القرن 21.

ويمكن تعريف الحركات المسلحة بأنها:

"مجموعات مسلحة تتكون على أسس اثنية و إيديولوجية تنتهج أسلوب الصراع المسلح من اجل تغيير بعض السياسات الحكومية في الدولة المعنية، أو الإطاحة بنظام الحكم، أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة داخل الدولة أو الانفصال التام عن الدولة.

ويشمل أسلوبها في الصراع على أعمال عنف مسلح واسع النطاق و منظم يطال كل الأطراف المشاركة و يتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة للحركة المسلحة. أما نشأة الحركات المسلحة، فنجد أنها لا تنشأ فجأة، بل تمر عبر مراحل حيث تبدأ كجزء من فئة من فئات المجتمع ممن يحسون بوقوع ظلم أو قهر عليهم أو أي نوع من أنواع المظالم، فيطالبون بالتغيير.

فتبدأ الحركة بالتعبير عن مطالبها بطرق سلمية عن طريق التحول السلمي للسلطة، قبل أن ينتهي هذا المسار إلى مسار عنف وإرهاب و من ثمة يغلب بعد ذلك على نشاطها العنف أو الصراع المسلح[1].

ويمكن تصنيف الحركات المسلحة و استنادا إلى بعض المعايير:

***حركات التحرر الوطني:** لقد شهدت معظم مناطق العالم إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية في القرن 19 موجات استعمارية نهبت و سلبت وقتلت و شردت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، و قد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية على استقلال بعض المناطق، كما ظهرت حركات تحررية في هذه المناطق- إفريقيا واسيا، أمريكا اللاتينية-. والحركة التحررية هي:

" هي نضال سياسي سلمي أو مسلح تقوم به الشعوب ضد الاستعمار بكل أشكاله-احتلال أو انتداب أو وصاية- و ضد الأنظمة العميلة له، و يستمد هذا النضال قوته من الشعب".

(1) هيثم عبد الرحمن علي،مرتضى رضوان بهاقيل، الحركات المسلحة و أثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا(1990-2012)، **دورية تختص بالقضايا الإستراتيجية**، مركز العلاقات الدولية، العدد2، (نوفمبر2013)، ص ص (1-3).

وهي رد فعل على الاستعمار التقليدي وقد وظهرت في دول العالم الثالث والذي كان يخضع للاستعمار بشكليه المباشر وغير المباشر، فجاءت الحركة التحررية بأشكال منها المسلحة ومنها السياسية، و قد مثلت عامل ضغط على الإمبراطوريات الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا.

وقد ظهرت هذه الحركات في أمريكا اللاتينية في القرن19 و في أسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد اجتمعت مجموعة من الظروف و العوامل- الداخلية والخارجية منها- والتي ساعدت في ظهور وتطور هذه الحركات وبلوغ أهدافها التي كانت تنادي بها ومن هذه الأسباب نجد الداخلية منها:

*السياسة الاستعمارية القائمة على القمع و الاستغلال والنهب.

*ظهور نخبة وطنية أطرت الشعوب ثقافيا و سياسيا وعسكريا.

*اكتساب الخبرات العسكرية من خلال المشاركة في الحروب الأوروبية –فرنسا- بالخصوص.

*الاستقلال المبكر لبعض الدول العربية مثل سوريا و لبنان بعد الحرب العالمية الثانية عجّل بظهور مثل هذه الحركات السياسية.

*كما أدى إلى تطور الوعي النقابي من خلال ظهور تنظيمات نقابية تنادي بتحقيق العدل و المساواة بين العمال.

أما الأسباب الخارجية فهي:

1-كثرة وعود المستعمر الكاذبة.

2-ظهور قوى جديدة بعد الحرب العالمية الثانية كالاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية.

3-انتشار وسائل الإعلام و الاتصال.

4-التنافس و الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي أوجد مساندة الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الذي كان له دورا بارزا عكس أمريكا التي كانت مساندة للاستعمار.

5-حدوث بعض التغيرات و التحولات السياسية في الساحة الدولية ومسار العلاقات الدولية مثل وثيقة الأطلس 1941 التي كانت تنادي "بحق الشعوب في تقرير مصيرها". من خصائص هذه الحركات التحررية:

أ-هدفها واحد و هو التحرر و الاستقلال.

ب-كانت شعبية و ليست حزبية ضيقة.

ج-تنوع وغنى أصولها الفكرية.

د-الحقد المشترك على الاستعمار الذي استنزف خيرات العالم الثالث لمدة طويلة.

هـ-النضال السياسي والكفاح المسلح بعد الحرب العالمية الثانية.

و-التنسيق بين الحركات التحررية خاصة بعد مؤتمر بانونغ1955.

ي-النضال من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار بعد تحررها. ومن الحركات التحررية نجد في الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، لبنان.....في آسيا وأمريكا اللاتينية وحركة التحرير الفلسطينية.

وعليه نلاحظ انه هناك فرق بين الحركات الانفصالية و حركات التحرر، فالحركات الانفصالية دوافعها إما الانفصال عن كيان الدولة الأم، ولكن تم إرجاعها إلى حظيرة الوطن بقوة السلاح مثل: **حركة إقليم بيافرا،** و حركات نجحت في الحصول على حق تقرير المصير ومن الاستفتاء الذي أدى إلى عملية الانفصال التام عن كيان الدولة الأم مثل **الحركة الشعبية لتحرير السودان و جبهة التحرير الاريترية** و التي نجحت في تحقيق انفصال اريتريا عن إثيوبيا وهناك حركات طالبت بتحرير كامل أراضي الدولة الأم و الاستحواذ على السلطة مثل الجبهة الوطنية الرواندية **(جيش تحرير رواندا/ و تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو)**، وحركات مسلحة ذات صيغة إيديولوجية دينية مثل **جيش الرب الأوغندي** و **بوكوحرام** في نيجيريا[1].

2-حركات التمرد: معنى تمرد في معجم المعاني الجامع: تمرد (فعل) تمرد على يتمرد، تمردا، فهو متمرد، و المفعول متمرد عليه، تتمرد على أهله: عصاهم و تجاوز طاعتهم.

تمرد الجند في المعسكر على أوامر الضباط: أعلنوا العصيان والثورة.

تمرد (اسم) مصدر تمرد أعلنوا التمرد على السلطة، العصيان، الثورة. والتمرد مقاومة مسلحة ضد سلطة أو حكومة شبيهة بالثورة[2]. والتمرد حسب الموسوعة السياسية:

" الرفض والمقاومة للسلطة، ويتخذ أشكالا متنوعة فمنه ما هو ذهني ومعنوي، أي رفض أسس العلاقات والمقولات الفكرية للنظام السائد و الدعوة لتغييره، ومنه ما هو اجتماعي مثل رفض الأعراف السائدة والخروج عنها وخرقها، ومنه

(1) هيثم عبد الرحمن علي، **مرجع سابق**، ص ص (3-4).

(2) من معجم المعني الجامع ، تاريخ الاطلاع: (2021/02/16) **www.almaaany.com**

ما هو تمرد فردي إزاء السلطة، و يقترن باستخدام العنف بشكل مباشر لمنع العناصر الممثلة للسلطة من القيام بواجباتها الوظيفية، و يعتبر ذلك تمردا بسيطا، لأنه لا يستهدف تقويض أسس السلطة القائمة، و الجماعي منه، هو ذو نتائج خطيرة، لأنه يؤثر في النظام العام و لا سيما إذا اقترن باستخدام السلاح، إذ يعرض سلامة الدولة و نظامها للخطر".

وقد يستخدم المصطلح في الأدبيات السياسية و التاريخية ليعني الثورة إما بهدف قلب النظام، او بهدف الانفلات والانفصال وعلى أية حال فلا بد التمييز بين التمرد والثورة، إذ أن التمرد حالة سلبية و رفضية[1].

***و حسب "البير كامو"** فالتمرد هو التمرد التاريخي الذي يهدف بشكل رئيس إلى الحرية و العدالة، فهو يحاول أن يضفي على الإنسان صفة الحاكم للوقت وللتاريخ، وقد عزل " **البير كامو**" مفهوم التمرد عن الثورة، معتبرا أن الثورة تبنت من فكرة، بينما التمرد هو حركة تبدأ من تجربة ذاتية وتوصل إلى الفكرة. وهنا يأتي "**كامو**" ليقول " **الإنسانية لم تعرف الثورات الحقيقية**" فالثورة الحقيقية تضع أهداف الوصول إلى اتحاد شامل و نهاية حتمية للتاريخ، أما الثورات التي نشبت إلى يومنا هذا فقد تمكنت فقط من تغيير سلطة سياسية بأخرى، حتى الثورة التي بدأت كثورة اقتصادية انتهت لتصبح سياسية.

هنا يظهر الفرق بين التمرد و الثورة، ناهيك عن أن أهداف كل من الثورة و التمرد مختلفة جذريا، **فالثورة تصنع من الإنسان مادة للتاريخ أما التمرد فهو يؤكد على مفهوم الإنسانية و طبيعة الإنسان غير الخاضع لقوى العالم، التمرد يخرج من الإنكار باسم التأكيد، والثورة تخرج من الاستنكار المطلق وبذلك تحكم على نفسها بالعبودية والإرهاب لبلوغ هدفها.**

ويتوصل " **كامو**" إلى نتيجة هامة للغاية، مفادها أن التمرد أمر خلاق أما الثورة فأمر عدمي. التمرد يدعو الإنسانية إلى العيش بهدف إنشاء نفسها، فقيمة التمرد عند " **كامو**" تتلخص في وضعه حدا للاضطهاد، فالتمرد يحمل بداية إبداعية. و يبدأ التمرد من أجل تغيير طريقة الحكم بدأ مثلا بشخصين اضربا عن الطعام وجند إليها فيما بعد مليون توقيع من أجل التغيير، تتحرك مجموعات الهدف على يد مصالح وأهداف مختلفة شخصية وعامة أحيانا واضحة وغير واضحة أحيانا أخرى. وقد يكون التغيير بسيطا و سهل و في وقت محدد، و قد يتخذ عملية اتخاذ قرارات سلطوية معقدة و متواصلة كما يتعلق بتخصيص موارد كبيرة[2].

(1) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص (785).

(2)علي العلاق، "**التمرد و أساليب اللاعنف**"، (تاريخ النشر2012/02/09)، تاريخ الاطلاع(2021/02/16)

www.Iraparty.22.blogspot.com

كما يمكن التمييز بين بعض المفاهيم مثلا يميز الدكتور " عمر سعد الله" بين مفهوم الحركة الانفصالية ومفهوم الحرب الأهلية انطلاقا من تعريفهما:

3-الحرب الأهلية: تلك العمليات العدائية التي تجري في إطار دولة واحدة وأنها توجد عندما يلجأ طرفان متضادان إلى السلاح في داخل الدولة بغرض الوصول إلى السلطة فيها أو عندما تقوم نسبة كبيرة من الموظفين بحمل السلاح ضد حكومة شرعية[1].

تطالب بعض الأقليات بالانفصال التام عن الدولة الأم وتنظر إليه على أنه الحل الوحيد الممكن القبول به كما تنكر أية إمكانية للتوفيق بين مطالبها وما تعرضه السلطة السياسية، وبحسب تعريف عمر سعد الله للحركة الانفصالية، فإن محاولة الانفصال تعتبر أكبر تهديد للاستقرار السياسي للدولة وقد تؤدي في مراحل متقدمة من الصراع إلى تهديد وجود الدولة في حد ذاته[2].

الفرع الثالث: دوافع و مطالب الحركات الانفصالية و أسباب ظهورها:

لقد أصبحت دراسة الحركات الانفصالية و أسباب ظهورها مؤشرا في غاية الأهمية لتوضيح الجانب الاصطناعي للدولة الأمة الملغمة من الداخل، لان الدولة في هذا الإطار لم تعد بمثابة الهيكل الذي يعبر عن الأمة وينظمها فهي عاجزة عن أداء المهام التي من اجلها وجدت. مما يؤدي إلى تعثر مشاريع التنمية.

وتؤسس الجماعات القومية ودعاة الحركات الانفصالية مطالبهم في مواجهة مجتمعاتهم على ما يتعرضون له أو ما يدعونه من أنواع الحرمان وضروب الظلم سواء كانت هذه المطالب تتوخى المعاملة المنصفة بسبب التعرض للاستغلال الاقتصادي بواسطة الأغلبية أو تجاهلهم من الناحية السياسية أو معاملتهم معاملة أدنى ثقافيا أو مطالب من أجل الحصول على امتيازات خاصة أو إعفاءات معينة أو غير ذلك من المطالب التي تعتبر من وجهة نظرهم مبررا لتقسيم أو تفتيت الدولة التي تواجه أقلياتها بمثل هذه المظالم. غير أنه من الناحية العملية يمكن القول أن الحركة الانفصالية ترتبط عادة بوجود دولة خارجية تؤيد هذه المطالب وتوفر الدعم السياسي و اللوجيستي لهذه الحركة إما لأسباب تتعلق بالأقلية في حد ذاتها بأن تكون مثلا تنتمي عرقيا أو دينيا إلى هوية شعب تلك الدولة مثل تشجيع ألمانيا لإقليم السوديت أو لأسباب تتعلق بالعلاقة بين الدولتين مثل تشجيع بعض الدول الأفريقية للحركة الشعبية لتحرير السودان، ويرتبط نجاح المطالب الانفصالية بمدى قوة وضعف الدولة وقدرتها على مواجهة هذه المطالب، وفي حالة أخرى " قد يؤدي عجز الدولة عن تحمل الأعباء التي تستلزمها التنمية الاقتصادية للمناطق

(1) عمر سلمات، **مرجع سابق**، ص(43).

(2) المرجع نفسه، ص.(44).

التي تقطنها الأقليات والتي عادة ما تكون متخلفة إلى انفصال تلك الأقاليم خاصة إذا كانت الأقليات مصممة على ضرورة تنفيذ مثل هذه التنمية الباهضة التكاليف كثمن لعدم انفصالها[1].

يرى "**مثنى أمين نادر** "أن من أهم العوامل المسببة لظهور الحركات الإنفصالية لدى العديد من الأقليات نجد:

1-وجود صحوة قومية قوية اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر ، أدت إلى وحدة القوميات في أوروبا و تأسيس كياناتها السياسية، حيث إنتقلت هذه الأفكار القومية المطالبة باستقلال القوميات و إقامة كيانات سياسية خاصة بها و تنمية لغاتها وثقافتها، و خروجها عن القوميات الأخرى لتحقيق المساواة الفعلية.

2-تزامنت هذه الصحوة مع رغبة سياسية دولية تسعى في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق الإمبراطوريتين المهزومتين (النمساوية - المجرية) و (الإمبراطورية العثمانية)، وكادت تتمزق (الإمبراطورية الروسية) أيضا بفعل حركة القوميات اللغوية و الدينية.

3-ثقافة حق تقرير المصير و انتشار الثقافة و الأدب القومي التحرري، و انتشار مفاهيم حقوق الإنسان، وحق الشعوب في المساواة و الحرية ، حيث لعبت تيارات كثيرة أدوارا مختلفة في هذا المجال منها الحركة الاشتراكية الدولية التي أنشئت سنة 1899 حيث أعلنت في مقدمة برنامجها السياسي حق الشعوب في تقرير المصير.

4-حركة التحرر من قبضة الاستعمار و المقاومة ضد المحتلين الذين جاؤوا إلى بلدان العالم الثالث للاستعباد والنهب و سلب هويات الشعوب.

5-رواسب الاستعمار و منها: خلق كيانات دينية جديدة في الكثير من المناطق، ويلاحظ ذلك في أكثر من دولة، فهذا العامل الجديد الذي أضيف لعوامل إثنية أخرى عقد مسألة التوصل إلى حل مناسب لها، ومنها عزل مناطق معينة إداريا، و إشعارها بأنها منطقة متميزة لديها خصوصيات عن باقي المناطق.

6-مطالبة القوميات بحقوقها الثقافية و الاقتصادية و السياسية و حقها في المساواة مع القوميات الأخرى في داخل كيان مشترك واحد أو الاستقلال بنفسها في كيان خاص، لتحقيق العدالة في توزيع الثروة و السلطة، و الاعتراف بالتعددية وحقوق الآخرين في الوجود والتعبير[2].

---

(1) عمر سلمات، **مرجع سابق**، ص ص(44-45).

(2) أمين مثنى ناذر ، قضايا القوميات و أثرها في العلاقات الدولية - القضية الكردية نموذجا، **بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية** (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2003)، ص ص (43-48).

و تتخذ المطالب الانفصالية شكلين أولهما يتمثل في إقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة، ويتمثل الشكل الثاني في السعي للانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد فيه هذه الجماعة المنددة بالانفصال سواء كانت عرقية أو إثنية أو أقلية أن هذا الشكل من الانفصال الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق أمالها وهويتها، وتدرج كل من إريتريا في ظل الاستعمار الإثيوبي، و إقليم بيافرا النيجيري، وكاتانجا الكنغولي، والأكراد في العراق وتركيا، والباسك في اسبانيا، وبعض الناطقين بالفرنسية في إقليم كيبك في كندا، أمثلة على النمط الأول من الحركة الانفصالية، في حين يعتبر نموذج إقليم الاوجادين والانضمام إلى الصومال، مثلا واضحا على النمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في التوغو[1].

والواقع، أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي، انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة، بدءا من المظاهرات والاضطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسساته، وتتبدى خطورة تلك المطالب في أنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط، بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة بالانفصال على نحو يؤدي في النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد، الأمر الذي يفسر رفض العديد من الأنظمة، إن لم يكن جميعها الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة نسبيا لذلك الرفض.

اتصلت الحركات الانفصالية دوما بالحركات العرقية، فكل جماعة منددة بالاستقلال والحكم الذاتي لها كجماعة منفردة وذلك بغية الحفاظ على كيان الجماعة وتراثها الثقافي كما تتعين الإشارة إلى أن تنمية الوعي العرقي لدى أفراد جماعة عرقية ما قد ترتد إلى ما يلاقيه هؤلاء الأفراد من تفرقة أو تمييز في المعاملة أو اضطهاد من جانب أفراد الجماعات الأخرى.

المطلب الثاني: الطروحات الفكرية و النظرية حول الحركات الانفصالية

الفرع الأول: الأفكار الأساسية المفسرة لنظرية الانفصال.

شغل موضوع الانفصال عن الدولة الأم الفكر السياسي منذ أن تطرق أفلاطون، و أرسطو لحق بعض الأقليات في الحكم الذاتي في عهد الدولة المدينة عند الإغريق. كما تناول هذا الموضوع المفكرون عبر القرون منهم "توماس هوبز" و "جون لوك" و "جان جاك روسو" و "كارل ماركس"، و تأخذ الانفصالية مسارا خطيا يبدأ بتبلور دوافع الانفصال، ثم تتبنى حركة انفصالية تلك الدوافع و تطور نشاطاتها وفقها.

(2) عبد الوهاب الطيب بشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبرطورية إلى الفدرالية 2007-1930**، (الخرطوم: مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 2009)، ص.57.

بعد ذلك تقوم الحكومة المركزية بردة الفعل المنتظرة على دعاة الانفصال، تستمر إشكاليات التنمية و العدالة في التوزيع بين الانفصاليين و الدولة الأمة، تتجه بعدها الأمور إلى حل نزع الانفصالي وفق قواعد متفق عليها، و تقوم الأفكار الأساسية المفسرة للتوجه الانفصالي على[1]:

1-**شرعية الحركة الانفصالية تقوم على التمركز في إقليم محدد:** تسلك الجماعة الاثنية مسلك الانفصال بعد تفاقم الأضرار الحاصلة من هيمنة الأغلبية و تهميشها لتلك الجماعة.و من ثمة تبحث الجماعة الاثنية على الشرعية التي تسمح لها بالمطالبة بتشكيل كيان سياسي جديد و يساعدها في ذلك تمركزها في إقليم معين داخل الدولة الأم.

2-مشكلة التنوع العرقي و الاثني: تتفاعل الدولة مع البيئة الدولية بشكل دائم و منتظم بانضمامها الى المنظمات الدولية و مساهمتها في الاقتصاد العالمي....و يصبح التنوع الاثني دافع نحو للانفصال عندما يقتصر التمثيل في المنظمات الدولية و في السفارات و البعثات الدولية على اثنيات دون غيرها. و تبرز الجماعات الانفصالية داخل الدولة و تنشق عنها عندما تتجاهل الدولة أهداف تلك الجماعات ضمن برامجها و سياساتها المتعاقبة، و بالتالي توضع تلك الجماعات أمام خيارين إما الهجرة أو المطالبة بالسيادة على الإقليم.

3-إشكالية توزيع الثروة بين أقاليم الدولة: تسعى المناطق الانفصالية إلى التميز عن الدولة الأم في مجال الثروة، و الرأسمال البشري و المصادر الطبيعية للدخل. لكن عدم التوازن في توزيع الثروة الاقتصادية و فشل الدولة في تحقيق تنمية متوازنة و عادلة بين المناطق يثير حفيظة المناطق المتضررة.و في العادة ينجم عدم التوازن عن استئثار مناطق معينة بالسيطرة على السلطة المركزية و عدم إشراك مناطق الأقليات في الحكم.

4-أعباء تضخم حجم الدولة: يؤدي توسع رقعة الدولة جغرافيا إلى ازدياد ثرواتها و مقوماتها قوتها، كما أن هذا التوسع يزيد من أعباء الدولة في مجال حماية الأقاليم و الإنفاق عليها. و مع مرور الوقت تتجه الدولة إلى التركيز على المناطق الحيوية و إهمال المناطق غير المهمة.هذه السياسات تؤدي بسكان هذه المناطق إلى المطالبة بالانفصال.

5-الدعائم القانونية للانفصال: تأسست المنظومة القانونية الدولية في القرن العشرين على مبدأ احترام سيادة الدول و عدم التدخل في شؤونها.كما نصت المواثيق الدولية في الوقت نفسه على الشعوب في حق تقرير مصيرها. حيث نصت المادة الأولى و المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على ضمان الحقوق

(1) سليم دحة، "التوجهات الانفصالية في أوروبا: قراءة تحليلية وفق نظرية الانفصال"، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، (الجزائر، الوادي: منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، افريل 2020 المجلد11، العدد 01، ص.(571).

الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للشعوب و كذلك حقوقها المدنية و السياسية التي يأتي في مقدمتها حق الحكم الذاتي[1].

6-التهديد الثقافي للأقلية: تذهب المجموعات الاثنية إلى المطالبة بالانفصال عند شعورها بان ثقافتها الخاصة مهددة بالاضمحلال و الذوبان في ثقافة الأغلبية، تبرر الجماعة الاثنية توجهها نحو الانفصال بالمحافظة على تميزها الثقافي الذي يعطيها الحق في الدفاع عن مطالبها. عندما تمارس الأغلبية أعمال عنف ضد الأقلية و لا تستطيع الدولة وضع معايير لحماية الأقلية تكتسب هذه الأخيرة الشرعية للمطالبة بالانفصال، و في هذه الحالة تضطر تلك الجماعات إلى بناء مليشيات دفاعية و اعتماد نظام اقتصادي خاص بها.

7-العودة إلى الوضع الأصلي: تتشكل دولا جديدة في الكثير من الحالات نتيجة انشقاقها عن قوى دولية ضمتها سابقا بالقوة، فليتوانيا و استوانيا و لاتفيا عادت إلى أوضاعها الأصلية قبل إلحاقها بالاتحاد السوفيتي بالقوة، كذلك الحال في شمال إفريقيا حيث نالت هذه الدول استقلالها عن المستعمر الفرنسي بعد أن ضمها إليه في القرن 19 بالقوة[2].

الفرع الثاني:النظريات المفسرة للانفصالية.

إن النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الانفصال كثيرة فمن الواقعية إلى البنائية الى الاثنو واقعية وصولا إلى نظريات أخرى حاولت كلها إعطاء تفسيرات علمية و أخرى مرتبطة بالتحولات التي طرأت على العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب البادرة. و هو ما سنحاول إبرازه في هذا الفرع.

أولا: النظرية الواقعية: إن القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية، ليست مجرد القوة العسكرية، أو وسائل الإكراه، ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل على سبيل المثال: السكان والموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي، ومستوى التطور التكنولوجي و نظام الحكم و مؤسساته والزعامة السياسية و الإيديولوجية و الدبلوماسية و كذا مستوى التسلح....[3]

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، و يرون أن الدول- في الغالب- تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب و الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولية و قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق في الجانب العسكري، فالقوة مركب من أجزاء عسكرية و غير

(1) سليم دحة، مرجع سابق، ص.(572).

(2) المرجع نفسه، ص.(573).

(3) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية -دراسة تحليلية مقارنة-** (جامعة الكويت، ط.1، ب س ن)، ص.(49).

عسكرية، ولدى الواقعيين نماذج لتنصيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة، و القوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية أو العوامل الجغرافية، و شكل الحكومة و القيادة السياسية أو الإيديولوجية[1].

وينظر "**مورغانثو**" إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول و بالتالي فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، و يرى أن المصلحة القومية هي في التحليل الأخير البقاء القومي، بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادي و السياسي والثقافي للدولة وهذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يكمن التنازل عنه[2].

ثانيا: نظرية الفوضى: يبدو أن مفهوم " الفوضى الخلاقة" أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل. ولعل ابسط تعريف للفوضى الخلاقة هي" **أنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث**". ويذكر أن هذا المصطلح وجد في أدبيات الماسونية القديمة، حيث ورد هذا المصطلح في أكثر من مرجع، كما أشار إليه الباحث الأمريكي" **دان بروان**" و ينسب إلى الأب "**فليمنح ديف**" بكنسية المجتمع المسيحي بمدينة بيتسبراغ ببنسلفانيا قوله:

" الإنجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى، وان الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الرب، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر إلا أننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق".[3]

يؤكد" **مارتن كروزر**" مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي:

" أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات، فيصبح قادرا على خلق هوية جديدة بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به".

وفي كتابه عن الرأسمالية و الاشتراكية والديمقراطية" يقول" **شامبيتر**"

" ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إن إزاحته التامة هي التي تقوم بذلك، معتبر المنافسة الهدامة والتدمير يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التفويض المستمر للعناصر السانحة والخلق المستمر للعناصر الجديدة".

(1) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف (ترجمة وليد عبد الحي)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (الكويت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط.1، 1985)،ص ص.59-60.

(2) اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.52.

(3) مهيار فرح، "نظرية الفوضى الخلاقة، ما الفوضى الخلاقة؟ و من أين جاءت؟"، **مجلة الدفاع الوطني**، لبنان، ص.1، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، نقلا عن:

www.lebarmy.gov.lb.

ويعد" **مايكل ليدن**" في معهد" أمريكا انتربرايز" أول من صاغ مفهوم الفوضى الخلاقة أو الفوضى البناءة أو التدمير البناء في معناه السياسي الحالي و هو ما عبر عنه في مشروع" **التغيير الكامل في الشرق الأوسط**" الذي اعد عام 2003 حيث ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقا لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء".

تعتمد نظرية " **الفوضى الخلاقة**" في الأساس على ما اسماه " **صموئيل هانتغتون "بفجوة الاستقرار**" وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن و ما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بأخر، فاتساعها يولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لا سيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية و القدرة على التكييف الايجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحيان غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب تلك المطالب.

أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية ، فانه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى "**هنتغتون**" ستقود في نهاية الأمر إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين. ويرى البعض أن الفوضى الخلاقة ترتكز على إيديولوجية أمريكية نابعة من مدرستين رئيسيتين: الأولى صاغها "**فرانسيس فوكوياما**" بعنوان" **نهاية التاريخ**" ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي، وعالم أخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية، ويرى أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم المعوقات الديمقراطية.

المدرسة الثانية صاغها " **هنتغتون**" بعنوان " **صراع الحضارات**" معتبرا أن الصراعات والنزاعات و الانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضاريا وثقافيا. ذاهبا إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضا حضاريا وثقافيا وقيميا للحضارة الغربية، صرحت " **كوندليزا رايس**" بصحيفة "**واشنطن بوست**" بالقول:

" إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية، هي نوع من الفوضى الخلاقة التي قد تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا".

ويعتقد أصحاب وأنصار الفوضى الخلاقة بان خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، سوف يؤدي حتما إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية، وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد، غير أن ثمة أهداف متوازنة تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها بتلك الفوضى.

ويمثل "**روبرت ساتلوف**" المدير التنفيذي لمؤسسة " **واشنطن لسياسات الشرق الأوسط**" ذات الميول الصهيونية، أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وهو من اشد المعجبين بأفكار "**برنارد لويس**" حيث اقترح "**ساتلوف**" إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدة ومحاربة الأصولية الإسلامية بلا هوادة.

ويذكر الأمريكي"**مايكل ماكفيل**" انه لم يعد في وسع الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن فقط، فهي تسعى إلى التغيير السريع، وهذه المهمة يجب أن تكون عدوانية بطبيعتها، وان العدو الذي يجب تدميره هو إيديولوجي بالدرجة الأولى وهو الشمولية الإسلامية. قد تصبح كرة الثلج التي يصنعها طفل صغير كارثة من كوارث الطبيعة لا يمكن إيقافها، أي تغير طفيف يلحق بنظام سياسي مفتوح و معقد قد يتحول إلى اضطراب هائل يغير ملامح ذلك النظام[1].

إن ما نراه اليوم من تحركات شعبية في اليمن وسوريا والصراع الدائر في ليبيا وما رأيناه في تونس وغيرها من الأماكن وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي خاصة ما يحدث في مالي لا تعدو في نظري إلا رقصة من رقصات السياسية الأمريكية على نحو توجيه بوصلة التغيير نحو مصالح معينة وخطة ممنهجة تتم على مراحل دون أن تتكبد الخسائر المادية ولا العسكرية وتحقيق انجازات هنا وهناك تزيد من تغلغل القوى الكبرى كفرنسا وحلفائها.

ثالثا: المقاربة الاثنو-واقعية: جاءت المقاربة الأثنو-واقعية كامتداد للنظرية الواقعية المفسرة للعلاقات الدولية، خاصة بعد فشل هذه الأخيرة في التنبؤ بالأحداث التي أعقبت انهيار العديد من الدول في أعقاب الحرب الباردة، مما نتج عنه تفجر الكثير من الصراعات داخل الدول بين مختلف الأثنيات، أما الجديد الذي أتت به هذه المقاربة فهو أن الدولة التي هي وحدة التحليل الأساسية في النظرية الواقعية لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بل هناك بروز لافت للظاهرة الأثنية إلى جانب عدم

(1) مهيار فرح، **مرجع سابق**، ص ص.(2-3).

إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية و الخارجية للدول بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية الأقليات المهددة بالإبادة[1].

و تعد الجماعة الاثنية من منظور الاثنو-الواقعية من أبرز الفواعل حيث اعتبرت هذه المقاربة الدولة بوصفها وحدة تحليل وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية، لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضعية الأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة، ففي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين الجماعات وعدم قدرتها على تحقيق الأمن بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساس بين هذه الجماعات كل ذلك يؤدي حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها والعمل على الحفاظ على وجودها من بين الجماعات الأخرى في الدولة[2]، ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين في تفعيل الحراك الأثني أو حراك الأقلية أو الحركات الانفصالية: وهما الخوف و اللاأمن.

العامل الأول: الخوف من التجانس، و يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية مما ينتج عنه تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة (سكان كيبيك في كندا و خوفهم من هيمنة اللغة الانجليزية أو الانجلزة).

العامل الثاني: وهو الخوف على الحياة أو البقاء و القائم على أساسا على التمييز والسيطرة على الحقوق، أو ما يعرف بعنصر اللاأمن. حيث يرى مفكروا هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية) لا بد أن تكون محل عناية و اهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن.

رابعا: النظرية البنائية: تعتبر البنائية وجها جديدا في دراسة العلاقات الاجتماعية مهما كان نوعها انطلاقا من فرضية ان الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية، و هي في مجال اللاعقات الدولية تركز بشكل عام على ما اسماه " **جون سيرل" jhon searl** بالحقائق الاجتماعية، بمعنى ان مواضيع السيادة و الحقوق ليست بحقائق مادية و لكنها موجودة بفعل ان مجموعة من الناس يعتقدون بوجودها و يتفاعلون على اساسها[3].

ومن وجهة نظر البنائية، فان القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها و مصالحها، و رغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، و تستجيب لها تبعا لذلك[4].

(1) بلقاسم مريعي، آلية إدارة التعددية الأثنية و دورها في بناء الدولة:دراسة في النموذج الماليزي، **رسالة ماجستير** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص.(89).

(2) حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم في الشرق الأوسط**، (مصر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2015)، ص ص(80-81).

(3) سليم قسوم، **الاتجاهات الجيدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)، ص.(126).

(4) ستيفن وولت، **"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"** (ترجمة: عادل زقاع و زيدان زياني)، ص(08)، نقلا عن:

فالإطار البنائي يقدم تحاليل لتبيان السياق المؤسسي والثقافي لسياسات الدفاع، و كذا هويات بناء الدول والفاعلين السياسيين من خلال الأخذ بمستويات جديدة للأمن تستجيب لمتطلبات وظروف عالم ما بعد الحرب الباردة وظروفه وبهذا أصبح الأمن التعاوني والأمن المشترك والأمن الإنساني والأمن المجتمعي قواعد ثابتة في التعامل العملي والعلمي مع نزاعات المرحلة، وبالنظر إلى التحديات الأمنية الموجودة في الساحل الإفريقي، فان البنائية تمزج بين اعتبارات الهوية الاثنية والمعايير الثقافية والتي تعبر عن الاختلافات الاثنية بين الجماعات الموجودة في الساحل الإفريقي واختلاف حدود التقسيم المجتمعي عن الدولي، وبين اعتبارات التحريك السياسي الذي يجعل منها أداة سهلة في يد النخب الوطنية والأحزاب وحتى الدول المجاورة والأجنبية وحتى الشركات المتعددة الجنسية والتي تستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وبالتالي تكون حالة للأمن و للاستقرار الذريعة التي تستعملها الدول الخارجية لتواجدها في المنطقة(خاصة مع الأحداث في ليبيا و تونس).

خامسا: نظرية المؤثرات القومية: الانفصالية و التجميعية: و هي من النظريات السياسية التي تبحث في أسباب الصراع الدولي و تحاول تفسيره، و تقوم هذه النظرية على أن للمؤثرات القومية دورا فعالا في تفجير الكثير من الصراعات و الحروب الدولية، و يشتق الدافع إلى هذا النوع من الصراعات من رغبة الجماعات القومية المختلفة في الإبقاء على ذاتيتها الخاصة و المتميزة ضد الأخطار و التحديات التي قد تجد نفسها مواجهة لها، أو واقعة تحت ضغوطها[1].

إن دور العوامل القومية في التأثير على حركة الصراع الدولي يمكن أن يتمثل في شكلين هما:

أولا: دور المؤثرات الانفصالية: و يحدث ذلك عندما تسعى إحدى الجماعات القومية للانفصال عن الدولة التي تعيش فيها. و بالطبع تكون هذه الجماعة القومية أقلية اكتملت لها درجة مرتفعة من الوعي بخصوصيتها التي تريد أن تحميها من خطر الاندثار إما بوسيلة الاستقلال الكامل أو عن طريق الحكم الذاتي الذي يكفل لها رفع الوصاية السياسية لهذه الدولة عنها.

إلا أن الدول غالبا ما تقاوم تلك النزعات الانفصالية و تعمل على قهرها و إخمادها إبقاءا على تماسكها الإقليمي، و حفاظا على سلطتها و هيبتها، و منعا لقوتها من التدهور و من هنا فقد تندلع الحرب المسلحة بين الطرفين.

---

www.Geocities.com (2005).

(1) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط.1، 1987)، ص (234).

و في أحيان أخرى تتدخل الدول الخارجية لمساندة هذه الحركات الانفصالية أو معارضتها لدوافع تتعلق بمصالحها الذاتية أو لاعتبارات أمنها القومي، و هو ما قد يعمل على تصعيد تلك الصراعات أو النزاعات و اتساع رقعتها بحيث تتطور من حرب أهلية إلى حرب دولية[1].

ثانيا: دور المؤثرات التجميعية: و قد تتمثل هذه على شكل المطالبة باسترجاع إقليم مفقود في ظروف معينة أو كنتيجة لصراع دولي سابق، و الذي تقطنه أغلبية من الشعب الذي يتبنى مطلب التجمع أو التوحيد (الأكراد و إقامة دولة تضم جميع الأكراد، أو الطوارق و محاولة توحيد كل الأقاليم التي تضم هذه الجماعة).

و هذه الادعاءات و المطالبات تثير في الكثير من الأحيان اعتراضات ضدها و اتجاهات مقاومة لها و قد تنفجر هذه على شكل صراعات و حروب دولية مسلحة (انفجار شمال مالي بمجرد عودة الطوارق من ليبيا و بروز الحركة الوطنية لتحرير الازواد كحركة انفصالية طالبت الانفصال عن الدولة الأم في مالي و إقامة دولة ازوادية، لكنها لم تلقى أي تأييد إقليمي أو دولي)، سيما و انه قد يترتب على بعض هذه المطالبات الإقليمية انهيار دول بأكملها أو إلغاء دورها في النظام الدولي، بإدماجها في كيانات إقليمية و قومية أكبر منها[2].

سادسا: مقاربة الأمن المجتمعي: لقد كان **"جون هيرز" jhon herz** أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية في خمسينيات القرن الماضي بقوله أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، الى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي تقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، و يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا.

فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها **"كين بوث" ken booth**، و **"ويلر" wheeler** "حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير أم كانت لأغراض هجومية"[3].

و تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير **"إيقون بار Egon bahr"** المقدم للجنة **Palme** (1982) والذي عنونه **"الأمن المشترك Common Security"**. " ويرى

---

(1) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية.....**، ص.(235).

(2) المكان نفسه.

(3) جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004)، ص ص(417-418).

فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات "المافيا" والمنظمات الإرهابية[1].

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها. وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها. إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا. ولذلك، فإن الخاصية المميزة لحروب ما بعد الحرب الباردة تتمثل في اعتماد أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، الإبادة الجماعية، والاغتصاب. ويتم ذلك بالاعتماد على أسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب[2].

ويمكن استشفاف صعوبة المقاربة للأمن بالمنظور الاستراتيجي التقليدي، فهناك غموض يكتنف طبيعة الفواعل المعنيين بالأمن وينسحب الأمر كذلك على مدى ملاءمة البنى التقليدية للعلاقات بين الدول للقضايا الأمنية المستجدة في النظام الدولي. ولم يعد بالإمكان الاعتماد على المعضلة الأمنية (حسب المفهوم الواقعي) الناجم عن سباق التسلح لتفسير التحديات الراهنة. وباختصار يقول "بالدوين " **Baldwin**أن حقل الدراسات يبدو نه كان مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من فترة الحرب الباردة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة. هذه الأهداف يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة. فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان"

(1) عادل زقاع، " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الامننة و صناعة السياسة العامة-"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**،(الجزائر، ورقلة: منشورات جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد (05جوان 2011)، ص ص(105-106).

(2) المرجع نفسه، ص ص(106-107).

بالمعضلة الأمنية المجتمعية. والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام.

لكن إذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة -كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية-، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية. ويكرس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النَّعرات الإثنية في المجتمع. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن[1].

من خلال تعريف **"ميلر Bjorn Moller"**للمعضلة الأمنية المجتمعية، الذي ينتج حسبه عن "غياب الأمن المجتمعي"، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة. من خلال هذا التعريف يمكن الوصول إلى أن المكونات المجتمعية التي تضمها دولة ما، تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية في هذا المستوى من التحليل.

يرى **"بوزانBuzan "**أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذّاتية دورا مهما. غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى. ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[2].

ولكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات المختلفة قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها -بالمطالبة بالانفصال- ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة - بتقديم وعود بقمع

---

(1) عادل زقاع، **مرجع سابق**، (107-108).

(2) **المرجع نفسه**، ص.(108).

التمرد-. و بتداول خطابات الخطر، وزيادة مستويات الاستقطاب، فإن ذلك يفتح المجال أمام تفجر العنف، والذي يتم تغذيته بوجود دعم من الشتات، أو المرتزقة، أو المنظمات الإجرامية... كما حدث في مالي من خلال عودة الطوارق المجندين في ليبيا إلى شمال مالي و دعم الحركات المتمردة هناك في نزاعها أو صراعها مع الحكومة في باماكو- وحينها يسود الاقتصاد غير الرسمي الذي تديره المجموعات الإجرامية، وتظهر هذه المتلازمة جليا في عدد من بلدان الساحل -المطلة على الصحراء الكبرى-، حيث تتآلف تنظيمات إرهابية مع مجموعات تنشط في التهريب ليتقاطع الجميع مع تطلعات مجموعات إثنية مشتتة تم قمع تطلعاتها من قبل دول آيلة للعجز **failing states** وهكذا، وعندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين، فإن العمل الإجرامي يصبح متساندا أو مستديما، ما يجعله تهديدا للسلم والأمن الدوليين، حال انتشار هذه الاضطرابات والفوضى لتشمل منطقة بأكملها.

هذه الوضعية المعقدة تقتضي استجابة دولية متعددة الأوجه، تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم، وذلك بمعاقبة مجرمي الحرب، وإعادة تثبيت أسس الاقتصاد الرسمي، الذي يعتبر كفيلا بتخفيف مستويات الاستياء، وبالتالي قدرة المجموعات على التعبئة للنزاع. والنتيجة تتمثل في إنهاء المعضلة الأمنية المجتمعية، وهي الحالة التي يعكسها تعريف "**بالدوين**" بتدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة. ولكن كيف يمكن تفعيل مساعي التدخل لمعالجة الاختلالات الناجمة عن المعضلات الأمنية المجتمعية، سيما وأنها تنطوي على تخصيص اعتمادات مالية وقبل ذلك تحتاج إلى الشرعنة. إن ذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليها،**to be securitized** وهذا يقتضي من الفواعل الرسميين وغير الرسميين توسيع أجندتهم الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المعضلات المجتمعية[1].

(1) عادل زقاع، **مرجع سابق**، ص.109.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن و المفاهيم المتداخلة معه أبعاده و مستوياته.

يعتبر مصطلح الأمن من المسائل الأكثر اختلافا و خلافا في نظريات العلاقات الدولية، و ذلك نظرا لصعوبة و غموض تعريفه. هذا من جهة، أما من جهة أخرى غياب شبه إجماع للباحثين و الدارسين لهذا المصطلح حول معناه، حيث عبر عنه في الكثير من الحالات على انه مصطلح مطاطي و مائع و مثير للجدل و بالتالي يحتاج إلى تدقيق في مدلوله، و لكن بالعودة إلى التعاريف الكثيرة نجد أنها ركزت على أن الأمن هو عدم وجود تهديد للقيم سواء ما تعلق بالفرد أو المجتمع و حتى الدولة. و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من تعريف للأمن و علاقته ببعض المصطلحات الأخرى و التي قد تتداخل معه.

المطلب الأول: تعريف الأمن و المفاهيم المتداخلة معه.

شهدت الفترة التي تلت الحرب الباردة تطورات فيما يتعلق بالحدود السياسية بين الدول من جهة، وبين الدولة و المجتمع المدني، بل وتطرق التطور ليشمل حقولا وظيفية مثل السياسية والاقتصادية والمجتمع، وقد أدى التحول إلى فتح مجالات سياسية في العلاقات الدولية لتضم في جنباتها العديد من الفرص والأخطار، ومن هذه التحولات التوسع في مفهوم الأخطار الأمنية والتي تشمل العديد من المشاكل مثل النمو السكاني، التدهور البيئي ونقص الطاقة وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود، وتدمير ثقافات الشعوب الأصلية[1].

و بالرغم من أن مفهوم الأمن و تعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة و قيم المجتمع وتبعا لذلك تختلف أهمية كل من هذه الحلقات في تحقيقه من مجتمع لأخر، إلا أن هناك شبه إجماع بان الأمن الغذائي يعتبر من أهم هذه الحلقات، إن لم يكن أهمها، في كل المجتمعات ومرتبط ارتباطا وثيقا بمعظمها[2].

الفرع الأول: مفاهيم حول الأمن.

ان المرادف الوحيد لغياب الأمن هو تهديد الوجود و تعريض أركانه و مقومات استمراره للخطر. قد فرض ذلك على الإنسان و كل كائن حي أخر، الاستجابة لدواعي الأمن و مقتضياته بأشكال و أساليب تتعدد بتعدد تلك الدواعي و المقتضيات، و تتنوع بتنوع مصادر التهديد و عوامل الخطر، و تتغير و تتطور بتغير و تطور دواعي و مقتضيات الأمن من جهة، و مصادر و عوامل التهديد من جهة ثانية، و بحكم ضرورة الأمن و تقدمه على كل مطلب و حاجة إنسانية سواء من حيث هو شرط و ضرورة لازمة لتحقيق

(1) إبراهيم بن محمد علي الفقي،" الأمن الفكري المفهوم و التطورات الإشكالات " **بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم و التحديات**(السعودية، المعهد الدراسات الدبلوماسي: جامعة ألملك سعود،2009)، ص.(03).

(2) صديق الطيب منير، "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي** (السعودية، مركز الدراسات والبحوث: جامعة نايف العربية الأمنية، 2008)، ص.(2).

المطالب و تلبية الاحتياجات الأخرى، فقد بات مهيمنا و متقدما حتى على المطالب و الاحتياجات الروحية للإنسان. حيث أكدت الآيات القرآنية الكريمة مرارا على ضرورة الأمن و أولويته[1] من خلال:

قول الله عزوجل في سورة إبراهيم، الآية 35: **"و إذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا".**

و في سورة البقرة، الآية 126 قال الله تعالى: **"و إذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا و ارزق أهله من الثمرات"**

و للأمن عدة تعاريف:

" فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، وهو الذي يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم من التهديدات الداخلية والخارجية"[2].

يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمنظوره التقليدي على أساس:

" أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[3].

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة معه

هناك مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمصطلح الأمن و هي كالتالي:

1-**الدفاع**: إن مصطلح الدفاع الوطني**Défense National** ظهر في فرنسا في أواخر القرن 19، وهو مفهوم ذو طبيعة عسكرية بحتة، فالدفاع الوطني في الحقيقة كانت مهمته الأولى هي التحضير للحرب ضد التهديد الألماني عام 1870. لكن تطور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية و أدرجت معه عدة أبعاد منها الاقتصادية و الصناعية، ثم تم تقنينه في عهد الجنرال "ديغول" عام 1957، ليشمل البعد الاقتصادي و الثقافي و المدني[4].

كما عرف على انه: **مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو مجموعة متحالفة لمقاومة الهجمات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية و التقنية، و يحقق بالدرجة الأولى امن و سلامة الدولة و قدرتها على صد العدوان الذي يستهدفها و تكون في الوقت نفسه قادرة على توجيه الضربات الرادعة للعدو".**

---

(1) علي عباس مراد، **الأمن و الأمن القومي-مقاربات نظرية-**، (الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع، ط.1، 2017)، ص ص(15-17).

(2) أنور ماجد عشقي، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة**، (السعودية، جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية و القانونية، 2005)، ص.(22).

(2)عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص.(131).

(4)محمد خذر، النظام القانوني للدفاع الاقتصادي في الجزائر، **أطروحة دكتوراه تخصص قانون**، (جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2017)، ص.(17).

و عرفه القاموس الفرنسي "**لاروس**":" **الوسائل و التنظيمات المدنية و العسكرية التي تضمن الدفاع عن الإقليم و المؤسسات و السكان مع ضمان احترام الالتزامات الدولية**"[1].

كما عرفته المادة 111 من الفقرة 1 من قانون الدفاع الوطني الفرنسي على انه " **يهدف إلى ضمان امن و سلامة الإقليم و الأمة و ذلك في كل الأحوال**".

فعلى غرار فرنسا توجد دول أخرى مثل كندا و الصين و اليابان و ألمانيا قامت بتحديد مفهوم الدفاع و ذلك عن طريق الكتاب الأبيض و الذي يصدر بناء ا على طلب من رئيس الجمهورية و يرتبط بالدفاع و الأمن. فالصين مثلا ربطت سياستها الدفاعية بما يسمى " الدفاع النشط" و هو ما يعرف بوحدة الدفاع الاستراتيجي أي الانتقال من هجومي إلى عملياتي تكتيكي(في كتابها الأبيض الصادر عام 2015).

أما اليابان فقد ربطت الدفاع بمجالات الدفاع العسكري، أما في ألمانيا و في كتابها الأبيض الصادر عام 2006 فقد انتقلت من الدفاع إلى الأمن، باعتبار هذا الأخير اشمل من الدفاع و يتماشى مع سياستها الدفاعية، الأمنية و العسكرية الخارجية و الداخلية و يتماشى و سياسة الأمن الوطني الشامل[2].

2-الرفاهية: و تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين أحوالها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للشعب و يؤدي هذا إلى رفع معنوياته و توفير الحياة الميسورة له و إشباع حاجاته، فالرفاهية هدف و غاية في حد ذاتها تسعد على تحقيق الأمن الشامل بتوفير كل ما يطلبه من في مختلف المجالات وهي الأمن الغذائي و الاقتصادي، الصحي. و بالتالي فالرفاهية هي آلية تساهم في تحقيق الأمن على المستوى الفردي و الوطني[3].

3-التهديد: وفقا لقاموس" وبستر" فالتهديد هو " تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة الخ، في الإنتقام أو الترهيب"، و هو كذلك" دليل على خطر و شيك أو الأذى أو الشر إلخ ، كالتهديد بالحرب" ، في السياسة أو الدراسات الأمنية " التهديد " يستخدم كمصطلح سياسي، و بوصفه كمفهوم علمي لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الإجتماعية[4].

---

(1) عبد الغني بشينية، " لمواجهة التهديدات إعداد الدولة للدفاع" ، **مجلة الجيش**، (الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد587، جوان 2012)، ص.(26).

(2) محمد خذر، **مرجع سابق**، ص ص(18-21).

(3) سفيان منصوري، آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، **أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية**، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص.(36).

(4) أمينة دير، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة القرن الإفريقي، **رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية و إستراتيجية**، (بسكرة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2014) ، ص.(36).

و يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن و يشكل هاجسا من الخوف[1].

و التهديد بمفهومه الاستراتيجي يعني وجود تعارض بين المصالح و الغايات القومية، تصل إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري، مع عدم قدرة الدولة على مواجهة الضغوط الخارجية، مما قد يدفع الأطراف المتصارعة أو احدها إلى اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة معرضا امن جميع الأطراف للخطر[2].

4-**الخطر:** يمكن تعريفه على انه شعور أو حالة تصيب الشخص عندما يواجه شيء ما يهدده، و قد يحدث له عند سماعه، أو رؤيته أو شمه، و ترتبط فكرة الخطر بالعديد مع العديد من المفاهيم الأخرى كالخوف و عدم القدرة على التأكد، و غيرها. و تختلف درجة تأثير الخطر حسب طبيعته و كيفية تعامل الشخص معه و الأسباب التي أدت إليه. و في تعريف أخر الخطر هو مجموعة من الأحداث المفاجئة، اغلبها غير متوقع مسبقا، و تكون خارجة عن سيطرة الأفراد[3].

5-سياسة الأمن: تعد سياسة الأمن، القاعدة الأسلية التي توضع علّيها البرامج الأمنّية الفعالة والشاملة للدولة لأن مبادئها هي الخطوة الأساّسية الأولى فيّ وضع سياستا أمنّية محددة أكثر انطباقا على بّيئة واحدة، وتستخدم لتحّدد الأساس الذي من خلالهّ يمكن تعّريف جّميع السياسات بتوسع، مما يؤدي إلى ضمان التوقعات والمتطلبات الأمّنية والأعمال الأساسية، كما أنها إطار لوصف كّيفّية توفّر الأمن للدولة ومواطنّيها. وفيّ بعض الأّحيان، تقرر السّياسة من خلال تشّريعات محددة الأساس القانونيّ لسّياسة الأمن القومي[4].

وعلى الرغم من الاختلاف فيّ كيفية هّيكلة سياسة الأمن القومي، فإن الدول تّميل إلى أن تكون هناك وثيقة لمعالجة على الأقل ثلاثة مواضع أساسية:

1- دور الدولة في النظام الدولي.

2- تقييم التهديدات والفرص الحالية والمستقبلية.

3- نطاق مسؤولّية كل طرف تنفيذي للسياسة.

---

(1) علي مدوني، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، (بسكرة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص(61).

(2) عبد الفتاح على السالم الرشدان، **الأمن الخليجي مصادر التهديد و إستراتيجية الحماية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2015)، ص (38).

(3) مجد خضر، **تعريف الخطر**، تاريخ النشر (2016/01/24)، تاريخ الاطلاع (2021/02/20)، من الموقع الالكتروني:ـ **www.mawdoo3.com**

(4) الطاهر دلول، السايح بوساحية، **"السياسة الأمنية الجزائرية في تجريم دفع الفدية"**،(الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد1، جوان 2019)، ، ص(3).

المطلب الثاني: أبعاد الأمن و مستوياته.

لقد تعرض مفهوم الأمن لمزيد من العناية والاهتمام وكذلك للتطور والتكيف مع ما شهدته الكثير من المجتمعات والدول من تغيرات وتحولات كثيرة عبر العصور، و هو ما دفع بتلك الدول والحكومات إلى بذل المزيد من الاهتمام بقضايا الأمن وأبعاده المختلفة، و الذي انعكس على الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية التي تعنى بهذا الموضوع و أيضا على المدارس الفكرية التي تعنى بدارسة ظاهرة الأمن من جوانبها المختلفة .

و عليه أخذت الدراسات الأمنية المختلفة بالانتشار و التوسع خاصة تلك المتعلقة بأبعاد و مستويات الأمن سواء ما تعلق منها بالدراسات الغربية أو العربية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مفهوم الأمن مفهوم مهم في العلاقات الدولية و خضع إلى الكثير من التغيير و تفاعل مع ظواهر أخرى. و هو ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى أبعاد الأمن و مستوياته المختلفة.

الفرع الأول: أبعاد الأمن

تتمثل أبعاد الأمن في:

1-**البعد السياسي:** يتجلى البعد السياسي للأمن في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، و عليه يصبح مفهوم الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي تعتمد عليه مخارج السياسة الخارجية للدول. و لهذا نجد أن هناك من يعرف الأمن على انه سلامة أراضي الدولة و استقلالها سياسيا و حماية نفسها من التهديدات الداخلية و الخارجية.

و عليه، فان مصادر تهديد الأمن غالبا ما تكون نابعة من البيئة السياسية، حيث أن غياب الديمقراطية وزيادة حدة عدم الاستقرار و عدم قدرة الدولة على ضبط توازنها مع القوى، و عدم استيعابها لتلك الصراعات، يعتبر من مصادر التهديد لأمنها القومي. و بالتالي تتبين حالة اللامن السياسي بصورة واضحة في دول الساحل الإفريقي، بسبب غياب الديمقراطية و تصاعد التغول السلطوي من خلال استقواء جماعة سياسية أو أقلية عرقية على الجماعات الأخرى، و هو ما أدى إلى خلق وضع غير مستقر[1].

2-البعد العسكري: يعتبر من اخطر أبعاد الأمن. لأنه إذا لم تمتلك الدولة القوة العسكرية، لا تستطيع الدفاع عن أمنها القومي وسيادتها، وتتعرض للمخاطر والتهديدات التي تؤدي إلى انهيارها ووقوعها تحت النفوذ أو الاحتلال العسكري، أو حتى إلى اقتسامها مع دول أخرى[2].

(1) سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص ص (38-39).

(2) محمد ذيب منصور، مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة، **ماجستير تخصص الدراسات الدولية**(فلسطين، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا،2011)، ص(70).

3-البعد الاقتصادي: يشمل الأمن الاقتصادي تدابير الحماية و الضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل و الملبس و العلاج، خاصة في الظروف التي تواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية و ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، و هذه التدابير الاقتصادية هي التي تخلق حالة ما يسمى "بالأمان الاقتصادي"، إلا أن الكثير من الناس سواء من الدول الغنية أو الفقيرة، يشعرون بعدم الأمن الاقتصادي، خاصة إذا تم نظر إليه من زاوية العمل. و عليه فالأمن الاقتصادي يقصد به التحرر من الفقر، الحاجة و العيش في رفاه اقتصادي، فاغلب الاضطرابات الاجتماعية تنجم عن حدة الأزمات الاقتصادية و التي تعد من اشد أثار انعدام الأمن الاقتصادي و المهددة للامن و استقرار حياة الأفراد سواء الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية و حتى السياسية منها فكل منها تؤثر في الأخرى[1]. و تنطبق كل هذه المعطيات على دول الساحل الإفريقي التي تعاني من الفقر و العوز و سوء التوزيع للثروة، و بالرغم من توفر كل الموارد الطبيعية و المعدنية.

4-البعد الغذائي: يعتبر الأمن الغذائي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي، و يمكن تعريفه بأنه "قدرة المجتمع على توفير المستوى اللازم من الغذاء لأفراده في حدود مداخليهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء أكان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية". و لكونه من أهم عناصر المحافظة على الحياة. ينظر إلى الغذاء بأنه يشكل بعدا اجتماعيا و سياسيا باعتباره احد حقوق الإنسان[2]. و وفقا لهذا فان معطيات دول الساحل الإفريقي فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي يعد صعبا جدا خاصة أن كل دول الساحل الإفريقي هي دول مناخها جاف و صحراوي و كمية الأمطار المتساقطة قليلة جدا و موسمية، إضافة إلى ضالة الأراضي الزراعية.

5-**البعد الصحي**: يقصد بالأمن الصحي توفير وسائل الوقاية و المعالجة من الأمراض و الأوبئة و ترتبط الصحة ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع شعبه بنشاط و قوة، ما يمكنه من الإنتاج و العمل و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسب، بينما يحدث العكس في المجتمع الذي تسيطر عليه الأمراض و الأوبئة. و لذلك تحاول مكافحة الأمراض الخطرة آو المعدية مثل (الايدز و أنفلونزا الخنازير و الطيور، و الآن كوفيد 19)، لحماية اقتصادها من التدهور و مواطنيها. كما يركز الأمن الصحي بصورة أساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية و خدمات التامين الصحي للمواطنين، و توفير الأدوية و تطوير المؤسسات الصحية كالمستشفيات و المراكز

(1) فتيحة فرقاني، دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي و الإسلامي 1990-2007، **رسالة ماجستير تخصص تنظيم سياسي و إداري** (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2008)، ص.(36).

(2) احمد علو، "الأمن الاقتصادي و دوره في توجيه السياسات و الاستراتيجيات"، **دراسات و أبحاث مجلة الجيش اللبنانية**، العدد392، (فيفري 2018)، تاريخ الاطلاع (2021/02/21)، من الموقع الالكتروني: **www.lebarmy.gov.lb**

الصحية، فضلا عن إعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الفقيرة و الضعيفة كالأطفال و النساء و كبار السن[1].

6-البعد الثقافي: شكل الأمن الثقافي دعامة رئيسية في بنية الأمن الوطني، فمن دونه تصبح دعائم الأمن عرضة للاهتزاز أمام الغزو الثقافي.

و يبرز الأمن في بعد الثقافي من خلال التفاعلية الدولية حيث أن التمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافية على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي التي تأخذ أشكالا متعددة، أهمها الحروب العرقية، كما تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى المتمثل في بقا الدولة عن طريق الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة، أو انفصال أجزاء منها أو انهيارها.

و يرى "**باري بوزان**" أن الأمن في بعده الثقافي يتمثل في قدرة المجتمعات و الدول على المحافظة بشكل دائم على خصوصيتها و محاولة إعادة إنتاجها من اجل تطويرها، و كذا التصدي للتهديدات و الأخطار التي تؤكد في هوية المجتمعات و ثقافتها.

كما يرى أيضا انه من الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة، و يتعلق الأمر بالأخطار و نقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها[2].

7-البعد البيئي: يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، اما من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، و بالتالي هناك علاقة تأثير متبادل بين البيئة و المجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الإنساني. يرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني " الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة.

و حسب" **نيلز بيتر غليديتش**" فإن الأمن البيئي هو "التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد"، يوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرري للتيار النقدي.

الأمن البيئي حسب "**إليزابيث شالسكي**" " يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية ، و المخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة". حيث يركز هذا التعريف على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات و الصراعات[1].

---

(1) احمد علو، **مرجع سابق**.

(2) سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص.(41).

الفرع الثاني: مستويات الأمن

1- الأمن القومي : إن مصطلح الأمن القومي لم يظهر في الغرب إلا في أربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي "**والتر ليبمان**" عام 1943، في حين ربط البعض الأخر ظهور المصطلح بإصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل "**مجلس الأمن القومي**"، أنٍيط به بحث كل الأمور والأحداث الت ي تمس الكيان الأمريكي وتهدد أمنه، و قد كانت الخطوة الأولى للاهتمام من طرف صانعي القرار بالأمن القومي باعتباره ظاهرة سياسة تحليلية، يحققون من خلالها ما يسعون إليه من أهداف أثناء تلك الفترة في ظل تزايد الصراعات الدولية[2]. ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته و صياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية.

يتجلى مفهوم الأمن القومي كعنصر من عناصر الأمن، أما العنصر الثاني فهو كلمة قومي و التي تعني الدولة بالمفهوم الدقيق لها. و من ثم فان الأمن القومي يساوي كيان الدولة باعتبارها ظاهرة قانونية و سياسية، تتسم بالتنظيم القانوني، و بالتالي الربط بين الأمن القومي و كيان الدولة على أساس أن الأمن القومي هو حق الدولة في البقاء[3].

و يبرز مفهوم الأمن القومي من جانبين الجانب التقليدي أو المفهوم التقليدي و الجانب الحديث له حيث ينصب المفهوم التقليدي للأمن القومي على الاتجاه العسكري، حيث جاء بعد نشأة الدولة القومية و ارتبط بمصالحها، فالدولة القومية هي الإطار السياسي و القانوني لمفهوم الأمن، و السيادة هي السند الشرعي الذي يستند عليه مفهوم الأمن القومي.

و الدولة هي الإطار القومي للأمن باعتبار أن الدولة الحديثة دولة إقليمية، و بالتالي يجب حماية مصالحها من خلال بناء القوة العسكرية أي بزيادة الإمكانيات التسليحية على أساس أن ذلك يزيد من رصيد القوة لديها يضمن عدم تهديد مصالحها. فوفقا لهذا التصور يرتبط الأمن القومي بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوات المسلحة[4]، و بالتالي استخدم مصالح الأمن القومي تحديدا هنا بشكل مرادف لمعنى السياسة الدفاعية و الهجومية التي تتحدد بحماية القيم و المصالح الحيوية للدولة و التي تشكل جوهر سياسة أمنها القومي و على هذا الأساس عرفته: دائرة المعارف البريطانية "**بأنه تأمين الدولة من الخضوع لقوى خارجية**"

---

(1) أمينة دير، **اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا -دراسة حالة القرن الإفريقي-**، ماجستير تخصص علاقات دولية و إستراتيجية (بسكرة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص ص33-34.

(2) ذيب منصور، مرجع سابق، ص.65.

(3) نجدت صبري ناكريى، **الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية** (الأردن، عمان: دار دجلة ناشرون و موزعون، ب.ط، ب.س.ن)، ص.41.

(4) **المرجع نفسه**، ص.(45).

اما تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية "**قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي**".

و يذهب "**بيركوانز ديوك**" إلى أن " **الأمن العسكري يعني قابلية العسكرية على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية** "[1].

اما تعريف " هنري كيسنجر" للأمن القومي فهو " **تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها حفظ حقه في البقاء**"[2].

و عليه فقد اكتسب مفهوم الأمن القومي بعد تنموي شمولي و من أنصاره "**روبرت مكنمارا" مسؤول تنفيذي امريكي ووزير الدفاع الثامن في عهد جون كينيدي و وليندون جونسون، و هو من طور تحليل النظم في السياسة العامة و هو ما يعرف بتحليل السياسات**" الذي يرى أن القوة العسكرية لا تكون الضمانة الحقيقية للأمن إلا تبعا للتوازن و الاستقرار و اللذان لا يتحققان إلا عن طرق التقدم الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و التنمية السياسية، و بالتالي بناء قدرة عسكرية قادرة على التصدي للتهديدات الخارجية. و بالتالي فالأمن هو التنمية، و من دون التنمية لا مجال للحديث عن الأمن، و هنا التنمية تشمل كل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العسكرية و الأمن الحقيقي هو امن الإنسان و هو أساس الأمن الاجتماعي و هو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل و الاستقلال في الخارج[3].

و ينطوي هذا التصور على أن المجتمع هو نواة الدولة و مصدر وجودها، و بالتالي فان حمايته من خطر التهديد تأتي في مقدمة الاهتمامات الإستراتيجية، ذلك انه لا يمكن الحديث عن امن الدولة دون تحقيق امن مجتمعها المرتبط بحدودها السياسية و القانونية برابطة الولاء و الانتماء القومي، و لا يتحقق هذا الأمن إلا عبر مصلحة تحقيق امن الفرد.

و عليه فالمفهوم الحديث للأمن القومي ذو الاتجاه التنموي الشامل ينطلق من إدراك أوسع لمصادر الأمن القومي و سبل ردعها، فهناك علاقة تداخلية بين الأمن القومي و التنمية.و يذهب "عمر احمد قدور" بان الأمن القومي هو امن الدولة قاطبة داخليا و خارجيا و إقليميا و دوليا مع ارتباط هذا المفهوم بفلسفة النظام السياسي و بمفهوم السيادة و المصلحة العليا للدولة[4].

---

(1) نجدت صبري ناكرة بي، **مرجع سابق**، ص ص(48-49).

(2) امراجع السحاتي، **دراسات في الأمن القومي الليبي في الجانب السياسي و الاقتصادي**، ص.(14)، يمكن تحميل الدراسة من مكتبة النور، **www.Noor-book.com**

(3) نجدت صبري ناكرة بي، **مرجع سابق**، ص (49).

(4) المرجع نفسه، ص ص (43-51).

و عليه فقد توصل "**ريتشارد سموك**" إلى أن الأمن محور اهتمام الأفراد و المجتمعات، أما الأمن القومي فهو محور اهتمام الجماعات السياسية منذ نشأتها بدلالة سعيها لحماية وجودها و ضمان استمرارها في مواجهة شتى التهديدات، فمهما بلغت قوة الدولة، فان حماية وجودها و ضمان استمرارها يمثلان أول احتياجاتها و أهدافها، و يتقدمان لديها على كل اعتبار، لذلك فقد قال:

"**إن سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أية وظيفة أخرى للدولة بديهية لا تحتاج للمناقشة**"[1].

"**أمين هويدي**" رأى أن الأمن القومي يكمن في:

"**الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية و الدولية**"[2].

وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، الأمن القومي بأنه: **Harold Brown** و يعرف "هارولد براون"

"**القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، و ضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة، و حماية طبيعتها و مؤسساتها و سلطتها من التهديد الخارجي و ضبط حدودها**"[3].

إن اختلاف مفاهيم الأمن القومي تقودنا إلى استنتاجين أساسيين هما:

1-إن تعدد مفاهيم الأمن القومي و اختلافها، يمنع من توزيعها على عدد محدد من المحاور، بحيث تنتظم في كل محور منها مجموعة المفاهيم التي يوحدها و يجمع بينها اتفاقها على النظر إلى الأمن القومي و تصوره عبر عامل أساس موحد أو مشترك بينها، و من بين هذه المحاور نجد:

*__محور المصالح:__ أي تجسيد المصالح الحيوية للدولة و انعكاسا عمليا لها.

*__محور غياب المخاطر و التهديدات:__ و يضم سياسات تطبيقية الهدف منها حماية الدولة و أركانها و مقوماتها من أية مخاطر أو تهديدات مهما كانت طبيعتها أو مصادرها.

*__محور التنمية:__ مرتبط بتنمية موارد الدولة و قدراتها المختلفة استنادا إلى افتراض بان التخلف هو التهديد الأهم الذي يواجهه أمن أية دولة، و انه عامل أساس في توسيع نطاق المشكلات الأمنية وزيادة خطورتها.

---

(1) مراد عباس ، **مرجع سابق**، ص ص (24-25).

(2) موسوعة المقاتل، تاريخ الاطلاع (2018/05/13)، الموقع الالكتروني: www.almoqatel.com

(3) مراد عباس، **مرجع سابق**، ص ص (32-35).

***محور التهديدات العسكرية:** و يضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعا عمليا مرتبطا بالتهديدات العسكرية التي تواجه الدولة و تهدد وجودها.

***المحور الشامل:** و يضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه قضية مجتمعية شاملة من حيث نطاقها و قضاياها و مشكلاتها و شروطها.

2-إن تعدد مفاهيم الأمن القومي و اختلافها و إمكانية توزيعها على محاور متعددة و متباينة، لا يمنع اشتراكها في عناصر أساسية فهو: يعبر عن العناصر المشتركة بين المفاهيم الأمنية المتعددة و المتنوعة و يتجاوز الاختلافات الجزئية بين المفاهيم الأمنية المتعددة و المتنوعة، كما انه يستوعب العناصر الجديدة التي تقتضي المتغيرات الداخلية أو الخارجية. و عليه يمكن وضع المفهوم العام و الشامل للأمن القومي و الذي يشير إلى:

" **القيم النظرية و السياسات و الأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة و سلامة أركانها و ديمومة مقومات استمرارها و شروط استقرارها، و تلبية احتياجاتها، و تأمين مصالحها، و تحقيق أهدافها، و حمايتها من الأخطار القائمة و المحتملة داخليا و خارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية"[1].**

2- الأمن الوطني: و يرى "**عشقي أنور ماجد**" في كتابه الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة عصر العولمة"، أن مفهوم الأمن القومي قد ارتبط بالدولة لأنه يتطلب أربعة أمور وهي:

1- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

2- تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.

3- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة.

4- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات، وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد[2].

---

(1) مراد عباس، **مرجع سابق**، ص ص (36-39).

(2) محمد سعيد آل عياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، **رسالة ماجستير في القيادة الأمنية**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2006)، ص.(62).

ومعنى ذلك أن محاولات عديدة يصعب حصرها جرت لتعريف **الأمن الوطني**[1]، إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة لمواجهة ما يهددها على مستوى حددوها بدء من الإجراءات الوقائية في الداخل و تشكيل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية الى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها. و تركز اغلب الدراسات في تعريفها للأمن الوطني على بعده العسكري فالدولة تسعى إلى زيادة قدرتها العسكرية و لذلك غالبا ما يكون البعد العسكري مسيطرا على سياسات الدول و هو الداعم و القائم على استمرار الأمن[2].

إن "**مصطلح الأمن القومي**" يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل: المصلحة القومية، والإستراتيجية الأمنية، الأهداف الوطنية، والإستراتيجية الوطنية. ولكن التداخل المباشر ظهر بين مفهومي "الأمن القومي" و"المصلحة القومية" وكأنهما مفهومان مترادفان إلى حد كبٍّير في المعنى[3]. (حسب بريجنسكي).

وعموماً فإن معظم الفقهاء السياسيين والقانونيين الدوليين يتفقون على أن هناك قصوراً في دراسة الأمن الوطني، وذلك للأسباب الآتية:

1- تعقد مفهوم الأمن الوطني.

2- التداخل بين الأمن الوطني ومفهوم القوة: ومرجع ذلك أن أصحاب النظرية الواقعية يرون أن السياسات الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة، وأن الدول تنخرط في الصراع من أجلها، ويأتي الأمن في مرتبة تالية.

3- التركيز على مفهوم السلام.

4- تقاعس الدراسات الإستراتيجية.

5- الميل إلى إضفاء الغموض على المفهوم[4].

و إجمالا فان مفهوم الأمن الوطني هو امن المواطن و ممتلكاته و تاريخه و تراثه و معتقداته و حرياته الأساسية، كما انه يتضمن سيادة الدولة و سلامة أراضيها و حدودها السياسية، و يتضمن أيضا الحرية

(1) بعض الدول، يتماثل لديها المفهوم اللغوي للفظي "وطني"، و"قومي"، فتطلق اسم الأمن القومي، على أمن الدولة، وأمن مجموعة دول كذلك، من دون تفرقة. فلا يعني لديها الأمن القومي أي مدلول على بينما تفضل دول أخرى الفصل بين التسميتين، فهي تخص "بالأمن الوطني" مفهومها لأمن نفسها القومي" أمن مجموعة من الدول، ذات مصلحة مشتركة، وما تنفذه من معاهدات وتنظيمات .قومية بذاتها لوقاية مصالحها المشتركة، حماية لها ضد الغير . وفي كلا المفهومين، فإن مراعاة المتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية تكون محل الاعتبار ويضيف بعض الدارسين تحليلا جوهريا، للتفريق بين الأمن الوطني. والأمن القومي، فيعني الأول(الأمن الوطني)، في مفهومه دولة واحدة، بينما يعني مفهوم الثاني (الأمن القومي) عدة دول مشتركة في صفة أو مصلحة.

(2) سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص.(43).

(3) ذيب منصور ، **مرجع سابق**، ص(69).

(4) محمد سعيد ال عياش الشهراني، **مرجع سابق**، ص ص (64-65).

النسيبة للقرار السياسي الوطني و استقرار الدولة الأمني و الاجتماعي الداخلي، و قدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها، كما أن اعلي درجات الأمن الوطني لا تتحقق إلا من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية و هي:

1-الحاجة إلى قدرة دفاعية كافية للدولة لردع التهديدات الإستراتيجية الداخلية و الخارجية.

2-حاجة المواطن للأمن و الاستقرار الداخليين.

3-حاجة المجتمع للنمو و التنمية الشاملة. و إن الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيؤدي حتما إلى إلحاق الضرر بأمن الدولة[1].

3- الأمن الإقليمي:

إن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية ترجع إلى نشوء تيار لمواجهة العالمية و الذي دعى إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم و الاستقرار، و الذي يقوم على فكرة بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم و الأمن، و إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ السلم و الأمن و منع نشوب الحروب[2].

يعود بروز الأمن الإقليمي في حقل العلاقات الدولية إلى أواخر الحرب العالمية الثانية مع ظهور هيئات و منظمات أمنية إقليمية و دون إقليمية، و قد ارتبط مفهوم الأمن الإقليمي بعوامل الجغرافيا السياسية و التاريخ و الثقافة و مجموعة من التصورات الموضوعية و الذاتية. و يمكن تعريف الأمن الإقليمي " على انه عبارة عن سياسة مجموعة الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول إلى تنظيم و تعاون عسكري و امني، إلى دول الإقليم لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"[3].

و تأسيسا على ذلك، فان الأمن الإقليمي هو " **ما تعلق بأمن المجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق امن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي**"، و قد ذهب في هذا الشأن " باري بوزان" إلى استخدام مصطلح " المجمع الأمني" و هذا لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، و

(1) إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013 دراسة حالة، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية** (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص.(40).

(2) ناصيف يوسف حتي، **نظرية العلاقات الدولية** (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص (54-55).

(3) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19،2008)، ص.(19).

يرى "بوزان" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليس عالمية، حتى و إن تعاملت مع القضايا العالمية، فأنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي[1].

لقد أوردت أدبيات العلاقات الدولية مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها نظام الأمن الإقليمي و هي:

1-وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم، و عدم إثارة القضايا الخلافية و حلها بالطرق السلمية و التفاهم المشترك.

2-تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية.

3-الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4-التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول عن التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي المشترك.

5-الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة.

6-العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على مختلف الأصعدة، مع ضرورة تشجيع التعاون و التكامل.

7-احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة، و إشراك المجتمع المدني في النشاطات الاقتصادية و السياسية و الأمنية. و اتخاذ إجراءات حاسمة من اجل نزع السلاح و السيطرة على التسلح.

8-اعتبار الأمن الإقليمي جزءا من الأمن الدولي.

و هذه الركائز أو المقومات التي يقوم عليها نظام الأمن الإقليمي يجب أن تتوافر فيها معايير و التي يمكن من خلالها قياس فاعلية النظام و هي كالتالي:

-وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية و المصالح الأمنية.

-وجود الحد الأدنى من اجل حماية تلك المصالح.

-وجود تهديدات مشتركة بين هذه الدول.

-ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين هذه التهديدات و الالتزامات و قدرة كل دولة داخل الإقليم، على توظيفها.

---

(1) سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص.(20).

-توافر الآليات الكافية و المناسبة لمواجهة تلك التهديدات الداخلية و الخارجية، و التي تتضمن مجموعة من السياسات و المؤسسات التي تعمل على تنمية الذاتية للدول، و الأمن الجماعي، وإقامة التحالفات و التوازنات مع قوى خارجية و التي تكفل معها مواجهة التهديدات[1].

4- الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي اكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل. فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته و تفسيره و التنبؤ به.

و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام توازن القوى و نظام الأمن الجماعي، و يمكن تعريف الأمن الدولي بأنه:

" التزام جميع الدول بان تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك" و هذا التعريف يقتصر على دور الدول في حفظ الأمن و السلم الدوليين.

كما عرف أيضا على انه:

" ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها" هذا التعريف اشمل لأنه يركز على دور الدول و المنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، و هو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.

الأمن الدولي هو مسؤولية الأمم و الشعوب و جميع المنظمات الدولية، و نعني به:

" من الأفضل الانتقال بالنظام الدولي من المستوى التنافسي إلى مستوى أكثر تعاونية وهدوء، و لهذا يجب التوجه إلى الحلول السلمية في النزاعات الدولية و العمل أكثر على رفع الظلم و الاستغلال على الأمم و الشعوب الضعيفة، و تأكيد احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية"[2].

أما تعريف الأمن الجماعي: والذي يعرفه" نشأت عثمان الهلالي"

"أن الأمن الجماعي يهدف إلى حماية الدول من تعرضها لاستخدام القوة بواسطة دول أخرى لاسيما إذا اتخذت هذه القوة صورة الحرب"[3].

---

(1) سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص ص (22-23).

(2) نادية قاسم، " ندوة برشلونة: هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط" ، **رسالة ماجستير قانون دولي، علاقات دولية** (جامعة الجزائر، بن عكنون، كلية الحقوق، 2002)، ص.(15).

(3) بدر الدين مرغني حيزوم، حفظ الأمن من خلال ميثاق الأمم المتحدة، **رسالة ماجستير تخصص قانون دولي و علاقات دولية** (جامعة الجزائر، بن عكنون، كلية الحقوق، 2010)، ص.(11).

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية...الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "**جوزيف ناي**" و "**كيوهان**" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1]. و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية "العلاقات ما بين الدول" منها:

-التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
-لابد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين لاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل.
تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.
و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) *.

كما يعرف الأمن الدولي على أنه وضعا تحدث فيه الأمور في جزء من العالم بحيث لا تؤثر في الناس الذين يعيشون في جزء آخر منه ويعني هذا مثلا، السلامة من تهديد الحرب بين الدول ومن عبور الإرهابيين الحدود الدولية، ومن إسهام الصراعات في مناطق معينة في تقييد التجارة الدولية أو الحد من

---

(1) بدون مؤلف، "**مفهوم الأمن و تطوره في نظريات العلاقات الدولية**"، (ب،د،ن، ب.س.ن)، ص.(23).

(*) الفصل السابع المتخصص فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان مثل المادة **41** تنص على أنه لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية. كما نص في المادة **44** التي اقر فيها مجلس الأمن استخدام القوة المسلحة كما نص على مختلف التدابير الواجب إتباعها في المواد **45**، **46**، **47**.

تدفق الموارد الضرورية كالنفط، ومن الحكومات المضطهدة، ومن الكوارث البيئية أو أي مشكلة أخرى تؤدي إلى تدفق اللاجئين بهجرات جماعية عابرة الحدود، ويمكن إضافة العديد من التهديدات المحتملة الأخرى[1].

(1) عبد الفتاح علي الرشدان، " تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، **دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، (الجامعة الأردنية، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، المجلد46، العدد3، (2019)، ص.(06).

المبحث الثالث: نماذج عن الحركات الانفصالية في العالم

تتعلق الانفصالية في العالم بالمطالب العالمية في بعض الدول بالاستقلال، و تأتي تلك المطالب في العادة بعد حروب أهلية أو قارية أو عالمية تنتج عنها إعادة صياغة النظام الدولي، و تظهر النزعة الانفصالية لدى مجموعة بشرية تجمعها قيم تاريخية مشتركة و لغة و ثقافة متميزة عن ثقافة الأم ضمن إقليم معين.

يمثل الانفصال اخطر التهديدات التي تواجهها الدولة ذات التعدد العرقي و الاثني، و من بين أكثر من 190 دولة مستقلة لا تتمتع بالتجانس الاثني سوى 20 دولة، و 40 بالمائة من الدول غير المتجانسة تتعايش في كل منها خمس اثنيات على الأقل. و يأخذ انفصال بعض الأقاليم عن الدول الأصلية اتجاها معاكسا داخل النظام الدولي، ففي حين حققت العديد من الدول نجاحات في مسار التكامل في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، على غرار الاتحاد الأوروبي و دول الآسيان.

تسعى الأحزاب الانفصالية إلى بناء دول مستقلة ذات سيادة و قد نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي و تفكك يوغسلافيا في نهاية القرن 20 بروز دول قومية منها البوسنة و الهرسك، سلوفينيا و كرواتيا. و لا تزال العديد من المناطق الانفصالية في أوروبا تطالب بالاستقلال حيث يتواجد داخل الاتحاد الأوروبي أكثر من 40 حزب انفصالي[1].

المطلب الأول: الحركات الانفصالية في القارة الأوروبية

يبدو أن الاستفتاء الذي جرى في كل من إقليم كردستان وإقليم كتالونيا، وطلبهما الانفصال، قد يثير شهية حالات مماثلة في أنحاء مختلفة من العالم تجددت آمالها في السعي نحو الانفصال. و لعل التوجهات الانفصالية في أوروبا تزايدت في العقود الأخيرة حيث نجد في الإقليم الشرقي و الغربي للقارة الأوروبية مثل سلوفينيا و صربيا، البوسنة و الهرسك جمهورية الجبل الأسود.أما في القسم الغربي فنجد فإقليم الباسك و كاتالونيا و الفلندر و اسكتلندا.

الفرع الأول: التوجهات الانفصالية في أوروبا الشرقية

نجحت العديد من القوميات في أوروبا الشرقية في التحول إلى جمهوريات مستقلة بعد زوال الغطاء السوفيتي الذين هيمن على تلك الأعراق لعقود من الزمن. لقد أدى فشل الايدولوجيا الاشتراكية هناك إلى العجز الاقتصادي و السياسي و دفع تلك القوميات إلى الانفتاح على الليبرالية و الانخراط في المنظومة الرأسمالية الغربية و التي دعمت و باركت قيام دول جديدة في أوروبا الشرقية.

---

(1) سليم دحة، **مرجع سابق**، ص.(567).

ضمت جمهورية يوغسلافيا سابقا قوميات مختلفة لغويا، عرقيا و دينيا، فقد توحدت فيها لسبعة عقود أبجديتان و ثلاث ديانات و أربع لغات و خمس جنسيات و ست جمهوريات. و أول و أكثر تلك القوميات تعصبا هي القومية الصربية و التي أرغمت الصرب الارثوذكس القومية الكرواتية ذات الأصل الآري الجرماني و المعتقد الكاثوليكي على الخضوع لهم و تغيير لغتها و معتقدها. و هذا عقب تشكيل العصبة البلقانية عام 1919، و التي ضمت كل من صربيا و الجبل الأسود و بلغاريا و اليونان ثم ألحقت البوسنة و الهرسك و إقليم كوسوفو الذي كان تابعا لألبانيا.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تمكن " جوزيف بروز تيتو" من إخماد تلك التباينات العرقية بإعلانه قيام جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، و إحكام قبضته على الدولة الجديدة، و تمكنت بذلك يوغسلافيا من اكتساب مكانة دولية مهمة.

و برحيل "تيتو" عام 1980 حلت فكرة القومية محل الفراغ، هذا الفراغ سمح "لسلوبودان ميلوسوفيتش" ليكون القائد الأول ليوغسلافيا و صربيا. و مع نهاية الثمانيات و بداية التسعينيات دخلت يوغسلافيا في حروب أهلية ضد الصرب الذين اعتبروا أنفسهم ورثة حكم "تيتو"، إلا أن السلوفيين و الكروات و البوسنة و الهرسك استطاعوا تحقيق الاستقلال على التوالي 1990، 1991، 1992 و جمهورية الجبل الأسود 2006، و بالتالي تفكك الاتحاد اليوغسلافي و نتج عنه قيام دول جديدة هي: صربيا و كرواتيا، سلوفينيا و البوسنة و الهرسك، الجبل الأسود و إقليم كوسوفو[1].

1-جمهورية سلوفينيا:في 1990/12/26 أعلن البرلمان المحلي السلوفيني استقلال جمهورية سلوفينيا عن الفيدرالية اليوغسلافية و حدد ستة أشهر لعقد اتفاقية معها بخصوص إجراءات الانفصال. و في 1991/06/25 أعلن البرلمان السلوفيني الاستقلال بعد الاتفاق مع الصرب الذين لم يعارضوا هذا الاستقلال ضمنيا نظرا لقلة عدد الجالية الصربية في سلوفينيا حيث يشكل السلوفيين 90 بالمائة من السكان.

و قد دعم الاتحاد الأوروبي استقلال سلوفينيا حيث انضمت إلى منظمة الأمن و التعاون الأوربي 1992 و في جانفي 2004 انضمت إلى حلف شمال الأطلسي ثم الاتحاد الأوروبي.

2-**جمهورية كرواتيا:** بدأت عملية الانفصال عن يوغسلافيا في عام 1989، عندما اقر البرلمان الكرواتي قانون يستبعد اللغة الصربية كلغة رسمية، ما دفع بالأقلية الصربية إلى المطالبة بالاستقلال و هذا بدعم من الصرب، و هو ما ادخل كرواتيا في حرب أهلية دامت 1995 و انتهت بتوقيع اتفاق دايتون، كما انخفض عدد الصرب في كرواتيا إلى 5 بالمائة بعدما كان 12 بالمائة.

و في 1991/06/15 تم الإعلان عن استقلال كرواتيا عن يوغسلافيا و باعتراف القوى الأوروبية.

(1) سليم دحة، مرجع سابق، ص.(573).

3-**جمهورية البوسنة و الهرسك:** استقلت عن يوغسلافيا في 1992/3/3، و هو تاريخ اندلاع الحرب الأهلية بين البوسنيين المسلمين الذين يسيطرون على 51 بالمائة من الإقليم و الصرب الذين يسيطرون 49 بالمائة من الإقليم. و في 1995/12/14 تم التوقيع على معاهدة دايتون للسلام.

4-**جمهورية الجبل الأسود:** تم إعلان استقلال جمهورية الجبل الأسود عن صربيا في 2006/06/03، و منذ عام 1997 بدا الحزب الاجتماعي الديمقراطي يطالب بالانفصال، و ذلك بالاعتماد على عملة اليورو كعملة للتعامل مع صربيا، و انتهاج سياسة اقتصادية و صناعية مستقلة رغم المعارضة الصربية.

و في سنة 2003 تم تنظيم استفتاء داعم لانفصال جمهورية الجبل الأسود و في 21 ماي 2006 تم الانفصال عن صربيا.

5-**جمهورية صربيا:** بعد إعلان استقلال جمهورية الجبل الأسود تم نهائيا تفكيك يوغسلافيا في 5 جوان 2006، تم اعتماد تسمية جمهورية صربيا التي تضم 82 بالمائة من الصرب و الباقي بوسنة و رومان. و قد هيمن الحزب الاجتماعي الصربي الذي كان يتزعمه "ميلوسوفيتش" و الذي يمثل الأغلبية الصربية إلى جانب الحزب الراديكالي الصربي الذي يدعو إلى قيام الجمهورية الصربية العظمى.

6-**إقليم كوسوفو**: بعد انتهاء الحرب الأهلية ضد الصرب تم وضع الإقليم تحت الوصاية الأممية عام 1999. و تنشط في كوسوفو عدة أحزاب سياسية أقواها حزب الاتحاد الكوسوفي و الحزب الديمقراطي الكوسوفي[1].

الفرع الثاني: النزعة الانفصالية في غرب أوروبا:

إن القبول الإقليمي لمشروع الانفصال و دعمه من طرف القوى الدولية يلعب دورا هاما في نجاح الحركات الانفصالية في الاستقلال عن الدولة الأم، و تدعم القوى الدولية الحركات الانفصالية بناءا على التقارب الإيديولوجي و المنافع المشتركة الناجمة عن الانفصال. بينما يؤدي التعارض في المصالح و الأولويات بين تلك القوى و الانفصاليين إلى عرقلة عمليات تحول مشاريع الانفصال إلى دول جديدة، هذا الأمر ينطبق على عدة حالات انفصالية في أوروبا الغربية منها:

1-**الباسك:** نص دستور 1978 على أن الملك هو رئيس الدولة و رمز وحدة الأمة، و اعترف للقوميات التي تتألف منها الأمة بالحق في أن يكون لها مناطق ذات حكم ذاتي، كما أكد على ضرورة تضامنها.

و قد اقر هذا الدستور بأكثرية 92 بالمائة من الأصوات لكن نسبة المشاركة لم تتعد 67 بالمائة لان منظمة الايتا في منطقة الباسك و الحزب القومي الباسكي اللذين كان يطالبان في تقرير المصير اصدرا تعليمات بالامتناع عن التصويت[1].

(1) سليم دحة، **مرجع سابق**، ص ص(574-576).

إن الصعوبات السياسية الأساسية التي كان على اسبانيا مواجهتها حتى هذه السنوات الأخيرة، تكمن فعليا في المشكلة الباسكية و إرهاب ايتا، يضاف إلى ذلك و منذ 2000 مشكلة الاندماج و الإرهاب العالمي. وبعد أن رفض البرلمان الإسباني في 2005، مشروع قانون لانفصال الإقليم، قدّمه برلمان الإقليم، قررت حكومة الباسك، تأجيل قضية الانفصال، إلا أن الشعب الباسكي، الذي يُعد متوسط دخل الفرد فيه، الأعلى في إسبانيا (32 ألف يورو) لم يقرر بعدُ تأجيلها.

2-إقليم كاتالونيا: اعتبر الفوضويون الكاتالانيون أسلوب الاعتداءات في الثلاثينيات، لكن معظمهم ماتوا خلال الحرب الأهلية، أما الذين بقوا على قيد الحياة فلم يكن باستطاعتهم الاحتماء كما فعل الباسكيون باللجوء إلى الكنائس و الأديرة.

بعد موت فرانكو، لعب الكاتالانيون دورا حاسما في إعادة الديمقراطية إلى اسبانيا، عندما قبلوا 1979 بعودة الحكم الملكي مقابل الاعتراف لهم بالحكم الذاتي لكاتالونيا.

و في استفتاء 18-06-2006 اقر قانون جديد للحكم الذاتي بنسبة 74 بالمائة من أصوات الكاتالانيون، لكن ذلك أدى إلى انفراط تحالف اليسار الذي كان يحكم كاتالونيا منذ سنوات عديدة، لان الاستقلاليون قد صوتوا ضد هذا القانون الجديد[2]. و يعتبر الكاتالانيون أنفسهم قومية مستقلة، تتمتع بثقافة وتراث ولغة تعبّر عنهم. فضلًا عن ذلك، كتالونيا هو الإقليم الأغنى في إسبانيا، إذ إن مساهمته في موازنة الحكومة المركزية (التي يعاد توزيعها إلى المناطق الأكثر فقرًا)، تصل إلى نحو 23 مليار دولار، أي ما يزيد عن 8% من إجمالي الناتج القومي للإقليم.

"هذا النظام في توزيع الثروة، ولّد استياءً كبيرًا لدى الكاتالونيين. وفي الفترة الأخيرة، ومع ازدياد الضرائب، وإجراء تدابير تقشّف صارمة من الحكومة الإسبانية، تنفيذًا لمطالب الاتحاد الأوروبي، كلّ هذا فاقم من حالة الاستياء لدى الكاتالونيين، وازدادت النزعة الانفصالية لدى اليمينيين واليساريين على حد سواء، حتى إن 57% من أبناء الإقليم يدعمون دعوات الانفصال"[3].

3-**إقليم الفلندر في بلجيكا:** يتركز الناطقون باللغة الفرنسية في بلجيكا في جنوبها و الذين يسمون بالفالونيا، في حين يتركز الفلندر الناطقون باللغة الألمانية في الشمال، و بعد تأسيس بلجيكا عام 1830 تركزت الثروة و السلطة عند الفالونيا في الجنوب، و أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة الادارة و السياسة و

---

(1) ايف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، (ترجمة: زهيدة درويش جبور)، (ابو ظبي: هئية ابوظبي للثقافة و التراث، ط.1، 2006)، ص ص (139-140).

(2) المرجع نفسه، ص ص(140-141).

(2) محمد العتر، " **أوروبا تتفتت: 6 تحركات انفصالية تمزق القارة العجوز**"، تاريخ الاطلاع (2020/10/28)

https://www.sasapost.com/europe-disintegrate

الثقافة و الاقتصاد في بلجيكا. و قد رأت النخب الفرانكفونية أن الناطقون بالألمانية متوحشون، و اعتبرتهم طبقة ثانية يقتصر نشاطها في المهن القاسية. لكن مع ضغط الحركات الوطنية للفلندر في نهاية القرن 19 و بدايات القرن 20، اعترفت الحكومة البلجيكية بحقوق الفلندر الثقافية و اللغوية، إلى أن استطاع ذوو الأصول الألمانية أن يحققوا توازنا مع ذوي الأصول الفرنسية.

4-**إقليم اسكتلندا:** في الحالية الاسكتلندية، يعتبر الاسكتلنديون أنفسهم اسكندينافيين أكثر منهم بريطانيون، إلا أن الانفصالية لم ترتكز على اللغة أو الثقافة فالاسكتلنديون يتكلمون الانجليزية و تربطهم علاقات و صلات ثقافية مع بريطانيا، و ترجع أسباب الانفصال إلى السياسات الاقتصادية البريطانية في الإقليم التي دفعت بالأحزاب الاسكتلندية إلى المطالبة بالاستقلال، لكن الاسكتلنديين صوتوا برفض الاستقلال عن التاج البريطاني بنسبة 55 بالمائة في الاستفتاء الذي جرى في 2014 كما تعد اسكتلندا نموذجا متقدما من الناحية التعليمية و الاجتماعية عموما. هذا التقدم جعل من الانفصاليين واثقين من قدرات الاسكتلنديين في بناء دولة قوية مستقلة عن التاج البريطاني.

5-ايطاليا: تشهد إيطاليا، ما يمكن تسميته بـ "الحراك الانفصالي" على صعيدين، شمالًا وجنوبًا، ولكل منهما خلفيته وأسبابه الدافعة لتصعيد المطالبة بالاستقلال عن روما، ففي الجنوب تنادي صقلية بالانفصال، بينما في الشمال تتصاعد الأصوات الانفصالية في كل من البندقية وتيرول.

-جزيرة صقليا: على الرغم من أن فكرة انفصال صقليا عن إيطاليا، فكرة أصيلة في الجزيرة منذ زمن، إذ إن سكانها، يعتبرون إيطاليا تحتل ما كانت مملكتهم. إلا أن نبرة الاستقلال خمدت، قبل أن تشتعل مرة أخرى، على أثر تداعيات الأزمة الاقتصادية، وزيادة معدلات البطالة والفقر، في حين تصاعد دور المافيا وجرائمها المنظمة، ليقود حزب حركة استقلال صقلية، مطالب الانفصال، باعتبارها الحل الوحيد لتجنب تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في الجزيرة.

-مقاطعة التيرول، المقاطعة الغنية بالنفط، إذ وصل الأمر إلى ارتفاع أصوات من أبناء المدينة، تطالب بشراء حرّيتها من "الهيمنة الخارجية الإيطالية"، مقابل 15 مليار يورو، وهو نصيبها في ديون إيطاليا، التي تربو على 2 تريليون يورو[1].

-منطقة فينيتو: من أهم الأقاليم الايطالية العشرين، يقطنه حوالي 5 ملايين نسمة، تبلغ مساحته 18 ألف كلم [2] و تعد عاصمته البندقية أو ما يعرف عنها حاليا بفينيسيا، تحولت مكانة الإقليم الاقتصادية و

(1) بدون مؤلف، " **الحركات الانفصالية حول العالم.. أوروبا تواجه الشبح الأخطر**"، أنا برس التركية، (2017/10/07)، تاريخ الاطلاع (2020/10/28)،

http://anapress.net/a/107325654351411

الثقافية و التاريخية إلى ورقة ضغط بيد الداعين إلى انفصاله أو توسع حكمه الذاتي، حيث يعدون باسترجاع حضارة جمهورية البندقية التي امتدت من القرن السابع حتى أواخر القرن 18 ميلادي[1].

و نتيجة للأعباء الاقتصادية وأزمة الديون الإيطالية نظم في إقليم فينيتو الإيطالية في عام 2014 استفتاء للانفصال بالإقليم عن إيطاليا، وصوت فيه 89% من سكان المنطقة بـ"نعم" لصالح الانفصال عن باقي أراضي البلاد، وذلك لأنهم لا يرغبون في تحمل الأعباء بمساعدة المناطق المتخلفة اقتصادياً من البلاد ويريدون الاحتفاظ بإيرادات إقليمهم،ولكن لم يعترف بالاستفتاء رسمياً . كما تم إجراء استفتاء مرة أخرى في أكتوبر 2017 للانفصال وصوت ما يقرب من 98% من السكان ب"نعم" للانفصال"[2].

6-فرنسا: اقليم كورسيكا: عبر تاريخها لا تعد جزيرة كورسيكا المتوسطية جزيرة الجمال فحسب في عالم الجغرافيا و السياحة، بل إنها أيضا جزيرة المتاعب بالنسبة لفرنسا التي ضمتها إليها بناءا على معاهدة فرساي في 15 ماي 1768 الموقعة مع جنوة، و منذ ذلك الحين كانت تشوب هذه الصلة الكثير من التجاذبات وصلت إلى حد إطلاق الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا عام 1976 و التي تم حلها نهائيا في عام 2014 و ألقت سلاحها، حيث اعتمدت العنف كوسيلة للوصول إلى الاستقلال و الانفصال عن الجمهورية الفرنسية[3].

و في مقابلة صحفية مع جريدة لوباريزيان عام 2015 صرح رئيس الوزارء الفرنسي "**ايمانويل فالس**" على انه يرفض مفهوم الأمة الكورسيكية و شدد على أن انتماء كورسيكا للجمهورية الفرنسية غير قابل و لن يكون قابلا للتفاوض على الإطلاق"[4].

و خلال عام 2017 فاز القوميون في الجزيرة بأغلبية في الانتخابات بنسبة 56.5 بالمائة، و هو ما مهد بالمزيد من هامش الحكم المحلي. و يمكن أن تثير نتائج الانتخابات هذه موجة من النزعة المناهضة لباريس على تلك الجزيرة، خاصة من الزخم الكبير في عدد الدول الأوروبية التي تطالب بعض الأقاليم بالانفصال او الحكم الذاتي. و أكد قادة حركة من اجل كورسيكا الوطنية خلال حملتهم الانتخابية أن هدفهم هو المزيد من التحرر و ليس الانفصال و يحمل اللواء القومي "**جيليس سيموني**" الذي يطالب بالحكم الذاتي و "**جان جاي تالاموني**" المؤيد للانفصال عن فرنسا و مطالبهم في الاعتراف باللغة

(1) **لومباردیا و فینتو الایطالیان علی خطی الانفصال**، تاریخ النشر (25-10-2017)، تاریخ الاطلاع (2021/02/24)، مرکز الجزیرة للدراسات ، **www.aljazeera.net**

(2) ریم عبد المجید، " **أصداء کاتالونیا حمی الحرکات الانفصالیة في أوروبا**"، (2017/10/29)، تاریخ الاطلاع (2020/10/28)، **www.acrseg.org**

(3) **کورسیکا لیست کاتالونیا**، خبر و تحلیل إذاعة مونت کارلو الدولیة، نشرت (2018/02/18)، تاریخ الاطلاع (2021/02/23).

(4) **فالس یرفض أي مطلب انفصالي لجزیرة کورسیکا عن الجمهوریة الفرنسیة** ، تاریخ النشر (2015/12/30)، تاریخ الاطلاع (2021/02/23)، نقلا عن **www.france 24.com**

الكورسيكية، مع وضع خاص للإقامة في كورسيكا و تمكين المسؤولين المحليين نظريا من محاربة المضاربة العقارية بسبب المستثمرين الأجانب، و منح فرنسا العفو لعدد من السجناء السياسيين[1].

وهناك القضية القبرصية، أو قضية جزيرة قبرص التي انقسمت إلى شطرين: شطر يوناني، وهو ما عرف لاحقا باسم قبرص ويحظى باعتراف المجتمع الدولي، وشطر تركي يحمل اسم قبرص الشمالية أو قبرص التركية والذي لم يعترف به المجتمع الدولي ويحظى بتأييد تركيا منذ إعلان استقلاله من جانب واحد عام1983[2].

المطلب الثاني: النزعات الانفصالية في الأمريكيتين

تضم كل من أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية مجموعة من الحركات الانفصالية و ترتفع الأصوات فيهما لتطالب بالمزيد من التحرر و الاستقلال عن الدولة الأم، خاصة ما مع ما يحدث في أوروبا و التي هي الأخرى تعرف نزعات و هبات انفصالية هنا و هناك، و هو ما سنتناوله في هذا المطلب

الفرع الأول: الحركات الانفصالية في أمريكا الجنوبية

1-**المكسيك:** فهناك حركة جيش زاباتيستا للتحرير الوطني وهي مجموعة ثورية مسلحة من ولاية تشيباس في جنوب المكسيك. وبدأت الحركة عام1994، وطالبت الدولة المكسيكية بالاعتراف الرسمي بحقهم في الاستقلال. قاد ماركوس زعيم الحركة ورفاقه ثورة تحرير لشعب التشيباس في المكسيك تحت شعار كل السلطة للشعب، ودخل ثوار الزاباتيستا في مواجهات مع الحكومة المكسيكية. واستمرت مرحلة الصراع حتى عام2000، ووعد الرئيس المكسيكي " **فنسنت فوكس**" بسحب القوات الحكومية من ولاية تشيباس الجنوبية وإعطاء الولاية مزيدا من الحكم الذاتي، تلبية للحركة التي أصبح لها مكانها وشعبيتها القوية. لكن سرعان ما خاب أمل الثوار بعد أن فشلت الحكومة في تطبيق بنود اتفاق السلام لعام1996 وفشل البرلمان المكسيكي في القيام بذلك.

2-كولومبيا: تعد فارك أكبر وأقدم مجموعات حرب العصابات اليسارية، و هي حركة ثورية يسارية متمردة، تعد جناحا عسكريا للحزب الشيوعي الكولومبي و تعرف بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية،

(1) **كورسيكا و حدود النزعة الانفصالية**، الاتحاد،الامارات العربية المتحدة تاريخ النشر (2017/12/11)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، **www.alittihad.ae**

(2) مأمون كيوان، "**النموذج الأمريكي للنزاعات و الحركات الانفصالية-هل بدأ العد العكسي لنهاية الدولة الفيدرالية؟-**"، السنة16، العدد 181، (جانفي 2017)،

http://tajamoo.com/wehda/httpdocs/issues/181/mkiwan.htm

ظهرت سنة 1964 و تتبنى التوجه اليساري الماركسي اللينيني، و يعتبر أعضاؤها أنفسهم ممثلين لفقراء الريف الكولومبي و حماته من هيمنة الطبقات الغنية، كما يعلنون رفضهم لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على كولومبيا، و يقفون وجه خصخصة الاقتصاد الكولومبي. تعتمد على حرب العصابات و الخطف و الاستغلال إستراتيجية لتحقيق أهدافها و الحصول على مطالبها السياسية المتمثلة في إحلال دولة ماركسية محل الحكم في كولومبيا[1].

الفرع الثاني: في أمريكا الشمالية.

1-كندا: إقليم كيبك الذي ظهرت فيه منذ استقلال كندا عام1931 حركة تذمر عرفت بالثورة الصامتة، كانت تسعي لحفظ حقوق الكنديين الفرنسيين، والدعوة إلى انفصال كيبك عن باقي كندا، وبدأت هذه الحركة تتبع أساليب عنيفة، وظل أمر كيبك يقلق الحكومة الكندية حتى استفتاء عام1995 حول رغبة المواطنين في الاستقلال حيث بلغت نسبة المصوتين لصالح عدم الاستقلال6,50% مقابل4,49% لمؤيدي الانفصال أي بفارق45 ألف صوت فقط من بين خمسة ملايين ناخب شاركوا في الاستفتاء.

2-الولايات المتحدة الأمريكية: إثر الفوز المفاجئ للمرشح الجمهوري "**دونالد ترامب**" في انتخابات الرئاسة الأمريكية سادت أجواء من التشاؤم والحذر داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الداخل الأمريكي لاحت نذر مخاوف اقتصادية وحراك شعبي تمثل في تظاهرات مناهضة للرئيس " **ترامب**" عمت عدداً من الولايات.

ومقابل التكهنات التي تمركزت حول دخول الولايات المتحدة حقبة من الانعزالية مصحوبة بهيمنة شعبوية وتدني في درجة حرية التعبير والحريات العامة. عادت إلى الظهور في المشهد الأمريكي نزعات انفصالية.

ويرجع ظهور تلك النزعات إلى القرن التاسع عشر وتحديداً عندما نادت ولاية كارولينا الجنوبية بعدم الاعتراف بالحكومة المركزية في واشنطن وبما يصدره الكونغرس من قرارات ملزِمة إذا لم تتفق مع مصالح الولاية.

وسبق للسكان الأصليين لولايتي ألاسكا وجزر هاواي أن ناشدوا الأمم المتحدة، عبر بيان أصدروه في 2015/5/7 النظر في مسألة ضم أراضيهم بطريقة "غير مشروعة" إلى الولايات المتحدة، وعن "طريق

(1) **حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية**، الجزيرة نت، تاريخ النشر (2015/03/09)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، نقلا عن: **www.aljazeera.net**

الخداع" وانتهاك مبادئ الأمم المتحدة. ودعا ممثلو الولايتين الأمم المتحدة إلى إصلاح تلك الأخطاء، وإجراء "استفتاء لتقرير المصير"[1].

وخلال السنوات الأخيرة تمت المطالبة بإعادة ألاسكا إلى روسيا، وهناك من طالب بتحويل ألاسكا إلى دولة مستقلة بين أمريكا وروسيا.

وكانت 15 ولاية أمريكية قد قدمت 2012/11/10، بعد أيام فقط من انتهاء الانتخابات الرئاسية طلباً للانفصال من الوطن الأم لإقامة حكومات منفصلة وكيان مستقل وتضم هذه القائمة: كل من **ولاية لويزيانا وتكساس ومونتانا وداكوتا الشمالية وانديانا وميسيسبي وكنتاكي وكارولينا الشمالية وألاباما وفلوريدا وجورجيا ونيوجرسي وكولورادو وأريغون ونيويورك.**

وقامت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في الولايات التالية: جورجيا وكارولينا الجنوبية وتكساس وفيرمونت بإجراء بعض الأعمال والنشاطات التي يمكن اعتبارها بمنزلة التحركات الانفصالية، ففي شهر مايو 2010 أعلنت مجموعة تدعى "جمهورية بالمتو الثالثة" (Third Palmetto Republic في كارولينا الجنوبية عن وجودها ويذكر أن هذه الولاية استقلت مرتين حتى الآن مرة في عام 1776 و الأخرى في عام 1860[2].

وتأسست "**جمهورية فيرمونت الثانية**" عام 2003 وهي شبكة متشكلة من عدة مجموعات يقدمون أنفسهم تحت عنوان "المواطنين السلميين". وتسعى هذه الشبكة عبر الطرق السلمية للحصول على استقلال فيرمونت مرة أخرى، في 28 أكتوبر 2005 عقد نشطاء هذه الحركة "مؤتمر استقلال فيرمونت" حيث يعتبر أول تجمع يقام في ولاية يبحث قضية الانفصال عن الولايات المتحدة.

وبدأت حركة "جمهورية تكساس" نشاطاتها وفعاليتها المثيرة للجدل أواخر عقد الثمانيات. وفي عام 2009 طرح ريك بري عمدة تكساس قضية الانفصال في إحدى اجتماعات الحزب الجمهوري حيث أعلن أن: "تكساس مكان لا مثيل له، عندما انضمت إلى الولايات المتحدة في عام 1845 كانت إحدى القضايا التي تم الاتفاق عليها أنه في أي وقت رغبنا نستطيع أن نخرج من هذا الاتحاد... أتمنى أن تنتبه أمريكا وبالأخص واشنطن إلى هذا الأمر.. إذا استمرت واشنطن في إهانة الشعب الأمريكي لا يمكن لأحد أن يتوقع ماذا سيحدث في المستقبل".

---

(1) مامون كيوان، **مرجع سابق**.

(2) **المرجع نفسه**.

وتعد تكساس أكبر ولايات أمريكا بعد الاسكا، وتبلغ مساحتها 696200 كيلومتر مربع. أي أنها أكبر من فرنسا بنسبة 10% وتقارب مساحتها ضعف مساحة ألمانيا، وهي من أكبر الولايات الزراعية في الولايات المتحدة، والنفط هو أشهر صناعاتها.

وتتمتع تكساس أو ما يعرف بـ"ولاية النجمة الوحيدة"(Lone Star State)، بخصوصية قانونية حيث شرعت لغتين رسميتين في الولاية، عدا الانكليزية اللغة الرسمية للبلد هناك الاسبانية لغة رسمية أيضاً. وللولاية ذاكرة تاريخية جيدة مع أيام الحرية البيضاء. فبعد ستة أشهر من الحرب مع المكسيك من أجل الاستقلال، أعلنت جمهورية تكساس، التي حافظت على سيادتها من عام 1836 حتى عام 1845.

وتطالب بعض المنظمات الشعبية الناشطة في ولاية كاليفورنيا بالاستقلال عن الولايات المتحدة، وقد عقدوا اجتماعاً في 15 نيسان 2010 لدعم مطالبهم في الانفصال ولبحث قضية الدفع قدماً في تحقيق هدفهم المتمثل في الاستقلال.

وتلقب كاليفورنيا بالولاية الذهبية (The Golden State)هي ثالث أكبر ولاية أمريكية من حيث المساحة، بعد ألاسكا وتكساس. حيث تبلغ مساحتها 410000 كيلومتر مربع وإجمالي عدد سكانها 38041430 حسب احصائيات العام2012[1].

وكاليفورنيا هي أيضاً موطن العديد من المناطق الاقتصادية الهامة، مثل هوليوود (الترفيه) وجنوب كاليفورنيا (الفضائيات) والوادي الأوسط(الزراعة) ووادي السليكون (الكمبيوتر والتكنولوجيا العالية) وهي المسؤولة عن 13 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة.

ورداً على فوز " **دونالد ترامب** " بالرئاسة في الولايات المتحدة، وتقدم دعاة الانفصال بمشروع "نعم لمشروع استقلال كاليفورنيا" بشكل رسمي. وتقدم مؤيدو الانفصال بوثيقة "**كاليكسيت**": الدعوة إلى الاستفتاء على الاستقلال في 2019" للحصول على تأييد نصف مليون ناخب أمريكي على الأقل، للمرور إلى المرحلة الثانية أي إصدار مشروع قانون يدعو الناخبين على التصويت في 2019، وتقرير مصير ولاية كاليفورنيا، إما البقاء داخل الاتحاد، أو الاستقلال.

و لنجاح المشروع يتحتم أن يحصل الاستفتاء على تأييد الناخبين، إذا أقيم، وذلك بمشاركة 50% من الناخبين على الأقل، وأن تكون نسبة التأييد فوق 55%، لاعتماد الانفصال رسمياً وتأسيس جمهورية كاليفورنيا المستقلة.

(1)مامون كيوان، **مرجع سابق**..

لكن من جهته، الباحث "**كايسي ميشال**" في مجلة **ذا ديبلومات الأمريكية**، يؤكد أن احتمال انفصال كاليفورنيا تعادل حظوظه نجاح ترامب في إعادة توحيد سلمي لشبه الجزيرة الكورية. وأن البنى التحتية التي تدفع حركة الانفصال داخل كاليفورنيا "تبهت" مقارنة مع ولايات أخرى وخصوصاً تكساس. فبعكس الأخيرة التي تلقت اعترافاً بها خلال أواسط القرن التاسع عشر من بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأخرى، لم تتلقّ كاليفورنيا اعترافاً كهذا.

وعن الجهة التي تقف وراء هذا المطلب الانفصالي، خصوصاً مع ادّعائها بأنها حركة داخلية المنشأ، يعتقد " **كاسي ميشال**" أن حركة "**تعم كاليفورنيا**" تحافظ على سلسلة من الروابط الخارجية يمكن أن تحجب عملية استمرارها. فالمنظمة الأولى التي تتصدّر التحركات هي "نعم كاليفورنيا" وعلى الرغم أن مقرّها في الولاية نفسها. إلا أن رئيسها " **لويس مارينيللي**" أمضى بضع سنوات في كاليفورنيا لكنه يعيش في روسيا. أي في دولة تتهمها وكالات الاستخبارات الأمريكية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كما انضمّ "مارينيللي" إلى مؤتمر انفصالي في موسكو تّم تمويله جزئياً من الكرملين. وحضره ممثلون عن حركات انفصالية في تكساس وبورتوريكو وهاواي[1].

الجدير ذكره، أن التفكير الانفصالي في الولايات المتحدة الأمريكية بدأ منذ القرن التاسع عشر ولا يوجد في الدستور الأمريكي أي بند يتحدث عن الانفصال. ففي الماضي عندما كانت الولايات الجنوبية مستقلة أقّر الكونغرس تعديلاً يمنع الانفصال وهذا يشير إلى أن الكونغرس له الصلاحية في منح حق الانفصال أيضاً. لكن احتفظت 2 ولايات (نيويورك، فيرجينا) من أصل 13ولاية شكلت في البداية نواة الولايات المتحدة بحقها في طلب الانفصال عندما انضمت إلى هذا الاتحاد ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لم يكن هذا الأمر موضع اختلاف لذلك يمكن تعميمه على كافة الولايات الأخرى.

وفي القرن التاسع عشر قبل أن تبدأ كارولينا الجنوبية بسلسلة مطالبتها بالانفصال أقرت 7 ولايات (كنتاكي، بنسلفانيا، جورجيا، كارولينا الجنوبية، ويسكنسون، ماساتشوتسن، فيرمونت) قوانين تقضي بإلغاء سلطة واشنطن ولم يصدر أي رد فعل عن واشنطن تجاه هذا الأمر. طبعاً حكومة لينكولن كانت تتصرف بشكل تعتبر فيه أن الانفصال أمر غير قانوني وانتصار قواته في الحرب مؤشر عملي على العقوبة التي تنتظر الولايات في حال حاولت أو فكرت بالانفصال، هذا القانون غير المدون والذي ما يزال ساري المفعول حتى الآن. كما أعلنت المحكمة الأمريكية العليا أن الانفصال أمر غير قانوني لكن أشارت في بيانها إلى أن الانقلاب أو اتفاق الولايات يمكن أن يؤدي إلى الانفصال.

(1) المرجع نفسه.

و يثير انتشار النزعات الانفصالية في الولايات المتحدة الأمريكية تساؤلات حول مستقبل الدولة الفيدرالية بغض النظر عن نوع الفيدرالية المطبقة في الواقع العملي الأمريكي[1].

(1)مامون كيوان، **مرجع سابق**.

الفصل الثاني:

طبيعة الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي

بحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

يشكل الساحل الأفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية و التطلعات البحثية لمراكز الدراسات و البحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا. سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروخات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية وجديدة وقعت في المنطقة، ولكن لحسابات سياسية مرتبطة بتطلعات جيوسياسية خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار.

المطلب الأول: موقع الساحل الأفريقي في الخريطة الجيوبوليتكية

إن أول مشكلة يواجهها الباحث في دراسته لمنطقة الساحل الإفريقي، هي صعوبة تحديد تعريف واضح لهذه المنطقة.فمعظم البحوث و الدراسات السياسية لم تستطع وضع تعريف دقيق و بالتالي يشير الى كلمة الساحل على انه تعني الشاطئ او الحافة الجنوبية للصحراء. فيعرف الساحل الأفريقي من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوبي الصحراء، فهي تمتد من البحر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بالتالي: السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو-اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا بل وحتى الرأس الأخضر.[1]

الفرع الأول: الجغرافيا-الموقع و التسمية-

إقليم الساحل هو ذلك الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، محدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تتوفر على منفذ بحري. ومن خصوصيات هذه المنطقة التعايش بين القبائل الزنجية التي تشكل الأغلبية في النسيج السكاني والمجموعات البربرية-العربية التي تعرفها المنطقة منذ بداية عقد التسعينيات[2].

وهناك من يعطي للساحل الأفريقي ميزة أخرى و ذلك باعتباره منطقة جافة تقع بين الصحراء الأفريقية الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي

(1) امحند برقوق، "**منطق الامننة في ساحل الأزمات**"، تاريخ النشر (2008/02/15)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، **berkouk.mahand.yolasite.com**

(2) السيد ولد اباه، "المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي"، **جريدة الشرق الاوسط**، العدد10671، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، نقلا عن:

www .aawsat.com/léader.asp ?section= 3&article=458643&issueno

وبوركينافاسو والنيجر وشمال تشاد والسودان حتى إثيوبيا شرقا[1]. و هناك اقتراب أخر لتحديد مجال منطقة الساحل الأفريقي وهذا وفق **لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي**

Comité Permanent inter-états de lutte Contre la Sécheresse Dans le Sahel)

حيث يضم تعريفها لتسعة دول وهي: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا والنيجر، السنغال، تشاد وهناك من يحدد الساحل الأفريقي بخمسة دول رئيسية وهي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان.[2]

الخريطة رقم 01 تمثل الموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي.

المصدر: المركز الديمقراطي العربي

www.democraticac.de

(1) Angel Rabasa and other;'' **Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks**''; (United States; RAND Cooperation; 2007); p; (174).

(2)Gérard François Dumont ; '' **La Géopolitique Des Populations du Sahel**'' ;(07/04/2010)en **www.diploweb.com/la-géopolitique-des-populations-du.html**; p(1).

وهناك تعريف أخر لمنطقة الساحل الأفريقي والذي يمتد من البحر الأحمر إلى الشرق ومن المحيط الأطلسي إلى الغرب وهي تضم الدول التالي: إثيوبيا والسودان وتشاد، وجنوب ليبيا ومالي والنيجر وأقصى جنوب الجزائر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال وكل من نيجيريا[1].
وقد حددها معظم الدارسين من الساحل الغربي للقارة الأفريقية وتضم السنغال والى غاية الساحل الشرقي- السودان ومنطقة الساحل الأفريقي واقعة جغرافيا بين مدار السرطان وخط الاستواء.

إن شساعة الساحل الأفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسيا، وإضافة إلى التعاريف السابقة وان كانت لكل دارس وجهة نظر خاصة، فيمكن إجمال بعض التعاريف والمتمثلة في :

1-الساحل الجغرافي: ويعرف بالمنطقة التي تبقى غير منيعة لمخاطر الطقس وتشمل من الشمال إلى الجنوب كلا من ساحل الرحل وساحل الحضر والمنطقة الساحلية السودانية[2] .

2-ساحل الرحل: وهي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء وتتمثل في الأراضي التي لا تتلقى في المعدل السنوي لتساقط الأمطار إلا مابين 400-450 ملم.

3-ساحل الحضر: مع أن تساقط الأمطار في هذه المنطقة محصورا بين600 -650 ملم، إلا أن المياه متواجدة فيه بوفرة، بحيث تسمح بالقيام بممارسة بعض الزراعات وتتركز الفلاحة على زراعة الفول السوداني والجاروس....

4-المنطقة الساحلية السودانية: نحو الجنوب من ساحل الحضر تصادفنا المنطقة الساحلية السودانية، و المعدل السنوي للأمطار في هذه المنطقة تتراوح بين800-850ملم، كما أن الأشجار هنا تعد كثيفة، وتنتشر في هذه المنطقة مختلف الزراعات و تكون أقل عرضة لمخاطر الطقس.

وقد كان منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرقيق إضافة لوفرة الموارد الطبيعية والطاقوية في عموم القارة تقريبا، ما جعله محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.[3] وبالنظر لخارطة القلاقل الداخلية

(1) أعمر بوزيد،" الساحل الأفريقي في عين الإعصار"، **مجلة الجيش**،(الجزائر: منشورات المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد563 ، افريل2010) ، ص.(30) .

(2) Giri Jaque ;'' **Le Sahel Demain Catastrophe au Rennaissance** '' ; (Ed Karthala ; Paris ; 1983) ; P(9)

(3) شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية – التحديات و الرهانات-، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010)، ص. (39).

التي تعرفها أفريقيا، يمكن تعريف الساحل الأفريقي بقوس الأزمات، انطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان – جنوب السودان – وتشاد وصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي، موريتانيا، كما أنه من المنتظر أن تتوسع، وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية و ذلك لتوفر عددا من الحركيات السببية و منها أساسا:

1-الطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمة مثل دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية في تشاد.

2-فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانثربولوجية للمجتمعات المحلية، في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل[1].

3-ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف- مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا-.

4-أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية ، مما يجعل من تداخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر والدول الأفريقية والغربية في تشاد وفي السودان وكذا منظمة التعاون الإقتصادي لدول غرب أفريقيا في حالة موريتانيا.

5-ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وهذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من 80% من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي(1دولارأمريكي) في اليوم، وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركات التوجه نحو الإجرام – الجريمة المنظمة – والعنف بكل الأشكال.

(1)امحند برقوق، مرجع سابق، ص.(2).

6-انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملا ريا والسل والايدز بأشكال خطيرة (حسب دراسات منظمة الصحة العالمية).

7-تأثر منطقة الساحل الأفريقي بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية و البيئية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين وسوقا مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتقال الأمراض وذلك بالإضافة، لشدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركات تدفق اللاجئين.

8-تعيش دول الساحل الأفريقي مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هياكل إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين).

9-الإهتمام المتزايد للقوى الإقتصادية والسياسية العالمية بهده المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا والصين والولايات المتحدة على نفط أفريقيا.

10-تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تخل استقرار عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي واثني.

11-هشاشة و ميوعة الحدود واتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين في الكيلو مترمربع.

12- إفراز أغلب المؤشرات الإستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل الأفريقي مستقبلا بالنظر لضعف الإندماج الإجتماعي، العجز الإقتصادي، وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهو ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل.[1]

إن هذه الظواهر والأوصاف والمعطيات مثلت من جهة بيئة سهلة و جذابة لإحتضان الظاهرة الإرهابية على أراضيها، وكذا تحديا حقيقيا لدول المنطقة، كما أنها أيضا ومن ثانية، استدعت بطبيعتها و خطورتها حضورا أجنبيا يحمل مظهر القوة (تواجد عسكري، قواعد عسكرية....) تحت مبرر التعاون والتحالف (شراكة أمنية، اتفاقيات أمنية، دعم عسكري....،) الأمر الذي يعكس بدوره تنامي الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة

(1) امحند برقوق، **مرجع سابق**، ص (3).

للقوى المحلية والخارجية وهكذا، يلاحظ كيف تقاطع الوجودان أو بالأحرى الاختراق الإرهابي والخارجي على أراضي منطقة الصحراء الكبرى وكيف مثل منهما سببا ونتيجة للأخر، أضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة و مسرحا للصراع بينهما، كما تركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع واقع تداعيات مثل هذا الصراع[1] .

المطلب الثاني: جيوبوليتكية شعوب الساحل الإفريقي.

إن دراسة جيوبوليتكية شعوب الساحل الإفريقي، ترجع إلى الظاهرة الاستعمارية التي عملت على إشاعة الفوضى والتفرقة بين القبائل عن طريق التقسيم العشوائي والتعسفي ودون مراعاة الجانب الانتربولوجي للمجموعات، هذا ما أدى إلى بروز حدود اصطناعية مع دول مصطنعة، خاصة مع استقلال هذه الدول في بداية الستينيات، ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي بدورها خلقت مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول، ما جعل دول أفريقيا تتخبط في صراعات غير منتهية و الأمثلة كثيرة.[2]

الفرع الأول: البناء الاجتماعي في الساحل الأفريقي

مابين سنتي 1960-1985 تضاعف عدد السكان في الساحل الأفريقي، حيث كان العدد حوالي18مليون نسمة وبلغ 36مليون سنة 1985في حين بلغ 41 مليون نسمة سنة 1994 والسكان في هذه المنطقة رغم انه تضاعف على مر السنوات إلا أنها تتميز بضالة أو قلة الكثافة السكانية في حين نجد تعدد اثني وقبلي، ولعل أهم مميزات منطقة الساحل الأفريقي نذكرها فيما يلي:

1-الكثافة السكانية الضئيلة: تتميز منطقة الساحل الأفريقي بشساعة المساحة، بحيث تضم أكبر دولة عربية وافريقية مساحة وهي دولة السودان والتي كانت بمساحة تزيد عن 2.5 مليون كليومترمربع- أي قبل تقسيمها لتصبح هناك دولة جنوب السودان و التي عاصمتها جوبا-، أما بالنسبة للدول الأربعة وهي مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد، فكل مساحة من هذه الدول تزيد عن 1كيلومتر وتبلغ مساحة الساحل الأفريقي ككل ب3.053.200 كيلومتر مربع، إذ يمتد من المحيط الأطلسي غربا، حتى البحر الأحمر شرقا، حيث يقطع مسافة 3.862 كيلومتر[3]، وقد بلغ عدد السكان حسب إحصائيات 2008 بنحو 80مليون نسمة وبكثافة سكانية 11% في الكيلومتر مربع وتقدر هذه الكثافة بثلاث أضعاف (3 مرات من متوسط الكثافة السكانية في

(1) اعمر بوزيد، **مرجع سابق**، ص (31).

(2) Gérard François Dumont; **Op-Cit**. ; P (5).

(3) فاطمة مشطة، **" مفهوم دول الساحل الإفريقي"**، (23 جوان 2019)، تاريخ الاطلاع (2020/11/14)، الموقع الالكتروني:

www.mawdoo 3.com

أفريقيا ب32 نسمة في الكيلومتر مربع، وبثلاث مرات اقل من متوسط الكثافة السكانية في أفريقيا جنوب الصحراء، وتقدر الكثافة بخمس مرات أقل من متوسط الكثافة السكانية في العالم التي تقدر بنحو49 نسمة /كيلومتر مربع)، ويمكن أن تصل الكثافة السكانية في الساحل الأفريقي (خاصة في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ب1نسمة في الكيلومتر مربع)[1].

إن الأربعة دول – المذكورة أنفا- تتميز بمظهر مشترك وعام، فبالنسبة للكثافة السكانية فهي جد منخفضة في المناطق الشمالية- موريتانيا- وعاصمتها نواقشط، حيث تصل نسبة الكثافة السكانية بواحد نسمة في الكيلومتر مربع، وتتميز موريتانيا بظاهرة جلية و هي البداوة أو البادية والتي تسيطر على مظاهر الحياة الاجتماعية فيها نسبة90 % من دولة موريتانيا و يبلغ عدد سكانها حوالي 3.840.429 نسمة حسب إحصائيات 2018، أما مالي وعاصمتها باماكو، حيث بلغ عدد سكانها نحو18.429.893 مليون نسمة (2018) أي 12 % من نسبة السكان الإجمالية في مالي، ويتميز شمال مالي بقلة الكثافة السكانية، أما بالنسبة للنيجر فعاصمتها نيامي و تضم تعداد سكاني يقدرب19.866.231 مليون نسمة(2018) أي6% من سكان النيجر ويتمركزون حول نهر النيجر، أو في أقطاب أخرى هناك كثافة سكانية عالية خاصة في مناطق مثل "زيندار ومارداي وتهويا. ونسبة التمدن في النيجر بلغت 17% وهي الأضعف في هذه الدول، أما تشاد وعاصمتها نجامينا، بلغ عدد سكانها بنحو15.833.116 مليون نسمة (2018) أي حوالي 8% من عدد السكان، حيث نجد كثافة سكانية عالية في جنوب البلاد أين تقع العاصمة نجامينا، أما السودان و تبلغ نسبة السكان حسب إحصائيات 2018 43.120.843 مليون نسمة فهي الدولة الوحيدة التي لا تشترك في هذه الخاصية - نسبة الكثافة السكانية-فهي تتميز بكثافة سكانية متوسطة[2]، أكثر ارتفاعا في الجنوب بسبب تواجد العاصمة الخرطوم والتي تضم 8 مليون نسمة، أي ما يعادل 20 % من نسبة السكان، أما ثاني مدينة بعد العاصمة من حيث نسبة الكثافة السكانية هي مدينة "ميناء السودان" أو **Port-Soudan** بكثافة تصل إلى 500.000 نسمة أي نصف مليون نسمة، أما الجزء الشمالي السوداني أي من الشرق إلى الغرب – غرب نهر النيل- فهي صحراء.[3]

(1) علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، **رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998) ، ص.(07).

(2) فاطمة مشعلة، **مرجع سابق**.

(2) Gérard François Dumont ; ; **Op-Cit** ; p(2).

الفرع الثاني: التعدد الاثني و الديني في دول الساحل الأفريقي

1-التعدد العرقي في دول الساحل الإفريقي:

تعتبر المنطقة الساحلية الأفريقية فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل أنماطا معيشية مختلفة أهمها: الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال، والحضر الرعاة وهم مزارعون أصلا ويمارسون الرعي، ويمكن تقسيم المنطقة إلى قسمين :القسم الشمالي والذي يقطنه البيض أما القسم الجنوبي فيقطنه السود، بالإضافة لذلك فقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية نتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي و الزارعة)، فرضت روابط من نوع أخر(مصاهرة)، وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب، لكن هذا لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق والتي غذاها الإستعمار الأوروبي الذي اعتمد على سياسة فرق تسد وفضل عرقا على أخر، إضافة إلى عامل الحدود المصطنعة التي أدت إلى اشتعال الكثير من الحروب والنزاعات الحدودية- ليبيا وتشاد حول إقليم أوزو ونزاع الطوارق-، ويمكننا التفصيل أكثر في الخريطة العرقية والاثنية في الساحل الأفريقي وهذا من خلال تقديم نماذج عن أهم الأعراق في الساحل الأفريقي وهي:

1-موريتانيا: يبلغ عدد السكان في موريتانيا حوالي 3.840.429 مليون نسمة حسب إحصائيات 2018 [1]، تشكل قبائل'' المور ''Maures نسبة 3/2 من عدد السكان الإجمالي، إضافة إلى السود الزنوج والذين يتواجدون على ضفاف نهر السنغال، حيث نجد أن قبائل المور هي التي تسيطر على مجالات الحياة، إضافة إلى سيطرتها على السود الزنوج، إذن موريتانيا تتميز بتنوع قبلي وعرقي يتراوح بين قبائل المور والعرب البربر والسود الأفارقة ''Maures et les Négro-africains et les Arabo-Berbères''

2-مالي: تضم مالي حوالي 23 إثنية، وهي تتوزع على خمس مجموعات رئيسية " المونديغ" Mandingue وتضم أربعة اثنيات وهي" البامبارا والسونيك وماليك وبوزو" Bambara Soninké ; Malinke ; Bozo'' أما"البولس''Pulsar وتضم اثنيتين وهما: البولو والتوكولور''peul et Toucouleur إضافة الى الفولتا أوما يسمى بVoltaïque وتضم ثلاث عرقيات وهي: البوبو وسين وفو و ميني أنكا Bobo ; Sénoufo ; Minia ka أما الصحراوين Saharien وتضم ثلاث قبائل وهي" المور والعرب والطوارق"Touareg ; Arab ;Maures وأخر عنصر أو اثنية مشكلة لدولة مالي وهي"السونغاي" Songhaï[2] حيث تشتغل هذه الفئة

(1) للاطلاع أكثر ينظر إلى: **sahel. www.britannica.com.retrieved-2-6-2019**

Sahel.www.infoplease.com.retrieved-2-6-2019

(1) Gérard François Dumont ; **op-cit.** ; PP(2-3).

على الصيد والفلاحة وهم يمثلون 12% من مجموع السكان وهم يتواجدون في الجنوب، أما البامبارا Bambara ويمثلون 31.9%من السكان وهم متواجدون في ضواحي باماكو، سيغو وسيكاسو وهم مزارعون، يدينون بالإسلام في غالبيتهم. و تعتبر لغتهم البامبارا من بين اللغات المستعملة بكثرة في العاصمة باماكو وذلك لتواجدهم بكثرة في الإدارة. أما البولس Peulsar يشكلون 9.13% يتواجدون في شمال مالي، أما العرب فيمثلون 1.9 % و الطوارق ب7.4% [1] حيث أن قبائل الموندنغ هم الذين يسيطرون على الطوارق، و تمثل نسبة 10/9من سكان مالي من السود الحضر يتمركزون في جنوب مالي والذي يسمى بالجزء النافع في مالي Mali Utile، والذي يتوفر على إمكانيات فلاحيه.[2] اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، إضافة إلى عدة لغات محلية مثل البامبارا.

3-النيجر: تتميز النيجر هي الأخرى، بتعدد وتنوع عرقي وإثني، حيث نجد قبائل، ففي الغرب نجد قبائل " الجرما"Djerma Shongai والتي تمثل 22% من مجموع السكان بعد قبائل" الهوسا "Houssas والتي تمثل 56 %أي 32 من التعداد السكاني الإجمالي، بعدها نجد قبائل الطوارق والتي تمثل 10%من السكان، ونجد أيضا إضافة لهذه الإثنيات أعراق وإثنيات أخرى مثل"كنوري"Kanouri و"الفلز" Feulasوالعرب"Arabes و"التوبوس"Toubousونجد أن كل قبيلة أو إثنية تسيطر على مجال معين، فالجرماDjerma هم من التجار الصغار المزارعين، لكنهم يسيطرون أيضا على الجيش وعلى الحكم في النيجر، أما الهوسا فهم يسيطرون على الاقتصاد النيجري، باعتبارهم يمارسون نشاط التجارة، ليأتي بعدها قبائل الطوارق و الذين يمتهنون حرف بسيطة، وهذا بحكم أنهم لا يتواجدون في السلطة النيجيرية، ما يؤدي إلى تمردهم ولغتهم هي الفرنسية إلى جانب لغة الهوسا.

4-تشاد: يوجد في تشاد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية منخفضة جدا في: أولا المناطق الصحراوية أقل انخفاضا في المناطق الساحلية وأكثر ارتفاعا في المنطقة الشرقية أي مع الحدود السودانية التشادية حيث نجد (1نسمة في الكيلومترمربع)، أما في الجنوب فنجد (60نسمة في الكيلومترمربع)، خاصة في منطقة "لوغون" **Logone** ، أما الجزء الشمالي للبلاد في المنطقة الصحراوية نجد ما يعرف **Borkou**'' **Ennedi Tibesti** حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض في كمية تساقط الأمطار التي تقدرب200ملم، وفي بعض الأحيان منعدمة أي لا توجد أمطار، أما بالنسبة للثروات والموارد

(1)علي عشوي، **مرجع سابق**، ص.(11).

(1)Gérard francois Dumont **; op-cit.** ; P (3).

الزراعية فتتمركز في الواحات، حيث يتمركز فيها حوالي نصف مليون نسمة أي47% 32 تشاد أي من مساحة هذه الواحات و التي تبلغ مساحتها 500.000 كيلومتر مربع ويمثل سكانها5%من سكان تشاد، ويوجد كذلك العرب الرعاة والحضر البدو، ويمكن تقسيم تشاد – سكانه- إلى قسمين:[1]

*و فيها شبه الحضر ونجد" الدوزا" والبيليا" والتيداتو"**Tédatou** ; **Bilia** ; **Doza**

منطقة البدو الحضر وفيها: قبائل"الاناكازا" **Annakaza** والكوكوردا **Kokorda** واونيا **Ounia**.

*المنطقة الثانية التي تكون المجتمع التشادي هي المنطقة الساحلية وتبلغ كثافة سكانها ب43%من سكان تشاد وتضم عدة مناطق:"الباتا والبيلتن" **Batha ; Biltine** والتي تقع على الحدود السودانية، و" الواداي و فيرا و كأنام و سالامات" ; **Guéra ; Ouadai ; Kanem** **Salamat** وهي مناطق محاذية للحدود لدولة أفريقيا الوسطى ومنطقة"شاري بيجيرمي" **Ghari Baguirmi** وتتوفر في هذه المناطق على أمطار بمعدل هطول يتراوح مابين 200-800ملم، أهم نشاطات هذه المناطق هي: تربية الأنعام والزراعات المعيشية – الفول السوداني والذرة- ويقطنها حوالي مليونين نسمة وتصل الكثافة السكانية الى8 نسمة في الكيلومتر مربع، وتتكون من عدة اثنيات مختلفة مكونة للمجتمع التشادي الذي ينقسم إلى البدو الرحل والحضر وشبه الحضر[2].

*أما بالنسبة للمنطقة الثالثة فهي المنطقة السودانية وتمثل 10% من مساحة تشاد وتضم عدة مناطق" المايوكيبي" **MayoKebbi** والمحاذية لحدود دولة أفريقيا الوسطى، وتتميز هذه المنطقة بنسبة كبيرة من الأمطار حيث تتراوح مابين 800-1200ملم، حيث تضم مزارع خصبة لزراعات معايشة ونقدية "الأرز والفول السوداني والذرة" ويبلغ تعداد هذه المنطقة ب7 ملايين نسمة و بكثافة سكانية تقدرب38 نسمة في الكيلومتر مربع وهذه الكثافة متفاوتة من منطقة إلى أخرى مثلا(لوغون الشرقية 25 نسمة في كلم ولوغون الغربية ب95 نسمة في كلم).

5-السودان: استقل السودان في 1956 و52% من سكان السودان هم من السود، و يمثل العرب 39% من نسبة السكان، و" البجا"**Béja** ب 6% و يمثل الشمال السوداني من قبائل البدو الرحل المسلمين، و لكن ليس كلهم عرب مثل البيجا أما في الوسط فنجد قبائل السود مسلمين عرب ويتمركزون في جنوب "كردوفان"**Sud Kordofan** أما في الوسط الغربي نجد "

(1) Gérard Francois Dumont ;**op.-Cit** ;p.(3).

(2) Gérard Francois Dumont ,**ibid**; p(3).

جيبم مارا"**Djebem Marra** والذي يرتفع ب3.088 متر، حيث يقطنون قبائل" الفور"**Four** والسود المسلمين، كما نجد في الجنوب المسيحيين، وتم تقسيم السودان إلى سودان شمالي و سودان جنوبي.

ويمكن القول أن التعدد العرقي في الساحل الأفريقي محدد أساسي لشكل دول المنطقة، باعتباره أن دول المنطقة لا يمكنها الارتقاء أو السمو إلى وحدة وطنية في إطار التعدد الاثني، باعتبار أن كل قبيلة تنقسم إلى عدة اثنيات ومنتشرة عبر حدود و دول أخرى مثل" الزغاوة" Zaghawae نجدها في السودان وحدود تشاد، إضافة إلى قبائل الطوارقTouareg المنتشرة على عدة دول منها الجزائر ومالي والنيجر.

2- الدين كمحدد جيوبوليتكي:

إن المحدد الديني في منطقة الساحل الأفريقي، غالبا ما يكون مشكل في الدولة خاصة في الدول أفريقيا الغربية كموريتانيا والنيجر ونيجيريا ومالي، باعتبار أن أغلبية السكان هم مسلمون، لكن هذا لا يعني عدم وجود ديانات أخرى كالمسيحية والوثنية [1] وحتى الديانات التقليدية. لقد دخل الإسلام إلى منطقة الساحل الأفريقي عبر منطقتين، فمن جهة دخل مع الفاتحين المسلمين القادمين من الشمال، ومن جهة أخرى من جنوب مصر عبر ليبيا، وفي كلتا الحالتين كان للتجار والقوافل التجارية الدور الكبير في انتشار الإسلام في المنطقة ويمكننا أن نأخذ عدة أمثلة وهي:

1-موريتانيا: إن المسألة الدينية في موريتانيا هي جوهرية لانقاش فيها، حيث حدد الدستور الموريتاني الدين الإسلامي دين الدولة مع وجود حرية في ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين .

2-مالي: وتضم 94%من المسلمين و2%من الوثنيين و4%من الكاثوليك.

3-النيجر: ويضم 95%من المسلمين والباقي من الوثنيين والمسيح.

أما مسألة الدين في تشاد والسودان مختلفة، فتشاد لديها ازدواجية وهذا نتيجة الإنقسام بين الشمال والجنوب حيث نجد في الشمال يتمركز فيه المسلمون، أما في الجنوب فنجد المسيحية فالتشاد نصف سكانه يدينون بالإسلام والثلث بالمسيحية أما الباقي فهم وثنيين، أما بالنسبة للسودان فهو الأخر مقسم إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي منقسم بين الكاثوليك والبروتستانت ويمثل المسلمون

(1)Gérard Francois Dumont; **Ibid**; pp (4-5).

3/2من عدد السكان في السودان، وتم تقسيم الجنوب وانفصاله عن الشمال لأبعاد دينية ساهمت بشكل كبير في التميز عن الشمال[1].

ونتيجة لهذه التناقضات الموجودة في المنطقة، فقد امتزج الإسلام بالعادات الأفريقية وأصبح هناك ما يمكن تسميته بإسلام أفرقي أو مؤفرق Africaines ويتمثل عادة في الطرق التي تلعب دورا كبير في المنطقة والتي استطاعت أن تتكيف مع عادات الشعوب الأفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع والكثيف وتعتبر الطريقة التيجانية إحدى الطرق الدينية التي تعرف انتشارا واسعا في منطقة الساحل الأفريقي، وتلعب دورا فعالا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

الفرع الثالث: الإشكال اللغوي في منطقة الساحل الأفريقي أو غياب هوية لغوية مشتركة في الساحل الأفريقي:

إن تحديد الخصائص والمميزات الجيوبوليتيكية التي يتميز بها الساحل الأفريقي من حيث تعدد الإثنيات و اللهجات، فكل دولة لها رموز لغتها وأبجدياتها، لكن هذا لايمنع من وجود لغة رسمية لكل دولة بالرغم من التعدد الإثني والتنوع اللغوي، فمثلا في موريتانيا اللغة العربية هي اللغة الرسمية، هذا الى جانب وجود عدة لغات و لهجات محلية مثل "البولر والسونيك والوولوف" **Ouolof** ; **Soninké** ; **Pular** ، أما في مالي فنجد إلى جانب اللغة الرسمية وهي اللغة الفرنسية عدة لغات مثل" البامبارا والبول والسونيك والسونغاي" ; **Bambara** ; **Soninké**; **Songha**ï Peu أما النيجر فهي الأخرى تعاني من التعدد اللغوي فإلى جانب اللغة الفرنسية التي أقرها الدستور النيجري كلغة رسمية نجد أن 60 %من السكان يتكلمون لغة" الهوسا"**Haoussa**إضافة إلى "الجرما والتامشاك والبولو الكانوري" ; **Djerma Kanouri; Peul** ; **Tamashek**أما بالنسبة إلى تشاد فهي مختلفة جدا، حيث يتميز هو الأخر بتعدد لغوي و إثني، حيث نجد أن كل جماعة إثنية لها لغة خاصة بها وكل جماعة إثنية مقسمة إلى إثنيات وبالتالي إلى عدة لغات مختلفة تمثل كل إثنية، وهذا ما يولد صعوبة في الاتصال بين الجماعات وبالتالي إلى عدم الإحساس بالإنتماء الوطني واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية والتي أضيفت في نص دستور1993 كلغة ثانية إلى جانب الفرنسية، وفي السودان اللغة العربية هي اللغة الرسمية، حيث نجد ثلثي السكان يتحدثون باللغة الإنجليزية، و يمكن أن نجد في السودان أكثر من200لغة و لهجة "كالدنكا" **Dinka**في

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص.(24).

(2) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص(24).

الجنوب خاصة أن معظم سكان الجنوب رفضوا الدين الإسلامي كدين لهم، إضافة إلى معارضة السلطة المركزية خاصة مع الحروب الأهلية التي تعرفها[1].

و عليه، نلاحظ فإن التوليفة المجتمعية لدول الساحل الإفريقي تتميز بتركيبة اثنية متنوعة و خاصة جدا، وهو ما جعل أحد مداخل المشكلة الأمنية في المنطقة تكمن في الإحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، وفي الواقع لا يمكننا أن نغفل الدور الكبير الذي لعبته الدول المستعمرة في تأجيج هذه الصراعات وتفجيرها بعد خروجها من دول المنطقة، وتركها لتأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية والمتوارثة وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل و اثنيات) هضما لحقوقها التاريخية و السيادية[2].

وأدت إلى معاناة دول الساحل الإفريقي من إشكالية "بناء الدولة القومية"، والتي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات يكون فقط للدولة القومية، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية، إلا أن ما يحدث في دول المنطقة هو ولاء أفرادها للجماعات الاثنية التي ينتمون إليها وليس للدولة القومية.

المطلب الثالث: مكانة دول الساحل في خريطة الطاقة العالمية

بين من يرونه فرصة لإعادة الاعتبار للقارة الأفريقية، كفاعل ومؤثر في النظام العالمي، ومن يرونه مدخلا جديدا للرأسمالية العالمية لتواصل استغلالها لثروات إفريقيا، ان النفط الأفريقي فرض نفسه بقوة على أجندة العالم في السنوات الأخيرة، لاسيما في ظل تعطش القوى الصناعية لتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حتى تواصل نموها الاقتصادي.

الفرع الأول: الإمكانات الطاقوية و المعدنية لدول الساحل الإفريقي.

1-النفط: تحتل أفريقيا موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي 9ملايين برميل يوميا عام2004-حسب تقرير اللجنة الأفريقية للطاقة أفراك- في عام2005أي ما يعادل 11% من الإنتاج العالمي.[3] وفي الوقت نفسه، فإن الإستهلاك النفطي للدول الأفريقية وصل الى3ملايين برميل يوميا عام2004 و قد زاد إنتاج النفط في أفريقيا خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة30% مقابل 16لباقي القارات، أما احتياطات النفط الخام فتبلغ 80مليار برميل،

---

(1) المكان نفسه.

(1) أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 2001/09/11، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية** (جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص(100).

(2)علي حسن باكير"،**التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية"**، تاريخ النشر،(17/01/2001) ، ص (2)، في:

www .Aljazeera .net/NR/exerces/2117487c .

وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطات في ثلاث دول منتجة وهي نيجيريا وليبيا والجزائر، في تبلغ نسب احتياطات الغاز المثبتة في القارة ب8% من نسبة الاحتياط العالمي للغاز و يتوزع أكثر من 75من هذه النسبة على ثلاث دول أيضا وهي نيجيريا ومصر وليبيا، وعلى الرغم من الاحتياطات المثبتة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة في الشرق الأوسط، إلا أن عددا من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك مناطق لم يتم اكتشافها بعد.

وقد بدأت تشاد في إنتاج النفط في شهر جويلية 2003 من حوض دوباDoba وبلغ الإنتاج التشادي من النفط 225ألف برميل عام 2006، ويشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070كيلومتر، يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا[1].

2-اليورانيوم: تعتبر دولة النيجر من أهم الدول الأفريقية المنتجة لمادة اليورانيوم، حيث تحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها، وتعتبر ثالث منتج ومصدر لهذه المادة بعد استراليا و كندا و بنسبة 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم 3300طن،[2] ويعد من أكبر صادرات النيجر بعد الثروة الحيوانية، وقد أدى تراجع سعره في السوق العالمي إلى خسائر لعوائد هذا القطاع الصناعي بالنيجر وبالرغم من هذا، يظل تصدير اليورانيوم وبيعه مشاركا بنسبة 72 %من جملة حصيلة الصادرات وقد تمتعت النيجر مابين 1960-1970 بعائدات وفيرة جراء التنقيب عن اليورانيوم، خاصة بعد اكتشاف منجمين جديدين لليورانيوم[3] 1957قرب مدينة "أراليت"Arlit شمال النيجر ثم اكتشفت كميات أخرى في منطقة 'أكوتا'Akouta ويتم استخراجه من طرف الشركة الفرنسية "أريفا"AREVA وقد بلغ سعره في الأسواق الدولية ب136دولار للبوند الواحد(البوند الواحد=843غرام)، وخلال عام 2007قامت النيجر باصدار العديد من تراخيص الحفر والتنقيب عن اليورانيوم للعديد من الشركات العالمية. ويبدو أن قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية دفع بالنيجر لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر باستثمارات في هذه المنطقة، حيث دخلت الشركات الصينية الخط من خلال شركة"Sino Uranium" في محاولة كسر الاحتكار الفرنسي وحصلت في 2006 على عقد للتنقيب في منطقة "اغاديز"D Azelik ; **Tegguidad** كل هذه الموارد كانت سببا في إشعال

---

(1)اسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.(103).

(2) Anne Bednik ;**''Bataille Pour L'uranium au Niger**'' ; www .Monde-diplomatique.fr/2008/06/BEONIK/15976 ; (15/06/2008) ; P1.

(1) www.Enaraf.com/pgs/details.aspx/id=49.p8.

نار المنافسة بين الدول الكبرى في المنطقة الساحلية الصحراوية وقد أثارت هذه الموارد نشوء حركات معارضة لنظام نيامي، خصوصا في مناطق الطوارق، وقد تعرضت هذه المنشآت الصناعية لهجمات متعددة (الهجوم الذي شنه مسلحون على القاعدة الفرنسية"AREVA" في منطقة "أمورارن" في أفريل2007 واختطاف عدد من المهندسين الصينيين وقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة بفرنسا بتكليف قوات فرنسية مهمة حراسة هذه المنشآت في هذه المناطق المضطربة)، وقد كانت كذلك عملية خطف لعمال يعملون في هذه الشركة في منطقة "أرليت" في سبتمبر 2010. والملاحظ أن اختراق المنطقة الساحلية وأفريقيا عموما شهد زخما كبيرا بداية الألفية الجديدة، حيث ترى الأطراف المتنافسة أن الإمكانيات الإقتصادية والطبيعية في القارة تمنح الفرصة للقوى الصاعدة لتعزيز مكانتها.[1]

و تعتبر مالي ثالث دولة بإفريقيا تتوفر على خزان احتياطي من مادة اليورانيوم إضافة إلى البترول والتربة النادرة التي تستعمل في احدث التقنيات مثل الصناعة الالكترونية و النواقل الفائقة، و أصبحت ذات أهمية إستراتيجية قصوى للتطور التكنولوجي[2].

كما تعتبر مالي ثالث اكبر منتج للذهب في إفريقيا و يمكن أن تصبح الأولى في القارة الإفريقية أن تم اكتشاف بقية احتياطات معادن الذهب المنتشرة في مالي. إضافة إلى ذلك تتوفر مالي على الألماس و الأحجار الكريمة كما تملك أكثر من 2 مليون طن من احتياط الحديد و حجم كبير من احتياطي البوكسيت الذي يقدر ب1.5 مليون طن. كما تتوفر على احتياطات من النحاس و الرخام و حجر الملح و الرصاص بشمال مالي. و يتوقع الخبراء توفر مالي على احتياطي كبير من النفط و الغاز، و أخيرا تعتبر مالي ممرا استراتيجي هاما لعبور و نقل الغاز من الساحل الإفريقي إلى أوروبا عن طريق الجزائر و محطة اتصال و تواصل لنقل السلع و البضائع.

و احتياط خامات الحديد في موريتانيا الذي يقدر ب100 مليون طن، إضافة إلى وجود النحاس الذي يقدر الإحتياطي منه بـ27.3 مليون طن، وهو نحاس عالي الجودة[3].

هذا وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية، مثل النفط والغاز الطبيعي، فتشير الدراسات إلى أن باطن الساحل -تشاد، موريتانيا، النيجر- يمثل ثروة بترولية هامة،

(1) Anne Bednik; **op.cit**; p(02).

(2) اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي-دراسة حالتي الساحل الإفريقي و العالم العربي أزمتي مالي و ما يسمى بالربيع العربي: الأسباب و الأبعاد-** (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2017)، ص ص (187-188).

(3)اسمماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.(103).

وتتمركز الثروة النفطية لموريتانيا في : شنقويتي، تيوف، ثيفات، قوربين، و احتياطي البترول فيها مقدر بحوالي 300مليون برميل.

3-المياه: فيما يخص المياه، تصنف إفريقيا ثاني قارة بعد استراليا من ناحية الجفاف، إلا أن التقديرات تشير إلى أن القارة السمراء تمتلك حوالي 4 ألاف كلم^3 من المنابع المائية العذبة المتجددة سنويا، و هي نسبة معتبرة مقارنة بالمعاناة التي تعيشها الشعوب في مناطق أخرى من المعمورة[1]. فبالنسبة للأنهار العذبة في منطقة الساحل الإفريقي، فان لهذه البلدان مجموعة من الأنهار أشهرها (نهر النيجر و هو نهر دولي، يقطع البلاد من الناحية الجنوبية الغربية، على طول يبلغ 550 كلم، ابتداء من الحدود المالية إلى دولة البنين و نيجيريا.

أما نهر (الكونغو) فيبلغ طوله حوالي 4160 كلم، و نهر السنغال الذي يمثل المرتبة السادسة من حيث الطول و الخامسة من حيث المساحة في العالم، و من المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع القوى الكبرى باعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب المستقبلية تتعلق بأزمة المياه، خاصة في ظل غياب اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الساحل الإفريقي لتنظيم استخدام الموارد المائية[2].

إضافة إلى شمال مالي منطقة تاودني الذي يتوفر على منابع مياه طبيعية هامة و رغم صعوبة استغلالها فانه لها أهمية قصوى بالنسبة إلى فرنسا التي تعتبر من الدول الكبرى في إنتاج و تصدير المياه المعدنية[3].

إلى جانب هذه الموارد، فإن منطقة الساحل هي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي سيمتد على مسافة 4128كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر، وسيسمح هذا الخط بتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، والذي أبرم الإتفاق بشأنه بين الدول الثلاث في أبوجا في03 جويلية 2009 رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها[4].

الفرع الثاني: الضغط المناخي في منطقة الساحل الأفريقي:

---

(1)علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص.(15).

(2) سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص ص (85-86).

(3) اسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص.(188).

(4) اسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.(103).

يلاحظ على الكثير من الأدبيات المهتمة بشؤون الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية وربطها المطلق لتدني شروط الحياة بالأسباب السياسية و الإقتصادية كعوامل محددة، ولكن في المقابل يوجد عامل مؤثر وليس أقل أهمية عن العوامل الأخرى ونقصد بذلك العامل المناخي[1]، وتختلف الظروف المناخية اختلاف واسع المدى فوق سطح الأرض، وتظهر الحرارة والمطر من بينها باعتبارها الأكثر ارتباطا بحياة الإنسان و نشاطه الاقتصادي[2]، ومن هذا المنظور تؤكد مختلف الدراسات على أن منطقة الساحل الأفريقي عرفت ولفترات متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ في هذه المنطقة، خصوصا ظاهرة التصحر التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي، وذلك من خلال سنوات طويلة(1903-1913) و(1940-1944)و(1969-1974) ثم (1983-1985) وقد تركت هذه الظاهرة بصمات واضحة على حياة السكان وطباعهم وكذا على المناطق الزراعية وقطعان الماشية أحد مصادر رزق قطاع الزراعة في بلدان الساحل الأفريقي حوالي 60% من اليد العاملة، ويساهم ب60% من الدخل الإجمالي حيث تغطي منطقة الساحل 7 مليون كيلو متر مربع و تأوي حوالي 80مليون شخص. وبالعودة إلى التأثيرات الأولى للتصحر فمثلا في 1908 قتل الجفاف حوالي 50.000 شخص في وسط بوركينافاسو و 30.000شخص وفي نفس المناطق سنة 1914، وفي 1913 مات أيضا30.000شخص غرب النيجر لنفس الأسباب، فكل سنة تعرف مناطق الساحل و الصحراء الأفريقية أزمات غذائية لأنه لا يكون هناك مخزون كاف للغذاء، فتاريخ كل مناطق الساحل يخضع لسنة التساقط أو الأمطار للحصول على منتوج زراعي وافر وقد عملت الإدارات الإستعمارية السابقة على التخفيف من الآثار السلبية للتدهور البيئي وذلك بسبب المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي نتجت عن الظاهرة، حيث أن حياة الناس تأثرت بشكل كبير و تغير البناء الإجتماعي داخل هذه المجتمعات بشكل لافت، ومما لاشك فيه فاقتصاديات الدول الساحلية مثل مالي والنيجر وموريتانيا وحتى تشاد، تعتمد بشكل مكثف على الإنتاج الزراعي وقد قلص التصحر المناطق الزراعية بنسب عالية ومتفاوتة في هذه الدول[3]. حيث أن المناخ السائد في هذه الدول مداري شبه قاحل ميزته الأبرز ارتفاع درجات الحرارة (المعدل السنوي المتوسط حوالي 28-30 درجة، مع أنها تبلغ معدلات اكبر في فترات الجفاف)، و يسهم في ارتفاع درجات الحرارة هو هبوب رياح

(1) ظريف شاكر، **مرجع سابق**، ص (114).

(2) حسام جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط.1،2008)، ص(160)..

(3) ظريف شاكر، **مرجع سابق**، ص (115).

تأتي من الشمال الشرقي أو الجنوب و الجنوب الغربي، و هي رياح رملية جافة و ساخنة تعكس بجلاء التأثير الصحراوي لرياح السموم على الساحل الإفريقي[1].

و لو نحاول تفسير هذا حسب علما المناخ و الأرض، لوجدنا هناك سببا، ففي عام 2015 أعلن معهد البحث و التنمية بان غرب إفريقيا و الساحل الإفريقي يشهد ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة من أي مكان أخر، مع زيادة ب1.2 درجة مئوية في العقود الأخيرة مقابل متوسط 0.7 درجة. و يبدو أن ذلك يترجم بتكاثف الفترات الممطرة. و حسب مدير بحث في الهيدرولوجيا بمعهد التنمية المتخصص في منطقة الساحل الإفريقي "**السيد لوك ديكروا**" بان حدة الفترات ليست أكثر تكرارا مما كانت عليه في الماضي منذ عام 2005، لاحظنا بان الأمطار تهطل بقوة اكبر من ذي قبل في منطقة الساحل الإفريقي، و نعتقد أن ذلك مرتبط بالاحتباس الحراري.

و أكد باحثون فرنسيون في 2003بان التكثيف في الدورة الهيدورلوجية يتماشى مع نظرية " **كلاوزيوس-كلابيرون**" أي أن جوا أكثر حرارة يحتوي على مزيد من بخار الماء و يصبح هكذا أكثر انفجار. و قد لوحظ هذا في مناطق أخرى من العالم، و لكن يبدو و أن منطقة الساحل الإفريقي التي تتجلى فيها هذه الظاهرة أكثر من أي مكان أخر و بالتالي، فسكان المنطقة هم ضحايا لعقوبة مضاعفة لهذا المناخ الجديد عواقب وخيمة بشكل خاص، حيث يجعل المحاصيل غير مضمونة أكثر بسبب فترات جفاف اشد و يزيد في وتيرة الفيضانات[2].

و عليه، فقد تم إنشاء مرصد الصحراء والساحل وهو منظمة دولية مستقلة مقرها في تونس، وقد أنشئ سنة 1992 من أجل التوفيق بين الجهود الأفريقية المبذولة لتحسين نظم الإنذار ورصد حالة المحاصيل والآمن الغذائي والجفاف، حيث توجد 46% من الأراضي المتضررة من التصحر، في ظل غياب آليات الوقاية والإنذار المبكر، فمعظم سياسيات واستراتيجيات التنمية غالبا ما تتمحور على إدارة الأزمات وعواقبها. ويلعب دورا هاما في مكافحة التصحر والتكيف مع التغيرات المناخية و تعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في أفريقيا، والتي تعد

(4) "**الساحل الإفريقي..مرآة تعكس تنوع القارة السمراء**"، تاريخ النشر (2015/12/27)، تاريخ الاطلاع 2021/02/24)،

Aljazeera.net

(1) ريمي رايول، "**الساحل الإفريقي بين السيول و الجفاف المزمن**"، تاريخ النشر (2020/09/22)، تاريخ الاطلاع (2021/02/25)، ، نقلا عن:

www.orientxxi.info/magazine/articel4145

بمثابة قاعدة شراكة لدول "جنوب- شمال- جنوب" لدعم التنمية المستدامة في القارة لاسيما في منطقة الصحراء والساحل.[1]

وتتمثل مهمتها في تعبئة وعزيز قدرات البلدان لمعالجة المشاكل البيئية بتطلعها للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر كما تولي إهتماما خاصا للقضايا المتعلقة بالمياه و تدهور الأراضي، و تنفذ هذه المهام في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة الأفريقية طبقا للالتزامات الدولية تجاه البيئة، ومرصد الصحراء والساحل من 23 بلدا أفريقيا ومن بينها 5 خمسة دول (ألمانيا، كندا وفرنسا وايطاليا وسويسرا و3 منظمات إقليمية تمثل غرب شرق وشمال أفريقيا (اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي وهيئة التنمية الحكومية الدولية واتحاد المغرب العربي) ومنظمة شبه إقليمية، إضافة الى هياكل الأمم المتحدة و ممثلي عن المجتمع المدني في البلدان الأعضاء.

و تتكرر مرة أخرى مشهد اللأمن الغذائي والمجاعة بفعل الجفاف، لكن في الألفية الجديدة و أمام أنظار العالم دون أن يحرك أي ساكنا، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 25% في جوان2005 بفعل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة في النيجر وتضرر جراء ذلك 2.4 مليون شخص منهم 10.000 مسهم مباشرة في أمنهم الغذائي، ودائما حسب تقرير منظمة أطباء بلا حدود يموت 1.5 من أصل 10.000 شخص يوميا في هذه المناطق أغلبهم أطفال.[2]

ومن هذا المنظور حاولت حكومات المنطقة عبثا تشجيع الإستقرار في هذه المناطق وبناء مجتمعات حضرية، لكن السكان المحليون توصلوا إلى أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل هذه الظروف الطبيعية القاسية.

(1) آمال. ف. ش، (ترجمة :بلوطار.م.ش)،" أفريقيا دورا مرصد الصحراء و الساحل في التنمية المستدامة "، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية العدد561، افريل2010)، ص ص (44-45).

(2) شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص.(116).

المبحث الثاني: نشأة الحركات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي

خلال الفترة الممتدة من الأربعينات إلى غاية سبعينات القرن العشرين، لجأت العديد من حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية إلى حمل السلاح وممارسة الكفاح المسلح ضد الاستعمار بهدف تحقيق الاستقلال الوطني، وكذلك هو الحال مع مجموعات أخرى في القارة الإفريقية مارست الكفاح المسلح من اجل محاربة الظلم و الاستبداد و العنصرية.

جزء من هذه الحركات المسلحة كانت تتبع أحزاب سياسية تقوم بتنفيذ سياسات هذه الأحزاب وتأتمر بقراراتها، وجزء آخر انطلقت كمجموعات مسلحة نظمت نفسها وكانت غايتها الوحيدة هي رفع الظلم الذي كان يتسبب به الاستعمار عن أبناء جلدتها ثم فيما بعد و أثناء قتالها ضد الغزاة الذين قسموا البلاد بشكل اثني وعرقي ومذهبي بين سكان البلد الواحد، وجدت هذه المجموعات المسلحة أن هناك حاجة لوجود قسم تابع لها يتولى الجانب السياسي والإعلامي، لذلك تم تكوين أطر أشبه ما تكون بالأحزاب السياسية المقاتلة، وهكذا فإنه حين انتصرت هذه الحركات على المستعمر ونالت الدول الإفريقية استقلالها السياسي لم يعد هناك ضرورة لحمل السلاح، ولذلك فإن جزء من هذه القوات العسكرية المسلحة التي كانت تقاتل لأجل حريتها قد رمت السلاح وتخلت عنه وعادت تمارس حياتها الطبيعية، جزء منها تخلى عن سلاحه مقابل الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة الحديثة، ومنهم من تم ضمه للجيش النظامي، وهناك قسم من هذه المجموعات المسلحة رفضت تسليم سلاحها وظلت في حالة من التصادم والصراع مع حركات ومجموعات أخرى مسلحة من نفس البلد أو في بلد آخر لأسباب لها علاقة بتوزيع الملكية والحدود وصراعات على خلفيات أثنية وقومية ومذهبية، وهناك مجموعات ولدت من رحم مجموعات أخرى عبر الانشقاق عنها بفعل الخلافات والصراعات بين أجنحتها، ومنها من تحول إلى منظمات متشددة أصبحت تمارس العنف المسلح كالحركات الانفصالية أو و ارتباط بعضها مع التنظيمات الإرهابية كما يحدث في العديد من الدول الإفريقية، في نيجيريا، النيجر، مالي، تشاد، الصومال، كينيا، أوغندا، الكاميرون، الجزائر ومصر، تونس، ليبيا، المغرب.

المطلب الأول: تاريخ الحركات الانفصالية في الساحل الإفريقي

مما لا شك فيه أن من أهم أسباب التطرف هو المشاكل الاقتصادية، الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم وجود المساواة في فرص التعلم والعمل والظلم الذي تمارسه النظم السياسية، الحرمان من الرعاية الصحية، ضنك الحياة وفقدان الحق في التعبير عن الذات، غياب

كامل للحريات الشخصية وتكميم الأفواه، كل هذا يساعد على وجود بيئات حاضنة لهذه الأفكار وانتشارها، إذ أن فقدان العدالة يدفع الشبان إلى الانخراط في صفوف التنظيمات والمجموعات المتطرفة التي تتبنى الأفكار الراديكالية لانتزاع حقوقهم التي حجبتها عنهم النظم القائمة، أو حتى للإنتقام من السلطة السياسية التي سببت لهم الشقاء بالظلم الذي مارسته عليهم.

إن متتبع لحال القارة الإفريقية يلاحظ أن جميع العوامل المسببة لانتشار الأفكار المتطرفة متوفرة في العديد من الدول الإفريقية التي تعاني من أزمات اقتصادية متفاقمة ومزمنة سببها غياب التخطيط وسوء الإدارة وانتشار الفساد، وانشغال الأحزاب السياسية في تدبير مصالحها على حساب احتياجات الشعب، مما يعيق عملية البناء والتنمية، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب الذي انضم جزء منهم إلى الجماعات المسلحة، وجزء منهم فر إلى دول أخرى بحثاً عن الأمن والحياة الأفضل[1].

إن الحركات الانفصالية المنتشرة في إقليم الساحل الإفريقي و شمال إفريقيا تدور إجمالا – خاصة في شمال مالي، الصومال، السودان... -حول مسألتين رئيستين:

1-تحكيم شرع الله.

2-الانفصال عن الدولة الأم. و بالتالي هناك العديد من الحركات في المنطقة من مالي إلى الصومال و السودان و حتى مصر، و عليه سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم الحركات الانفصالية و الحركات الجهادية المنتشرة في الإقليم.

المطلب الثاني: خريطة التنظيمات الانفصالية و الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

يشكل الساحل الإفريقي في الوقت المعاصر تكوينا معقدا خاصة بسبب وجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولما تمثله هذه المنطقة من تهديد من قبل الجماعات الإرهابية التي نتجت عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، داخل أراضي تصل مساحتها إلى 800 ألف كيلومتر مربع.

الفرع الأول: التنظيمات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي.

1- خريطة التنظيمات الانفصالية في جمهورية مالي: عمل الاستعمار الأوروبي على تمكين مجموعة عرقية معينة للسيطرة على شؤون البلاد، و هو الأمر الذي جعل المجموعات الأخرى تناهض سيطرتها، و قد تجلى ذلك عندما ثار الطوارق في الستينيات القرن الماضي بعد

(1) حسن عاصي، " **الحركات الجهادية في إفريقيا...النشأة و المصير**"، (2017/03/28)، تاريخ الاطلاع (2019/07/19)، من الموقع:

https://middle-east-online.com

الاستقلال مباشرة في عهد الرئيس "**موديبو كايتا**" و الذي ضم ولايتي " **كيدال و تمبوكتو**" اللتين تشكلان أكثر من ثلث الأراضي و تقعان في شمال مالي، و قد شكل هذا أرضية سياسية و فكرية أسست لتهميش هذه المناطق من قبل الحكومة المالية، التي كان ينحدر معظم أعضائها من الجنوب.

و بالتالي عانت مجتمعات الطوارق في إفريقيا و غيرها من الاثنيات من الكثير من التهميش و التخلف و ضعف القدرة على الاندماج و الانسجام مع نظم الدولة المعاصرة.

و يساهم مجتمع الطوارق نفسه في بعض هذه المشاكل بسبب طبيعته البدوية و حرصه على التمسك بثقافته و تقاليده، كما أن الدول الإفريقية التي توجد فيها هذه المجموعة على شكل أقليات تتحمل هي الأخرى جزءا كبيرا من مأساة الطوارق، إذ يحرمون من البنى التحتية التعليمية و الصحية و يفتقرون إلى ادني متطلبات الحياة الكريمة، و بالتالي يدخل غياب التنمية في غياب عنصرا رئيسيا للصراع في ازواد[1]. و عليه السؤال المطروح ماهي أبرز الحركات الانفصالية المتنشرة في مالي؟.

1-الجبهة الإسلامية العربية للازواد: FIAA

تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا و يقودها "الذهبي ولد سيدي محمد" ، أما أمينها العام فهو "أبو بكر الصديق"، و قد أعلنت هذه الجبهة الكفاح المسلح سنة 1991 كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على القبائل العربية في قطاعات "غاو و تومبوكتو".

و تعتبر هذه الجبهة الموقّع الثاني على اتفاق تمنراست بعد الحركة الشعبية- بعد تحالفها مع الطوارق لمواصلة حرب الاستقلال و الانفصال على مالي، و بعد ستة أشهر من التمرد وقّع "إياد اغ غالي" اتفاقية تمنراست مع الحكومة المالية و أنهى تمرد جبهته و التي هي الحركة الشعبية لتحرير الازواد، بل أصبح بعدها شريكا لها أي للحكومة المالية في قتال الحركات الأخرى الرافضة للاتفاق، و قاد بنفسه بعض المعارك ضد الطوارق و العرب[2].

لكن هذه الجبهة نددت بالاتفاق فيما بعد، و تجمع هذه الجبهة في صفوفها طوارق، و لكن خصوصا العرب الماليين المنحدرين من القبائل المتمركزة في قطاعات السودان الفرنسي القديم و ذلك قبل دخول الاستعمار و هي الحركة الوحيدة التي تضم في صفوفها أساس العرب وسط الحركات البربرية، و لذلك فهي تحضى بدعم من الجزائر[3].

---

(1) يوسف محمد صبحي السنيطي، "**ازواد....جذور الصراع**"، دبلوم الدراسات السياسية (الإسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية)، ص.(09).

(2)ابو المعالي، **مرجع سابق**، ص.(21).

(3) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص.(78).

2-الحركة الشعبية لتحرير الازواد: و هي التنظيم الرئيسي الأول الذي مثل تاريخيا إطار جامعا لنضال الطوارق السياسي و العسكري ضد تجاوزات الحكومة المركزية في باماكو، و كان هذا التنظيم يخضع لقيادة الزعيم "اياد اغ غالي"، و هو شخصية وطنية تحظى باحترام واسع و مصداقية كبيرة في صفوف الطوارق، و كذا بالنسبة لحكومات المنطقة، و هو ينحدر من منطقة كيدال، وقع العديد من الاتفاقيات مع حكومات مالي المتعاقبة، له علاقات واسعة مع الجزائر، شارك في قيادة و توجيه الانتفاضات السابقة و كذا النشاط السياسي و الدبلوماسي بالإقليم و تعود الآن "حركة أنصار الدين" ذات الطرح الديني و التي تتبنى توجهات إسلامية[1].

3- الجبهة الشعبية لتحرير الازواد: FPLA

أنشئت عام 1991 من طرف "ريتشا اغ سيدي محمد" و هي حركة منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الازواد" و أمينها العام المساعد هو "زيدان اغ سيدي محمد"، في حين يعتبر "ريتشا اغ سيدي" و قد قاتل في تشاد قبل أن يدخل مالي 1984، و هو يعيش الآن في بوركينافاسو. و تتموقع هذه الجبهة في "تايكاران" 40 كيلومتر عن شمال "غاو" و قد تراجعت عن ارتباطها بالاتفاق الوطني الموقع عليه في تمنراست بوقت قليل بعد مصادقتها عليه و ذلك لأنها ترى أن الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تتبعها أفعال، سواء تعلق الأمر بإدماج المقاتلين أو بنتائج لجنة التحقيق في المجازر التي مست الطوارق.

4- الجيش الثوري لتحرير الازواد:

أنشئت هذه الحركة سنة 1991 من طرف "عبد الرحمان غالا" و يمتد مجال تأثيرها لمحيط كيدال و منطقة تومبوكتو، دخلت هذه الحركة في مواجهة مع الحركات الأخرى خاصة مع الحركة الشعبية لتحرير الازواد، حيث قضت على احد قادتها في كمين نصبته له، كما انه يعتبر فصيل مسلح حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية[2].

5- الحركات و الجبهات الموحدة للازواد: MFUA

و تضم الحركة الشعبية لتحرير الازواد، الجبهة الشعبية لتحرير الازواد، و الجيش الثوري لتحرير الازواد و الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الازواد، و قد تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو 1992، و قد أضعفت الصراع على النفوذ داخل المنظمة من وقفها في مفوضاتها مع الحكومة المالية و كان أمينها العام هو "الحسن اغ الصادق"، بالإضافة للاتجاهات الموجودة داخل منظمة الحركات و الجبهات الموحدة لتحرير الازواد نجد عدة حركات أخرى:

---

(1) محمد بوبوش، **الأمن في الساحل و الصحراء**، (الأردن، عمان: دار الخليج للصحافة و النشر، 2017)، ص.(65).

(2) المرجع نفسه، ص.(67).

FULA ***الجبهة الموحدة لتحرير الازواد**: تأسست هذه الجبهة سنة 1992 من طرف "حمانة اغ حنفاي" و هو مسئول سابق عن الجناح السياسي للجبهة لتحرير الازواد و تمتد مناطق تأثيرها في محيط غوندام، و تعتبر الجبهة الموحدة لتحرير الازواد مقربة من الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الازواد[1] .

و تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي، و هي تتشكل من عناصر أفارقة تنحاز لسكان الحضر ضد السكان الرحل كالطوارق و العرب الذين تصفهم بالمتوطئين مع المتمردين.

***الحركة الشعبية غونداغوي:** و هي حركة مضادة للطوارق تأسست في 14 ماي 1994 و هذا غداة حادث عنيف واجه فيه الجيش مقاتلين توارق حول مستشفى غاو، حيث نادت خلالها بيوم تحت شعار "اللاأمن المضاد" توجه و تمول من طرف عصابات "المايغا" و "توري" و يمتد مجالها إلى محيط غاو و شمال البلاد عموما.

"غوندا كوي" تعني سادة الأماكن و ملاك الأراضي بلهجة "السونغاي" و التي تصف Ghounda Koy نفسها بأنها حركة حضرية مسلحة للمقاومة، و ذلك ضد أعمال العصابات التي تقوم بها الفصال الطارقية، معارضتها للاتفاق الوطني جعلها تحصل على دعم الجيش المالي و عدد من المنظمات السياسية و المالية و منها جزء من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي الموجود في السلطة و من مجموعة دفاع ذاتي تحولت "الغوندا كوي" إلى قوة سياسية حقيقية بعد سنة واحدة من إنشائها، حيث وقعت هدنة مع الفصائل التارقية في "بورام" في ماي 1995[2].

***المؤتمر الوطني لتحرير الازواد:** مقربة من المغرب، و أمريكا و إسرائيل، زعيمها "ابوبكر الأنصاري"، درس في المغرب و أسس حركته هناك سنة 2006، بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجهت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، و تتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل انصر" التي يدعمها المغرب في ازواد[3].

***حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من اجل التغيير:** تأسست في سنة 2006 و تكونت من أطراف غير راضية عن اتفاقية الجزائر، و قد هاجمت في 23 ماي 2006 ثكنتين عسكريتين في كيدال قبل أن تنسحب منهما إلى التلال القريبة من كيدال، و أسفرت هذه الهجمات عن سقوط ستة قتلى حسب حصيلة رسمية، وقعت اتفاقية سلام مع الجزائر في السنة نفسها و لازالت تتفاوض مع الحكومة المالية تارة و تقاطعها تارة أخرى إلى غاية 2011.

---

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص.(79).

(2) المرجع نفسه، ص.(80).

(3) نبيل بوبيبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001)، ص.(36).

6-**الحركة الوطنية لتحرير الازواد** سيتم تناولها بالتفصيل.

2-1 في النيجر:إن ثقافة النضال التي سادت في الكثير من الدول الإفريقية إبان الاحتلال الأوروبي و بعد استقلال معظم هذه الدول في الستينيات القرن الماضي، تفاجأت معظم الحكومات الإفريقية بوجود حركات سياسية انفصالية تدعو في مطالبها إلى الاستقلال و الانفصال و التحرر من السلطة المركزية، فمثلا و على غرار مالي نجد النيجر، حيث ظهرت العديد من الحركات السياسية الانفصالية منها:

1-**جبهة تحرير ازواد و الايير:** تأسست في 1 أكتوبر 1991 من طرف "**ريتشا اغ بولا**" اما تسيرها فهي من طرف "**الصادق قاجيدان**" و تمتد مناطق نفوذها من شمال النيجر –أي منطقة الازواد و الايير - و بعد خيبة أمله في نتائج الندوة الوطنية التي لم تدن المسؤولين الحقيقيين عن مذابح "**تشين تباردان**"، و بعد معاينة الصعوبات التي يواجهها شمال النيجر، أصبحت حركة "**ريتشا اغ بولا**" تطالب بإقامة نظام فيدرالي، حيث اعترفت بها الحكومة النيجرية عام 1992، و قد أدت هدنة 1993 إلى ظهور عدة انقسامات داخلية داخل الحركة، ما أدى بروز فصائل أخرى، و تضم هذه الحركة حوالي 1000 مقاتل في صفوفها.

2-**الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر:** أو الحركة الثورية العسكرية من أجل تحرير شمال النيجر: تأسس خلال عام 1993على يد "**محمد عبد المؤمن** " وهو مقرب من الجزائر.

3-**جبهة تحرير تاموست:** تأسست في جويلية 1993 من طرف "**مانو دياك**" و هي مسيرة من طرف "**مانو دياك**" و "**يحايا ويليويل**" الذين توفيا في 1995/12/15 في حادث طائرة غامض[1].

4-**الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر:** تأسست عام 1994، يسيرها "**محمد العنك**" و هو فيدرالي معتدل و منفتح.

ورغم اختلاف هذه الحركات و انقسامها فان جبهة تحرير الايير و الازواد، و الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر، و جبهة تحرير تاموست تجمعت في اكتوبر 1993 في تنسيقية المقاومة المسلحة و التي كان قائد مانو دياك من جبهة تحرير تاموست.

أولويات تنسيقية المقاومة المسلحة كانت إعداد أرضية مشتركة من المطالب و ذلك لتسهيل العودة للحوار مع الحكومة النيجرية.

و عند انقسام التنسيقية في 28 مارس 1995 أخذ "**ريتشا اغ بولا**" من جبهة تحرير الازواد و الايير مبادرة قيادة تنظيم الحركات المتمردة، كما كان الشأن بالنسبة لهذه التنسيقية فان هدف منظمة المقاومة المسلحة هو تنسيق مواقف الطوارق.

---

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص.(71).

لم يطل الأمر بمنظمة المقاومة المسلحة حتى ظهرت داخلها انشقاقات، حيث ظهرت جبهات عديدة، منها في 18 جويلية 1995 ستة حركات لتحرير شمال النيجر، و الجيش الشعبي لتحرير شمل النيجر المنشق عن الجيش الثوري لتحرير النيجر و القوة المسلحة الثورية و الجبهة الديمقراطية للتجديد و الجبهة المسلحة الثورية للصحراء و جبهة التوبو التي يقودها "**باركا واورقودو**"، أعلنت عن إنشاء تنسيقية جديدة للمقاومة المسلحة. هذه التشكيلة التي تضم عناصر من الطوارق، العرب و التوبو يقودها "**مانو دياك**" مؤسس و مسير جبهة تحرير تاموست.

هذه التنسيقية تضع نفسها كمنظمة موازية لمنظمة المقاومة المسلحة التي يقودها "**ريتشا اغ بولا**" التنسيقية الجديدة نددت بالطريقة التي سار من خلالها مسار السلام من طرف السلطات النيجرية و اتهمتها بأنها لم تحترم التزاماتها، حيث رأت أن السجناء لم يتم تحريرهم بعد، و أن أي إجراءات لم يتم اتخاذها لمواجهة العصابات.

إن كافة هذه الانقسامات و التكتلات تفسر على عدة أسس، إيديولوجية و قبلية و على أساس الصراعات الإقليمية للدول ذات النفوذ في المنطقة حيث تحاول كل منها السيطرة على الوضع من خلال تحريك الفصائل الموالية لها. و قد ظهرت ثلاثة منظمات أخرى ما بين سنتي 1995/1994 هي:

*__الجبهة الديمقراطية للتجديد:__ تأسست في أكتوبر 1994 و هي مسيرة من طرف الرقيب "**أحمات**" الذي خدم في الجيش النيجري ثم في الجيش الليبي قبل أن يلتحق بالمقاومة. و تتمركز الجبهة في منطقة بحيرة تشاد في تقاطع الحدود بين تشاد و النيجر و نيجيريا. هذه الحركة الاستقلالية المسلحة تجمع الشبان المقتلين من مجموعة التوبو و كانوري و هم يطالبون بمنطقتي "كوار" و "مانقا" المتواجدة شمال شرق و جنوب شرق النيجر.

*__الجيش الديمقراطي للتجديد:__ تأسست في ديسمبر 1994 سيرها "**محمد اينهنغر**" لغاية موته في 28 جوان 1995 و من طرف "**اكتا عبد اللاكي**" بعد ذلك.

*__الحركة الثورية لتحرير ماد النيجر:__ تأسست في شهر مارس1995 يسيرها "**إبراهيم غومو**" هاتين المنظمتين الأخيرتين انشقتا عن الجيش الثوري لتحرير النيجر و هما عضوان في منظمة المقاومة المسلحة[1].

و في فبراير 2007 ظهرت إلى الوجود الحركة النيجرية من اجل العدالة، و التي كثفت من هجماتها العسكرية ضد المواقع العسكرية و ممتلكات الدولة، تعبيرا عن عدم رضاها عن اتفاقية السلام1995، و طالبت بالحكم الذاتي و بتحقيق دمج أفضل للطوارق في الجيش و قوات

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص ص.(72-73).

الشرطة و قطاع التعدين، غير إن العامل الأكثر تأثيرا في قضية الطوارق هو إخفاقات النظم المتعاقبة في الوصول إلى حل نهائي، سواء من خلال استخدام الأدوات السلمية كالمفاوضات، أو الأدوات القهرية –القمع العسكري، فضلا عن التدخلات الخارجية التي كانت تدعم احد الأطراف المتحاربة في مواجهة الأخر سواء كان ذلك من جانب بعض القوى الإقليمية مثل الجزائر و ليبيا أو الدولية منها فرنسا و الصين[1].

و على هذا، فقد كان إخفاق دولة مالي في تنمية الشمال الازوادي، و إشعاره انه جزء من الدولة، قد ترك المنطقة لقطاع الطرق و تجار المخدرات و التخلف.

3-1 في السودان: إن ضعف السلطة المركزية في إقليم دارفور كان وراء ضعف الانتماء القومي و الوطني لسكان هذا الإقليم وبالتالي بقاء الطابع العرقي والقبلي أساسا في التعاملات وكما أشار إلى ذلك حيدر إبراهيم فان مشكلة دارفور هي جزء من " مشكلة الفشل السياسي السوداني في إقامة الدولة الوطنية و إنجاز التنمية المتساوية والعادلة ... فهي مشكلة تنموية وسياسية أي حرمان مواطني تلك المناطق من المشاركة الفعلية في السلطة و الثروة .

إن الصراعات والحروب التي وقعت في إقليم دارفور، نتج عنها عّدة تنظيمات عربية و افريقية لتعبر مصالح ومطالب جماعات أو طوائف معّينة من الإقليم والتي وجدت الفرصة في الإطار الدولي لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة، و من أهم هذه التنظيمات نجد:

1- حركة تحرير السودان: نشأت الحركة كحركة مسلحة عام 2003 من قبائل الزغاوة و الفور، المساليت و البرتي، إضافة إلى قبائل افريقية اخرى. يتزعمها المحامي عبد الواحد نور و الذي ينتمي الى قبائل الفور، بينما يحتل "اركو مناوي" منصب أمين عام للحركة، و معظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين في الجيشين السوداني و التشادي[2]. **و** تعتبر هذه الحركة ذات أهمية في عدد الفصائل، و هي تطالب بدولة ديمقراطية، حرة وفيدرالية و علمانية، التي يكون فيها جميع المواطنين متساوون بغض النظر عن معتقداتهم الدينية [3]أو العرقية أو حتى الاثنية.

(1) international Monetary Fund : ''**Niger :2011**'' Article IV Consulation, (Washington,D.C.12/2011).

(2) زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة-دراسة حالة دارفور، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص.(58).

(3) محمد لمين يحي مستاك، قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة من 2003-2015، **رسالة ماجستير، تخصص تنظيمات و علاقات دولية** (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون و العلوم السياسية، 2013)، ص ص(45-46).

2-**الحركة من أجل العدل و المساواة:** أو حركة العدل و المساواة يقودها "خليل إبراهيم"، من قبيلة الزغاوة ذات الصلة " بادريس ديبي" الرئيس التشادي، و هي حركة ذات فكر إسلامي رغم نفي الحركة لذلك، و هي متهمة بأن لها صلة بالترابي[1].

وتدعو حركة العدل والمساواة لفصل الدين عن الدولة، وخلق سودان ديمقراطي جديد وتنادي بقيام تحالف من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية، ولم يدعو زعيم الحركة خليل إبراهيم لأي مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية حيث يقول" أن أهم أهداف حركتنا لحمل السلاح وهو الخوف من تّمزق البلد ونحن ضّد انفصال أي جزء من السودان. نحن لا نريد سلطنة في دارفور لأننا نعيش في عصر التكتل"[2].

3-حركة تحرير السودان –فصيلة ميني ميناوي-، بقيادة السيد "ميناوي"، هذه الفصيلة هي منفصلة عن حركة تحرير السودان الأصلية في نوفمبر 2005. كان ميني ميناوي يحتل وظيفة رئيس الجهة العسكرية لحركة جيش التحرير السوداني قبل فصله من طرف "عبد الواحد نور" و هي فصيلة أيضا تتألف من قبيلة الزغاوة، و التي ينتمي اليها.

4-**التحالف الديمقراطي الفيدرالي للسودان:** ويرأسه " احمد إبراهيم دريج" هذه الحركة ليست فصيلة منشقة عن حركة العدل و المساواة او جيش تحرير السودان على عكس معظم الجماعات المسلحة الأخرى.

5-حركة تحرير السودان الاختيار الحر: يرأسه السيد عبد الرحمن موسى" و تتألف حصرا الحركة من ممثلي القبائل الصغيرة في دارفور مثل قبائل التنجر و الداجو. و كان عبد الرحمن موسى المتحدث باسم حركة تحرير السودان لمفوضات ابوجا"، و قد أيدت هذه الفصيلة اتفاق السلام.

6-**مليشيات الجنجويد:** الجنجويد مصطلح يعني خيالة مسلحين ببنادق الكلاشينكوف" تتكون من مليشيات من القبائل العربية الموجودة في التشاد و دارفور، ظهروا في فترة الحرب الأهلية في دارفور 1986، و هم خلفاء ميليشيات القبائل العربية السابقة " المرحلين" التي كانت موجودة منذ فترة طويلة، و يعتبر "موسى هلال" زعيما لهم، تساهم هذه الميليشا الموالية للحكومة في الكفاح منذ البداية الى جانب القوات المسلحة السودانية ضد المتمردين[3].

أما أهم النزعات الانفصالية في السودان:

---

(1) محمد لمين يحي مستاك، **مرجع سابق**، ص.(46).

(2) زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010)، ص ص(129-130).

(3) محمد لمين يحي مستاك، **مرجع سابق**، ص ص (46-47).

أولا: انفصال جنوب السودان عن الجمهورية : تأسست دولة جنوب السودان عندما انفصلت عن باقي السودان في استفتاء شعبي لسكان الجنوب أعلن عن نتائجه النهائية في فيفري 2011 وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في جويلية من العام نفسه، و تعرف رسميا باسم جمهورية جنوب السودان وتعتبر مدينة جوبا عاصمتها وأكبر مدنها. و تتقسم إلى عشر ولايات، وتبلغ مساحتها أكثر من 600 ألف كم2 تقريباً، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة و هي الدولة رقم 193 في عضوية الأمم المتحدة وآخر دولة حتى الآن انضمت إلى الأمم المتحدة بعضوية كاملة، عدد سكانها تقريباً 10 مليون نسمة 80% منهم مسيحيين و18% مسلمون سنة و2% وثنيون لا يؤمنون بأي دين.

تمتاز جمهورية جنوب السودان بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية وبالأخص البترول الذي يُعتبر من أهم صادرتها، حيث تتمركز فيها ما نسبته (85%) من احتياطي السودان السابق، ومع ذلك يعيش أكثر من نصف السكان في جنوب السودان في فقر مدقع. وتوجد في جمهورية جنوب السودان العديد من اللغات الأفريقية المحلية، ولكن لغة التعليم والحكومة هي اللغة الانجليزية.

ثانيا: النزعة الانفصالية في إقليم دارفور: يحتل إقليم دارفور موقعاً استراتيجياً كبير الأهمية، حيث يقع في أقصى غرب السودان بوصفه أكبر أقاليم السودان، بحيث تشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع دول عربية وإفريقية عدة، وسكان الإقليم يدينون بالإسلام الذي يختلط في مناطق كبيرة بالأعراف المحلية. ويقطنه مجموعات قبلية وعرقية متعددة من أهمها (الفور) التي اتخذ الإقليم اسمه منها. والإقليم فقير زراعياً رغم وجود الأنهار ويعتمد سكانه على الرعي وزراعة المحاصيل التقليدية كمصادر للدخل - مثل القطن والسمسم، الذرة، البطاطا، الشاي..الخ وتزيد مساحته على مساحة فرنسا اذ تبلغ مساحة الإقليم 510 آلاف كم2 ويسكنه ما يقارب 6 ملايين نسمة[1].

ويكاد يتفق الكثير من المراقبين على المعاناة التي وقعت على سكان إقليم دارفور من التهميش الواضح من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم مما أدى الى انعدام مشاريع التنمية والخدمات الأساسية من تعليم وصحة علاوة على معاناتهم من الاضطهاد والتمييز العنصري على الرغم من إسلامهم وذلك لعنصرهم الإفريقي وثقافتهم الخاصة.

وقد بدأت مجموعة متمردة مهاجمة أهداف حكومية زاعمة أن حكومة الخرطوم قد أهملت المنطقة. وقد جاء في معرض دفاع المتمردين عن أنفسهم أن الحكومة المركزية تقمع الأفارقة

(1) عارف عادل مرشد، "**النزعة الانفصالية في جمهورية السودان**"، تاريخ النشر (2014/06/03)، تاريخ آخر اطلاع (2021/02/25)، نقلا عن: **www.alraicenter.com**

السود لصالح العرب. وقد برزت حركتان متمردين تنسقان فيما بينهما هما جيش التحرير السوداني، وحركة العدل والمساواة. وفي مواجهة هذا التمرد تتهم الحكومات الغربية ومجموعات المتمردين الحكومة السودانية بأنها قامت بتعبئة (الجنجويد) وهم ميليشيات عربية تركب الخيل والجمال ومسلحة للتعامل مع حركة التمرد، وتعد تلك الميليشيات بالآلاف.

ثالثا: النزعة الانفصالية في ولايات شرق السودان: تاريخياً كان الشرق أكثر استخداماً للسلاح ضد الخرطوم من دارفور، مما يجعله مؤهلاً للتأثر بانفصال الجنوب، حيث اجتاحت ولايات الشرق، خاصة ولايتي البحر الأحمر والجزيرة حمى المطالبة بتقرير المصير بعد انفصال الجنوب في جويلية 2011 ولم تتوقف فكرة استنساخ الجنوب بالشرق عند حد المطالبة بتقرير المصير، بل ذهب البعض إلى المطالبة مباشرة بالانفصال وإقامة دولة في الشرق قائمة بذاتها استناداً إلى أن هذه المنطقة التي تعاني التهميش تمتلك كل مقومات الدولة.

رابعا: النزعة الانفصالية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (جنوب جمهورية السودان) :

أدى انفصال الجنوب إلى إبراز مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان الحدوديتين - تفصلا دولة السودان عن دولة جنوب السودان- وقد يصبح ملف جنوب كردفان والنيل الأزرق أشد خطورة من دارفور وذلك لارتفاع سقف طموحات أهالي ولاية جنوب كردفان البالغ عدد سكانها مليون وسبعين ألف تقريباً والذين هددوا بأنهم إذا لم يحصلوا على حقوقهم السياسية، فسيكون الانفصال مطلبهم وهو ما يعني تكرار سيناريو الجنوب، وأن تتحول ولاية جنوب كردفان إلى مصدر خطر حقيقي على ما تبقى من وحدة السودان[1].

إن هذه النزعات الانفصالية تمثل اختباراً للسودان حول مدى قدرته على تطويق منهج تقرير المصير والحيلولة دون انتشاره إلى المناطق الملتهبة، خاصة دارفور وجنوب كردفان، وهو ما سينعكس بدوره على الوضع الأمني الذي سيؤدي إلى إرهاق جمهورية السودان وتشتيت قوتها وهو ما ستستفيد منه دولة الجنوب حال دخول البلدين في أي مواجهة مسلحة.

4-1 النزعة الانفصالية في ليبيا: بعد الإطاحة بالقذافي، ظهرت الدعوة لتطبيق الفيدرالية مجددا، وقد أعلن زعماء وسياسيون ليبيون(حركة الاتحاد الفيدرالي الليبي و حزب الاتحاد الوطني، حركة الشباب في صربيا)، منطقة برقة إقليم فيدرالي واختاروا أحد أقارب الملك إدريس

(1) عارف عادل مرشد، **مرجع سابق**.

السنوسي رئيسا للمجلس الأعلى الخاص بالإقليم، وأكدوا على اعتماد دستور الاستقلال عام 1951 مع إضافة بعض التعديلات[1].

برقة هي إحدى ولايات ليبيا الثلاث المكونة للمملكة الليبية المتحدة بعد الاستقلال في 1951/12/25 ، طالبت برقة بعد التخلص من نظام القذافي الاستبدادي بتطبيق الفيدرالية واتهمت برغبتها في الانفصال عن ليبيا.

أكدت برقة على أن النظام الفيدرالي هو الخيار الأفضل في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام. و يرى المطالبون بالنظام الفيدرالي أنه مجرد عودة للشرعية الدستورية التي تأسست عليها الدولة سنه 1951. فنظام القذافي الاستبدادي كرس نظام المركزية وقام بتهميش الإقليم لسنوات طويلة بالرغم من انه يضم نحو 66 بالمائة من احتياطيات النفط، كما أنه مصدر رئيسي للدخل القومي، كما شعر الإقليم بالتهميش بعد الثورة ولم يشعر بأي تغيير، كما عجز المجلس الوطني الانتقالي عن إدارة العديد من الأمور ويذكر هنا عدم السيطرة من الناحية العسكرية وعدم ترسيخ الوجود الفعلي في أجزاء كبيرة من البلاد، فوجود العديد من الكتائب الثورية والميليشيات المسلحة يعد خطرا يهدد الدولة الليبية كما أن انتشار الأسلحة يعد ظاهرة على عجز كل من المجلس الانتقالي والحكومة الليبية في السيطرة. فالمجالس العسكرية في ليبيا عقبة حقيقية أمام التحول الديمقراطي، فلا توجد إحصائيات بعدد هذه المجالس، كل مدينة بها مجلس عسكري أو أكثر ولا تعمل هذه المجالس تحت سلطة مركزية واحدة أو سلطة المجلس الانتقالي الوطني. ولم تتخل هذه المجالس عن أسلحتها. وقد طالب رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل، الثوار بالانضمام إلى وزارة الداخلية والدفاع للحد من انتشار الأسلحة لكن دعوته لم تلق قبولاً لديهم.

إن تهميش المنطقة الشرقية، تجلي من خلال اختيار رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب لكل الحكومة من المنطقة الغربية وتعيين 80بالمائة من السفراء من المنطقة الغربية خاصة مصراته والزنتان وطرابلس وتجاهل منطقة برقة الشرقية.

الفيدرالية نظام يتم تطبيقه في العديد من الدول، وبالتالي الدعوة لتطبيقه ليست بدعه، لا يوجد دستور للبلاد وبالتالي الدعوة لتفعيل دستور 51. و تختلف برقة عن بعض المناطق في طريقة تعاملها مع من ساند نظام القذافي، فتتميز برقة بالاعتدال وعدم رغبتها في الانتقام.

(1) رانيا زادة، نوران احمد، " الحركات الانفصالية و الربيع العربي-نموذجا ليبيا و اليمن"، **أوراق المتابعات السياسية** (القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات، ماي 2012)، ص.(03).

كذلك عدم قدرة الحكومة على ضبط الأمن في عدد من المناطق الغربية، انعكس بشكل سلبي و تهميش الشرق وعدم الاهتمام بهم لحين عودة الأمن في الغرب و عجز المجلس الانتقالي عن تشكيل جهاز أمني ودفاعي قوي[1].

1-5 تشاد: عاشت تشاد منذ أول تجربة ديمقراطية في العام 1996-2014 في أزمات و لم تكن فيها تنمية، و يذهب "جيفري ساش" أستاذ علوم الاقتصاد و مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا: إن إفريقيا تحظى الدول الأقل فسادا مثل غانا بقدر من الحماية للحريات يفوق نظيره في الدول الأكثر فسادا مثل تشاد و إثيوبيا.

إن الواقع في تشاد أصبح أكثر سوادا خاصة و أن نظام إدريس ديبي فقد حليفا استراتيجيا في الحدود الشمالية –القذافي- و ظهرت عداوات جديدة لتشاد من الجماعات الإسلامية التي لا تعرف تشاد كثيرا عنها (ليبيا و مالي) فنظام الحركة الإسلامية للإنقاذ في تشاد ادخل الشمال المسلم في ثلاث قضايا:

1-إدارة الملفات الخارجية من قبل إدريس ديبي أدى إلى خلق عداوات مع السودان في ملف دارفور، و مع إفريقيا الوسطى في الأزمة التي ظهرت مابين طائفية و صراع حول الموارد، و أزمة مالي و التدخل في حيثيات بوكوحرام في نيجيريا و في ملفات المعارضة الكامرونية مع الحكومة الكامرونية و مشكلة الكونغو.....الخ.

2-القبائل الشمالية الحاكمة لم تعمل بسياسة الاحتواء و فضلت الانزواء و الانعزال أدى إلى نشوء تيار من جنوب تشاد بدأ يفكر في مسالة انفصال تشاد على غرار تجربة جنوب السودان، و قد كتب البعض ما الذي يجمعنا مع هؤلاء هل العرق أم الدين أم الثقافة-هؤلاء هم الشمال-.

3-لا يحظى نظام إدريس ديبي بشعبية في ظل كل هذه الأزمات المتراكمة خاصة مع أزمة الوقود الغامضة[2].

إن النزعة الانفصالية في تشاد تكمن بوجود قبائل القرعان أو التبو و شمال تشاد المسلحون تسليحا جيدا يريدون ليبيا و شمال تشاد و لن يقبلوا باقل من السلطة و حال الشماليين من الزغاوة و القرعان و العرب و الكانمبو و الوادي و البلالة و الباقري..... و غيرهم أصبح واقعهم بخلاف السابق فنحن نقول القبائل العربية و الأمر ينطبق على معظمه من قبائل تشاد، فالعشائر فضحت قبيلة بسبب توسعها و احتكاكها بعناصر خارجية و ثقافات و ثروات، فالحال اختلف و

---

(1) رانيا زادة، نوران احمد، **مرجع سابق**، ص.(07).

(2) ادم يوسف، **"تشاد تتجمل- و الصراع لا يتحمل- قراءة لواقع تشاد في ظل الأزمنة الراهنة"**، تاريخ الاطلاع (2019/07/26)، في موقع،

www.jeunes-tchad-blog.com

جنوب تشاد المسيحية –كردي و بووي له رؤيته، و قادرا أن يدافع عن حقوقه خاصة بعد تجارب انفصالية و نزاعات مشابهة في المنطقة[1].

و اتحاد قوى المقاومة هو تنظيم يضم مسلحين ينتمي معظمهم إلى قبيلة الزغاوة، و يسعى هذا الاتحاد إلى الإطاحة بنظام ديبي، الذي يحكم البلاد من 1990 و يقود هذا التنظيم "تيمان اردیمي" المدير السابق لمكتب الرئيس "إدريس ديبي"، قبل أن ينشق عنه في 2006 و سبق له أن قاد هجوما مفاجئا على العاصمة نجامينا في 2008، و تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر في إحباط محاولة السيطرة على العاصمة[2].

إضافة إلى حركات أخرى تنطوي تحت لواء اتحاد القوى المقاومة و هي: التحالف الوطني من اجل التغيير الديمقراطي و قائده "محمد نوري" و هو من "غوران" ، كذلك تجمع القوى من اجل التغيير تحت قيادة "تيمانا رديمي" كذلك اتحاد القوى من اجل التغيير و الديمقراطية بزعامة "ادرما حسب الله جدارب" و اسم اتحاد القوى من اجل التغيير و الديمقراطية و هو الأساسي تحت قيادة "عبد الواحد عبود مكاي" و الذي انشق عن اتحاد القوى من اجل الديمقراطية و التنمية في ماي 2007، ثم انضم الى التحالف الوطني من اجل التغيير الديمقراطي في عام 2008 ثم إلى اتحاد القوى المقاومة.

أيضا المجلس الديمقراطي الثوري و قائدها "**أصيل احمد اغيش**، ثم **الشيخ ابن أعمر سعيد** بعد ذلك تخلى هذا الأخير عن قيادة المجلس إلى **صالح البدور احمد اغيش** ابن الزعيم أصيل احمد اغيش الزعيم الأول للحركة.

كذلك هناك جبهة خالص الجمهورية و زعيمها **احمد حسب الله صبيان** و أخيرا الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية و قائدها "**ادوم يعقوب كوغو** 2001"[3].

الفرع الثاني: الخريطة السياسية للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

مع نهاية عام 2012 بدأت تظهر في إفريقيا العديد من الحركات الإرهابية و التنظيمات المتطرفة من الصومال إلى نيجيريا وصولا إلى مالي التي عرفت تطور لهذه الظاهرة بناءا على

---

(1) ادم يوسف، **مرجع سابق**.

(2) مصطفى دالع، "**المواجهة المباشرة مع متمردي تشاد.....إستراتيجية فرنسية جديدة**"، تاريخ النشر 2019/04/08)، تاريخ الاطلاع (2019/07/26)، موقع.

www.aa.com.

(3)جيروم كوبيانا، "**تبذ المتمردين: الأبعاد المحلية و الإقليمية للتقارب بين تشاد و السودان**"، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية، ط.1، مارس 2011، ص ص(60-63).

ما حدث من تطور للوضع الأمني فيها عقب الانقلاب العسكري في مارس 2012، و عليه يمكننا في هذا الفرع أن نعدد هذه التنظيمات و هي:

1-حركة الأزواد الإسلامية: حركة مسلحة في شمال مالي بزعامة "العباس آغ" ترفع شعار الدفاع عن مصالح الشعب في شمال مالي وقضاياه العادلة، وتقول أن الحكومة تهمش هذا الشعب ولا تلتفت إلى مطالبهم، وهذه الحركة تشكلت من الانقسامات التي تعرضت لها حركة أنصار الدين على أثر التدخل العسكري الفرنسي في مالي العام 2013.

خريطة رقم02 تمثل أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و المغرب العربي

تفريخ المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي

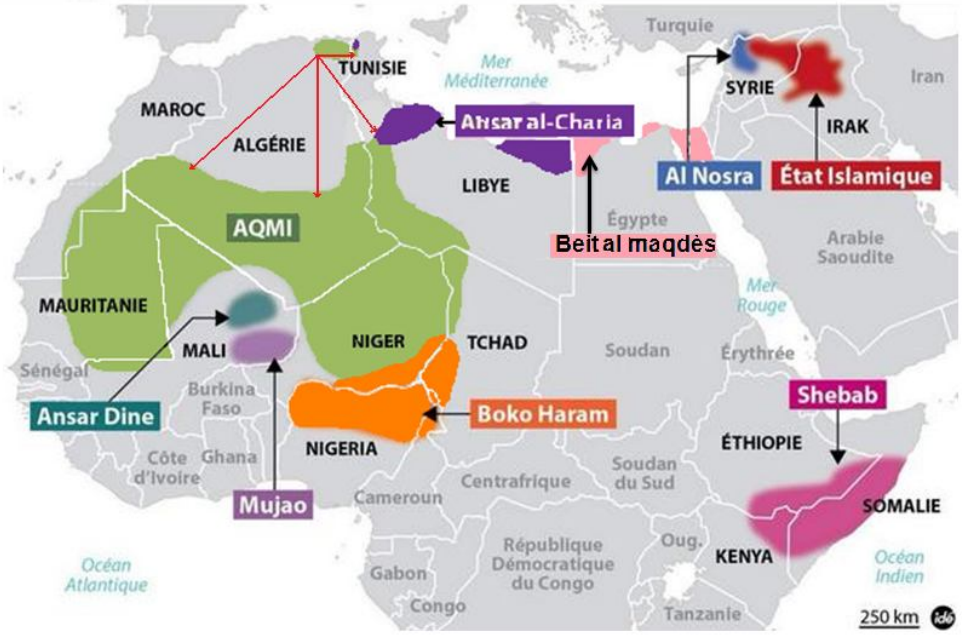

المصدر:www.Kapitalis.com

07-**جند الخلافة:** وهم مجموعة مسلحة، سلفية متشددة في الجزائر، أعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية، تأسست هذه المجموعة من بعض الفصائل التي كانت تتبع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وانشقت عنه، وتم الإعلان عن تشكيل جند الخلافة بزعامة "خالد أبي سليمان".”

08- **كتيبة عقبة بن نافع:** مجموعة مسلحة متشددة في تونس، أعضاء المجموعة بايعوا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، تأسست المجموعة في العام 2012 بقيادة "أبوعياض التونسي”

09- **جند الخلافة في تونس:** وهم مجموعة حديثة التأسيس في العام 2015 تضم عناصر سبق وأن كانت ضمن مجموعة عقبة بن نافع.

10- **أنصار الشريعة في ليبيا:** مجموعة مسلحة تسيطر على أجزاء من مدينة بنغازي الليبية، تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم على قنصليتها في بنغازي العام 2012.

11- **مجلس شورى مجاهدي درنة:** تم تأسيسها على يد "سالم دربي" الكادر السابق في الجماعة الليبية المقاتلة في العام 2014، واصطدمت هذه الجماعة مع تنظيم الدولة في مدينة درنة الليبية في عدة معارك مسلحة.

12- **تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا:** وهو الفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية بقيادة "البغدادي"، تشكل في العام 2014، في مدينة درنة، وله تواجد في مدينة بنغازي وسرت.

13- **ولاية سيناء:** وهي حركة مسلحة في سيناء المصرية، تتبع لتنظيم الدولة الإسلامية تشكلت في العام 2011، وكان اسمها "أنصار بيت المقدس" لتغير اسمها في أواخر العام 2014 بعد مبايعتها لتنظيم الدولة.

14- **جماعة المرابطين[1]:** أسسها " هشام عشماوي" في مصر العام 2015، وأعلن ولائه للقاعدة.

15-**حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية:** وهي حركة أسستها مجموعة من أبناء الولايات الجنوبية في الجزائر، و قد أعلن عنها لأول مرة في أكتوبر 2007 عندما نفذت أول عملية عسكرية لها، بالهجوم على شركة نفطية في الجنوب الجزائري بمنطقة "عين امناس" غير أن أشهر عملية قامت بها هي الهجوم على مطار جانت الدولي في الجنوب الجزائري في 08 نوفمبر 2007، و قد تمكنت السلطات الجزائرية حينها من استيعابها بواسطة مفاوضات شارك فيها بعض أعيان المنطقة، و أعلنت الحركة انتهاء العمل المسلح، قبل أن تعود من جديد و تصدر بيانا و شريطا مصورا في سبتمبر 2011 معلنة أنها تتخذ من شمال مالي مقرا لها، و تؤكد المعلومات المتوفرة أن الحركة على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، و باتت تعتمد الفكر السلفي الجهادي نهجا لها، خاصة مع اعتناق عناصر لها للفكر الجهادي

(1) حسن عاصي، **مرجع سابق**.

ووجودهم في شمال مالي، سيجعلهم شركاء لا محالة في تأسيس الكيان السلفي في الصحراء الازوادية[1]، و كان يقود الحركة خلال المرحلة الأول "عبد السلام طرمون و نائبه يوسف بشنب" و عادت إلى عملها المسلح بعد وصول "محمد الامين بشنب" المكنى " بالطاهر ولد عائشة"، و قد كما أعلنت أن أهدافها لم تعد جهوية و إنما أصبحت تريد تطبيق العدالة الإسلامية على كافة الأراضي الجزائرية[2].

16- **حركة الشباب المجاهدين:** تعد حركة الشباب المجاهدين الصومالية من اخطر الحركات المتطرفة التي استطاعت التواجد و الانتشار بقوة في منطقة القرن الإفريقي، و قد أعلنت عن نشأتها في 2007 بعد أن كانت الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي استطاع فرض سيطرته على الصومال في عام 2005 قبل الهجوم العسكري الإثيوبي على الصومال[3]. و تركزت أنشطتها في التطرف و الإرهاب في شرق إفريقيا، و تعتبر بمكانة احد فروع تنظيم القاعدة هناك[4].

و بدأ الارتباط بهذه الأخيرة مع إنشاء عدد من معسكرات التدريب في دول القرن الإفريقي، و تمكن من تنفيذ عمليات انتحارية أبرزها تفجيري سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في أوت 1998[5].

تشير العديد من التقارير، أن القارة الإفريقية تواجه مخاطر واسعة وتهديداً كبيراً يستهدف استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة انتشار الجماعات المتشددة في بعض الدول الإفريقية في نيجيريا ومالي والصومال وفي إفريقيا الوسطى و تونس والجزائر ومصر والمغرب وليبيا وموريتانيا وفي أجزاء من غرب إفريقيا.

(1) ابراهيم مادي كانتا، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**، تاريخ الاطلاع، (2021/02/25)، لقراءة الكتاب يرجى زيارة الموقع: www.books.google.dz

(2) أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص ص (145-146).

(3) نرمين محمد توفيق، **الحركات الإرهابية و مستقبل الأمن في القرن الإفريقي**، القاهرة : مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الإستراتيجية، (2019/10/01)، www.pharostudies.com

(4) عبد الحكيم نجم الدين، تمدد إرهابي الحركات المتطرفة في شرق و وسط إفريقيا، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد 07، (فبراير 2015)، ص. (81).

(5) **حركة الشباب المجاهدين**، مركز الجزيرة نت،

المبحث الثالث: الحركة الوطنية لتحرير الازواد كحركة انفصالية في جمهورية مالي.

بعد فشل تنظيم القاعدة الأم في إقامة قاعدة انطلاق في أفغانستان، هذا الفشل يعزي بالدرجة الأولى إلى التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 2001//09/11 حيث تلقى هذا التنظيم ضربات أفقدته العديد من المكاسب التي حققها خلال سنوات عديدة، فتحول هذا التنظيم من هيكل منظم و قاعدي لديه مركز قرار ثابت إلى جماعات متفرقة تعمل في الخفاء و تحاول البحث عن موطئ قدم تحاول من خلاله إعادة تنظيم صفوفها من جديد، فاختارت اليمن لكن المضايقة الأمريكية من خلال الضربات المباشرة أو من خلال تدعيم السلطة المركزية في صنعاء بالمعلومات و المعدات اللازمة لضربه، و من هنا فان المكان الأمثل و المناسب كان في القارة الإفريقية و تحديدا منطقة الساحل الإفريقي.

و مع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة و هي امن الحدود الوطنية، بيئة الساحل الإفريقي وفرت الأجواء المناسبة لنمو مثل هذا النشاط فوجود دول ضعيفة هشة لا تسيطر على حدودها، مع وجود تعاون بين الجماعات الإرهابية و نشاطات عناصر الجريمة المنظمة و التي وفرت لها موارد مالية هامة و معتبرة لشراء السلاح، و عليه فقد أصبحت حدود هذه الدول مستباحة لنشاط هذه الجماعات، مما اثر سلبا على امن و استقرار دول المنطقة.

و من هنا أصبحت دول الساحل الإفريقي أمام تحد جديد و خطير و هو الإرهاب المتعدد الجنسيات العابر للحدود و كأن هذه الجماعات الإرهابية أعلنت الحرب على كامل المنطقة، فوجود دول ضعيفة مثل مالي و النيجر و تشاد.....جعلت من هذه الجماعات الإرهابية، قاعدة انطلاق لضرب مصالح القوى الغربية و حتى الوطنية منها.

و نتيجة لتصاعد الهجمات في منطقة الساحل الإفريقي، حيث استغل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي شساعة الحدود و اللاأمن الذي فرضته الأزمة السياسية في ليبيا من اجل التغلغل الأكثر في المنطقة و خلق تنظيمات موالية لها و هذا خدمة لأهدافها و مصالحها و حتى أفكارها التي تنادي بها من اجل بناء دولة إسلامية في المنطقة على غرار تنظيم الدولة في العراق و الشام.

المطلب الأول: تاريخ نضال إقليم الازواد من أجل قضية الانفصال.

يشير التاريخ القريب إلى أن هناك أزمات عديدة، مر بها هذا البلد الذي يدين أكثر من 95 بالمائة من سكانه بالإسلام، أولها تمرد 1963 ثم عام 1990، و عام 2006 أما الأزمة الحالية، و التي انطلقت شرارتها في مدينة ميناكا في جانفي 2012، فتختلف عن سابقاتها من الأزمات، إذ أن هذه الأزمة اجتذبت اهتماما دوليا مفاجئا، كان يمكن أن يكون معللا لو أن مالي تعد واحدة من المناطق الغنية بمواردها الطبيعية و التي تتنافس عليها القوى الكبرى.

الفرع الأول: إقليم ازواد من التمرد الى الثورة

إن فرنسا لا تنسى مستعمراتها القديمة، إذ تظل تراقب الأوضاع و انتظار الفرصة السانحة حتى تحقق ما تريد، و لا تغيب عنها في كل الأحوال أن الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تحاول بسط هيمنتها على الدول الإفريقية –خصوصا منطقة الساحل الإفريقي – حيث تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية دائمة و هو ما قد ينال من مصالح فرنسا الحيوية[1].

"ازواد" هي الدولة التي أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد بشمال مالي عن قيامها في 6افريل 2012، تتجاوز مساحة اقليم "ازواد" مساحة فرنسا التي تتصدر مشهد الحرب القائمة عليها الآن، و بالنظر لمجمل تاريخ الإقليم، نجد أن له امتدادات كبيرة و علاقات متشبعة مع المناطق المجاورة، خصوصا العربية، و أن تاريخه النضالي طويل يمتد إلى العصر الوسيط و يتصاعد خلال العصر الحديث و المعاصر، بدأ قبل استقلال دولة مالي عن فرنسا سنة 1960، حيث رفعت راية الانفصال سنة 1958، و استمر على مدى عشرات السنين فيما بعد.

(1) كمال محمد جاه الله الخضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، **مجلة قراءات افريقية**، (القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد 16، افريل-جوان2013)، ص.(14).

خريطة رقم 03 تمثل: الموقع الجغرافي لأرض ازواد

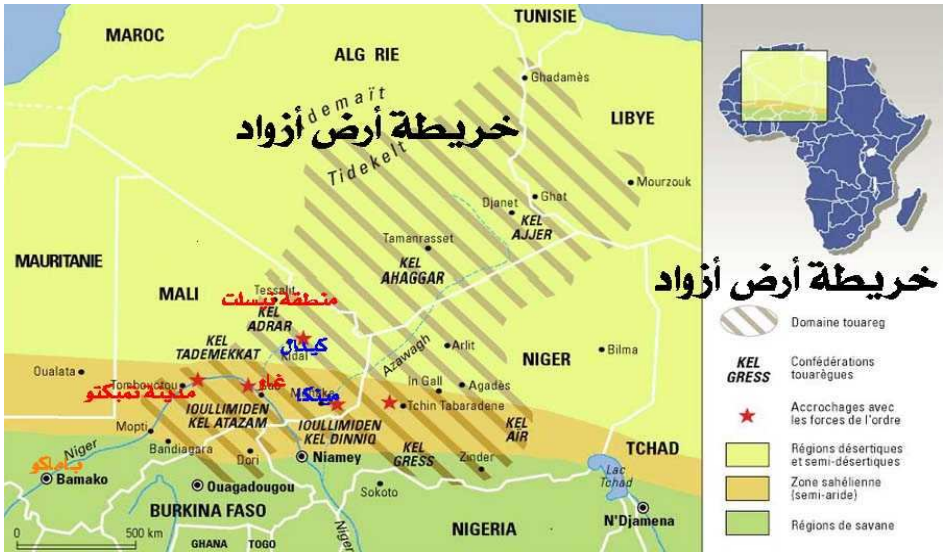

المصدر: Aionatrous.blogspot.com

يزعم المتمردون الطوارق أنهم يريدون تحرير منطقتهم الازواد، و مدنها –غاو و تومبوكتو و كيدال – لكن باستقراء سريع للتاريخ، نجد انه لم يثبت وجود منطقة طوارقية تسمى " **الازواد**" لان هذه المنطقة و مدنها، حتى اوباري بين منطقة –سبها و غدامس- في الجنوب الليبي، كانت جزء لا يتجزأ من امبرطورية سنغاي الإسلامية حتى سقوطها، و لا تزال لغة سنغاي مستعملة بشكل بارز.

إن كلمة "**الازواد**" هي اسم لواحة صغيرة في شمال مالي تقع بين تمبوكتو و تودينى ، لم يرد لها ولا لأهلها و لا في أيام الإمبراطوريات أو الاستعمار الفرنسي.

و من المسلم به تاريخيا و علميا أن مغارات الملح الطبيعي في تودينى و في تغازة، و كذلك مناجم الذهب في مملكة سنغاي الإسلامية، هي التي كانت تسيل لعاب منصور الذهبي في المغرب، و أدت به إلى غزوة إمبراطورية سنغاي في القرن 16م[1].

سنغاوية مركبة من كلمتين هما: "**ازاوا**" بمعنى القصعة أو الجفنة و**DO AZAWA** و هذه العبارة "ازواد"

الإناء الواسع جدا، "**د**" بمعنى عند، فهي المنطقة تتشكل على هيئة القصعة الكبيرة جدا، كالأحواض التي يتجمع فيها الماء، ليس في مالي فحسب بل في النيجر أيضا. و إن كان لاختلاف اللهجات تأثير في النطق، حيث تسمى في النيجر "**ازواغ**" هاهي القصعة.

(1) سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، (القاهرة: المنتدى الاسلامي، العدد13، (جويلية –سبتمبر)، ص ص.(32-33).

و أول ظهور لهذه الكلمة أدى إلى استعمالها و انتشارها في العصر الحديث، كان باقتراح باحث فرنسي و بعض النرويجيين الذين كانوا يعيشون بين الطوارق بصفتهم باحثين او سواح، لا سيما بين عامي 1993-1995.

الإسلام هو وحده ديانة أبناء هذه المنطقة بكل طوائفها، و على تفاوت في التمسك و الالتزام، و من ناحية أخرى المنطقة ذات أهمية إستراتيجية عسكريا و امنيا، فهي منطقة مرتفعة جدا خاصة في تساليت، و من يسيطر على بعض من أجزائها في أقصى الشمال، ويمتلك أدوات مراقبة متطورة يمكنه معرفة كل ما يجري في حدود الدول المجاورة كالجزائر و موريتانيا و النيجر، المغرب..

و قد حاولت أمريكا استغلال هذا الموقع ولو عن طريق الإيجار لمدة طويلة، كما فعلت فرنسا من اجل السيطرة عليها منذ الاستقلال، فقد فاوضت كل حكومات مالي لتسمح لها بإقامة قواعد عسكرية في أراضيها. ناهيك عن دعمها المستمر للمتمردين لعلهم يحققون لها رغبتها، و قد أعلن وزير خارجيتها، و كذلك وزير التعاون الدولي عن لقاء تم في باريس 2011 بين ممثلي من الحكومة الفرنسية ومتمردي الطوارق، دار حول قدرتهم على تحرير الرهائن الفرنسيين من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، و ذلك إذا أيدت فرنسا موقفهم المطالب بالاستقلال، و قد وافقت الحكومة الفرنسية مبدئيا و طلبت منهم إثبات مطلبهم هذا أولا.

أما ثانيا، فان المنطقة لما كانت مفتوحة على مصرعيها صارت أهم معبر لتهريب المخدرات من غرب إفريقيا إلى بقية أجزاء العالم، كأوروبا و الشرق الأوسط و أمريكا الجنوب و دول الساحل الإفريقي و شمال إفريقيا. كذلك تعتبر معبرا لتهريب مختلف الأسلحة و البضائع و غيرها. و هذا يمثل أرضية خصبة لموارد مالية و اقتصادية لقطاع الطرق و بعض المتمردين، و بعض رجال الدولة أو الحكومات في مالي و الدول المجاورة، و أجنحة التجارة الدولية في المخدرات و الأسلحة في أمريكا الجنوبية و لهذا فان تجار تهريب المخدرات و الأسلحة، يريدون المنطقة أن تظل مفتوحة الحدود و دون سيطرة حكومية من اجل تهريب و تجارة السلاح و المخدرات بكل أنواعها.

هناك بعض المجموعات العربية التي تعمل في التجارة، و تعودت على الكسب السريع في التجارة، حيث تهرب البضائع بمختلف أنواعها من الدول المجاورة (توغو، بينين، موريتانيا، الجزائر(إلى المدن الرئيسية في شمال مالي و شرقها[1].

(1) سعيد المهدي، **مرجع سابق**، ص ص.(33-34).

أما السنغاي، فأغلب عملهم في التجارة و الزراعة و الصيد النهري، في حين يشتهر الفلان برعي الأغنام و منهم من استقر في المدن و القرى كالسنغاي . أما فيما يخص بالجانب الاقتصادي، فقد تم اكتشاف البترول و بعض المعادن المهمة في المنطقة، و سارعت عدة شركات إلى التخطيط لبدء عمليات استغلالها -انغولية و جزائرية، ايطالية و صينية[1].

"ازواد" تعني بلغة حسان: الوادي المنبسط، و تعني الوادي الوفير، و يقطن في المنطقة عدة قبائل منها "كنته، البرابيش و العرب و الطوارق، و تجكنت، السنغاي..." و من أشهر زوارها "الحسن بن الوزان" الذي وصفها بان "الوصول إليها يكون بمشقة" و ازدادت شهرتها بعد نزول "المختار الكنتي" بها و تأسيسه زاوية هناك، حيث توافد عليها العلماء و طلاب العلم و غدت منارة علمية آنذاك[2]. و يتألف إقليم ازواد من منطقتين:

1-أزواج: تقع على حدود النيجر، و تعيش بها طوارق اموشاق و عرب البرابيش و كنته.

2-ازواد: و تقع داخل حدود مالي، و تتسع لأكثر من ثلثيها.

و لما كانت مساحتها كبيرة فهي بدورها تنقسم إلى ثلاث مناطق:

1-**المنطقة الأولى:** محاذية لنهر النيجر من تخوم تومبوكتو، و منطقة ازواد متروكة و شأنها، فهي فقيرة البنى التحتية، و المرافق العمومية و تكتفي السلطات المالية بتسييرها بواسطة رؤساء مناطق التجمعات الأربعة، و تفرض على سكانها إتاوات و ضرائب عينية على الأفراد و المواشي، ما جعل الأهالي يتجهون في أول الأمر إلى ليبيا، حيث يجدون العمل في الكتائب الأمنية و شركات النفط و إلى الجزائر حيث يحصلون على بطاقات الهوية و التموين الغذائي، و البعض الأخر وصلوا إلى السعودية، أما آخرون فانخرطوا في تجارة السجائر و المخدرات و غيرها.

2-**المنطقة الثانية:** هي المنطقة الوسطى، و تمتد ما بين المنطقة الأولى للحدود الجنوبية للخط الواصل بين كيدال- تندمه، و هي منطقة صحراوية قاحلة.

3-**المنطقة الثالثة:** هي الواقعة إلى الشمال مباشرة من المنطقة الوسطى، و تضم سلسلة جبال كيدال و تساليت و اكلهوك و تايكارين و تقريرت، و جبال افوغاس و جبال الهقار و اضغاغ و ادرار، و تندمه حتى الحنك و ركشاش على الحدود الموريتانية.

---

(1) سعد المهدي، **مرجع سابق**، ص.(34).

(2) المرجع نفسه، ص.(20).

تحد الجزائر ازواد من الشمال و الشمال الشرقي، و موريتانيا من الشمال و الشمال الغربي و النيجر من الشرق و الجنوب الشرقي و مالي من الجنوب و الجنوب الغربي و بوركينافاسو من الجنوب.

إن المناخ السائد في منطقة ازواد هو صحراوي آو شبه صحراوي، و قال تقرير لوكالة "رويترز" عن التضاريس: "معظم الأراضي هي جزء من الصحراء الكبرى القاسية، صخور و كثبان رملية و غبار يظهر عند تحويل الطرق و المسارات".

و قد كانت منطقة ازواد في فترة 6500 قبل الميلاد عبارة عن أراضي تحتوي 90 ألف كلم من البحيرات المنبسطة و السبخات و يعتقد أن تومبوكتو الحالية كانت غارقة، و هناك بحيرات ضخمة في أعماق ازواد امتلأت جزئيا من الأمطار، و جزئيا من وجود المياه الجوفية و تتعدى الجداول و البحيرات الموسمية من فيضان نهر النيجر. و قد كان فيضان نهر النيجر يتوزع على كل ازواد عن طريق شبكة من قنوات قديمة موزعة على مساحة 130-180 كيلومتر، و أشهر تلك القنوات القديمة هو الوادي الأحمر حيث كان بعرض 1200 متر في نهايته الجنوبية عند منحنى النيجر ثم يستدير مسافة من 70 إلى 100 كيلومتر إلى الشمال، و شكل العصر الجليدي و انبعاثات الكثبان الرملية الطويلة التي يتشكل منها مشهد الطبيعة الحالي.و تضم منطقة ازواد مجموعات عرقية و هي الطوارق و العرب و الفلان و السونغاي، أما اللغة فالطوارق يتحدثون بلغة التماشق و العرب بالحسانية العربية و السونغاي الكوربورية و هم من الزنوج أصحاب البشرة السوداء، كما توجد أقلية الفلان يتحدثون اللغة البولارية[1]، أما بالنسبة لعرقية التكارير فهم يتكلمون لغة الفلان.

حينما حصلت جمهورية مالي على استقلالها من فرنسا عام 1960 كان إقليم ازواد يشكل 70 بالمائة من مساحتها البالغة 1.247.228 كيلومتر مربع اي 827.485 كيلومتر مربع و يقع الإقليم الازوادي بين خمسة دول هي الجزائر، موريتانيا و مالي و بوركينافاسو و النيجر.

و قد تجاهلت فرنسا حينما وضعت الحدود، الخصائص و الانتربولوجية و التركيبة السكانية و العلاقات الاجتماعية لإقليم ازواد[2]، فقد ضمت السنغال و جمهورية السودان الفرنسي و صحراء

(1) محمود محمود أبو المعالي، "**القاعدة و حلفاؤها في ازواد: -النشأة و أسرار التوسع**"، (الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2014)، ص.14.

(2) محمد الأمين الواعر، "**إقليم ازواد التاريخ و الموقع**"، (2015/10/05)،

www.essirage.net

ازواد في اتحاد ثلاثي سمته "اتحاد مالي" غير أن انسحاب السنغال منه سنة1961، و تغيير السودان الفرنسي لاسم مالي، لم يغير من وضع الازواد فقد ظلت تابعة لمالي[1].

الأمر الذي أدى لسلسلة من الهّبات الانفصالية رغبة في الاستقلال و بالطبع كان ترتيب الفرنسي لضم ازواد لمالي قد جاء عقاباً على استمرار تمرد الإقليم على سلطات الاحتلال، فالمنطقة الشمالية شكلت حلقة وصل بين الجزائر و مالي، فكان لابد من إخضاعها تحقيقاً لهذا الهدف، و هو الأمر الذي دفع سكانها لتشكيل خلايا مقاومة دينية و ثقافية ضد الفرنسيين، فكان رفضهم لمساندة فرنسا في الحرب العالمية الثانية سببا مباشراً في انتقامها منهم، بسلخهم و تهجيرهم عن محيطهم الإقليمي و ضمهم إلى مالي و النيجر.

مع بدء فرنسا تطبيق القانون الإطاري، و مشاريع الحكم الذاتي التي بشر بها الساسة الفرنسيون في نهاية الخمسينيات، عبر بعض أعيان إقليم الازواد عن الرغبة في الانفصال عن الدولة المالية، ففي الرسالة الموجهة للجنرال "ديغول" في تاريخ 30 أكتوبر 1957 يبين كل من نائب "ازواد" في البرلمان الفرنسي " حبيب مصطفى وافي" و الفقيه و المؤرخ محمد محمود ولد الشيخ قاضي تومبوكتو خلفيات المطالبة بالاستقلال عن مالي، و منها كما تنص الرسالة:

" إن من واجبنا الانفصال عن السودان، لأننا نعتقد أن ليس بإمكاننا و نحن- البيضان من عرب و بربر لا نزيد على ربع المليون من السكان بين ثلاثة ملايين و نصف من السود- أن تحافظ على دينيا و جنسنا و لغتنا، فبقاؤنا معهم معناه زوالنا قريبا كعنصر يجب بقاؤه كملجأ للإسلام و العربية".

و هي الرسالة التي رد عليها الجنرال "ديغول" من خلال رسالة جواب للقاضي محمد محمود بتاريخ 1957/12/18 جاء فيها:

" لقد سجلت باهتمام عرض طلباتهم، و المستندات التاريخية التي اعتمدوها لتلك الغاية"[2].

و في هذا الإطار يمكن فهم أول نزوع لها نحو الانفصال في خمسينيات القرن العشرين و بصورة واضحة سنة 1958، معتمدا على الشخصيات القبلية و القيادات التقليدية، حيث قادت تلك الشخصيات عمليات جهادية نوعية في المنطقة، عجلت برحيل فرنسا عن مالي كلها.

و لما كانت فرنسا لم تعر أي اهتمام لتنمية الإقليم، فقد اثر هذا في منحنى الأحداث بعد الاستقلال، حيث شكل الازواديون مع جيرانهم في جنوب جمهورية مالي، على اعتبار أنها ستكون دولة الجميع و تحظى كل مكونات الشعب بالقدر نفسه من الرعاية و التنمية و التعليم و الحضور للهوية العربية و الطارقية، و مع سياسة التهميش من قبل حكومة باماكو بعد

(1) احمد ولد علال، **"ازواد منطقة مظلومة"**، (2015/10/05) **www.elmohit.net/n/2704.htmt.**

(2) سيدي اعمر بن شيخنا " **أزمة مالي: الأسباب و التداعيات"** في ، **مالي عودة الاستعمار القديم**، (الدوحة، قطر : منتدى العلاقات العربية الإفريقية، ط.1، 2014) ، ص.(93).

الاستقلال بدأ التاريخ النضالي الازوادي و لعل اتهام الازواديين للفرنسيين بتعمد ضمهم لدولة مالي الناشئة لإبقاء نفوذهم في المنطقة يكشف هذا الترتيب المسبق لعملية الاستقلال، و يفضح تخطيطهم لهذا الضم[1].

و على هذا، جاء تشكيل الحركة الشعبية الازوادية في ستينيات القرن العشرين نتيجة هذا الإهمال الحكومي لمنطقة ازواد، ليصب في اتجاه الانفصال. و بالرغم من إخفاق الحركة في تحقيق الاستقلال فإنها وفرت للازواديين تجربة استفادوا منها في التجارب اللاحقة، فكان بعضهم يعلن مطالبه الانفصالية و دعوته الصريحة للاستقلال، في حين كان آخرون يعلنون رضاهم باتحاد كونفدرالي، أو التحضير لنوع من الحكم الذاتي يضمن استفادة المنطقة من عائدات البلاد المالية، و يساهم في تنميتها، و قد انتهى تمرد سنة 1963 على يد الرئيس المالي "موديبو كيتا".

شهد إقليم ازواد عبر تاريخه الحديث عدة ثورات قامت بها المجموعات العربية و الطارقية، خصوصا بعد الاستقلال، فقد عرف الإقليم أول ثورة مسلحة بعد ثلاث سنوات من استقلال جمهورية مالي عن فرنسا عام 1963، حيث قاد الزعيم الطارقي الافوغاسي "**زيد اغ الطاهر**" ثورة تهدف إلى استقلال الإقليم عن مالي، و شاركه عدد من قادة القبائل الطارقية الأخرى، كما شاركت فيها بعض القبائل العربية ضد نظام الرئيس "**موديبو كيتا**"[2].

و قد واجهت الحكومة المركزية في مالي آنذاك تلك الثورة بالعنف و القمع، حيث اعتقلت ألاف من الطوارق و العرب، و نفذت عمليات إعدام جماعية بحقهم على نطاق واسع، كما قامت بإحراق قرى و أحياء سكنية يقطنها العرب و الطوارق، قبل أن تعتقل الجزائر"**زيد اغ الطاهر**" و رفيقه "**الياس أيوب**"، و يسلما لحكومة باماكو نهاية 1963، كما سلم المغرب القيادي الازوادي" **محمد علي الأنصاري**" و أبقى النظام المالي عليهم في السجن إلى أن تم الإطاحة بالرئيس "**موديبو كيتا**" من طرف الجنرال "موسى تراوري" عام 1978 في انقلاب عسكري، فأفرج على "**زيد اغ الطاهر و الياس أيوب**".

و في عام 1989 اتفقت القبائل العربية و الطارقية على الثورة مجددا ضد الحكم في مالي، و المطالبة باستقلال ازواد عن الدولة المالية، و هي الثورة التي قاد كل من "**احمد ولد سيدي محمد ولد بده**" احد أعيان قبائل البرابيش العربية –حاليا هو الأمين العام للحركة العربية الازوادية-، و

---

(1) محمد الأمين الواعر، **مرجع سابق**.

(2) محمود محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص(20).

معه "اياد اغ غالي" احد أعيان قبائل الافوغاس –زعيم الحركة أنصار الدين- و سميت بالحركة الشعبية لتحرير الازواد و التي كانت بقيادة "اياد اغ غالي"، حيث تأسست عام 1990[1]، و كانت تضم مختلف القبائل العربية و الطارقية وتتموقع في منطقة "بوراسة" على الحدود الجزائرية، أما المناطق التي كانت تخضع لها فهي" تالاتاي و ميناكا"، و كانت توصف بأنها الحركة الأكثر اعتدالا من بين المجموعات التارقية، حيث بقيت المفاوض الوحيد مع الحكومة المالية.

كما شهدت الحركة الشعبية انشقاقات أخرى كانت في معظمها على أساس قبلي[2]، و هو ما أدى إلى ظهور فصائل و مجموعات أخرى كلها حاولت و مازالت تحاول الدفاع عن حقوقها و مطالبها القائمة على الانفصال عن السلطة المركزية في باماكو.

الفرع الثاني: نشأة الحركة الوطنية لتحرير الازواد

ظهرت حركات قومية متعددة مثلت طوارق مالي منذ بداية التمرد مع الستينيات نجد على رأسها الحركة الوطنية للازواد، و التي نشأت من خلالها الحركة التي أعلنت التمرد الأخير في شمال مالي[3] و هي الحركة الوطنية لتحرير الازواد و التي أعلن عن ميلادها في أكتوبر 2011، و هي عبارة عن مجموعة سياسية عسكرية انفصالية، و تشكلت الحركة من توماستيين (نسبة إلى إلى كلمة توماست و تعني القومية باللغة الطارقية) و ليبراليين و مستقلين و آخرين لا يعرف لهم انتماء إيديولوجي، تسعى لاستقلال إقليم ازواد و إقامة دولة حديثة فيها، وزعيمها "**إبراهيم اغ باهانغا**" و الذي قاد التمرد عام 2007 -2009 و توفي خلال عام 2011 اثر حادث مرور.

و بالرغم من محاولاتها الترويج في أدبياتها أنها حركة تمثل كل سكان الإقليم (العرب، الفولان و السونغاي و الطوارق إلا إن الواقع يعكس لوحة أخرى للحركة، قوامها بعد قومي قبلي، فرغم وجود مجموعات عناصر عربية و مجموعات من بعض قبائل الطوارق، تبوأ بعضهم مناصب قيادية فيها.إلا أن معظم مقاتلي الحركة ينتمون إلى قبائل "الايدينان الطارقية" و اسندت الهم القيادة العسكرية.

و كانت الحركة سباقة إلى إطلاق شرارة الحرب ضد الجيش المالي عبر هجومها على مدينة "منيكا" شمال شرق مالي في جانفي 2012[4].

---

(1) احمد ولد محمد المصطفى، "**حراك إقليم ازواد الجديد: عوامل النجاح و مزالق الفشل**"، موقع الأخبار، تاريخ الاطلاع (2015/10/05).

(2) محمود محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.(21).

(3) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات و الأبعاد**، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، ط.1، 2017)، ص.(91).

(4) إبراهيم مادي كانتا، **مرجع سابق**، ص ص (155-156).

الشكل رقم 04 يمثل شعار الحركة الوطنية لتحرير الازواد في مالي

المصدر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties

و تتبنى الحركة توجها تحرريا تسعى من خلاله لاعتراف دولي بكونها ممثلا حقيقيا للشعب الأزوادي، وتتحدث عن "قرار أزوادي مغيب" منذ 1894 تاريخ وصول القوات الفرنسية إلى الإقليم.

وتشمل الخريطة التي تعرّفها الحركة بأنها أرض أزواد ولايات تمبكتو وغاو وكيدال في شمال مالي. و تعتبر الحركة الوجود المالي في أرض أزواد غير شرعي، وهي تقاتل من أجل "الاعتراف للشعب الأزوادي بحقه في تحديد مركزه السياسي"، وتعتبر ذلك الطريق الوحيد لإنهاء النزاع المستمر منذ خمسين عاما تقريبا[1].

و تحظى الحركة بدعم حركات تعتبر نفسها مدافعة عن حقوق الأمازيغ في شمال أفريقيا (خاصة في الجزائر والمغرب) مثل "المؤتمر الأمازيغي العالمي". تنظر الحركة في ميثاقها إلى الفرنسية والعربية على أنهما لغتان رسميتان بالتساوي، كما تقر بوجود لغات ولهجات أخرى مثل تماشق (إحدى لغات الطوارق).

(1) **الحركة الوطنية لتحرير الازواد**، حركات و أحزاب، تاريخ النشر (20215/02/23)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، **www.aljazeera.net**

اتهمت الحركة الجيش المالي بارتكاب مجازر واضطهاد الشعب الأزوادي في 1963 وبين 1990 و1995 وبين 2000 و2006، فيما اتهمت السلطات المالية -قبل الإطاحة بالرئيس أمادو توماني توري- مقاتلي حركة تحرير أزواد بالتحالف مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

في 26 ماي 2012 أبرمت الحركة اتفاقا مع حركة أنصار الدين، نص على تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، مع اندماج أنصار الدين في "دولة أزواد" المعلنة في أبريل من العام نفسه[1].

لقد تراجع نفوذ الحركة في شمال مالي عام 2012 بعد أن دخلت في صراع دموي مع الحركات الإسلامية المسلحة وخصوصا حركة التوحيد والجهاد، وهو الصراع الذي قاد إلى إخراج مقاتلي الحركة من أغلب مناطق الشمال المالي ككيدال وتمبكتو وغاو التي تعتبر عاصمة للأزواديين، طلبت على إثرها السلطات المالية من فرنسا التدخل عسكريا لمساعدتها.

أشارت تقارير إلى أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد دخلت في تحالف مع القوات الفرنسية في مطاردة الجماعات الإسلامية المسلحة. رفضت الحركة في مارس 2013 نزع سلاحها قبل التفاوض مع الحكومة المالية.

زارت الحركة المغرب واستقبلت قيادتها من طرف كبار المسؤولين في مارس 2015، ومن الرباط أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال مالي تعليق تعاونها الأمني مع بعثة الأمم المتحدة إلى شمال مالي المينوسما، احتجاجا على قصف طائرات الأمم المتحدة لمواقع تابعة للحركة بالقرب من مدينة تومبوكتو أدى إلى مقتل سبعة من المسلحين الأزواديين، وإصابة 20 آخرين. و طالب **موسى آغ الطاهر** الناطق الرسمي باسم الحركة الأمم المتحدة بتقديم اعتذار للأزواديين، وتعويض لعائلات القتلى والجرحى.

و بعد انتهاء الأيام التشاورية مع الشعب الأزوادي في كيدال 15/12 مارس 2015، رفض الأزواديون التوقيع على مشروع الاتفاق المنبثق عن ما سمي مسار الجزائر (مفاوضات بين تنسقيات الحركات الأزوادية، والقبائل، والحكومة المالية).

وذكر البيان الختامي لتنسيقية الحركات الأزوادية، أن الاتفاق المذكور لم يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية للتطلعات المشروعة للشعب الأزوادي، مشيرا إلى المظاهرات الرافضة له في جميع أنحاء أزواد ومخيمات اللاجئين.

---

(1) الحركة الوطنية لتحرير للازواد، **مرجع سابق**.

أكدت الحركة التزامها باحترام التعهدات التي قطعتها مع المجتمع الدولي، لا سيما وقف إطلاق النار في 23 ماي 2014 في كيدال، واتفاق آليات تنفيذه الموقع بتاريخ 13 جوان2014، و اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في الجزائر في 19 فيفري 2015.

لكن الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد بلال آغ الشريف، رد على إعلان الحكومة المالية الحرب على الحركات المسلحة في الشمال بقوله "مستعدون للحوار ونرى أنه الخيار الأفضل لإنهاء النزاع، ومستعدون للحرب إذا أصبحت خيارا، وعازمون أكثر من أي وقت مضى على المضي قدما نحو تحقيق الهدف"[1].

و للحركة جناحان أحدهما عسكري و الأخر سياسي، و بالرغم من محاولاتها الترويج لنفسها باعتبارها حركة تمثل كل سكان الإقليم بمن فيهم العرب و الفلان و السونغاي، فضلا عن الطوارق، فان هيمنة الطوارق عليها كانت واضحة، مما جعل الكثيرين ينظرون إليها باعتبارها حركة طارقية بامتياز، بالرغم من وجود مجموعات عربية كبيرة من قبائل –مع ذكرنا- كنته في صفوفها، ووجود نائب الأمين العام للحركة من قبائل "السونغاي" الزنجية وهو "**محمدو جيري ميغا**"، إلا أن معظم مقاتلي هذه الحركة هم من قبائل الطوارق، مثلا تولت قبيلة "الايدنان" القيادة العسكرية للحركة ممثلة في الضابط السابق في كتيبة "المغاوير" بالجيش الليبي "**محمد اغ ناجم**" منصب قائد أركان الحركة، و معه قادة آخرون انضم إليهم مقاتلون من أبناء قبائلهم، كما هو الحال مع العقيد السابق في الجيش المالي "**الصلاة اغ خبي**" المنتمي لقبائل "شمانمس" الطارقية، و الذي يقود فيلقا من مقاتلي قبيلته، و القائد العسكري "**حسن اغ فغاغا**" الذي انحاز إليه مقاتلون من "الايفوغاس" وهم عشيرته و عشيرة الأمين العام للحركة "**بلال اغ الشريف**"، هذا فضلا عن عناصر قيادية من قبائل اخرى مثل "كلسوك"، "كلنصار" و "ايدو سحاق"، "اموشاغ" و غيرها من قبائل الطوارق، بينما لوحظ غياب مجموعات قبائل "الايمغاد" الطارقية عن صفوف الحركة، بل عن التمرد بشكل عام، باستثناء أعداد قليلة في "اربندا" الواقعة على الحدود مع بوركينافاسو بقيادة "**أكلي اغن ناغ سليمان**".

كان الظهور الفعلي لقبائل "الايمغاد" إلى جانب الكولونيل في الجيش المالي "**الهجي اغ آمو**" الذي احتفظ بولائه لدولة مالي، و ظل يقاتل إلى جانب الحكومة المالية ضد حركات التمرد في إقليم ازواد. كما انتظم مقاتلو قبائل "كنتة" العربية في تشكيلات مسلحة تابعة إلى الحركة الوطنية لتحرير الازواد، يقودها بعض أبناء القبيلة و حلفاؤهم من الطوارق.

(1) الحركة الوطنية لتحرير الازواد، **مرجع سابق**.

كانت الحركة الوطنية لتحرير ازواد أول من أطلق الشرارة الأولى للحرب ضد الجيش المالي في شمال مالي، حيث شنت في شهر جانفي 2012 هجوما على مدينة ميناكا بشمال شرق ازواد قرب الحدود مع النيجر و سيطرت عليها بالكامل، كما بسطت سيطرتها بعد ذلك على مدينة ليرة في القسم الغربي من ازواد قرب الحدود مع موريتانيا، وواصلت الحركة تقدمها بتنسيق يشوبه الحذر مع جماعة أنصار الدين إلى أن سيطرتا –بالتعاون مع الحركات الجهادية الأخرى- على إقليم ازواد بكامله، حيث سيطرت الحركة الوطنية لتحرير ازواد على أجزاء من مدينة غاو عاصمة الإقليم، و بعض الأحياء في أطراف مدينتي تومبوكتو و كيدال، كما سيطرت بشكل كامل على مدن و بلدات أخرى " كأنفيف و ليرة و غيرها[1].

بيد أن الظهور القوي للحركة الوطنية لتحرير الازواد عشية انطلاق شرارة الحرب ظل يتراجع شيئا فشيئا، لصالح فصيل ثاني من المتمردين الطوارق، وهو جماعة أنصار الدين ذات التوجه السلفي، حيث أعلن عدد من قادة الحركة الوطنية انضمامهم لأنصار الدين رفقة فيالق من مقاتليهم.

و بعد انسحاب أخر جندي مالي من أزواد و إحكام الحركات المسلحة سيطرتها عليه، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد عن استقلال الإقليم و إقامة جمهورية ازواد في افريل 2012 ثم وقعت بعد ذلك في أواخر شهر ماي من السنة نفسها اتفاقا مع جماعة أنصار الدين يقضي بإقامة دولة تحمل اسم "دولة ازواد الإسلامية"، غير أن بعض القادة السياسيين للحركة الوطنية خصوصا في الخارج رفضوا الاتفاق الذي انهار بسرعة، ثم دخلت الحركة بعد ذلك في مواجهة مسلحة مع جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و "كتيبة الملثمين" اللتين كانتا تشاطرانها السيطرة على مدينة غاو. و في نهاية جوان عام 2012 اندلع قتال عنيف بين الجانبين، و انتهى بطرد الحركة الوطنية لتحرير ازواد من مدينة غاو و كبريات المدن و البلدات في ازواد، و استقر مقاتلوها في قرى و بلدات صغيرة على الحدود بين ازواد و كل من الجزائر و موريتانيا و النيجر. و قد ترافقت هزيمة الحركة الوطنية على يد المقاتلين الإسلاميين، مع نزيف حاد عرفته أوساطها عبر انسحاب مجموعات كبيرة من المسلحين منها و انضمامهم لجماعة أنصار الدين المتحالفة مع القاعدة و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا[2].

و مع بدء العمليات الفرنسية ضد الحركات الإرهابية في شهر جانفي عام 2013، استفادت الحركة الوطنية لتحرير الازواد من رحلة هجرة معاكسة للمقاتلين الطوارق، حيث عاد إلى

---

(1) محمود محمود ابو المعالي، **مرجع سابق**، ص ص(157-159).

(2) محمود محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص.(159).

صفوفها بعض قادتها و عناصرها الذين انشقوا عنها سابقا و انضموا إلى جماعة أنصار الدين أو الحركة الإسلامية الازوادية[1]، و استغلت الحركة الوطنية لتحرير الازواد فرصة الحرب الجديدة للتحالف مع الفرنسيين ضد الحركات المسلحة التي كبدت الحركة –سابقا- خسائر قادحة، فاستعاد مقاتلو الحركة السيطرة على مدن منيكا و أنفيف و ليرة، كما سيطروا على مدينة الخليل الإستراتيجية قرب الحدود مع الجزائر، و دخلت قوات الحركة إلى مدينة كيدال إلى جانب القوات التشادية و الفرنسية و قوات المجلس الأعلى لوحدة ازواد[2].

المطلب الثاني: علاقة الحركة الوطنية لتحرير الازواد بالتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

شجعت هشاشة الدولة على ظهور العديد من الحركات الجهادية بإفريقيا من أبرزها، حركة بوكوحرام التي تأسست في نيجيريا عام 2002، لكن مواجهاتها الدامية مع الجيش النيجيري تكثفت فيما بعد، و لم يعد نشاطها مقصورا على نيجيريا بل تجاوزها نحو الكاميرون. أما في جمهورية مالي نجد كل من أنصار الدين و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و التي استفادت من السلاح المتدفق من مخازن السلاح في ليبيا و الذي انتشر بسرعة عقب الإطاحة بالنظام السياسي للقذافي.

و تشكل هذه الحركات تحديا كبيرا لإفريقيا نظرا لتزايد أتباعها و لما تجنيه من أموال مقابل الفديات و غيرها، و لخبرتها القتالية و لما تمارسه من عنف، و لعل مستقبلها في إفريقيا سيعرف تطورا و تمددا لغياب رؤية إستراتيجية افريقية. و قد شكل موضوع الحركات الجهادية و الإرهابية نقطة بارزة في جدول أعمال مؤتمر الاتحاد الإفريقي في الكثير من المرات، و يبدو أن القارة السمراء تشهد في الآونة الأخيرة مزيدا من التهديدات الأمنية و عدم الاستقرار السياسي.

وقد تعززت المخاوف الأمريكية على أن أمن واستقرار منطقة الساحل الأفريقي على أثر التحول الذي حدث على مستوى إستراتيجية نشاط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، حيث توجهت جنوبا من أجل استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود و هو الذي أتاح لها الإستفادة من النسب العالية للجريمة المنظمة في المنطقة واستعمالها كمصادر أساسية للتمويل، فقضية الإستقرار في الساحل أساسا ليست قضية جديدة ناتجة عن الإرهاب وإنما هي مسألة أوجدها الإنتشار الواسع لتجارة المخدرات والأسلحة بكل أشكالها خاصة بعد سقوط نظام القذافي[3].

---

(1)" **قيادات عسكرية تنشق عن حركة ازواد الإسلامية و تنضم للحركة الوطنية** "، موقع: صحراء ميديا، تاريخ الاطلاع (2018/04/21).

(2) محمود محمود ابو المعالي، **مرجع سابق**، ص ص.(159-160).

(3)Liann Kennedy –Bondali , ‘’**Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy across Africa’s Sahel Region** ‘’, RAND corporation , November 2009 , p .1.

بعد حوالي ثلاثة أشهر من إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال شمال مالي وإعلان قيام دولة أزواد رافق ذلك ضجة ولغط إعلامي كثيف لحلفاء وأنصار الحركة للإنتصارات الوهمية المحققة، لكن في الميدان على أرض الواقع كان المشهد عكس ذلك لأن القوة الكاسحة للحركة الوطنية لتحرير أزواد إندحرت أمام ضغط الحركات الجهادية من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد، حلفاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أظهرت الأحداث لاحقا أنها السيد الفعلي في المنطقة، وقد سوقت العديد من الدول كل الإنتصارات المحققة ميدانيا كحصيلة للحركة غاضة الطرف عن الحقيقة الجوهرية وهي أن مقاتلي القاعدة ومشتقاتها هم من يقومون بالعمل الأهم في ساحات المعارك، وقد سلكت القاعدة إستراتيجية ذكية في ذلك هي"دع الخصم الصغير يتلذذ بأوهام إنتصاراته المزعومة للوقيعة بمن هو أكبر منه[1]، وذلك ما تم حيث أخلت لقاعدة وحلفائها مدن شمال مالي من أتباع الحركة وبسطت نفوذها عليها وجعلها قاعدة إنطلاق لتنفيذ عملياتها ضد دول المنطقة.

الفرع الأول: القاعدة في المغرب الإسلامي في إقليم الازواد و بداية الانتشار:

لقد ساهمت الظروف الدولية التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب في أفغانستان و العراق في قيام هذا التكتل تحت تسمية "القاعدة في المغرب الإسلامي" هذا التكتل الذي فرضه عاملين أساسيين هما:

1-تجتمع كل من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال، و الجماعة الليبية المقاتلة و الجماعة المغربية المقاتلة و التونسية المقاتلة" على إيديولوجية سلفية جهادية كأداة أساسية للتغيير السياسي نحو إقامة دولة إسلامية تجمع الوطن العربي.

2-أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى تبني تنظيم القاعدة لفكرة إقامة دولة الإسلامية انطلاقا من تفوقها كقوة إسلامية على الولايات المتحدة الأمريكية، و تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى مجرد جبهة جديدة في الحرب الدولية على الإرهاب و يرتبط هذا الإدراك بعاملين أساسيين هما:

1-ارتفاع نسبة النشاطات غير الشرعية في المنطقة و على رأسها تجارة المخدرات و الأسلحة كمورد أساسي للتمويل، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة فمنذ أحداث 2001/09/11 و المنطقة 126 هجوما مسلحا. كان هناك تزايدا مطرد في عدد الهجمات

(1) عبد الله ممادو باه، "**آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**"، مركز الجزيرة للدراسات، (2012/08/29)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، ص.(05)، **www.aljazeera.net**

الإرهابية في المنطقة المغاربية و الساحلية قبيل تفجر الوضع في شمال مالي، حيث تم تسجيل اعلي نسبة من النشاط الإرهابي في المنطقة سنة 2009 بما يقارب 204 عمل إرهابي، انخفض بشكل ملحوظ ليصل إلى 178 عمل إرهابي سنة 2010.

كانت الجزائر أكثر الدول التي تعرضت للهجمات في السنة نفسها، إذ تعرضت إلى ما يقارب 168 هجوم من أصل 178 هجوم حصل في المنطقة، تأتي في المرتبة الثانية ثم النيجر تليها تشاد.

انخفض عدد العمليات سنة 2010 ليرتفع إلى 185 هجوم، ثم انخفض مرة أخرى سنة 2012 بشكل مهم، حيث وصل إلى 144 هجوم، يمكن ربط انخفاض عدد العمليات بالأحداث في شمال مالي، من خلال تركز جهود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي –و بطبيعة الحال الجماعات الموالية له- في المواجهات مع النظام المالي و محاولة السيطرة على منطقة الشمال، من خلال عمليات قليلة لكن عالية المستوى من حيث الأسلحة و التجهيزات و المقاتلين.

2-تأكيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على عزمها في أقلمة نشاطها إلى كل من الساحل و الصحراء و مواصلة استهدافها للمصالح الغربية في المنطقة[1].

و تشكل مالي المعقل الثاني لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بعد موريتانيا، حيث تشكل نقطة هامة التي تنطلق القاعدة من أجلها لإبرام إتفاقيات إطلاق سراح الرهائن مقابل الحصول على فديات، فقد عرفت مالي في السنوات الأخيرة عدة مواجهات بين تنظيم القاعدة والحكومة المالية وهذا بسبب إعدام الرهينة البريطاني الذي كان قد اعتقل لمدة 4أشهر، فقد ردت السلطات المالية باعتقال عناصر من القاعدة في المغرب الإسلامي في 11جوان 2009، ليتم لإغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في 2011/06/11 بمدينة " تمبكتو"، وقد توالت عدة ضربات لمالي أخرها كانت في فيفري 2010، عندما تم إطلاق سراح الرهينة الفرنسي"بيار كامات" والإفراج عن الرهينتين الإيطاليتين شهرين بعد ذلك.

تعيش دول الساحل الإفريقي أزمات متعددة، أبرزها أزمة" الزمن السلفي" الذي وضع بصماته على حياة هذه الدول، بشكل مخيف منذ سنوات مثيرا أسئلة في السياسة التي أعاد تشكيلها من جديد و الأمن الذي استنفره لمحاربة تنظيمات متموجة كسلاسل رمال الصحراء، و الدين الذي يجعل منه مقاتلو السلفية و خصومهم على حد سواء ميدانا للتنازع.

(1) توفيق المديني، "**هل تحولت إفريقيا إلى ميدان جديد لنشاط القاعدة**"، (4اوت2010)، ص.2.

إن دراسة المشهد السلفي في منطقة الصحراء، يستدعي بالضرورة البحث حول الجذور التاريخية و الفكرية لفلسفة ما بات يعرف بظاهرة التطرف الديني، وروافدها الثقافية المتوقعة، في جمهورية مالي و خصوصا منطقة ازواد فان فضاء الصحراء الممتد هنالك اتسع أكثر للسلفية المقاتلة أكثر من اتساعه للسلفية العلمية[1].

و تحتض جمهورية مالي اليوم خليطا من الجماعة السلفية للدعوة و القتال – و التي تنضوي تحت لواء القاعدة في المغرب الإسلامي-، و التي ظلت ابرز العناوين السلفية المقاتلة في الجزائر منذ سنوات، و خليطا من الجماعات المقاتلة القادمة من دول الساحل و خاصة موريتانيا.

عمد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007 بعد تنفيذ مخطط الهيكلة الجديدة لإمارة الصحراء القاضي بتأسيس كتيبتين و سريتين –مفرد سرية- وهما كتيبة الملثمين و طارق بن زياد، و سرية الفرقان و الأنصار-، إلى توزيع الكتائب و السرايا على مناطق نفوذ و تحرك حسب خريطة صحراء ازواد، حيث أسندت مهمة السيطرة على جبال تغرغارت الوعرة في أقصى الشمال الشرقي و التحكم في مداخلها و منافذها إلى سرية "**الأنصار**". و في هذه الجبال تقرر أن يكون مقر قيادة إمارة الصحراء بعد تأسيسها، و قد قام التنظيم بحفر عدد من الآبار، كما شيدت بعض البنايات، و أقام فيها قواعد له، و أطلق عليها اسم "**تورا بورا المغرب الإسلامي**". بينما أسندت إلى سرية "**الفرقان**" يقودها "**يحي أبو الهمام**" كتيبة شرسة جدا مقارنة بالكتائب الاخرى، مهمتها الانتشار في الصحراء الممتدة من مدينة تومبوكتو إلى بلدة "**تواديني**" بما في ذلك مناطق ""**حسيا أولاد غنام**" و "**العرش**" و "**اروان**"، و "**تاودني**" و "**انفارق**"، وصولا إلى مشارف قرية "**الخليل**" قرب مدينة "برج باجي مختار الجزائرية، اشتبكت في الكثير من المعارك مع الجيش الموريتاني في كل من "**حاسي سيدي**" و"**عدل بكرو**" و "**غابة واغادو**" و معظم المنظمين هم موريتانيين[2].

كما أسندت لهذه السرية أيضا مهمة تنفيذ عمليات داخل الأراضي الموريتانية و المناطق الغربية من ازواد، و يتشكل معظم عناصرها من الازواديين و الموريتانيين و بعض الجزائريين، وفي

(*)**السلفية العلمية**: احد فصائل التيار السلفي وهو فصيل سلمي معتدل يحمل أطروحة دعوية علمية وعظية بالأساس لتعليم الناس الإسلام، و يركزون على الجوانب الفقهية و العقائدية و نشر التوحيد و نفي الشرك، متقيدون بالسنة و لقران، انتشرت في تسعينيات و اجتهدوا بتبليغ العلم الشرعي في صفوف الشباب كما يحرمون الخروج عن الحاكم و لوكان ظالما، دراسة لمحمد سالم ولد محمد، "السلفية العلمية في منطقة الساحل و موقعها في الخريطة الجهادية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر (2012/06/21)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26).

(2) محمود محمود ابو المعالي، **مرجع سابق**، ص ص(100-101).

مناطق نفوذها تنتشر الأحياء اليدوية العربية التي يصفها بعض عناصر التنظيم بأنها "المنطقة الحساسة" بالنسبة لهم.

أما **كتيبة "طارق بن زياد"** بقيادة "**عبد الحميد أبو زيد**" وهي كتيبة سلفية و راديكالية جدا، تعتمد على عائدات خطف الرهائن، انتشرت في وسط صحراء ازواد، مابين "تاودني" و جبال "تاغرغارت" و "تساليت" و "تنزواتين"، و تتداخل منطقة انتشارها مع سرية "الفرقان" ، كما هو الحال أيضا النسبة لسرية "الأنصار"، و قد شاركت تلك الكتائب و السرايا في عمليات مشتركة في موريتانيا و النيجر و داخل الأراضي المالية.

أما **كتيبة "الملثمين**" قائدها "**مختار بلمختار**" الملقب "**بلعور**" و هي الكتيبة الأقدم في منطقة الساحل الإفريقي، تعرف دروب و طرق الصحراء، و المنخرطين في هذه الكتيبة أكثرهم من الازواديين العرب و الطوارق، كما تضم أمراء الحرب حيث يساهمون في إمداد الكتيبة بالسلاح و المخدرات و الوقود.

أما مجال انتشارها فقد بقيت متمركزة في جبال "تغرغارت"، و تتحرك في تلك المنطقة الجبلية الوعرة، و كانت مهمتها تتمثل في تنفيذ عمليات خارج أزواد، عبر اختطاف الأجانب و نقلهم إلى الصحراء، أو التخطيط لتنفيذ عمليات نوعية في بعض دول المنطقة، و قد شكلت الأموال التي دفعت للتنظيم مقابل الإفراج عن رهائنها مصدرا لتمويل أنشطة التنظيم[1].

و في إطار التوزيع الجغرافي لخارطة الحرب تولت كتائب و سرايا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و التي كانت تسيطر على مدينة تومبوكتو و معظم المناطق التابعة لولايتها -مهمة التصدي للقوات الفرنسية و الإفريقية في تلك المنطقة، فضلا عن الدفاع عن المعاقل الحصينة للتنظيم في جبل تغرغارت شمالا[2].

(1)محمود محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص.(98).

(2) **المرجع نفسه**، ص.(100)..

خريطة رقم 05 تمثل انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بمنطقة الساحل الأفريقي

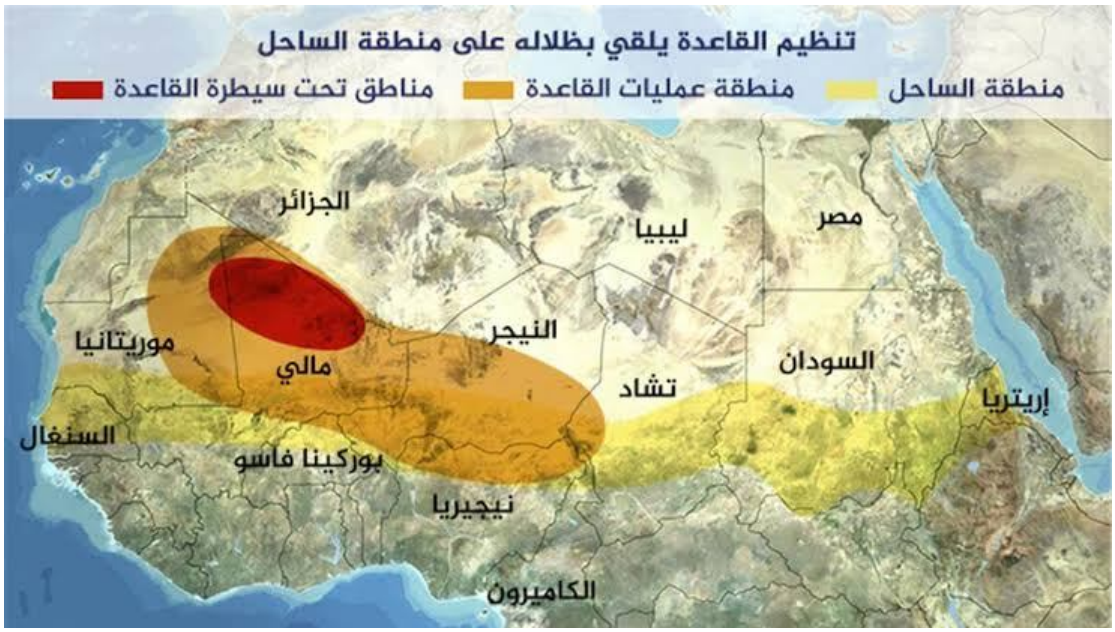

المصدر: http://www.aljazeera.net

إن تزايد نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من بين الأسباب التي زادت من حالة عدم الاستقرار في الساحل في الساحل الإفريقي، حيث قادت عمليات على مستوى واسع في كل من شمال موريتانيا و مالي، النيجر و جنوب الجزائر. كما نوعت من نشاطها من خلال تجارة التبغ و المخدرات و الأسلحة، حيث يعتبر البعض أن نشاطاتها إجرامية بدرجة كبيرة تتجاوز كونها لأسباب دينية آو سياسية. برز ذلك مع ما يسمى بقمة تجار المخدرات الكولومبيين و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، مع قضية "عبد الكريم التارقي" الذي تم توقيفه في غينيا بيساو مع نهاية أكتوبر 2010.

و قد زادت الأخطار في الساحل بعد انتشار الأسلحة في المنطقة على اثر سقوط نظام القذافي في ليبيا. كما أن هناك أدلة تشير إلى وجود علاقة بين كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و جماعة بوكوحرام، التي تنسب إليها العديد من أعمال العنف في نيجيريا، على غرار تفجير مقر الأمم المتحدة في العامة ابوجا في أوت 2011، الذي راح ضحيتها 24 شخص، و تفجير جانفي 2012 الذي أدى إلى وفاة أكثر من 200 شخص في مدينة "كانو" ثاني اكبر مدينة نيجيرية، حيث أشارت استخبارات البلاد أن بعض أعضاء بوكوحرام تم تجنيدهم من طرف الجزائري "خالد برناوي"، و تدربوا في جنوب الجزائر سنة 2006.

يرى بعض المحللين أن مالي لا تمثل هدفا في حد ذاتها بالنسبة للتنظيم، فهي لا تعتبر أكثر من ملجأ امن، مما دفع البعض إلى التساؤل حول فكرة أن هناك اتفاقا ضمنيا عنوانه "عش و دعني أعيش"، بين كل من التنظيم و الحكومة المالية. لا تزال الجزائر تمثل الهدف ذو الأولوية بالنسبة للتنظيم رغم انتشارها شرقا و شمالا، تحديدا نحو ليبيا و تونس، مستغلة الوضع في البلدين من خلال أحداث ما يعرف بالربيع العربي، من خلال دعمها لعديد من الجماعات الصغيرة التي ظهرت مؤخرا في المنطقة، على غرار أنصار الشريعة في ليبيا و ملثمي القاعدة[1].

الفرع الثاني: حركة بوكوحرام في نيجيريا:

معظم وسائل الإعلام المحلية و الأجنبية ترجع بداية ظهور بوكو حرام إلى 2002، غير أن جذورها التاريخية الحقيقية تعود إلى 1995، و ذلك عندما انشأ "أبوبكر لاوان" جماعة أهل السنة و الهجرة أو جماعة الشباب-منظمة الشباب المسلم- في "**مادو جيري**" بولاية "**بورنو**"، و قد ازدهرت كحركة غير عنيفة إلى أن تولى "**محمد يوسف**" قيادتها عام 2002.

وتعتبر هذه الجماعة كل ما هو غربي منافيا للإسلام جملة و تفصيلا، و ترى في النفوذ الغربي في المجتمعات الإسلامية أصل الضعف الديني لدى هذه المجتمعات، و تتكون الحركة أساسا من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية إضافة إلى بعض الناشطين من خارج البلاد على غرار بعض المنتسبين التشاديين[2].

و يتزعم الحركة اليوم "**أبوبكر شيكاو**"، ولد في النيجر، بقرية "شيكاو"، و التي يعيش سكانها على الزراعة و تربية الماشية، في شمال شرق ولاية "**يوب**"، درس الشريعة و علوم الأديان، و عمل كمترجم لشركة خاصة في التوحيد و يجيد لغة الكانوري و الفولاني و الهوسا و العربية.

و تستهدف الحركة في عملياتها عناصر الشرطة و مراكز الأمن، و رغم التقارب الموجود بينها و بين حركة طالبان، فانه ليس هناك أي دليل قد يؤكد وجود صلة بين "حركة بوكوحرام و طالبان الأفغانية، و قد تم اغتيال قائدهم" **محمد يوسف**" في 30 جويلية 2009[3].

و قد حدد المحللون بعض العوامل التي يمكن أن تشكل مبررات لجوء بوكوحرام إلى ما يعرف بالإرهاب الانتحاري، و هذا بسبب ظهور قيادة لهذه الجماعة أكثر راديكالية و تشددا في أعقاب

---

(1)عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص.(110-111).

(2) فريدوم او نوهوا، "**بوكوحرام و الإرهاب الانتحاري في نيجيريا... رغبة في الموت و رهبة منها**"،(ترجمة: قسيدي محمد بن محمد)، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (ديسمبر2012)، ص.(3)، **www.aljazeera.net**

(3) كمال الدين شيخ العرب، "**التنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية**"، تقرير عن الجزيرة للدراسات، (فيفري2014)، ص ص.(1-3)، **www.aljazeera.net**

ثورة جويلية 2009، و تدابير مكافحة ظاهرة الإرهاب المتزايدة التي وضعتها الحكومة للحد من تكتيكات الجماعة التقليدية، و التمويل المتزايد من مصادر مختلفة داخل و خارج نيجيريا.

و يقال إن أحد المحفزات المستخدمة لجعل الانتحاريين المحتملين أكثر تطرفا هي تطلعهم للحور العين الموعود بهن في الجنة. و من التفجيرات الانتحارية التي شنت حتى الآن، يمكن استنتاج ما يلي:

1-أن التنظيم اعتمد بشكل كبير على إستراتيجية، تفكيك السيارات و الدراجات النارية و على العبوات الناسفة التي يلف بها جسم الانتحاري.

2-الهجمات استهدفت ولايات في شمال نيجيريا، باستثناء "أداماوا، كاتينا، كيبي، غومبي و جيغاوا و زامفارا".

3-هجماته تركزت بشكل أساسي في الكنائس و المنشآت الأمنية.

4-عناصر التنظيم الانتحاريون هم أساسا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة.

كما يمكن للجماعة:

1-استكشاف طرق جديدة من ظاهرة ما يوصف بالإرهاب الانتحاري.

2-يمكنها أن تحاول تجنيد أو استخدام انتحاريات.

3-قد تقوم بتوسيع هدفها من الهجمات الانتحارية و التركيز على أهداف ناعمة كالبنوك و مراكز الترفيه و شبكات النقل.

4-و قد تمتد الهجمات إلى جنوب نيجيريا[1].

و كانت عواقب تمرد بوكوحرام كبيرة جدا، و من أبرزها: الخسائر الكبيرة في الأرواح، نزوح الداخلي للسكان و التدمير المتعمد للممتلكات و تمزيق الأسر و وطرد الاستثمارات المحلية و الأجنبية مع تشويه صورة البلاد في الخارج. و لهذا قامت الحكومة النيجيرية بقصف مواقع الحركة و شن هجمات على أماكنها كحل وحيد يقلل من خطرها، و هناك مخاوف حول العمليات التي يقوم بها هذه الجماعة داخل العاصمة، أيضا مخاوف من حدوث تحالف بين حركة الإصلاح دالتا النيجر و بوكوحرام، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية و هي تشكل تحديا امنيا على الإقليم.

إن بوكوحرام لن تتخلى عن استخدام ما اصطلح عليه العديد "بالإرهاب الانتحاري" كتكتيك في أي وقت قريب، و مع ذلك فان خفض آو إنهاء هذه الهجمات يعتمد على قدرة الحكومة في

(1) فريديوم اونوهوا، **مرجع سابق**، ص ص.(8-9).

نيجيريا على الكشف في الوقت المناسب عن مؤامرات الهجمات الانتحارية و إحباطها، كما قال الجنرال الأمريكي "كارتر هام":

"من أن قوات الأمن لها دورا بارزا في التصدي لبوكوحرام، فان الحل الدائم و الفعال يتطلب إستراتيجية واسعة النطاق تشمل القضايا الاجتماعية و الاقتصادية، و تستخدم الأدوات القضائية لمعاقبة مرتكبي أعمال العنف"[1].

الفرع الثالث: حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا:

هي حركة إرهابية مسلحة، تنشط في غرب إفريقيا خصوصا شمال مالي و قد ظهرت في عام 2012، و من ابرز عملياتها التي أعلنت عن مسوؤليتها عنها احتجازها في أكتوبر 2011 أربعة أفراد اسبان و ايطاليين في الجزائر، و مطالبتها بفدية قدره 30 مليون يورو لإطلاق سراحهم[2].

و تمثل هذه الحركة أو التيار السلفي الجهادي للمجموعات العربية، و يقودها "سلطان ولد بادي المكنى أبو علي "، حيث انضم إلى الحركة العشرات من المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي[3].

و يرى بعض الباحثين أن حركة التوحيد و الجهاد جزء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و قد أعلن عن إعادة انطلاقها في جانفي 2012 بقيادة الموريتاني "**حمادة ولد محمد خيرو**[4]" المكنى "ابو **القعقاع**"، و ينحدر "**ولد بادي**" من قبيلة "**الأمهار**" العربية التي تستوطن مدينة غاو وضواحيها في أزواد، وكان ينشط سابقا في مجال التهريب في الصحراء الكبرى، قبل أن يلتحق بتنظيم القاعدة. وحين أعلن انشقاقه كان برفقته " **حمادة ولد محمد خيرو**" ، و قد تمكنا من سحب عشرات المقاتلين الشباب المنتمين لقبيلة "**الامهار**" من صفوف القاعدة، وشهدت الأسابيع الأولى لانشقاق "**ولد بادي**" ومجموعته، توترا ملحوظا بينهم وبين عناصر القاعدة، قبل أن يتولى أمير كتيبة الملثمين "**بلعور**" قيادة مفاوضات معهم، انتهت باحتفاظهم بتنظيمهم مقابل التنسيق مع القاعدة وجماعة أنصار الدين التي يقودها الزعيم الطارقي "**إياد أغ غالي**" ويقول مسؤول الإعلام في تنظيم القاعدة إن هناك اتفاقا في التوجه والرؤى، وأن القوالب

---

(1) فريدوم اونوهوا، **مرجع سابق**، ص. (13).

(2) جماعات إرهابية غيرت وجه إفريقيا في العقدين الأخيرين، **جريدة الشرق الأوسط**، تاريخ النشر (2016/10/29)، العدد138، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، www.aawsat.com

(3) كريم شفيق، الحركات **الجهادية في غرب الصحراء الكبرى :رمال العنف المتحركة**، تاريخ النشر (2020/05/18)، صحيفة الكترونية تصدر عن مركز دال للأبحاث و الإنتاج الإعلامي بالقاهرة)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، www.hafryat.com

(4) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص(112).

التنظيمية لن تحول دون العمل المشترك لتحقيق الأهداف الكبرى للجماعات الجهادية في الصحراء[1].

و تحوي حركة التوحيد و الجهاد العديد من الأجانب، بالرغم من أنها تبدو مكونة من أعضاء محليين، كما تضم هذه الحركة أيضا مجموعة من الصونغاي و الفولاني، الذين لهم توجهات دينية إسلامية متطرفة و العرب و الطوارق.

استهدفت هذه الجماعة في بداية نشوئها المصالح الجزائرية تحديدا من خلال العمليات التي تمثلت في تفجير مقر الدرك الوطني في كل من تمنراست و ورقلة، واختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في غاو شمال مالي، و أدرج مجلس الأمن الدولي هذه الحركة في القائمة السوداء في تقريره ليوم 2013/02/05 و دعى كافة الدول إلى اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات تحديدا ما يرتبط بالسفر و غلق الحسابات البنكية و حجز الممتلكات و منع بيع الأسلحة[2].

الفرع الرابع: جماعة أنصار الدين -طالبان ازواد -:

أسس الزعيم السابق للمتمردين الطوارق "**إياد أغ غالي**،" المكنى "أبو الفضل" هذه الجماعة. وإياد أغ غالي زعيم تقليدي من قبائل الإفوغاس الطوارقية، وقد شارك إلى جانب نائبه في قيادة الحركة حاليا "الشيخ اغ أوسا" بداية ثمانينيات القرن الماضي في القتال ضد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، ضمن عشرات من المقاتلين العرب والطوارق أرسلهم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي إلى لبنان، وقد قاد إياد غالي "الجبهة الشعبية لتحرير أزواد" المتمردة بداية تسعينات القرن الماضي، وبعد توقيع اتفاق السلام مع الحكومة المالية برعاية الجزائر سنة 1992 ، انضم إلى الحكومة المالية وساعدها في إخضاع بقية حركات التمرد الرافضة لاتفاق السلام، وعين بعدها قنصلا عاما لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية.

انتمى خلال العشرية الأولى من القرن الماضي لجماعة الدعوة والتبليغ، التي تنشط عبر العالم في المجال الدعوي وترفض الخوض في السياسة ومجالات اختلاف الأمة، لكن التوجه التبليغي للزعيم الطارقي لم يكن إلا جسر عبر منه نحو الفكر السلفي الجهادي.

وانتظر إياد غالي ما اعتبره الفرصة المناسبة، بعد رحيل نظام القذافي عن ليبيا، والذي شكل عقبة في وجه محاولات الطوارق التمرد على الحكومة المالية، فعاد إلى أزواد واتخذ من سلسة

(1) محمود محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص.(6).

(2) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(113).

جبال أغرغار في أقصى شمال أزواد، مقرا له، وجمع حوله مئات المقاتلين الطوارق وجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة،

وأعلن عن تشكيل حركة تحمل اسم " جماعة أنصار الدين" و من اهدافها:

1- إقامة الشريعة الإسلامية.

2- إعادة الاعتبار للدين وإيجاد مجتمع إسلامي وفقا للرؤية السلفية الجهادية.

ولا تقتصر أهداف الحركة على إقامة الشريعة الإسلامية في أزواد وإنما في سائر أراضي مالي، وما تصل إليه أيدي الجماعة في المستقبل، وانطلاقا من أيديولوجيتها الجهادية فإنها لا تؤمن بالحدود بين الشعوب الإسلامية.

ففي ماي 2012 اندمجت فصائل الحركة الوطنية لتحرير الازواد مع حركة أنصار الدين، و أعلنوا شمال مالي دولة إسلامية[1].

و في جوان و جويلية 2012 انهار التحالف بين الحركة الوطنية لتحرير الازواد و أنصار الدين و التي دخلت في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي -حركة أنصار الدين- أشبه ما يكون بالتنسيق القائم بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان. كما دخلت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التحالف مع القاعدة، وهو التنسيق الذي أشار إليه" إياد اغ غالي" في أول خطاب يوجهه إلى سكان تمبكتو في 2012/04/04 بعد سيطرة قواته عليها، حيث قال:

"اجتمع إخوانكم من المجاهدين ومن جماعة أنصار الدين وتعاهدوا على نصرة الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين، وجمع شمل المسلمين، وتوحيد كلمتهم على كلمة التوحيد، لا إله إلا الله محمد رسول الله صل الله عليه وسلم"

وقد حدد إياد غالي الخطوط العريضة لبرنامج حركته السياسي، وإستراتيجيتها لتحقيق أهدافها، والتي ذكر منها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، مضيفا أن من أعظم وسائلها لتحقيق أهدافها "جهاد الممتنعين عن الشريعة وقتالهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله".

وقد بدأت "جماعة أنصار الدين" عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة أغلهوك غرب كيدال في أواخر جانفي 2012 حيث سيطرت على قاعدة عسكرية هناك، قبل أن يتمكن مقاتلوها من اقتحام قاعدة "آمشش" العسكرية قرب مدينة تساليت واستولوا على كميات كبيرة من الأسلحة والآليات العسكرية. استثمر إياد غالي تجربته العسكرية التي اكتسبها من جولات التمرد السابقة في الإقليم، فكانت عملياته موجهة ومركزة ضد القواعد العسكرية والمواقع الإستراتيجية، تاركا

([1]) يوسف محمد صبحي السنيطي، **مرجع سابق**، ص.(06).

المدن والقرى لمقاتلي "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (الحركة التي أعلنت استقلال إقليم أزواد من جانب واحد.) ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي آمادو توماني توري2012/03/22 سارع إياد غالي إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى.

فقرر هو محاصرة مدينة كيدال بمقاتليه واقتحامها، مستغلا البعد القبلي للمدينة المشكلة أساسا من قبائل الإفوغاس الذين ينتمي معظم مقاتلي الحركة إليهم، بينما وجه حلفاءه من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إلى مدينة غاو، لأن أغلب مقاتلي تلك الحركة وقادتها ينحدرون من تلك المدينة، وقد سيطروا على معظم أجزائها بما في ذلك القاعدة العسكرية التي تضم مقر قيادة الجيش المالي في الشمال. أما مدينة تومبوكتو التاريخية فقد استغل إياد غالي المفاوضات التي كانت تدور بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومقاتلين تابعين لمليشيات من القبائل العربية في المدينة، ليباغتها فجأة بقوات ضخمة، يتقدمها فيلق من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يقوده أمير سرية الفرقان" **يحيى أبو الهمام**" الذي كانت مكافأته لاحقا على "فتح المدينة" تعيينه واليا عليها[1].

و عليه، تعد حركة الطوارق في شمال مالي المعروفة بحركة تحرير الأزواد أهم طرف في تهديد للوحدة الترابية في مالي، بحسب وجهة النظر الحكومية و ذلك بسبب النزعة الانفصالية لهذه الحركة لما تعده تهميشا من قبل الحكومات المتعاقبة، و في هذا الإطار أصبح الطوارق أكثر اقتناعا بان الفرصة قد واتتهم للانعتاق من النظم المستبدة في مالي.

و ما جعل من الحركة الوطنية لتحرير الازواد بان تطالب الانفصال عن الحكومة المركزية هو ان معالم دولتهم أصبحت تتبلور مع ظهور البترول و نقله عبر الجزائر، ووجود شركة توتال الفرنسية كمستثمر رئيسي لهذا المشروع. كما يميل الطوارق إلى تحرير المرأة سواء اقتصاديا أو من حيث مظهرها، و من ثمة فالحركة الوطنية لتحرير الازواد على درجة من التعارض من الاتجاه السلفي لحركة أنصار الدين و المتشدد لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[2]، خاصة بعد الأعمال التي أصبحت تقوم بها من اختطافات مقابل الفدية او الهجمات الانتحارية.

---

(1) محمود محمود ابو المعالي، **مرجع سابق**، ص ص(6-7).

(2) خيري عبد الرزاق جاسم، " الحركة الازوادية في مالي و تكوين الدولة"، **دراسات دولية**، (العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، 2013 العدد57)، ص ص(11-12).

وفي الوقت الذي تنتشر فيه عناصر أنصار الدين في منطقة كيدال وتنتشر معها عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة تمبوكتو نجد أن عناصر جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا تبسط نفوذها في منطقة غاو . ولم يأت هذا التوزيع المناطقي صدفة بل إن من أسباب الروابط القبلية و الإجتماعية بين قادة بعض هذه التنظيمات مع قبائل ومجموعات في هذه المناطق. فمن الطبيعي أن تتولى حركة أنصار الدين السيطرة على منطقة كيدال حيث قبيلة الأيفوغاس الطارقية التي ينحدر منها إياد اغ غالي . كما أن قبيلة الأمهار العربية توجد بكثافة في مدينة غاو، ومن هذه القبيلة ينحدر سلطان ولد بادي المكنى أبو علي وهو زعيم حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا . ويوجد ضمن مجموعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسلحون جاءوا متطوعين من بلدان مختلفة منها ما هو عربي كموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب كما يوجد من بينها عناصر من جماعة بوكو حرام من نيجيريا وعناصر من تشاد و النيجر وغيرها.

هذا يعني أنه إلى جانب حركة تحرير ازواد هناك حركات أخرى كأنصار الدين، و حركة التوحيد والجهاد، و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.. التي تصّف على أّنها حركات إسلامية متطّرفة، و في حالة التسليم بهذا التصنيف فإن التجارب السابقة في أفغانستان و العراق و حتى في الشيشان و الجزائر.. إلخ تثبت أن الحروب بين الجيوش النظامية التقليدية و الجماعات التي تنتهج أسلوب حروب العصابات تحسم لصالح هذه الأخيرة، أو في أحسن الأحوال تكّبد الجيوش النظامية خسائر كبيرة وتبعاً لذلك سيطر على الأوضاع في شمال مالي ثلاث فصائل سياسية هي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وجماعة أنصار الدين و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وصارت المعادلة كالآتي :حكومة ضعيفة في الجنوب معتًرف بها دوليا وجماعات إسلامية تتقاسم السيطرة على الشمال كل من حركة التوحيد الجهاد، والقاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وجماعة علمانية تطلق على نفسها الحركة الوطنية لتحرير أزواد والأخيرة تسيطر على منطقة في شمال مالي. لكل من هذه الجماعات أهداف سياسية ودينية[1].

ولو أن هناك تقارب واختلاف في أهدافهم الدينية والسياسية . على سبيل المثال ، فان كل من الجماعات الإسلامية التي نُكرت تتوافق في تطبيق الشريعة و لكنهم يختلفون في كيفية تطبيق الشريعة وكذلك تختلف في الأهداف السياسية ومستقبل شمال مالي. فجماعة أنصار الدين تسعى إلى حل سلمي للأزمة عن طريق الحوار والحفاظ على وحدة البلاد فلقد قال زعيم أنصار الدين إياد غالي : "إن **الحلول الأحادية في نظرنا لا تجدي نفعا و نحن نرفض مبدأ الإملاءات**"، مشيرا

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سابق**، ص ص(13-14).

إلى أهمية أن تكون هنالك "رؤية للحل تكون شاملة وناتجة عن مشاورات موسعة بين جميع الأطراف المعنية" ويشاطره هذا الرأي الجماعة العلمانية المتمثلة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد. أما حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي فقد أعلنوا الحرب على فرنسا و الجزائر.

ورغم أن الفصائل الثلاثة تعاونت في إسقاط الحاميات النظامية للجيش المالي في تساليت و كيدال و غاو و تومبكتو، فان كل فصيل من الفصائل الثلاثة له توجهاته وأهدافه فبالنسبة للحركة الوطنية لتحرير الأزواد، فلا شك في أن رائحة الذهب الأسود قد جذبتهم، إذبدأ ظهور البتًرول في شمال مالي. وتنقب في هذه المنطقة شركات عالمية : شركة ايني الايطالية، وشركة توتال الفرنسية، و شركة سوناطراك الجزائرية . و لكن الأمر لا يقتصر فقط على ظهور دخول وخروج الأطقم الهندسية هذه الشركات العالمية. كما أن الجزائر على علاقة تاريخية طويلة للغاية بالطوارق، كذلك حينما سيتم تدفق البترول من شمال مالي، سوف يتم نقله بأنابيب عبر الجزائر، باعتبار أن مالي دولة داخلية لا تطل على بحار من جانب آخر، تؤيد باريس الطوارق، تؤيد حقهم في نوع من الحكم الذاتي، ولكن بدون انفصال. منذ البدايات الأولى لظهور أزمة مالي، تبين أن هناك ارتباكا واضحا في التعاطي معها من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، بين من كان يفضل المقاربة الدبلوماسية والسياسية، وبين من أكد على ضرورة وأهمية المقاربة العسكرية،

و يرى العديد من المراقبين أن سلوك الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي بالذات يعود إلى مبدأ النفعية بشكل كبير مما يعود إلى التمسك طويلا بأية إيديولوجية متشددة، وقد استغلت هذه الجماعات في شمال مالي تاريخاً من الانفصال والصراعات المسلحة، وظهور التجارة غير الشرعية التي تعود إلى عشرات العقود، وقد شملت عمليات تهريب البضائع عبر الحدود بمنطقة الساحل كل شيء بداية من المواد الغذائية الأساسية، إلى البنزين والسجائر والكوكايين[1].

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سابق**، ص ص(15-16).

الفصل الثالث:

الأبنية السياسية و الاقتصادية و الانثرويولوجية في جمهورية مالي

إن لكل منطقة من مناطق العالم خصوصياتها و مميزاتها التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، تسمح لها بتنمية و تطوير نفسها، كما يمكن لهذه الخصائص و المميزات أن تكون عنصر استقطاب لقوى من خارج المنطقة تحاول استغلال تلك الأبعاد بشكل يمكنها من التأثير في مجريات الأحداث.

إذا كانت منطقة الساحل الإفريقي قد اشتهرت تاريخيا بأنها بمثابة منطقة عبور هامة للقوافل و لتجارة الملح و الذهب و العنبر، فإنها و على العكس من ذلك، كانت غائبة تماما من حيث صنع التاريخ، و أو على الأقل من حيث التأثير في أحداثه. إذا ما استثنينا ما اشتهرت به منطقة " تومبوكتو" سابقا باعتبارها ملتقى محوريا هاما للقوافل و مركزا ثقافيا مزدهرا خلال القرنين 15 و 16ميلادي، فانه بإمكاننا القول أن المنطقة التي تسمى أيضا " بالصحراء الكبرى" كانت و باختصار على هامش التاريخ، و لم تبدأ في اكتساب الاهتمام لها من الخارج إلا في الفترات المتأخرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بعد أن أخذت تستدعي انتباه و اهتمام العالم الخارجي[1].

هذا ولثلاث اعتبار رئيسية جعلتها تخرج من دائرة النسيان لتحظى بعدها باهتمام لافت،و هي أزمة الطوارق و الإرهاب و اكتشافات النفط الذي صادف تنامي حاجة العالم المطردة لموارد الطاقة أمام مؤشرات تراجع نسب الإنتاج و الاحتياط العالمي منه، و بداية أولى مراجل نضوبه ببعض مناطق العالم.

هذا وفضلا عما تزخر به المنطقة أيضا من ثروة طبيعية و معدنية هامة تعد في الوقت الراهن ثروة حيوية مثل اليورانيوم، الذهب، الفوسفات..... الخ جعلت منها محلا لأطماع القوى الخارجية فيها، و هي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة.

(1) عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار" ، **الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 561، أفريل 2010)، ص.(30).

المبحث الأول: السيرورة التاريخية و السياسية في دولة مالي

يعتبر التطور التاريخي، قاعدة ومرتكز أساسي، وخلفية مساعدة لفهم حاضر أي منطقة، وتفسيره وتحليله، وكذا خطوة أولى نحو استشراف ما يمكن حصوله بناء على هذا التطور.

وعليه، فان دراسة تاريخ جمهورية مالي و تحليله يشكل أهمية لفهم واقع مالي و ما آلت إليه الأوضاع في جمهورية مالي منذ أن كانت مملكة و إلى غاية تبني النظام الديمقراطي، وصولا إلى الانقلاب العسكري في 2012.

المطلب الأول: البناء التاريخي و السياسي في دولة مالي

الفرع الأول: واقع الدولة في مالي

مالي هي دولة إسلامية افريقية، تقع في غرب إفريقيا، عاصمتها باماكو، دولة غير ساحلية تحدها الجزائر شمالا، و النيجر شرقا و بوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب، وغينيا من الغرب و الجنوب السنغال و موريتانيا غربا تزيد مساحتها على 1.240.000كلم، و يبلغ عدد سكانها ب 18.429.893 مليون نسمة حسب إحصائيات 2018[1].

و تعتبر مالي من أقوى و اغني مملكة قامت في السودان الغربي، ثم إنها المملكة التي جاء ازدهارها مميزا لأعظم فترات التاريخ الإفريقي و تقدما، م هي صاحبة الفضل في توحيد القبائل الإفريقية .

و قامت مملكة مالي على أنقاض مملكة غانا التاريخية، و اشتهرت بأكثر من اسم "مملكة **الماندنجو**، مملكة **مالي** و **مملكة التكرور**" و " **الماندنجو** "هم مؤسسو المملكة و هم من أكثر شعوب غرب إفريقيا تحمسا للإسلام و الدعوة له.و قد كان ملوك مالي في نهاية القرن 11 ميلادي مسلمين و اقترنت فتوحاتهم في أجزاء غربي إفريقيا بنشر الإسلام و إقامة مؤسساته من مساجد و مدارس قرآنية، فضلا عن تشجيع الفقهاء و العلماء على ارتياد مالي للنهوض بالدعوة الإسلامية، و كان أشهر ملوك مالي هو "كنكن موسى" و الذي يعرف عنه كان يبني مسجدا في كل مدينة تدركه الجمعة فيها[2].

شهد غرب إفريقيا عدة ممالك و من أقدمها مملكة "السونينكي" "الهوسا" "السونغاي" "برنو" و" مملكة غانا" و التي قامت على أنقاضها مملكة مالي[3].

(1) رأفت صلاح الدين، مأساة مالي...صومولة جديدة ، **مجلة البيان الإسلامية**، العدد 308، تاريخ النشر (2013/02/06)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، www.albyan.co.uk

(2) محمد الأمين أبه الابقاري، "**تشأة الممالك و الدويلات الإسلامية**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي الإسلام في إفريقيا، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، نوفمبر 2006، الكتاب السابع)، ص ص(433-434).

(3) عبد العزيز يحي، **إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16م الى 20م(** الجزائر: دار هومة للطبع و النشر، 2001)، ص.19.

و في سنة 1230 بسط " سوما نجورو" أحد ملوك السونينكه سلطانه على سائر مملكة غانا السابقة، إلا أن قواته لاقت مقاومة عنيفة، في إحدى الإمارات الجنوبية التي تحكمها أسرة "كيتا"، ثم انهزمت سنة1235م و كان النصر الذي أحرزته قبائل "الماندي ماندنجو" بقيادة "سوندياتا" مقدمة لقوة مملكة مالي و ازدهارها، إذ انتشرت زراعة القطن في عهد "سوندياتا" و حلت دولة مالي محل مملكة غانا التي تمزقت، و مدت بسلطانها بالتدريج من منطقة الغابات المدارية إلى الصحاري و من شواطئ الأطلنطي إلى أواسط النيجر.

خريطة رقم 06 تمثل توسع إمبراطورية مالي عبر التاريخ

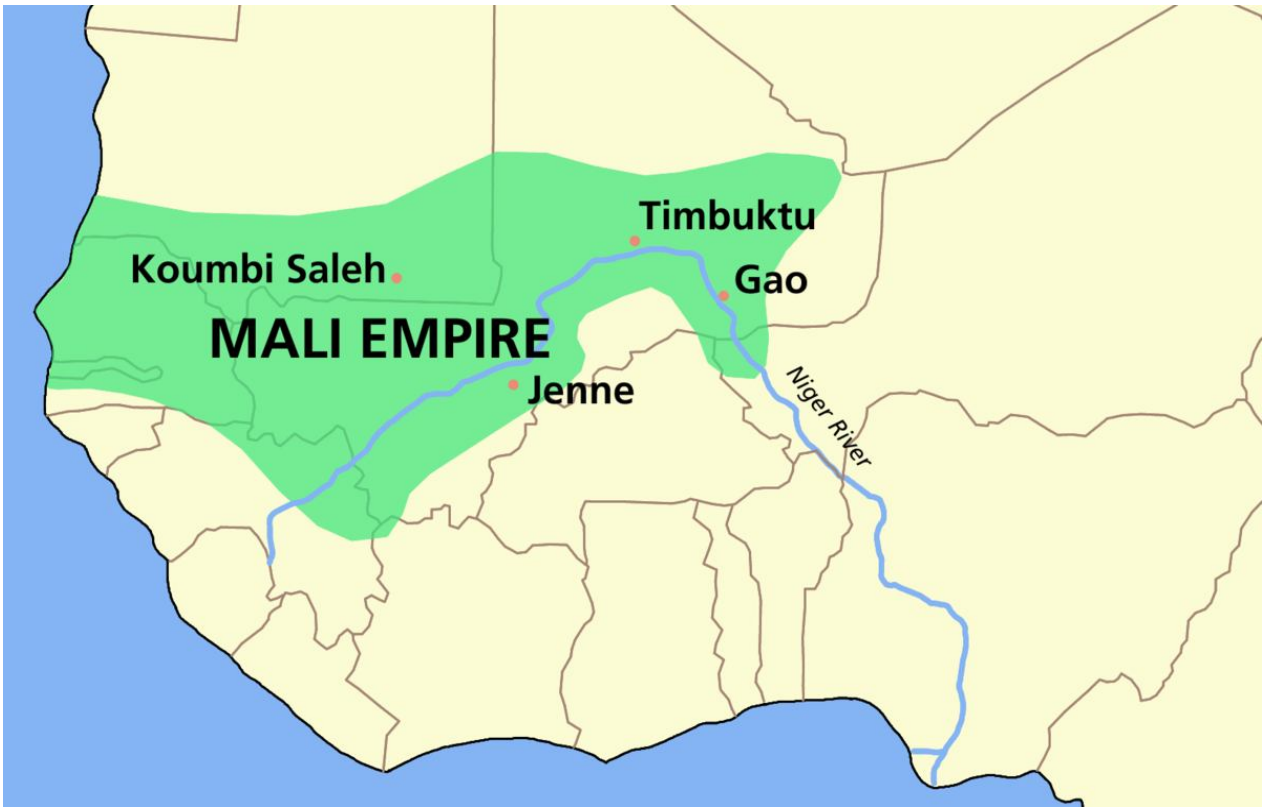

و كانت مالي تدين برخائها للتجارة و لاسيما في الملح و هو السلعة الأساسية التي حملتها القوافل عبر الصحراء، و بلغت مالي ذروة الرخاء في الفترة التي ازدهرت فيها مدينتا "تومبوكتو و جنى"، و كانت تومبوكتو هي ملتقى طرق القوافل عبر الصحراء، و جنى الواقعة في الداخل هي السوق الرئيسي للسلع السودانية و الأجنبية و بلغت مالي ذروة سلطانها في عهد في النصف الأول من القرن14م ثم تدهورت بعد ذلك بالتدريج[1]. كانت قبائل سونينكي و ماندينكا (أمنديجو أو مالينكي)، قد انفصلت عن غانا عام 1230م.

(1) ي. سافلييف، ج فاسلييف،(ترجمة أمين الشريف)، **موجز تاريخ إفريقيا** (فلسطين: مكتبة القدس، دار الطباعة الحديثة)، ص ص.(22-23).

كانت مملكة مالي من أغنى ممالك السودان الغربي و أقواها، و ازدهارها كان يمثل أعظم فترات التاريخ الإفريقي تطورا و تقدما، و حكامها كان لهم دور مهم في نشر الإسلام في إفريقيا، اشتهرت باسم مملكة مالي. كما عرفت بمملكة الماندنجو*. و أثناء أوجها امتدت الإمبراطورية المالية من ساحل المحيط الأطلسي بالغرب إلى ما وراء تخوم منحنى نهر النيجر شرقا و من حقول الذهب في غينيا بالجنوب إلى محط القوافل التجارية غبر الصحراء بالشمال، و كان إمبراطورها" **منسا موسى**" قد حج لمكة عام 1324هـ عبر القاهرة، و قد استقبلته الممالك في القاهرة بحفاوة بالغة، وانخفض سعر الذهب بالعالم اثر رحلة الحج تلك لكثرة ما وزع من ذهب على طول الرحلة، و خلال هذه السنة أصبحت العاصمة "**تومبوكتو**" بجنوب غرب نهر النيجر، مركز لتجارة الذهب و تعليم الإسلام و في سنة 1500م امتد حكم مالي لمناطق بأعالي نهر النيجر.

لكن بعد وفاته دخلت مالي مرحلة الضعف، و بلغت نهايتها في القرن 15م و 16م، و أصبحت مجرد مملكة صغيرة، ورثتها مملكة صونغاي فيما بعد، و قد زارها الكثير من العلماء و الرحالة[1].

استولت فرنسا على مالي أثناء احتلالها شمال إفريقيا في أواخر القرن 19م، حيث سميت بالسودان الفرنسي1904 و سميت باسم الجمهورية السودانية، و هي ليست جمهورية السودان حاليا ثم أصبحت جزاءا من الاتحاد الفرنسي، استقلت كل من السودان و السنغال عن فرنسا عام 22-09-1960باسم فدرالية مالي أو اتحاد مالي، انحل عقده بعد عام في أعقاب انسحاب السنغال، فسميت الجمهورية السودانية نفسها باسم جمهورية مالي، وحكم البلاد "**موديبو كيتا**" ما بين 1960-1968 و تنقسم مالي إلى ثلاثة أجزاء كل جزء تحكمه إحدى القبائل الثلاث الطوارق و ينتشرون قرب الصحراء الكبرى، مناطقهم هي تومبوكتو و كيدال و غاو.

و يشكل الأمازيغ ربع سكان و قبائل **البامبارا** ثلث السكان ينتشرون في **باماكو، سيكاسو و سايغو و يغيه** و المناطق الأخرى و قبيلة **الهوتو** هم أقلية من القبليتين الأخيرتين تعددا في مالي و ينتشرون في كاي[2].

و توجد في شمال مالي مدينة "**تومبوكتو**" و هي مدينة تاريخية إسلامية شهدت نهضة حضارية علمية إسلامية كبيرة، و هي تعد العاصمة الثقافية و التراثية لجمهورية مالي و ملتقى الحضارات و الثقافات منذ مئات السنين، و منارة العلم و مجمع العلماء، و توجد بها أكبر كمية من المخطوطات في إفريقيا، وهي أشهر المدن الإسلامية في القرن13م و ملتقى القوافل البرية للقادمين من النيجر و ليبيا.

(1) بازيل ديفدسون، **إفريقيا القديمة تكتشف من جديد**، (ترجمة :نبيل بدر و سعد زغلول) (القاهرة، الدار القومية للطباعة و النشر، 2001)، ص.(31).

(2) رأفت صلاح الدين، **مرجع سابق**.

لقد كان من أبرز علماء تومبوكتو الشيخ "**أحمد بابا**" الذي ألف ما يربو على 40 كتابا باللغة العربية لا يزال بعضها مقروءا حتى اليوم. و في القرن 18م قدمت لنا تومبوكتو أيضا أحد أعلام الصوفية المعدودين وهو " **سيدي المختار الكونتي**" الذي قدم للمكتبة الإسلامية نحو 300 مجلد، و على صعيد أخر أسهمت "**سوكوتو**" في أواخر القرن19م بدور بارز في نهضة إفريقيا الإسلامية. فقد قام الشيخ" **عثمان بن قودى**" بتأسيس الخلافة الإسلامية في مدينة "**سوكوتو**" ، كما أنه أسهم بتقديم نحو 150 مؤلفا و مخطوطا[1]. و قد تمكن المؤرخ و الرحالة العرب " **ابن بطوطة**" من زيارة مالي عام 1532م حيث قدم وصفا مستفيضا عن حياة تلك الإمبراطورية التي كانت في ذلك الوقت قد تجاوزت قمة مجدها و عزها.

الفرع الثاني: أزمة بناء الدولة القومية في مالي:

إننا لا يمكن أن نفهم الواقع الراهن دون العودة إلى الجذور التاريخية، فمع مقدم الاستعمار الأوروبي بذل محاولات منظمة لاجتثاث الإفريقي من جذوره و إبعاده عن تراثه تحت دعاوى متعددة منها الحداثة و التحضر و تجاوز التخلف و ما شاكل ذلك.

و على الرغم من رحيل المستعمر بردائه العسكري و تحقيق الاستقلال السياسي الذي نادى به " كوامي نكروما" فإن فترة ما بعد الاستقلال شهدت ترديا واضحا وصل إلى حد الانهيار في الكثير من الحالات حتى أضحت مشكلة الفهم بالنسبة للواقع الإفريقي تستعصي على كافة المقتربات و الأطروحات النظرية التي قدمها النموذج المعرفي الغربي من أجل التفسير و التحليل.

حظيت قضية تشكل الدولة في إفريقيا بمناقشات و مناظرات واسعة في الأدبيات الإفريقية، بل و تعتبر فرعا من فروع دراسة المناطق نظرا إلى أهميتها، فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى دولة ما بعد الاستعمار، و اعتمدت أغلب الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط و آلية لبناء الدولة.

و كانت الأحزاب هي التي ناضلت ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، و بعد الاستقلال تحولت إلى نظام الحزب الواحد وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب مختلف شرائح المجتمع كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية، لكن دولة مالي بعد الاستعمار أثبتت أن تجربة الحزب الواحد في حقبة الاستعمار لم يتحول إلى نجاح في بناء الدولة المستقلة في إفريقيا، بحيث يظهر فشل الحزب الواحد في العديد من

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، محمد عاشور مهدي، " **الإسلام في إفريقيا: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة**"،(مركز الحضارة للدراسات السياسية، المجلد 2002، العدد3-4، 2002/12/31)، ص (72)، يمكن تحميل الدراسة من المستودع الدعوي للموقع الالكتروني: dawa.center.

الانقلابات العسكرية التي شهدتها معظم دول القارة، حيث أدى تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان واحدا أو أحزابا متعددة[1].

لقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة افريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم و عدم الفصل بين الحاكم و الدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية و انتشار الفساد، بخاصة في النخبة الحاكمة.

وقد لجأت الدولة الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الايدولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة و الاقتصاد، و احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية و لاسيما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة[2].

كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية، و بالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا قد ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة، و هذا ما يبين عدم وجود قواعد مرشحة لممارسة و انتقال السلطة و عدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا، فضلا عن عدم السيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني و القبلي و الجهوي[3].

تظهر أزمة الاندماج الوطني حين يعجز النظام السياسي عن بناء الدولة الوطنية، و حين تخبو الرغبة في العيش المشترك بين الجماعات المشكلة للمجتمع، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح "**شعب**" على تلك الجماعات، بل و يجعل من الصعوبة مجرد إطلاق مصطلح " **دولة** " على ذلك الكيان.

و يرجع عجز النظم السياسية عن إدارة هذه الأزمة لعدد من الأسباب، فقد يظهر هذا العجز لفساد هذه النظم و تحيزها كجماعة اثنية على حساب الجماعات الأخرى بما يؤدي إلى إضعاف قدرتها التوزيعية على الوفاء – و لو بالحد الأدنى- بمطالب مختلف الجماعات الاثنية. كذلك يؤدي اتساع أقاليم العدد من الدول، و سيادة الطابع الصحراوي و الغابي عليها، إلى منع النظم الحاكمة من تحقيق السيطرة على كامل الإقليم، و ذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها.

و فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي في مالي ففي الفترة ما قبل 1991، عانت مالي من تدهور في حالة النظام و القانون، و خاصة مع تعاظم المشكلات الأمنية و تنوعها، سواء أكانت تمس كيان و سيادة الدولة مثل الانقلابات العسكرية و مشكلة المتمردين في الشمال، الذين وقفوا ضد النظام في ذلك الحين

(1) حافظ النويني، "**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة -نموذج مالي-**" ، المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 36، العدد422، 2014/04/13)، ص.(58).

(2) عبد الرحمن حسن حمدي، **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟**(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص ص.(24-25).

(3)حافظ النويني، **مرجع سابق**، (59).

نتيجة لتهميش بعض المناطق في شمال البلاد، الأمر الذي أدى لظهور حركات سياسية في المناطق الشمالية تطالب بحقوق شعوب هذه المنطقة من هذه الجبهات:

MRT حركة الطوارق للمقاومة،

MPA الحركة الشعبية للأزواد.

FIAA الجبهة الإسلامية للأزواد.

كذلك عانت مالي من المشكلات الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان و التدهور المؤسسي و فشل سياسيات الاندماج الوطني، و تنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة و غيرها من المشكلات الاجتماعية التي غالبا ما يترب عليها شيوع حالة من الفوضى و عدم الاستقرار داخل البلاد. بدلا من الوصول بالمجتمع في مالي إلى حالة من الوحدة و التجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام و التمايز الاثني، بدلا من تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد و عدم المساواة في المجتمع.

تمثلت فترة حكم " **الرئيس موديبو كيتا**" حيث طور بلاده بقيامه بالعديد من المشاريع في مالي، و أقام العديد من المصانع و المؤسسات، لكن بالنظر إلى التضخم العالمي الشديد و التجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي[1]. وكان " **موديبو كيتا**" يقوم بتصفية معارضيه، و نتيجة للأزمة الإقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال، كما أن استمرار الرئيس في سياسته الاشتراكية التي لم تطبق فيها الديمقراطية في البلاد أدت إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري قاده الملازم " **موسى تراوري**" في عام 1968م، و أزاح الرئيس "**موديبو كيتا**" من السلطة و عطل الدستور و تولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته " **موسى تراوري**" في سبتمبر 1969 و تولى رئاستها.

تم التصديق على الدستور جديد للدولة في عام 1974 و الذي جعل من مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة "**موسى تراوري**" و تضمن الدستور الذي يدعو إلى:

-انتخابات رئيس الدولة، و هيئة تشريعية، و أنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي، و أعيد انتخابه في 1979 إلى غاية 1991، و بالرغم من إعلان " **تراوري**" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعده و استمر في حكمه العسكري[2]، مما زاد الأمور خطورة باشتداد قوى القوى المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، و في 26 مارس1991 حدث انقلاب بقيادة الكولونيل " **أمادو تومانى توري**"

---

(1) خالد مسعودي كريم بلقاسم، سياسة فرنسا في دول الساحل، **رسالة ماجستير غير منشور**ة (جامعة الجزائر، 1998)، ص.(75).

(2) محمد أبو الفضل، "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي"، **السياسة الدولية**، (مصر، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 105،1991)، ص.(193).

الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية و التي أتت ب" **ألفا عمر كوناري**" و تم إجراء أول انتخابات ديمقراطية فاز بها الرئيس " **ألفا عمر كوناري**" ، و لدى انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح السياسي و الاقتصادي و محاربة الفساد، و في 2002 خلفه الرئيس " **أمادو توماني توري**" بانتخابات ديمقراطية، حيث حصل على نسبة 64،4 بالمائة من إجمالي الأصوات، و أعيد انتخابه في عام 2007 و بقي في الحكم إلى أن أقام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة " **أمادو سانوغو**". حيث جاء هذا الانقلاب في وقت تشهد فيه البلاد تمردا حقيقا، إضافة إلى حالة الإهمال التي تعيشها القوات المسلحة شعور بمذلة لا تطاق أمام التقدم المستمر لمتمردين في غاية التسلح.

وقد تصاعدت الانتقادات الموجهة للرئيس " **أمادو توماني توري**" و لم تعد تقتصر على اتهامه بالتقصير في الجانب الأمني، بل باتت تشمل تخاذله في مواجهة الفساد المستشري في البلاد، و بطبيعة الحال انزلق النظام شيئا فشيئا نحو الظلم و الطغيان و خاصة في معالجة الملفات الحساسة. و مما زاد في الطين بلة هو التراخي الناجم عن " التسيير التوافقي للسلطة" الذي طالما تبجح به الرئيس المخلوع. فالديمقراطية لا تنمو في جو الفساد و لا تثمر في ظل الزبونية و الكسب غي المشروع، ففي المحيط العائلي للرئيس" **أمادو توماني توري**" كان هناك رجال و نساء مشهورون في باماكو بتلقي الرشاوى لقاء تسهيلهم الحصول على عقود و صفقات عمومية.

لقد أرجعت دراسة ألمانية حديثة ما وقع مؤخرا في مالي إلى كون النظام القائم فيها اعتمد ديمقراطية – أسمتها الباحثة- "بديمقراطية الواجهة" و تضيف أن:

"من أسباب الأزمة المالية الحالية بُعد الطبقة السياسية الحالية عن المجتمع و فسادها، و تمثيلها فقط للدور المنوط بها في مسرحية لم تعد تنطلي على أحد"[1].

و بكلمة واحدة فإن انهيار الدولة في مالي و عجزها عن تأدية جميع وظائفها الحيوية قد هيأ الأرضية لهذا الانقلاب العسكري و الذي ستنعكس تبعاته قبل كل شيء على الوضع الأمني في شمال البلاد[2]. ليصبح بعد الانقلاب العسكري على " **أمادو توماني توري**" " **ديانكوندا تراوري**" رئيسا للفترة الانتقالية إلى أن يتم تنظيم انتخابات رئاسية في مالي أما الرئيس الحالي "**إبراهيم بوبكر كيتا**".

و لقد عرفت مالي نظام حكم ديمقراطي جمهوري، و مالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة، السلطة التنفيذية بين الرئيس و حكومته، و السلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد و رئيسها الحالي إبراهيم بوبكر كيتا الذي فاز لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في أوت 2018.

---

(1) سيدي اعمر بن شيخنا، **مرجع سابق**، ص.(84).

(2) سيكوبا ساماكيه، (ترجمة: محمد بابا ولد أشفع)، " **الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 5 أفريل2012، ص ص.2-3، نقلا عن:

www.aljazeera.net

أما الأحزاب السياسية فقد بلغت 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا تتلقى الدعم من السلطات المالية ومن الأحزاب الفاعلة نجد:

1التحالف من أجل الديمقراطية في مالي يسار الوسط –**ديانكوندا تراوري**-

2-حزب اللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية و التقدم ذو توجه يسار وسط.

3-حزب التجمع من أجل الديمقراطية.

4-تحالف من أجل التغيير الديمقراطي و هو مجموعة سياسية تتشكل أساسا من الطوارق في إقليم شمال مالي.

5-الجبهة من أجل الديمقراطية و الجمهورية وهو تحالف من الأحزاب السياسية: حزب التحالف من أجل مالي، و حزب من أجل التجديد الوطني، شكل لمعارضة الترشيح الرئاسي للرئيس "**أمادو توماني توري**"

6- الاتحاد السوداني و التجمع الديمقراطي الإفريقي بزعامة Mamadou Basir Golgo.

7- حزب التقارب الذي ظهر سنة 2007 بزعامة Soumeylou Boubeye Maiga.

8-حزب التجديد الوطني بقيادة Tibile Drame.

9-التجمع من أجل الديمقراطية و العمال بزعامة[1] Amadou Ali Niangadou

و تنقسم مالي إلى ثمان مناطق "غاو"، "كايس" ، "كيدال"،" سيكاسو"،"كويليكورو"، "موبتي"، "تومبوكتو"، "سيغو".

و تتكون الجمعية الوطنية من مجلس واحد يضم 160 عضوا مشرعا يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، و تناط السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية و الحكومة.

تخول السلطة القضائية إلى المحكمة العليا باعتبارها المحكمة العليا للجمهورية و تشتمل المحاكم العليا الأخرى على الحكمة الدستورية العليا و محكمة العدل العليا، و يستند الإطار القضائي و القانوني على القانون المدني الفرنسي و القانون العرفي. لا يتضمن الدستور أحكاما محددة تتعلق بالملكية الفكرية غير أن المادة"8" من الدستور تكفل ضمانات حرية الإبداع الفني و الثقافي. و علاوة على ذلك، فان المادة "13" تحمي حقوق المواطنين في الملكية الخاصة.اما الهيئات السياسية:

1-**الهيئة التنفيذية**: و تتكون من رئيس الدولة، رئيس الجمهورية، فقد شهدت البلاد انتقال الحكم بين خمس رؤساء منذ استقلال مالي:

) مالي، " النظام السياسي"، **موسوعة المقاتل**، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، الموقع الالكتروني: **www.almoqatel.com**

-موديبو كايتا مابين 1960-1968 أطيح بانقلاب عسكري.

-موسى تراوري من 1968-1991 أطيح بانقلاب عسكري.

-أمادو توماني توري، رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب 1991-1992

-ألفا عمر كوناري انتخب عام 1992، و أعيد انتخابه1997

-أمادو توماني توري2002، أعيد انتخابه 2007، و أطيح به اثر انقلاب عسكري في مارس 2012.

-ديانكوندا تراوري رئيس الهيئة الانتقالية أفريل2012.

-إبراهيم بوبكر كيتا: شغل منصب رئيس الوزراء و رئيس الجمعية الوطنية قبل انتخابه رئيسا لجمهورية مالي في عام 2013/09/04 و و تولى فترة انتخابه أخرى في عام 2018، و انتهى الأمر بإجباره على تقديم الاستقالة مؤخرا 2020 و هذا اثر الانقلاب الأخير في أوت 2020[1]. أما رئيس الوزراء فهو " بوبو سيسي" و الذي عين في 23 ابريل 2019.

-اما الرئيس الحالي لجمهورية مالي فهو "باه نداو"العقيد المتقاعد عين كرئيس للمرحلة الانتقالية في صيف 2020.

2-**الهيئة التشريعية**: تتكون من مجلس واحد، هو الجمعية العمومية، وتتألف من 147عضوا، يجري انتخابهم بالاقتراع الشعبي المباشر، ومدة عضويتهم خمس سنوات.

3-**الهيئة القضائية**: تمثل أعلى سلطة قضائية، في مالي، وتتمثل في المحكمة العليا[2].

المطلب الثاني: بنية النظام الاقتصادي في جمهورية مالي

تعد مالي من الدول الإفريقية التي تزخر بمقومات و ثروات اقتصادية هامة، جعلها محل أطماع و منافسة من قبل القوى الكبرى.

تعتبر جمهورية مالي دولة رأسمالية، و تعد من أفقر 25 دولة في العالم، مالي بلد غير ساحلي أي دولة حبيسة و تصل نسبة الأراضي الصحراوية أو شبه الصحراوية إلى 65 بالمائة من إجمالي مساحتها و هناك تفاوت كبيرا جدا في توزيع الدخل و ينحصر النشاط الاقتصادي في البلاد، إلى حد كبير في المنطقة النهرية التي تروى من مياه نهر النيجر

(1) فاروق حسين ابو ضيف، " تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020"، **دراسات افريقية** -دراسات و بحوث-، (2020/09/03)، تاريخ الاطلاع (2020/11/17) **www.qiraatafrican.com**

(2) **المرجع نفسه**.

الفرع الأول: المقومات الاقتصادية في مالي:

يمثل البدو نحو10 بالمائة من إجمالي السكان، و يعمل نحو 80 بالمائة من قوة العمل في الأنشطة الزراعية و صيد الأسماك، و تعتمد مالي اعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية، و هي سريعة التأثر بأسعار القطن العالمية، الذي يعد سلعتها التصديرية الوحيدة إلى جانب الذهب و الصادرات الزراعية للحصول على عائدات و الوضع المالي في البلاد يتقلب مع الذهب و أسعار السلع الزراعية و الحصاد.

ويتركز النشاط الصناعي في تصنيع السلع الزراعية، و هي ألان في طور تطوير صناعة استخراج خام الحديد لتنويع عائداتها من النقد الأجنبي، إضافة إلى قطاع السياحة.

وقد أدى التزام مالي بالإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى خفض قيمة الفرنك الإفريقي، بنسبة 50 بالمئة في جانفي 1994، إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ليتراوح خلال الفترة من 1996-2010 حوالي 5 بالمائة و قد تأثرت تحويلات العاملين في الخارج وطرق التجارة الخارجية، باستمرار الاضطرابات في جمهورية ساحل العاج المجاورة. لكن تسبب الركود العالمي و الانقلاب العسكري انخفاض في الإنتاج في عام2012، و الأنشطة الإرهابية في شمال البلاد[1]، حيث خفضت الحكومة المؤقتة الإنفاق العام في سياق حالة تدهور الأمن وتراجع المساعدات الدولية.

الجدول رقم01: يمثل إجمالي الناتج المحلي: طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ما بين عام 2011- 2019 *مقوما بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية- مليار دولار-:

2011	18.331
2012	19.547
2013	20.748
2014	21.992
2015	23.381
2016	24.927
2017	/
2018	/

تحتل مالي المرتبة 127 في تصنيف قائمة البلدان حسب الناتج المحلي الإجمالي، و هذا باحتساب قيمة جميع السلع و الخدمات النهائية و المنتجة داخل الدولة في سنة معينة، و بعد أن تم تعديلها حسب تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي.

(1) بيانات اقتصادية، **النظام الاقتصادي في مالي**، **موسوعة المقاتل**، تاريخ الاطلاع (2021/02/27)، **www.almoqatel.com**

الجدول رقم 02 يمثل: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد و المتوقع على أساس أسعار الصرف الرسمية و ليس على أساس تعادل القوة الشرائية وحسب تقديرات 2020-2021:

2008	719.33
2009	722.92
2010	732.4
2011	861.87
2012	801.1
2020	899.22
2021	992.31

World Economic Outlook (october2020) ; 15 indicators ;1980-2025

الجدول رقم 03 يمثل: الناتج المحلي الإجمالي على تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد –بالدولار الأمريكي-

صندوق النقد الدولي2013	البنك الدولي2013	المخابرات المركزية2012
1.103 دولار أمريكي	1.641 دولار أمريكي	1.100 دولار أمريكي

هذا الجدول يمثل الناتج المحلي الإجمالي على تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد و قيمة جميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد في سنة معينة مقسوما على معدل منتصف العام) السكان لنفس العام.

لقد بلغت نسبة قوة العمل خلال عام 2007 ب3.241 مليون عامل، موزعة على 80 بالمائة في قطاع الزراعة و 20 بالمائة منها في قطاعي الصناعة و الخدمات، كما بلغت نسبة البطالة حوالي 30 بالمائة طبقا لإحصائيات 2004 و يعيش معظم السكان تحت خط الفقر بنسبة 36.1 بالمائة .

أما الاستثمارات فقد بلغت 23.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي طبقا لإحصائيات 2013. أما الدين العام 30.5 من إجمالي الناتج المحلي طبقا لإحصائيات 2013، الدين الخارجي: 3.349 بلايين دولار خلال سنة 201/12/31

الجدول رقم04 : يمثل الصادرات و الواردات لدولة مالي:

الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار
أهم الصادرات: القطن، الذهب، الثروة الحيوانية	**أهم الواردات:** البترول، الآلات و المعدات و مواد البناء و المواد الغذائية و المنسوجات.
قيمة الصادرات:	**قيمة الواردات:**

2.237 بليون دولار 2011	2.78 بليون دولار 2011
2.756 بليون دولار 2012 **2.577** بليون دولار 2013	**2.794** بليون دولار 2012 **2.895** بليون دولار 2013
أهم الشركاء:الصين52.9 بالمائة، ماليزيا11 بالمائة، أندونيسيا5.3 بالمائة و الهند4.1 بالمائة لعام 2012.	**أهم الشركاء:**فرنسا11.2 بالمائة، السنغال9.9 بالمائة و كوتديفوار8.7 بالمائة، الصين8.6 بالمائة وفقا لعام 2012.

بيانات اقتصادية، موسوعة المقاتل، مرجع سابق. 2019/01/25.

المصدر: www.almoqatel.com

لقد شهدت مالي في 2020 و مع جائحة كورونا ركودا اقتصاديا أدى إلى سقوط حر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 80 بالمائة، حيث سينتقل الناتج المحلي الاجمالي من 5 بالمائة إلى 0.9 بالمائة في عام 2020 و لأول مرة منذ 6 سنوات، نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون اقل من النمو الديمغرافي ما يؤدي إلى تأثر 800 ألف مواطن بالفقر.

فقد ارتفعت نسبة الديون من 39 بالمائة إلى 45 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي كما ستؤثر الجائحة على آفاق التنمية البشرية أو تنمية العنصر البشري، من حيث التعليم و التلقيح، كما أن الشريحة التي ستكون بحاجة للمساعدة الغذائية سترتفع إلى 1.3 مليون شخص1.

أما نسبة النمو الاقتصادي سيسقط من 5 بالمائة إلى 0.9 بالمائة بهذا ستكون اقل من نسبة النمو الديمغرافي 3 بالمائة بمعناه خسارة 490 مليار–FCFA - أي ما يعادل 109.17 مليار فرنك إفريقي، إلى 10427 مليار فرنك إفريقي.

أما الصادرات خلال عام 2020 بلغت نسبة 23 بالمائة، نجد الذهب يمثل نسبة 62 بالمائة و القطن 21 بالمائة و الأنعام 8 بالمائة أما عن أهم وجهات الصادرات المالية فهي تتجه إلى جنوب إفريقيا بنسبة 780 مليون دولار، سويسرا 587 مليون دولار و الهند 137 مليون دولار، بوركينافاسو 116 مليون دولار اما بنغلادش ب111 مليون دولار[2].

الجدول رقم 05: يمثل مؤشرات اقتصادية و بيانات لدولة مالي 2012.

الناتج المحلي الإجمالي	17.790000000 دولار 2012
الناتج المحلي الإجمالي الفردي	1.100دولار 2012

(1) **Analyse Rapide Des Impacts Socio-économiques du COVID -19 au Mali** ;Nation Unies Mali (21/05/2020) ;p.03.

(2)ibid ;p.10.

معدل النمو الحقيقي	1.2بالمائة 2012
نمو الناتج المحلي طبقا لصندوق النقد الدولي	17.4 بليون دولار 2012
معدلات التضخم	5.4 بالمائة 2.9/2012 بالمائة2011
القوى العاملة	3.241000 مليون عامل 2011
الناتج المحلي حسب القطاعات المختلفة 2012	الزراعة38.7 بالمائة الصناعة23.9 بالمائة قطاع الخدمات37.9 بالمائة
الأجور	28.465فرنك إفريقي -57دولار -
فرنك الاتحاد المالي الإفريقي مقابل الدولار الأمريكي	53.510 لعام 87.471/2012 لعام 2011/ 28.495 لعام 2010
فائض الميزانية	1.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي 2012
الضرائب و الإيرادات الأخرى	17.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي 2012

الجدول رقم 06، يمثل إحصائيات اقتصادية لعام2019

النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	**1.7 بالمائة سنويا.**
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي	**2.322**
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي –بالدولار الأمريكي-	**879.0**
التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي	**1.9 بالمائة سنويا**
إجمالي الناتج المحلي –بالدولار -	**17.279.57**
إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	**47.657.57**
إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار	**45.637.98**

هذه الإحصائيات وفقا لبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، مجموعة البنك الدولي

www.albankdwli.or

الجدول رقم 07 يمثل تقديرات اقتصادية لعام 2020

لكن و حسب إحصائيات 2020 [1]

نمو الناتج الإجمالي المحلي	-2 بالمائة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	899.22 دولار
التضخم	1.8 بالمائة
الميزان التجاري	-0.352 مليار دولار
إجمالي الدين العام الحكومي	44.8 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي
الدين الخاص –القروض و سندات الدين	25.38 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي
الدين	30.91 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي
الاستثمارات المباشرة من الخارج	2.86 مليون دولار
إيرادات الحكومة	21.02 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي

نلاحظ أن هناك انخفاض شديد في الكثير من المؤشرات الاقتصادية، في عام 2012 و هذا راجع إلى الأزمة السياسية التي شهدت مالي و التي أثرت في جميع مناحي الحياة، و هذا بالرغم من المعونات و المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها من طرف القوى الكبرى و حتى الجارة منه، إلا أن مساهمتها ضئيلة مقارنة بالأعباء التي يتحملها القطاع الاقتصادي، و لكن ما لاحظناه أيضا أن هذه المؤشرات قد انخفضت أكثر فأكثر مقارنة بعام 2012 حيث تغيرات الأرقام كثير و أن القطاع الاقتصادي و المالي تأثر مرة أخرى بالوباء الذي عصف بالعالم منذ بداية عام 2020.

(1) **World Economic Outlook (october2020) ; 15 indicators ;1980-2025**.

المطلب الثالث: مسألة الاثنية و الدين في جمهورية مالي.

إن الأهمية الإستراتيجية لدولة مالي جعلها عرضة للاستعمار ، هذا الاستعمار الذي مارس سياسة فرق تسد بناءا على البناء الاجتماعي التي تتكون منه الدولة في الي، حيث تضم عدة اثنيات عرقية و هو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الاثنية كمحدد جيوسياسي في مالي

اتبع الاستعمار "سياسة فرق تسد" وأعلى من شأن جماعات اثنية معينة على حساب الجماعات الأخرى التي ربما تمثل الأغلبية (مثل جماعة التوتسي في رواندا التي تمثل 15 بالمائة من السكان التي فضلتها بلجيكا على جماعة الهوتو التي تمثل 85 بالمائة من السكان).

كان اتبع المستعمرون أيضا نمطا تنمويا غير متوازن، و ذلك بتنمية المناطق الغنية بالثروات أو التي تلبي احتياجات الإدارة الاستعمارية على حساب بقية المناطق[1].

عموما إن المجتمعات في الساحل الإفريقي مليئة بالتناقضات، حيث نجد التناقض بين الريف والمدينة و بين الأسياد والعبيد و بين الرحل و الحضر إلى غير ذلك من التناقضات التي تؤثر على هيكل و تجانس المجتمع الإفريقي، و هو ما ينعكس بالضرورة على شكل الدولة في الساحل الإفريقي، و بالتالي علاقتها مع دول الجوار. و من بين التناقضات الموجودة في الساحل الإفريقي نجد دولة مالي التي تتميز بالتنوع الاثني او العرقي حيث تضم مالي حوالي 23 اثنية، وهي تتوزع على خمس مجموعات رئيسية :

"الماندينغ" Mandingne 50 بالمائة و تضم أربعة اثنيات و هي " **البامبارا، السونينك، الماليكي و البوزو**" و تضم اثنيتين و هما **البول**17بالمائة و **التوكولور**.

الفولان Voltaiques يمثلون 12بالمائة و تضم ثلاث عرقيات هي: **البوبو، السينوفو و الميني انكا**.

أما **الصحراوين** فتضم أيضا ثلاث مجموعات المور و العرب و الطوارق و يمثلون نحو 10 بالمائة و أخر اثنية مشكلو للمجتمع في مالي و هي الصنغاي[2]، حيث تشتغل هذه الفئة على الصيد و الفلاحة و هم يمثلون 12 بالمائة و يتواجدون في الجنوب، أما اثنية البامبارا و يمثلون 31،9 بالمائة من السكان وهم يتمركزون في ضواحي باماكو و سيغو و سيكاسو، و هم مزارعون يدينون بالإسلام في غالبيتهم. و تعتبر لغتهم البامبارا من بين اللغات المستعملة بكثرة في العاصمة باماكو و ذلك لتواجدهم بكثرة في الإدارات العمومية.

(1) أيمن السيد شبانة، "الصراعات الاثنية في إفريقيا، الخصائص و التداعيات و سبل المواجهة"، **قراءات افريقية**،(2016/11/23)، (تاريخ الاطلاع 02 /2021/03)،

www.qiraatafrican.com

(2) Gérard Francois Dumont ; **Op-Cit** ;PP.(2-3).

أما البولس يشكلون 9،13 بالمائة يتواجدون في شمال مالي، أما العرب فيمثلون 1،9 بالمائة و الطوارق4،7 بالمائة ، حيث أن قبائل " الماندنغ" هم الذين يسيطرون على الطوارق و تمثل نسبة 9/10 من سكان مالي السود الحضر و يتركزون في جنوب مالي و الذي يسمى بالجزء النافع في مالي و الذي يتوفر على إمكانيات فلاحية[1].

ويحدد التركيب العمري للسكان من خلال أعداد الذكور و الإناث، لكل مرحلة عمرية طبقا لسنة 2009:

-أصغر من 15 سنة نسبتهم 48،3 ذكور ما يعادل 3.089.406--- 3.023.341 إناث.

-من 15سنة إلى 64 سنة نسبتهم 48،7 بالمائة ذكور ما يعادل 3.065.167 و من الإناث ما يعادل 3.101.914.

-و من 65 سنة إلى ما فوق نسيتهم تقدر 3،7 بالمائة ذكور ما يعادل 151،718، و من الإناث ما يعادل 235.44.

و يقدر معدل المواليد ب 45.53 مولود لكل 1000 نسمة طبقا لتقديرات 2014.

و معدل الوفيات 13 حالة لكل 1000 نسمة تقديرات 2014.

و معدل الهجرة منها2.3 مهاجرين لكل 1000 طبقا لتقديرات 2009[2].

و معدل العمر المتوقع طبقا لتقديرات 2014 لإجمالي السكان94-54 سنة ، الذكور 12-53 سنة، الإناث 86-56سنة.

و تواجه مالي، باعتبارها دولة من دول العالم الثالث، العديد من المشاكل الاجتماعية كانتشار الأمراض المعدية الايدز والملاريا والتهاب الدماغ والإسهال البكتيري والتهاب الكبد الوبائي "أ" وحمى التيفوئيد.....ضف إلى هذا الجهل و الفقر و المجاعة و الأمية، حيث تصل نسبة الأميين من الراشدين69 بالمائة في حين أن27 بالمائة من الأطفال من يلتحقون بالمدارس.

ان التنوع الاثني الذي تتميز به دولة مالي و الذي- ذكرناه آنفا- اثر كثيرا على الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية، و إذا أخذنا عينة من الاثنيات الموجودة في مالي و التي أثرت كثيرا في تاريخ جمهورية مالي وهي اثنية الطوارق المتمركزة في شمال الجمهورية و التي لها الكثير من المشاكل مع السلطة المركزية منذ ستينيات القرن الماضي.

1- الطوارق كجماعة اثنية في مالي:

(1) Gérard Francois Dumont ; **Ibid** ;P.(3).

(2) مالي،التركيب السكاني، **موسوعة المقاتل، مرجع سابق**، تاريخ الاطلاع (2019/01/25).

يعرف الطوارق عند العرب باسم " الملثمين" الذين يقطنون الصحراء الكبرى، و يمتد توزيعهم الجغرافي من منطقة "توات" و حتى "تومبوكتو"، و من "فزان" إلى "زندار" الواقعة على بعد 300ميل تقريبا غربي بحيرة تشاد.

خريطة (رقم07): تمثل توزيع الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: www.studies.aljazeera.net

هناك تباين بين المؤرخين قديمهم و حديثهم حول أصول الطوارق التي استوطنت منذ قديم الصحراء الفاصلة بين الشمال الإفريقي و السودان القديمة، و يرجع معظم المؤرخين العرب جذور الطوارق إلى هجرات قديمة من المشرق، حيث يقول المؤرخ "**ابن عبد الحكم**" إنهم من فلسطين، و أنهم هربوا بعد مقتل "**ملكهم جالوت**" على يد النبي "**دواود**" و هاجروا إلى ليبيا و يتحدث "الشريف الإدريسي في كتابه " صاحب المسالك و المماليك" عن هجرة قبائل الهوارة و الزناتة و الدرايسة و المخيلة و انتشارها بين طرابلس و الدواخل الصحراوي، أما الباحث الجزائري" **ابن بيلا**" يقول:

"إن كتب التاريخ القديمة مثل بطليموس وهيرودوت، أكدوا أن الطوارق هاجرت قديما من الشرق و قد عرفوا في هذه الكتابات باسم الليبيين أو الليبو وهو اسم الذي أطلقه المصريون القدماء على جيرانهم من سكان شمال إفريقيا، ذلك أن القبيلة التي تجاورهم حينذاك تعرف "**بالليبو**" و كانوا يعرفون" بالنوميديين" عند "الوندال" وعند الرومان و اليونان بالبربر" ، أما "**ابن خلدون**" فينسب قبائل الطوارق إلى قبيلة " صنهاجة" على نطق العرب و تعني "السمر" و يقول " **ابن خلدون**" هذه الطبقة من صنهاجة، هم الملثمون المواطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب أبعدوا في المجالات هناك منذ ظهور قبائل الفتح، لا يعرف أولها فأصحروا عن الأرياف، ووجدوا بها المراد و هجروا التلال و جفوها واعتاضوا عنها بالأنعام و لحومها، انتبذوا عن العمران و استئناسا بالانفراد و توحشا بالعز عند الغلبة و القهر، فنزلوا من الريف جوار و صاروا ما بين بلاد البربر و بلاد السودان حجزا و اتخذوا اللثام خطاطا تميزوا بشعاره بين الأمم"[1].

و تسمية الطوارق بالطوارق محل خلاف بين المؤرخين، فمن قائل بأنهم سموا بهذا الاسم لأنهم طرقوا وتوغلوا فيها، و البعض يرجع ذلك لانتساب البعض منهم إلى طارق ابن زياد أو إلى جيشه و كلمة " الطوارق" أو التوارك" و مفردها "تاركا" و معروفة تقريبا عند جميع الامازيغيين و تعني " الأرض المسقية الخصبة"[2]، و اسم "الطوارق" يعني بلغتهم " كل تماشق أو كل تماهق أو أموهاج أو أموهاغ" و هو الاسم الذي يطلقه الطوارق على نبلاء القوم أي الرجال الأحرار و يرادفه في الشمال الإفريقي.

أما اسم الطوارق الذي عرفوا به فقد جاء مع الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب وشمال إفريقيا، و قيل بان الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية فسموا " التوارك" و قيل لأنهم تركوا المسيحية إلى الإسلام، فسموا بهذا الاسم، و قيل ان كلمة " طوارق" تنقسم الى قسمين "طوا" و تعني " شعب" و "رق" تعني "مكان"، أو تسموا على اسم قبيلة تدعى "تاركة"و يقال إن أصلهم يمني وترجع أصولهم إلى صنهاجة، و هم أساس دولة المرابطين، و مسلمون سنة على المذهب المالكي، و هم يعيشون الآن في منطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غربا حتى تشاد و ليبيا شرقا، يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى، في ليبيا و تشاد و النيجر و الجزائر و موريتانيا، و كانت لهم في الماضي سلطنات عديدة، كسلطنة الهقار و الازقار و أضغاغ و تامزا و أولمدن و تاقر يقرايت و كلاقرس، و في مالي سكنوا مدن تومبوكتو و غاو و أزواد و ليرة و كيدال[3].

و ينقسم الطوارق إلى عدة أقسام و هي:

(1) التنبيكي، **الطوارق- عائدون لنثور -** (منشورات منظمة تامانيوت، ب.د.ن، ب.س.ن، ب.ط)، ص ص.(16-19)، لتحميل الكتاب يرجى زيارة الموقع الالكتروني:

www.kenanaonline.com:

(2) المرجع نفسه، ص,(20),

(3) احمد عبد الدايم محمد حسين، " تاريخ القضية الازوادية و تطورها"، **قراءات افريقية**، (القاهرة، المندى الإسلامي، العدد16، ابريل –جوان2013)، ص ص(18-19).

*طوارق الهقار.

*طوارق عسكر و هم أنقى عناصر الطوارق جميعها.

*طوارق الهوا.

*طوارق أفوغاس و هم يقطنون في الجنوب و الجنوب الغربي من الصحراء.

*طوارق اوليميدان و الذين يضموا فيما بينهم طوارق النيجر و تومبوكتو.

و تنقسم كل هذه الأقسام إلى طبقتين فقط هما:

1-قبائل السادة النبلاء.

2-قبائل التابعين الموالين.

و المرأة عند الطوارق مركز لا يضارعه مركز أخر في أي قطر من أقطار المسلمين، إذ تحاط بقدر كبير من الكرامة و الاحترام، فيسمح لها بممارسة كامل حريتها، بحيث تسهم في الحياة العامة و مجلس القبيلة وتختلط بالرجال في شتى المناسبات و تقوم بتعليم الأطفال. و قد ذهل ابن بطوطة عندما رأى الحرية التي منحها الطوارق لنسائهم، فهو إذ يعلق على مركز المرأة عند الطوارق فيقول:

"أنه قام بزيارة أحد أصدقائه من الطوارق فوجده جالسا على بساط بينما جلست زوجته على متكأ وسط المنزل و تتبادل الحديث مع رجل يجلس بجوارها، فقال بن بطوطة لصديقه التارقي أبو محمد من تكون هذه السيدة؟ فأجابه أبو محمد أنها زوجتي، فقال ابن بطوطة، و من يكون هذا الرجل الذي يجلس معها؟ فقال الزوج أنه صديقها، فقال ابن بطوطة: و هل أنت راض عن هذا الحال يا من قضيت شطرا من حياتك في بلادنا و تعرف جيدا وصايا كتاب الله؟ فأجابه صديقه أبو محمد بقوله إن علاقات النساء بالرجال في بلادنا علاقات طيبة و سليمة، و إنها علاقات قديمة و شريفة، وهي فوق الشبهات، و فضلا عن ذلك فان نساءنا لسن كنساء بلادكم، و يضيف ابن بطوطة قائلا لقد دهشت من حماقة هذا الصديق و تركت داره إلى غير عودة".

و الواضح من هذا العرض أن المرأة الطارقية كانت تتمتع بمركز أو بقسط كبير من الحرية و ربما سبقت المرأة الأوروبية في هذا المجال، و إن دل هذا على شيء إنما يدل على المرحلة الحضارية التي وصل إليها شعب الصحراء[1]. و يتكلم الطوارق بلغة من أصل أمازيغي و يقال أنها مشتقة من اللغات السامية القديمة، و أن لها أصالتها الخاصة، فهي وسيلة التعبير الأولية التي ابتكرها الأجناس البدائية التي سكنت الشمال الإفريقي منذ الآلاف السنين. و لغة الكتابة " التيفيناغ" مؤلفة من 24حرفا، و هي أشبه بالعلامات الهندسية من دوائر و مربعات و نقاط و مثلثات وهي تنقش على الحجارة و الخشب وتستعمل في مناسبات قليلة لتسجيل الملكية أو عقود الزواج، و تكتب من اليمين إلى اليسار، أو من فوق إلى تحت

(1) يوسف نصر السيد، **مرجع سابق**، ص(63).

و يقول " **محمد سعيد القشاط**" " **الشعب الطارقي شعب مسلم من أصل سام احتفظ بهويته الحضارية الأصيلة، و التماشق لغته الوطنية و حروف هذه اللغة تسمى "التيفيناغ" تجعله أحد الشعوب الإفريقية النادرة التي تملك أبجدية نظيفة يرجع وجودها إلى ثلاثة ألاف سنة قبل ميلاد السيد المسيح تقريبا، كما تشهد على ذلك الكتابات و النقوش التي تمثل الصحراء و إفريقيا الشمالية**" .

و ذهب " **جان كلود**" في كتابه " **النيجر اليوم**" "**أما الطوارق فهم يتكلمون لغة بربرية اسمها " التماشك" تعتمدها قبائل الطوارق جميعا، أنها إحدى اللغات الإفريقية النادرة التي تمتاز بان لها كتابة خاصة بها، و هي تيفيناغ التي عثر على أثار عديدة مكتوبة بها بين النقوش الجدارية و تتألف أبجدية الطوارق من رموز**"[1]. حيث ما تزال توجد نقوش و كتابات هذه الحروف في المغارات و جبال "التاسيلي " جانت" حيث تسكن قبيلة " **كل أجر**"، لهذا اعتبرت منظمة اليونسكو جبال هذه المنطقة أكبر متحف في الهواء الطلق في العالم لما تزخر به من مآثر تاريخية منقوشة بحروف التيفيناغ.

و بالموازاة مع تمسكهم بلغتهم الأصلية، تجدهم شديد الالتصاق كذلك باللغة العربية و آدابها و علومها، و فيهم الكثير من حفظة القران الكريم و الحديث، حيث يتم تعليمهم اللغة العربية و حفظ الرقان الكريم ابتداء من سن السادسة و من النادر أن تجد تارقيا لا يحفظ من المعلقات و شعر المتنبي و أبي العلاء المعري و الفرزدق.

أما لباسهم فهو السروال الواسع و القميص الفضفاض تحت العباءة الواسعة و الحذاء العريض المصنوع من جلد البعير و العمامة الكبيرة، بلثام ضيق بتراوح طوله من أربعة إلى خمسة أمتار باللون الأسود و الأزرق غالبا و هذا اللثام هو لزام على الرجال دون النساء، حيث يلف بإحكام على جميع الوجه فلا تظهر منه سوى العينين[2].

و الطوارق مجتمع قبلي تحكمه أعراف القبيلة و قوانين العشيرة تنظيما و أعرافا و تقاليد اجتماعية حاكمة للفرد و المجتمع معا. فينقسم مجتمع الطوارق شأنه شأن كل المجتمعات البدوية التقليدية باقتراب يحاكي مجتمعات البدو في المشرق العربي:

1-**السادة:** و هم علية القوم.

2-**المتعلمين:** و هم المتعلمين قراءة و كتابة اللفة العربية و القران و أصول الدين.

3-**الطبقة الغارمة**.

4-**الصناع.**

(1) التنبيكتي، **مرجع سابق**، ص ص.(23-24).

(2) ياسين جبار الديلمي، **الطوارق بين العروبة و الشتات الإفريقي**، من موقع مكتوب، (2015/04/10)، **www.makoob.com**

5-**العبيد المعتقون من العبودية** (العبيد الأحرار).

6-**طبقة العبيد.**

و الطوارق مسلمون بالمطلق ملتصقون بالإسلام الحنيف و هم على المذهب المالكي، و يطلق على الطوارق في جمهورية مالي بالأنصار، كما هاجر الطوارق منذ عقود و إن لم نقل منذ قرون نتيجة العمليات العسكرية المستهدفة لوجودهم سواءا الفرنسية أو الوطنية المحلية.

1-هجرة أبناء شمال جمهورية مالي هربا من بطش الجيش الفرنسي في أواخر القرن 19 و تحديدا من عاصمة الثقافة العربية و الإسلامية من مدينة تمبكتو إلى دول الجوار.

2-هجرة أبناء الطوارق في مالي ، النيجر من الصحراء و منها إلى دلتا النيجر و الاستقرار في السهل بتجمعات سكانية عشوائية مع بداية القرن 20.

3-هجرة أبناء الطوارق إلى دول الجوار العربية في عقد الستينيات في القرن الماضي بعد إعلان الاستقلال السياسي عن فرنسا.

4-هجرة أبناء الطوارق في مالي إلى جمهورية بوركينا فاسو عام 1991.

5-هجرة أبناء الطوارق في النيجر إلى ليبيا 1987 بعد نكوث حكومة النيجر لإعلان السلام معهم.

6-قيام جيش جمهورية مالي بالتجمع القسري للطوارق من المدن و الضواحي و إقامة المعسكرات القسرية لهم في الصحراء على مشارف حدود كل من موريتانيا الجزائر و ليبيا و دفعهم للهجرة خارج الحدود، أما اليوم فتشهد الصحراء و بعض المدن التي يتركز فيها الطوارق حالة ثورة و عصيان تطالب الحكومات المحلية بإنصافهم في الحياة و الاعتراف بوجودهم. و شواهد دلتا نهر النيجر من حرب العصابات و استهداف البنى الاقتصادية و الشركات النفطية العالمية ماهو إلا إثبات الذات و الوجود و الحقوق القومية و نقل الصراع المحلي إلى العالمية غبر تهديد المصالح النفطية و المعدين عبر شركات عالمية بعد أن أغلقت الأبواب أمامهم لأكثر من سبعة عقود ظل الطوارق يعانون من الإهمال و الإقصاء و التهجير القسري.

إن ما تشهده منطقة سهل النيجر –دلتا النيجر- من أحداث و عصيان مسلح و عمليات خطف الأجانب و تحديدا العاملين في الصناعات النفطية، و دخول الطوارق كرقم صعب في العملية اللعب الاستثماري النفطي العالمي ومع دخولهم ساحة و حلبة الصراع جعل من الطوارق رقما هاما و صعبا أحيانا في المعادلة الدولية من جانب الاستحواذ النفطي على حقول النفط في دلتا النيجر امتدادا من نيجريا النيجر، مالي و بوركينافاسو و صعودا للخندق النفطي الإفريقي من جمهورية تشاد إلى السودان و خاصرة النفط في دارفور. و ما تشهده المنطقة الإفريقية النفطية من أحداث ليست ببعيدة عن صراع النفوذ و الاستحواذ

النفطي بين الكارتلات النفطية الغربية: أولا و من ثمة العالمية و ثانيا و مع التنين الصيني في السودان ثالثا و ليقف الطوارق في لعبة التوازنات النفطية الخانقة لوحدة الدولة أو المقسمة لها دويلات و كانتونات و حسب لعبة الدومينو النفطية و من هنا يبرز دور الطوارق حديثا مع النفط و النفط المقسم و الموحد للشعوب[1].

و من بين التحديات الأمنية التي تواجه جمهورية مالي، أنها من أفقر الدول في العالم ، بالإضافة إلى التواجد الكبير للطوارق بها إلى جانب الجماعات المتطرفة التي أصبحت تهاجم الحكومة منذ الانقلاب العسكري في 22مارس2012 الذي أدى إلى إطاحة بالرئيس " **امادو توماني توري**" ، لكن دون أن ننسى أن هذا الصراع بين الطوارق و الحكومة في باماكو يعود إلى ستينيات القرن الماضي[2].

ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة الاثنية داخل مكون الدولة، فشل في المقابل البعض الأخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة، حيث نجد في مالي و نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد و الانقلابات العسكرية و تواجد بعض المناطق في خانة التهميش ظهور عدة حركات سياسية تطالب بحقوقها التنموية و من هذه الحركات نجد:

-حركة الطوارق للمقاومة Mouvement de la Résistance Touareg

-الحركة الشعبية لازواد Mouvement Populaire D'Azaouad

-الجبهة الإسلامية العربية لازواد Front Islamique Arabe de L'Azaouad

الحركة الوطنية لتحرير الازواد Mouvement Nationale de Libreatione de L'Azaouad

هذه الحركات شكلت أزمة حقيقية للحكومة المركزية في باماكو و يرجع السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية عن استيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي و فشل الخطوط التنموية الخاصة لهذه المناطق، كالفساد السياسي و الإداري و افتقار الدولة للموارد الأساسية التي هي المحرك الأساسي لعمليات التنمية الملحية، و اقتصارها على مناطق دون أخرى و على جماعات أثنية على أخرى[3].

---

(1) ياسين جبار الديليمي، "**مرجع سابق**.

(2)Yonah Alexander ; ''**Maghreb and Sahel Terrorism : Addressing the Rising threat from Al- Qaeda and other Terrorism in North Africa and West /Central Africa''**, International Center for Terrorism Studies; at; the Potomac Institute for policy Studies, (01/2010); p. (21).

(3) مبروك كاهي، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة و تحديات جديدة"، **مجلة تحولات**، (الجزائر ، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، المجلد 2، العدد1، 2019)، ص ص.(173-174).

إن دولة مالي هي أكثر دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تمرد بعض الجماعات الاثنية الموجودة على أراضيها، هذه الأخيرة ترى و تؤمن بعدالة قضيتها و بمشروعها الانفصالي[1].

وتعتبر مطالب الجماعات الاثنية بالخروج أو الانفصال عن الدولة تهديد خطير للاستقرار، لانها تعتبر تحد للإيديولوجية القومية التي تأخذها أي دولة و بصورة أسياسية يتم الرد عن تلك المطالب الانفصالية بالقوة من طرف الدولة.

إن توجه الدولة نحو استخدام العنف في مواجهة الحركة الاثنية المطالبة بالانفصال، يؤدي في الكثير من المرات إلى الدخول في حروب أهلية، تكون فيها الاثنية – العامل الأساسي و الأبرز، فالسلطة المركزية في العديد من الدول الإفريقية تستند على اثنية معينة أو تفضيل جماعة عن أخرى، و بالتالي فان المواجهة بين الدولة و الجماعات الاثنية هي في النهاية صراع بين الاثنيات و هو ما يهدد عند وصوله إلى حرب أهلية و بالتالي زعزعة استقرار الدول.

الفرع الثاني: الدين الإسلامي في جمهورية مالي:

إن الدين كلمة عامة تشمل كل ملة يدان بها. و نقول دان بالشيء أي اتخذه دينا ومذهبا بمعني اعتقده أو تخلق به ، فالدين هنا هو المذهب و الطريقة التي يسير عليها المرء نظريا و علميا. وبهذا المعنى يصبح الدين يحكم العلاقة التي تكون بين طرفين و هي ذات وجهين: وجه يعبر عن الطاعة والانقياد، ووجه أخر ذو أمر وسلطان والتزام، وكلمة الدين هنا بمثابة الدستور الذي يحكم هذه العلاقة.

و الدين: في اللغة بمعني الطاعة والانقياد، والدين مشتق من الفعل الثلاثي دان وهو تارة يتعدى بنفسه، وتارة باللام، و تارة بالباء ، ويختلف المعني باختلاف ما يتعدى به . فإذا:

تعدي بنفسه يكون –دانه- ملكه و ساسه وقهره وحاسبه وجازاه، وإذا تعدى باللام يكون -دان له- خضع له وأطاعه، و إذا تعدي بالباء يكون - دان به- اتخذه دينا ومذهبا واعتقاده وتخلّق به.

أما اصطلاحا فيعني عند "كانط" يعني: " **بأن الدين هو المشتمل علي الاعتراف بواجباتنا كأوامر إلهية**"

أما محمد دراز فيقول: " **الدين هو الاعتقاد بوجود ذات غيبية علوية، لها شعور و اختيار، و لها تصرف و تدبير للشؤون التي تعني الإنسان، اعتقادا من شأنه أن يبعث علي مناجاة تلك الذات السامية في رهبة ورغبة و في خضوع و تمجيد ، وبعبارة أخرى هو الإيمان بذات إلهية جديرة بالطاعة والعبادة**"[2].

إن مكانة الدين تبقى بحاجة إلى المزيد من البحث و التقصي و الدراسة و لا سيما في العقد الأخير من اقرن العشرين و ما تلاه حين سجل الدين و بقوة بعد ترجع ثقة بعض الإيديولوجيات العصرية و قدرتها

(1) ميروك كاهي، **مرجع سابق**، ص.(174).

(2) نعيمة زواوي، الصراعات الاثنية و الدينية في إفريقيا -نيجيريا -، **رسالة ماجستير غير منشورة**، تخصص دراسات افريقية، (جامعة الجزائر3، قسم الدراسات الدولية، 2014)، ص ص(61-62).

على الخلاص و تحقيق التنمية[1]. إذ تكشف الدراسات الانثروبولوجية و الاجتماعية للشعوب و الثقافات عن وجود عنصر الدين كعنصر لا يخلو منه مجتمع و لا ثقافة و هو ما يدل على الدور الجوهري الذي يقوم به الدين في حياة المجتمع و بناء الثقافة، و قد أكد الكثير من العلماء بعد استقراء العديد من الثقافات انه ما من ثقافة إلا و كان الدين – سماويا أو وضعيا[2]- هو العامل الرئيسي في انبثاقها و توحيد عناصرها كما أنه هو الذي يعطيها غاياتها العليا.

يعد الإسلام أحد المكونات الرئيسية للموروث الحضاري الإفريقي، و قد حسبه- علي المزروعي- أحد الأبعاد الثلاثة التي تشكل الميراث الثلاثي لإفريقيا. و عليه فان التأكيد على الذات الحضارية الإفريقية يمثل خطوة واعية لوضع إفريقيا على طريق النهضة و التعامل الصحيح مع واقع و متغيرات العالم من حولها.

حاز سكان غرب إفريقيا حظا وافرا، حيث من الله عليهم بوصول الإسلام في وقت مبكر من نزول الوحي بالدين الخاتم، إذ يربط المؤرخون وصول الإسلام إلى السودان الغربي (غانا و تكرور) بحملات " عقبة بن نافع الفهري" في السنوات الهجرية -21هـ، 22هـ، 23هـ، و لكن الجيش الغاني تصدى لها دون دخول الإسلام في المنطقة. وتؤيد بعض الاكتشافات الأثرية هذا الوصول المبكر للإسلام، حيث وجدت قبور في قرية " كاجي" الواقعة غرب مدينة" غاو" تسمى " قبر الصحابة".

امتاز الإسلام في هذه المنطقة بأنه دين الملوك و علية القوم، إذ هم السابقون إليه، و لذلك استقبل المسلمون العرب و اللغة العربية بحفاوة، وعلى سبيل المثال يسمى الشعب السوداني كل ما هو إسلامي بأنه سوداني: الكتابة العربية، الهلال، والسنة، وشعب سنغاي يطلق على الشهور العربية و الهلال " بالشهر البلدي" و الماندنجو يطلق عليها "شهور السود."[3]

وتشهد القارة الإفريقية اليوم ميلاد أكبر عدد من المتحدثين باللغة العربية، و إلى جانب ذلك فهي تمثل بحق دون سائر قارات العالم، القارة المسلمة و قد كان تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي في إفريقيا عظيما و ملموسا على الرغم من تجاهل ذلك في دراسات العالم الإسلامي، و لايخفى تأثير الإسلام على المجتمعات الإفريقية في نواحي اللغة و العادات و الملبس و السلوك الاجتماعي والفنون والموسيقى والعمران والفلسفة و الأخلاق.....التي تمثل المدن الإسلامية العريقة مثل "غاو و تمبكتو و كانو و زرايا و سوكوتو" مراكز للتجارة و منارات للتعليم. لقد كانت جامعة تمبكتو في أوج عزها خلال القرن 16 تضم 150 مدرسة و مكتبة ضخمة تضم العديد من المقتضيات العامة والخاصة[4].

(1) محمد صالح الكروي، "مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، صيف2008)، ص.(165).

(2) عماد عبد الغني، **سوسيولوجية الثقافة المفاهيم و الإشكاليات: من الحداثة إلى العولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2008)، ص.ص (138-139).

(3) عبد الرحمن عبد الله سيسي، " الآثار الدينية و الاجتماعية للازمة في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، (القاهرة، المنتدى الإسلامي، العدد16، (ابريل- جوان 2013)، ص.(24).

(4) حمدي عبد الرحمن حسن، دعاشور مهدي، " **الإسلام في إفريقيا: من الإرث الاستعماري .....، مرجع سابق**، ص.(71).

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع الثقافات و تعددها فمن جهة نجد الثقافات الإفريقية القائمة على طقوس و عادات مستمدة من الواقع الإفريقي، و من جهة أخرى نجد الثقافة الإسلامية التي عرفت انتشارا واسعا مع دخول الإسلام إلى إفريقيا، بالإضافة للثقافة الغربية التي جاءت مع دخول الاستعمار الأوروبي.

رغم المحاولات التي قامت بها النخب الحاكمة لنشر الثقافة الغربية، إلا أن هناك عوامل أخرى مازالت تفرض نفسها كمؤثر أساسي في مجتمع الساحل الإفريقي، و مازالت تلعب دورا أساسيا في المجال السياسي، و من بين هذه العوامل عامل الدين، و يأتي الدين الإسلامي في مقدمة الأديان التي تعرف انتشارا كبيرا في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، و لعل من عوامل انتشار الإسلام في إفريقيا، حيث يمكننا أن نحدد خمسة عوامل وهي:

1-**الفتح الإسلامي** لشمال إفريقيا.

2-**العوامل الشخصية** ومنها ما قام به التجار المسلمون من دور واضح في نشر الدعوة الإسلامية (مساهمة التجارة)، إضافة إلى العلماء و الفقهاء حيث قام هؤلاء برحلات سياحية إلى مناطق في إفريقيا، حيث عرضوا علمهم و تعلموا اللغات الإفريقية و أصبحوا يكتبون بها من أحل نشر الدين الإسلامي.

3-**الهجرات:** لعبت تحركات القبائل و هجراتها دورا عظيما في نشر الإسلام في إفريقيا (القبائل العربية التي دخلت مصر، هجرة قبائل البربر الذين تبنوا الإسلام منذ عهد مبكر).

4-**طبيعة الدين الإسلامي** و ما يتسم به من سمات جعلته قريبا من أفئدة الأفارقة، إضافة إلى موقفه تجاه بعض القضايا(الرق، الأحوال الشخصية).

5-**الطرق الصوفية:** و دورها المهم في جذب الأفارقة إلى الإسلام (خاصة في غرب إفريقيا، الطريقة القادرية نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني، و الطريقة التيجانية التي تنسب إلى الفقيه الجزائري أبي العباس أحمد بن محمد بن مختار[1].

لقد امتزج الإسلام بالعادات الإفريقية و أصبح هناك ما يمكن تسميته **بإسلام إفريقي** أو **مؤفرق** و يتمثل عادة من خلال الطرق الدينية التي لعبت و مازالت تلعب دورا كبيرا في المنطقة، و التي استطاعت ان تتكيف مع عادات الشعوب الإفريقية بشكل سمح لها بالانتشار السريع و الكثيف.

إن المحدد الديني في منطقة الساحل الإفريقي، غالبا ما يكون مشكل في الدولة خاصة في دول إفريقيا الغربية كموريتانيا و النيجر و نيجيريا و مالي، باعتبار أن أغلبية السكان هم مسلمون[2]، إلا أن النخبة الحاكمة تنص في دستور البلاد على علمانية الدولة، بمعنى إعلان النظام السياسي حياده تجاه الظاهرة

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، **مرجع سابق**، ص.(77).

(2) عبد الرحمن حسن حمدي،، **الإسلام في إفريقيا**..... **مرجع سابق**، ص.(99).

الدينية، الأمر الذي يعد في جانب منه أحد مواريث الاستعمار وترتيبات القوى الاستعمارية بشأن استقلال الدول الإفريقية حيث حرصت القوى الغربية على تسليم السلطة للقوى الوطنية العلمانية و النخب السياسية الموالية على الرغم من الدور النضالي للعديد من القوى الإسلامية في العديد من حركات التحرير على نحو ما تشهد به خبرة دول ساحل الصحراء(تشاد، النيجر و مالي....) السنغال و غينيا و اريتريا[1]. تضم مالي مثلا 94 بالمائة مسلمين، و 2بالمائة من الوثنيين و4بالمائة المسحيين.

و تشير بعض الدراسات إلى أن بعض مسلمي الدول الإفريقية جنوب الصحراء مازالوا يمارسون بعض الطقوس الخاصة بالمعتقدات التقليدية، لاسيما فيما يتصل بعادات مثل استرضاء أرواح السلف و الأجداد و الاعتقاد في نفعهم و ضرهم، و تقديم الهدايا و القرابين لتلك الأرواح، علاوة على بعض العادات الخاصة بالزواج و الموت. و بصفة عامة تشير إحدى الدراسات إلى أن الإسلام في إفريقيا يتسم ببعض الخصائص الخاصة.

تكاد الدراسات المعنية بالظاهرة الإسلامية في الغرب و الشرق تجمع على أن اخطر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي بصفة عامة هي ظاهرة العلمانية الغربية و ليست عمليات التنصير، و ان كانت الأولى تكمن أن تكون مدخلا جيدا للثانية خاصة مع سيادة مفاهيم العولمة و انتهاء الخصوصية الثقافية، و تتبدى أثار عملية التغريب في المجتمعات الأكثر تقدما في إفريقيا، حيث يعبر الدكتور " **علي المزروعي**" عن تلك الظاهرة بقوله: **"أنه من المستحيل أن تكون مسلما، و مسيحيا في وقت أخر، و لكن من الطبيعي جدا أن تكون مسلما و متغربا في أن واحد"**

و يستشهد في ذلك بأن دول الشمال الإفريقي هي أكثر الدول الإسلامية بمعيار العدد اي من حيث عدد المسلمين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة للمجتمع و هي في ذات الوقت أكثر دول القارة تمثلا للغرب و تأثرا به. و في خطورة ذلك يقول دائما - علي المزروعي -: **" أنه عندما يفتن الشباب بموسيقى الديسكو و الملاهي، فان عقيدتهم تصبح مهددة بصورة اكبر من الحالة التي يستمعون فيها إلى مبشر مسيحي....."**

لقد أشار الخطاب الاستراتيجي الغربي في أكثر من موضع أن اختفاء الشيوعية باعتبارها العدو الرئيسي للمشروع الرأسمالي الغربي لا يعني عدم وجود مخاطر أخرى. و في هذا السياق طرح مفهوم الإسلام السياسي أو ما يطلق عليه- بالأصولية أو الإسلام الأصولي- و قد ظهر ذلك جليا بالنسبة للحالة الإفريقية، فقد وقف الغرب على الرغم من مناداته بالديمقراطية و حرية المشاركة السياسية مع قرار الجيش الجزائري بإلغاء نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991. وعلى صعيد أخرى فقدتم احتواء النظم الراديكالية مثل السودان و ليبيا بحجة أنها راعية و داعمة للإرهاب، و قد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام سياسة الاحتواء ضد هذه الدول من خلال فرض طوق من

(1) Gérarad François Dumont ; **op-cit** ; pp(4-5),

العزلة الدولية عليها من جهة و تشجيع نمط من القيادات الإفريقية الجديدة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية و المدافعة عن مصالحها من جهة أخرى. و قد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية الحكومات الإفريقية التي تتعرض لخطر ما أسمته بالأصولية الإسلامية مثل أوغندا و كينيا و تنزانيا.

المبحث الثاني: التحولات السياسية و الأمنية في مالي

المطلب الأول: محطات تاريخية في النزاع في جمهورية مالي

تعتبر أزمة الطوارق أقدم و أعقد تحدي أمني يواجه الجزائر في منطقة الصحراء الكبرى الأمر الذي يستدعي حلا جذريا من طرف الأنظمة في المنطقة، خاصة مع وجود أطراف خارجية لديها أجندات تسعى لتحقيقها هناك، ولهذا كانت الجزائر قد وفرت البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق من خلال محاولة جمعهم في قرى و مدن في الجنوب الجزائري و توفير مختلف ظروف الحياة العصرية و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية و هو ما أدى بالكثير إلى تغيير نمطهم المعيشي، فان كلا من مالي و النيجر لم تقدم مبادرات لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط الاقتصادي لهم في الدولتين في تدهور مستمر و شكل في كل مرة سببا من أسباب الثورة على النظام، إذ أصبح الطوارق يرون أنهم مكرهون و مهمشون، و أحيانا من طرف السلطات العمومية و أحيانا من طرف الاثنيات التي تتقاسم معهم نفس الحيز الجغرافي[1].

و من أجل فهم أزمة مالي أو ما يعرف بتمرد الطوارق، وجب علينا العودة إلى التاريخ القضية الطارقية، الخلفية التاريخية طبعا و الاجتماعية و الاقتصادية للازمة في مالي .

هل يمكن القول أن مشكلة الاستعمار الأوروبي هو الذي أدى إلى خلق أزمة اثنية عرقية في المنطقة أم أن هناك عوامل أخرى تدخل ضمن الطبيعة السوسو -اثنية للمنطقة و التي تتميز بالتنوع الاثني و الاقتصادي و حتى السياسي.

أقر الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا يوم 27 أكتوبر 1946 إنشاء الاتحاد الفرنسي، و الذي تم بموجبه ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة إلى الدولة الأم، و بموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال إفريقيا و غربها تابعة إلى ما يسمى " التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية أو ما يسمى[2]:

إن مشروع توحيد « **Organisation Commune Des Régions Sahariennes « OCRS** » الأقاليم الصحراوية هو مشروع سياسيي عسكري و حتى اقتصادي بالدرجة الأولى

(1) عبد النور بن عنتر، "الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينيات"، **مجلة شؤون الأوسط**، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد83)، ص.(132).

(2) احمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010)، ص.(174).

مجسد لفكرة رجل الدين الفرنسي الأب **Le pere de Foucauld** هذا الرجل الذي وردت في

مراسلاته العديدة عن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا و سياسيا، بداية من إقليم "تيديكلت" منطقتي عين صالح و رقان.

و قد كانت مراسلاته عبارة عن خطة إستراتيجية سميت ب "بان الطوارق" و قد ذكر في إحدى مراسلاته قائلا ما يلي:

"لا يجب السماح للطوارق بتعلم اللغة العربية، و تعاليم القران الكريم بل على العكس يجب منعهم و تحويلهم عن ذلك، و كذلك لا توجد أمكنة نتعليمهم الفرنسية في ظل سياسياتنا المتبعة"

كما أورد في مراسلة أخرى قائلا:

"إخواننا هم أقوياء و أذكياء هم أكثر انفتاحا نحونا من الغرب، هم كذلك اقل عروبة و اقل إسلامية....."

خريطة (رقم 08) تمثل: المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية - ما يعرف بتوحيد الأقاليم الصحراوية

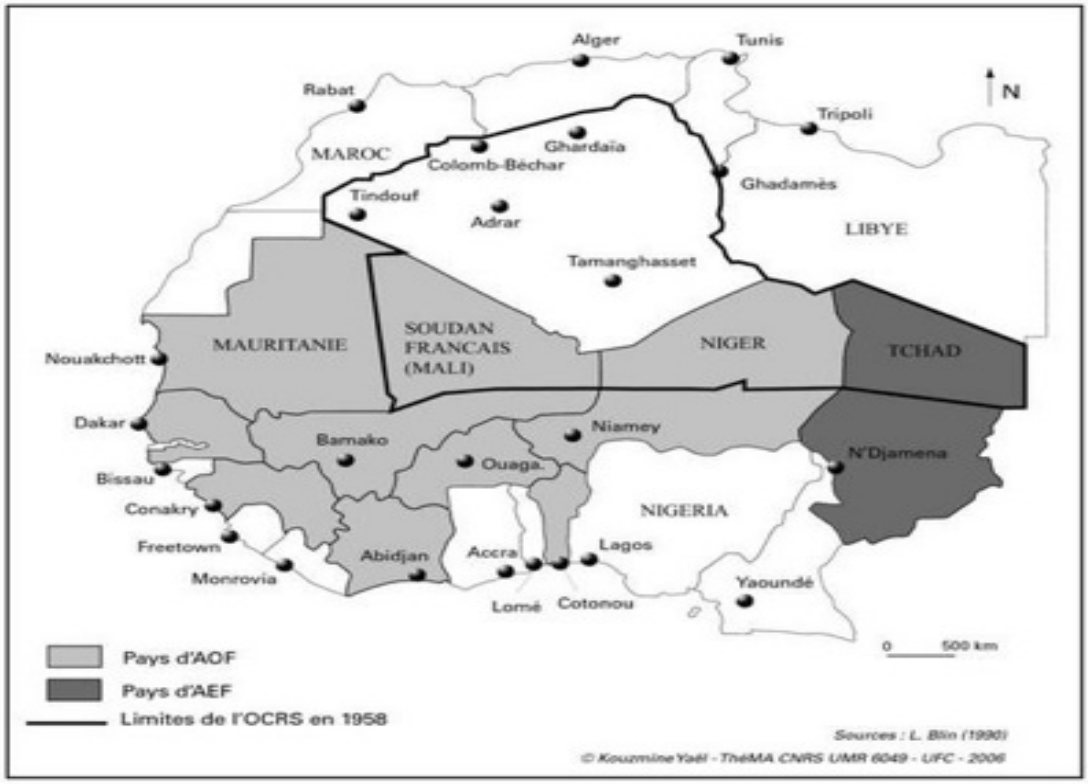

المصدر: <u>Source : Google images</u>

و يضم:

1-الأقاليم الصحراوية للجزائر.

2- مناطق من "إفريقيا الإستوائية الفرنسية- **Afrique Équatoriale Française**".
3- مناطق من إفريقيا الغربية الفرنسية - **Afrique Occidentale Française**-

في انتظار تأسيس إقليم مستقل للمنطقة يتبع مباشرة للسيادة الفرنسية.
ربط الباحث "إيفان جونشاي- " الذي أقام سنة 1957 دراسة ميدانية للأقاليم التي ضمتها "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"، المشروع بالرهانات الجيو -اقتصادية التي تحتم ضبط "خريطة فرنسا الجيوسياسية" وضرورة تحيِّينها لتتسع لما تتيحه الاستكشافات الجديدة من بترول وغاز وماء.

و قد اصطدم المشروع الفرنسي برفض الجزائر المطلق والتام وغير القابل للتفاوض والمساومة لفصل الصحراء عن الشمال، أفضى إلى إهماله بعد استقلال سابق للمستعمرات الفرنسية بالمنطقة. إلا أن إهماله مؤسساتيا لم يكن يعني التخلي عن الفكرة خاصة وأنها ترتبط بالرهانات الطاقوية ما يبرر تواصل النفوذ الفرنسي بالمنطقة[1].

لقد عاشت منطقة الصحراء الكبرى منذ بداية القرن 19 م و نهاية القرن 20م مجموعة من الأحداث التاريخية:

-أولها: كان بتاريخ 16 فيفري 1881 في منطقة الاهقار في الجزائر و تحديدا " بهين هيهاون" حيث تم إفشال محاولة التوغل العسكرية للكولونيل Flatters و تم إبعاده نحو الشمال.

-ثانيا: كانت بتاريخ 07ماي 1902 بمنطقة طير دائما بمنطقة الاهقار، حيث قام الملازم Cottenst بدحر الحصن المنيع للطوارق و بذلك كانت الغزوات العسكرية الأولى لمنطقة تواجد الطوارق تحت قيادة الجنرال La perrine وتوالت تلك الغزوات ما بين 1902- 1957

و التي انتهت بحصول الجزائر على استقلالها و غير ها من دول الساحل الإفريقي مع فترة الستينيات.

-**ثالثا:** تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى ، حيث تم هزيمة القوات الفرنسية في مدينة جانت الجزائرية و كان ذلك بتاريخ 24 مارس 1916 و مواجهة طوارق مالي و طوارق النيجر.

-**رابعا:** كان بتاريخ 10 جانفي 1957 و هو تاريخ إنشاء التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية في إطار قانون رقم 57 الفقرة 27.

(1) منصور لخضاري، " **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر**"، تاريخ النشر (2012/04/14)، ص.(06).

-خامسا: يعود إلى بدايات النواة الأولى لتمرد الطوارق ما بين 1991-1996 و تمتد جذور المشكلة إلى نهاية القرن 19 حيث وصلت القوات الاستعمارية إلى الصحراء التي كان يحكمها أو يعيش فيها الطوارق في شمال الاهقار إلى جنوب نهر النيجر، شرقا بيرما إلى تومبوكتو غربا و هي تشكل تنوع بشري و معيشي سياسي، اقتصادي و ثقافي و اجتماعي في ظل الحضارة الرحالة.

اعتمد الطوارق على النظام السياسي يقوم على مبدأ التعددية و تكامل السلطات و استعمال التحكيم كأساس لتوازن السلطات...

قام المشروع الاستعماري على سياسة التفريق العنصري القبلي و البدوي بين الطوارق أدى إلى التقسيم الأوروبيين و الامازيغ و العرب، و السود، و انتماء الطوارق للقبائل الامازيغية، ووجود تفريق بين الأصليين و النبلاء و البيض، و اعتبار الامازيغ و السود طبقة دنيا، و اعتبار طوارق الشمال منذ عام 1902 الطوارق الجيدون، و منه وجود تفريق داخلي على أساس اثني قبلي و ابيض و بدوي[1].

شهد تاريخ مالي الحديث بعد الاستقلال حركات تمرد عرقية قوية منذ 1962، وجدت أكثر من أربع حملات مختلفة بقيادة الطوارق الذين يدعو معظمهم إلى انفصال شمال مالي[2].

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي

امتازت هذه المرحلة بنوع من الاستقلال النسبي و غنى المنطقة بالثروات جعل من الطوارق يشكلون مجتمعا متميزا. فرغم أن حياتهم بسيطة، إلا أنهم لعبوا دورا مهما في التأثير على الحياة الاجتماعية في بلاد السودان الكبير، فقد انشئوا مدارس جاء إليها الكثير من الطلبة من مختلف بقاع العالم الإسلامي و تخرج منها العديد من العلماء الأجلاء[3].

فبالإضافة إلى هذا مارس الطوارق نشاط تربية المواشي كنشاط اقتصادي أساسي، كما اهتموا بالنشاطات التجارية، إذ كانوا حلقة وصل بين الشمال الإفريقي و مملكة غانا و سائر بلاد السودان، جنوب الصحراء. حيث اشتهروا بقوافل الذهب و الملح الذي كان يستبدل بكل أنواع المنسوجات و التمر و الزبيب من الشمال، كما كانوا يحرسون القوافل ويرشدونها للطرق المعبدة حتى لا تتيه في الصحراء، فمنحوا لمدينة "تومبوكتو" إلى جانب مكانتها الإسلامية و العلمية و التجارية.

أما الحياة السياسية عند الطوارق عرفت تقسيم طبقي ككل المجتمعات الإفريقية، و فيما بعد عرفت منطقة الصحراء الكبرى اتساعا في مجالها، فقد برزت عدة مماليك مثل مملكة غانا و مملكة مالي و التي

(1) فاطمة بقدي، "المسألة الطوراقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل"، **ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**" (الجزائر، قالمة: جامعة 8ماي 1945، نوفمبر 2013)، ص.(05).

(2) إبراهيم الشيخ كونتاو، " النزاع المسلح في مالي"، **قراءات افريقية**،(القاهرة، المنتدى الإسلامي، العدد 16، (افريل 2013)، ص.(32).

(3) التامبكتي، "الطوارق و الدول المغاربية أية علاقة"، **جريدة امزاداي**، المغرب، العدد 12.

سحقتها الجيوش المرابطية، و بقيت المنطقة على هذا الحال إلى أن أخضعها الاحتلال الفرنسي لسيطرته[1].

الفرع الثاني: مرحلة الاستعمار

استغل المستعمر الفرنسي كل الوسائل الممكنة لاجتياح هذه المنطقة، من بعثات تبشيرية فقوات عسكرية.

و يعد أسر الإمام "**ساموري توري**" عام 1898 القضاء الحقيقي على الكفاح الشعبي ضد هذا المستعمر[2]. وتشير الدراسات إلى أن أولى الحملات العسكرية الفرنسية في الصحراء كانت سنة 1890، و قد منحت فرنسا في البداية حكما ذاتيا لإقليم "ازواد" و "ايير" إلا أن هذا الحكم لم يكن سوى خطة استعمارية لتسهيل الاستيلاء على المنطقة، و بالفعل أخضعتها الإدارة الاستعمارية سنة 1932، كما ينبغي أن نشير إلى انه كانت هناك بعض المقاومات هنا و هناك:

1-مقاومة الأمنوكال[3] الشيخ محمد علي انكوتا 1894

-لم ينهزم في سبعة معارك و التي خاضها مع الفرنسيون.

-سياسة فرق تسد التي اتبعتها فرنسا، جعلته يستسلم بعد محاصرته في مدينة تمنراست، و طالب بالعودة إلى تومبوكتو، لكن ما أن وصل إليها حتى أطلقوا الرصاص عليه.

2-مقاومة الامنوكال شبوك قائد "فندكمو":

الذي واجه فرنسا في معركة "تكوبا" 1894

3-مقاومة الامنوكال فهرون قائد اولدمن" "كل اترام" في منطقة "هناكا" شمال مالي حاليا، و من أشهر معاركه معركة "ادرامبوكار" سنة 1916، و الذي قتل في العام نفسه.

4-مقاومة الامنوكال "علا البشير" قاد المقاومة لأكثر من 15 و تم إعدامه بعد إلقاء القبض عليه.

إذن فقد رفض الطوارق و أهل المنطقة الهيمنة الاستعمارية بكل أشكالها العسكرية و السياسية و الثقافية و الدينية، و منذ استقلال الدول التي يوجد بها الطوارق و علاقتهم بالأنظمة المتعاقبة في مالي و النيجر

---

(1) محمد اشلحي، "**الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى**"، مجلة الكترونية، الحوار المتمدن، العدد 1791، (أكتوبر 2007).

(2) عبد الرحمن عبد الله سيسي، **مرجع سابق**، ص.(48).

(*) **امنوكال لغويا:** مقسمة إلى قسمين "مسيس" التي تعني السيد و "أكال" و تعني البلد أو الأرض، و قد أدت الضرورة اللغوية إلى تطور الكلمة و تحولها إلى امنوكال لأنها كانت مكونة من "مسيس-ن-أكال- بمعنى سيد الأرض، و كلمة "أمغار" و تعني رئيس أو زعيم و التي تطلق في الأصل على رئيس القبيلة. و اصطلاحا هناك عدة دلالات مثلا رئيس الكونفدرالية الذي يورث عن طريق الخط الامومي للقبيلة الحاكمة التي يرمز إليها عن طريق "الطبل" الكبير الذي يدق لنداء الاجتماع. و يطلق للدلالة على مكانة الفرد و تبجيله المعنوي و القوة و الرفاهية و الكفاءة و الذكاء و الحنكة السياسية. يطلق بصيغة الجمع امنوكالن على بعض أفراد القلبية الحاكمة أو التي حكمت.

غير ودية، الشيء الذي أدى إلى عدم حدوث الاستقرار الأمني في الصحراء الكبرى، و الذي اثر في الجزائر.

الفرع الثالث: مرحلة الاستقلال:

عشية استقلال دولة مالي، وجدت القبائل الطارقية نفسها مشتتة بين عدة دول (الجزائر و مالي و النيجر، ليبيا، وبوركينافاسو)، و عليه اتفق قادة هذه الدول على ضرورة احترام الحدود المصطنعة أو التقسيمات المصطنعة التي رسمتها الدولة الاستعمارية الفرنسية، ما أدى إلى اختلال في التوازن الاجتماعي و ظهور مشاكل اجتماعية، سياسية و ثقافية مازالت لحد الآن تعاني منها الكثير من الدول الإفريقية. وعليه هذه الحدود و التقسيمات المصطنعة وضعت قبائل الطوارق في حالة شتات و ترحال، و بالتالي انقسم الطوارق بين مؤيد لفكرة البقاء على الوضع الحالي مع مطالبة دولهم بمنحهم المزيد من الحرية و الحكم و الإدارة هذا من جهة ، من جهة أخرى هناك فكرة المطالبة بتكوين دولة لهم –الطوارق- ، و هذا ما جعل علاقاتهم مع دولة مالي و النيجر، طبعا مع معظم الأنظمة المتعاقبة متوترة، و لم تهدأ الأوضاع لحد الآن.

بعد استقلال مالي على الطوارق في جوان 1960 واجهت ضغوط السلطات العسكرية و الإدارات ذات الطابع المركزي المتشدد و التي كانت تحاول إيقاف عملية الهجرة نحو الشمال التي كان يقوم بها الطوارق بقطعان المواشي، حيث قامت هذه السياسية على أساس التمييز العرقي ما بين الرحل الملثمين من العرب و البربر - البيض- و سكان الحضر وهم الأفارقة السود، و هو ما عرقل اقتصاد الطوارق و جعلهم مهمشين، و أدى بهم للثورة على هذه الأوضاع، غير أن سرعان ما قمعوا بشدة من طرف الرئيس "**موديبو كايتا**"[1]، و هكذا وجدوا أنفسهم مهمشين اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا و اجتماعيا.

و خلال السبعينيات عرفت مالي الجفاف و الذي ضرب الشمال المالي و الذي جعل المجهودات التنموية المبذولة لا قيمة لها رغم الدعم و المساعدات المقدمة، و زيادة على الإقصاء السياسي و التهميش، بالإضافة إلى القمع حيث كانت منطقة شمال مالي دائما تحت إدارة عسكرية، مما اجبر السكان على الهجرة إلى الجزائر و ليبيا، و أما كل هذه الضغوطات رفع الطوارق السلاح ضد هذه الممارسات القمعية و مع اقتراب نهاية الثمانينات حاول الطوارق تنظيم أنفسهم من خلال رفع السلاح و الدفاع عن أنفسهم، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من حركات التحرر منها: تم التطرق إليها سابقا في الفصل الاول بالشرح.

(الحركة الشعبية لتحرير الازواد، الجبهة الإسلامية العربية للازواد، الجيش الثوري لتحرير الازواد، الحركات و الجبهات الموحدة للازواد، حركة 23 ماي، المؤتمر الوطني لتحرير الازواد...). أصبح السودان الفرنسي جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية عام 1958، و في السنة الموالية

(1) احمد شنه، **العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية** (الجزائر، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2000)، ص ص. (59-60).

اتحد " السودان الفرنسي و السنغال ليكونا اتحاد مالي الفيدرالي" و كان قائد مالي " **موديبو كايتا**" آنذاك رئيسا لاتحاد. و لكن سرعان ما انهار الاتحاد في 22 أوت 1960، ثم نال "السودان الفرنسي" استقلاله التام باسم " جمهورية مالي" بتاريخ 1960/09/22.

شهد تاريخ مالي الحديث بعد الاستقلال حركات تمرد عرقية قوية منذ 1962، وجدت أكثر من أربع حملات مختلفة بقيادة الطوارق الذين يدعو معظمهم إلى انفصال شمال مالي[1].

المطلب الثاني: خلفيات النزاع في مالي

لقد اجتمعت مجموعة من الدوافع و الأسباب في جمهورية مالي و منطقة الساحل الإفريقي لتجعل منها منطقة ذات حساسية أمنية و خلقت هذه الدوافع المناخ و الملاذ المناسبين لصراع اثني طويل الأمد و كما نعرف أن لكل نزاع أو صراع خلفية أو الخلفية التاريخية للنزاع و ذلك لأنه توجد مجموعة من الأسباب و الدوافع، الأطراف، الأبعاد كذلك نتائج و أثار النزاع.

الفرع الأول: الخلفية الاجتماعية و التاريخية للنزاع في مالي

*التركيبة البشرية في منطقة الساحل الإفريقي و مختلف الأطر الاجتماعية التي تحدد طبيعة التفاعل و مستواه بين الطوارق و بين العرقيات الأخرى –الصراع بين الطوارق الأسياد السابقين في الصحراء و السود الذين أصبحوا أكثر قوة و سلطة من سادتهم الطوارق-.

*الاختلافات الفيزيقية بين الطوارق و العرقيات الأخرى و التي دعمتها التركيبة السكانية نجم عنها وضع قبلي و اجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة و السلطة.

*الذاكرة التاريخية و الضغائن القديمة لكلا الطرفين تحرك السلوك الطوعي لدى الطرفين (الطوارق، النظام السياسي و حلفائه في مالي و النيجر)، فانعدام الثقة بين الطرفية و الخوف المتبادل من الأخر أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة، و الذي وصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين الطوارق و باقي الاثنيات في مالي و النيجر في ظل وجود أقارب للطوارق في الدول المجاورة- الدول الجزائر و ليبيا مثلا- فتشكل بذلك مفهوم التضامن الاثني المصلحي، و هو ما يعمل على تعميق شعور كل أقلية بهويتها و ذاتها مع تضخيم الاختلافات هذا ما أدى إلى خطر انتشار ما يسمى بالإحيائية العرقية و هو السمة البارزة في المنطقة، حيث أن انفجار الوضع في دولة من دول المنطقة سوف يؤثر و يؤدي إلى انتشار هذا النزاع (الوضع في ليبيا سمح و اثر في المنطقة الإفريقية، ما أدى إلى عودة انفجار النزاع في مالي 2012 و بالتالي يجعل من حل و تسوية النزاع صعبة و دقيقة جدا.

(1) إبراهيم الشيخ كونتاو، **مرجع سابق**، ص.(32).

أما الخلفية التاريخية فهي تساعدنا في فهم الوضعية الداخلية لمالي في حيازة فكرة واضحة عن هذا البلد، و ما قد يكون لذلك من ميزات ايجابية أو وضعيات سلبية، فالأزمات المتكررة في الساحل الإفريقي من شأنها أن تثير إشكالا عميقا و مستمر للباحثين، و خاصة حول معايير تحديد طبيعة المشكلة، من أجل علاجها، فهل يعقل أن يتم اختزال مشكلة مالي في قضايا التنمية و الحوكمة و الديمقراطية، مع العلم أن مالي بلد ضعيف و غير متماسك و مساحة شاسعة، و لا شك أن تحديد الهوية التأسيسية للدولة يعد مؤشرا ذا نجاعة في دراسة أزمات كتلك التي تحدث في منطقة الساحل الإفريقي، و الذي قد يساعد في الاقتراب من أصول أزمة مالي بربطها بالهوية التاريخية و المكانية للبلد[1] ، مثل مالي أو جيرانها من الساحل.

أدت جغرافية الإقليم إلى نشوء وضعين سياسيين متباينين تماما: أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل، و غالبية السكان في الجنوب الذي يتلقى أمطارا تكفي لنشوء و قيام الزراعة و توطن المزارعين، و بذلك أدى الجفاف في الشمال ووجود نهر النيجر كحائل طبيعي بين الشمال و الجنوب إلى نشوء مطالب انفصالية للطوارق، قديمة في التاريخ السياسي لدولة مالي المعاصرة[2].

إن السياق التاريخي للأزمة في مالي هو دور الخبرة الاستعمارية و السياسيات و الممارسات التي مارسها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، "سياسة فرق تسد" عن إثارة النعرات العرقية بين الطوارق البيض كأقلية، و أسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشتغل عندهم الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين الذين أصبحوا متساوين مع الطوارق في الحقوق و الواجبات.

الحدود المصطنعة التي تركها الاستعمار، حيث رسمت فرنسا حدود سياسية هندسية لدول المنطقة، لم تراع فيها التركيبة البشرية و الانتماءات و الولاءات و حتى الامتداد الجغرافي، إضافة إلى الانتماء العرقي و الاثني و القبلي[3]، حيث نجد أن أقلية الطوارق - مثلا- تم توزيعها أو تقسيمها قسرا على مجموعة من الدول المجاورة لبعضها و هذا ما ولد الكثير من الأزمات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في هذه الدول خاصة في مالي و النيجر

الفرع الثاني: الخلفية الاقتصادية للنزاع

المستوى الاقتصادي يحدد لنا مدى استفادة كل عرقية من مختلف موارد البلاد و ثرواتها و من ثمة مستوى التموقع الاثني في سلم القوى المحلي الداخلي و الدولي.

(1) كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا**، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004)، ص.(251).

(2) خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال ازواد في مالي"، **السياسية الدولية**، (مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، االمجلد47، العدد189، (جويلية2012)، ص.(112).

(3) نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص.(39).

فتموقع الطوارق بما يسمى "بإقليم الحافة" و ليس بإقليم الوسط أو القلب يمنح لهم مجالا أوسع للمناورة، و يعزز مركزهم التفاوضي مع السلطة المركزية، و يحدد أيضا سيطرتهم على مصادر الموارد الأولية لدولتي مالي و النيجر، و كذلك امتلاكهم للموارد الإستراتيجية اليورانيوم في النيجر و طرق المواصلات التجارية في مالي و التهريب في مالي و النيجر لتمويل المعارك و الحصول على معدات عسكرية و أسلحة. كما أن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في مالي أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية.

و انعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في مالي، برزت عدة مؤشرات و هي الفقر و المجاعة و المرض- الثالثوث الأسود- و الذي زاد من معاناة الشعب المالي، و الذي اثر بطبيعة الحال على المستويات الاجتماعية و انتشار معدلات الوفيات –الايدز و الملاريا....و بالتالي هو ضعف على الهيكلة المؤسساتية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات الطوارقية المسلحة و ظهور المليشيات المضادة لهذه الجماعات المدعمين من الحكومة المركزية في باماكو.

و من خلال هذه الوضعية التي يبرز فيها اللاتوازن و اللاتكافؤ سواءا في الموارد أو الامتيازات و التي تعتمد على قاعدة الولاء القبلي، و هذا وفق معادلة وجود جماعة تملك كل شيء، و جماعة أخرى لا تحظى إلا بالحد الأدنى، و هذا ما يولد الشعور بالاغتراب و الحرمان و الظلم و التهميش لدى الفئة المحرومة-الطوارق طبعا-.

الفرع الثالث: الخلفية السياسية و الأمنية للأزمة في مالي

لقد شكل الواقع السياسي لجمهورية مالي حساسية للاثنيات المتواجدة في مالي، و الساحل الإفريقي خاصة. فطبيعة الأنظمة السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال، فشلت في تحقيق الاندماج السياسي للطوارق وفق منطق الرضا و الاقتناع بالانتماء للدولة و الذي هو أساس الوحدة الوطنية. و لهذا نرى أن الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي كلها أو جله تعاني من أزمات سياسية مركبة[1].

فأهم إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا أنها لم تجد المساعدة و المؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها و الخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة[2].

فالنظام السياسي في مالي تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة و إقصاء الأطراف أو الجماعات العرقية الأخرى- الطوارق- من الساحة السياسية، مما كرس الخوف كركيزة للنظام و العنف كوسيلة لترجمة الأهداف و الفساد السياسي و الإداري كظاهرة مألوفة في هذه الدول.

---

(1) نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص.(40).

(2) الحافظ النويني،"**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: الدولة الفاشلة -نموذج مالي-**، **مجلة المستقبل العربي**، "سلسلة كتب المستقبل العربي للإعلام و تشكيل الرأي العام و صناعة القيم ، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، افريل 2014)، ص(09).

إضافة إلى طغيان مفهوم دولة الإكراه و القمع و العنف-البوليسية- إضافة إلى تكريس مفهوم الانقلابات العسكرية كآلية ووسيلة للتداول على السلطة، ما يخلق لنا عدة أزمات: أزمة الهوية و أزمة الشرعية، العدالة التوزيعية و أزمة تغلغل و أزمة المشاركة السياسية و هي الأزمة التي تعمل على تكريسها كل الأنظمة المتعاقبة على السلطة في مالي.

ضف لهذا كله تعصب بعض القادة السياسيين لعرقياتهم- جماعاتهم العرقية التي ينتموا إليها، في سلوكاتهم، و بالتالي بقاء النخب الحاكمة في دائرة صغيرة جدا، تدور في فلك انتماءاتهم العرقية الضيقة و الثقافة التقليدية طبعا.

أما الخلفية الأمنية فهي انعكاسا لكل الخلفيات السابقة، و التي ساعدت على استمرار أزمة الطوارق في مالي:

1-غياب هيكلية حقيقة للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل من ظاهرة المليشيات منتشرة بشكل كبير، و التي تنظيم على أساس اثني عشائري و فكري تعصبي، و يكون في اغلب الأحيان تمويلها من احد الفواعل الرئيسية في النظام أو المنطقة و التي لديها مصلحة تسعى إليها –سواء الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره لمصلحتها الخاصة-.

2-ظاهرة عسكرة الأنظمة السياسية، و هذا من خلال تدخل المليشيات في القضايا السياسية و الاقتصادية و هذا ما يؤدي إلى ولادة أنظمة إما نظم مدنية مدعومة عسكريا، أو نظم مدنية تفرعت عن مؤسسة عسكرية ذات نزعة استقلالية، أو نظم استقلالية وصلت للسلطة بوساطة عسكرية، أو نظم عسكرية وهذه الأنظمة تبرز لنا مدى سيطرة المؤسس العسكرية الحياة و المدنية في مالي أو في إفريقيا ككل[1].

المطلب الثالث: تطور النزاع في مالي، الفاعلون، الأسباب الداخلية و الدوافع الخارجية

الفرع الأول: أزمة شمال مالي، و عودة النمط الانقلابي بعد 2012.

يعد الجيش في إفريقيا، على الرغم من كونه المؤسسة الوطنية الأكثر تماسكا و قدرة على مواجهة أي تهديدات خارجية لأمن و سيادة الدولة، احد التحديات الكبرى التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في الكثير من الدول الإفريقية.

(1) نبيل بوبيية، **مرجع سابق**، ص.(41).

و لعل الافتراض الرئيس و الذي يتمثل في ضرورة انسحاب العسكريين من المشهد السياسي و تبنيهم لنمط الاحتراف المهني السائد في النظم الديمقراطية و ذلك من أجل دعم و تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مجتمعاتهم[1].

لقد كانت الظاهرة الانقلابية في إفريقيا غير عنيفة في اغلب الأحيان مقارنة بحالات الحروب الأهلية و الصراعات التي شهدتها بعض الدول الإفريقية، تقول " **روث فيرست**" :

" إذا أردت القيام بانقلاب عسكري فما عليك إلا أن تحصل على مفاتيح مستودع الأسلحة، و تتجه خارج الثكنات للسيطرة على محطة الإذاعة و التلفزيون و مكتب البريد و المطار ثم إلقاء القبض على شخص الرئيس، عندئذ تدين لك الدولة كلها"[2].

إن قادة الانقلابات العسكرية غالبا ما فشلوا في وعودهم بتحقيق الاستقرار السياسي و تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، حيث يطرح "**ويلش**" ثمانية عوامل مفسرة للانقلابات العسكرية و التي يمكن تطبيقها أو مقارنة بالوضع الداخلي في مالي، حيث عرفت مالي أربعة رؤساء أطيح بثلاثة منهم في انقلابات عسكرية، كان أخرها انقلاب 22 مارس 2012 حيث تم الإطاحة بالرئيس "**امادو توماني توري**" و عليه هذه العوامل هي[3]:

1-تراجع مكانة وهيبة التنظيمات و الأحزاب السياسية الكبرى و هو ما يجسده:

أ-الاعتماد على القوة بدلا من الإقناع لتحقيق الامتثال و الطاعة.

ب-عدم وجود أي اختيار سياسي فعال.

2-الانقسام السياسي: و هو ما يضعف من الحركة الوطنية الواسعة التي أسهمت في رحيل القوى الاستعمارية السابقة.

3-ضعف احتمال التدخل الخارجي لكبح جماح الانقلابات العسكرية (هنا تدخل فرنسي في مالي من أجل مكافحة الإرهاب).

4-تأثير نظرية العدوى، من خلال نجاح تغيير أو أطاح بنظام ما في دولة جارة خاصة يشجع العسكريين على تبني الإطاحة و الانقلاب على النظام القائم (ما حدث في ليبيا عجل من انقلاب مالي 2012).

5-تنامي العداءات الاجتماعية الداخلية.

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، الجيوش و السياسة في إفريقيا طبيعة الدور السياسي و تحديات التحول الديمقراطي، في: **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، (الدوحة، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1، 2015)، ص ص.(64).

(2) المرجع نفسه، ص (68).

(3) المرجع نفسه، ص ص(70-71).

6-المشكلات و الأزمات الاقتصادية التي تدفع الحكومات لتبني سياسات تقشفية يكون تأثيرها سيئا على السكان.

7-تفشي الفساد وعدم الكفاءة في أجهزة الدولة (خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية).

8-تزايد الوعي في صفوف الجيش لان لديهم القوة التي تمكنهم من التأثير على إزاحة القادة السياسيين و هذا ما حدث بالضبط في مالي[1].

لقد ظهرت مشكلة الطوارق، منذ عام 1958 حينما أرسلت جماعة من الطوارق في ماي 1958 رسالة إلى الجنرال "**شارل ديغول**" حيث طالبته –جماعة الطوارق- المكونة من 300 من أعيان و شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي، و لم تستجيب فرنسا لهذا الطلب. مما دعم الحركات الانفصالية و التي كانت موزعة في قبائل الطوارق في النيجر و مالي و بوركينافاسو و ليبيا .... وهذا دعما للتوجه الذي يدعو إلى حلم تحقيق إنشاء دولة الطوارق الكبرى تمتد من شرقا من الحدود المصرية و غربا حتى أقصى غرب القارة[2].

إن ما يجري اليوم في مالي، خصوصا في شماله هي الرابعة من سلسلة الفتن التي عرفتها الدولة في العقود الخمسة الماضية، و من ابرز محطات التمرد[3]:

1-**الفترة من 1962 إلى 1964**: كان أول تمرد للطوارق في مالي، قادة زعماء القبائل و الوجهاء التقليديون من الطوارق، بدأ هذا التمرد من منطقة كيدال و عرف باسم "الفلاقة" و تعرض لقمع شديد من الجيش المالي و الذي تمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد، و فرض حكم عسكري على المنطقة، و كان هذا التمرد ضد نظام "**الرئيس موديبو كايتا**" و يرجع السبب الرئيس لهذا التمرد –حسب الطوارق- إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين و الذين تصرفوا بدورهم تصرف المحتل الفرنسي في الشؤون العامة و الخاصة لسكان الشمال[4].

2-**عام 1988**: تأسست الحركة الشعبية لتحرير الازواد، و تعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، و مهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيما وصولا إلى الحركة الوطنية لتحرير الازواد التي ظهرت نهاية عام 2011.

3-**الفترة 1990**: اندلع تمرد ثان بهجوم من المسلحين الطوارق في منطقة أو محافظة "ميناكا" و سعى الرئيس آنذاك "**موسى تراوري**" إلى احتواء التمرد، و بحث حل جذري للمشكلة عبر منح منطقة كيدال في

---

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، **مرجع سابق**، ص ص.(68-69).

(2) موسوعة المقاتل، **الحرب في مالي** **www.almoqatel.com**

(3) محمد الصالح سيدي المختار ديالو، **"الأبعاد التاريخية و الفكرية لازمة شمال مالي"**، **قراءات افريقية**، (القاهرة، المنتدى الاسلامي، العدد16، افريل –جوان 2013)، ص.(27).

(4) كونتاو، **مرجع سابق**، ص ص.(32-33).

الشمال الشرقي حكما ذاتيا أوسع، و هو ما ساعد بالفعل في تحقيق حدة الصراع، لكن مع بعض المناوشات التي كانت تحدث تارة.

4- **في عام 2006**: أين بدأت الجريمة المنظمة تترسخ بالفعل في شمال مالي، عندما حدث تمرد بقيادة ضباط من الطوارق في كيدال في ماي 2006، و هم مقاتلو " حركة تحالف 23 ماي الديمقراطي من اجل التغيير" و هي حركة جديدة، و اندلع هذا التمرد بسبب تصاعد في حدة المظالم السياسية حيث شنت هذه الحركة هجمات على حاميات عسكرية في كيدال و ميناكا[1].

إن المنافسات حول السيطرة على التهريب أصبحت أكثر شيوعا و وضوحا شيئا فشيئا في ديناميات الصراع، فقد أسفر ارتفاع الأرباح التي يمكن تحقيقها بفضل تهريب المخدرات عن حملة قامت بها شبكات مختلفة للسيطرة على طرق التهريب أو لفرض رسوم عبور على المهربين من المجموعات الأخرى.

استغلت الحكومة في باماكو هذه التوترات بشكل متعمد لممارسة نفوذها من خلال تحريض قادة بعض المجموعات ضد مجموعات أخرى، و الاعتماد على قبائل محددة لإبقاء على منطقة الشمال تحت السيطرة[2].

حيث اندلع الصراع بعد أعلن كل من الزعيمين المتمردين "**إبراهيم اغ باهانغا**" و "**الحسن فغاغا**" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية[3].

و في العام نفسه شارك" **العقيد معمر القذافي** " في احتفال المولد النبوي الشريف في مدينة تومبوكتو، و اتهم فيها عبر أطراف مالية بدعم حركات التمرد الطوارقية، و قد صرح " **الحسن فغاغا**" نائب في البرلمان المالي و احد قيادات حركة التمرد في شمال مالي:

"لقد تدربنا عند القذافي، و قال لنا أن نقوم بالثورة في مالي و النيجر ضد الحكومات، الطوارق في مالي و النيجر مجموعة واحدة، عند الصراع في مالي بين الطوارق و الحكومة، على الطوارق في النيجر مساعدتهم، و كذلك العكس[4]".

-في افريل 2006، أعلن " **الحسن فغاغا**" انفصاله عن الجيش المالي متهما الحكومة تهميش المناطق الشمالية، و تعمد تجهيل أهلها و تفقيرهم، مصطحبا معه 100 مسلحا و احتل بهم مدينة كيدال.

---

(1) المكان نفسه.

(2) ولفرام لآخر، "**الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء**" ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، (سبتمبر2012)، ص ص.(12-13).

(3) الحاج ولد إبراهيم، "**أزمة شمال مالي... انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري2012)، ص.(02).

(1) احمد ولد محمد المصطفى، "**حراك إقليم ازواد الجديد: عوامل النجاح و مزالق الفشل**"،

www.alakhbar.FCA.FC.F.F.html.info

على هذا، فقد كان إخفاق دولة مالي في تنمية الشمال الازوادي، و إشعاره أنه جزء من الدولة، قد ترك المنطقة لقطاع الطرق و تجارة المخدرات و التخلف.

5-**في عام 2007**: عادت جماعة منشقة تابعة ل"**إبراهيم اغ باهانغا**" لحمل السلاح ضد السلطات مالي و شنت هجوما على موقع "**تين زاويتين**" حيث خطفت 23 عسكريا و قامت قوات الجيش المالي و النيجري بتعقب أثار هذه الجماعة حتى داخل الحدود الجزائرية و قادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين (النيجر و مالي) من عناصر الجماعة المتمردة ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر مادية و بشرية و هو الوضع الذي حذرت منه مفوضية السامية للاجئين في تقرير لها عام 2007. نبهت فيه إلى نظام " **ممادو تنجاه النيجري**" من ارتكاب جرائم في حق السكان المحليين، و في ديسمبر 2007 منظمتي مراقبة حقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية اتهمت صراحة الجيش النيجري بارتكاب إبادة في حق العزل.

-**و في عام 2009**: نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال، و في العام نفسه جرى في مدينة كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007[1].

يختلف العصيان الحالي في مالي عن الحركات التي وقعت في السابق، نظرا لمستوى التسلح الذي أصبح يتمتع به المتمردون فالعديد من الطوارق المشاركين في التمرد الحالي عادوا من ليبيا، حيث شاركوا في القتال في صفوف " العقيد معمر القذافي" و صفوف الثوار الليبيين، و ازداد تشدد الطوارق من ذوي النزعة الانفصالية في مواقفهم مع عودة إخوانهم بخبرات قتالية و أسلحة من كل نوع في الربع الأخير من عام 2011 ساعدت على تطور الصراع. و يسعى الطوارق إلى تأسيس دولة خاصة بهم في إقليم الازواد، حيث إنهم يشعرون بالتهميش من قبل الحكومة، و يواصلون القتال في شمال مالي ضد قوات الحكومة محرزين تقدما متواصلا، حتى منتصف عام 2012.

و بالعودة إلى عام 2002 أين جرت انتخابات رئاسية فاز بها "**"أمادو توماني توري**"، و أعيد انتخابة2007 ، و قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2012 و بحوالي شهر، نفذ الرائد "**أمادو هايا ساناغو**" انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس "**امادو توماني توري**". و تحت ضغوط دولية و إقليمية، سلم قادة الانقلاب السلطة إلى رئيس مجلس النواب لحين إجراء انتخابات رئاسية، و أدت هذه المشكلة إلى التأثير على استقرار البلاد و أمنها، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية التي أثرت على البلاد.

كذلك انقلاب أوت 2020 و الذي يعتبر الحالة الرابعة من الانقلابات التي تحدث داخل مالي، و قد أعلن عنه عقب تبادل لإطلاق النار و تمرد عسكري داخل القصر الجمهوري، و من ثم اعتقال الرئيس المالي

(1) ابراهيم الشيخ كونتاو، **مرجع سابق**، ص.(33).

"إبراهيم بوبكر كايتا" و الذي انتخب كرئيس لجمهورية مالي عام 2013 ثم عام 2018، و الذي اجبر على تقديم الاستقالة بعدها.

لقد كان هذا الانقلاب العسكري نتيجة حدة الصراعات و تصاعد التوترات السياسية التي تمر بها مالي و التدهور الكبير في الأوضاع الأمنية و السياسية و الاقتصادية، و زيادة حدة الهجمات الإرهابية التي مازالت تعاني منها الدولة منذ انقلاب 2012، و كان لمستجدات فيروس كورونا أثرها البالغ على تطور حدة الأزمات الاقتصادية و تضاؤل كفاءة الجهاز الحكومي[1].

الفرع الثاني: الفاعلون الرئيسيون في التمرد الطارقي في مالي:

ترتكز المطالب التي يقدمها مسلحو الطوارق في كل هذه الفصول المتقطعة من الحرب و الاتفاقيات و السلام على رفع الغبن و التهميش الذين يقولون أن الحكومة المركزية في باماكو تمارسه عليهم. و ترتكز الحركة الوطنية لتحرير الازواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة لها، و هي:

1-**المجندون الماليون و النيجريون:** من أصول طارقية و الذين كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم معمر القذافي، و في وحدة خاصة تسمى بالوحدة 32 يقودها ابن الزعيم القذافي " خميس القذافي" و عادت هذه الوحدة إلى كيدال في أكتوبر 2011، حيث اضطرت السلطات المحلية في كيدال بدمجهم في الجيش النظامي المالي.

2-**المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006:** الذي كان يترأسه "إبراهيم اغ باهانغا"، و الذين انضموا إما للجيش النظامي في مالي وفقا و تطبيقا لاتفاقيات السلام و ملحقاتها، أو من لم يدخلوا في الجيش النظامي و تمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. و ينحدر غالبية زعماء و مجندي هذه الحركة من قبيلة " الايفوغاس "[2].

3-**حركة أنصار الدين:** ذات توجه سلفي، تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، لا تطالب بالاستقلال، زعيمها "إياد اغ غالي" أقدم زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل " **إبراهيم اغ باهانغا**"[3] و مقتل القائد "**بركة شيخ**" العضو في التحالف الديمقراطي ل23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، و الذي عثر على جثته في 11 افريل 2008 قرب مدينة كيدال[4].

---

(1) فاروق حسين ابو ضيف، **مرجع سابق**.

(2) **قبيلة الايفاغوس: هي قبيلة طارقية قليلة العدد، لكن نفوذها السياسي في شمال مالي كبير وواسع جدا .**

(3) **إبراهيم اغ باهانغا: تزعم هذه الكتيبة قبل موته في أوت 2005 في حادث سير كان عائدا من ليبيا.**

(1) علي عبد العال، "**خريطة معلوماتية للجماعات الإسلامية في مالي**"، تاريخ الاطلاع (2017/07/13)، تاريخ المقالة: (2013/01/14)، **www.azzaman.com**

4-**الدور الخفي الذي تلعبه تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:** يتمثل في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط في هذا الصراع ، رغم حرص كل القيادات و المتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواءا في الداخل أو في الخارج على نفي أي صلة لهم بالقاعدة، و يحرص كل طرف على اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية آو حتى الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل و الصحراء تهديدا لمصالحها.

5-**الأعيان و الموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي** كالحكام و عمدات البلديات أو حتى الدبلوماسيين السابقين، و ينحدرون في مجملهم من قبائل العرب و الطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال المالي الذي تمثل حوالي 70 بالمائة من مساحة البلاد، و من أبرزهم : الوزير السابق في حكومة "موسى تراوري" " **حمة اغ محمد**" و "**احمد ولد سيد محمد**" وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية و أخرى مدنية هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية أو حتى المواطنين الماليين[1].

و لاشك أن الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي في 2012 سيترك أثرا نفسيا كبيرا على مختلف الحركات المسلحة التي احتلت اغلب مناطق الشمال و تمركزت بها مثل "متمردي الحركة الوطنية لتحرير الازواد و أنصار الدين و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

و قد أكد قائد الانقلابيين النقيب " **أمادو هايا سانوغو**" أن 70 بالمائة من أهداف الانقلاب تمثلت في تحرير شمال مالي من سيطرة هذه الجماعات المسلحة غير النظامية، و لن يكون تعاطي الانقلابيين سهلا مع متمردي الحركة الوطنية لتحرير الازواد الذين يحتلون المدن و البلديات في شمال مالي تباعا و يستغلون حالة الفوضى و الاضطرابات في باماكو، و الانسحاب الاستراتيجي للجيش المالي لبسط نفوذهم على مزيد من المناطق و تعزيز مواقفهم القتالية في انتظار الهجوم الذي توعد به الانقلابين و ابرز مثال على ذلك هو استيلاؤهم على المركز العسكري في "تساليت" المجهز بمدرج لهبوط الطائرات و الذي سيشكل بوابة مهمة للمتمردين على الخارج و منفذا أهم يضمن لهم تزويدهم بالأسلحة و الذخيرة و المؤن التي يحتاجونها[2].

لقد نتج عن الوضع المتأزم مخاطر كبيرة على جمهورية مالي و على دول الجوار و حتى على القوى الدولية، فبالنسبة لجمهورية مالي، فان الخطر الرئيسي يكمن في انقسام البلاد إلى دولتين، مع إمكانية

(1) ابراهيم ولد الحاج، **مرجع سابق** ، ص ص(3-4).

(2) سيكويا ساماكيه، "**الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية**"، **مرجع سابق**، ص ص.(3-4).

نشوب حرب أهلية خاصة إذا لم ينفذ الانقلابيون تنفيذا كاملا تعهدهم بتسليم السلطة، و إعادة عمل المؤسسات الدستورية[1].

أما بالنسبة لدول الجوار الإفريقي، فان نشوء دولة للازواد يمثل سابقة خطيرة في تاريخ التمرد الطارقي، حيث يحلم متمردو الطوارق بالانفصال منذ استقلال مالي عن فرنسا عام 1960، لكن أحداث 2012 عجلت من هذه الخطوة التي يخشى جيران مالي أن تشجع حركات انفصالية أخرى[2] من المطالبة بالانفصال. علاوة على هذا وجود حركات جهادية متعاونة مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد- هي التي تبنت فكرة الانفصال و قيام دولة لكل الازواديين في افريل 2012- مثل حركة أنصار الدين، و القاعدة في المغرب الإسلامي، و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، هذا ما يجعل من المنطقة مركزا و ملاذا لنشاط الجهاديين و الإرهابيين و التي قد تستهدف مصالح دول المنطقة و المصالح الغربية للقوى الكبرى[3].

لقد اثر تأزم الأوضاع في مالي على تباين ردود الفعل حول شرعية الانقلاب من عدمه، فتراوحت بين مؤيد و معارض على المستوى الداخلي، أما المستوى الإقليمي فنجد:

1-**الاتحاد الإفريقي:** حيث جاء على لسان "**جون بينج**" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في 23 مارس 2012، أن الاتحاد جمد عضوية مالي في الاتحاد الإفريقي .

2-**موريتانيا:** أدانت الأحداث التي وقعت في مالي، و دعت كل الأطراف و القوى إلى الامتناع عن استعمال القوة و العنف و العودة إلى النظام الدستوري.

3-**الجزائر:** كما هو الحال فقد أدانت الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس " امادو توماني توري" ، ورأت أن استخدام القوة للوصول إلى السلطة هي مخالفة واضحة للدستور الذين ينص على شرعية و سلمية الوصول إلى السلطة طبعا بالانتخابات.

4-**نيجيريا:** أدان الرئيس النيجيري" **جولاك جوناثان**" الانقلاب العسكري الذي قام به مجموعة من ضباط الجيش، و أكد على أن بلاده لن تعترف بحكومة غير دستورية.

5-أما **الخارجية المغربية:** فقد رفضت الاستيلاء على السلطة بالقوة في مالي. أما على المستوى الدولي:

1-فقد دعت فرنسا إلى احترام النظام الدستوري، و نددت باللجوء إلى العنف و إجراء انتخابات بأسرع وقت.

---

(1) بدون مؤلف، "**أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال**"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/8)، ص(2).

(2)احمد ولد سيدي، " **متمردو مالي يعلنون استقلال دولة ازواد**"، الحدث، (2012/04/7)، العدد5931، ص.(6).

(3) أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال، **مرجع سابق**، ص.(3).

2-أدانت **الخارجية الألمانية** الانقلاب العسكري، ووصفته بأنه غير دستوري، و طالب بالعودة إلى السلطة الدستورية.

3-**الاتحاد الأوروبي** كذلك أدان الوضع المتوتر في مالي، و طالب بالعودة إلى الحياة الدستورية[1]. أما الولايات المتحدة الأمريكية بدورها أدانت بشدة الانقلاب العسكري، و دعت إلى العودة الفورية للحكم الدستوري، بما في ذلك وجود سلطة مدنية على رأس القوات المسلحة و احترام المؤسسات الديمقراطية و التقاليد في البلاد و قال المتحدث باسم البيت الأبيض " **جاي كارني**" هي بيان له أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب مالي و حكومة توري المنتخبة بشكل شرعي[2].

الفرع الثالث: الأسباب الداخلية و الدوافع الخارجية للنزاع في مالي.

1- الأسباب الداخلية:

يشكل ارتفاع سقف المطالب لمتمردي الطوارق لحدود الانفصال و تقرير المصير خطرا كبيرا يهدد وحدة و انسجام الدول المجاورة، بل و حتى غير المجاورة لمالي كالسنغال و موريتانيا غينيا و كوت ديفوار و المغرب و ليبيا....فلو اعتبرنا الاختلاف العرقي و الثقافي كعامل و مبدأ للانفصال لانشطرت و انقسمت كل دولة من دول الساحل الصحراوي و الشمال الإفريقي إلى دولتين على اقل تقدير. ذلك نظرا لتداخل الهويات الاثنية و الثقافية بل و حتى الدينية كما في حالة الجوار الجنوبي و الغربي لمالي[3].

و الملاحظة العامة للازمة في مالي هي وجود العديد من الحركيات و العوامل التي كانت سببا واضحا في بروز و اندلاع هذه الأزمة منذ ستينيات القرن الماضي، و لعل من العوامل التي أدت إلى تمرد الطوارق و تكراره في كل مراحله نجد:

1-**العامل الأول: اتفاقية كوناري مع المتمردين:** عقدت حكومة "**عمر ألفا كوناري**" –رئيس مالي الأسبق- اتفاقية مع المتمردين الطوارق و العرب عام 1996 بوساطة الجزائر و ليبيا، و كان من بنودها خروج الجيش المالي من منطقة كيدال و ما حولها. و أن تكون السيطرة فيها للطوارق لا سيما "ايفوغاس" و "ايمغاد" و "ادنان" حتى أمير المنطقة تم الاتفاق معه على إدخال عدد كبير من شباب الطوارق و العرب في جميع إدارات الحكومة و أماكن النفوذ –الجيش، الشرطة و الجمارك و الدرك و الحرس الرئاسي و إدارة الشركات و مشروعات التنمية، و الجمعيات الحكومة و الأهلية العالمة في شمال و شرقها.

---

(1) موسوعة المقاتل ، **مرجع سابق.**

(2) **توالي ردود الفعل المنددة بانقلاب مالي و دعوات لعودة الحكم الدستوري**، تاريخ النشر (2012/02/22)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، **www.radiosawa.com**

(3) ابراهيم ولد الحاج، **مرجع سابق**، ص.(5).

أضف إلى ذلك أن حكومات مالي اتبعت تقليدا ثابتا، و هو أن يكون لكل من الطوارق و العرب وزير في أي حكومة، لكن في المقابل نجد أن في كل الاتفاقيات تعد الحكومات تحت ضغوط دولية، و لأهداف و مصالح سياسية و شخصية، و تمييعا للقضايا بأشياء لا يمكن تنفيذها أبدا على ارض الواقع.

2-**العامل الثاني: تورط الرئيس السابق أمادو تومانى توري مع المتمردين:** يتمثل هذا العامل في تشجيع حركة التمرد في تواطؤ الرئيس المخلوع "امادو تومانى توري" معهم، حيث نفذ أن قربهم إليه و فتح لهم أبواب الدولة، و في جميع المجالات السياسية و الأمنية و الإدارية، كما تغاضى عن خيانتهم.

كما أنه في السنتين الأخيرتين 2011-2012 اتخذ سكرتير رئاسة الدولة، حراسا شخصيين و ممثلين دوليين، من الطوارق و ذلك نتيجة وسائل ضغط كثيرة منها[1].

ما ثبت في عام 2011 من أن له و بعض كبار القيادات في الجيش و الدولة اليد الطولى في قضية تهريب المخدرات في شمال مالي، و ذلك بسبب الطائرة التي اكتشف هبوطها قرب غاو، و ثم إحراقها بعد إفراغ حمولتها.

ضبط عملات أوروبية مع بعض أقاربه، و هذه العملات الأوروبية هي عبارة عن أوراق مالية أوروبية كانت قد دفعت لقاء و فداء للأوروبيين المختطفين في مالي، حيث تم إصدار هذه الأوراق المالية و التي كانت تحمل أرقام و حروف خاصة.

إن هاتين القضيتين كانتا من أكبر وسائل الضغط الغربية – فرنسا و أمريكا- و مجموعات الطوارق و العرب، على الرئيس " **امادو تومانى توري**" و الذي أصبح في أيدي مجموعات الطوارق و العرب الذي أصبحت تستغل الشركات المحلية و الدولية التي أنشئت من اجل تنمية شمال مالي و شرقها، حيث رصد لها الملايين بعد الاتفاقيات لكن و بسبب انتشار الفساد تم صرف أموال هذه الشركات طبعا من قبل المدراء التنفيذيين لحسابهم الخاص و لشؤونهم الخاصة مثل شراء الأسلحة و تخزينها.

و مع ذلك، ما أن بدأت أحداث التمرد في شهر جانفي 2012 حتى اخذ اغلب الطوارق الموجودون في أجهزة الدولة – الأمنية- و الإدارية- ينسحبون و يلتحقون بإخوانهم في الصراع ضد الدولة. و توجد ثلاث قضايا زادت من الضغط على الرئيس السابق "**امادو تومانى توري**":

1-موقفه الرافض لتسليم مدينة " **تساليت**" إلى فرنسا لإقامة قواعد عسكرية فيها، ورفضه إيجارها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة أربعين سنة[2].

2-رفضه طلب فرنسا المتمثل في التوقيع على اتفاقية تحدد نسبة المهاجرين الماليين في فرنسا .

---

(1) سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **قراءات افريقية**، (القاهرة، المنتدى الإسلامي، العدد13، 2012)، ص(34).

(2) سعد المهدي، **مرجع سابق**، ص (35).

3-توقيعه على نظام الأسرة بالتعديلات التي ناضل من أجلها مسلمي مالي لإدخالها في نظام الأسرة في مالي، بالرغم من الضغوط الغربية التي مورست عليه كي لا يوقعها.

لقد تمسك الرئيس السابق "**امادو توماني توري**" بمواقفه تلك تحت ضغوط شعبية و اقتصادية و سياسية، فأغلب المهاجرين الماليين إلى فرنسا من أبناء إقليم "كاي" و مايرسلونه من أموال تسد ثغرات اقتصادية في ميزانية الدولة، كما أنهم أزالوا عن كاهل الحكومة إقامة مشاريع تنموية في إقليمهم بسبب المشاريع الكبيرة التي يقيمونها فيه على حسابهم الخاص في جميع جوانب الحياة، خصوصا في التعليم و بناء المدارس، مع تحمل بعض رواتب المدرسين، و في الصحة و مراكزها، و كفالة بعض الأطباء، و في تعبيد الطرق، و إقامة المساكن و تنمية المشاريع الزراعية.....الخ.

أما رفضه لقانون الأسرة وفق ما يريد الغرب، فالضغوط في الداخل كانت اشد، لان قيادات مسلمي مالي بمختلف طوائفها اثبتوا قدرتهم الفائقة على حشد الشارع ضد أي مشروع لا يوافقون عليه، و ذلك من خلال الاستجابات السريعة و الفعالة لدعوة المجلس الإسلامي الأعلى و بقية الجمعيات الإسلامية إلى الملتقيات الحاشدة.

3-**العامل الثالث: ضعف جيش مالي و فساد معظم قياداته:** يكشف الانقلاب العسكري الذي وقع في 22 مارس 2012 " **امادو هايا سانوغو**"، الذي أعلن أن أهم مسوغاته فشل الرئيس "**امادو توماني توري**" للجيش بعدم تزويده بالمعدات اللازمة، و التهاون في قضية التمرد، عن واقع مخز للجيش المالي، يؤكده أن المشهد بعد الانقلاب صار أسوأ و أشدا فشلا و ضعفا، إذ سقطت اكبر المدن في مالي "**تساليت، كيدال، غاو و تومبوكتو**".

إن سقوط هذه المدن تكتشف عن جوانب خطيرة في الأزمة، حسب العارفون و المطلعون على بعض الحقائق و التي حذروا منها:

1-ضعف جيش مالي سبب الفاسد في معظم قياداته العليا، و عدم الإعداد الجيد لهذا الجيش عتادا و تكوينا و المحسوبية في اختيار الملتحقين به و بمدارسه التكوينية، و في توزيع المنح العسكرية التي تأتي من الدول الصديقة، إذ أن اغلبها إما من أبناء قادة الجيش أو أقربائهم آو من يتوسطون لهم.

2- إسناد قيادة الفرق المقاتلة في الشمال إلى بعض الطوارق الذين خانوا الجيش و الشعب و الدولة.

3-عدم مراقبة الحكومات السابقة لأفراد الطوارق و العرب، سواء كانوا من الجيش أو من الأجهزة الإدارية، فهم المزود الرئيس للمتمردين بالأخبار و الأموال[1].

(1) سعد المهدي، **مرجع سابق**، ص ص.(34-38).

2-الدوافع الخارجية: إن الدور الخارجي يسعى دوما لتغذية الصراعات الداخلية هدفا منه لتحقيق مصالحه الشخصية، و على السيطرة على الموارد الهامة التي تزخر بها المنطقة المعنية بالنزاع أو الصراع، و بالتالي فان نظرة بسيطة على منطقة مثل الساحل الإفريقي و التي عرفت عدة أزمات و نزاعات مثلما يحدث مع النزاع الطارقي، فنجد أن هذه المنطقة بداية من مالي و النيجر مثلا منطقة "اير في النيجر تزخر بمادة اليورانيوم، في حين نجد منطقة "ايفوراس في مالي" تعرف انتشارا كبيرا لمناجم الحديد، و بالتالي إن توافر المعادن و الموارد الطاقوية يضاف له شساعة المنطقة التي ينتشر فيها الطوارق والتي تشمل خمسة دول مع تدخل الطرف الخارجي يجعل المسالة أكثر تعقيدا خاصة إذ كان هذا الطرف هو الاستعمار الفرنسي و الذي يتواجد:

1-الدور الفرنسي في الأزمة المالية: مسألة الحدود المصطنعة و تفضيل جماعة عن أخرى.

2-الدور الليبي في الأزمة المالية.

3-الدور الأمريكي في الأزمة المالية.

أولا: الدور الفرنسي في قضية الطوارق في مالي: سعت فرنسا منذ احتلالها للقارة الإفريقية خاصة جنوب الصحراء إلى انتهاج مجموعة من السياسات عرفت بها منها:

-**الحدود المصطنعة:** إن هذه الحدود التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة الإفريقية، و التي دعى المستشار الألماني آنذاك "**بسمارك**" في عام 1884-1885 إلى عقد مؤتمر دولي و هذا من اجل تحقيق حدة التنافس التي كانت بين القوى الاستعمارية- فرنسا و بريطانيا و بلجيكا، هولندا و ألمانيا و برتغال و اسبانيا... في إفريقيا، و بالتالي وصل المؤتمر إلى وضع حدود و قواعد لتأسيس مناطق نفوذ و هيمنة لهذه القوى، و بالتالي أساس هذه الحدود كان مصطنعا[1]، و اثر هذه التقسيمات الجغرافية للصحراء، و التي تم تقسيمها بشكل عشوائي و تعسفي، حيث لم تراع الحدود الانثربولوجية و الاقتصادية و الديمغرافية و طبعا العرقية و الدينية للقبائل الإفريقية، خلق بعد خروج الاستعمار سواء الفرنسي أو البريطاني أو حتى الايطالي العديد من المشاكل الحدودية بين الدول الإفريقية و حتى داخل الدولة الواحدة، و بالتالي أدى توزيع أو انتشار العرقية الواحدة إلى عدة كيانات سياسية، و ضمت الدولة الواحدة عدد من الجماعات العرقية و الثقافية، و التي لا تربط بينها أي صلات[2].

إن دور القوى الاستعمارية في تفتيت وحدة القارة الإفريقية لم يقف عند رسم الحدود عشوائيا، و إنما تعدى ذلك إلى نشر سياسة "**فرق تسد**" و التي اعتمدتها فرنسا –خاصة – من خلال تفضيل و دعم جماعة عن جماعة أخرى (جماعة الهوسا كانت مدعمة من فرنسا، في حين نجد قبائل الطوارق كانت مهمشة و

(1) عبد الرحمن حمدي، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2001)، ص ص(95-96).

(2) أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص(112).

مقسمة أيضا على أكثر من إقليم) و إذ أخذنا مالي كنموذج فإننا نجد أنها وبعد حصولها على الاستقلال في ستينيات القرن الماضي منذ ذلك التاريخ و هي تعاني لحد الآن من مخلفات الاستعمار و هي: مشكل الحدود المصطنعة و جماعة الطوارق و مطالبها و منذ انطلاق الحرب في شمال مالي، اتضح بشكل واضح لا لبس فيه أن الفرنسيون معنيون بشكل مباشر بالإقليم خاصة انه ينشط فيه تنظيم القاعدة الذي اختطف و قتل العديد من الرعايا الفرنسيين في المنطقة في السنوات الأخيرة.

و تأسيسا على بعض التصريحات الإعلامية، فان فرنسا أقامت تحالفا مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد، و مع أن فرنسا تتمسك في العلن بوحدة التراب المالي، إلا أن الرئيس الأسبق "**نيكولا ساركوزي**" لمح في تصريح له نشرته جريدة الفرنسية "**لو نوفال اوبسرفاتور**": "**إلا أن الازواديين يستحقون حكما ذاتيا داخليا بشمال مالي**"[1].

ثانيا: الدور الأمريكي في أزمة مالي: تحتل إفريقيا موقعا هاما إن لم يكن خاصا في الإستراتيجية الأمريكية التي رسمتها للتحكم في عالم ما بعد الحرب الباردة، و الدافع إلى هذا الاهتمام هو ما تملكه القارة السمراء من خيرات و ثروات أولية سيما البترول و الذي أصبح العنصر المحرك للاقتصاد العالمي، لهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لإقصاء منافسيها عن المناطق المنتجة للبترول أو الغاز[2].

و لا يمكن فصل تطور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا خاصة جنوب الصحراء عن طبيعة العلاقات بينها و بين القوى الدولية الساعية للنفوذ في إفريقيا، و لعل الاختلاف كان جليا بين هيمنة النمط الإيديولوجي ألاستقطابي على تعامل واشنطن مع الأنظمة الإفريقية في إطار صراعها مع المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة و بين علو المصالح الاقتصادية، حيث يشهد العالم رسملة –إعادة رسم- اقتصادات الدول النامية كما أن إفريقيا دخلت ضمن منظومة التوسع العسكري و النفطي بعد أحداث 2001/09/11 التي مثلت تهديدا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية[3].

و تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في هدفها للهيمنة على إفريقيا على أربع آليات:

1-دعم الأنظمة الإفريقية المنصاعة لها و إمدادها بكل ما يمكن إحكام المنطقة من الاستمرار و التشبث في الحكم.

2-المبدأ الذي أعلنته إدارة " **جورج بوش الابن**" و هو تغيير الأنظمة من خلال قلب أنظمة الحكم التي تهدد مصالحها، حيث شهدت الكثير من الدول الإفريقية اضطرابات و نزاعات سياسية و انقلابات عسكرية مثلما حدث في كوت ديفوار، غينيا بيساو، موريتانيا، بوركينافاسو، الكونغو.... و مالي طبعا

(1) محمد الحافظ العابد، "**صراع الإرادات في ازواد و مخاطر الصومالة**" موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع، (2016/07/27)، **www.aljazeera.net**

(2) مايكل واتس، جون بيلامي فوستر، "**إفريقيا و إمبراطورية البترول**"، (ترجمة: مازن الحسيني، ط.1 ،2007)، ص.(1)، للاطلاع على الدراسة، **www.pupait.alwatanvoice.com**

(3) خالد حنفي علي، "**السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، رؤى و أدوات متغيرة**"، السياسة الدولية، العدد163، (جانفي2006)،ص .(146).

محل الدراسة، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية و دول غربية أخرى دورا مهما في إثارتها، حيث صرح في هذا الشأن "أستاذ العلوم السياسية الفرنسي "**بيار فرانكلين تفرس**" **Pierre Franklin Tivers**

"ليست النزاعات في الغالب سوى واجهة للمصالح التي تحرك السلطات الحاكمة، و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا".

3-تشجيع القبلية و تعميق الانقسامات على أسس طائفية أو دينية و اثنية ما أدى إلى الوصول إلى تقسيم الدولة الواحدة من اجل بسط الحماية أو الدفاع عن حقوق الإنسان، و بالتالي يصبح التواجد الغربي مطلبا أساسيا لضمان تطبيق الاتفاقيات و الإشراف عليها.

4-عسكرة القارة الإفريقية، من خلال التعاون العسكري و عقد اتفاقيات ذات طابع عسكري[1].

لقد دفع بالإدارة الأمريكية إلى التركيز على الفرص الاقتصادية الواعدة بإفريقيا و التي أصبحت في تنامي و تزايد مستمر. و يبقى العالم الحاسم هو توجه هذه الإدارة في البحث عن مصادر جديدة للطاقة، حيث تستهدف الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا الوصول إلى الموارد و البترول و الأسواق بلا إعاقة[2].

و رغم ما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية، من أنها إستراتيجية لا تقتصر على إقليم أو قارة معينة، إلا أن هناك بعض المناطق التي تشكل مجالا حيويا للمصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث 2001، حيث جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي -1- 2002/09/20-2006/03/16 ضرورة نقل الاهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى مواقع متقدمة[3]، من خلال أهمية القارة بالنسبة لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية.حيث زار الرئيس "جورج بوش الابن" خلال عهدته الرئاسية أو توليه الحكم 09 دولة افريقية في 2003 و تمخضت عن هذه الزيارات مجموعة من الأهداف:

1-زيادة المساعدات الأمريكية للدول الإفريقية –جنوب الصحراء- من 750 مليون 2002 إلى مليار دولار 2003.

2-إنشاء صندوق لمكافحة الايدز في العالم بقيمة 15 مليار دولار.

3-طرحه لمشروع مكافحة الإرهاب في إفريقيا "شرقا".

4-تحسين صورة أمريكا في إفريقيا بعد الحرب على العراق 2003.

---

(1) واتس، فوستر، مرجع سابق، ص.(2).

(1) منى عبد الفتاح، **البعد الجديد في العلاقات الأمريكية الإفريقية**، تاريخ النشر (2015/08/4)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، **www.aljazeera.net**

(2)عمرو عبد الكريم، "**الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا**"، تاريخ الاطلاع(2016/07/29) **www.Almaslim.net**

5-استغلال الثروات الإفريقية من نفط خاصة خليج غينيا و نيجيريا....

6-مزاحمة الوجود الفرنسي في المنطقة[1].

لقد أشار تقرير تابع للجنة الأزمات الدولية في 2005 على أن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من ظاهرة الإرهاب من خلال عنوان التقرير "**الإرهاب الإسلامي في الساحل الإفريقي حقيقة أم وهم؟**" [2]، حيث أصبحت القارة الإفريقية ساحة مواتية لنمو عمل الجماعات المتطرفة بسبب الفقر و التخلف و ضعف الدولة و الفراغ الأمني[3]. على هذا الأساس فقد دخلت منطقة الساحل الإفريقي في منظومة محاربة الإرهاب[4]، في الآونة الأخيرة، حيث أصبح يثير النشاط الإرهابي في المنطقة الكثير من التساؤلات هل سيصبح الساحل الإفريقي ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية؟.

خاصة أن تاريخ القاعدة في المغرب الإسلامي قد انطلق في جانفي 2007 بوصفه النسخة العالمية المطورة من الجماعة السلفية للدعوة للقتال الجزائرية، لكن القاعدة في المغرب الإسلامي طور شبكات جديدة للتعاون مع عصابات التهريب في الصحراء و التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن في شمال مالي و النيجر[5].

و قد تعززت المخاوف الأمريكية على أن أمن و استقرار منطقة الساحل الإفريقي على اثر التحول الذي حدث على مستوى إستراتيجية نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال، حيث توجهت جنوبا من اجل استغلال الفراغ على مستوى الحدود و الفراغ الأمني الذي أتاح لها الاستفادة من النسب العالية للجريمة المنظمة و استعمالها كمصادر أساسية للتمويل، فقضية الاستقرار في الساحل أساسا ليست قضية جديدة ناتجة عن الإرهاب و إنما هي مسألة أوجدها الانتشار الواسع لتجارة المخدرات و الأسلحة بكل أشكالها.[6]

(1) بدر حسن الشافعي، "**جولة بوش الإفريقية، مكاسب أكثر و تورط اقل**" ، تاريخ الاطلاع (2016/07/27) **www.islamonline.net**

(2)**international Crisis Groupe, ''islamist terrorism in the Sahel : fact or fiction ?" African Report,n°92,(31/03/2005),p**.1.

(3) احمد إبراهيم محمود، "**افريكوم و تحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا**" ، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، **www.SIS.gov.eg**

(4) إبراهيم درويش، "إفريقيا المظلمة....الحرب الأمريكية على الإرهاب"، **منشور في صحيفة القدس**، (2009/07/13)، تاريخ الاطلاع 2016/07/27)

(5) فيليون، مرجع سابق، ص.(4).

(6)Liann Kennedy-Bondali, ;**op-cit** ; p.(1).

المبحث الثالث: التغلغل الليبي في منطقة الساحل الإفريقي و دورها في إقامة دولة ازوادية.

تعد ليبيا من الدول التي تقع شمال إفريقيا و تشترك حدودها مع عدة دول عربية و افريقية، فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية، و من الجنوب الشرقي السودان، و تشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد و النيجر، بينما تحدها الجزائر من الغرب و تونس من الشمال الغربي، تبلغ مساحتها 1.759.540كلم^2 ، فيما يبلغ عدد سكانها 6 ملايين نسمة، يدين سكانها الإسلام وهم على مذهب الإمام مالك[1].

ان النظام الاجتماعي الليبي برمته يقوم على النظام القبلي، و يرتبط افراد كل قبيلة بسلسة من الانساب تنتهي بجد مشترك تحمل القبيلة اسمه[2].

و الملاحظ في تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة، بحيث تشير الإحصاءات إلى أن 90 بالمائة من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة، و تصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة و لها امتدادات جغرافية حتى خارج الحدود، و تتداخل مع دول افريقية منها تونس، مصر و الجزائر و تشاد و النيجر، و تمثل نسبة القبائل العربية نحو97 بالمائة بينما قبائل البربر – الأمازيغ نحو 3 بالمائة[3].

و من أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي:حيث نجد في المنطقة الغربية: الورفلة و ترهونة، قبائل الصيعان و النوايل و النواحي الأربع، و العجيلات و الزاوية و قبائل الرجبان و الزنتان و قبيلة المشاشة و العربان.

و كذلك ولاد بريك و القواليش و قبائل زلتين أما في المنطقة الشرقية المعروفة بقبائل برقة في تل الجبارنة و الحرابي و قبائل المرابطين و قبائل لحضور، اما المنطقة الجنوبية و التي ضمن مكونات قبائل فزان و هي أولاد سليمان، المقارحة و القذاذفة و حضيرات، الطوارق و التبو و كذلك قبيلة الحساونة و قبائل واد الحياة[4]. إضافة إلى قبائل العبيدات و البراعصة، العواقير و المسامير و أولاد علي[5].

---

(1) دنيا أمل إسماعيل، "**إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي**"، الحوار المتمدن، العدد3061، (2010/07/12)، ص.(1).

(2) فرج نجم، **القبيلة في ليبيا**، تاريخ النشر (2011/03/03)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، **الجزيرة.نت**، **www.aljazeera.net**

(3)دنيا امل إسماعيل، **مرجع سابق**، ص.(1).

(4) **القبائل الليبية...الخريطة الكاملة و حقيقة الرقم الصعب** ، سكاي نيوز ابوظبي، تاريخ النشر (2020/07/17)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)

(5) محمد بوعودة ، "**خريطة القبائل: من مع القذافي و من ضده**" **www.english.al-akbar.com**

المطلب الأول: التدخل الليبي في منطقة الساحل الإفريقي-أبعاده و مرتكزاته-:

اثر نجاح ثورة 01سبتمبر 1969، نشأة الجمهورية العربية الليبية و بقيامها توجهت سياسة ليبيا الخارجية إلى الوحدة و القومية العربية، التي سرعان ما تغيرت سياسة العقيد القذافي الذي قاد طبعا انقلاب 1969 ضد الملك "**إدريس السنوسي**"، حيث بحلول سنة 1973 أعلن القذافي ما يسمى بالثورة الشعبية و تشكيل اللجان الشعبية العامة التابعة له. شكل هذا البرنامج جزءا مما اسماه "**النظرية العالمية الثالثة**"، و ورد بيان الديمقراطية المباشرة في الكتاب الأخضر الذي كتبه القذافي.

و في عام 1977 تم الحل الرسمي للجمهورية العربية الليبية و قيام **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من قبل القذافي**. و كانت هذه النقطة حيث بدأ القذافي بتطبيق ما اسماه "العدالة الثورية" بقوة للقضاء على خصومه الداخليين[1].

ركز نظام معمر القذافي طيلة فترة حكمه 1969-2011 على ثلاثة ركائز أساسية:

1- **الزعيم القائد:** بإيديولوجية محلية "الجماهيرية "حاول تصديرها من خلال أدبيات الكتاب الأخضر.

2- **القبيلة:** من خلال التوازن داخل القبائل و بالرغم من تغليب بعضها على بعض[2]، لكن الحضور القبلي الذي استند عليه العقيد القذافي تمثل في أهم ثلاث قبائل: قبيلة "**الورفلة**" التي تعتبر من اكبر القبائل الليبية" حوالي مليون نسمة ، متمركزة بالغرب و قبيلة "**الفذاذفة**" التي تتمركز في سبها وسط ليبيا، و قبيلة "**المقارحة**" المتمركزة في الوسط بوادي الشاطئ[3]، مع تهميش سياسي و اجتماعي مقصود للمناطق الشرقية "خصوصا بنغازي"، و إن كان في النهاية تمركزت السلطات السياسية و الأمنية و المالية و الاقتصادية بيده و يد أبناءه.

3- **النفط**: التي وظفها القذافي لتوزيع الرضى الاجتماعي في الداخل و كسب الشرعية في الخارج[4].

لقد سعى القذافي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في القارة الإفريقية:

1-تحسين صورتها في الفضاء الإفريقي، و الذي ساهم الإعلام الغربي في ترسيخ صورة أن ليبيا داعمة للإرهاب خاصة بعد حادثة لوكربي.

(4)ابراهيم شرقية، "**إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية-دراسة تحليلية-**"، معهد بروكنغز الدوحة، (2013)،تاريخ الاطلاع (2021/03/03) ص ص.(7-8)،

www.brookings.edu

(1)مصطفى صايج،"**بناء المنظومة الأمنية و العسكرية في ليبيا: الواقع و التحديات**"، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى تحت عنوان: مالي-ليبيا: مبادرات السلام و الخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، (2016/01/12)، ص(225).

(2) بدون مؤلف (مع تحفظ عن ذكر اسمه)، "**الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها**"، (ألمانيا، منظمة فريدريش ايبرت،2015)، ص ص(3-4)، مقال منشور في :

www.fes.org.ma

(4)مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.(225).

2-الرغبة الليبية في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي و العسكري و حتى المعنوي .

3-فشل القذافي في تحقيق الوحدة العربية –الحلم القومي العربي- و ضعف المساندة و التأييد العربي خلال الحصار الذي فرض عليها بعد قضية لوكربي.

4-الدعم الإفريقي لليبيا في أزمتها مع الغرب، حيث اتخذ القادة الأفارقة –لبعض الدول الإفريقية- في القمة الإفريقية 34 المنعقدة في واغادوغو في 1998 قرار أمهلت الدول الغربية ب 3 أشهر لإنهاء الحصار الجوي المفروض على ليبيا.

5-انسجام التوجه الإفريقي مع فكر القذافي الذي يدعو إلى بناء تكتلات سياسية و اقتصادية قوية لمواجهة العولمة.

6-وجود اتفاق إفريقي-ليبي بشأن رفض ما يسمى بالاستعمار الجديد بشتى صوره، و عدم الاعتماد على الغرب في إحداث التنمية[1].

المطلب الثاني: الدور الليبي في قضية الطوارق

تعددت طرق توظيف ليبيا لقضية الطوارق، حيث ارتكزت السياسة الليبية في سنواتها الأولى على دعم قضية جبهة البوليساريو، لكن هذه الأخيرة رفضت التدخل الليبي و مسعاها في حل القضية، وما بين 1979-1981 أنشأت ليبيا الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية الوسطى، و هذا من اجل إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا، و لقد صرح في هذا الشأن "**إياد اغ غالي**" قائلا:

"كانت لنا في عامي 1978-1979 اتصالات مع جبهة البوليساريو للتعرف على الظاهرة الثورية، ثم اتصلنا بعد ذلك بالإخوة الليبيين، و توج ذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة القضية الازوادية و كان ذلك بمدينة الخمس ، وهي مدينة ليبية تقع على ساحل المتوسط في يوم 1 سبتمبر 1980 وهو ما عرف بمؤتمر الخمس"

بعد ذلك صرح العقيد القذافي في 16 أكتوبر 1980 بالجنوب الليبي، و فيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الازواد، و في هذا الإطار يأتي النداء الذي أطلقه العقيد القذافي عام 1980 من اجل إنشاء جمهورية الطوارق، و في مرحلة ثانية قامت ليبيا بمحاولة إنشاء الجمهورية الإسلامية الصحراوية. و لتحقيق هذا قامت بافتتاح أول معسكر للتدريب عام 1980، حيث تلقى العديد من الطوارق تدريباتهم في هذا المعسكر، حيث شاركوا في الحرب إلى جانب الفلسطينيين في ليبيا، ثم عادوا عام 1982، فاستقبلوا أحسن استقبال من طرف الليبيين عام 1982[2].

(4) حسن بدر شافعي، **"الساحل و الصحراء.....الدور الليبي في إفريقيا"**، تاريخ الاطلاع (2017/09/19) **www.islamonline.net**

(2)احمد شنة، **مرجع سابق**، ص(64).

و في عام 1987 تم عقد المؤتمر الثاني في ليبيا من اجل دراسة شؤون الحركة السرية للازواد، و قد تم الاتفاق على إعادة تنظيم شؤون الحركة، للإسراع في القيام بتفجير الثورة في شمال مالي[1].

و في عام 1990 تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية للازواد بزعامة "**اياد اغ غالي**" بليبيا، و كانت التدريبات تتم في معسكرات خاصة، و تحت إشراف العقيد معمر القذافي"[2].

و بداية من التسعينيات أعلن العقيد معمر القذافي استعداد ليبيا لتمويل مشاريع اقتصادية لصالح الطوارق في شمال مالي و النيجر، و تعتبر الإذاعة الليبية التي تبث بلغة "التامشاك" بمثابة المحطة الإذاعية الوحيدة التي يمكن التقاطها في منطقة الطوارق.

ليبيا كانت تراهن على دور إقليمي في الحرب على الإرهاب و الوساطة في حل بعض الأزمات في المنطقة، و هذا لكسب رضى الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تتغاضى هذه الأخيرة على بعض الملفات خاصة "**خروقات حقوق الإنسان**"[3].

إلا أن سقوط نظام معمر القذافي قد يمثل نقطة تحول أساسية في وضع الأقلية الطارقية في الساحل الإفريقي، فقد يمثل ذلك النهاية الحقيقية لأحد مصادر تمويل أنشطة التنظيمات المتطرفة مما يسهم في إرساء أسس المقاربات و الحلول السلمية لمأزق العلاقة بين الأقلية الترقية و الحكومتين المالية و النيجرية، غير أن سقوط نظام القذافي قد يؤشر من جهة أخرى إلى عودة العناصر الطارقية العريفة بفنون القتال و المدججة بترسانة من الأسلحة المتطورة إلى مناطقها لبداية سلسلة من العمليات المسلحة ضد القوات النظامية، مما يدخل المنطقة برمتها في موجة جديدة من عدم الاستقرار و النزاعات المسلحة[4].

لقد عرفت ليبيا تصاعدا كبيرا في الأحداث فنتيجة للخطاب المشهور للعقيد القذافي، أدى ذلك إلى اندلاع موجات كبيرة من الاحتجاجات في عدة مدن ليبية و خلفت هذه الموجات إلى مقتل العشرات من المدنيين، ما دفع بالمجتمع الدولي المتمثل في فرنسا وأمريكا وبريطانيا إلى التحالف من أجل فرض حصار جوي على ليبيا من خلال تبني لقرار مجلس الأمن القاضي بفرض حصار جوي على الأجواء الليبية 1973، كما سعت دول الحلف الأطلسي إلى محاولة إشراك دول أخرى من خارج الناتو في العملية العسكرية من أجل إضفاء صبغة التحالف الدولي[5]، خاصة بعد مشاركة قوات عربية - قطر والإمارات العربية- و حاليا

---

(1) احمد شنه، **مرجع سابق**، ص ص(215-216).

(2) احمد شنة، **مرجع سابق**، ص(64).

(3) حسين بوقارة، "**المسألة الاثنية في منطقة الساحل: الخلفيات و الأبعاد**"، **ورقة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني: منطقة الساحل و الصحراء،الواقع و الآفاق** ، (الجزائر: النادي الوطني للجيش، اكتوبر2012)، ص ص (63-64).

(4) المكان نفسه.

(5):**www.Almethaq .info/news/article5493.htm**

تركيا. الجدير بالذكر أن الكثير من التحديات التي تواجه منطقة الساحل سابقة للنزاع الليبي و ذلك من خلال أن:

1- ليبيا لعبت دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعمها التاريخي لطموحات الطوارق في تأسيس دولتهم، و بالتالي، فان سقوط نظام القذافي و انهيار الدولة في ليبيا، لم ينقص من دور الطوارق في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

2-الادراكات الأمنية للجزائر في حد ذاتها إزاء الأزمة في ليبيا، قد يشكل تهديدا امنيا لحدودها الجنوبية.

3-يبدو أن هناك الكثير من الإرباك المتعمد فيما يتعلق بوضع حدود واضحة بين زعزعة الاستقرار الأمني و وزعزعة الاستقرار المجتمعي الناجم عن انهيار الدولة في ليبيا على المستوى الإقليمي، إذ ينبغي على الدول المعنية إعادة النظر في المشاكل و التهديدات الناشئة بمعزل عما يجري في ليبيا[1].

و بالرغم من استمرار الوضع الداخلي في ليبيا على ما هو عليه، يزداد القلق الإقليمي و الدولي إزاء الأوضاع المتردية في ليبيا و مدى تأثيرها على دول الجوار - الجزائر، تونس، مصر و مالي و النيجر و السودان... -.

إن انتشار استخدام السلاح في مختلف مناطق البلاد بشكل كبير، أدى إلى تسليح الجماعات الإسلامية وغيرها من الجماعات التي تطلق على نفسها مسمى "الثوار" والتي شاركت في القتال ضد نظام القذافي. وشجع الاستحواذ على مخازن أسلحة كتائب القذافي على و نشأة مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة. ويعد انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وكذلك تفكك المؤسسة العسكرية خلال الثورة، أخطر تحد تواجهه البلاد للخروج من فوضى النزاعات المسلحة، كما أدى انتشار السلاح إلى "عسكرة القبائل" وباتت تتنافس، على التسلح بأكثر ما يمكن من العتاد دفاعاً عن نفسها وعن مصالحها وتأمين عدم تهميشها خلال مرحلة تقاسم الثروات ومراكز السلطة بعد انهيار نظام القذافي وهو أمر يحدث أول مرة في تاريخ ليبيا إذ تحول النسيج القبلي الذي يحتكم إلى قيم السلم الأهلي إلى قبائل مسلحة متأهبة للاشتباكات في ما بينها[2].

(1) محمد حمشي، " **اثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل : نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا**"، مداخلة في يوم دراسي حول الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط و في منطقة الساحل الإفريقي (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات و البحوث الدولية، و المعهد الدنماركي للدراسات الدولية)، (فيفري2014).

(2) ، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها"، **مرجع سابق**، ص.(8).

الفصل الرابع: انعكاسات و تأثيرات بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري

الفصل الرابع: انعكاسات و تأثيرات بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري .

إن الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية و الدولية.

و لكن في ظل التخلخل و الفراغ السياسي و الاجتماعي لا يتحقق الأمن القومي، و لا يمكن استعادته عن طريق القوة العسكرية لأن الأمن القومي يقاس بالقدرة و ليس بالقوة-القدرة هي مجموع قوى الدولة في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية و التكنولوجية.....

كما قلنا أن لكل دولة أمنها القومي و الجزائر من بين الدول التي شهد أمنها القومي الكثير من التحديات و التطورات، حيث أن عقيدة الأمن القومي الجزائري قد تبلورت خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود[1].

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005)، ص.(41).

الفصل الرابع: انعكاسات و تأثيرات بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري .

المبحث الأول: الأمن القومي الجزائري

إن الباحثين على الحداثة النسبية يتفقون على ان الدراسات المتعلقة بالأمن القومي كظاهرة علمية، قامت بالتزامن مع الظروف السياسية و العسكرية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، و كذا التحولات التي أفرزت بروز قوى جديدة مع تغير في هيكل النظام الدولي و مستوى القوة في قيادته، كما ارتبطت دراسة الامن القومي بالعنف السياسي على المستوى الدولي و الوطني و بالتالي الدولة هي الوحيدة التي تحدد معالم أمنها القومي و عقيدتها الأمنية مهما كانت.

المطلب الأول: مرتكزات و امتدادات الأمن القومي الجزائري

ان الجزائر على غرار كل دول العالم لها مرتكزات لأمنها القومي و امتدادات لهذا الأمن و كذا لعقيدتها الأمنية، و هو ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرتكزات الأمن القومي الجزائري:

تنقسم مرتكزات أو محددات الأمن القومي إلى مجموعتين تناسبهما في طبيعتهما، الطبيعة المركبة للدولة، و هاتان المجموعتان هما[1]:

1-**محددات البيئة الداخلية:** و هي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي و تطبيقاته، و يكون مصدرها البيئة الداخلية للدولة و خصائصها الذاتية، و تشمل هذه المحددات:

1-1 **النظام العقائدي القيمي الاجتماعي:** إن لكل مجتمع أنظمته العقائدية و القيمية التي يؤمن بها و يثق بصوابها، فيعتمدها و يعتمد عليها في تحديد معاييره الفكرية و السلوكية، و ينظم حياته و أنشطته على أساسها فرديا و جماعيا، داخليا و خارجيا، و من ثم فان هذه الأنظمة تساهم بشكل أو بأخر، مباشر و غير مباشر في تحديد مفهوم المجتمع للأمن و شروطه و عوامل تهديده و مصادره...و بالتالي تحرص النظم الحاكمة على تأكيد ارتباطها بالمجتمعات التي تحكمها، و التزامها بأنظمتها العقائدية و القيمية (كالأسرة و الدين، التعليم و دور الإعلام).

1-2 **التجارب و الخبرات التاريخية:** إن التجارب التاريخية المكتسبة و الخبرات المتراكمة تنعكس على جوانب المجتمع و على أنشطته، ما ينعكس على مفهوم الأمن و شروطه و أهدافه و كذلك مدركات الخطر الأمني الذي يهدده. فالجزائر مثلا يشكل العامل التاريخي في الثورة الجزائرية التي تعد بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال. حيث ساهمت الثورة التحريرية في رسم المشهد

(1)مرادعباس، **مرجع سابق**، ص.(48).

السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد خروج المستعمر الفرنسي، فعملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا و خارجيا خضع كثيرا لهذا العالم التاريخ و للتجارب التاريخية[1].

3-1 **القدرات المتاحة للدولة:** يشمل مفهوم القدرات إطارا واسعا، حيث يضم جميع الإمكانات و الموارد المادية و المعنوية، البشرية و التقنية الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و المجتمعية.....و تتضح أهمية هذا العامل في أن القدرات تمثل ركنا أساسيا و أوليا في صياغة مفهوم الأمن و الأمن القومي و تطبيقه، حيث إن الافتقار إلى القدرة يعطل أية إمكانية لتجسيد هذا المفهوم، و تنفيذ سياساته و أهدافه، كما يمكن أن يعمل هذا الافتقار بشكل عكسي، بحيث يكون مصدرا للتهديدات و المخاطر الأمنية.

فالجزائر بثقلها التاريخي-السياسي و الاقتصادي الجغرافي و السكاني جعلها توظف كل هذه العوامل من أجل صياغة تصور أمني خاص بها، و هذا ما عبر عنه "بالتوازن الطبيعي" في المغرب العربي، فعلى عكس دول المنطقة التي أبرمت اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، لم تعقد أو تبرم أية اتفاقيات لعدم تناسبها –حسب الخطاب الرسمي و التوجهات السياسية للبلاد- وفق هذا التصور.

إن الجغرافيا و التاريخ عموما يحددان ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد، و الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي، بين جناحيه الشرقي و الغربي، فإنها تتوسط لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالا و هو المتوسط و الثاني بريا و هو الجنوب المتمثل في الساحل و الصحراء الكبرى، و بالتالي فالجزائر تقع في نقطة تقاطع مهمة تجعل من أمنها القومي منكشفا على كل الجبهات هذا من ناحية الجغرافيا.

أما اقتصاديا، فالاقتصاد الجزائري يتميز بانكشاف مخيف، ذلك أن حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي. كذلك تحتل الجزائر مكانة مهمة في السوق العالمية للطاقة، فكل مبادلاتها الطاقوية تتم مع حوض المتوسط نحو ايطاليا و اسبانيا[2]، فهي تحتل المرتبة لخامسة عالمًيا كأكبر مصدّر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدّر للبترول.

بشريا، يبلغ عدد سكان الجزائر 43 مليون نسمة، يتمركز جلهم في شمال البلاد و بالتحديد على الشريط الساحلي ما يجعل من امن البلاد منكشفا على الجبهة الشمالية، إضافة إلى مخاطر أخرى كالجماعات

(1)صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، (الجزائر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد5، مارس 2016)، ص.(298).

(2)عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص(47).

الإرهابية التي قد تعترض سفن نقل المسافرين الجزائريين في عرض المتوسط.و هو ما قد يؤدي إلى تعرض الجالية الجزائرية إلى اعتداءات في الغرب خاصة في ظل الجو العدائي السائد في بعض الدول الأوروبية و الغربية بصفة عامة، و لذا فمفهوم امن الجزائر القومي يجب أن يشمل امن رعاياها في الخارج[1].

4-1 **طبيعة النظام السياسي:** إن الدولة، و إن تعددت أركانها و تنوعت، تتجسد عمليا و رسميا في النظام السياسي الذي يحكمها و يعبر عنها و يحدد خصائصها، و بالتالي فان السياسات و المواقف التي تعكس خصائص الدولة و تجسدها، تتحدد في جانب كبير منها وفقا لطبيعة نظامها السياسي[2]. و النظام السياسي الجزائري هو نظام شبه رئاسي، نظام يمنح لرئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة من تعيينه للوزير الأول و الوزراء إلى رسم السياسة الخارجية و الدفاعية للبلاد.

2- **المحددات البيئة الخارجية:** و هي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي و تطبيقه، و يكون مصدرها البيئة الخارجية للدولة و خصائصها الإقليمية أو الدولية أو العالمية، فبقدر ما تنتمي الدولة إلى ذاتها و إلى بيئتها الداخلية، و تتأثر بمكونات البيئة و خصائصها و تفاعلاتها، فإنها تنتمي أيضا إلى بيئات خارجية إقليمية و دولية، و تتأثر بمكوناتها و خصائصها و كذا تفاعلاتها[3]. و الجزائر و بناءا على المحيط الذي تنتمي إليه الإفريقي و المغاربي و المتوسطي جعل أمنها القومي عرضة للتهديدات الأمنية كبروز الحركات الانفصالية على حدودها الجنوبية، و انتشار السلاح في ليبيا و تصاعد ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية و تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة و التي أصبحت هذه الظواهر لها علاقة بظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي أو ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، إضافة إلى تهديدات أخرى تزيد من استنزاف لقدرات الجيش الجزائري الذي يعمل على حماية حدود الجزائر الكبيرة مع كل الدول الجارة للجزائر. و هو ما ترك الجزائر تعيد ترتيب أولوياتها السياسية و الأمنية في هذا الحيز الجغرافي.

و بالتالي، فالجزائر تتأثر بمحيطها الإقليمي و الدولي منذ القدم، و حتى إلى غاية اللحظة الراهنة مازال الأمن القومي الجزائري يتأثر بما يحيط به من تهديدات و تحديات و معطيات جديدة تفرض على صناع القرار في الجزائر على تبني عقيدة أمنية تتماشى و التحولات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية التي تحدث على مستوى بيئتها الخارجية.

---

(1)عبد النو بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.(48).

(2) مراد عباس، **مرجع سابق**، ص(51).

(3) المرجع نفسه، ص.(54).

الفرع الثاني: الامتدادات الجيوبوليتكية للأمن القومي الجزائري

الجيوبوليتيك مصطلح مركب من اجتماع مصطلحي "الجغرافيا" و "السياسة"، أي يعني التعبير عن علاقات التأثير و التأثر القائمة بينهما[1]. و قد عرفها "**الأميرال فرانسوا كارون**":

"دراسة العوامل و الأوضاع الطبيعية و تحديد طبيعتها و التعمق في دراستها بما يعطي بطريقة أو بأخرى بعدا و مشروعا سياسيا للدراسة".

أما "**ايف لاكوست**" فعرفها بأنها: "**دراسة تزاحم السلطة فوق الإقليم**"[2]. جاء في ديباجة دستور 1996 :

"إن الجزائر ارض الإسلام، و جزء لا يتجزأ من المغرب الكبير، و ارض عربية و بلاد متوسطية و افريقية تعتز بإشعاع ثورتها...."

و نستنتج من هذا وجود امتدادين: امتداد معنوي يرتبط بالامازيغية و العروبة و الإسلام، و امتداد ثاني هو امتداد مغاربي إفريقي و متوسطي. و يدل هذا على أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده و يتقاطع من حوله الكثير من الامتدادات التي ما كان لها إلا أن تترك أثارا عميقة في الأمن القومي، و هي تتداخل بطريقة مركبة و متشابكة يصعب معها فصل هذه الفضاءات عن الجزائر، حيث أن الجزائر تمتد على:

1-**الامتداد المغاربي:** بحكم موقعها الجغرافي، توجد الجزائر في قلب منطقة جيوسياسية –المنطقة المغاربية-، و هي قريبة من أوروبا يفصلها البحر الأبيض المتوسط عنها، و في الجنوب تشكل الصحراء الإفريقية عمقها الإفريقي و الذي يضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء[3]. و يعتبر الامتداد المغاربي للجزائر، امتداد جيواستراتيجي، حيث عُبر عن هذه المنطقة في الكثير من الأدبيات التاريخية أو الغربية بشمال إفريقيا، و التي كان يقصد بها الدول الثلاثة و هي الجزائر و تونس و المغرب، قبل أن يتوسع ليشمل كل من ليبيا و موريتانيا و التي دخلت في إطار ما يعرف "بالمغرب العربي الكبير[4]" أو "الاتحاد المغاربي".

و ينبسط هذا الاتحاد على امتداد جغرافي طبيعي زادت من بروز أهميته خصوصيات جغرافيته البشرية القائمة على اعتبار شعوب دول المنطقة شعبا واحدا من خلال تقاسمه لمقومات الهوية من دين و لغة و

(1) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2015)، ص.(32).

(2) المكان نفسه.

(3) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.(49).

(4) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص(44).

عادات و تقاليد و أعراف اجتماعية..... زادت من تلاحم هذه الشعوب مسار تاريخي مشترك، حيث عاشت كل دول الاتحاد المغاربي الاستعمار الأوروبي و أن اختلفت صيغه، لكن كل هذا زاد من تنمية وعي الشعوب المغاربية و بلورة فكرة الاستقلال الهادفة إلى تحرير أقطار المنطقة المغاربية كلها.

على الصعيد المؤسساتي الرسمي، جرى التوقيع على الميثاق التأسيسي للاتحاد المغاربي في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 17فيفري 1989، و كان الموقّعون على الميثاق كل من رؤساء الجزائر و تونس و ليبيا و موريتانيا و ملك المغرب، إلا أن هذه المبادرة لم ترى النور إلى غاية اليوم، حيث لم تعرف بعد الانطلاقة الحقيقية المعبرة لطموحات الشعوب المغاربية المحتاجة للاندماج، لإيمانها بضرورته الإستراتيجية لما سيقدمه من آفاق شراكة و تعاون، و ما يطرحه من حلول لمختلف الأزمات التنموية من فقر و بطالة، و المشكلات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية..و التي تعاني الدول المغاربية منها خاصة بعد الانتفاضات الشعبية العربية منذ 2011.

و في مجمل القول، يمكن أن تعزى صعوبات بناء التكامل و الاندماج المغاربي و معوقاته إلى الخلافات البينية بين بلدان الاتحاد المغاربي، لا سيما منها العلاقات المتوترة بين الجزائر و المملكة المغربية، و إلى الطروحات الليبية التي كانت في عهد معمر القذافي- الآن فليبيا شبه منهارة- و الذي كان تركيزه الإقليمي ذا اتجاه عمودي نحو قبائل الصحراء الإفريقية أكثر مما كان ذو اتجاه أفقي نحو الدول المغاربية[1].

2-**الامتداد الإفريقي:** قال "**نيلسون منديلا**" في عام 1999:

"الجزائر كانت و ستبقى قلعة الثوار الأحرار و السند القوي لكل الشعوب المناضلة من اجل العدالة و الحرية، و مواقفها الأصيلة ترجمتها في إعطاء دعم و إسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية".

و من خلال هذا الاعتراف ندرك ذلك البعد التاريخي الذي ربط الجزائر في علاقاتها بالدول الإفريقية، من خلال دعم الوعي السياسي و الوعي الوطني لدى شعوب القارة الإفريقية.

إن الفلسفة النضالية و الحركة التحررية كانت العامل الجامع بين الجزائر و الدول الإفريقية، الأمر الذي عمق شعور التقارب و الكفاح المشترك، و هو الشعور الذي ترجم بالتأييد الفعلي للثورة الجزائرية.

و عليه، و بعد أن نالت الجزائر استقلالها سارت على الثوابت نفسها في نصرة قضايا التحرر في إفريقيا من باب الوفاء لمبادئها الثورية، فساهمت مباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية التي ما تزال محتلة

(1) منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.(45).

عن طريق الدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية و التدريب العسكري و الإمدادات بالسلاح و العتاد، و بتوفير سبل التأهيل للإطارات المرشحة للتكفل بتسيير مصالح بلدانهم في جميع المجالات، و ذلك بفتح أبواب مؤسساتها التعليمية لهم على كافة الأصعدة، و راحت تظاهراتها ذات الطابع الإفريقي تصب دوما في هذا الاتجاه و من ذلك المهرجان الثقافي الإفريقي سنة 1969 بالجزائر و الذي كان تحت شعار "**تحرير إفريقيا**"، حيث صرح في هذا الشأن الرئيس الراحل "هواري بومدين" قائلا:

"لا يمكن أن نعتبر استقلالنا تاما، و لا أن تعد سيادتنا كاملة ما دامت هذه الأجزاء مثل انغولا و غينيا بيساو و موزمبيق، و الرأس الأخضر لم تقض على فلول الاستعمار البرتغالي المقيت"[1].

و عليه يمكن القول أن مرتكزات البعد التاريخي للسياسة الجزائرية نحو إفريقيا انطلقت من منطلق الامتداد للتحرر الوطني، الذي يقوم على فكرة التضامن الإيديولوجي الرامي للتخلص من نير العبودية. و الملاحظ للدبلوماسية الجزائرية خاصة بعد الاستقلال، كانت نشطة على الصعيد الإفريقي، و ذلك من خلال:

-أن الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيا ومغاربيا بسبب هيمنة مصر عبد الناصر على الشؤون العربية –يرى بهجت قرني أن الفكر القومي كان مشرقيا أصلا عبر الفكر الناصري و بعثي في سوريا و العراق-.

-الصراعات العربية -العربية، التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال جيوسياسي و امتداد طبيعي.

-وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في الكثير من الأحيان مطالب اقتصادية، خاصة باستقلال العديد من الدول الإفريقية و مناداتها بضرورة استقلالها الاقتصادي و الذي يحتم عليها استغلال مواردها بنفسها، مع إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي.

و في سنة 1975، والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية، و التي شكلت متغيرا جديدا في سياسة الجزائر نحو إفريقيا. فقد انقسمت الدول الإفريقية بين مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي في الاستقلال –موقف الجزائر من القضية الصحراوية-.ففي قمة "فريتاون" 1980 أصبحت الصحراء الغربية الدولة الواحة و الخمسين 51 في منظمة الوحدة الإفريقية، و هي الآن في الاتحاد الإفريقي كعضو.

أما في عقد الثمانينيات، فقد تراجعت الجزائر نسبيا عن الاهتمام بالساحة الإفريقية و هذا راجع إلى اعتبارات في النسق الدولي عموما و الإقليمي خصوصا، بحيث و بفضل سياسة الانفراج الدولي التي

(1) هشام فرجاني، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية1999 -2009، **رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي** (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009)، ص ص(24-26).

عرفتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا-طبعا في إطار الحرب الباردة-، تراجعت العديد من المفاهيم و القضايا كمكافحة الإمبريالية و قضايا التحرر، وعليه فقد تكيفت الجزائر مع هذه التغيرات و راحت تغير من لهجتها في ما يخص الحوار شمال-جنوب، و التوقيع على اتفاقية مراكش 1989 القاضية بإنشاء اتحاد مغرب عربي، إضافة إلى الفشل الذي مني به النظام الاشتراكي –اقتصاد ريعي و انهيار أسعار البترول- ما اثر على سياستها الخارجية و الداخلية.

أما فترة التسعينيات فقد عرفت الجزائر أفول دورها الإفريقي[1] بسبب ما كانت تعيشه داخليا من إرهاب و حرب أهلية، أدى إلى انعزالها إقليمي و حتى دوليا.

لقد كان الشغل الشاغل للرئيس بوتفليقة منذ توليه رئاسة الجمهورية في الجزائر - وهو وزير خارجية سابق في عهد بن بلة وبومدين-، حشد دعم واعتراف دوليين لاسيما من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بأن الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب و استعادة صورة الجزائر على المستوى الدولي وجذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

فقد أراد إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية الذي عرفت به في الستينيات والسبعينيات. واستعادت أمجاد الدور الجزائري في عالم الجنوب، وفي إفريقيا تحديدا. فقد استضافت الجزائر القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية –الاتحاد الإفريقي حاليا-، ما جعل منه رئيسا للمنظمة في السنة التالية، وهو أمر ساعد الجزائر على المفاوضة على وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا واريتريا. و بذلك أصبح عبد العزيز بوتفليقة أحد محركي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا –النيباد-.

إن سعي بوتفليقة لإحياء الدور الريادي للجزائر في إفريقيا، يعود لمجموعة من الاعتبارات:

-رغبة الجزائر في الخروج من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينات، بسبب الإرهاب.

-مجابهة التطلعات و الطموحات التي تسعى من اجلها دول الجوار كمصر و ليبيا إنشائها لمبادرة تجمع الساحل و الصحراء، و المملكة المغربية.

-ظهور الإرهاب في القارة الإفريقية-خاصة منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء-، و الذي أصبح مهددا للأمن القومي الجزائري، و بالتالي وجب على الجزائر أن تلعب دورا في المنطقة من خلال سعيها لمكافحة

(1) سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية** (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017)، ص ص (34-36).

هذا التهديد و لإقناع القوى الكبرى بإمكانية لعبها الدور المركزي في المنطقة من أجل السيطرة على هذه الظاهرة.

-استحداث الجزائر لمنصب وزاري للشؤون المغاربية و الإفريقية[1]، سعيا منها في لعب دورا مهما في إفريقيا عموما و الساحل الإفريقي خصوصا.

3-**الامتداد المتوسطي:** يعتبر البحر الأبيض المتوسط من البحار المغلقة على الرغم من اتصاله بمساحات مائية أخرى كالبحر الأسود من شماله الشرقي عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل، و البحر الأحمر من جنوبه الشرقي عبر قناة السويس، و المحيط الأطلسي غربا عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل كلا من البحر المتوسط عن المحيط الأطلسي و إفريقيا عن أوروبا بما لا يزيد عن 14 كلم^2.

رغم هذه الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية، اهتمت الجزائر أساسا بالدائرة العربية المغاربية و الدائرة الإفريقية التي تعتبر مترابطة و كجزء من العالم الثالث، و رغم شريطها الساحلي الذي يبلغ 1200كلم من الجهة الشمالية، ظل المتوسط لسنوات البعد الغائب في دوائر امن الجزائر. و يفسر عدم الاكتراث الاستراتيجي هذا حتى مطلع السبعينيات بالمتوسط و تهميش الجزائر لبعدها المتوسطي إلى عاملين أساسيين هما:

1-ثقل الماضي التاريخي المتمثل في الغزوات المتتالية و الاستعمار الفرنسي، فالمتوسط كان دائما جبهة تعرض و انكشاف لها ، و بالتالي فان كل الغزوات و الحملات عبر التاريخ و التهديدات جاءت كلها من هذا البحر.

2-حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، خاصة بعد الاستقلال و التعامل مع قضيتي الحدود مع المغرب وتقرير المصير في الصحراء الغربية.

إن نظرة تحليلية لسلوك سياستها الخارجية في السبعينيات توضح أن المتوسط بقي دائرة ثانوية مقارنة بالدائرة الإفريقية "حوار شمال-جنوب" و"الحوار العربي الأوروبي"، لكن أجواء الحرب الباردة و المقاربة الشاملة للقضايا الأمنية التي تبنتها الجزائر جعلها تابعة للمتوسط، بيد أن هذه التبعية لم تحول دون الاهتمام بالأمن في المتوسط، من خلال اقتراح الجزائر في أفريل 1972 لعقد مؤتمر للأمن في المتوسط

(1) سمير قط، **مرجع سابق**، ص.(37).

(2)منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص (48-49).

خارج الحلفين –حلف وارسو آنذاك و الأطلسي-قامت هذه المبادرة على أساس شعار "المتوسط للمتوسطيين". و في عام 1973 نادت الجزائر إلى تحويل المتوسط إلى منطقة سلام، امن و تعاون"[1].

أما في الثمانينيات تدعم التأكيد على البعد المتوسطي للجزائر و إن كان هناك تحفظ على الاقتراح الفرنسي لإنشاء مجلس للأمن و التعاون في غرب المتوسط. كذلك تحسن العلاقات الجزائرية المغربية في نهاية الثمانينيات ساهم في ترسخ التوجه المتوسطي، و بعد قيام الاتحاد المغاربي تخلت الجزائر عن تحفظاتها تجاه المقترح الفرنسي و قبلت بإطار غرب المتوسط و الذي انبثقت عنه مجموعة 5+5.

إن هذا التطور الجيوسياسي يأتي في سياق عام، أي في إطار المتغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية خلال الحرب الباردة و بعدها و كيف تأقلمت السياسة الجزائرية معها، و بالتالي أصبح المتوسط احد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي ليس على مستوى الخطاب السياسي، و إنما على صعيد الممارسة أيضا، من خلال مشاركة الجزائر في المبادرات الأمنية في المتوسط. و قد تعمق هذا البعد بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، الذي سعى من خلالها إلى رد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر و المطالبة بحقها و فضلها في الإرث الحضاري المتوسطي.

و يرجع هذا الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية، خاصة في التسعينيات إلى ثلاثة عوامل:

1-الانفتاح السياسي في الجزائر مما سمح بنوع من التكيف و التصالح مع التاريخ و تقبل فكرة متوسطية الجزائر، ذلك أن الاستقطاب الإيديولوجي محليا و عربيا و دوليا حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي للجزائر.

2-نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي، فتح المجال لربط علاقات مع الغرب عموما.

3-التوجه الأوروبي-الأطلسي جنوبا و ما انجر عنه من مخاطر تدخل في المنطقة خاصة و أن التمركز الاورو-الأطلسي فيها جاء في وقت عرفت الجزائر دوامة من العنف الداخلي و اللاستقرار الامني، من جهة و من جهة ثانية ظهور المبادرات الأمنية و التعاونية الغربية إقليميا على غرار الشراكة الاورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبي..، مما اقتضى الاستجابة لها[2].

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي.....، مرجع سابق**، ص(50).

(2) المرجع نفسه، ص ص(51-53).

المبحث الثاني: التهديدات و المخاطر الكامنة في الساحل الإفريقي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري

تعتبر منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التهديدات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم خاصة بعد 2001/09/11 . هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاثة أبعاد وهي[1]:

البعد الأول: ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته، أما البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة والمخدرات.

البعد الثالث: هو الهجرة غير الشرعية.

فالجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب الذي امتدت شبكاتها إلى المنطقة شكلا في الفترة الراهنة مشكلا حقيقيا لدول المنطقة خصوصا وان جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة، و يخشى المحللون من إمكانية وجود تنسيق و تحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل كل دولة من الدول المعنية للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات و هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن في معظم هذه الدول[2]. وبالنظر لشدة هذه التهديدات مع طبيعتها المزمنة، يمكن القول أن الساحل الأفريقي، كقوس للازمات ينتج عدد من المعضلات الأمنية السياسة والتي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية[3].

المطلب الأول: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي:

إن التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر من حركات انفصالية و إرهاب و جريمة منظمة كلها تهديدات جعلت من الأمن القومي الجزائري يعيش حالة استنفار كبيرة على كل الجبهات و الجهات، وهو ما يدعو إلى المزيد من التكاثف و التعاون مع دول الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه الأخيرة التي أنتجت تلك التهديدات، و التي سنحاول توضيحها في هذا المطلب.

---

(1) عبد العالي عبد العالي حور،" **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**"،أستاذ باحث (المملكة المغربية، ب،د،ن، ب،س،ن)، ص ص (9-10).

(2) شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية – التحديات و الرهانات-، رسالة ماجستير غير منشورة، (**جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010)، ص.(88).

(3) أمحند برقوق، "**منطق الأمننة في ساحل الأزمات**"، **مرجع سابق**، ص.(04).

الفرع الأول: الإرهاب

بالنسبة إلى الكثير من الجهات، سواء أكانت أجهزة أمنية أو هيئات دولية أو مراكز بحث أكاديمية، فإن منطقة الساحل الأفريقي تعتبر من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة[1].

و يشكل الإرهاب في المنطقة نواته الرئيسية، في حين تعد المظاهر الأخرى المرتبطة به الجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية احتمالات التدخل الأجنبي فروع لها[2]، بمثابة حلقات دائرية تابعة تدور حولها.

وإذا كانت مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة تقع ضمن مواجهة الإرهاب الدولي كإطار عام، فإن هذه المنطقة تملك خصوصيات معينة تحددها المقاربات الأمنية للدول المرتبطة بها بمعنى أن هذه المقاربات تتوزع على أكثر من مستوى لكل واحدة منها رهانات محددة.

إن تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية للقارة الأفريقية بالنسبة لمكانتها الدولية و التنافس الدولي عليها، إضافة إلى رغبة الدول الأفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر، هذه العوامل في مجملها هي التي جعلت توفير الأمن من المطالب الأساسية في هذه المنطقة على هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والذي يطغى على تهديدات أمنية أخرى رغم وجودها أيضا- تهريب السلاح والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات- وارتباطا بالإطار العام الذي يرى في التهديد الإرهابي أحد أبرز التهديدات للأمن الدولي، و هذه المقاربات تم تحديدها في:

1-المقاربة الأمنية الوطنية أو أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية :بالنسبة لبعض دول المنطقة، فإن التهديدات الأمنية مختلفة من حيث أن فعالية النشاط الإر هابي تختلف من دولة لأخرى وبالتالي فان الأولوية تمنح للتركيز على مقاربة أمنية و تقوم على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي للتهديدات الأمنية بدل الإندماج في مقاربة إقليمية يترتب عليها زيادة معدل النشاط الإر هابي داخل هذه الدول.

2-المقاربة الأمنية الإقليمية أولوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية :تهدف إلى تحقيق الأمن دون مراعاة نوعية المقاربة الأمنية، فبعض الدول أثرت تجاوز المقاربة الأمنية الإقليمية التي تركز عليها

(1) حسن بلخيرات،" **المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الأفريقي: تحليل لعوامل الاختلال**"، (2010/08/07)، في

www.houcine. Maktoobblog.com

(2) أعمر بوزيد،" الساحل الأفريقي في عين الإعصار"، **مجلة الجيش**،(الجزائر المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 563، افريل 2010)، ص.(31).

الجزائر إلى التنسيق مع المقاربة الدولية التدخل الأجنبي- التي تتبناها الجمهورية الفرنسية، والتي تختلف مضامينها تماما مع المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر، وكذلك في إقرار الفدية، بالنسبة للفدية فهناك جملة من الإتفاقيات الأمنية المكونة لها تدعو إلى تجريم الفدية عند التعامل مع التنظيمات الإرهابية، كما أنها تدعو إلى إعلان الاستشارة المسبقة في أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية، ومع ذلك فإن بعض دول المنطقة لا تبدي أي التزام واضح بهذه الاتفاقيات مثل مالي وموريتانيا.

3- **التوجس من الأهداف الجزائرية من طرح المقاربة الأمنية الإقليمية :**إن معظم دول المنطقة تحتفظ بعلاقات مستقرة و متميزة مع فرنسا، و تفسر هذه المقاربة التي تتبناها الجزائر و التي تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية، فبالنسبة لهذه الدول فإن هذه المقاربة تكشف الدوافع السياسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها ممثلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل، كما تفسر هذه المقاربة على وجود مصلحة مباشرة للجزائر في تطوير علاقاتها مع واشنطن والتي تتبنى مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي عوض مقاربة أمنية دولية ذات طابع تدخلي أي التنسيق من أجل مكافحة الإرهاب[1].

و كان قد بعث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسالة بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة و الثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب في 7 و8 مارس 2018 المنعقد بالجزائر، وضح فيها الوضع الأمني و حالة اللااستقرار في البلدان العربية و الذي تتسبب فيه الجماعات الإرهابية و نشاطاتها الإجرامية، لكن و بالرغم من حساسية الوضع و دقته و تناقضاته ألح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ممثلا للدبلوماسية الجزائرية على ضرورة التحلي باليقظة و الارتقاء و التعاون و التنسيق الدائم بين الدول العربية لضمان امن و استقرار منطقتنا[2].

كما جاء في الرسالة أيضا: "إن الحرب على الإرهاب لا ترتبط بجدول زمني أو بنطاق جغرافي، بل هي مسألة تظل قائمة ما دام هناك تهديد للمواطنين و ممتلكاتهم، و مادام هناك سعي من قبل هذه الجماعات الضالة لضرب استقرار مؤسسات الدولة أو محاولة فرض مرجعيات دينية أو إيديولوجية غريبة عن شعوبنا. و لا يختلف اثنان في أن أول خطوة للقضاء على الإرهاب هي تجفيف منابعه الفكرية و الاجتماعية و تدمير شبكاته الاتصالية، بعمل مكثف على المستوى التربوي و الإعلامي و الثقافي و الديني بما يحد من انتشار الفكر التطرفي" .

---

(1) حسين بلخيرات، المكان نفسه.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الدورة 35 لمجلس وزراء الداخلية العرب**، (7-2018/03/8)، ص ص(2-4).

كما جاء في الرسالة أن الإرهاب ما يزال يتربص بأمننا و استقرار بلداننا، و إن تغيرت الظروف و تعددت الأشكال و تنوعت التهديدات، تبقى مواجهة هذا الخطر الإرهابي الذي اتضح امتداده الدولي و تبين للجميع تهديده الذي لا يستثني عن خارطته أي دولة، و من هذا المنطلق علينا أن نكيف مساعينا في مكافحة هذه الظاهرة الإرهابية مع كل الأشكال التي تتخذها باستمرار و أن نعمل على تحيين آليات و مضامين التنسيق بين مصالحنا الأمنية بما يتماشى و هذه التطورات التي يشهدها العمل الإرهابي[1].

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة و التهريب

تعتبر الجريمة المنظمة أحد أهم الفواعل الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والرقمية، فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة مثل منطقة الساحل الأفريقي التي عرفت تنامي لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواء على التهريب كالسجائر و البنزين و المواد الغذائية... حيث تشكل منطقة كيدال بمالي الحلقة الأساسية لها، إضافة إلى المتاجرة بالبشر والأسلحة وتبيض الأموال. والتي جعلت المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية وإقليمية ودولية خطيرة . و هو ما يمكننا من طرح المقاربات الفكرية التي عملت على تفسير الجريمة المنظمة و مدى تشابكها مع جرائم قانونية و سياسية و اقتصادية أخرى و هي كالتالي:

1-مقاربة الأمن النقدي: حسب "**كين لوث**" فان تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم...وغيرها والنتيجة أن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل: الكوارث الطبيعية والفقر والجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة السرية.

2-مقاربة الأمن الإنساني: حيث يرى "باري بوزان" ان مفهوم الأمن الإنساني يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد إلى جانب أمن الدولة، التي قد تكون مصدرا تهديد أمن مواطنيها. وقد ارتبط هذا المفهوم بالعولمة، وذلك نظرا لما تقوم عليه ظاهرة العولمة من فتح الحدود بين الدول، ولكن رغم هذا فإنه توجد سبع تحديات تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة: عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل وغياب الأمن الصحي ما يؤدي إلى سرعة وسهولة انتقال وإنتشار الأمراض المعدية كالايدزو الملاريا و الايبولا، و الان فيروس كوفيد 19، وغياب الأمن الثقافي من خلال انتقال الأفكار بين الشمال والجنوب

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق**، ص ص(2-4).

بطريقة غير متكافئة وغياب الأمن الشخصي كانتشار الجريمة المنظمة، وكذلك غياب الأمن البيئي من خلال التلوث البيئي وغياب الأمن السياسي من حيث سهولة انتشار الأسلحة و التورط في التدخلات في الدول ، وإضافة إلى هاتين المقاربتين، يمكن إضافة مقاربة الدولة الفاشلة و هي أحد المقاربات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، لأن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي أدت إلى تفكيك العديد من الدول، ويمكن القول أن الدول الفاشلة هي الدول التي تقع في دائرة مغلقة، بحيث ليس لديها القدرة على خلق الشرعية وتوفير الأمن والخدمات لمواطنيها، وهذا ما نجده في منطقة الساحل الأفريقي، حيث شهد صراعات عنيفة تدل على عدم تحكم الدول في الأمن منها تشاد والسودان، إضافة إلى وجود عدة مؤشرات إجتماعية وإقتصادية وسياسية، وبالتالي يمكن أن نستنتج كيف أن البيئة الداخلية لهذه الدول وعجزها عن تطبيق القانون وعدم شرعية أنظمتها أدت إلى حدوث انكشاف أمني نتيجة لظواهر وتهديدات كالجريمة المنظمة بكل أبعادها.

و لا يستبعد أن تكون منطقة الساحل الأفريقي وجدت جماعات الإرهاب و الجريمة فيها أرضية مشتركة في استغلال التجارة غير الشرعية مثل السلاح والمخدرات والبشر[1]، ويمكن إرجاع تنامي هذه الظاهرة الأمنية إلى عدة أسباب:

1-عدم الاستقرار السياسي أدى إلى ضعف الدولة بسبب الانقلابات وما يصاحبه من غياب أو ضعف الولاء للسلطة، فضلا عن الأزمات والصراعات الداخلية والإقليمية، مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية عبر الوطنية و إمكانية تمويلها.

2-ضعف مؤسسات و أجهزة الدولة و الذي يعود إلى مجموعة من العوامل وهي: النظام القبلي الذي يحكم الكثير من الدول ويزداد تأثيره في الدول ذات التعدد الإثني والعرقي، السيطرة الاستعمارية التي عملت ومازالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية وتعتبر حالة الطوارق أحسن مثال على ذلك حيث تم تقسيم هذه القبيلة على ستة مناطق، إضافة إلى التقسيم غير العادل للثروة والذي أدى إلى تهميش سياسي واقتصادي و بالتالي أدى إلى التمرد والعنف السياسي.

3- ضعف الأداء الاقتصادي للدولة و الذي يرجع إلى الجفاف وقلة الأمطار ونقص المياه الجوفية وهشاشة وفقر الأرض، إضافة إلى ظاهرة التلوث البيئي بسبب النفايات الصناعية وظاهرة الإحتباس الحراري، كلها تحديات تعرقل الدولة من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية، كذلك ضعف البنى التحتية

(1) شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص(91).

وعدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي وضعف وسوء تسيير الموارد الباطنية خاصة البترول والغاز الذي يستغل لصالح إبرام صفقات عسكرية، أي زيادة الإنفاق العسكري على حساب الوضعية الاقتصادية و المالية و الاجتماعية للشعوب، ما يؤدي إلى الإحباط والعنف و التمرد والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والسياسية.

فمنطقة الساحل الأفريقي الآن تتكالب عليها كل أنواع الآفات والمخاطر المعقدة، فالمأساة الإنسانية بسبب الفساد الكبير في مختلف نواحي الحياة والحروب والإقتتال الداخلي ثم الإرهاب وصولا إلى الجريمة التي انتقلت من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي وحتى القاري، كلها مؤشرات تنذر بتدهور الأوضاع في المنطقة، إضافة إلى الإرهاب و الجريمة المنظمة و التهريب تعيش دول الساحل الإفريقي على تنامي ظواهر أخرى أكثر تعقيدا و تهديدا للأمن الإقليمي و من هذه الظواهر نجد:

1- تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي: إن تجارة المخدرات من خلال ساحل غرب أفريقيا يعد الوسيلة الأضمن لنقل المخدرات نحو مستهلكيها في أوروبا، فالطرق الأطلسية أمريكا الجنوبية و كذا البرتغال و إسبانيا هي قليلة الاستعمال لذا اتخذت تجارة المخدرات غرب أفريقيا مركز لهم، وهذا لان سواحلها لا تخضع لمراقبة معززة نظرا لنقص الإمكانيات.

و تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل الإفريقي و الصحراء. ففي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين بلغت نحو 46 طن[1].

وحسب **"ويل بانتسرز"** مدير مركز الدراسات حول المكسيك في جامعة **"كرنينكن"** أن 40 طن أي 27 بالمائة من الكوكايين المستهلك من قبل الأوروبيين يمر عبر مختلف بلدان غرب أفريقيا مثل نيجيريا و غانا و ليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو و الرأس الأخضر و السنغال ومالي و موريتانيا.

إن هذا التزايد السريع لا يعد نتيجة لإبداع وخبرة مجموعات " كارتل" المخدرات في جنوب أمريكا فقط بل أيضا لضعف الدول التي يتعاملون معها والفقر المرتفع في المناطق، ما جعلها هدفا مثاليا لممارساتهم غير المشروعة، ففي بعض الدول لا توجد أي وسيلة لمراقبة تجارة المخدرات فليس للشرطة سيارات ولا أجهزة راديو[2]. و لا يخفى على احد أن جريمة الاتجار و تهريب المخدرات تعد تهديدا جديدا و خطرا لأمن

(1) محمد مجدان، " التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب و الانعكاسات"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد23، ص(2).

(2) س.قوبي ،**"**العالم في مواجهة تجارة المخدرات، ما مصدر هذه الآفة.؟، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد561، افريل2010)، ص ص(51-52).

الجزائر و استقرارها، يمس بتأثيراته السلبية الخطيرة، جميع مكونات الأمن القومي الجزائري: الفرد، المجتمع و الدولة....الخ.

و مما ساعد عصابات المخدرات على توسيع نفوذها و بسط سيطرتها في منطقة الساحل و جنوب الجزائر، هو شساعة المنطقة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي، مثل منظمات تبيض الأموال، تجار البشر، الأسلحة، و الجماعات الإرهابية مما اكسبها إمكانيات مادية و لوجيستيكية كبيرة جدا، زاد من صعوبة مراقبتها أو إيقافها[1].

حذر السيد "**انطونيو ماريا كوستا**" يوم 2009/12/08 مجلس الأمن بشأن الإستخدام المتزايد لعائدات تجارة المخدرات من طرف الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في كامل منطقة الساحل الأفريقي من أجل تمويل عملياتهم ويقول: "**لدينا أدلة أن هناك نوعين من تجارة المخدرات الهيروين في شرق أفريقيا والكوكايين في غربها واللذان يتقاطعان في منطقة الصحراء ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد والنيجر ومالي ".**

ويضيف أيضا : "**انطلاقا من هذا فإن الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في منطقة الساحل تستمد قوتها من موارد تجارة المخدرات لأجل تمويل عملياتها وشراء التجهيزات وكذا الدفع لقواتها، وهذه التجارة أخذت بعدا جديدا، حيث في الماضي كان نقل المخدرات يتم عبر القوافل أما اليوم فيتم بحجم أكبر وبسرعة أقصى وعلى مستوى عال (مثلما تشهد طائرة بوينغ 727 التي عثر عليها يوم 2009/11/02 في منطقة "غاو" بمالي وهي منطقة فيها حركات متمردة و إرهابية)**[2].

و تواجه الجزائر بمعدل يومي هذا المخطر، حيث تم حجز أطنان من القنب الهندي -الحشيش المغربي- خلال الفترة الممتدة بين 2014/2010، وذلك حسب المركز الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان وبلغت الكمية المحجوزة سنة 2010حوالي 4.3 طن لترتفع سنة 2011 إلى 5.5 طن، ثم إلى 157 طن سنة 2012، لتصل إلى أعلى مستوى لها 211 طن سنة 2013، ليدق بذلك ناقوس الخطر، حيث يؤكد العديد من الباحثين و الخبراء الأمنيين أن الجزائر أصبحت منطقة عبور لتجار المخدرات ومافيا الجريمة المنظمة، لتنخفض تلك النسبة سنة 2014 إلى 182 طن، بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الأسلاك الأمنية المشتركة خاصة على الحدود الجنوبية.

(1) محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (الجزائر، منشورات المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد05، 2013)، ص (11).

(2)س. قوبي، **مرجع سابق**، ص.(52).

حيث تحتل الحدود الغربية للجزائر مع المغرب المرتبة الأولى في عبور مخدرات الحشيش و تجارتها، فقد سجلت كل من ولايتي تلمسان ووهران سنة 2013 أعلى نسبة بـ26.3 طن في ولاية تلمسان و 2.8 طن في ولاية وهران، لتأتي الولايات الجنوبية كولاية بشار بنسبة 7طن و ورقلة 20 طن و الأغواط 5.8 طن، وقد إرتفعت نسبة المخدرات المحجوزة في معظم الولايات الجنوبية كإليزي و تمنراست و تندوف ومنطقة برج باجي المختار ومنطقة تينزاواتين بعد الفوضى المنتشرة في شمال مالي[1]، و تساعدها الى اعلى مستوياتها.

إن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو أفريقيا يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة، على عكس أفريقيا حيث كل الظروف مهيأة من نقص الرقابة وانتشار الفقر إلى الضعف السياسي، أين تجارة المخدرات تجد مكانا مفضلا وبيئة ملائمة في غياب سلطة القوانين، فمنطقة الساحل الأفريقي تعاني من أثار عدد من النزاعات لداخلية والتغير الإجتماعي السريع والحدود أصبحت مخترقة، فقد نشطت في المنطقة مابين 1998-2005 حوالي 35 جماعة مسلحة في مناطق مالي وتشاد والسنغال وغيرها من البؤر المضطربة في المنطقة. بالإضافة إلى المخدرات تنشط تجارة السجائر المهربة وبعض السلع التي مصدرها الجزائر مثل البنزين والمواد الغذائية، وكثيرا ما توصف هذه التجارة بغير المنتظمة وغير الشرعية وفي بعض الأحيان توصف بالموازية وتشير هذه المصطلحات لكل النشاطات غير المؤشر عليها رسميا من طرف سلطات الدولة، ومن الصعب في هذه الأبحاث الحصول على أرقام دقيقة لنسبة التهريب من والى المنطقة. ويؤكد الكثير من الباحثين و خبراء الامن أن هناك علاقة بين تهريب السجائر وأنشطة " الجماعة السلفية للدعوة والقتال عبر الصحراء الجزائرية إلى منطقة "كيدال" بمالي و " اغاديز" بالنيجر مرورا بسرت الليبية، حيث تمثل عصابات الإجرام والمخدرات بالمنطقة نسبة 80 بالمائة من تلك الموجودة في العالم بما فيها تلك التي في أسيا وأمريكا اللاتينية.

2-**تجارة السلاح و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري:** لعل أهم عامل يوفر الضمان لإنتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل رهيب وتدعيمها على المستوى المحلي والإقليمي هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله[2]. وتقول في هذا الشأن "بربرا ستوكينغ" مديرة منظمة "اوكسفام":

(1) زكرياء بودرن، اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010-2014، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2015) ، ص ص125-126.

(2) س.قوبي، **مرجع سابق**، ص.102.

" أصبحت تجارة الأسلحة خارج نطاق السيطرة، فهي مشكلة عالمية لها عواقب مروعة على المستوى المحلي و يعاني الفقراء من معظم تبعاتها و هناك حاجة ملحة لوضع اتفاقية بخصوص تجارة الأسلحة من أجل وقف تدفق الأسلحة إلى مرتكبي الإنتهاكات ومن أجل جعل مجتمعاتنا أكثر أمنا[1]".

ففي القارة الأفريقية تتداول الأسلحة وتجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة المتبقية من الحرب الباردة أو الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني، وحسب الدراسات فإن أغلب الأسلحة المستعملة في النزاعات أجنبية الصنع فعلى سبيل المثال 95%من بنادق الكلاشينكوف السلاح الأكثر استعمالا في النزاعات الأفريقية صنع خارج القارة وتتفق مختلف التقارير على أن تجارة الأسلحة تبقى واحدة من المشاكل الكبرى للأمن في أفريقيا، إذ تواصل هذه الظاهرة انتشارها على الرغم من تبني العديد من المبادرات الرامية إلى الحد من هذه الصراعات، فتقرير مراقبة الأسلحة الخفيفة لسنة 2003 سجل الرغبة في تقليص النزاعات العسكرية في أفريقيا و الذي يتجلى في انخفاض الطلب على الأسلحة الخفيفة فحسب مقال نشر في مجلة'' **jeune Afrique** ''حول تجارة الأسلحة في عددها الصادر في 28 جانفي 2007 إن طلب أفريقيا للأسلحة انخفض من 9,8مليار دولار ما بين سنوات 1998- 2001إلى 4مليار دولار ما بين سنوات2002-2005[2]. كما أن ظاهرة تهريب السلاح و المتاجرة به في منطقة الساحل الإفريقي و الجنوب الجزائري، تزايدت حدته في السنوات الأخيرة، و كان للازمة الليبية و تفاقمها دورا كبيرا في زيادة انتشار الأسلحة في المنطقة بشكل غير مراقب و مهدد لأمن المنطقة. و مما يدعو للقلق، أن نشاط تهريب السلاح، و كل أنواع التهريب الأخرى، تطورت بشكل لم يسبق له مثيل. فمهربي السلاح بجنوب الجزائر أصبحوا أكثر تنظيما، كما أصبحوا يتوفرون على موارد مالية ضخمة جدا[3]، و على وسائل تقنية جد متطورة كلها تساعدهم في أداء مهمتهم غير المشروعة و هي تهريب و الاتجار بالسلاح بكل أنواعه. وعموما فالتهديدات الراهنة في منطقة الساحل أخذت نهج الاستجابة لتقاطع ثالوث ديناميكيات المركزية واللامركزية وعبر الوطنية.

3- **طريق التهريب في منطقة الساحل الإفريقي:** جذور نشأة معبر التهريب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي بدأت مع استغلال القذافي لطرق القوافل التقليدية –التي يسيطر عليها الطوارق والقبائل العربية الأزوادية من جنوب ليبيا وحتى شرق موريتانيا وشمال مالي- لإيصال السلاح والمئونة والعتاد إلى مقاتلي جبهة البوليساريو، وذلك بعد الغضب العارم الذي انتاب الرئيس الجزائري الراحل بومدين، عندما علم بأن تلك القوافل كانت تمر من الجنوب الجزائري دون علم الحكومة الجزائرية، الذي كاد يتحول إلى أزمة

(1) مولود غشه، " **التجارة غير الشرعية بالأسلحة –هيمنة سماسرة الموت-**، مجلة الجيش،(الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 547، فيفري2009)، ص.(28).

(2) المكان نفسه.

(3) محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص.(12).

دبلوماسية بين البلدين، وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات تحول هذا المعبر إلى تهريب السلع الغذائية والبنزين من الجزائر وليبيا، هذه السلع المدعومة من الدولتين، وغدت مدن غات والقطرون – في ليبيا -، وجانت وتمنراست في الجزائر، وأغاديس في النيجر وتنزواتن وكيدال وغاو وتمبكتو ومنكي – في مالي- محطات مزدهرة لتجارة السلع والمواد المهربة من الجارتين الجزائر وليبيا، إلا أن أحداث العشرية السوداء بالجزائر جعلت الجيش الجزائري يُحكم قبضته على ممرات التهريب ومعابره الحدودية، لتصاب تلك التجارة بركود، ويتقلص نشاطها بشكل لافت لنصف عقد من الزمن، لكن سرعان ما دبت الروح في تلك المعابر، وازداد النشاط فيها بشكل كثيف منذ عام 2006.

***الفترة الممتدة من 2006-2011:** عرفت هذه المرحلة بالحقبة الذهبية لتجارة المخدرات، حيث عبرت خلال هذه المعابر 93 بالمائة من المخدرات القادمة من أميركا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا، وذلك بعدما غيَّر المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أميركا الشمالية إلى أوروبا الغربية، بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتبعتها الولايات المتحدة، التي حدت كثيرا من حجم المخدرات وتدفقها إلى أميركا الشمالية، ولاسيما صنف الكوكايين، وكانت دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ المغرب والجزائر وليبيا. كما شهدت هذه الفترة تغلغل القاعدة إثر الضربات الموجهة، التي تلقاها التنظيم في أفغانستان بعيد أحداث 2001/09/11 ، حيث تشير العديد من التقارير الاستخباراتية إلى أن المنطقة الممتدة على طول خمسة آلاف كيلومتر من شرق وشمال النيجر مرورا بشرق وشمال مالي، وانتهاء بشرق وجنوب موريتانيا، أضحت تحت السيطرة المطلقة للتنظيمات الجهادية، ولاسيما شمال وشرق كل من النيجر ومالي، اللتين تتراخى السلطة المركزية فيهما، وتقعان بعيدا عن العواصم، بل إن أجزاء كبيرة من هذه الصحراء فعليا تقع خارج سلطة الدولة.

***فترة 2011 إلى 2015:** عرفت هذه المرحلة بالهجرة غير الشرعية المتجهة صوب القارة الأوروبية عبر ليبيا، إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، حيث شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الإرهابية المتطرفة في الساحل الإفريقي أو داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية[1]، بل أضيف إليه الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال

(1) الحسن الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي"، **الجزيرة للدراسات**، تاريخ النشر (2015/08/31)، ص ص(5-6) نقلا عن موقع: **www.aljazeera.net**

وتنزانيا وكينيا،يتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يُهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ليتم لاحقاً تهريبه إلى أوروبا[1].

4-علاقة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي بالتهريب: إن تحالف الجماعات الإرهابية و الحركات المتمردة مع عصابات الجريمة المنظمة من تجار المخدرات و تجار السلاح، هذه التحالفات مع شبكات الجريمة المنظمة ساعدت في عمليات تبادل الأدوار و المنفعة بين الجانبين في منطقة تشهد بنية اقتصادية هشة و صراعات اثنية و عرقية و إيديولوجية، و ما نتج عنها من تحولات أمنية استغلته الجماعات الإرهابية لتطوير و تقوية علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث مكنهم ذلك الحول على كميات هامة من الأسلحة و العتاد (سيارات الدفع الرباعي و الوقود و وسائل الاتصال و غيرها...).

حركة عبور المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي مستمرة حتى و إن كان التدخل العسكري في شمال مالي قد عرقل نشاط بعض المتاجرين بالمخدرات، إلا أن المهربين باتوا يتكيفون مع هذه الظروف المستجدة معدلين مسار حمولاتهم فمع بدء الاستعدادات للتدخل العسكري في مالي بدأ تجار المخدرات بالبحث عن طرق جديدة، فالعائدات الناجمة عن الاتجار بالكوكايين كبيرة جدا، بحيث لا يشكل طول الطريق و نفقات سلوكه أي مشكلة.

و تقدر عائدات تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بأكثر من 3 مليار دولار يحصل منها المصدر في أمريكا اللاتينية على القدر الأكبر، بينما يقسم باقي العائدات على كبار التجار و الجماعات المسلحة و صغار التجار و الموزعين في منطقة الساحل الإفريقي.

(1) الحسين الشيخ العلوي، **مرجع سابق** ، ص ص5-6.

مخطط رقم 08 يمثل المعدل النسبي لمصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية.

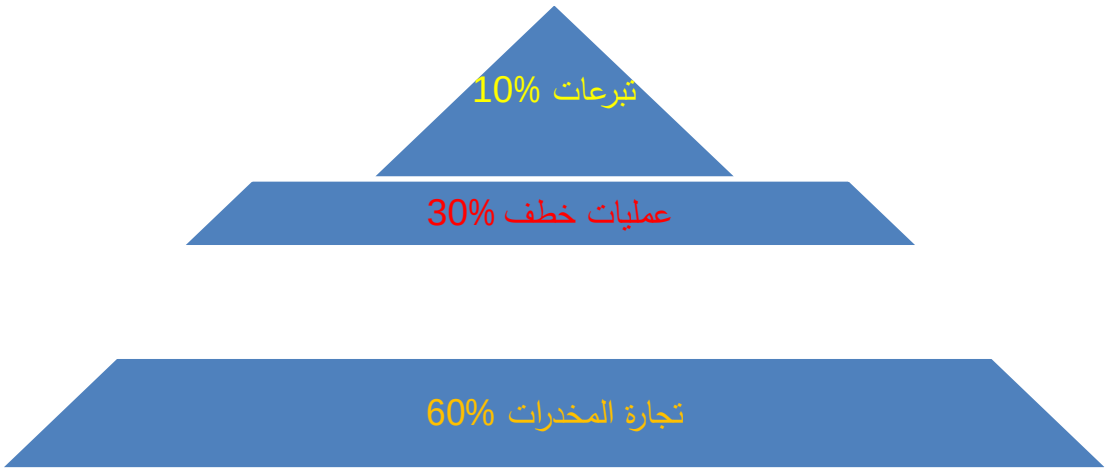

المصدر:الحسن الشيخ علوي، مرجع سابق.

الفرع الثالث: الهجرة السرية في الساحل الإفريقي: الطريق الجديد من جنوب الصحراء إلى شمال أفريقيا و أوروبا

في قارة أنهكتها الحروب و النزاعات، تمثل جماعات النازحين داخليا أكثر الفئات تضررا من الأوضاع المأساوية التي تعيشها أفريقيا، حيث يضطرون إلى هجر ديارهم إلى مناطق أخرى مجهولة داخل بلادهم ليقبعوا دون مأوى[1]. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن أزمة الهجرة غير المنتظمة من مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال سواء للاستقرار في شمال أفريقيا أو العبور للوصول للضفة الأوروبية، والملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء نحو دول شمال أفريقيا وأوروبا وحظيت بتغطية من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الإجتماعية الناجمة، دفع بالإتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل الجزائر والمغرب وتونس لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة، وطول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر و ليبيا، فالكثير من المهاجرين

(1) ج.إسماعيل،" الاتحاد الأفريقي يتبنى اتفاقيته لحماية اللاجئين و النازحين داخليا"، **الجيش**،(الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 557، ديسمبر2009)، ص.(36).

الأفارقة يحلمون بالوصول إلى الضفة الأوروبية، وهذا بسبب ما يعانونه من الفقر و الحروب والأمراض والتصحر[1].

إن الطوارق الذين ينتشرون على دول مجاورة للحدود الجزائرية، حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة للتحرك بين الجزائر ومالي والنيجر منذ وقت طويل، الشيء الذي صعب مراقبة تنقل هؤلاءوما عقّد هذا المشكل هو صعوبة فرز الطوارق من أصل جزائري، وتميزهم عن طوارق الدول الأخرى فحسب إحصائيات رسمية في الجزائر فإنه يتواجد حوالي 20000شخص من مالي والنيجر في جنوب الجزائر أين تم منح 75%من الجنسية الجزائرية ويبقى تواجد الطوارق في الحدود المشتركة لجنوب الجزائري لا يحظى بأرقام وإحصائيات رسمية. فمنذ 1990حتى 2000، يمكن أن نلمس ارتفاع في أمواج المهاجرين الأفارقة السريين، فحسب تقديرات رسمية جزائرية فانه تم إيقاف ما معدله 6000 رعية أفريقية بين 2002 و 2006مقابل 150شخص في سنوات 1990-2002 فقد تعقدت مشكلة الهجرة غير الشرعية أكثر، من خلال تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة والمغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية القدوم نحو شواطئ طنجة ووهران ومؤخر إلى سواحل تونس وعنابة بالشرق، خصوصا منذ سنة 2000و هو الأمر الذي أثار النقاش حول الترابط بين أمن المتوسط و أمن جنوبه والسبب الذي دعى إلى إدراج الهجرة غير الشرعية في المقاربة الأمنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط و تحديدا المغرب والجزائر وليبيا إلى حد ما والمشاكل الإجتماعية الناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان مناطق العبور، فعلى سبيل المثال في سبتمبر 2000 نشب صراع مسلح بين الليبيين والمهاجرين الأفارقة خلف مقتل 130شخص و6 أشخاص[2]، حسب الرواية الرسمية الليبية في محاولة للحد من تزايد مشاعر الكراهية للمهاجرين قامت طرابلس بتنظيم حركة الأفارقة وعزلتهم في تجمعات ومحاشر خاصة. وكثيرا ما تربط السلطات المحلية في دول شمال أفريقيا بين مناطق تجمع المهاجرين القانونين وانتشار مختلف الأمراض والجرائم المختلفة -خصوصا الأمراض المتنقلة – مثل السيدا، فعلى الرغم من عدم توفر أرقام صحيحة حول عدد الأشخاص الحاملين لداء السيدا إلا أن "لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا" قدرت أن هذا الداء الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران و تمنراست، حيث تمثل الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة بمسافة تتجاوز 1900كلم

(1) Dirk Kohnert ;''**Migration to Europe : Obscured Responsibilities and Common Misconception**''; GIGA German institute of Global and Area Studies; Germany;2007;P(6).

(2) Gérard François Dumont ; '' La Géopolitique Des Populations du Sahel'' ;(07/04/2010)en **www.diploweb.com/la-géopolitique-des-populations-du.html**;p .(6).

وأصبحت ذات أهمية للربط بين شمال وغرب ووسط القارة، فعلى طريق تمنراست – قاو – بوركينافاسو - ثم كوت ديفوار وغانا[1]، حيث أصبحت تمثل مركزا للتجارة الصحراوية.

قبل بداية الحراك الشعبي في الدول العربية، كان أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخلون عبر اليونان، حوالي مليون مهاجر وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان نحو80 بالمائة ، مقابل 5 بالمائة عبر اسبانيا و 4 بالمائة عبر ايطاليا، ويتم الدخول إلى اليونان عبر طريق تركيا على مسافة تمتد 200 كلم ، يغطي نهر "ايفروس" معظمها، وحسب مصادر يونانية أمنية، نجح خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع 2010 و أوت 2012 أكثر من 87 ألف شخص دخول اليونان عبر تركيا، وحسب وكالة " حماية الحدود الأوروبية الخارجية" ، وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو 300 إلى 400 شخص في اليوم خاصة في الصيف. ومن الجهة الغربية من المتوسط تبقى النسبة متفاوتة فخلال النصف الأول من 2013 بلغ عدد المهاجرين الذين انطلقوا من مصر و ليبيا إلى ايطاليا و مالطا 31 ألف، و من الجزائر و تونس و المغرب إلى اسبانيا و ايطاليا نحو 4 ألاف[2].

1-**تداعيات أحداث ليبيا على تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو دول شمال إفريقيا:** منذ اندلاع التمرد في جمهورية مالي بداية تسعينيات القرن الماضي و بدايات 2006 وصولا إلى 2012 اثر الانقلاب العسكري على الرئيس المالي "امادو تومانى توري"، و لكن الأزمة الليبية هي القطرة التي أفاضت الكأس في الصراع السياسي في مالي، فقد سمحت بتسرب السلاح وخروج المجندين الطوارق الذين كانوا في الجيش الليبي والتوجه نحو مالي من أجل المطالبة بالتنمية ومطالب أخرى لكن ما حدث في تونس وليبيا غير من مطالب الطوارق إلى حد المطالبة بالانفصال وإقامة دول ازوادية في شمال مالي، كل هذا الأحداث أدت إلى تغيير التوازن في المنطقة وهذا بسبب تفاقم اللاجئين والمهاجرين الفارين من مناطق النزاع نحو شمال إفريقيا "الجزائر و المغرب" من أجل الوصول إلى الضفة الأوروبية.

بالنسبة للجزائر يطرح النزاع في مالي تحديات إنسانية بسبب تدفق اللاجئين- النيجر، مالي- خاصة مع إعادة تفجر الوضع في مالي2012 بسبب الأزمة الليبية، فقد نزح الآلاف من الماليين من جنوب الجزائر، وصولا إلى شمال الجزائر، حيث تحولت مدينة" برج باجي مختار" قبلة للاجئين و المهاجرين غير الشرعيين نتج عن ذلك حدوث كارثة اجتماعية، فحوالي 9 بالمائة من السكان في بطالة، بينما يجمع أغلب سكان تيماوين على أن الوضع يزداد خطورة، والتغطية الأمنية للحدود هشة، وهذا راجع للإجراءات المعتمدة غير الكافية لمكافحة هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الدول الأوروبية استغلت

(1) شاكر ظريف، مرجع سابق، ص(109).

(2) عبد الواحد أكمير، " **الربيع العربي و الهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط**"، (كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، الرباط)، ص ص.(28-29).

قضية المهاجرين الأفارقة إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في قضايا التعاون الذي أصبح منصبا على مراقبة وضبط الهجرة السرية والحد منها، فمعظم جولات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية و مجموعة 5+5 تهيمن على طاولة مناقشاتها الهجرة غير الشرعية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل الإفريقي أو المهاجرين المغاربة، فالهجرة غير الشرعية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوروبية[1]، حيث أشارت الإحصائيات أن عدد الأفارقة الذين يبقون في الدول المغاربة يفوق عدد الأفارقة الذين يصلون إلى القارة الأوروبية.

2-سياسة التعاون الإقليمي الأوروبي المغاربي في تكييف السياسات و القوانين لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد الانتفاضات الشعبية العربية :

في 24 مايو 2011، أطلقت المفوضية الأوروبية حوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب المتوسط، حيث يندرج هذا التواصل بشأن مقترحات المفوضية الأوروبية لإتباع مقاربة أكثر تنظيما وشمولا للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة غير الشرعية ، في إطار مواجهة التحديات الجديدة التي طرحتها الانتفاضات الشعبية العربية في مجالي الهجرة و التنقل، و يندرج هذا الحوار في إطار أهداف المقاربة الشاملة لملف الهجرة و سياسة الجوار الأوربية و التي تسعى إلى دعم و تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن من خلال تنفيذ شراكات محددة وثنائية لاتفاقيات التنقل بين الدول الشريكة و الدول الأعضاء.

وإذا كان هذا التواصل قد أعلن عن إقامة حوار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، فان معظم التدابير تتعلق بتخصيص الموارد المالية والبعثات الموجهة لتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية[2]. لقد استغلت دول أوروبا الآثار المتعددة للانتفاضات الشعبية العربية لتوحيد الرؤى والأهداف لضمان امن حدودها، من خلال تكثيف الرقابة في فضاء شنغن.

-في 18نوفمبر 2011 تبنى المجلس الأوروبي إستراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة (الاقتراب العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة) ويتكون من إطارين:

(1)علي .ع، "**موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن يتغير**"، وقت الجزائر، العدد1291، تاريخ النشر (2013/04/02).

(2) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الحاج لخضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013-2014)، ص(137).

* الإطار الأول اتفاقيات الحركة والتي تتم مع جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي تونس والمغرب ومصر ويندرج هذا الإطار ما يعرف **بالمال، النفاذ إلى السوق الأوروبي و القابلية للتنقل بين الدول الأوروبية و العربية**(قابلية الحركة للعمالة من هذه الدول قد تكون من مصلحة أوروبا).

*الإطار الثاني يغطي الدول التي ليست جزءا من ترتيبات اتفاقيات الحركة و يشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجالي الهجرة و اللجوء مع هذه الدول، وضع هذا الاقتراب أربع دعامات أساسية للتعامل مع قضايا الهجرة و اللجوء:

1-تنظيم و تسهيل الهجرة الشرعية و القابلية للحركة بين الاتحاد و بعض الدول.

2-تتجسد في منع و تقليل تدفقات الهجرة غير الشرعية من خلال تقوية نظام **فرونتكس** للحدود مع الاتفاق مع الدول الأخرى و منع تدفق المهاجرين.

3-تطوير سياسات أكثر كفاءة في التعامل مع طلبات اللجوء السياسي.

4-تعظيم العائد من الهجرة من خلال مساعدة المهاجرين غير الشرعيين في العيش الكريم. و قد وافق المجلس الأوروبي في ابريل 2012 على هذه الدعامات كإطار شامل و جامع لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة.

-في 2013 أدى غرق ما يقارب 400 مهاجر قرب سواحل لامبيدوزا الايطالية إلى حدوث انشقاقات بين القادة الأوروبيين حول كيفية منع مثل هذه المأساة، ففي عام 2013 أكتوبر اعترف قادة المجلس الأوروبي بالحاجة إلى تقوية دوريات الاستطلاع عبر وكالة **فرونتكس**، لكن توصلوا في الأخير إلى ضرورة مواجهة الجذور و التي تتمثل في الصراعات، الفقر، محاربة المهربين[1].

وعلى الرغم من أن **فرونتكس** شهدت مزيدا من الاهتمام الإعلامي بسبب تدخلها في أعقاب الأزمة الليبية، و نشرها لأول مرة فريق تدخل سريع على الحدود التركية اليونانية إلا أنها تعرضت إلى انتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان. و علق العديد من المحللين محدودية تأثيرها و ضعف ميزانيتها86 مليون يورو في 2013 و تعتمد على مساهمات و دعم الدول الأوروبية ، ما يعني أنها لا تمتلك أدوات فنية.

(1) محمد مطاوع، " الاتحاد الأوربي و قضايا الهجرة – الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات"، **مجلة المستقبل العربي**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 37، العدد431، (2015/01/311)، ص ص(31-33).

-في 2013 وافق البرلمان الأوروبي على القواعد المتبعة لنظام مراقبة الحدود الأوروبية " **اليوروسور**" من المشاركة في الصور و البيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للاتحاد[1]. في شهر ماي 2017 غرق حوالي 58 مهاجر غير شرعي في عرض البحر المتوسط و مازالت المأساة إلى غاية الآن نشاهد تقريبا غرق المئات من المهاجرين غير الشرعيين الحالمين بالوصول إلى ارض الميعاد.

3-دور الجزائر في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي: على مستوى الخطاب الرسمي الجزائري هناك إزدواجية في الخطاب فهو يفرق بين المهاجرين الجزائريين في الخارج، الذي يستعمل معهم مفردات مختلفة مثل "المجموعة الوطنية بالخارج" أو "المجموعة الجزائرية في الخارج" أو "الجزائريين غير المقيمين". في حين أنه يستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية، لنعت المهاجرين الأفارقة -خاصة- بالجزائر.

كما يبدو أن الخطاب الرسمي الجزائري حول هذا الموضوع، خطاب متشدد فهو يدعو إلى ضرورة مكافحة هذا التهديد أو التحدي والذي يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري. كما تدعو إلى تبني مقاربة شاملة، في مواجهة هذا التحدي، ورفض اللجوء بشكل حصري إلى الحلول الأمنية. في حين يؤكد على المساعدات التنموية للمناطق والدول المرسلة. كما تؤكد الجزائر، أن هذه التنمية لن تتأتى دون التكامل مع مختلف الأطراف الدولية، سواء الثنائية، الإقليمية والدولية. و من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر نجد:

4-الآليات القانونية و الاقتصادية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

***الآليات القانونية و التشريعية: تجريم الهجرة:** قامت الجزائر بمجموعة من التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم11-08 بتاريخ 21جوان 2008 الخاص بدخول و إقامة و تنقل الأجانب في البلاد[2]. يسعى القانون الجديد لعام 2008 أن يلبي الرغبة في التعامل مع تدفقات الهجرة المختلفة و الأخذة في تزايد و يحدد القانون الإجراءات الجنائية التي تطبق على أي شخص تتم إدانته بانتهاك القانون وفقا لما هو منصوص عليه بموجب هذا القانون وهو ما يعاقب عليه إداريا بالترحيل وفقا للمادة(22) التي يطلب بموجبها من الأجنبي قيد النزاع مغادرة الجزائر في غضون30 يوم حسب ما جاء في المادة30 التي تنص "على انه يتم ترحيل أي أجنبي بموجب مرسوم من وزير الداخلية". وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية المواكبة للتغيرات الدولية، وانتشار ظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوربا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في مدونته العقابية (بموجب تعديل2009) المادة175 مكرر 1" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر

(1) محمد مطاوع ، **مرجع سابق**، ص ص(31-33).

(2) المرجع نفسه.

وبغرامة20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

تجريم الهجرة غير الشرعية، يعد أحد تغيرات الموقف الجزائري بشأن هذه القضية، حيث برر صناع القرار الجزائريون أن هذا الإجراء يصب في مصلحة الجزائر، بعد ما باتت تشكله الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن القومي الجزائري، بسبب ارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدودية، سيما من الساحل والصحراء. فقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني" :

" كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية، مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، والتي شهدت تطورا منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا، خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وظاهرة الإرهاب. فمن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية"[1].

***الآليات الجزائرية الأمنية المتخذة من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية:** وهي إجراءات متصلة بشروط دخول وإقامة الأجانب بالجزائر، جاءت في وقت أين عززت الجزائر جهودها، من أجل تشديد الرقابة على الحدود، والتحكم في النشاطات والحركة عبر الحدودية من خلال:

- تخصيص الجزائر مبلغا ضخما وصل إلى 3 ملايير دولار، من أجل عصرنة رقابتها وحمايتها الالكترونية، والتي أكملتها بطلب طائرات هليكوبتر للرقابة البحرية في الشمال والمناطق الجنوبية، بهدف التحكم في موجات الهجرة غير النظامية عبر الحدود. ومن أجل التحكم في هذه الوسائل العصرية لمراقبة الحدود.

- بذلت الجزائر جهودا معتبرة لإعداد وتكوين القائمين عليها، فقد عملت على تكوين فرق أمن خاصة مهمتها مراقبة الهجرة غير النظامية.

-استحداث مكتب لمكافحة والوقاية وإدارة هذه الهجرة، وقد قام هذا المكتب، بإنشاء 11مركزا إقليميا في كل ولاية من الولايات التي تعرف هذه الظاهرة: تلمسان، تمنراست، ورقلة... و قد خلق المكتب مجموعة مكونة من 1000 عون أمن، متخصصين في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية. وكما استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة الأمنية منها:

(1) سمير قط، **مرجع سابق**، ص ص (117-119).

1- **مجموعة حرس الحدود:** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية[1]، و تعد أيضا بمثابة الحزام الأمني الأول لحماية التراب الوطني، فهي تعمل على تأمين الشريط الحدودي خاصة المناطق المعزولة و البعيدة عن المراقبة الأمنية، من اجل تعزيز قدراتها. كما تعمل مجموعة حرس الحدود على ملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول إرهابيين أو مهاجرين غير شرعيين لضمان استقرار و امن الجزائر.

2-**حراس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية، وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري. حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع، وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية. كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر، أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر و هذا ربما ما نشاهده يوميا في نشرات الأخبار.

3-**مصالح شرطة الحدود:** لمصالح شرطة الحدود، دور مهم في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية، والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.

***الآليات الجزائرية الاقتصادية في محاربتها للهجرة غير الشرعية:** تقليص نسبة بطالة الشباب من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة الجريمة المصادق عليه 2009 والتي ترمي: إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج ويتضمن ثلاث عقود: عقود إدماج حاملي الشهادات، عقود إدماج المهني، عقود تكوين إدماج.

و عموما وفقا لتقديرات الفترة2009-2013 تشير إلى توفير 452،585 منصب عمل كمعدل سنوي، وهو ما يسمح بخفض نسبة البطالة إلى 9 بالمائة خلال 2010-2014.

كما أقرت الجزائر في 2014 ترحيل حوالي 3000 مهاجر إفريقي من جنسية نيجرية إلى بلدهم النيجر لوجودهم في وضعية غير قانونية[2]، و الذين يحاولون الوصول إلى التراب الليبي و المغادرة إلى ليبيا بعد ذلك. و عليه، تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا على الأمن القومي الجزائري، على مختلف مستوياته من خلال ارتباطه واقتران شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير و إدخال العملات التي تروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملة الوطنية، كما

(1) سمير قط، **مرجع سابق**، ص.(120).

(2) عبد الواحد اكمير، **مرجع سابق** ، ص.(31).

ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساس بالتراث الثقافي، ويتأثر الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة الوطنية. كما تؤثر على الاستقرار الأمني للجزائر بحيث ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالجماعات الإرهابية و تعتمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها و تمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية، و كثيرا ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب و تبييض الأموال و المتاجرة و تهريب المخدرات و الاتجار بالأسلحة، خاصة بعد الثورات العربية و التي شكلت منعرجا هاما في قضية الهجرة غير الشرعية و كيفية الحد منها.

المطلب الثاني: أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الجزائر

لتحليل أسباب التهديدات الأمنية من منطقة الساحل الإفريقي على الجزائر، يمكن تناولها من خلال تهديد أزمة الطوارق و الأزمات الداخلية و أزمة الدولة الفاشلة في دولة مالي.

الفرع الأول: تهديد أزمة الطوارق

تعتبر أزمة الطوارق أزمة فوق دولتية تضم كل من ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وشمال بوركينافاسو، وهي من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري منذ زمن قديم ويرجع أصل مشكل الطوارق إلى سياسات الإستعمار " فرق تسد" الذي لم يراع الحدود الانثربولوجية للمجتمعات ووزعها على الحدود، و لقد اشتدت هذه الأزمة مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق خاصة في مالي(الشمال) والنيجر مما جعلهم يهاجرون نحو الجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم[1].

ولقد أخذ الوضع منحنى خطير عندما دعم القائد الراحل معمر القذافي الطوارق وحاول تشكيل إمبراطورية الطوارق إنطلاقاً من ليبيا و ازدادت الأزمة صعوبة مع محاولات الأزواد بشمال مالي الإنفصال الأمر يشجع أيضاً طوارق الجزائر بالإنفصال، لكن الجزائر تعاملت معهم وفق مقاربة الحوار وتوسطت بينهم وبين بماكو لحل المسائل الخلافية وتقريب وجهات النظر،وتعاملت مع طوارق الجزائر بنظام الأعيان(شيوخ القبائل) والمقاربة الإقتصادية من أجل تحقيق حاجاتهم.

و تتمثل خطورة الكيان الطارقي على الأمن القومي الجزائري في تواجد العنصر التارقي في التركيبة السكانية للجزائر، خاصة في الجنوب الجزائري بمنطقة الاهقار، جانت و ولاية تمنراست و أدرار.

(1) عادل جارش، " تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"، **مداخلة منشورة في المركز الديمقراطي العربي**، تاريخ النشر (20 جويلية 2014)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)،

أفكار القذافي حول الدولة الطارقة تغيرت بعد تحوله السياسي نحو إفريقيا، و علاقته مع الكثير من الدول الإفريقية بعد كسر الحصار الجوي عليه في التسعينيات، و صار ضمن هذه العلاقات الليبية الإفريقية تخلي القذافي عن الفكرة و دعم استقرار و وحدة أراضي جمهورية مالي، حيث دعم انفصال الازودايين عن مالي، حيث شكلت هذه الأفكار للعقيد معمر القذافي تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري خلال تلك الفترة.

لكن بعد انهيار نظام القذافي في خضم التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، عاد الازواديون إلى مالي و بحوزتهم أسلحة و خبرة عسكرية، فكانت الظروف ملائمة لعودة مطلب الانفصال إلى السطح. و انطلق بذلك تمرد الازواديون من جديد و لعل التأثير الأخر هو أن الجزائر تمتلك نفوذا كبيرا في ازواد وهذا بفعل الحدود المجاورة و التداخل الاجتماعي، و الامتيازات و التسهيلات الكبيرة التي تمنحها الجزائر لسكان الازواد و التي تقيم في الجنوب الجزائري.

كما أن للجزائر أجهزة استخباراتية و دبلوماسية و قوى اجتماعية و تجارية و سياسية في ازواد وهي علاقات أخطبوطية عسيرة الفهم العادي، لا سيما في العشرية الأخيرة مع استقرار تنظيم القاعدة و حلفاؤها في ازواد و ازدهار تجارة المخدرات و التهريب و الهجرة غير الشرعية[1].

الفرع الثاني: الأزمات الداخلية كمهدد للأمن القومي الجزائري

في الحقيقة لا يمكن التطرق لمشكل الطوارق وتأثيره على أمن المنطقة الساحلية الصحراوية عامة و الجزائر خاصة دون الوقوف على المقاربات والأطر النظرية التي حاولت فهم العلاقة بين أسباب الحرب والتمرد ومظاهر الظلم وغياب العدالة الإجتماعية، خصوصا في الدول ذات التعدد الإثني و الطائفي هذا من جهة، كما أن الصراع على الموارد كالأرض والماء والمعادن والنفط، إذ يعتبر عاملا مركزيا في هذا المستوى للتفسير، حيث تحولت الموارد الطبيعية في كثير من الحالات من نعمة إلى نقمة ما سبب في اندلاع الحروب والصراعات المسلحة وتمرد الحركات المختلفة المعارضة للسلطة المركزية[2].

ففي البداية تحمل هذه الحركات المسلحة على عاتقها مطالب الفئات والمجموعات التي تعتبر نفسها مظلومة بالمقارنة مع الفئات الأخرى داخل المجتمع، وقد انتشر هذا النمط من النزاعات والحروب الداخلية بعد إستقلال العديد من الدول في أفريقيا وأسيا و تبرز أفريقيا في صدارة العالم من حيث اندلاع عدد النزاعات تارة بسبب الحدود وتارة أخرى بسبب العنف الإثني، إلا أن معظم الدراسيين يقدرون أن

(1) سيداعمر بن شيخنا، **مرجع سابق**، ص ص (100-101).

(2)امحند برقوق، **مرجع سابق**، ص(5).

العامل الاقتصادي يبقى حاسما في إثارة الأجواء المشحونة وحالة الشك والاضطراب بين مكونات المجتمع الواحد[1]، فالحرب الداخلية في الوقت الراهن لم تعد تصنع الدراما الإنسانية على المستوى المحلي فقط. و انما أصبحت تنتج أزمات إنسانية تؤثر على المجموعة الدولية على الأقل على المستوى الإقليمي.

بهذا المنظور يرى أنصار مقاربة الإختيار العقلاني أن النزاع نتيجة الإختيار، يمثل نموذج للسلوك اللاتعاوني الأكثر تدميرا حيث أنه من خلال الظروف المحيطة يمكن توقع مستقبل النزاع و ديمومته (الفقر والبناء المؤسساتي وتركيبته الاجتماعية الضغط الخارجي). على العموم ففي السنوات الأخيرة حاول عدد من المفكرين وضع إطار أكثر عمقا وتوسعا يشمل الأبعاد الحقيقية الحاسمة في إثارة النزعات والمشاكل ذات الطبيعة الداخلية حيث تتجاوز التفسير الإثني و العرقي الضيق، لكن في الحقيقة تجاهل دور العوامل العرقية في خلق التوتر والشحن الطائفي الضروري لاندلاع نزاع ما قوامه في العادة الجماعات العرقية داخل مجتمع متعدد الهوية كما في أفريقيا مثلا. و من هنا جاءت المقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات الأستاذ **Paul collier** في هذا الحقل المعرفي، وتجلت من خلال إدراج متغيرين لتعميق الفهم في هذا الإطار من خلال نظرية الجشع والظلم، وقد يثار تساؤل عن جدوى استعمال هذين المتغيرين في تفسير النزاعات خصوصا تلك النزاعات ذات الميزة الأفريقية، فمن خلال النظر للأدبيات المتعلقة حول مشكل أو تمرد الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية (مالي والنيجر وبدرجة أقل الجزائر وليبيا)، نجد أن كلا طرفي النزاع يتهمان بعضهما البعض، فالحكومتان المالية والنيجرية تصفان الطوارق بالمتمردين والخارجين عن سلطة القانون ومؤخرا بالإرهابيين هذا من جهة، الطرف الثاني وهم الطوارق كمجموعة اثنية مشتركة بين عدد الدول، وإن كان التركيز حاليا على مالي والنيجر فهم يتهمون سلطات البلدين بتهميش هذه المجموعة مقارنة بالمجموعات المكونة للدولتين فحسب **Paul collier** ، فالنزاع الداخلي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس على الموارد "البترول والماس والأرض والماء" فالتمرد يحتاج لمصادر التموين وهذه الموارد الأولية قد تضمن مثل هذه المصادر، حيث أن الفقر كما رأى **Paul collier**و آخرون يجعل من المتمردين اقل جاذبية للمجموعات المختلفة ، داخل المجتمع، وقد يرهن عنصر الفقر نجاح التمرد في الوصول لأهدافه المسطرة وفي منطق معكوس، فالنزاعات والحروب تخدم بشكل كبير انتشار الفقر وتفاقمه خصوصا بين الفئات الأكثر تضررا من الحرب والتمرد، وأضاف **"فيرون ولاتان"** أن الفقر قد يلهم الدين والعرقية لإثارة الحروب الداخلية حيث يتقاسم **collier** التصور نفسه، فالحروب الداخلية تقع في الدول الفاشلة والضعيفة التي تفتقد للكفاءة وتنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم والتي تتضرر من أثارها الدول المجاورة،

(1) Jean- Paul Azam;'' **Looting and Conflict Between Ethno Regional Groups: lessons for formation in Africa'';** Journal of Conflict Resolution; (2002); p (133).

وتصبح هنا أمام سلسلة أو حلقة مفرغة تشترك في حلقاتها النزاع والفقر والدول الفاشلة والإجرام والضحية من كل هذا الأفراد والمجتمع[1].

إضافة إلى وجود تفسير أخر لتفسير النزاعات والحروب الداخلية وهو أن الحرمان النسبي والظلم ينتج عنفا داخليا متصاعدا والذي من المحتمل أن ينتشر على المستوى الإقليمي، فإذا كان من الصعب تحريك المجموعات المختلفة للقيام بأفعال عنف ضد الأخر بسبب انعدام الثقة المتبادلة التي تشكل الإختلاف في الهوية جوهرها مثل اللغة والدين والقبيلة، لكن توظيف الاختلافات السياسية والاقتصادية حسب المنظور الماركسي يجعل تحريك المجموعات الإثنية أمر ممكن بوجود آليات ومؤسسات تعمل على ذلك، وبتوظيف المنطق يؤكد "تيلي "و"تيد غور" :

" إن النزاع لا يسبق عمليا دون وجود إدراك لهذا الاختلاف بين المجموعات المختلفة أو ظلم له أبعاد تاريخية"

ويستعمل " فرانسيس ستيوارت" مصطلح اللاتوازن الأفقي" وينشأ حين يكون هناك وضعا متميزا لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية، وينظر للجشع والطمع كحوافز للحرب الداخلية، حيث هذا الرغبة تزداد بوفرة مداخيل الموارد الأولية. فحسب **collier**و"هوفلر **Hovler** ""فالحرب الداخلية تنطلق من سلوك الطمع لمجموعة متمردة تعمل على نشر العصيان ضد الحكومة ويتدعم هذا التمرد بناءا على عوامل التموين والجغرافيا، حيث أن أهم مصدر للتمرد هو الرغبة في تحصيل المكاسب المادية خصوصا إذا تم تأييد هذا السلوك التمردي من طرف الجالية المقيمة على حدود البلد، كما أن الطبيعة الجغرافية تساعد في تسهيل العصيان(الجبال والصحراء)، خصوصا إذا رافق ذلك مظاهر الفقر في المناطق المعينة بالتمرد، بهذا الموارد المتاحة أصبحت تعتبر كغنيمة تعلق عليها الأطماع و الدوافع الإجرامية للحرب الداخلية. وغالبا ما توظف الهوية كوسيلة وذريعة في أن واحد لجذب أكبر عدد من المتعاطفين من أبناء المجموعة الواحدة، حيث تفرض سلوكا مشتركا يساهم في إنجاح و مؤازرة حركات التمرد و ثورات العصيان، حيث أنه دون تنظيم مجموعات يصبح من المستحيل تحريك أسباب العنف" ويثار في الوقت نفسه تصور الحرمان النسبي وقد استعمل لأول مرة من طرف "تيد غور "، حيث أن نسبة النزاع و التمرد تكون كبيرة، حيث تكون هناك مجموعة أو اثنية تعاني الحرمان الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي، و هو في الوقت نفسه سبب الكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات التنمية والتقسيم الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة يؤدي لإنفجار الأوضا ع[2] .

(1) شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص (111).

(2) المكان نفسه.

كما أن هناك نمطا من العنف الروتيني "الدوري " الذي تحدث عنه تاج الدين مرشد والذي اختبر فيه العلاقة بين العنف الدوري وتزايد مستوى الفقر، ما يؤدي إلى عملية الإستقطاب ويتجسد هذا المفهوم الإقتصادي، فمن هنا فاللاتوازن الأفقي -الاقتصادي- الذي تحدث عنه " ستيوارت" يمكن أن يكون سببا في إثارة النزاعات ومظاهر الحروب الداخلية ويستمد هذا اللاتوازن مصادره من خلال المعايير والقيم المتنوعة، فمثلا التمييز في توزيع الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب حيث التمييز بين سكان المجتمع الواحد اقتصاديا يقود غالبا لإضطرابات عنيفة داخليا وقد تمتد خارج الإقليم، أما "غروسمان" فقد طّور نموذجا نظريا اعتبر فيه "أن الحكومة من خلال التفرقة في توزيع الأرباح وفرض الضرائب بين مناطق ومكونات اجتماعية مختلفة، قد يشجع المتمردين على إقناع الفئات المظلومة على العصيان خصوصا إذا ترافق مع سوء التسيير الإقتصادي والإجتماعي، حيث أن استفادة فئة أو طبقة معينة، إضافة إلى ما سبق ذكره من أهم المقاربات التي تفسر الحروب والنزاعات الأفريقية - منطقة الصحراء هناك مجموعة من الأسباب التي تعمل على أو مازالت تعمل على تأجيج النزاعات، وكانت من العوامل المهمة في اندلاع عدة صراعات وحروب داخلية في أفريقيا:

1-الخارطة الإستعمارية التي همشت قوى ورفعت نخبا جديدة لا ترتكز إلا على المشروع الاستعماري.

2-الشركات الأجنبية التي وضعت أعينها نحو الموارد.

3-التوظيف السياسي للخلافات القبلية الصغيرة مع إنتشار السلاح مما أدى إلى شيوع ثقافة العنف والقتل و الفساد.

4-التصحر والجفاف الذي ضرب منطقة الساحل الأفريقي وأدى إلى الصراع على الموارد وهي الماء والكلأ- مما أدى إلى حرب الزراع والرعاة على غرار ما حصل في دارفور والطوارق والسلطات المحلية في النيجر ومالي.

5-الصراع حول الهوية وأبرزها في كوت ديفوار وإثيوبيا وغرب أفريقيا، حيث يشعر المسلمون مهمشون وبعيدون عن دائرة التأثير السياسي والإقتصادي.

6-صراع الإرادات الوطنية مع بقايا المشروع الإستعماري ممثلة في المستوطنين البيض كما حدث في زيمبابوي وكينيا وهو صراع حول المشاريع والمؤسسات الزراعية والتي جلها في يد النخبة البيضاء.

7-التعقيد الثقافي الناشئ من اختلاط الخارطة اللغوية والقضاء على الثقافات المحلية بفعل الكنائس واللغات الأجنبية و ثورة العولمة[1].

الفرع الثالث: الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي

إن هذه التحديات التي أصبحت في قلب المقاربة برزت بشكل أعمق لفهم كيفية حفظ الاستقرار والتوازن في المناطق المضطربة كما في الساحل والصحراء الأفريقية وتتقدم عوامل مثل التهريب والإرهاب والفقر وكل ما يرتبط بشروط استمرارية الحياة في سلم الأولويات، وتماشيا مع هذا التوسيع للمقاربة الأمنية طرح مجددا التساؤل المتعلق بدور الدولة كضامن في هذه المناطق. فتبعا للظروف الجديدة التي انبثقت عن تغير البيئة الأمنية الدولية أصبحت الدولة فاعلا مسؤولا أكثر تكليفا ومطالبا بالتبرير والتكّيف، فالسيادة لم تعد الشيء الأّولي المحمي كنتيجة لتهديدها ومساءلتها باحترام حقوق الإنسان ورافق هذه التغيرات زيادة التركيز على الخصائص الفردية و الاهتمام أكثر بالمعايير الأخلاقية مقابل الدعوة لإعادة التساؤل حول دور الدولة، حيث أعيد الإعتبار للمجال الذي كانت فيه الدولة غير مهتمة بعد، زيادة الطبيعة العابرة للأمن وتحديدا بالنسبة لبعض المخاطر التي تنشأ أكثر ارتباطا بالمركب الوطني، ولكن تستطيع تخطي الحدود الوطنية ما يلح على الدولة تحسين قدراتها أكثر لتتجاوز المخاطر والتهديدات الجديدة والشيء الذي دفع بقوة لطرح مشكلة الدول الفاشلة والضعيفة في العلاقات، ومن خلال الاطلاع على نماذج لدول في منطقة الساحل الأفريقي مثل تشاد والنيجر مثلا يمكن إدراك ثلاثة صور للتهديد دفعتها التغيرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة المهتمة بدراسة بناء الدولة ومقومات نجاحها على المستوى الداخلي:
فأولا: يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الإجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الإجتماعية لإنهيار الدول القائمة.

ثانيا :إمكانية إنتشار وإنتقال التفكك من المستوى الإجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

ثالثا : يصبح الإستقرار في موضع تهديد فعلي و مباشر حيث يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وسبل نفوذها، ولفهم أكثر طبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة تجدر الإشارة إلى الخلفية النظرية لمستوى تحليل هذه التهديدات والتي تشير إلى متغيرين أساسيين يساهمان في فهم طبيعة الأوضاع هناك[2]:

(1) حسن مكي، " **أسباب و مفهوم النزاعات في أفريقيا** "، في: **Www .twtheag.com/VB/showthread.php! t=11717;(.09 / 08 / 2008.)**

(2) شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص ص (79-80).

فأولا هناك متغير عدم السيطرة والذي يعني عدم قدرة الدولة بامكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها توجد في تلك المناطق، غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا ولا تمثل السلطة المركزية للدولة في هذه المناطق بالشكل المطلوب.

بدقة أكثر بعض المؤشرات يمكن تناولها في إطار تفصيلي بعدة مؤشرات جزئية، فمثلا الحديث عن تواجد الدولة داخل المجتمع يقودنا للنظر في قياس التواجد أو الغياب لمؤسسات الدولة، طبيعة الهياكل القاعدية الموجودة هناك، ثم مدى المقاومة الإجتماعية والثقافية للتواجد الدولاتي المركزي من طرف السكان المحليين، إضافة إلى مؤشر عدم السيطرة أو غياب الحكم هناك، أيضا الظروف والشروط المهيأة لظهور تحديات أمنية في هذه المناطق ويقاس بمؤشرات عديدة مثل:

- البعد الإسهامي.

- ملائمة وكفاية دخول الموارد والظروف الجيدة للمستوى الإقتصادي و الإجتماعي.

- توفر موارد الدخل لجميع السكان دون تمييز.

- النمو الاجتماعي المتوازن مع النمو الإقتصادي في ظل الشفافية في التسيير. ويمكن إبراز دور هذين المتغيرين بصفة أدق من خلال الجدول التالي[1] :

مؤشرات نقص السيطرة و التحكم	المؤشرات المهيأة لنضوج الإرهاب و الإجرام
- ضعف تواجد الدولة - غياب مؤسسات الدولة - ضعف الهياكل و البنى التحتية - الفساد و تنامي الاقتصاد الموازي - المقاومة الاجتماعية والثقافية لتواجد الدولة - ضعف الاحتكار لمصادر القوة - انتشار نشاط جماعات الإجرام والأسلحة غير الشرعية - نقص الرقابة على الحدود - التدخل الخارجي	- سوء الوصول إلى موارد الحياة و المواصلات - مصادر الدخل المتاحة - النمو السكاني المقبول - تواجد الجماعات المتطرفة - وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق - عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الضبابية في هذه المناطق و توسع من نشاطاتها

(1)شاكر ظيف، **مرجع سابق**، ص ص(79-80).

لذا، فالبحث في الأسباب الحقيقية التي تقف وراء مشكلة الفشل والعجز لدى دول الساحل و الصحراء وأفريقيا عموما والتي توصف بعضها بالفاشلة والضعيفة يقودنا للنظر إلى المسألة من خلال إسقاط دور المتغيرين السابقين على واقع الأحداث في المنطقة المعنية.

*فعلى المستوى الإجتماعي يلاحظ على هذه الدول التقهقر في شروط الحياة، وتفاقم الفقر والبؤس وسوء الأداء الإقتصادي الذي أنتج ظاهرة الشك والرعب ليس مع الدولة فقط، بل امتد إلى ما بين الأفراد والجماعات الإثنية المختلفة ويطرح في خضم هذه الأوضاع مشكلة مراقبة الحدود مع تنامي المشاكل والأزمات الاقتصادية، الأمر الذي استغلتها جهات من داخل هذه الدول وأطراف خارجية للتحريض نحو تكوين وإنشاء حركات معارضة للسلطة المركزية حملت على عاتقتها وتبنت المطالب الاقتصادية والجماعية لفئة أو جماعة معينة أما في الميدان السياسي، فهناك تزايد إحتمالات لتهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الإقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الإنقلابات العسكرية والتمردات الدورية كما حصل في تشاد، من هذا المنظور فمخاطر أللاستقرار ترتفع تدريجيا وتعقد الخلل الوظيفي للدول في هذه المناطق يتسع وبالنتيجة هناك عدد من الدارسين استوقفتهم ظاهرة الدول التي من المفروض أن تضطلع بها الدولة[1]، فصفة الضعف تطلق على الدولة التي تعرف حالة عدم الإنتظام في الوظائف و نقص القدرة على التسيير داخل مؤسسات الدولة، وبدأ بدراسة هذا الموضوع ابتداء من التسعينات حيث توجد دراسات تفسيرية مختلفة. ويعتبر **"روبرت جاكسون"** من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الإشكالية تحت مفهوم" شبه الدول"، حيث حاول أن يوضح هذه المشكلة المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي والدور الذي تلعبه الدولة التي تتمتع بالسيادة والمخاطر التي قد تعترض أداء وظائفه لضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي.

وتبرز هذه المقاربة في اعتبار الدول الفاشلة غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب لهذه الأسباب طرح" باري بوزان" في 1991 أهمية التمييز بين مفهومي الدولة "،**Stats**أو القوة – القدرة" ،**power**حيث تقدير القوة أو الضعف يعتمد على قدرات النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي ويرتبط من جهة أخرى وحسب "بوزان" بدرجة التناسق الاجتماعي السياسي وهذا الأخير يرتكز على قدرات النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي. وقد طرح "بوزان" ثلاثة أبعاد للإشارة على ضعف الدولة و هي: 1- الإفتقاد إلى مصادر الشرعية، 2- العجز على مراقبة

(1) كاظم هاشم نعمة، **الحكم و السياسة في إفريقيا**،(ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا،2004) ، ص.(34).

الإقليم الجغرافي، 3- طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء[1].

مقاربة أخرى طرحها " **كافلي هلوستي"** حيث تساءل عن مدى التجانس بين قدرة الدولة وقوتها وفعالية الإقناع ثم إظهار الحزم تجاه الآخرين، إعتبر المفكر أن الدولة لا تقاس بقدرتها في إمتلاك الإمكانيات العسكرية، بل القدرة على الحكم و الأداء الوظيفي الفعال.

كما أن هناك من المحللين من ربط هذه الوظيفة بالإرث الاستعماري والصعوبات التي تركها لهذه الدول من خلال المبادئ الثقافية والقواعد الديمقراطية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الأفريقي، مثلا وكإطار عام فالدراسات المعمقة لظاهرة فشل وضعف الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء تعزز وبشكل كبير بتطور فكرة الخلل الوظيفي، وطرح هذا المفهوم من عدة زوايا مختلفة حيث أن بداية مسار الديمقراطية في الساحل الأفريقي كانت نتائجها غير متوقعة، فلم تؤدى لإنشاء ثقل سياسي حقيقي للنظام القائم، لكن انتشار الصحافة ووسائل الاتصال في ظل التعددية ساهمت في إنشاء فواعل غير رسمية وشكلت نسيج استطاع في البداية على الأقل من كشف ومتابعة الضعف في السياسة العامة وعلى هذا المنوال يمكن إبراز الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تشاد مثلا والذي مهد فيما بعد لنشوء نواة حقيقية لبعض الأحزاب المعارضة ، ومن هنا أصبح هذا العجز الوظيفي معروفا لدى المجتمع الدولي ومارست الحكومات والمنظمات في هذا الإطار ضغوطا على الأنظمة الأفريقية لإثبات حسن الأداء السياسي والاقتصادي للنظام. وكما في مقاربة الأمن الإنساني حيث تتحرك الدولة المصدر الأول للأمن الأفراد فهذه الفرضية، حيث هناك من الدراسيين من لاحظ أن الدولة قد تلجأ لإستعمال التدمير الاقتصادي و الضغط على الأفراد بحجة حفظ الأمن، ولا أحد ينكر أن هذه التصرفات ساهمت في توسيع دائرة اللاأمن في معظم المدن و المناطق الحدودية وهو ما يصعب تموين السكان بضروريات الحياة.

حسب " **هلوستي"** فهذا النوع من استخدام العنف ضد السكان يشير لعجز الدولة في حفظ أمن مواطنيها، فهذا العجز يعود أساسا لنقص الإمكانيات والذي قاد في نهاية المطاف إلى خوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدولة وهو الجانب الأمني، وبالتالي شجع صعود فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المناطق خارجا عن سلطة النظام المركزي وتمثل هذه الفواعل أساسا في منظمات الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات تهريب البشر. مما سبق فالتفكير حول موقع الدولة في منطقة

(1) Lukvan Lange Hove;'' Regionalizing Human security in Africa''**; UNU-CRIS Occasional papers**; 2004; p(4)**; www.UCL.AC.UK/Library/accsO207.shtml** ; (27-10-2009).

الساحل الأفريقي دفع بالمجموعة الدولية إلى محاولة فهم أسباب اللأمن في هذه المنطقة ووضع توصيات للخروج من هذه الوضعية التي تزداد انتشارا عبر الحدود وتعقد بعدد الفواعل المساهمة فيها، وهذا ما وقفت عليه **"لجنة الأمن الإنساني حول أفريقيا"** والتي قدّرت أسباب تراجع الأمن الإنساني واضطرابه في المنطقة إلى العناصر التالية:

- بعد نهاية صراع الأفارقة ضد الإستعمار أوجب أولا إعادة بناء الإدراكات حول المقاربة الأمنية في المنطقة وفقا للأوضاع الجديدة التي تصاعدت فيه الأبعاد العابرة للحدود و الإرتباط ما بين الداخلي والخارجي وبشكل غير مسبوق.

- بروز مناطق مهمشة تعاني من مختلف أنواع الإنحطاط الإقتصادي والإجتماعي وحتى البيئي مقارنة مع الأوضاع الأحسن نسبيا في المدن والتجمعات السكانية الكبرى، ما خلق في كثير من الأحيان مشاعر الظلم و الإحتقان والتي يتم تصعيدها في الغالب بالطرق العنيفة في ظل غلق أبواب حوار السلمي وحرية التعبير.

فالحدود في منطقة الساحل الصحراء وأفريقيا عموما تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي، أين اعتمد على معايير اقتصادية وجغرافية في وضع الخارطة الحدودية، فالحدود في القارة لا تعكس التطور التاريخي للأقليات مع التقسيم الإثني، ما ولد في الكثير من الدول تطاحنات عرقية جرت وراءها مناطق واسعة لحروب وإبادات كما حصل في البحيرات الكبرى أو مع طوارق مالي والنيجر، ناهيك على أن هذه الحدود تتميز بالمرونة والنسبية تسمح بالإنتشار السريع للمشاكل الأمنية، وأكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين خصوصا أولئك الذين يعيشون في حدود هذه المناطق وما يؤدي إلى توطيد العلاقات بينهم بسبب الإثنية المشتركة أو صلات القرابة بتبادل التجارة أو علاقات المصاهرة.

وهذا الأمر يقودنا لتفسير أخر حين تم استعمال معيار الحكم الوطني لتحديد ملامح العلاقة مع الأمن الإنساني، حيث بعض الدول في سعيها لتأمين أمن الأفراد والجماعات قد تعجز في مرات عديدة عن غطية كامل المناطق أمنيا وبالتالي إقتصاديا وإجتماعيا، ما جعل **"بوزان"** و**"ويفر"** يعتبران أن مشاكل الأمن في أفريقيا عموما تحدث على نطاق واسع بسبب فشل نموذج الدولة لحقبة ما بعد الإستعمار والدولة المستوردة والغربية عن الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الأفريقي.

في الواقع يمكن القول أن فشل هذا النموذج للدولة في المنطقة شجع بالضرورة صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الممتدة من الجزائر إلى مالي والنيجر في سلسلة تمتد حتى أواسط أفريقيا، حيث أصبحت

كمناطق لتحرك فواعل غير شرعية كجماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية وموجات الهجرة السكانية السرية، وغيرها من أنواع التجارة غير رسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود وللأوطان، وإمكانية تقاطع هذه التهديدات الجديدة والقديمة ما يعقد المستوى الأمني في منطقة الساحلية الصحراوية[1].

المبحث الثالث: تداعيات بروز الحركات الانفصالية و الأزمة في شمال مالي على الأمن القومي الجزائري.

إن الأمن القومي الجزائري ينطلق من البعد المغاربي، العربي والإفريقي، حيث تلتقي القراءة الإستراتيجية له انطلاقا من التوظيف الفعلي للبعد الذي تراه صالحا لخدمة قضية معينة، فدوائر الأمن القومي الجزائري متشعبة ومتداخلة. يبقى البعد الأفريقي ذو أهمية في العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري نظرا لتعدد النزاعات الحدودية والاضطرابات الإثنية والعرقية في القارة الإفريقية، إضافة إلى تشكل العديد من الميليشيات المسلحة التي مع مرور الوقت اثر تمركزها واكتسابها القوه و التي تسعى إلى بناء كيانها الذاتي وذلك عبر المطالبة بالاستقلال.

بالنظر لخارطة القلاقل الداخلية التي تعرفها أفريقيا، و الساحل الأفريقي حيث تتفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، وذلك لتوفر عددا من الحركيات السببية و منها أساسا:

1- الطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمة مثل دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية في تشاد.

2- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانثربولوجية للمجتمعات المحلية، في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل[2].

3- ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف -مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا-.

(1) Lukvan Lange Hove ; **loc-cit**

(2) امحند برقوق، **مرجع سابق**.

4- أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية ، مما يجعل من تداخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر والدول الأفريقية والغربية في تشاد وفي السودان وكذا منظمة التعاون الإقتصادي لدول غرب أفريقيا في حالة موريتانيا.

5- ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من سكان تشاد 80 بالمائة، يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركات التوجه نحو الإجرام – الجريمة المنظمة – والعنف بكل الأشكال.

6- انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملا ريا والسل والايدز بأشكال خطيرة (حسب دراسات منظمة الصحة العالمية).

7- تأثر منطقة الساحل الأفريقي بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية و البيئية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين وسوقا مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتقال الأمراض وذلك بالإضافة، لشدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركات تدفق اللاجئين. –كما ذكرنا المبحث الثاني حول التهديدات الأمنية الموجودة في الساحل-.

8- تعيش دول الساحل الأفريقي مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هياكل إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين).

9- الإهتمام المتزايد للقوى الإقتصادية والسياسية العالمية بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا والصين والولايات المتحدة على نفط أفريقيا[1].

10- تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تخل استقرار عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي واثني.

(1) امحند برقوق، **مرجع سابق.**

11- هشاشة وميوعة الحدود واتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين في الكيلومتر مربع.

12- إفراز أغلب المؤشرات الإستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل الأفريقي مستقبلا بالنظر لضعف الإندماج الإجتماعي، العجز الإقتصادي، وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهو ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل[1].

المطلب الأول: تأثير بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري:

لقد ساهمت الحرب الأخيرة لعام 2012 في مالي في تنامي دور الجماعات الإرهابية التي وجدت في دخول القوات الفرنسية مبررا لتصعد من هجماتها في منطقة برمتها، وأبرز هجماتها الاعتداء على المجمع الغازي بعين امناس في عام 2013 رغبة منها في تدويل الأزمة باستهداف العديد من الأجانب من جنسيات مختلفة والضغط على الجزائر للاستجابة لمطالب الإرهابيين. فضلا عن التحالفات المنسوجة بين الإرهابيين وجماعات تهريب المخدرات والسلاح والبشر ومافيا الجريمة المنظمة في المنطقة والتي زادت في تعقيد الوضع وتعفنه.

فالتحدي الأمني في كل من ليبيا وتونس ناهيك عن تداعيات الحرب في مالي والصراعات الطائفية والعرقية لدول الميدان والساحل أثر سلبا عن الأمن القومي للجزائر، بل وأدخلها في دوامة الإرهاب العابر للصحراء أو "الإرهاب المعولم"، ويشكل الهجوم على المجمع الغازي قاعدة الحياة بتقنتورين بعين امناس بولاية اليزي 20 جانفي 2013 الأخطر من نوعه في صحراء الجزائر باعتباره هدد قطاع اقتصادي مهم في الجزائر و هو المحروقات، أيضا كان يمكن أن يؤدي إلى انفلات امني في المنطقة، خاصة وان الاعتداء تم من طرف جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى كتيبة الموقعون بالدم، و التي يقودها الإرهابي "**مختار بلمختار**" ومكونة من جنسيات افريقية و مغاربية وحتى أجنبية تم احتجاز أكثر من 600 جزائري و أكثر من 40 رهينة أجنبية من جنسيات مختلقة مدججين بأحدث الأسلحة العسكرية وأغلبها جاءت نتيجة فوضى السلاح في ليبيا، وحجتهم في ذلك هي قبول الجزائر فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية لضرب مالي وهذا ما اعتبروه خيانة لدماء الشهداء الجزائريين الذين سقطوا في محاربة الاستعمار الفرنسي.

(1) امحند برقوق، **مرجع سابق**.

كان من الارتدادات الأولى لبروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي، هو تعقد الوضع الأمني في مالي و عودة انفجار الأزمة السياسية بين الحركات الطوارقية و السلطة المركزية في باماكو، و لكن هناك انعكاسات أخرى أثرت على الجزائر بصفة خاصة و هي:

1- اقتحام واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في القنصلية الجزائرية: وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حيث قام هذا التنظيم الإرهابي باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي في أفريل 2012.

وكانت حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا المنشقة عن التنظيم الإرهابي المسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد أعلنت في 8 افريل 2012 عن مسئوليتها عن اختطاف القنصل العام الجزائري وستة من معاونيه. و قد كانت الحركة نفسها قد تبنت في ديسمبر 2011 عملية اختطاف ثلاث رعايا أوروبيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف جنوب غرب الجزائر.

وبعد جهود كبيرة تم إطلاق سراح الرهائن حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية صدر يوم 30 أوت 2014 ، ويتعلق الأمر بكل من الرهينتين "**مراد قساس**" و" **قدور ميلودي**"، فيما أعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام "**بوعلام سايس**" اثر أصابته بمرض مزمن ومقتل الدبلوماسي "**طاهر تواتي**" من طرف الإرهابيين، وتعد عملية الإفراج عن الرهينتين الجزائريتين دون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين نجاحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية وكل مصالح الدولة، وذلك باعتراف دولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن تأييدها التام للدولة الجزائرية التي تعتبر أحد أهم شركاء واشنطن في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم دفع و تجريم الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن، وتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية[1].

2- **تجدد خطر إقامة دولة الطوارق[2]:** احكم متمردو الحركات الازوادية المنضوون تحت لواء الحركة الوطنية لتحرير ازواد قبضتهم على المقاطعات الثلاث المشكلة لما يعرف بإقليم ازواد في شمال مالي: غاو و كيدال و تومبوكتو، ليعلنوا في 2 افريل 2012 استقلالها لتكون منطلق بناء دولة شمال مالي.

يرى الباحث و هو عقيد سابق في الجيش الوطني الجزائري "**محمد شفيق مصباح**" في المنحى الذي سلكته الأحداث في المنطقة ما هو إلا دليل على إمساك قوى خارجية أجنبية بخيوط ما يدور في الميدان

(1) سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014**،" رسالة ماجستير (بسكرة، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.) ، ص ص(194-195).

(2) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية.....،مرجع سابق**، ص.(263).

و الذي بات مسرحا لأعمال استخباراتية متعددة لدول كبرى تسعى إلى إعادة رسم معالم الخريطة السياسية لدول الساحل الإفريقي، و هذا وفق ما تتوافق عليه موازين قواها و ما يخدم مصالحها في المنطقة.

و مهما اختلفت التسميات المتعلقة بالكيان المأمول بناؤه في الساحل الإفريقي: الجمهورية الطوارقية أو جمهورية الصحراء الوسيطة..... فهذا لن يخرج عن تنفيذ استراتيجيات غربية تتمثل في تفتيت أوطان و دول المنطقة و إنشاء قواعد عسكرية لإدارة ما يسمى " الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي"، إنشاء حاجز متقدم لمنع الأفارقة من دول جنوب الساحل و الصحراء بالهجرة غير الشرعية من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، و الاستفادة من الثروات الطبيعية و المنجمية المهمة في المنطقة، وهذا من شأنه أن يضرب امن الجزائر القومي، و هذا لما يجمعها من امتدادات جغرافية و بشرية مع دول الساحل الإفريقي. و هذا ما يجعل من المشروع القديم و المتجدد القاضي ببعث وطن قومي للطوارق، تهديدا حقيقيا و خطرا على السلامة الترابية و الوحدة الوطنية للجزائر.

3- **التحالفات بين بعض الحركات الازوادية و التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة:** أبعدت مراجع عديدة شبهة الفعل الإرهابي عن الحركات الازوادية المسلحة التي تقتسم مع الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي ممارسة النشاط الإرهابي المسلح على الامتداد نفسه، و من ذلك ما ذهبت إليه موسوعة الإرهاب و الإجرام المنظم التي صنفت "التنظيمات الطوارقية المسلحة" بأنها حركات تمردية و ليس إرهابية. و ما أشار إليه **"إبراهيم اغ باهانغا"** احد زعماء فصائل الازواد قائلا:

" إننا لسنا من القاعدة و لا نتعاطف معها لأننا أصحاب قضية، و الحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما، و قد اتفقنا معها.....على تعقب و تتبع اية جماعة للقاعدة في منطقتنا و إننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية".

فما قد يثبت من علاقات تعاون بين الاثنين إنما يكون مرده إلى أملته الأوضاع الطبيعية لاقتسامهما الصحراء و أحوالها القاسية، و المصالح المادية المتمثلة في النشاط الإجرامي، من تهريب أسلحة و مخدرات و سجائر.....وهو ما يعني أن تبادلهما المصالح كان نفعيا لا إيديولوجيا و لا سياسيا، كونهما لا يتشاطران قناعات إيديولوجية و سياسية واحدة. و يشير الباحث "اغ حيندي" أستاذ في جامعة باماكو:

" يمارس الطوارق الاعتدال و ينتهجونه في حياتهم الدينية، فهم ليسوا متطرفين....انهم مسلمون بالفطرة لا بالاعتناق".

لكن التطورات التي انحرفت إليها الأوضاع في المنطقة أظهرت ميلاد حركات إرهابية جديدة مثل حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و حركة أنصار الدين، حيث تحولت من العمل السياسي التمردي الانفصالي إلى النشاط الإرهابي[1].

4- **تنامي مشكلة اللاجئين الماليين في الجزائر:** فضلا عن التعقيدات الأمنية فإن الآثار الإنسانية للنزاع في مالي و المتمثلة في مشكلة اللاجئين، باتت مصدر معاناة لبلدان الجوار كموريتانيا و الجزائر وليبيا والنيجر، فالأوضاع الأمنية في الشمال، تزامنت مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا، تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، وتقدم منظمة "أوكسفام_جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بخطر المجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3ملايين في مالي.

إن العنف المتولد عن نقص الغذاء هو بمثابة قنبلة موقوتة في منطقة الساحل. فالانقلاب العسكري جاء في وقت كادت فيه مخازن الغذاء أن تنفذ، و بالتالي اللاجئون الذين نزحوا من شمال مالي بعد تصاعد المعارك فان أول المتضررين من مأساتهم هي دول الجوار، فقد اضطرت المواجهات العنيفة نحو مائتي ألف شخص إلى الفرار من مواطنهم الأصلية، و استقر بعضهم في مالي و نزح الكثير إلى بوركينافاسو و النيجر و موريتانيا و الجزائر[2].

5-التدخل الخارجي كباعث للتهديد الأمني للجزائر: ليس التدخل الأجنبي أبرز صورة لخرق سيادة الدول واستقلالها في النظام الدولي الجديد فقط، بل تعده الجزائر، أيضا، أول باعث للتهديد ومفاقمته في منطقة الساحل، وأفريقيا عموما. و بمقتضى هذا، فإن الذين يلجؤون إلى التدخل العسكري ليسوا إلا منقذين مزيفين في تصور الجزائر.

وتؤكّد الحصيلة السلبية للتسويات الدولية، عبر التدخلات العسكرية التي شهدها العالم، صواب هذه الرؤية إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز عن التوصل إلى إجماع، أو – على الأقل – إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام السابق الصومال، وأفغانستان، والعراق وليبيا. تكون هذه الفوضى دائمًا متعدية، وعابرة للحدود، وبخاصة إذا وقعت في أقاليم معروفة بأوضاعها المرتبكة، وتوتّراتها المزمنة أكثر من هذا، تنشئ التدخلات بيئة تستقطب الحركات الإرهابية وتشرعن نشاطها بحجة "مقاومة المحتلّ،" سواء أكان المتدخل ضد، نظاما سياسيًا -كنظام القذافي- أم كان حركات إرهابية –كالحركات الإرهابية في شمال مالي-.

---

(1) منصور لخضاري، **السياسة الأمنية.....، مرجع سابق**، ص ص(264-265).

(2) سيكويا ساماكيه، **مرجع سابق**، ص(6).

المطلب الثاني: تأثير الأزمة السياسية في مالي على الآمن القومي الجزائري

الفرع الأول: على المستوى الداخلي:

1-انقسام الشعب و الجيش إلى فريقين بين مؤيد و معارض و ذلك بعد سقوط اكبر من ثلثي مساحة البلاد بأيدي الجماعات الانفصالية و الإرهابية و هي:

-الانفصالية كالحركة الوطنية لتحرير الازواد، و التي تبنت العلمانية كمبدأ من اجل كسب التأييد الغربي سواء على المستوى الإعلامي أو السياسي.

-الجماعات المتطرفة أو الإرهابية: كجماعة أنصار الدين لإياد اغ غالي، و جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، و الحركة الإسلامية الازوادية و التي برزت مع التدخل العسكري الفرنسي في جانفي 2013، و هي بقيادة "**عباس اغانتيلا**" و هو الشخص الثاني في حركة أنصار الدين و ممثلها في المفاوضات التي انطلقت في دولة بوركينافاسو[1].

و قد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ و السيطرة، فتركزت حركة التوحيد و الجهاد في غاو، و أنصار الدين في كيدال و القاعدة في المغرب الإسلامي في تمبكتو، و هو ما اثر في بناء دولة وطنية في مالي و موحدة، حيث ساهم وجود هذه الحركات الانفصالية و الإرهابية في كل هذه المناطق و التي تشكل مركز ثقل لكل حركة تسيطر عليها. ناهيك عن حالات التطاحن و الاقتتال التي حدثت بين مختلف الحركات. حيث وصل الأمر بين بعض الحركات إلى درجة الاقتتال، و هو ما أدى إلى طرد الحركة الانفصالية منها و هي مؤشرات على دخول مالي في حلقة مفرغة من اللاامن ساهمت في تفاقم أوضاع الأزمة في مالي.

الفرع الثاني: على دول الجوار

1-موريتانيا: كانت موريتانيا الدولة الوحيدة المتأثرة بضربات القاعدة في المغرب الإسلامي قبل الأزمة الأخيرة بمالي، حيث كانت تدفع بقواتها المسلحة لملاحقة أفراد القاعدة داخل التراب المالي، وذلك رداً على عمليات القاعدة ضدها في الغلاوية في 2007 وتورين في 2008 واغتيال الأجانب كالسياح الفرنسيين 2007 والمواطن الأمريكي 2009 .

وقد أخذت الحكومة الموريتانية على الحكومة المركزية المالية عدم جديتها في محاربة الإرهاب وتركها الشمال المالي تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو ما جعل موريتانيا تساند الحركات الطوارقية في

(1) ابراهيم الشيخ كونتاو، **مرجع سابق**، ص.(36).

الشمال المالي ماليا وتأطيريا، كخطوة إستراتيجية لجعلهم بديلاً للحكومة المركزية في وجه الجماعات الإرهابية عند الحدود الموريتانية، وذلك ما يفسر أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كان ظهورها الأول في نواقشوط.

وقد كانت موريتانيا تؤيد التدخل العسكري ضد القاعدة قبل أن تسيطر القاعدة على الشمال المالي، ولكن بعد أن اكتسحت الطوارق وأصبحت القاعدة هي المسيطر أصبحت الحكومة الموريتانية تميل إلى الحلول السياسية، خوفا من المشاركة في أي عمل عسكري في شمال مالي. ومع احتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية، بادرت السلطات الموريتانية إلى إغلاق الحدود مع مالي منذ بداية الحرب، مكتفية بفتح نقاط محدودة لاستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي الذين بلغ عددهم قرابة المليون نازح[1].

و جاء على لسان وزير خارجيتها "**حمادي ولد حمادي**" بنفسها عن الصراع المتفجر في الشمال المالي واصفا الصراع بأنه: " **شأن داخلي مالي لا علاقة لدول الجوار به**"

و جاء هذا التصريح في ختام اجتماع دوري لدول الساحل المعنية بمكافحة الإرهاب –خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي بدول الميدان- عقد في نواقشط في 2012/01/24 كما صرح دائما- وزير الخارجية الموريتاني- في حديث له مع إذاعة فرنسا الدولية- بعد أربعة أيام من تصريحه الأول- قائلا:

" إن الطوارق لم يحاربوا دولة أجنبية، و لديهم مطالب واضحة بشأن الهوية".

وقد قارن الوزير بين وضع المتمردين في شمال مالي و بين وضعية و أهداف القاعدة في المنطقة[2].

كما أثرت أزمة مالي في الديناميكيات الداخلية الأساسية، حيث كان للتشّنجات والمظالم الإثنية-العرقية دور رئيس في تحديد التوجّهات الموريتانية في الجهة الأخرى من الحدود. فمع أن نواقشوط تملك خبرة في التدخّل في شمال مالي ضد الإرهابيين، إلا أنها رفضت الانضمام إلى قوات باماكو أو إلى الفرقة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مواجهتها مع الطوارق. فقد انتظرت صدور تفويض من الأمم المتحدة قبل التعهّد بإرسال جنود، لكن ومع أن مجلس الأمن الدولي وافق على تشكيل " **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي**"، قد يعمد الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى فرملة نشر الجنود الموريتانيين، لأن كل خطوة يقوم بها في ما يتعلق

(1) الحافظ النويني، **مرجع سابق**، ص(12).

(2) الحاج ولد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص(6-7).

بالأزمة في مالي، تتعرّض إلى التدقيق الشديد والانتقادات الحادّة من المعارضة السياسية في الداخل، والتي ندّد معظمها بالتدخّل الخارجي الواسع في شؤون الدولة المجاور.

في هذا السياق، يضع اللاجئون الحكومة في نواكشوط أمام تحدّيات كبيرة. لقد استقبلت موريتانيا العدد الأكبر من اللاجئين القادمين من مالي، وعددهم 70 ألفاً ويقيم جميعهم تقريباً في مستوطنة واحدة في مبيرا التي تقع عند الحدود الشرقية للبلاد مع مالي. وقد استنكرت الوكالات الدولية تردّي الظروف الصحية في المخيم، والنقص في المياه والسكن الملائم، وسوء التغذية، إلا أن الموريتانيين يعانون أيضاً من ظروف معيشية سيئة فضلاً عن النقص السنوي في المواد الغذائية في بلدان الساحل. لذلك تخاطر الحكومة الموريتانية برصيدها السياسي في حال اعتبر مواطنوها أنها تدعم اللاجئين الغرباء وتقدّم لهم المنافع. وهكذا لا يزال الرئيس الموريتاني مضطراً، على ضوء الأزمة في مالي، إلى السير على حبل رفيع بين الالتزامات الدولية وبين الواجبات المُلقاة على عاتقه في الداخل[1].

2- في النيجر: كانت النيجر من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفا من انتقال عدوى الانفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات الطوارقية من احتجاجات أسوة بإخوانهم في مالي. لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيماً وقوة من نظيرتها في باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف الطوارق. في كل الأحوال فإن حكومة النيجر كانت دائماً تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد الطوارق والجماعات الإرهابية، وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني[2].

الفرع الثالث: على المستوى الدولي:

تفاعلت الأحداث بسرعة في مالي و انتقلت تداعياتها على المستوى الدولي من خلال إصدار مجلس الآمن الدولي لقرار رقم 2071، و الذي فوض المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا –الايكواس- و الاتحاد الإفريقي، من اجل وضع خطة للتدخل العسكري في مالي. و تزامنا ذلك، عقد خبراء عسكريون من إفريقيا و الأمم المتحدة و من أوروبا اجتماعا مدته أسبوع في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما يقارب 3000 إلى 4000 جندي لاستعادة شمال مالي من الجماعات الإرهابية، بعدها تم عقد اجتماع أخر في ابوجا في نيجيريا في نوفمبر 2012 اجمع خلاله ممثلوا الايكواس على تشكيل قوة تدخل قوامها

(1) بنجامين نيكلز، " **مالي و التداعيات الإقليمية**"، مركز كارينغي للدراسات ، (مارس2013)،

http://carnegieendowment.org/sada/52019

(2) النويني، **مرجع سابق**، ص.(14).

3300 جندي، و حظي القرار بموافقة الاتحاد الإفريقي، و بعدها بيومين صرح مفوض مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي **رمطان لعمامرة**، على هامش مؤتمر صحفي عقد في اديس ابابا بنشر قوات بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم مالي، الموقف نفسه الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي عبر قرار 2085 الصادر في 2012/12/20، و الداعي إلى نشر قوات الافيسيما في مالي لمدة سنة واحدة، مع ضرورة قيام السلطات الانتقالية في مالي بوضع خطة عمل للتفاوض مع جميع أطراف النزاع، خاصة ممن قطعوا علاقاتهم بالتنظيمات الإرهابية، على أن يكون الانتشار في شهر سبتمبر أو أكتوبر 2013[1].

(1) عمار بالة، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري : مالي أنموذجا، **أطروحة دكتوراه علوم تخصص علاقات دولية**، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص.(196).

الفصل الخامس:السياسة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من دول الساحل الإفريقي و منع التدخلات الأجنبية

إن موضوع النزاعات في أفريقيا، والمستجدات التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والصعوبات التي واجهة منظمة الوحدة الأفريقية في هذا السياق، جاءت فكرة التحول إلى الاتحاد الإفريقي، والذي يعكس الأمل في أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب والتهميش الاقتصادي والسياسي إلى حالة من الاستقرار والسلم والأمن والتنمية والمشاركة بفاعلية في الساحة الدولية إلى جانب المنظمات الإقليمية كالإيكواس.

و تعتبر الجزائر من الدول الفاعلة في المنطقة و التي دائما و دوما سعت إلى تحقيق الأمن و السلم في القارة الإفريقية كقارة و منطقة الساحل الإفريقي المتخمة للحدود الجزائر، فالجزائر نادت إلى حل النزاع في مالي بالطرق السلمية، لكن تدخلات قوى دولية من خلال مشاريعها و هذا خدمة لأهدافها و مصالحها في المنطقة.

المبحث الأول: المساعي الجزائرية بين حل الأزمة السياسية في مالي و التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

تعتمد الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيو- سياسية الإفريقية لأمنها القومي على إستراتيجية مزدوجة: داخليا بالاعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية أكبر للإقليم الصحراوي ومراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية عبر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، وخارجيا بالاعتماد على إستراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل وما وراءهما، وذلك بتوزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز المسجل في مراقبة المنطقة الساحلية-الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها[1].

وتزداد أهمية هذه الاستراتيجية مع مرور الوقت لسببين: الأول هو تخوف الجزائر من تدخل أجنبي، والثاني هو تحوّل مفهوم الأمن الجزائري الذي أصبح يتضمن أبعادا غير عسكرّية وبالتالي تهديدات أوسع، غالًبا ما تكون عبر- قومية وصعبة التحديد جغرافيا خصوصا في الصحراء. و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى دور المساعي الجزائرية في حل أزمة الطوارق في مالي مع التأكيد على ضرورة الأخذ باستراتيجيات سواء أمنية و عسكرية أو إنسانية للحد من بعض التهديدات و العمل على مكافحتها كظاهرة الإرهاب و الجريمة و المنظمة و الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، انتشار السلاح.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل أزمة الطوارق في الساحل الإفريقي –مالي-

نظرا للانكشافية الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، خاصة مالي في ظل أزمة 2012 و التي أدت إلى تردي الأوضاع الأمنية، فان كل هذا شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، و لباقي دول الساحل الإفريقي الأخرى.و لهذا فان الجزائر عملت على حل أزمة مالي أو ما يعرف بأزمة الطوارق بتبني مقاربة لينة و دبلوماسية باعتبار أن الجزائر فاعل استراتيجي و إقليمي مهم لحل مثل هذه الأزمات خاصة و أنها تدخل في مجال الحيوي لأمنها القومي.

الفرع الأول: التعامل الجزائري مع قضية الطوارق في دول الساحل الإفريقي

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر

---

(1) حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير غير منشورة** (باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011) ، ص.(105).

حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين عدة دول، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. -سابقا -. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية الطوارق فيما يخص حالة الجزائر.

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر لاسيما دولة مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[1]. و لضمان الأمن و الاستقرار في المناطق الصحراوية و تعزيز مسار استقرار السكان الطوارق، قامت الجزائر باتخاذ إجراءات فورية و طويلة المدى و هذا من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير، من بين هذه الإجراءات و في إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة ايجابيا لنداء الطوارق الماليين و النيجيريين و نجدتهم، و هذا من خلال تقديم مساعدة هامة لهم و توفير الشروط الضرورية حتى يمكنهم العودة إلى بلدهم في إطار من الأمن و الكرامة.

إذ قامت الجزائر و على نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في جانت عين قزام و تين زاوتين و تيميمون و فرت فيها كل من الغذاء و الأغطية و الرعاية الصحية، و بناء المدارس، هذه المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين السكان اللاجئين و المهاجرين اللاشرعيين الذين يلجأون لعمليات و لممارسات لا شرعية، بالإضافة لتسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية أو الهيئات الدولية و هذا بمساعدة من السكان المحليين.

(1) بوحنية قوي، "**الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، (2012/06/3)، ص ص(3-4).

إلى جانب مبادرات أخرى تم القيام بها لتعزيز الأمن في الجنوب، ففي شهر جويلية 1993 قررت السلطات الجزائرية تعزيز عملية مراقبة الحدود الجنوبية من أجل توقيف عملية الهجرة غير الشرعية و محاربة مختلف أشكال التهريب. و هكذا تم إحصاء المواطنين مرتين في خلال أربعة أشهر، الأول في ولاية تمنراست في أكتوبر 1992 و الثاني في كامل الجنوب الجزائري في جانفي 1993 بهدف تحديد هوية المهاجرين اللاشرعيين و تسهيل عمل قوات الأمن و الجمارك، و كنتيجة لذلك تمت عملية طرد مست مابين سنتي 1993الى عام 1994 حوالي 5175 مواطن من جنسيات مختلفة دخلوا التراب الجزائري بطريقة غير شرعية.

ضف إلى هذا هناك إجراءات أخرى ذات بعد طويل الأمد تم كذلك اتخاذها بتسطير برنامج طموح للتنمية لصالح الجنوب الكبير بعد زيارة الرئيس اليمين زروال في ديسمبر 1994 في الجنوب، و اجتماع مجلس الحكومة لأول مرة في ولاية من ولايات الجنوب بادرار في تاريخ 12 جانفي 1995، حيث تم تخصيص مبلغ 35 مليار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات و الطرق، مشاريع السياحة و الري خصوصا، و هذا استجابة لشكاوي و مطالب السكان المعنيين.

هذه الجهود المتتابعة لتكريس مقاربة الجزائر الأمنية في مسار توطين الطوارق الرحل و الاستجابة لرغبتهم في مجال إدخال العنصر الطارقي كعنصر من العناصر للمجتمع الجزائري، كما أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا للطوارق تجلت في الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست و اليزي ولايتين -تم مؤخرا في سنة 2021 ترسيم بعض الولايات التي كانت منتدبة و الآن أصبحت ولايات قائمة بذاتها و هي عشر ولايات - كما يدخل في هذا الإطار إعلان الرئيس اليمين زروال عن إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي سيساهم في تنمية و تطوير مناطق الجنوب من خلال الأموال التي سيتم اقتطاعها من أموال النفط المصدر. كما تم منح للطوارق صلاحية تسيير شؤونهم المحلية بأنفسهم، و هم ممثلون في كافة المجالس الوطنية (المجلس الشعبي الوطني، المجلس الوطني الانتقالي) من طرف الامينوكال "**الحاج موسى اخاموخ** "الذي يعتبر الزعيم الروحي للطوارق الجزائريين و من طرف ممثليهم المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني. بالمقابل يبدي الطوارق الجزائريون وفاءا كبيرا للأرض و الوطن[1].

وإدراكا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، ونظر "للاتصالات" والعلاقات عبر -القومية التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوّت

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص ص (89-91).

أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أنّ أفضل إستراتيجية للتصدّي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنّية بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأي " عدم التدخّل في الشؤون الداخلّية للدول" و"حسن الجوار" لإيجاد حلول سلمّية لهذه النزاعات. من هذا المنطلق، تبّنت الجزائر في تعاملها مع أزمة الأزواد مع حكومتي باماكو ونيامي سياسةً غير عسكرّية تعتمد أساسا على التعاون الإقليمي فاحتضنت ورعت مفاوضاتٍ بين أزواد مالي والنيجر وحكومتيهما وقادت العديد من حالات الوساطة -سيتم تناولها بالتفصيل في العصر القادم- لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطراب في جنوبها وتقّوض أي مشروع للتدخّل الأجنبي تحت أي مبرر[1].

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية لحل أزمة شمال مالي قبل 2012

تنوعت الوسائل الدبلوماسية، لحل النزاعات سواء أكانت دولية تخص أطرافا دولية أو داخلية تخص الدولة ذاتها، و أصبحت تحظى بأهمية لدى الدول باعتبارها وسيلة فعالة في تقريب وجهات النظر لدى المتنازعين من جهة، ووسيلة حديثة تهدف إلى وضع حد لحروب قد تؤدي إلى عواقب لا يحمد عقباها من جهة أخرى.

و جاء مفهوم هذه الوسائل سواء السياسية أو الدبلوماسية و أو القضائية، واضحا و صريحا في مجموع النصوص القانونية التي تبنتها المواثيق و القوانين الدولية في نصونها[2]. و من هذه الوسائل نجد الوساطة كآلية لحل النزاعات، و التي اعتمدتها الجزائر في الكثير من النزاعات التي وقعت على المستوى القارة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي و هذا للحد منها. ولعل خير مثال على ذلك الوساطة الجزائرية في قضية الطوارق في جمهورية مالي.

لقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلم و الأمن الدوليين في خطر، حيث جاء في المادة 33 من الميثاق في الفقرة الأولى: **" أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة و التحقيق و الوساطة و التوفيق و**

---

(1) حمزة حسام، **مرجع سابق**، ص ص(105-106).

(2) ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010، **رسالة ماجستير**، **تخصص دبلوماسية** (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011)، ص ص10-13.

التحكيم و التسوية السلمية و القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

هذه من جهة و من جهة أخرى، فقد أكدت الجمعية العامة أهمية هذا المبدأ في إرساء مبادئ التعاون الدولي من خلال القرار رقم 2625 الصادر في 25 أكتوبر 1970 المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

كما تم تأكيد هذا المبدأ في إعلان مانيلا لعام 1982 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار 1037 الصادر في 15 نوفمبر 1982، و أعيد تأكيده في لائحة الجمعية العامة رقم 43/57 المتضمنة الإعلان المتعلق بمنع و إزالة المواقف التي قد تهدد السلم و الأمن الدوليين و دور الأمم المتحدة في هذا الميدان الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1988[1].

إن أول ما قامت به الجزائر هو الوقوف موقفا يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي و ضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان الطوارق، و قد أثار هذا الموقف غضب المتمردين الطوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم و يمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر موقف لصالح احد الطرفين برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم و الأمن و الاستقرار في هذا البلد الحدودي .

و قد استفادت الجزائر من إخفاق تطبيق اتفاق تمنراست المنعقد في 6 جانفي 1991 و الذي رفضته فرنسا بحجة مشاركتها في صياغته، للقيام بوساطة جديدة بناء على طلب كل من الحكومة المالية و الحركات و الجبهات الموحدة للطوارق و التي توجت بالتوقيع في باماكو بتاريخ 11 افريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي، و قد عرف تطبيق الاتفاق الوطني المالي صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات و الجبهات الموحدة للازواد داخل المؤسسات العسكرية و الإدارية المالية حيث ادمج 640 مقاتلا من بين 3000 مقاتل كان من المفروض إدماجهم. و بالإضافة للصعوبات التي رافقت إعادة إسكان اللاجئين المقيمين في الجزائر في مالي، عانى الاتفاق من نقص الموارد المالية، بالإضافة للرفض الذي قوبل به المقاتلون الطوارق في الجيش المالي و من بعض القبائل على غرار "البول و البلاح و السونغاي"**peul, bellah, songhai**، و لذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجمع الفرقاء الماليين، في تمنراست في افريل و الجزائر في جوان 1994، و لكن تصاعد العنف في

(1) ساحل مخلوف، "دور الجزائر في بناء السلم و الأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية"، **أشغال الملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي آفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟**، (الجزائر، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية،12 /2016/01)، ص ص (110-111).

مالي جعل عملية الخروج من الأزمة صعبا، حيث أياما قليلة بعد التوقيع على اتفاق الجزائر، ظهر تمرد مضاد قام به عناصر السونغاي الذين تجندوا في حركة "الغونداكوي" التي كانت تهدف لمحاربة الطوارق. رغم كل هذه الصعوبات واصلت الجزائر جهودها، ففي ماي 1994 وضعت الجزائر تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار حوالي 12 ضابطا يحاولون استتباب الأمن إلى جانب إخوانهم الماليين، اللجنة نفسها الخاصة بوقف إطلاق النار حصلت على مساعدة في الوسائل من طرف الجزائر و هذا بحصولها على هبة متمثلة في 7 سبعة سيارات لكل الميادين بأجهزة الاتصال، فيما بعد و استجابة للطلب المقدم من طرف السلطات المالية فان الحكومة الجزائرية قدمت مساعدات إضافية و هذا لتسهيل تطبيق الاتفاق الوطني، هذه المساعدات تمثلت في:

*1000 زي عسكري كامل. *600 حذاء عسكري. و *50 خيمة سعة كل منها 14 شخص.*13 سيارة لاند روفر، و أيضا شاحنة حاوية بسعة 30 ألف لتر، إضافة إلى تقديم 383 ألف لتر من البنزين و 265 ألف لتر من الغاز الطبيعي.

بالإضافة إلى هذه المساهمة فان الحكومة الجزائرية قررت وضع مبلغ مقدر ب 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية التي تستعملها و من خلال تطبيق الاتفاق الوطني في شراء أجهزة مصنوعة في الجزائر، كذلك و في إطار اللقاءات الدورية بين ولايات أقصى الجنوب الجزائري و محافظي مناطق الشمال الثلاث، فان الحكومة الجزائرية دائما مستعدة إلى تقديم المساعدة و التعاون لصالح مناطق شمال مالي[1].

لقد لعبت الجزائر دورا في الإشراف على العديد من الاتفاقيات و المفاوضات و التي يمكن إجمالها في:

1-**اتفاقية تمنراست1991:** قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية مبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية. و هكذا التقى ممثلي الحكومة المالية يومي 5-6 جانفي 1991، وفدا ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة و هما: الحركة الشعبية لتحرير الازواد و الجبهة الإسلامية للازواد و ذلك لإجراء المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاق يقضي بوقف الأعمال المسلحة[2]. حيث جاء فيها ما يلي:

---

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص ص (94-95).

(2) المرجع نفسه، ص(96).

1-وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي و خاصة المناطق رقم 8.7.6 ابتداء من 1991/01/06 عند الساعة الثانية زوالا.

2-يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية او فردية ضد النظام العام و استبعاد كل العناصر المساعدة من الخارج.

3-ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية الازوادية أو الجبهة الإسلامية العربية للازواد في أماكنها الحالية و كل تنقل فردي و جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكن يكون دون سلاح.

4-القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الازواد.

5-انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة من تسيير شؤون الإدارات المدنية و إلغاء بعض المناصب العسكرية.

6-القوات العسكرية المالية مطالبة لتجنب أماكن الرعي و الأماكن الآهلة بالسكان.

7-تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

8-بإمكان المقاتلين الازواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

9-إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة و متابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيط مهم في القضية، و هذه اللجنة مكونة من الوساطة الجزائرية و عدد متساوٍ من الطرفين.

10-مقر هذه اللجنة بمدينة غاو المالية.

11-كل السجناء و الأسرى و الرهائن المدنيين المتواجدين عند كلا الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

12-الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ التوقيع عليها، يوم 06 جانفي 1991[1].

و في مارس 1991، انعقد في مدينة غاو شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها و كذلك عدم احترام وقف إطلاق النار.

(1) نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص ص(97-98).

من جانفي 1991 و لغاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في 26 مارس من العام نفسه قام المتمردون بسبعة هجومات خلفت قتيلين و خمسة جرحى في حين أن سبعة سيارات أخرى جرى خطفها بالإضافة إلى خسائر مادية معتبرة.

و في 26 مارس 1991، عبرت سلطات المرحلة الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، مع عقدها لعدة لقاءات مع مسؤولي التمرد، و قد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين هما "الجيش الثوري لتحرير الازواد و الجبهة الشعبية لتحرير الازواد" .

2-**لقاء الجزائر الأول 29-30 ديسمبر 1991**: و يتعلق الأمر بلقاء أولي بين الحكومة المالية و ممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد و تحضير إطار للمفاوضات و الوساطة و التي ستقودها الجزائر.

3-**لقاء الجزائر الثاني 22-24 جانفي 1992:** خلال جلسة المفاوضات الأولية و تحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة حول النقاط التالية:

*توقيع هدنة.

*الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

*تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.

*ضرورة متابعة المفاوضات.

4-**لقاء الجزائر الثالث 15-25 مارس 1992**: هذا اللقاء الثالث توصل لتحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في ما بعد في باماكو.

5-**لقاء تمنراست 16-20 افريل 1994**: و يتعلق الأمر في هذا اللقاء:

*التوصل لتقييم تطبيق الاتفاق الوطني.

*تحديد الطرق و الوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.

* بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا إلى وضع موضع التطبيق العلميات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني بين الطرفين في أبعاده الأمنية، العسكرية و المؤسساتية و السياسية و في مجال التنمية، كما تم الاتفاق على تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق و تخص:

*تقدير عدد مقاتلي الجبهات و الحركات الموحدة للازواد المتبقي من اجل إدماجه في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لقواعد هذه الحركات.

*عملية الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين و إعادة إدماجهم في الحياة المهنية و الاقتصادية، ومع تقدير رتبهم[1].

*الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعية و الاقتصادية للمقاتلين في صفوف القوات المسلحة و الأمن، و في القوات شبه العسكرية و كذلك فيما يخص إطارات الجبهات و الحركات الموحدة للازواد في الوظيف العمومي.

6-**لقاء الجزائر10-15 ماي 1994**: مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني للتفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست، حول عدد مقاتلي و إطارات الجبهات و الحركة الموحدة للازواد الذين سيتم إدماجهم في:

*الأسلاك العسكرية للدولة.

*المشاريع السوسيو اقتصادية.

*الوظيف العمومي.من جهة أخرى تم عقد اتفاق يتعلق ب:

*تفكيك قواعد الجبهات و الحركات الموحدة للازواد.

*وضع جهاز امن لحماية الأشخاص و الممتلكات.

*تنصيب لجنة ستعود لها مهمة تنظيم و ابتداءا من 15 جوان 1994 عملية إدماج المقاتلين .

*تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في اجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994.

*تنصيب لجنة إعادة الإدماج السوسيو مهني لمقاتلي الجبهات و الحركات الموحدة للازواد و قد تلا هذا الاتفاق عمليات قتل راح ضحيتها 9 من الطوارق في "تشاران" في ماي 1994 و التي تبنتها الحركة الشعبية "الغونداغوي"، و هو ما أدى بعناصر الجبهة الإسلامية العربية للازواد للانتقام من سكان بلدة "فافا الحضر"، الشيء الذي جعل اتفاق السلام في مهب الريح[2].

7-**لقاء تمنراست 27-30 جوان 1994:** صرح فيه المشاركون على ضرورة تجاوز الصعوبات و متابعة تطبيق الإجراءات التي اقرها لقاء ماي 1994، و الذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق اتفاقيات السلام بين الطوارق و السلطات المالية. فقد تم التوصل الى:

* إدانة ما يحصل في شمال مالي و إعادة انتشار القوات العسكرية بهدف إعادة الأمن للسكان و بمجرد استتباب الأمن سيتم انسحابها.

---

(1) علي عشوي، **مرجع سابق**، ص ص(97-98).

(2) المكان نفسه.

*الالتزام بما جاء في اتفاقية السلام الموقعة في ماي 1994.
*التزام الطرفان و تكثيف جهودهما لمحاربة العصابات و ذلك بإجراء عمليات تحسيسية و إعلامية بهدف المساهمة في نزع أو استئصال عوامل اللاأمن.
*تجنب كل ما يعيق تطبيق الاتفاق الوطني و القرارات المتخذة في ماي 1994 و قد استمر الاتفاق بين المد و الجزر إلى غاية 26 مارس 1996[1]. و في هذا التاريخ نظمت الحكومة المالية في "تومبوكتو" حفل رسمي "شعلة السلام" تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي. و قد شاركت الجزائر في هذا الاحتفال الرمزي بوفد هام يقوده السيد" مصطفى بن منصور وزير الداخلية و الجماعات المحلية" الذي حمل برقية تهاني و تضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس الجمهوري المالي آنذاك " ألفا عمر كوناري" حيث صرح قائلا:

" هذا الاحتفال نكرس ديناميكية السلام و نبين انه من الآن و صاعدا ليس من الضروري رفع السلاح لحل مشاكل من هذا النوع، إن الجزائر و مالي مقتنعتان بضرورة تجاوز مرحلة النوايا نحو الاستثمار نحو العمل".

و بالرغم من صدور هذا الإعلان و الذي تلته اتفاقيات 1998 و الجهود التي بذلتها الجزائر فان الوضع يبقى متأزما حيث عاد التوتر من جديد إلى المنطقة[2].

8-**اتفاقية الجزائر 2006**: عاد النزاع ليشتعل في عام 2006 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية و عدوة الجيش المالي إلى أماكن تواجد الطوارق، نشب تمرد الطوارق في 2006 بعد الهجوم على مواقع عسكرية في كيدال و مناكا من طرف قوات "التحالف الديمقراطي للتغيير "، و ذلك بعد أن أعلن كل من الزعيمين "إبراهيم اغ باهانغا و الحسن فغاغا" الحرب ضد الحكومة المالية، و هذا بعد فشل وساطة قام بها الزعيم الطارقي "إياد اغ غالي" و فشل بإقناع الرئيس "امادو توماني توري" بالمطالب التي قدمها قادة الطوارق، في لقاء جمع الاثنين في 2006/05/22، في قصر كولوبا الرئاسي.و بعد فشل الوساطة جاء اتفاق الجزائر 2006 و الذي عرف باسم برنامج السلم و الأمن و التنمية لمنطقة شمال مالي ،

Programme Spécial Pour La Paix ;La Sécurité et Le Développement des Régions Du Nord Mali (PSPSDN)

و يركز على المشاريع التنموية و الأمنية منها:

1-إنشاء عديد من القواعد العسكرية و المراكز الإدارية.

---

(1) ليلى قارة، **مرجع سابق**، ص ص(83-84).

(2) المكان نفسه.

2-بناء منشآت ذات طابع اقتصادي و اجتماعي من مدارس و مستشفيات و هذا لفائدة سكان شمال مالي، الأمر الذي يمكن أن ينظر إليه على أساس أنها مجموعة ميكانيزمات يمكن من خلالها القضاء على حالة اللامن و الفقر و البطالة، و بالتالي سد المجال أمام تجنيد شباب المنطقة ضمن الجماعات الإرهابية، شبكات الإجرام المنظم هذا من جهة، و من جهة أخرى، ضمان امن مجتمعي يضمن انصهار باقي الأقليات و الجماعات في إطار كيان الدولة الوطنية، و تحويل الولاءات إلى السلطات المركزية الأمر الذي يؤسس لاستقرار سياسي يولد المناسب و الأمثل للانطلاق في تجسيد أي إستراتيجية تنموية[1].

لقد أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي و متمردي حركة التحالف الديمقراطي للتغيير" إلى التوقيع على اتفاق نهائي للنزاع المسلح، حيث اشرف الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا على هذه الوساطة، حيث يكفل هذا الاتفاق إنقاذ منطقة كيدال من مستنقع العنف و إيجاد حل لنحو 1000 مسلح متمردين عن الجيش المالي. و قد نص الاتفاق هذا و الذي عقد في 04 جويلية 2006 على:

1-التمسك بالجمهورية الثالثة المالية و احترام الوحدة الترابية و الوطنية.

2-التأكيد على الحرص على السلام و الاستقرار و تنمية المناطق شمال مالي.

3-ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه كيدال في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

4-التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل المناطق لجمهورية مالي.

5-الالتزام بثلاثية التنمية و الأمن و الاستقرار، مع محاولة إيجاد حل سياسي دائم و نهائي للازمة[2].

و لتطبيق نص الاتفاق وجب:

1-إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق و المتابعة.

2-التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

3-التكفل بالاهتمامات الأمنية.

---

(1) بوعلام غمراسة، **مرجع سابق**، ص ص (112-113).

(2) نبيل بوبيية، **مرجع سابق**، ص.(101).

بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية جديدة في فهم بعض بنود الاتفاق و تطبيقه، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة انتهت إلى توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007. و الجزائر و هو يضم ثلاث وثائق تخص:

الأولى: الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية السلام و لم تطبق.

الثانية: تخص جدول زمني يحدد آجال الغاء3000 عنصر من التحالف و تجريدهم من أسلحتهم.

و بعد توقيع هذا البرتوكول مباشرة تجددت المواجهات المسلحة من جديد بين طرفي النزاع، مما أدى إلى قطيعة دامت أكثر من سنة، كما علقت الجزائر وساطتها في افريل 2008 بسبب عدم التزام الجانبيين بمبدأ وقف إطلاق النار، و أمام هذه التطورات، و نظرا للدور الذي لعبته الجزائر كوسيط مقبول لدى أطراف النزاع طالبت طوارق مالي و الحكومة المركزية في باماكو الرئيس الحال "عبد العزيز بوتفليقة" بإعادة إحياء مفاوضات السلام، كما طالبت دول أجنبية كفرنسا اثر تردي الأوضاع في المنطقة، و تم فيما بعد اجتماع ماي 2008.

9-**اجتماع ماي 2008:** و الذي مهد الطريق لاجتماع جويلية 2008.

10-**اجتماع 21/17 جويلية 2008**: عقد بالجزائر "بجنان الميثاق" و جاء من أجل:

*خلق أجواء الثقة بين الجانبين مثله كل من الجانب المالي الحكومي: كافوغونا كوبي"، و من طرف الطوارق "إبراهيم باهانغا" و توصل الطرفان إلى:

*ضرورة عودة العائلات المبعدة و المقيمة بالحدود الجزائرية إلى مناطقهم.

*إزالة الألغام المزروعة في مناطق الشمال.

*إطلاق سراح الأسرى الطوارق (الذي كان عددهم 92 جندي نظامي أسير لدى التحالف و إعادة تشكيل وحدات الأمن الخاصة).

*و قصد متابعة هذه الإجراءات تم تشكيل لجنة مشتركة تضم 200 فرد من عناصر الجيش موزعة بالتساوي بين الجانبين، هذه المرحلة الأولى من عملية إنهاء النزاع.

أما المرحلة الثانية فتم فيها[1]:

*البحث عن آليات لحل المشاكل في المنطقة و المتعلقة بالشباب من خلال إحداث صندوق تنمية مناطق شمال مالي.

(1) ليلى قارة، **مرجع سابق**، (86-87).

*فيفري 2009 و بوساطة جزائرية تم تسليم 500 متمرد من عناصر التحالف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير و انضمامهم إلى الاتفاق (غياب إبراهيم باهانغا عن الحفل و انشقاقه عن التحالف و توجهه إلى ليبيا).

11-**اجتماع جوان 2009**: هو تاريخ جديد للوساطة الجزائرية برعاية السفير الجزائري في مالي "عبد الكريم غريب" مع الثوار التحالف 23 ماي، هذا الأخير طالب بتطبيق صارم لاتفاقية السلام 2006.

12-**اجتماع الجزائر 12 جانفي 2010**: جمع هذا الاجتماع التحالف و مسئولين حكوميين من الجزائر و هذا بدعوة من مالي وشركائها الأوروبيين، و يعتبر هذا الاجتماع مرحلة جديدة من تنفيذ السلام من خلال استحداث صندوق مشترك بين الحكومتين الجزائرية و المالية و الذي يتوفر حاليا على 1.6 مليار فرنك أفريقي أي ما يعادل 1.5 مليون اورو[1].

إن مجمل هذه الاتفاقيات لوحظ أن اتفاق 2006 يبقى المرجعية لكل هذه الاجتماعات، و أن الجزائر في كل مرة كان هدفها تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في النقاط التي يقع الخلاف عليها، مع خلق جو من الثقة فيما بينهم.

و عليه، يمكن تفسير التعامل الجزائري مع أزمات الطوارق و التي في كل مرة تتكرر و تعود إلى الواجهة، إلى سببين و هما: السبب الأول أن للجزائر مقتنعة بأنه يجب حل أزمة الطوارق بالطرق السلمية التي نص عليها الاتحاد الإفريقي و كل المنظمات، و هذا من اجل استقرار و استتباب الأمن في المنطقة. لأنه إذا لم يتم حل هذه الأزمة فانه لن يكون هناك استقرار في دول الساحل الإفريقي، و بالتالي سينعكس سلبا على امن الحدود الجزائرية، و على كل دول المنطقة السحل الإفريقي و الدول المغاربية أيضا، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الطوارق فاعل سياسي و امني مهم في عملية الأمن و الاستقرار للجزائر و لمالي و النيجر و لكل دول المنطقة،أما السبب الثاني فيتمثل في بروز الحركات الانفصالية في صفوف الطوارق جعلها تسعى إلى المطالبة بالمزيد من الاستقلالية و التحرر في تسيير شؤون الطوارق بعيدا عن تدخل السلطة المركزية في البلاد، لكن هذه الحركات أصبحت مخترقة من قبل جماعات و تنظيمات إرهابية تسعى هذه الأخيرة استغلال مطالب الازواديين أو الطوارق من أجل إقامة دولة أو إحياء الخلافة الإسلامية، و هذا ما يشكل تهديدا لأمن الجزائر باعتبار أن تحالف الطوارق أو هذه

(1) ليلى قارة ، **مرجع سابق**، ص ص(87-88).

الحركات الانفصالية مع تنظيمات إرهابية سيعطل و يصعب من عملية الاستقرار و تحقيق السلم و الأمن في المنطقة.

الفرع الثالث: الوساطة الجزائرية بعد 2012

باءت جهود الوساطة الجزائرية بالفشل و ذلك بتجدد النزاع خلال عام 2006 و الذي بلغ ذروته سنة 2012 اثر الانقلاب العسكري، و انتهى بالتدخل العسكري الفرنسي في جانفي 2013 و الجدير بالذكر انه منذ التدخل العسكري الفرنسي في 11 جانفي 2013 و الجزائر تعمل بشكل مكثف من خلال سياسة ذات مرتكزين أساسيين من أجل حل الأزمة:

أولا: محاولة فصل الطوارق سكان الشمال عن الجماعات الإرهابية داعية النظام في مالي إلى التحاور مع حركة أنصار الدين الرافضة لتقسيم مالي و لكنها تدعو لتطبيق الشريعة.

ثانيا: فهو دعوة النظام المالي إلى الحوار مع حركة تحرير الازواد التي يدعو قادتها الى الانفصال و أعلنت عن دولة ازوادية في 6 افريل 2012، الأمر الذي ترفضه الجزائر إضافة إلى إدانتها للانقلاب الذي أطاح بالرئيس المالي قبيل ذلك في 22 مارس. ترى الجزائر انه من الممكن جدا الوصول إلى حل سياسي من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة التي ترفض الإرهاب، مركزة دائما على وحدة التراب المالي فأي تقسيم ممكن سيؤثر سلبا على وحدة التراب الجزائري و امن و استقرار البلاد، و أن الحل العسكري يعد أخر حل يتم اللجوء إليه للضرورة القصوى[1].

و تقوم المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية على إستراتيجية تهدف إلى إيجاد حل الأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى لإيجاد حل للازمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، فبالنسبة للجزائر فان أي تدخل أجنبي تهديد لأمن و استقرار الجزائر. و هذا الموقف أكده الوزير الأول آنذاك أحمد اويحيى، في حوار مع جريدة –**لوموند الفرنسية**- عندما قال:

" إن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل امنيا مباشرا للجزائر، و الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي".

دعت الجزائر إلى لقاء من أجل التعامل بشكل أكثر فاعلية مع الصراع في مالي، و لكن من خلال الحوار الداخلي المالي- المالي و اللقاء المباشر مع مختلف الأطراف المالية المتصارعة

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص(215-216).

للاتفاق على الحلول المناسبة، حيث دعت الجانبين لوقف إطلاق النار، و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة في باماكو سريعا و أرسلت وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي " **سومايلو بوباي مايغ**" الذي حل بالجزائر العاصمة في 2012/02/02 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية، ومنهم ممثلين عن تحالف23 ماي و الحركة الوطنية لتحرير الازواد. و صرح وزير الخارجية انذاك "مراد مدلسي" أن هذه الإجتماعات خرجت بقاسم مشترك بين الطرفين وهو العمل جاهدين من أجل تقوية الحوار وحل سياسي للازمة[1].

وأشار الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية آنذاك "عبد القادر مساهل"، في إجتماع على مستوى الوزراء لمجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في 20 مارس 2012 في باماكو، أن المسعى الرامي إلى جمع الحكومة المالية وممثلي حركة الطوارق حول طاولة واحدة، تنم عن الإرادة في إيجاد حل تفاوضي للنزاع يحمي الوحدة الترابية لمالي من أجل توفير الشروط لإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية في مالي في كنف الإستقرار والأمن[2].

. وهو الأمر الذي صرح به وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" في جويلية 2014، داعيا إلى ضرورة القيام بذلك. إذ و بالرغم من تردد بعض الجماعات المتمردة في الدخول في الوساطة، إلا أن الجزائر بدأت هذا المسار في جانفي 2014، و المبرمج إلى غاية 2014 و كان من المرتقب أن يستمر حتى جانفي 2015[3]. يرى بعض المحللين من خلال تركيزهم على هذه الوساطة، أن الدبلوماسية الجزائرية بدأت بالاعتماد على مقاربة جديدة، انطلاقا من تشجيع الحوار الداخلي و دعم دور القوى الإقليمية، و عليه مرت الوساطة الجزائرية لحل قضية مالي بجولات حوار.

1- **جولتي الحوار الأولى و الثانية:** نظمت الجزائر لقاء مع أهم الجماعات المسلحة في الشمال كل من حركة تحرير الازواد و أنصار الدين في ديسمبر2012، و دعتهم للتفاوض مع الحكومة المالية في إطار جولة الحوار الأولى لكن تراجع الوضع الأمني الذي أدى إلى التدخل العسكري الفرنسي اثر على بداية مسار الحل السياسي، لتعود هذه الجماعات إلى طاولة المفاوضات مع

---

(1) احمد ايدابير، **مرجع سابق**، ص ص (155-156).

(2) عاطف قدادرة ، " مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد"، **جريدة الخبر**، (2012/03/22)،

(3) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(216).

النظام بعد الضربات العسكرية و التي أدت إلى تراجع الجماعات المسلحة نحو الشمال، حيث كانت بمحاذاة العاصمة المالية باماكو تحديدا في موبتي.

دعت الحكومة المالية الجزائر إلى أخذ المبادرة دبلوماسيا قبيل صدور قرار مجلس الأمن لجوان 2014، تخوفا من توقف نهائي لمسار الحوار، حيث بدأت الجزائر بتوسيع مجال المحادثات مع جماعات الشمال في العاصمة الجزائرية للوصول لحل للصراع .

و علية فقد وافق الطرفان الجزائري و المالي على إقامة لجنة ثنائية شمال البلاد التي تلتقي بشكل نهائي لدعم الحل السلمي للأزمة، لكنها لم تكسب الدعم الكافي. و يرى بعض المحللين أن ذلك يعود إلى أنها تبدو قد تجاوزت كل من الاكواس و المينوسما ومع إعادة انتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في افريل 2014، تم تنشيط هذه المبادرة خاصة بعد تراجع الجيش المالي في المواجهات في ماي من العام نفسه. فأصبحت الجزائر بذلك قائدة لفريق الوساطة، و في جوان نظمت الجماعات المسلحة نفسها في ائتلاف ووقعت على تصريح دعم هذا المسار. فنظمت الجزائر بعد ذلك في شهر جويلية لقاء عام ضم كل من الحكومة المالية و الجماعات المسلحة، حيث تم الاتفاق على العمل و اعتبار الجزائر رسميا مسؤولة لفريق الوساطة[1].

شملت الجولة الأولى من الحوار محاولات القيادة الجزائرية و الأطراف الداخلية للحوار الوصول إلى اتفاق مبدئي من أجل دعم مسار الحوار الهادف إلى السلام، حيث نظمت الجزائر في جانفي 2014 الجولة الأولى من المحادثات التمهيدية:

1-بدأت بالحوار مع الحركات المختلفة في 9 جويلية وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير الازواد و المجلس الأعلى لوحدة الازواد و الحركة العربية للازواد على اتفاق الجزائر، و الذين أكدوا على:

*تعزيز الحوار الشامل.

*التأكيد على سلامة ووحدة التراب المالي، الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة للدور البارز لهذا الحوار بقيادة الجزائر من خلال مجلس الأمن رقم **2164**، كذا دول المجاور لمالي خاصة كل من موريتانيا و تشاد و بوركينافاسو و النيجر. بالنسبة للمرحلة الثانية و التي بدأت في أول

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(216)..

سبتمبر تم التأكيد فيها على الجانب العملي للحوار، و لم تستمر طويلا فقد كانت تمثل تحضيرا للدخول في المرحلة الثالثة التي بدأت فعليا في 21 أكتوبر[1].

2- **الجولة الثالثة إلى غاية التوقيع على اتفاق السلام في باماكو:** خلال زيارة الرئيس المالي للجزائر في جانفي 2014 تحدث في اللقاء الثاني للجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية التي ضمت كل من دولة النيجر و بوركينافاسو و تشاد، حيث تشكلت اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية–المالية في بداية عام 2014، حيث عملت الجزائر في الجلسات الأولى لهذه اللجنة على محاولة تقريب الرؤى بين الحركات الطوارقية شمال مالي، وقد إعتبرت هذه اللقاءات ضرورية لوضع نقاط للتفاهم للدخول في المفاوضات بين الأطراف المتصارعة[2].

وعن التأثير الجزائري في كيدال التي يعتمدها اقتصادها على المبادلات مع الجزائر، صرح وزير الخارجية الخارجية المالي "**عبد اللاي ديوب**" : أن الجزائر تمثل شريكا تجاريا مهما للنهوض بالتنمية في مالي. و مع أحداث ماي 2014 بين النظام في باماكو و الجماعات المسلحة وجد النظام السياسي نفسه مضطرا للجلوس لطاولة المفاوضات فأخذت الجزائر زمام المبادرة في البدء في التنفيذ ليتم دعم هذه الوساطة من طرف المينوسما من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2164 ليوم 25 جوان 2015.

أشار بعض المحللين انه يجب على الوساطة الجزائرية اخذ الوقت الكافي للوصول إلى اتفاق واضح يتم العمل من خلاله بشكل واقعي و ملموس، حيث أن عودة العنف و انتهاك وقف إطلاق النار في ماي 2014 انعكس بشكل سلبي على مسار المفاوضات الأمر الذي اثر على حركة ائتلاف الازواد و النظام في مالي، كذا الفاعلين الدوليين كأطراف مانحة من خلال برنامج التنمية للإصلاح وإعادة البناء، حيث تعمل هذه الأطراف في إطار اتفاقية غير كاملة ، و عليه يجب على الأطراف خاصة القيادة الجزائرية اخذ الوقت الكافي للوصول إلى اتفاقية كاملة، و لكن هذا لا ينفي أهمية وصول الاتفاق إلى ضرورة وقف إطلاق النار، ثم العمل على المستوى السياسي و الأمني و الشعبي[3].

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(218).

(2) زكرياء بودرن، **مرجع سابق**، ص.(161).

(3) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص (218-219).

3- **مشروع اتفاق السلام في مالي:** جاء مشروع اتفاق السلام و المصالحة في مالي، في أكتوبر نوفمبر 2014 موزع على ثماني محاور إلى جانب ثلاثة ملاحق تخص القضايا الأمنية و مرحلة انتقالية و كذا مشروع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

فقد اختتمت الجولة الرابعة من مفاوضات السلام بين الحكومة المالية و حركات الشمال بإعداد مشروع اتفاق سلام من قبل الوساطة الدولية بقيادة الجزائر حاولت من خلاله تقديم حلول توافقية للمقترحات التي تقدم بها الطرفان. و جاء في مضمون وثيقة "**مشروع اتفاق السلام و المصالحة في مالي**" ما يلي:

1-سميت الوثيقة "**مشروع اتفاق السلام و المصالحة**" و سلمت لأطراف النزاع لإبداء رأيهم فيها و هم حكومة باماكو و ست حركات عسكرية في الشمال هي الحركة الوطنية لتحرير ازواد، و المجلس الأعلى لوحدة ازواد، و الحركة العربية الازوادية، الحركة العربية للازواد (منشقة عن الحركة الأم)، و التنسيقية من أجل شعب الازواد، و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة ، ويقترح مشروع الاتفاق حزمة تدابير سياسية وأمنية وإنمائية لتعزيز سلطات المناطق داخل دولة مالي الموحدة، حيث يرد بين ما ينص عليه ما يلي:

أ- تعزيز سلطة مجالس المناطق والحكومات المحلية، وإنشاء مجلس ثان للبرلمان وتطبيق نظام محاصصة لضمان تمثيل الشماليين في مؤسسات الدولة رهنا بتعديل الدستور.

ب-عودة قوات الدفاع والأمن المالية إلى الشمال وإدماج مقاتلي الجماعات المسلحة السابقة في قوة مالية بعد إصلاحها، في إطار عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء قوات شرطة محلية في الشمال.

ج- إنشاء مناطق تنمية اقتصادية في المناطق الشمالية الثلاث وإتاحة الفرص للتعاون بين المناطق.

د-عقد مؤتمر وطني لبحث القضايا العالقة، وخاصة ما يتعلق منها بالإشارة إلى ''أزواد''.

وينص مشروع الاتفاق على أن يبدأ نفاذ أحكام الاتفاق بعد مضي فترة مؤقتة تتراوح بين 18 و 24 شهرا وإنشاء لجنة لتنفيذ الاتفاق برئاسة الجزائر، لدعم جهود التنفيذ ومراقبتها. وينص على أن تتولى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة توجيه أمانة اللجنة[1]. و تتم لجنة رصد هذا الاتفاق على

(1) تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تاريخ النشر (2015/03/27)، ص ص(4-5)، يمكن الاطلاع على التقرير من خلال **www.conferences.unites.un.org**

النحو التالي: حكومة مالي والحركات الموقعة على هذا الاتفاق والوساطة (الجزائر، كقائد، بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد والجماعة الايكواس، الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي). ودعا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي إلى المشاركة في أعمال اللجنة. لجنة المراقبة هذه الاتفاقية أن تدعو أيضا، حسب الاقتضاء، والجهات الفاعلة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية إلى المشاركة في أعمالها و تجتمع هذه اللجنة في باماكو و نادرا ما تجتمع في مكان أخر[1].

4- **الجولة الخامسة و السادسة من الحوار في قضية مالي:** جاءت الجولة الخامسة في 16 فيفري 2015 و التي عرفت بعض الاضطراب لتيم الدخول في الجولة السادسة و التي شهدت خطوة مهمة جدا لمستقبل مالي، و هي التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام و المصالحة في 1 مارس 2015 بالجزائر العاصمة.

وقعت الحكومة المالية اتفاق سلام مع ثلاث حركات أزوادية مسلحة، فيما تعثر التوقيع مع الثلاث حركات الأخرى التي طلبت مهلة للتوقيع، ليبقى الاتفاق نظريا و لم يطبق على ارض الواقع. وذكرت مصادر مختلفة أن "الحركة العربية للأزواد" هي فقط من رفض التوقيع على الاتفاق، في حين وقع كل من "التنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد الازواد".

و قد وتحفظت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على بعض بنود الاتفاق، حيث قال أمين عام الحركة بلال آغ الشريف إن حركته " لن توقع على مشروع الاتفاق، لعدم الاتفاق النهائي على العديد من البنود المدرجة في مسودة الاتفاق".

ووقعت باقي الحركات الأزوادية السياسية والمسلحة بالأحرف الأولى على اتفاق سلام شامل ومصالحة وطنية مع الحكومة المالية، وتم التوقيع على الاتفاق بإشراف وزير الخارجية الجزائري السابق " رمطان لعمامرة" الذي قاد فريق الوساطة، ووزير الخارجية المالي "عبدولاي يوب"، وممثلين عن الحركات الأزوادية على حفل التوقيع على مسودة الاتفاق. و قد عبر " وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة" أن الجزائر تأمل أن تلتقي الأطراف المعنية باتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة بباماكو المالية في أقرب الآجال لتوقيع الاتفاق النهائي والرسمي". ووصف لعمامرة الاتفاق بأنه "تقلة نوعية في مسار المفاوضات بين الفرقاء في مالي،" مضيفا أن الاتفاق

(1) **الاتفاق للسلام و الصلح في مالي من عملية الجزائر**، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، ص (14)، يمكن تحميل الملف: **www.photos.state.gov**

يتضمن كل الترتيبات لمواصلة المفاوضات لاحقا، حيث ويتضمن الاتفاق إنهاء حالة الحرب التي ظلت تشهدها منطقة شمال مالي منذ عقود بين حكومة بماكو والحركات الأزوادية وآليات تكريس الوحدة الوطنية على أن يتم التفاهم في لجان فنية على كيفية نزع كل أشكال التسليح وبسط سيطرة الجيش وإدراج عناصر الحركات المسلحة في الجيش المالي والشرطة المحلية ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى اتخاذ تدابير التنمية والرعاية الاجتماعية لمناطق شمال مالي جنوب الجزائر[1].

و في المنحى نفسه أكد "**المنجي الحامدي** " المبعوث الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، للرئيس المالي "**إبراهيم بوبكر كيتا**"، دعم المجتمع الدولي للاتفاق الذي تم التوقيع عليه في الجزائر. كما أبدى "**المنجي الحامدي**" استعداد الأمم المتحدة للمشاركة في الجهود التي يبذلها الوسطاء الدوليون من أجل حل أزمة مالي سلميا[2].

إن اعتراف فرنسا بدور الجزائر في نزاع "طوارق مالي" لدليل على مكانتها في المنطقة، بحيث أكد الرئيس المنتهية عهدته " نيكولا ساركوزي" أن هناك مشكل في هذه المنطقة ويجب علينا أن نضع الثقة في العمل مع الجزائر، التي تعد القوة الإقليمية في المنطقة، والتي تمتلك مفاتيح جميع معطيات المشكل. وجاءت تصريحات الرئيس الفرنسي بعد تصريحات رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي " **جون بينغ**" الذي اعتبر أن الإتحاد الإفريقي لا يمكنه معالجة المشاكل التي تواجهها بلدان منطقة الساحل خاصة مالي، دون اللجوء إلى إقرار بدور الجزائر في حل الأزمة و أضاف، لا يمكننا معالجة هذه القضايا دون الرجوع إلى العمل المهم الذي تقوم به الجزائر[3].

5- تقييم اتفاق السلام و المصالحة في مالي: في 20 جوان 2020 حلت الذكرى الخامسة لتوقيع اتفاق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية مالي، والذي وقّعته الحكومة المالية مع تنسيقية الحركات الأزوادية، لكن التحديات التي تعترض الاتفاق، حول إمكانية تنفيذه مازالت مطروحة و هي:

---

(1) بدون مؤلف، " الجزائر ...التوقيع على اتفاق سلام شامل في مالي"، **العربية نت**، (الأحد 11جمادى الاولى1436 الموافق ل1 مارس2015)، ص.(1). على الموقع:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/03/01

(2) محمد محمود، " **اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي**"، **جريدة المغرب**، (2015/03/10)، تاريخ الاطلاع (2018/10/25)، على الموقع:
www.lemaghreb.tn ; (10/03/2015).

(3) احمد ايدابير ، **مرجع سابق**، ص.(157).

أولا: أضحى الوضع الأمني أسوأ مما كان عليه قبل توقيع الاتفاق، بعدما تجاوز العنف الأقاليم الشمالية صوب المناطق الوسطى ليطال المدنيين، بالإضافة لاكتسابه بعداً طائفياً، بتكرار عمليات القتل على أساس الانتماء الإثني، ما أشاع مناخاً من القلق وعدم الثقة، خاصة بين الأقليات والشرائح الفقيرة. ولهذا تم نقل مقر قيادة قوات مجموعة الساحل (G5) من "سفاري" شمالاً إلى باماكو جنوباً، بعد ما أصبحت سفاري هدفاً استراتيجياً للحركات الإرهابية. كما تأجلت الانتخابات التشريعية لأكثر من مرة، حيث عقدت في 29 مارس 2020، رغم انتهاء ولاية البرلمان في نهاية 2018. وتأخَّر إدماج مقاتلى الطوارق في الجيش الوطني، ما دفع مجلس الأمن الدولي لتمديد تفويض بعثة "مينوسما" لسنة أخرى، حتى 30جوان 2021، على أن يصبح دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة على رأس أولوياتها. "رئيس البعثة الحالي هو **القاسم وان**".

ثانيا: بالنسبة لأوضاع حقوق الإنسان، فرغم نص الاتفاق على تشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بالبلاد، لكن الانتهاكات استمرت، وأصبح الإفلات من العقاب مسموحا، بل إن الجمعية الوطنية ألغت الملاحقة القضائية للرئيس الأسبق "**آمادو تومانى توري**"، الذي أطيح به في انقلاب عسكري عام 2012، ليصبح باستطاعة الرئيس "**امادو تومانى توري**" اللاجئ بالسنغال، العودة لأرض الوطن متى شاء، وهو ما اعتبرته المعارضة تشجيعاً للإفلات من العقاب بتواطؤ حكومي. كما أدانت منظمة العفو الدولية في جوان 2020 تزايد حالات الإخفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون، وهو ما أنكرته حكومة باماكو قبل أن تضطر للتعهُّد بالتحقيق في الأمر.

ثالثا: على الصعيد التنموي، نُفِّذ العديد من المشروعات بالأقاليم الشمالية، وذلك بدعم من بعثة "**مينوسما**"، بغية تحسين مياه الشرب والتعليم والصحة وإرساء سلطة الدولة، والأمن والمصالحة والتماسك الاجتماعي، حيث بلغت قيمة مساهمات البعثة بمنطقة "**غاو**" وحدها نحو 13 مليار فرنك افريقى خلال المدة من 2013 إلى 2019[1].

لكن الأوضاع الاجتماعية والإنسانية لا تزال متردية في شمال ووسط البلاد، بالرغم من الجهود الحكومية لتحسين نوعية حياة المواطنين، إذ تعيش أغلبية كبيرة من المزارعين والرعاة حياة

(1) **اتفاق السلام و المصالحة في مالي: التحديات و السيناريوهات المحتملة** 2020/07/2، تاريخ الاطلاع (2021/03/14)، (أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة)، في **www.epc.ae/ar/brief/agreement-for-peace-and-reconciliation-in-mali-potential-challenges-and-scenarios**

بائسة، في ظل نقص الأمطار والغذاء، وتردِّي حالة الطُّرق، وانتشار الألغام، والصدامات الإثنية، ونقص الرعاية الصحية، في وقتٍ كشفت تقارير إعلامية عن تورط العديد من مسؤولي الحكومة في قضايا الفساد السياسي.

أدت التحديات التي واجهت إنفاذ اتفاق السلام إلى تزايد الانتقادات الموجَّهة للحكومة، وتآكل شرعية النظام السياسي، وهو ما دعا الرئيس السابق "**إبراهيم أبو بكر كيتا**" لإجراء تغييرات متوالية على الحكومات، حيث شهدت البلاد ستة تشكيلات وزارية منذ 2013، مما حرم العمل الحكومي ميزة الاستقرار. لذا أعلنت المعارضة رفضها ترشُّح كيتا لولاية رئاسية ثانية عام 2018، بدعوى أنه لم يحقق انجازات حقيقية خلال ولايته الأولى، وتصدَّعت الجبهة الداخلية الداعمة للرئيس، بعدما تخلَّى عنه أبرز داعميه، خاصة الشيخ محمود ديكو الرئيس السابق للمجلس الإسلامي الأعلى، والشيخ محمدو ولد الشيخ زعيم الطريقة الحموية. كما أعلنت الحكومة عن إحباطها محاولة انقلابية في أبريل 2020، و هو ما حدث فعلا تم الانقلاب على الرئيس "كيتا" في 2020/08/18 و الرئيس الحالي لمالي في هذه الفترة الانتقالية هو العقيد المتقاعد "باه نداو" .

في ذات الاتجاه، تراجعت نسبة التأييد للحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية في مايو 2020، حيث خرجت التظاهرات في العاصمة تحت شعار "هَبَّة الخلاص"، بعدما التأم أغلب أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في إطار "الجبهة من أجل الحفاظ على الديمقراطية"، للمطالبة باستقالة الرئيس، مُعتَبرين إياه " الُمشْكِل الذي تعاني منه مالي"، وهو ما يعكس تراجع ثقة الماليين بالرئيس كيتا ومشروعه السياسي، ليتسع بذلك نطاق الجدل بشأن مستقبل اتفاق السلام[1]..

المطلب الثاني: تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون و العمل الإقليمي الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية.

إن الجزائر من الدول القليلة التي تسعى دوما إلى تأكيد التعاون الثنائي و التنسيق الجماعي من اجل حل المشاكل الأمنية في القارة الإفريقية، سعيا منها للمزيد من الاستقرار و سلام و الذي سينعكس على التنمية في هذه القارة. و عليه سنتناول في المطلب تأكيد الجزائر على ضرورة

(1) اتفاق السلام و المصالحة في مالي: التحديات و السيناريوهات المحتملة، **مرجع سابق**.

التعاون على كافة الأصعدة من اجل محاربة ظاهرة الإرهاب التي تؤثر على امن المنطقة و القارة ككل.

الفرع الأول: مكافحة الإرهاب و تجفيف مصادر تمويله

إن تصاعد ظاهرة الإرهاب وتزايد النشاطات الإجرامية مع بروز أزمات سياسية و أمنية في منطقة الساحل الإفريقي و ما تشكله من تهديدات أمنية على الجزائر و دول الجوار، دفع بالجزائر إلى طرح مبادرات دبلوماسية على دول الساحل تخص عدة مجالات ، والتعامل مع مواقفها و ردود فعل دبلوماسياتها من أجل التوصل إلى حلول جماعية للتهديدات الأمنية المشتركة.

أولا: المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وتجلّى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999، أو من خلال الإتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومن أهم القرارات التي خرجت بها تجلّت في "**مخطط تحرك**"، والذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء إحتمالات التقاطع بينها داخل أفريقيا وخارجها، وقد تضمّنت هذه الإتفاقية عددا من المواد القانونية التي تتقاطع مع قرار مجلس الأمن رقم **1373** من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الإتجاه[1].

وترافع الجزائر في كل مناسبة على ضرورة محاربة كل أشكال الإرهاب ومصادر تمويله إنطلاقا من تجربتها في هذا المجال ووعيها بخطورة الظاهرة، وما تشكله من تهديد على الأمن الدولي ويشهد للجزائر بدورها الكبير ومواقفها، حيث مكّنت جهودها من إنخراط المجتمع الدولي في هذا المسعى وكللّت بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم **1904** المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر **2009** والتي تعتبر مكملة للائحة رقم **1373** المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم **1267** المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية[2].

---

(1) شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص.(143).

(2)غشة.م، " الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب: منظمة الأمم المتحدة الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية مجلس"، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد566، سبتمبر 2010)، ص ص. (50-51)

ونتيجة للتطورات والتحولات التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة نتيجة عدة ظواهر منها الإرهاب والهجرة السرية وتجارة المخدرات والتبغ.... فقد إتخذّت الجزائر مجموعة من المبادرات تراوحت بين عسكرية، أمنية وإقتصادية تنموية للنهوض بدول الساحل الإفريقي، كما سعت دائما إلى ضرورة التنسيق والعمل الجماعي بين دول المنطقة وهذا من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات.

و عليه، فقد حرصت الجزائر على عقد اجتماعات وندوات وزارية تنسيقية بين وزراء خارجية وقيادات أركان جيوش هذه الدول إضافة إلى صياغة خطط أمنية خاصة بمحاربة ظاهرة الإرهاب.

ثانيا: أهم المبادرات و المقاربات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

1- الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي: دخلت حّيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث فوض " المنطقة وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي، وضمن هذا السياق أقّرت كل من الجزائر وليبيا ومالي، النيجر وموريتانيا خطة أمنية من ستة بنود ترتكز بشكل أساسي: على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق و العرب والزنوج.

وجاءت هذه الخطوة نتيجة للإجتماعات العسكرية التي تّم عقدها بين ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة طرابلس في جويلية وتتولّى الجزائر في سياق هذه الخطّة الأمنية:

1- قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، وترتكز هذه الخطة على ستة بنود أساسية[1]، مهمة:

أ**-**إتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة يتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ب-إتفاق كل من الجزائر ومالي والنيجر، ليبيا وموريتانيا على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة.

(1) أحمد ناصر، " بعد إجتماع ضم ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر و الجزائر: خطة من ستة بنود و 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل"، **جريدة الخبر**، العدد5704، (21جوان 2009)، ص.(03).

ج- الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبائل الطوارق والعرب والزنوج مع ضمان حياد الطوارق.

د-تقديم حوافز مادية لمن يُعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية، حيث خصصت كل من الجزائر وليبيا غلافا ماليا لتجهيز الميليشيات العسكرية وتمويل المكافآت المالية.

هـ- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدّي للمهربين وتنفيذ مشاريع إستثمارية في مالي والنيجر.

و-تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إختفاء المركبات. ويمكن قراءة أبعاد هذه الخطة الأمنية فيما يلي:

1- إدراك هذه الدول من ضرورة تنسيق الجهود الإستخباراتية والعسكرية لمطاردة ومحاصرة وتدمير تنظيم القاعدة و الذي يؤدي إلى عدم الإعتماد على قيادة أفريكوم الأمريكية.

2- الإعتماد في هذه الخطة الأمنية على هيئات الأركان للجيوش للدول المشاركة ليصبح بذلك تنفيذها فعالا وسريعا وإعطائها كافة الصلاحيات للتنسيق من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة واستخدام جميع الأدوات الممكنة لمكافحة الإرهاب مع تنسيق الجهود للتحقيق في منابع السلاح والأموال الموجهة لتنظيم القاعدة.

3- في حال نجاح هذه الخطة لن تعود أمريكا لطرح موضوع قيادة أفريكوم من جديد على دول المنطقة، وبالتالي ستصبح دول الساحل الإفريقي قادرة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية والعسكرية.

4- تحييد قبائل الطوارق في الحرب على الإرهاب.

2-أهداف الجزائر من هذه الخطة الأمنية: تأثّرت جميع دول الساحل الإفريقي جراء تهديدات "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي يتخذ من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية مسرحا لشنّ عملياته الإرهابية المسلحة سواء بضرب الجيوش النظامية لدول المنطقة أو ضرب مصالح الدول الغربية، إضافة إلى تأثير تزايد عمليات إختطاف السياح الأجانب وتهريب السلاح والمخدرات وسرقة الآثار والذهب على مصالح هذه الدول.

ففي البداية كانت المشكلات الأمنية في الحدود الجزائرية الجنوبية الشاسعة مقتصرة على تمرد حركات الطوارق "الأزواد" الإنفصالية شمال مالي والنيجر، غير أن المسألة الأمنية إزدادت تعقيدا مع ظهور تنظيمات إنفصالية أخرى من قبائل الطوارق بالتزامن مع ظهور"تنظيم القاعدة

في بلاد المغرب الإسلامي على الأراضي الجزائرية، وتعتبر الخطوة الأخيرة المتخذة لتشكيل قوة عسكرية إفريقية لمحاربة هذا التنظيم بقيادة الجزائر وليبيا أوّل نشاط عسكري بين دول الساحل الإفريقي في مكافحة الإرهاب العابر للحدود وستكون مهمة هذه القوة محاربة تنظيم القاعدة بشكل فعال ودائم بهدف تدميره وإنهائه كتنظيم مسلح والسيطرة بشكل نهائي على المناطق الحدودية في منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

ويعدّ اتفاق تمنراست الأخير حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمنراست بمثابة التتويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي التي تتقاسم معها الحدود نفسها من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان البيان الصادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي في تمنراست يومي 12-13 أوت 2009 من أجل تنسيق العمليات ضدّ المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية[1]، وقد دخلت "**خطة تمنراست**" حيز التنفيذ في الأربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره تمنراست يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية.

ثالثا -الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الأفريقي: جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب:

ذكر وزراء خارجية دول الساحل والصحراء خلال إجتماعهم بالجزائر بأن التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي، يشكل إطارا لا يمكن الإستغناء عنه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل منسق وفعال وشامل ودون أية تنازلات لصالح الإرهاب ومن يرتبط بهم.

حيث انعقدت الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بالجزائر يومي 16و 18 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من الجزائر وبوركينافاسو ومالي، موريتانيا وليبيا، النيجر وتشاد لبحث مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي وتحالفاته مع الجريمة المنظمة المتمثلة تجارة المخدرات والأسلحة

(1) بوعلام غمراسة، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي"، **الشرق الأوسط**، العدد 11216، (2009/08/13).

والمتاجرة بالبشر، علاوة على أنه يمثل تهديدا لأمن و إستقرار المنطقة فمثل هذه الظواهر السلبية تقلل من الجهود الرامية إلى التطور الإجتماعي و الإقتصادي[1]:

وقال وزير الخارجية الجزائري الأسبق **"مراد مدلسي"** لدى إفتتاح أعمال مؤتمر التنسيق:

" إن إجتماعنا يدل على أننا أدركنا بأن السلام والأمن ضروريان لتطور الساحل الإفريقي، حيث بات الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظّمة يطرحان تهديدات حقيقية".

و أشار دائما وزير الخارجية **"مراد مدلسي"**:

"إننا نطمح أن تستعيد المنطقة ميزتها كفضاء للرخاء و الإستقرار طبقا لقواعد حسن الجوار و التضامن و التعاون، ومنذ أن أصبح الإرهاب و الجريمة المنظمة يمثلان تهديدات حقيقية للسلم و الإستقرار فهما بدورهما يمثلان أهم العوائق أمام جهود التنمية بالمنطقة ".

ولقد دعت دول الساحل الأفريقي من خلال البيان النهائي إلى إعادة إعطاء منطقة الساحل الإفريقي الصحراوي مكانتها كفضاء للتبادل والأمن والإستقرار والتعاون المثمر، وحسب الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" خلال تدخله في نهاية هذه الندوة، أكد أن دول الساحل السبع قد دخلت فعليا في وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب مشيرا إلى أنه سيتم بالجزائر عقد إجتماعين خلال شهر أفريل 2010 الأول على مستوى وزراء الداخلية والثاني على مستوى رؤساء الأركان ويبين هذا القرار الإرادة القوية لإعطاء دفع جديد لمكافحة الإرهاب. إن أهم النقاط التي تناولت الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي تتمثل في:

1- تقييم شامل للوضع في المنطقة فكل التهديدات، تمثل تهديدا وعاملا لعدم الاستقرار بالنسبة للمنطقة وعائقا أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والإجتماعية بالمنطقة.

3- ضرورة مواصلة الجهود من أجل الحفاظ على السلم في المنطقة، وتدعيمه في إطار مقاربة شاملة ومتضامنة.

4- أهمية تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الإقتصادي و الإجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب[2].

---

(1) مساعيد، ص، " الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد 561، افريل2010)، ص.(26).

(2) مساعيد.ص، مرجع سابق، (26).

لقد تم الحرص على أن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته ومحاربته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول:

- **على المستوى الوطني**: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب.

- **على المستوى الثنائي**: قد يتم التعاون بين دول المنطقة لا سيما من خلال وضع آليات و إتفاقيات ثنائية.

- **على المستوى الإقليمي**: ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية.

- **على المستوى الدولي :** مشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب وقد ذكر الوزراء بهذا الخصوص أن الدول السبع المشاركة كلها دول أطراف في الأدوات القانونية الرئيسية للوقاية من الإرهاب و محاربته، وكذا في إتفاقية المنظمة الأفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومحاربته والتي تصر حكوماتهم على إحترامها وتنفيذها.

1- عبر الوزراء عن إرتياحهم لإعتماد مؤتمر الإتحاد الإفريقي في دورته العادية الثالثة عشر في 03 جويلية 2009 القرار 256 الذي يجرم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية و تمويلها. حيث يؤكد الخبراء أن التنظيم قادر على إجراء عملّيات خطف للأجانب داخل وخارج الجزائر، من أجل جمع أموال الفّدية، أو تبادل السجناء الإسلاميين المتشددين، حيث تم احتجاز الرهائن فّي المناطق النائية بالقرب من الحدود الجزائرية المالية، حيث توجد معسكرات تدّرب متنقلة على هذه المنطقة من الحدود، التي يسهل اختراقها من منطقة الساحل، من أجل نقل الأشخاص والإمدادات، وردا على تكثف عملّيات محاربة الإرهاب من قبل حكومات شمال أفريقيا، وسعت القاعدة مؤخرا عملّياتها في موّريتانّيا، مالّي، الّنيجر وبلدان أخرى[1].

2- كما عبروا عن إرتياحهم لإعتماد مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة في 2009/12/17 القرار 1904 (2009) الذي يجرم دفع الفدية إلى الأشخاص أوالجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الإرهابية، كما أكد الوزراء أهمية توظيف الإمكانيات المتوفرة لمكافحة الإرهاب في ميدان المساعدة التقنية من طرف الآليات المتعددة الأطراف خاصة منها تلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن 1379 و1456 و 1904.

3- ذكّر الوزراء بأن نتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بباماكو في نوفمبر 2008 مازالت صالحة وصائبة بما في ذلك التشكيلة المعتمدة لهذا الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين.

(1) الطاهر دلول، السايح بوساحية، **مرجع سابق**، ص.(23).

4- كما، وقد رحب الوزراء بالتدابير المتخذة لإعطاء صبغة عملياتية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن إجتماع تمنراست وأكدوا على أهمية هذه الآلية في مجال مكافحة الإرهاب[1].

وفي الأخير، أكد الوزراء على ضرورة تطبيق توصيات إجتماعهم هذا خاصة تلك المتعلقة بإجتماع رؤساء الأركان ومسؤولي مكافحة الإرهاب بالجزائر خلال شهر أفريل، وكذا إنعقاد مؤتمر رؤساء دول منطقة الساحل والصحراء حول السلم والأمن والتنمية بباماكو في أقرب الآجال[2].

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

لازالت الجزائر تؤكد على استقلالية منطقة الساحل و الصحراء و إفريقيا ككل على سيادتها في اتخاذها التدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الراحل الفريق " **قايد صالح**" في زيارته لمالي في إطار المشاورات بين دول الميدان في الفترة ما بين 20-22 نوفمبر 2011 قائلا:

" إسمحوا لي أن أعلن لكم بكل إرتياح، بأن الموقف الصارم الذي تم اعتماده للتكفل بانشغالاتنا الأمنية وتهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي مهما كانت أسبابه ومبرراته، قد أفضى إلى إقناع المجتمع الدولي بتقبل فكرة تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة[3]".

أولا: إستراتيجية دول الميدان الساحل: دول الميدان مشكلة من أربع دول إفريقية، مغاربية وساحلية وهي: الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر، تسعى هذه الإستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل وهي مقاربة موسعة، فهي تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر. و تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية. وهي كذلك إستراتيجية متعددة الأبعاد، إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، بل أيضا على الوسائل التنموية. و تبلورت هذه الإستراتيجية سنة 2010في إطار الإجتماعات العديدة التي جمعت رؤساء دبلوماسية الدول الأربعة وقادة أركانها، هدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لهذه التحديات[4].

---

(1)الطاهر دلول، السايح بوساحية، **مرجع سابق**، ص(23).

(2) مساعيد .ص، ، **مرجع سابق**، ص ص(27-29).

(3) بدون مؤلف، "رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بمالي في إطار المشاورات بني دول الميدان، من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة"، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد581، ديسمبر 2011)، ص.(20).

(4) قط، البعد، الإفريقي في سياسة.....، **مرجع سابق**، ص.(197).

إحتضنت الجزائر بقصر الأمم نادي الصنوبر يومي 7-2011/09/8 بنادي الصنوبر البحري وبإيعاز من دول الميدان الأربعة - الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر -، وأيضا تتويجا للإجتماع الوزاري لدفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية، وقد جاءت هذه الندوة في وقت عصيب تمر به المنطقة من حيث إحتدام وتسارع غير مسبوق وإرتفاع وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة لمختلف أشكالها، وقد حضر الندوة إلى جانب دول الميدان المذكورة آنفا إضافة إلى 38 وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، وانتهت أشغال الندوة إلى نظرة مشتركة وموحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز جهود التنمية في القارة الإفريقية، و فيما يلي النقاط المهمة التي تمخضت عنها الندوة:

أ- التكامل في وجهات النظر حول المقاربات المقدمة من قبل دول الساحل الميدان ونظيرتها خارج الإقليم كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

ب- العمل والحرص على تدعيم الإستراتيجية المقدمة من قبل دول الساحل الأربعة من خلال التعاون والتنسيق المشترك.

ج- العمل على تحسين وترقية المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة المعزولة، ودعم الجهود الدولية من أجل ذلك[1].

د- صرح وزير الخارجية والتكامل الدولي المالي، السيد "**سومايلو بوباي مايقا**" قائلا:

" يجب على دول الميدان أن تستجيب بشكل شامل ومتعدد الأبعاد، للتحديات التي تواجهها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر. هذه الإستجابة متعددة الأطراف، تأتي في سياق علاقة إقليمية مركبة. مع ضرورة تكييف الوسائل التقليدية للوقاية ولإدارة و حل الأزمات، التي يجب أن تعتمد على التكامل والتنسيق والتجانس. فهدفنا ليس تحويل الساحل لمنطقة حرب و إنما لمنطقة أمن واستقرار، تستفيد منه كل دول المنطقة".

هـ- درء أي تدخل أجنبي لا يعني الغياب التام للتنسيق مع الإستراتيجيات الدولية الأخرى، خاصة الأوروبية و الأمريكية منها، و إنما عدم ترك الفراغ في المنطقة، الأمر الذي يسمح لهذه القوى بملأه. و هدف دول الميدان تجنيب المنطقة من أي تدخل أجنبي إلى سببين أساسيين:

*التدخل الأجنبي تحت أي مسمى خاصة العسكري، سيزيد من تأجيج الوضع، ويحول المنطقة إلى بؤرة توتر، فتخشى الجزائر من تكرار السيناريو الليبي. فالتدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا، حقق أهدافه الإستراتيجية و المصلحية، دون مراعاة إنعكاسات ما بعد التدخل، التي

---

(1) بدون مؤلف، " ندوة الجزائر الدولية ، دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، **مجلة الجيش**،(الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد579، اكتوبر2011)، ص.(22).

تعاني منها المنطقة برمتها فبعد أن فرغ الحلف الأطلسي من القضاء على نظام القذافي، إنسحب وترك المنطقة تحت تهديدات حقيقية (انتشار السلاح، موجات اللاجئين، الجريمة المنظمة، الإرهاب –داعش-.....) زادت من تأجيج الوضع في الساحل.

* إن التدخل الأجنبي الغربي، سيشرع أعمال الجماعات الإرهابية، وسيزيد من قدرتها على تجنيد شباب المنطقة فقد تحدثت وسائل الإعلام، أن القاعدة في المغرب الإسلامي، وكذلك حركة أنصار الدين قامت باستقطاب المئات من الأعضاء الجدد، فقد تحولت في نظرهم إلى حركات جهادية ضد " الصليبيين و الإستعماريين الجدد" بعد التدخل الفرنسي في مالي[1]. و تقوم إستراتيجية دول الميدان على مجموعة من آليات و هي:

1-**سياسية- دبلوماسية:** وقد تم مأسسة هذه الأبعاد الثلاثة، فقد اتفقت الدول الأربعة على الالتقاء في ندوة كل ستة أشهر، تجمع رؤساء دبلوماسية هذه الدول في أحد عواصم هذه البلدان، للتنسيق فيما بينهم وتقييم جهودهم. بالإضافة إلى تنسيق جهودها، مع استراتيجيات شركائها الأوروبيين والأمريكيين و الذين اجتمعت معهم في عدة لقاءات، بغية خلق ديناميكية بين الاستراتيجيات الدولية، و الإستراتيجية الإقليمية الميدانية.

2-**عسكرية-عملياتية**: في الإجتماع الأول لقادة الأركان لكل من الجزائر مالي موريتانيا والنيجر في 2009 بمدينة تمنراست و المنضوون تحت إسم دول الميدان، تم الإتفاق على **تشكيل لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة Comite D'etat-Major Opérationnel Conjoint** حيث تم الإعلان عنها في 21 افريل 2010 و اتخذت مدينة تمنراست مقرا لها[2]. هدفها التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية، لمكافحة التهديدات في الساحل، عملت على تشكيل وحدة الدمج والاتصال**ULF** والمكونة من سبع دول، فبالإضافة إلى دول الميدان الأربعة تضم هذه الوحدة كلا من بوركينافاسو، ليبيا وتشاد. مهمتها هي تزويد الآلية العسكرية الأولى **CEMOC** بالمعلومات الأمنية والتكتيكية و العملياتية الضرورية، لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[3]. والهدف الأساسي للجنة قيادة الأركان المشتركة هو تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي قوامها آلاف الجنود، حيث قدر عددهم سنة 2011ما بين (25000-75000 جندي) ليتضاعف ذلك العدد إلى حوالي 150ألف جندي

---

(1) قط، البعد الإفريقي في لسياسة الأمن و الدفاع....، **مرجع سابق**، ص.(199).

(2) زكرياء بودرن، **مرجع سابق**، ص.(164).

(3) أنور بوخرص، " الجزائر و الصراع في مالي"، **مؤسسة كارينغي للسلام الدولي**، (الشرق الأوسط، بيروت: برج العازارية، الطابق 5، 2012)، ص.(14).

مطلع 2013من بينهم حوالي 5آلاف من مقاتلي الطوارق مالي والنيجر والجزائر بإعتبارهم أهل المنطقة وأكثرهم دراية بالبيئة الصحراوية[1] -اتفقت دول الميدان على تشكيل قوة عسكرية مشتركة للتدخل في غضون18شهرا. **ومن مهام لجنة الأركان العملياتية المشتركة**

1-متابعة و تحليل و تنسيق أعمال المنطقة العملياتية، المحددة بجميع أعضائها.

2-القيام بعمليات البحث و تحديد تواجد الجماعات الإرهابية و شبكاتها و القضاء عليها باستخدام القوات و الوسائل المسخرة للجانب العملياتي.

3-ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الاهتمام المشترك و التخطيط و تنفيذ العمليات المشتركة مع سلطات البلدان أين تجري عمليات محاربة الجماعات الإرهابية و الإجرامية. و تتكون هذه اللجنة من أربع خلايا و هي[2]:

1-**الخلية العملياتية:** و التي تقوم بمهام:

*تجسيد قرار رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة و التخطيط للعمليات العسكرية القتالية.

*جمع و دراسة و تقييم المعطيات للوحدات المقحمة بصفة دائمة.

*إجراء الحسابات التكتيكية و العملياتية و تحضير نشرات العمليات و تقديم اقتراحات لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة للمساعدة على اتخاذ القرار.

*تحرير تقارير العمليات و تقديم إسناد المهام للوحدات.

*ضمان تنظيم التعاون و الحفاظ عليه خلال العمليات..

*تقديم تقارير حول الوضع لأعلى المستويات ووضع التقارير و النشريات العملياتية.

2-**خلية الإشارة:** مهامها:

*التخطيط ووضع حيز التطبيق أدوات الربط بين المستويات العليا و المرؤوسين.

*إعطاء التعليمات لوحدات الإشارة و تكليفهم بالمهام.

*ضمان التدفق السريع للمعلومات من خلال رسائل الاتصال.

*تأمين أنظمة الاتصالات.

3-**الخلية المكلفة باللوجيستيك**: مهامها:

*ضمان الدعم اللوجيستيكي المتعدد الأشكال للوحدات و المفارز تحت الرقابة العملياتية لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة.

([1]) زكرياء بودرن، **مرجع سابق**، ص ص (164-165).

([2]) بدون مؤلف، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة -ثمرة لرؤية مشتركة-"، **الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد579، أكتوبر2011)، ص.(20).

*المتابعة اليومية للحالة اللوجيستيكية للوحدات و المفارز المقحمة.
*الحفاظ على مستوى التجهيزات الأولية و كذا احتياطات التجديد للوحدات.
*استكمال و بصفة تدريجية للموارد المادية المستعملة.
*إعداد اقتراحات حول مخططات الدعم اللوجيستيكي و تقديمها لرئيس الأركان العملياتية المشتركة.

4-**خلية الاستعلامات:** و التي تقوم بوضع المخططات الخاصة بالاستعلام و استغلال المعلومات الأمنية و تجسيدها على خريطة تتعلق بالوضع و بث المعلومات و انجاز دراسات و تحاليل و تقارير دورية و دقيقة بالإضافة إلى وضع نشريات إعلامية، فضلا عن تسيير الملفات الخاصة بالمجموعات الإرهابية ووضع بطاقيات استعلامات تتعلق بالمبحوث فيهم[1].

عقد اجتماع غير عادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة احتضنته عاصمة مالي باماكو في 28-30 افريل 2011 في اطر تقييم الوضع الأمني السائد في المنطقة، و تفعيلا لآليات التنسيق المشترك لمجابهة التهديدات المحدقة بالمنطقة، تم اللقاء للتأكيد على أهمية ترقية التعاون العسكري الثنائي لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل، و أكد الفريق "**أحمد قايد صالح**" على ضرورة تكثيف التعاون و التنسيق لمنع كافة عوامل اللامن و ذلك من خلال:

" **توافر الجهود أولا: على صعيد الإدراك المشترك للتهديدات، و ثانيا: يجسد عن طريق مكافحة صارمة و منسقة للإرهاب و الجريمة المنظمة".**

مضيفا:

"إنني على يقين أنكم تشاطروننني جميعا القناعة نفسها بأنه لا يمكن لأي من بلداننا العمل بمفرده، و ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون إقليمي لمجابهة المخاطر أي كان مصدرها".

و هو ما يستدعي يضيف " القايد صالح":

" **الكثير من التعاون و المساعدة المتبادلة، و العمل المنسق لمكافحة الإرهاب و تحجيم كافة عوامل التخريب و عدم الاستقرار حتى نتفادى لبلداننا عواقبه الوخيمة"[2].**

كما أضاف:

---

(1) بدون مؤلف، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية..."، **مرجع سابق**، ص(20).

(2) رضوان جريبي، "الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، **مجلة الجيش**، (الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد574، ماي2011)، ص ص(15-16).

" إن المذهب الموحد في إطار لجنة الأركان العملياتية المشتركة يجب أن يجسد بواسطة التزام واضح و دون فموضع بين دول المنطقة، لمكافحة الإرهاب وشبكات الإجرام، كما ينبغي أن يؤدي كذلك إلى عمل متعدد الأشكال متجانس و متحكم فيه جماعيا، و ممتد في الزمن و يحظى بدعم الشعوب".

كما أشار رئيس الأركان العامة لجيوش جمهورية مالي اللواء " **غابريل برديوغو**" إلى أنه:

" و منذ تأسيس مجلس رؤساء أركان في أوت 2009 بتمنراست شهد تطورات حثيثة تمثلت في عديد الانجازات المحققة، كوضع و تبني النصوص القانونية، و كذا التنصيب الرسمي للجنة الأركان العملياتية المشتركة في 21 افريل2010 و التي هي ثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة، حيث وضح مهامها في:

أ-ضمان التنسيق و إدارة عمليات مكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود في المنطقة.

ب-وضع اتصال لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت الحقيقي. و هي أهداف تترجم الإرادة المشتركة لدول الساحل في تسخير جهودها للقضاء على التهديدات الإرهابية و النشاطات المرتبطة و إرساء السلم في المنطقة من اجل دفع جهود التنمية.

ج-كما تعد محركا مركزيا للاندماج الإقليمي، و هي مثال حقيقي للتنسيق بين دول المنطقة في مجال البحث عن الحلول الناجعة لمواجهة التحديات المشتركة.

د- كما تترجم التزام دول المنطقة بتسخير كل جهودها لتخليص مجالنا المشترك من كل أشكال الإرهاب و الجريمة المنظمة.

وعليه اختتم الاجتماع الذي عقد في 28-30 افريل 2011لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتبني مجموعة من التوصيات:

*الدعوة الملحة إلى ضرورة مواصلة التنسيق الأمني و تكثيف التبادل الاستعلاماتي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة.

*التأكيد على وضع أسس الاستقرار من خلال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

*وضع الأطر القانونية الضرورية الكفيلة بتفعيل التعاون العسكري و قد صرح الفريق "احمد قايد صالح موضحا ضرورة توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظم قائلا:

" إنني على يقين، كما كنت دائما، بالإرادة التي تحذونا لتوحيد جهودنا بغية مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، اللذان يهددان منطقتنا، و يمكنني القول الآن بتأكيد قاطع، إننا نملك كل العوامل التي تسمح لنا بإبراز قدراتنا لمحاربة هذه الآفة، و التكفل بأمننا بأنفسنا، و رفض كل تدخل مهما كان شكله و مصدره، الذي يسعى إلى زرع التفرقة و تشتيت صفوفنا"[1].

(1) رضوان جريبي، **مرجع سابق**، ص ص(16-17).

3- **مالية:** فقد اتفقت على إنشاء صندوق يحتوي على غلاف مالي من أجل جعل هذه الإستراتيجية ملموسة وعملية أكثر يستخدم هذا الغلاف، في عمليات التنسيق الإستعلاماتي بين الشركاء. وتقديم مساعدات إقتصادية وتنموية لشعوب المنطقة. رغم التكتم عن حجم هذا الصندوق المالي، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنه يقدر بعدة ملايين من الدولارات، تساهم فيه الدول الأربعة بشكل منصف. وما يمكن فهمه من كلمة منصف، أن كل دولة تساهم بحجم قدرتها و إمكانياتها، ويتوقع أن الجزائر، المساهم الأكبر في هذا الصندوق[1].

كما دعت الدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة وضع دول الساحل والجزائر إستراتيجية مشتركة، لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في الساحل و العمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من انعكاسات تسرب أعداد هائلة من الأسلحة المتطورة ، و التي وقعت بين أيدي تجار السلاح غير الشرعيين والجماعات الإرهابية في المنطقة، إضافة إلى الانفلات الأمني الذي يهدد حدودها المشتركة مع ليبيا. وقد صرح رئيس أركان الجيش الجزائري قائلا:

" **الوقت الراهن يستدعي أكثر من الماضي التعاون و المساعدة المتبادلة و العمل المنسق لمكافحة الإرهاب، و تحجيم كافة عوامل التخريب و عدم الاستقرار حتى نتفادى عواقبها الوخيمة على بلداننا، وأن ذلك لن يكون ممكنا إلا بالوعي الجماعي لمصيرنا المشترك و مصلحتنا الجهوية التي بفضلها نضع أسس استقرار دائم و نحد من بذور النزاعات التي تتّربص بمنطقتنا**"[2].

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في الفضاء الأفريقي وفقا للمعايير القانونية التالية:

1- توظف الجزائر دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهو ما يعكسه تحركها في حالات الإستقرار و اللاإستقرار مع دول الجوار.

2- تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة، التحرك جماعيا في إطار المجموعة الأفريقية وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية[3].

3-إن الجزائر و تأكيد في كل مرة و من خلال الدبلوماسية المتبناة من قبلها، فإنها ترفض دائما و في كل محفل تصرح على عدم التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي أو في أي منطقة أخرى مهما كانت الأسباب، فمشكل الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو مشكل يخص دول الساحل الإفريقي وحدها طبعا ما التنسيق مع منظمات و هيئات أممية و أخرى إقليمية و حتى

---

(1) سمير قط، " إستراتيجية دول الميدان في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل"، **مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل**، العدد1، المجلد 1، (مارس2018)، ص ص(217-218).

(2) عاطف قدادرة، "**دعا دول المنطقة للتعاون و جدد رفض الجزائر لأي تدخل أجنبي : قايد صالح يدعو دول الساحل للإلتزام بمحاربة الإرهاب على أراضيها**"، جريدة الخبر، (2011/05/02)، ص.(06).

(3) باسط، **مرجع سابق**، ص.128.

مع دول أجنبية من اجل الحد من هذا التهديد، و لكن على دول الساحل الإفريقي إيجاد الحلول الخاصة بها و هذا انطلاقا من البيئة التي تنتمي إليها هذه الدول التي تعاني من مشكلات أخرى على غرار ظهور الحركات الانفصالية فمثلا في مالي طالبت الحركة الوطنية لتحرير الازواد بضرورة الانفصال من اجل إقامة دولة ازوادية، أدى هذا إلى تصاعد المد الإرهابي في مالي و ما شكل سببا من اجل التدخل الأجنبي-فرنسا-باسم مكافحة الإرهاب.

فرهان مصالح القوى الخارجية في الساحل الإفريقي التي ينتج عنها التدخل الأجنبي، يتطلب من دول المنطقة تغليب المصلحة الإقليمية على المصلحة الذاتية الضيقة المرهونة بالخارج، و العمل على محاصرة ظاهرة الإرهاب و احتوائها و معالجة أسبابها و أعراضها[1]. وأكدت الجزائر على استقلالية المنطقة وسيادتها في اتخاذها للتدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي، وقد صرح قائد "**الفريق أحمد القايد صالح**" في إطار اجتماع لجنة الأركان العمليات المشتركة لدول الميدان المنعقدة في 21 نوفمبر 2011 قائلا:

" إن الموقف الصارم الذي تم اعتماده للتكفل بانشغالاتنا الأمنية، و تهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي مهما كانت أسبابه و مبرراته، قد أفضى إلى إقناع المجتمع الدولي بتقبل فكرة تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة"[2].

لقد اجتمع قادة جيوش دول الميدان الأربعة (الجزائر و مالي، النيجر و موريتانيا) في 17 سبتمبر 2015 في مدينة تمنراست، و عقد هذا الاجتماع للتأكيد على أن الوضع الأمني في المنطقة ليس على ما يرام، بدليل استئناف القادة العسكريين لقاءاتهم الدولية بعد توقف دام أكثر من عام. حيث كان أخر اجتماع لهم في منتصف 2012 في موريتانيا، و قد جاء في البيان الصادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية:

" إن الوضع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي يتطلب المزيد من اليقظة و يحتم تعاون فعالا مدعما بإستراتيجية مشتركة"[3].

لقد إعتبرت لجنة الأركان العملياتية المشتركة مبادرة للتعاون الأمني المشترك بين الدول الأربعة المنفتحة على منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وما تحويه من تهديدات مختلفة، ففي

---

(1) اعمر بوزيد، "**الساحل في وجه الإعصار.....**"، **مرجع سابق**، ص.(32).

(2) **الفريق أحمد قايد صالح في اجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، (2011/11/21)**، على الموقع: **www.mdn.dz**

(3) عتيقة كواشي، " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد8، (جانفي2016)، ص ص464-465.

البداية نالت المبادرة دعم كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي إعتبرت المبادرة على أنها خطوة مؤسسة لتعاون إقليمي قد يحول دون تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى أفغانستان جديدة، وهي المبادرة التي إعتبرتها كتوجه يتماشى وسياستها في الحرب على الإرهاب غير أن واقع الأمر يقر غير ذلك، فالمبادرة بقيت رهينة حسابات سياسية وأمنية جعلتها هيكلا بدون روح حيث تعاني من الضعف منذ البداية، ويرى العديد من المختصين أن غياب المغرب وليبيا وتشاد عن المبادرة من شأنه أن يعيق التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التهديد الإرهابي للقاعدة وفروعها وعصابات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، كما أن التباين بين الدول الأربعة المشكلة للمبادرة في المجال الإقتصادي والعسكري أدى إلى غياب الشريك القوي للجزائر، حيث تعاني كلها من الهشاشة والضعف في الإمكانيات والوسائل المادية والعسكرية لمواجهة وملاحقة الجماعات الإرهابية المختلفة المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي صعب من مهمة الجزائر بسبب غياب دول قوية يمكن التنسيق معها، من جهة أخرى نجد أن الدول الأعضاء في المبادرة كمالي وموريتانيا والنيجر كلها تعاني من الضعف في مؤسساتها العسكرية و الإستخباراتية، ما صعب من مهمة تبادل المعلومات التي تعتبر ضرورية في مجال تعقب ومكافحة الجماعات الإرهابية.

ثانيا: مجموعة الخماسية لدول الساحل الإفريقي:

" لا يمكننا أن نتخيل حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال العمل العسكري فقط"

هذا ما قاله وزير الشؤون الخارجية الفرنسي " **جان ايف لودريان**" في 1 جويلية 2017، لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك إلى حد بعيد، فالجهد الدبلوماسي الفرنسي على مستوى مجلس الأمن الدولي كذلك الثنائي كان مركزا على إنشاء **G5-SAHEL** الساحل الخماسية و المكونة من تشاد و النيجر و موريتانيا و مالي و بوركينافاسو.

و قد أعلن عن قيامها لأول مرة في ختام قمة ضمت رؤساء موريتانيا و النيجر و تشاد و مالي و بوركينافاسو بنواقشط في 16 فيفري 2014 عن الحاجة لإقامة قوة لمواجهة الإرهاب، و كان هناك قدر كبير من التنسيق بين كل من النيجر و موريتانيا لتحقيق هذه القوة على الأرض. و أقرت هذه القوة مجموعة ممن الأهداف:

1-تقوية الارتباط فيما بين التنمية الاقتصادية و الأمن.

2-توحيد الجهود لمواجهة دول المجموعة الخماسية لخطر تهديد الإرهابيين بالمنطقة، و على رأسها القاعدة و بوكوحرام، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا.

أعلن رؤساء الدول الخمسة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الإفريقي بصفة رسمية تشكيل القوة المشتركة العابرة للحدود في مدينة باماكو في 2 جويلية 2015 بغية توحيد جهودهم في مكافحة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، و اقر مجلس الأمن التاريخ للأمم المتحدة تشكيل هذه القوة في القرار 2359 الذي صدر في 21 جوان 2017 و حظي بدعم من فرنسا.

و تتولى هذه القوة مهمة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الاتجار بالبشر في بلدان المجموعة الخماسية لدول الساحل، و كانت أولى عمليتها العسكرية في نوفمبر 2017 بمشاركة بوركينافاسو و مالي و النيجر، و ترأس هذه القوة منذ 2019 بوركينافاسو و التي يتضمن دورها في توفير التحفيز السياسي للقوة المشتركة.

و من اجل الحصول على الدعم المالي و المادي أسهم المؤتمر الذي عقد في "لا سيل سان كلو" في فرنسا و بدعوة منها في 2017/12/13 إلى ترسيخ مستوى الدعم الدولي لهذه القوة. كما نظم الاتحاد الأوروبي و الإفريقي و الأمم المتحدة و المجموعة الخماسية مؤتمر دعم خصص لمنطقة الساحل في بروكسل في 2018/02/23، و الهدف هو التزام المجتمع الدولي إزاء المنطقة، حيث تم تقديم مساهمات مالية قدرت ب414 مليون يورو، خصصت لتدريب الجيش التابع لهذه المجموعة.

كما عقد مؤتمر دولي أخر للموليين في نواكشوط في 2018/12/06 بغية تمويل المشروع الاستثماري ذي الأولوية التابع لهذه المجموعة، و قد بلغت قيمة التعهدات نحو ملياري يورون و أعلنت فرنسا خلال هذا المؤتمر تقديم مساعدات قدرت حوالي 220 مليون يورو من اجل العمل على تنمية المنطقة و تخصيص 90 مليون يورو منها لبرنامج الاستقرار الطارئ[1].

كما تم عقد قمة "**بو**" في جنوب غرب فرنسا في 2020/01/13 حيث ركزت القمة في بيانها المشترك على حماية المدنيين، و الدفاع عن سيادة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل و كبح تمدد التهديد الإرهابي إلى البلدان الحدودية المجاورة، و إعادة الاستقرار و هو شرطي أساسي لتحقيق التنمية.

و قد شدد وزراء فرنسا و بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عقب اجتماعهم في 27 افريل 2020، على تضامنهم و حشد جهودهم لمواجهة جائحة فيروس كورونا، كما رحبوا بالنتائج الهامة التي تحققت على الأرض منذ انعقاد قمة "**بو**" في جانفي 2020، من الناحية

(1) القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التحالف من اجل منطقة الساحل، فرنسا، **موقع وزارة أوروبا و الشؤون الخارجية**، (ماي 2020)، **www.diplomatie.gouv.fr**

الأمنية و الإنمائية و عودة سلطة الدولة، و قد بدوا التحضير لمؤتمر قمة نواكشوط المزمع عقده في 29-2020/06/30.

و بالعودة لاجتماع 28 افريل 2020 شدد الاتحاد الأوروبي و المجموعة الخماسية و بمساندة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي على التزامهم المشترك بتحقيق الأمن و الاستقرار و التنمية في المنطقة[1].

أما آخر اجتماع لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فقد جمع رؤساء الدول الخمس وهي موريتانيا و مالي، النيجر و تشاد و بوركينافاسو إضافة إلى الرئيس الفرنسي "**ايمانويل ماكرون**"، وعقد الاجتماع بتقنية الفيديو في عاصمة تشاد نجامينا في الفترة الممتدة من 15-16 فبراير 2021، عبر فيها الرئيس التشادي "**إدريس ديبي اتنو**" أن "منطقة الساحل الإفريقي تكافح الفقر الذي يوفر أرضا خصبة للإرهاب" و دعا إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف "التمويل" من اجل التنمية، مما يساهم في الحد من وقف مصدر تجنيد الإرهابيين .

كما أعلنت تشاد إلى إرسالها نحو 1200 جندي إلى منطقة "الحدود الثلاثية" أو ما يعرف بالمثلث الحدودي" بين مالي و النيجر و بوركينافاسو لمحاربة الإرهابيين.

و تعتبر فرنسا الشريكة الأساسية لهذه المجموعة، حيث تسعى الى تقليص عدد قواتها أو وجودها العسكري في المنطقة من خلال طلبها إلى دول المجموعة الخماسية الى إرسال قوات أو جنود إلى المثلث الحدودي، حيث تنتشر فيه القوات الفرنسية بنحو 5100 جندي فرنسي.

و على الرغم من النجاحات التكتيكية المسجلة، لا يزال الوضع قاتما فبعد أكثر من ثماني سنوات على بدء أزمة أمنية في شمال مالي و هي تمتد إلى دول الجوار، لا يمر يوم تقريبا في هذه الدول خاصة النيجر و تشاد و بوركينافاسو من دون وقوع هجوم و يشكل المدنيين الضحايا الرئيسيين للنزاع، حيث تجاوز عدد النازحين نحو 2 مليون نازح[2] إلى غاية جانفي 2021.

ومن التحديات التي تواجه هذه المجموعة تحديات أمنية و أخرى اقتصادية. فعلى الصعيد الأمني، يبدو أن التحديات التي تواجه المبادرة، هي ظاهرة الإرهاب العابر للأوطان و الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة. كما باتت هذه الجماعات تتمول من نشاطات التهريب والهجرة

(1) ائتلاف منطقة الساحل، الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا، **موقع وزارة أوروبا و شؤون الخارجية**، (فبراير 2021)، **www.diplomatie.gouv.fr**

(2) "قمة مجموعة الساحل: دعوة لدعم دولي للتنمية بهدف محاربة الإرهاب و تشاد تنشر 1200 جندي في المثلث الحدودي"، تاريخ النشر (2021/02/16)، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، **www.france24.com**

غير الشرعية، و التمويل غير الشرعي بالأسلحة و المواد الضرورية، حيث تم تسجيل تعاون بين منظمات المافيا التي تنشط في تجارة المخدرات و الجماعات الإرهابية، مما جعل من مالي، النيجر و تشاد وليبيا أهم معابر التهريب الرئيسية في منطقة الساحل ووفر لها دخلا كبيرا،[1].

أما التحديات الإقتصادية، تشكل من جهتها عائقا أمام فاعلية ونجاح هذه المبادرة، فغياب الإرادة الفعلية لجلب الإستثمارات الأجنبية إضافة إلى تفشي الأمية والفقر، جعل من هذه الدول مرتعا للجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى انتشار الفساد وغياب الشفافية، سيطرة إقتصاديات الريع، تآكل الطبقة الوسطى التي هي عماد أي اقتصاد ديناميكي. هذه كلها تحديات قد لا تساعد هذه البلدان من وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ الفعلي بالشكل المرجو، وتجعلها من جهة ثانية في حاجة دائمة للمساعدات والتدخل الأجنبي.

إن موقف الجزائر من هذه المبادرة، على المستوى الرسمي أعلنت الجزائر عن ارتياحها لإنشاء مجموعة الدول الخمسة في الساحل، الذي رأت فيه ضرورة للتعاون بين هذه الدول التي تواجه التحديات نفسها، حيث صرح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية "**عمار بلاني**" قائلا:

"**إننا نحيي قرار هذه الدول لإنشاء هذه المجموعة، والتي تشكل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمم المتحدة في الساحل، والتي تتقاسم نفس الخصوصية السوسيو-اقتصادية، الجغرافية، والبيئية. بالنظر لتجنيد الأموال الخارجية الضرورية لإطلاق مشاريع بنيوية من أجل محاربة الفقر وتشجيع التنمية والأمن الإنساني**".

لكن الواقع يشير إلى غير ذلك، فيبدو أن الجزائر أكبر المعارضين لهذه المجموعة. كون الأخيرة لديها تصورات للتعامل مع تحديات المنطقة الصحراوية-الساحلية، تتناقض ومبادئ وإدراكات الجزائر للأمن والتنمية في المنطقة، التي تؤكد أساسا على درء التدخل الأجنبي وتفادي اللجوء إلى القوة العسكرية لحل أزمات هذا الفضاء الجيوسياسي. فقد دعت مجموعة الخمسة رسميا إلى تدخل دولي في ليبيا لعزل الجماعات المسلحة. و هو ما تعارضه الجزائر بشدة.

و بالرغم من أن إنشاء هذه المجموعة كانت بتأكيد موريتاني و من طرف الرئيس الموريتاني-ولد عبد العزيز-، إلا أنها لن تكون بديلا عن أي بناء استراتيجي في المنطقة الصحراوية-الساحلية كتجمع الساحل و الصحراء أو مبادرة دول الميدان، وإنما ستكون مكملة لها ومتعاونة مع كل التجمعات الإقليمية.

(1) الحسين الشيخ العلوي،" تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات"، **مركز الجزيرة للدراسات** ، (اكتوبر 2014). **www.aljazeera.net**

و في 18ديسمبر 2014 دعت موريتانيا الجزائر للمشاركة في قمة ما يسمى "**بمسار نواقشط**"، و التي أطلقت مارس 2013 من طرف لجنة السلام و الأمن للاتحاد الإفريقي، و يضم هذا المسار 11 دولة، و يهدف إلى:

1-تعزيز التعاون الأمني و تفعيل هندية السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل و الصحراء[1].

و الحقيقة، أن الجزائر ودورها الإقليمي المتنامي في المنطقة الساحلية-الصحراوية، كان في قلب أهداف هذه المجموعة. فإقصاء الجزائر من هذا البناء الإستراتيجي بالرغم من أنها بلد معني بما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي، حيث ترى المجموعة الخماسية أن وجود الجزائر سيوفر انسجاما و توافقا أكبر في رؤيتها لمكافحة التهديدات في المنطقة خاصة الإرهاب. التي تتواءم وتصورات القوى الكبرى لمكافحة هذه الظاهرة. فالحضور الجزائري، كان دائما لمعارضة سياسات القوى الكبرى، وهذا ما يحول دون استفادة دول الساحل الأخرى الأشد فقرا في العالم من دعم غربي، سواء في شكل مساعدات مالية أو مسح للديون أو إستثمارات[2].

ثالثا: مكافحة تمويل الإرهاب في الإستراتيجية الجزائرية:

اتبعت الدولة الجزائرية إستراتيجية دولية تقوم على تحسيس الشركاء بحتمية التعاون بحثا عن الفعالية اللازمة و تهيئة الظروف المساعدة على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود الإقليمية للدول، و هذا بالعمل على استصدار قرارات ملزمة على مستوى مجلس الأمن، هذا الأخير الذي يؤكد أن منظمة الأمم المتحدة هي الإطار الملائم لإرساء تعاون دولي يوظف الوسائل القانونية الناجعة لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية و من يقدم لهم التمويل أو المساعدة[3].

و لقد تكللت مساعي الجزائر في مجال السعي إلى إقناع المجتمع الدولي بضرورة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيث نجحت في الحصول على تأييد دول الاتحاد الأفريقي في دورته العادية بمدينة سرت الليبية في جويلية 2009 لتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وعلى اتخاذ مجلس الأمن لقرارات مهمة، لا سيما القرار 1904 -2009، و

---

(1) عبد النور بن عنتر، " **تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي –المغربي**"، **مرجع سابق**، ص.(134).

(2) قط، " **البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع...، مرجع سابق**، ص.(208).

(3) قويدر منقور، " **تكثيف التعاون الدولي ضد تمويل الجماعات الإرهابية: رهان استراتيجي للدبلوماسية الجزائرية**"، (ب.ب.ن، ب.د.ن، ب.س.ن)، ص.(3).

المصادقة بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 -2014 التي تدين عمليات اختطاف و احتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، و قد ورد في الفقرة التاسعة من هذه اللائحة الإشارة إلى اعتماد المنتدى العالمي "**مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها**".

إن قرار مجلس الأمن الذي يلزم الدول الأعضاء و الشركاء من القطاع الخاص بتنفيذ توصيات لائحته المتعلقة " **بحظر تقديم أموال أو أرصدة مالية أو موارد اقتصادية أو غيرها من الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفدية أو التنازلات السياسية**"، يمثل تجسيدا حقيقيا لنظرة الدولة الجزائرية التي اعتبرت اللائحة **2133**إشارة إيجابية من أجل مقاربة دولية شاملة تهدف إلى مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية و كل النشاطات المرتبطة بها[1].

وتعتبر الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الإرهاب كمتابعة للصكوك والقرارات الأفريقية القائمة من أهم الجهود التي إتخذها الاتحاد الإفريقي هي تلك المبادرات المتعلقة بدفع الفدية للجماعات الإرهابية، وبوضع قانون نموذج وتعيين ممثل خاص للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب[2].

إن مقاربة الجزائر في مجال معالجة ظاهرة الإرهاب القائمة على عدم التفاوض مع الإرهابيين أو دفع الفدية لهم، حظيت بإشادة المجتمع الدولي، فيسجل للجزائر تحذيرها الشديد من خطورة الظاهرة، و كان لها السبق في المطالبة بتجريم دفع الفدية للإرهابيين من أجل تحرير الرهائن، و سبق لها أن أبدت في مختلف المحافل الدولية و الإقليمية حرصا شديدا على التوعية بمخاطر هذه المساومات التي تلجا إليها الجماعات الإرهابية، كما اعتبرتها من أهم مصادر تمويل الإرهاب و الجريمة المنظمة[3].

الفرع الثالث: المقاربة الجزائرية الإنسانية في الساحل الإفريقي ربط الأمن بالتنمية

مما لا شك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن انخفاض

---

(1) قويدر منقور ، **مرجع سابق**، ص (03).

(2) الطاهردلول،السايح بوساحية، **مرجع سابق**، ص. (24).

(3) قويدر منقور ، **مرجع سابق**، ص.(04).

المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الأفريقية، إذ يرى وزير الخارجية الجزائري السابق " مراد مدلسي"

" أن حل مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة و لائقة"[1].

فاليوم في الساحل الأفريقي كما في أي مكان آخر، يكون الرد على الإرهاب أولا من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثم بالعدالة الاجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني، بعيداً من الإطار العسكري لمعالجة ظاهرة الإرهاب، ذلك أنها مسألة معقدة ومتشابكة في آن واحد.

و تقوم المقاربة الجزائرية و إدراكا منها بأن الفقر والجهل و الأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له، فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العبر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري من خلال:

1-إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان وهو ما تلح عليه الجزائر من خلال تفعيل التنمية في الساحل[2]، لأنه لطالما نادت الجزائر بضرورة ربط الأمن بالتنمية في الساحل، و ذلك انطلاقا من منطق أن انعدام التنمية والفقر من أبرز المغذيات للإرهاب والجريمة.

2-الإتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر، بين المتمردين الطوارق والحكومتين المالية والنيجرية، منذ بداية التسعينات. والتي أكدت على أسبقية التنمية كشرط احترازي ضد أي حركيات لا أمنية في المنطقة، فقد قدمت الجزائر مساهمة مباشرة في تنمية المناطق الحدودية حيث التزمت بتمويل 20 مدرسة ومؤسسة تكوين، في قرى شمال مالي، وتمويل عمليات حفر عشرات الآبار و إقامة حواجز مائية سطحية، وإنشاء مدارس وعيادات في مناطق حدودية، يستفيد منها البدو الرحل الجزائريون وبدو الدول المجاورة في إطار برنامج لمساعدة دول الساحل، يجري تنفيذه مع الإتحاد الأوروبي ومنظمات حكومية أمريكية بقيمة 100 مليون دولار. ويتضمن البرنامج بناء

---

(1) عربي بومدين، فوزية قاسي " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**"، **مجلة المستقبل العربي**،(لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد456، فبراير 2017)، ص ص (138-139).

(2) خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، **رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص دراسات افريقية** (جامعة الجزائر3، كلية العوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011)، ص.(185).

تجمعات سكانية جديدة في مناطق قريبة من القرى الموجودة في شمال مالي، وبناء مستوصفات ومراكز طبية[1].

3- الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيوياً بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيسهم لا محالة في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في منطقة الساحل الأفريقي بما يتماشى ومنطق الأمن الإنساني وتفعيل وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية[2].

إن مشاركة الجزائر في قمة الإليزيه حول السلم والأمن في أفريقيا 6 و 7 ديسمبر 2013 التي ركزت على ثلاثة محاور حول السلم والأمن في أفريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية، إضافة إلى التغيرات المناخية، حيث تم الإعلان عن تنظيم قمة الإليزيه من قبل الرئيس الفرنسي السابق " **فرانسو هولاند**" و هذا خلال قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في ماي 2013 بأديس أبابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه. وفي خضم الحرب الأخيرة في مالي التي أدت إلى انهيار كل أبنية الدولة، شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013 ضمن 45 وفداً من وزراء ومسؤولين من مالي وليبيا، إضافة إلى مانحين دوليين مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، لتمويل خطة تنموية للنهوض بالبلاد على مدى سنتين 2013-2014 ، بعدما دمرتها الحرب ضد الجماعات الإسلامية المتشددة في شمال البلاد، حيث يعد هذا المؤتمر الذي بحث المسائل الاقتصادية لمالي حسب تصريح "عمار بلاني" الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية، أنه " يشاطر تماماً التصور الجزائري المتعلق بعدم قابلية الفصل بين الأمن والتنمية". وفي هذا الاتجاه جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" **Laurent Fabius**في افتتاح المؤتمر أن المعادلة بسيطة: لن يكون هناك أمن واستقرار دائمان من دون تنمية، ومن دون ديمقراطية. لذلك يتعين التحرك في وقت واحد على الأضلع الثلاثة لمثلث الأمن والديمقراطية والتنمية[3].

([1]) قط، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن.....، مرجع سابق**، ص(204).

([2])عربي بومدين، فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص.(139).

احتضن قصر الأمم بنادي الصنوبر يومي 7-2011/09/8 ندوة دولية رفيعة المستوى من أجل مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و دفع جهود التنمية، و ذلك تتويجا للاجتماع الذي عقد في 20 ماي 2011 بباماكو. و بحضور دول الميدان الأربع و 38 وفد من مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة و الشركاء الإقليميين و الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن و المؤسسات المانحة و المنظمات الإقليمية، و ضمت أيضا وفود من وزراء الخارجية و خبراء أمنيين و سياسيين و عسكريين.

و قد خصصت هذه الندوة للشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن و التنمية، و جاءت في وقت حساس بالنسبة للمنطقة بسبب تسارع و احتدام غير مسبوق في تجارة السلاح و تزايد في وتيرة العمليات الإرهابية و الجريمة المنظمة بكل أشكالها. و نظمت في جلستين الأولى مفتوحة و الثانية مغلقة و تمحورت الندوة حول[1]:

أ-تنمية عاجلة ووضع تصور جماعي مع بلورة ميكانيزمات ملموسة لترجمة الخيارات التي تفرضها التحديات و ضرورة مواجهتها.

ب-ورشات عمل تناولت إستراتيجية مكافحة الإرهاب و الثانية كانت للجريمة و المنظمة و الثالثة حول موضوع التنمية المحلية في المناطق المعزولة و الارتباطات الفعلية بين الآمن و التنمية.

ج-العمل يجب أن يتم بالتنسيق مع الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية في هذا الإطار، خاصة أن مقاربة دول الميدان بنيت على أربع آليات (سياسية و دبلوماسية و عسكرية و أمنية و تنموية).

د-إرساء حوار معمق و تأسيس شراكة ناجعة من خلال دفع قوي للتعاون مع الشركاء من خارج الإقليم حول محاور معينة تتمثل في :

تبادل المعلومات. توفير الإمكانيات و التجهيزات الضرورية.

*الالتزام بمكافحة ورفض دفع الفدية التي تمثل دعما للإرهاب.

و اختتمت الندوة ببيان ختامي جاء فيه:

1-الرؤية المشتركة للشراكة التي تود دول الميدان تعميقها مع مختلف الفاعلين الدوليين.

2-كانت فرصة لعرض إستراتيجية دول الساحل المشتركة سواء في المستوى السياسي أو العسكري أو الأمني أو التنموي(اجتماع الجزائر 2010 و اجتماع باماكو 2011).

3-التطابق في تحليل الأوضاع في المنطقة.

(1) بدون مؤلف، "ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية"، **الجيش**، (الجزائر ، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، العدد579، أكتوبر2011)، ص ص(22-26).

4-التكامل في وجهات النظر، حيث سجل تكامل في المقاربة المقدمة من طرف دول الميدان أو نظيراتها من دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن التحديات واحدة (الإرهاب و الجريمة المنظمة بكل أنواعها و جهود التنمية).

5-انسجام و حرص الفاعلين الدوليين على تدعيم الإستراتيجية.

6-الشراكة و العمل على رفض تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية.

7-التأكيد على أهمية تحسين و ترقية المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة المناطق المعزولة و الفقيرة مع منحهم الإمكانيات الضرورية و دعم الجهود المقدمة من طرف الدول.

و عليه، إن الربط بين الأمن والتنمية، كانت من بين أهم المرتكزات التي قامت عليها حركة الدبلوماسية الجزائرية، في سعيها إلى حشد التأييد الدولي لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. وقد اعتبرت أن أهم ما يمكن أن تقدمه الدول الكبرى، هو المساعدة على تحقيق التنمية في المناطق المعزولة من الصحراء.

فالفقر هو ما دفع سكان المنطقة إلى الإنخراط في النشاط الإرهابي، أو باللجوء إلى نشاطات أخرى تستفيد منها الجماعات الإرهابية مثل التهريب وتجارة المخدرات.

المبحث الثاني: استراتيجيات القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية

إن النقطة الأساسية التي يتفق عليها الكثير أن مبادرات الدول الكبرى كأمريكا وفرنسا وبريطانيا لمكافحة الإرهاب في الدول، مبنية على سياسة المصالح، بل والثروات التي تكتنزها، وبالتالي فتلك التحليلات تصب في نظرية واحدة وهي أنه كلما زادت تهديدات الجماعات الإرهابية والتهديدات الأمنية، كلما زادت أطماع الدول الغربية فأطماع هذه الأخيرة تزايدت في هذه السنوات ، وهو ما يدفعها إلى الإعلان عن حرب إستباقية على التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب، أو تقديم المساعدات والتعاون مع الدول التي تعاني منها للسيطرة على ثرواتها كالبترول واليورانيوم[1].

المطلب الأول: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي بين الاستمرارية و القطيعة.

تعد أفريقيا من أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية بعد الإتحاد الأوروبي مثلما عبر عنه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران " حين قال: أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في

(1) فتيحة. ز، " دول الساحل ضحية لثرواتها الباطنية اليورانيوم و البترول والذهب وراء الأطماع الغربية"، **الخبر الأسبوعي**، (2010/08/9)، ص.(01).

القرن الحادي والعشرين فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا و منطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أي كانت توجهاتها بالتخلي عن أفريقيا أو أن تولي ظهرها للقارة.[1]

الفرع الأول: أبعاد الاهتمام الفرنسي بدول الساحل الإفريقي

أولا: البعد الاقتصادي: فالمصالح الاقتصادية لفرنسا في إقليم ازواد أو في المنطقة خاصة في مالي و النيجر تتمثل في:

* تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهو ما يُفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم، وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم، فضلا لامتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام، وفي النيجر شركة "اريفا" الفرنسية التي تزود ثلث محطات الطاقة النووية لشركة " أو -دي- اف" للكهرباء في فرنسا[2].

تقع شركة أريفا ببلدة آرليت القريبة من كيدال، والقبائل في هذه المنطقة بين النيجر ومالي من الطوارق. حيث يعاني السكان المحليون من مساوئ استخراج اليورانيوم.

ثانيا: **البعد السياسي:** أما النفوذ السياسي الفرنسي فقد كانت فرنسا البلد الاستعماري الذي تحكم في غرب إفريقيا لما يقرب من قرنين من الزمان بأشكال مختلفة، كما أنها هي التي صنعت النظم الوريثة لحصتها الاستعمارية واستبدلت الجيوش الفرنسية بحكومات أخرى موالية لها، ولكن بدأت الكثير من الدول الفرانكفونية في غرب أفريقيا التوجه إلى الولايات المتحدة وتبني نظاما تعليميًا انجلوفونيا، وهو ما من شأنه أن يقلل التأثير الثقافي الفرنسي في مستعمراتها السابقة، كما أرادت أمريكا أن تبني قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا، وهي مساحة أكبر من ضعفي قارة أوروبا كلها، ولن يتم تغطيتها أمنيًا عبر طائرات استطلاع أو قوات خاصة أو مراكز متنقلة، فلابد لها من قاعدة عسكرية ضخمة واختارت أمريكا شمال مالي كمقر لقاعدتها العسكرية لكن الحكومة

(1) بدر حسن شافعي، **''فرنسا ترتدي ثوب أمريكا في البحيرات العظمى** "في موقع: ; **www .islamonline.net/arabic/politics/2001/08/article.24/.html** (08 /2001)

(2) يوسف محمد صبحي السنيطي، **مرجع سابق**، ص. (07).

المالية رفضت. ومن ناحية أخرى اتجهت بعض الدول الفرانكفونية بالعلاقات التجارية نحو الصين وإيران، فقد نشرت جريدة "**الإندبندنت**" البريطانية في 15 جانفي 2013 أن الحكومة الصينية قد منحت بضعة ملايين من الدولارات لحكومة مالي كمساعدات تنموية، فضلا عن ذلك فقد تم توقيع اتفاقيات تعاون مشتركة بين حكومتي بكين وباماكو في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والاتصالات والبنية الأساسية.

وقد حصلت الصين خلال حكم الرئيس السابق "**أمادو توماني توري**" في عام 2010 على حق التنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي، لذلك رأت فرنسا أن الوقت والظرف مناسبان لتدخل يحقق لها أهدافها ويعيدها للصدارة مرة أخرى، فالتدخل العسكري له فاتورة يجب أن تسددها مالي.

بالإضافة إلى هذا يوجد 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به في منطقة الصحراء والساحل يعتبر الفرنسيين من بين الغربيين الآخرين -هدفا أوليا للخطف-[1].

ثالثا: البعد العسكري: ترتكز السياسة العسكرية الفرنسية على مهمتين حسب ما أشارا إليه كل من **Jean Klein ; Jacques Vernant** و هما:

1-ضمان عدم اختراق التراب و الأقاليم ما وراء البحار.

2-حماية المصالح الأساسية لفرنسا و المساهمة في استقلالية الموارد و التموين الضروري لتنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2].

و يمثل التدخل العسكري الفرنسي مرحلة متقدمة فرضتها تطورات الأحداث و في حالة عجز القادة الأفارقة في معالجة النزاعات و الحروب التي تهددهم و كذا قصور التدابير الأمنية و التقنية التي تقدمها فرنسا و تدفقات السلاح الفرنسي لدول القارة، عن وضع تسوية للأوضاع و إخماد مواطن التوتر و الاضطراب[3].

بالرغم من الجهود الفرنسية للتقليل من التدخلات العسكرية في إفريقيا و تجلى هذا بغلق اغلب قواعدها العسكرية –بقاء قاعدتين-، و كذا إعادة النظر في اتفاقيات الدفاع بما يتوافق مع الكتاب

---

(1) يوسف محمد صبحي السينطي، **مرجع سابق**، ص ص (07-08).

(2) خالد كريم بلقاسم مسعودي، **مرجع سابق**، ص ص(203-205).

(3) المرجع نفسه، ص.(206).

الأبيض للدفاع و الأمن لعام 2008. لكن الواقع يفرض و يقود فرنسا إلى مضاعفة تواجدها في إفريقيا و ذلك من خلال العمليات التدخلية التي قامت بها منذ سنوات الثمانينات و إلى غاية التدخل في مالي[1]، أما الوثيقة الأخيرة لعام 2013جاءت عقب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011 ثم التدخل العسكري في مالي في بداية 2013.

و خلال الفترة الممتدة من 1986-2014 قادت فرنسا سبع عمليات عسكرية رئيسية في إفريقيا، يندرج بعض تلك العمليات في إطار المبادرات الدولية، مثل "**سانغاريس**" في إفريقيا الوسطى، أو "**هارمتان**" في ليبيا، و البعض الأخر يشكل مبادرات فرنسية مثل بعثة " **كوريمب**" في خليج غينيا الهادفة إلى دعم العمليات العسكرية الغينية في مواجهة القرصنة البحرية.

الفرع الثاني: نشاط فرنسا في الساحل الإفريقي

تشارك فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي إلى جانب شركاء دوليين آخرين من اجل الحيلولة، دون أن تصبح هذه المنطقة بؤرة دائمة يسودها عدم الاستقرار حيث يمكن أن تستوطنها الجماعات الإرهابية وتجري فيها مختلف أوجه الاتجار، كالاتجار بالمخدرات و الأسلحة و البشر و تهريب المهاجرين، كلها عوامل قد تهدد امن هذه المنطقة، خاصة بعد أن لوحت الحركات الانفصالية في المنطقة و على وجه الخصوص الحركة الوطنية لتحرير الازواد بالانفصال عن السلطة المركزية في باماكو و إقامة دولة ازوادية تشمل كل سكان إقليم ازواد غاو و كيدال و تومبكتو، و هو ما يخلق فرصة للحركات الانفصالية الأخرى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال كذلك قد يولد تحالفات مع الجماعات الإرهابية المنتشرة في مالي و النيجر و تشاد و بوركينافاسو و نيجيريا دون أن ننسى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي المنضوية تحت لواءه جميع الحركات الإرهابية في المنطقة و في افريقيا. و بالتالي يتمثل نشاط فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي في:

1-تقديم الدعم العسكري: منذ اندلاع أولى شرارة الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي، التزمت فرنسا التزاما حازما من اجل كبح جماح التهديد الإرهابي(التدخل العسكري في مالي سنتطرق إليه في ما بعد).

(1) Aline Lebœuf; Héline Quénot-Suarez;,, **La Politique africaine de la France sous François Hollande ; Renouvellement et Impensé Stratégique ; Programme Afrique Subsaharienne** ,,(Paris : IFRI ;Institut Français des Relations Internationales) ;p.(36).

و يمكن توضيح الدعم العسكري الفرنسي في المنطقة من خلال: (نشر 5100 جندي فرنسي، 75 متعاونا و تدريب أكثر من 7000 جندي تابع للمجموعة الخماسية لدول الساحل و تنفيذ ما يقارب 750 نشاط مخصص للتدريب و الدعم القتالي إحصائيات 2019).

2-بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: أنشئت بناءا على الدعم الفرنسي لهذه البعثة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة و قد حصلت على دعم سياسي من طرف فرنسا، و مهمتها قائمة على[1]:

*دعم تنفيذ اتفاق الجزائر للسلم. *حماية المدنيين. *دعم جهود السلطات المالية الرامية إلى إرساء الاستقرار في البلاد.

و تضطلع بعثة الأمم المتحدة و المزودة بأكثر من 15 ألف عامل مدني و عسكري.

ينظم القرار رقم 2391 الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة في 2017/12/8 أوجه التنسيق بين القوة المشتركة و بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إذ تقدم البعثة الدعم العملياتي و اللوجيستي للقوة المشتركة.

3-إستراتيجية فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي: و ذلك من خلال تقديم يد العون و الدعم لإنشاء بعثتين أوروبيتين تخص كل من دول مالي و النيجر، و هما بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية و هي بعثة تدريب تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، تسدي المشورة منذ 2013 للقوات المالية، و تعمل على تدريبها و تعزيز قدراتها من اجل التصدي للتحديات التي تواجهها و لاستعادة سلامة أراضي مالي و مراقبة الحدود بالتعاون مع دول مجموعة الخماسية لدول الساحل.

أما بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن و الدفاع في مالي و بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن و الدفاع في النيجر فهما بعثتان مدنيتان تقدمان المساعدة للقوات الأمن الداخلية، في هذين الدولتين من خلال التدريب و تقديم المشورة الإستراتيجية و توفير المعدات.

4-أنشطة ترتكز على الدبلوماسية و الدفاع و التنمية: لا يمكن فصل التهديد الإرهابي عن التحديات الاقتصادية و التعليمية و الصحية و المؤسساتية التي تواجهها دول الساحل، و لذلك فمن الأهمية بمكان تيسير المسعى من اجل إحلال السلام و إعادة الاعمار المستدام على أسس

(1) **ministère de l'europe et des affaires étrangères** أنشطة فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي "الدبلوماسية الفرنسية"، تاريخ الاطلاع (2020/11/17)

متينة استكمالا للدعم الفوري المقدم للقوات المسلحة المحلية، و تشكل هذه القناعة جوهر النهج الثلاثي الذي وضعته الجهات الفاعلة المعنية بالدفاع و الدبلوماسية و التنمية على نحو مشترك.

5-حشد الجهود من اجل ضمان الأمن في المنطقة: توجد البعثات الدبلوماسية الفرنسية في كل من بوركينافاسو و موريتانيا و النيجر، و تشاد. و هي تبذل بفضل شبكة سفاراتها جهودا حثيثة داعية شركائها من الدول و الاتحاد الأوروبي و منظمة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم المادي و البشري للمنطقة.

و في عام 2017 تم حشد في المؤتمر المعني بتمويل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية للدول الساحل الجهات الفاعلة الدولية في منطقة الساحل. و خلال مؤتمر 2018 في بروكسل أتاح جمع مساهمات مالية دولية بقيمة 414 مليون يورو، لصالح المجموعة الخماسية لدول الساحل الإفريقي.

6-مواكبة الحوار و إرساء الاستقرار: تسعى الدبلوماسية الفرنسية ميدانيا إلى تحقيق السلام من خلال مواكبة الحوار الذي تجريه مع الأطراف الحكومة المالية و الجماعات الموقعة بشان تطبيق اتفاقيات الجزائر بشان السلام و الهدف منها إيجاد مخرج سياسي إنمائي للتوصل إلى تسوية دائمة للوضع في مالي.

الفرع الثالث: مقاربة الرئيس" ايمانويل ماكرون" في إفريقيا و الساحل الإفريقي:

شكل وصول "**إيمانويل ماكرون**" لسدة الحكم في فرنسا في ماي 2017 زلزالا سياسيا يستوجب إعادة تركيب المشهد السياسي عامة في داخل فرنسا و خارجها، فالقوة الخامسة في العالم تعرف تغييرات كبرى في بنية الدولة وفي توجهاتها العامة بعد انتصار الشعبوية الليبرالية في الانتخابات.

فانتصار "ايمانويل ماكرون" في الانتخابات الرئاسية لعام 2017 يشكل انتصارا لقيم العولمة والحرية الاًقتصادية والدفاع عن مشروع الاتحاد الأوروبي، لكن يبقى التحدي الأمني حاضرا بقوة وأحد أهم الأولويات بالنسبة لساكن الإليزيه والذي طالما وعد خلال حملته الانتخابية بمواجهة الإرهاب من خلال منظومة متكاملة تخص الداخل والخارج وتهتم بمحاور أمنية، عسكرية وسياسية واجتماعية. وقد شهدت السنوات الأخيرة أحداثا إرهابية عديدة في فرنسا كما تعمق التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا والشرق الأوسط[1].

(1) يونس بلفلاح، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2017/06/19)، ص ص (02-03) www.aljazeera.net

أولا: البعد السياسي و الاقتصادي:

1-زار الرئيس الفرنسي **"ايمانويل ماكرون"** العديد من الدول الإفريقية منها كوت ديفوار، حيث تم عقد القمة الأوروبية الإفريقية في أبيدجان عاصمة كوت ديفوار في نوفمبر 2017 و قد تمخضت عن القمة مجموعة من النتائج تتعلق بتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية و الاتحاد الأوروبي في أربعة مجالات حساسة و هي الهجرة، الأمن و تعليم الشباب و التنمية المستدامة[1]، ففي مجال الهجرة غير الشرعية تم وضع إستراتيجية تتمثل في:

*إجلاء حوالي 3800 مهاجر إفريقي في ليبيا بشكل عاجل باعتبار أن العدد الإجمالي للمهاجرين الأفارقة في ليبيا غير الشرعيين قدر بحوالي 400-700 ألف مهاجر إفريقي.

*أكد الرئيس الفرنسي "ماكرون" على ضرورة إجلاء هؤلاء بصفة عاجلة و تشكيل قوة تدخل من الشرطة و الاستخبارات.

*ضرورة تفكيك الشبكات و سبل تمويلها، لان مهربي البشر على علاقة بهربي الأسلحة و المخدرات و الحركات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي.

*كما و قد أكد الرئيس الفرنسي خلال هذه القمة على ضرورة إعادة تأسيس دولة قابلة للاستمرار في ليبيا[2].

فأفريقيا تحتاج أكثر إلى استثمارات حقيقية من أجل خلق فرص عمل للأفارقة، فحسب توقعات البنك الدولي لعام**2018** ستحتل ست دول إفريقية المراتب العشر الأولى في العالم من حيث معدل النمو، حيث ستتربع غانا على المرتبة الأولى عالميًّا بمعدل نمو يفوق **8.3** بالمائة و اثيوبيا **8.2** بالمائة-.

كما إعلان "ماكرون" عن طبيعة دور فرنسا في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، و عن عزم فرنسا التنسيق مع قوات و جيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب، و أنها تحاول تشكيل تحالفات مع دول المنطقة لمواجهة تلك الجماعات و إعلانه في قمة الدول السبع في أوت

(1) أيمن شبانة، القمة الأوروبية الإفريقية وعود بلا مردود، نشرت (2017/12/07)، **جريدة الخليج**، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، **www.alkhaleej.ae**

(2) القمة الأوروبية تتعهد مكافحة الاتجار بالمهاجرين، نشرت (2017/11/30)، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، **www.france24.com**

2019 عن إطلاق مبادرة جديدة للشراكة من اجل الاستقرار في الساحل الإفريقي، و هذا بالتعاون مع ألمانيا[1].

2-وصفت المقاربة الفرنسية بأنها منقوصة، لأنها اهتمت بالجانب الأمني أكثر من الجانب التنموي و هو الذي تحتاجه القارة الإفريقية، فلمواجهة الهجرة الاتحاد الأوروبي و فرنسا مطالبين بدعم التنمية و الاقتصاد من أجل خلق أقطاب تنموية قادرة على استيعاب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا، و تعمل كصمام آمان للتصدي لمشكل الهجرة غير الشرعية.

3- مازالت فرنسا تتحكم في السياسة المالية لأغلب الدول الإفريقية وفي عملتها النقدية ناهيك عن الانتقادات الكبيرة التي توجه للجانب الأوروبي وخاصة فرنسا باعتبارها دائما طرفا في المشاكل إفريقيا لا في الحلول، فلطالما تعاملت فرنسا مع الدول الإفريقية بمنظور فوقي واستعماري ولم تساعد الدول الإفريقية على تبّني أنظمة ديمقراطية وبناء مؤسسات حقيقية نزيهة وقادرة على إشراك المواطنين في صنع القرار، بالإضافة إلى وقوفها حجر عثرة أمام تفعيل المؤسسات الإفريقية الداخلية[2].

ثانيا: البعد الأمني للمقاربة الفرنسية "لامانويل ماكرون" :

تشكل السياسية الخارجية في فرنسا صرحا مهما في الحكم وإدارة البلاد، فهي ما يميز فرنسا عن باقي الدول الأوروبية التي تتوفر على الإمكانات الاقتصادية نفسها، لكن ليس لها ذاك الحضور القوي الذي تتمتع به فرنسا عالميا. فلدى فرنسا أكبر شبكة دبلوماسية بالعالم تقودها وزارة الخارجية الفرنسية ذات التقاليد العريقة والتي تتبنى منهجا علميا في علاقاتها الخارجية فهي على تنسيق وتواصل كبيرين بمؤسسات بحثية ومراكز الفكر الإستراتيجي والتي حددت على مر الزمان الثوابت الفرنسية. و عليه فقد تبنى الرئيس "**ماكرون** " مجموعة من الأهداف و التي تمثلت في:

1- نظمت فرنسا قمة "**لاسال سان كلو**" للتحالف ضد الإرهاب في الساحل بمشاركة مجموعة الخمس، و هي مالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، وموريتانيا. وقد تميزت هذه القمة بغياب الجزائر التي اختارت سياسة النأي بالنفس عن المساهمة في الاقتتال بالساحل

(1) باسم عدلي، "**التنافس العسكري الفرنسي الأمريكي بالساحل الإفريقي-أسباب و الأهداف**-، (2019/11/18)، تاريخ الاطلاع (2020/12/02)، من الموقع **www.al-ain.com**

(2) يوسف بلفلاح، "**المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا**"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2018/02/14)، ص ص2-3.

الإفريقي، ويبدو هذا متسقا مع السياسة الخارجة الجزائرية التي ترفض التدخل العسكري في مناطق خارج حدودها. و تميزت القمة باستدعاء السعودية والإمارات لتمويل المجموعة بعد فشل ماكرون في تجييش قوى أوروبية وخلافاته مع ألمانيا في هذا الخصوص وكذلك مع إيطاليا فيما يخص الملف الليبي. وبذلك، أعطت السعودية مئة مليون يورو ودفعت الإمارات ثلاثين مليون يورو، و لمبلغ السعودي-الإماراتي نصف الميزانية المخصصة لهذا التحالف، ويمكن تفسير هذه المساهمة السعودية بسعي القيادة الجديدة في السعودية لتغيير صورة السعودية كداعمة وممولة للإرهاب أما الإمارات فلديها مشاريع ومصالح اقتصادية بمنطقة الساحل.

ولا يمكن أن يكون هذا التمويل السعودي-الإماراتي قد تم دون موافقة أميركية بل يرى العديد من المحللين أن هاتين الدولتين تمثلان الولايات المتحدة الأميركية في هذا التحالف خاصة أن للولايات المتحدة الأميركية علاقات عسكرية مع دول الساحل من خلال مناورات أسد إفريقيا التي تنظمها الولايات المتحدة الأميركية سنويًّا مع الدول الإفريقية.

2- مواجهة الإرهاب في سياسة "**ماكرون**"، حيث تسعى فرنسا لمواجهة الإرهاب في دول الساحل وتخشى انتقال الإرهابيين لأوروبا، حيث يشير مركز تحليل الجهاد إلى أن فرنسا هي أول مرتع للإرهابيين بدول الاتحاد الأوروبي، فمن بين **7456** مقيما بالاتحاد الأوروبي ومنخرطا في تنظيمات إرهابية، و هناك **2370** فرنسي، **1700** من بريطانيا، و ألمانيا **960** شخصا و حوالي **749** من بلجيكيا ثم **355** من النمسا و **311 من** السويد، و كذا هولندا**285** و اسبانيا **223** شخصا و **503** موزعين على باقي الاتحاد الأوروبي.

كما و توضح التقارير الفرنسية أن من بين **2730** ارهابيا فرنسيا ما زال **668** يقاتلون مع تنظيم "الدولة الإسلامية، **280** قاتلوا بسوريا، و **980** يخططون للذهاب لسوريا أو ضبطوا في محاولات للذهاب لسوريا، و **249** عادوا من سوريا، **173** ما زالوا في مناطق التنقل من فرنسا لسوريا وأغلبهم باليونان. على ذات المنوال، خضع**1400** شخص في فرنسا لقضايا عدلية منهم **802** ما زالوا في قائمة المبحوث عنهم، و **410**يُحاكمون، و **223** حكم عليهم، و **42** في انتظار الحكم.

3-قام الجيش الفرنسي على إرساء برنامج موازنة جديد بين **2019-2025** ، حيث اخذ بعين الاعتبار التحديات العسكرية لفرنسا وجعل ميزانية الجيش أكثر فعالية، فميزانية الجيش

الفرنسي ووزارة الدفاع سنة **2017** هي **33.4** مليار يورو مقابل **32.7** مليار يورو في عام **2016** بنمو يقارب **700** مليون يورو.

ويعتمد الجيش الفرنسي على **202.964** جنديا موزعين على العديد من بؤر التوتر بينما ستشكل ميزانية الجيش الفرنسي، في الفترة ما بين **2018-2022**، **190** مليار يورو، حيث يهدف البرنامج الجديد لجعل ميزانية الجيش تمثل 2 بالمائة من الناتج الإجمالي بسنة **2025**. وسيتم توظيف **500** جندي لتقوية أعداد الجنود الفرنسيين الموجودين بمنطقة الساحل ليضافوا إلى **4000** عنصر موجودين بالمنطقة، كما ستمثل حصة التجهيزات **18.5** مليار يورو سنويًّا خلال هذا البرنامج، كما سيمثل البحث والتطوير مليار يورو سنويًّا. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا البرنامج إلى العمل على شراكة مع بلجيكا لصناعة دبابات متطورة وشراكة مع ألمانيا لصناعة طائرة حربية أوروبية للمستقبل[1].

ما نلاحظه في سياسة الرئيس الفرنسي "**ايمانويل ماكرون**" في منطقة الساحل الإفريقي هي أنها سياسة اتخذت لنفسها نهجا يعتمد على مكافحة الإرهاب كسببا من أسباب عدم الاستقرار و اللاامن في هذه المنطقة، بالغض النظر عن السلوك الخارجي الذي ستنتهجه –التدخل العسكري مثلا- و بالتالي عقدت الكثير من القمم و الاجتماعات من اجل محاربة الإرهاب بشتى الطرق بداية من تقديمها للمساعدات الاقتصادية إلى التحالفات مع الأنظمة الحاكمة وصولا إلى تبني إستراتيجية أمنية قائمة على إشراك دول الساحل الإفريقي مالي و النيجر، تشاد و موريتانيا و بوركينافاسو ما يعرف ببلدان المجموعة الخماسية من اجل مكافحة الإرهاب. ضف إلى الإرهاب هناك الحركات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي و التي أصبح لدى البعض منها تحالفات مع الجماعات الإرهابية و مع منظمات الجريمة المنظمة، و هو ما يعزز تواجدها في المنطقة. و باعتبار أن فرنسا قد رفضت ما صرحت به الحركة الوطنية لتحرير الازواد من اجل قيام دولة ازوادية في المنطقة، لان هذا سيكون له تأثيرات على دول المنطقة و على أمنها القومي بداية من الجزائر وصولا إلى فرنسا.

ثالثا: ماكرون و إستراتيجيته في مالي:

قام الرئيس الفرنسي بأول زيارة له إلى مالي في 19 ماي 2017، حيث زار قاعدة "**غاو**" التي تعرف وجود قوات الجيش الفرنسي وذلك من أجل إعطاء بُعد جديد للالتزام العسكري لفرنسا الموجودة منذ أربع سنوات لمكافحة الجهاديين في هذا البلد.

---

(1) بلفلاح، "المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا"، **مرجع سابق**، ص ص (3-4).

و كانت فرنسا قد نشرت حوالي أربعة آلاف جندي في منطقة الساحل الإفريقي، بعد إرسال جنودها إلى مالي، لملاحقة الإرهابيين المتشددين، كما تم نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لضمان استقرار البلاد، غير أن قوة الأمم المتحدة كانت تفتقر إلى العتاد والموارد مما جعل التسوية بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي هشة ومهَّد الطريق للإرهابيين المتشددين وللمهربين لاستغلال الفراغ في شمال البلاد.

وقال "**ماكرون**" في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس مالي "**إبراهيم أبو بكر كيتا**":

"**آمل في تسريع اتفاق السلام الموقَّع قبل سنتين في باماكو بعد أشهر من المفاوضات في الجزائر بين الحكومة المالية والمجموعات المسلحة القريبة من باماكو وحركة تمرد الطوارق السابقة".**

و قال: " **نعرف أين تكمن الصعوبات الكبرى وماذا علينا أن نفعل. لنفعل ذلك بلا تباطؤ" .**

في حين أبرز الرئيس المالي أن الخطر الحقيقي للإرهاب في مالي قادم من ليبيا التي أصبحت مشتلا للإرهابيين، حيث يخضع المتطرفون إلى تكوينات وتدريبات عسكرية للقتال في مالي، مشددا على ضرورة إشراك كل الدول المجاورة وخاصة الجزائر، النيجر وليبيا في التحالف الفرنسي.

و قام الرئيس الفرنسي بالتحدث إلى 1600 جندي فرنسي من المنتشرين في قاعدة "**غاو**" والمشاركين في عملية "**برخان**"، مؤكدا على أن فرنسا ستكثف جهودها لمحاربة المتشددين في شمال إفريقيا وغربها وستعزز تعاونها مع باقي الأطراف الإفريقية.

فرؤية ماكرون لمواجهة الإرهاب تستوجب العمل بالتوازي بين الخط الأمني-العسكري والخط التنموي، فقد أعلنت الوكالة الفرنسية للتنمية أنها قد خصصت أكثر من **470** مليون يورو كمساعدات للمنطقة لتحسين شروط العيش بها فيما يخص الصحة، والغذاء، والتعليم.

فسياسة ماكرون في الساحل تعتمد على المزيد من الربط بين المعالجة العسكرية وسياسات التنمية، كنوع من الاستجابة لدعوات العديد من المنظمات الإنسانية التي ترى أن المقاربة العسكرية غير كافية لمواجهة العنف، فقد كان الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الإنسان قد نبَّه إلى أن السياسة الفرنسية في إفريقيا هي عسكرية بامتياز، وبذلك دعا فرنسا إلى الاستثمار في قطاع الحوكمة من خلال تحديد وتوضيح صلاحيات ومسؤوليات القوات الفرنسية وباقي القوات مع إشراك الحكومة المالية وإعطائها هوامش واسعة لبسط سلطتها مع إبراز المناطق الآمنة من تلك الملتهبة.

علاوة على ذلك، يستدعي الأمر مكافحة الإفلات من العقاب عبر إعادة توجيه مساعدات فرنسا إلى العدالة، مدينا في ذات الوقت المستوى غير المسبوق من غياب الأمن في مالي.

وكانت منظمة "**هيومن رايتس ووتش**" قد دعت الرئيس الفرنسي "**ماكرون**" إلى حض رئيس مالي" **إبراهيم بوبكر كيتا**" على التصدي للمشاكل التي أدت إلى عقود من عدم الاستقرار وخصوصا الحكومة الضعيفة والفساد المستشري وانتهاكات قوات حفظ النظام، حيث تثبت الوقائع انتشار ظواهر اقتصاد الحرب متمثلة في عمليات الخطف، والنهب والابتزاز ناهيك عن تضخم الأسعار وغلاء المعيشة من خلال ممارسات احتكارية وسرقة المساعدات الإنسانية، كما تعرف المنطقة تجارة غير شرعية تصل إلى حد الاتجار في المخدرات والبشر.

كما أشار "ماكرون" إلى أن فرنسا تريد أن تلعب ألمانيا دورا متزايدا في ملفات الأمن والدفاع، بما في ذلك ملفات إفريقيا والساحل، خصوصا أن ألمانيا أكبر دولة مساهمة في بعثة الأمم المتحدة في مالي.

يمكن وضع السلوك الفرنسي في مالي ضمن الإطار العام لنظرية السياسة الخارجية، فلا منافس عسكريا لفرنسا، أو بالأحرى لا احد من شأنه الحضور أو التواجد عسكريا في مالي سواها. و بالرغم من الحضور الأمريكي في المنطقة عبر قيادة "**افريكوم**" فانه سيكون من الطبيعي أن تقوم فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون من اجل حل الأزمة في مالي، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى هذه الأزمة، بوصفها تقع ضمن نطاق فرنسا بالدرجة الأولى. و يمكن فهم المسؤوليات العسكرية الدولية في مالي و المنطقة المحيطة لها، ضمن الجيوستراتيجية العامة لخليج غينيا و السنغال، توجد ثلاث مقاييس[1]:

1-**مقياس ضيق ساحات التنافس:** و هو مقياس عالمي، يمكن أن يدفع القوى الفاعلة إلى الوصول إلى الساحات الهامشية، و من بينها الساحل الإفريقي، و قاعدة هذا المقياس ليست مادية و مصلحية، فحسب بل تتعداه و ذلك إلى الجوانب النفسية و الثقافية.

2-**المقياس البحري:** الواجهات البحرية الثلاث تعتبر ذات أهمية لإفريقيا الصحراوية، و هي قابلة للتسبب في مواجهة مسلحة، فعبرها يتم الارتباط بأهم المحاور الحالية أو حتى التي يمكن أن تنشأ في حالة ما تحققت فرضيات نشوب نزاعات مسلحة أو توازنات جيواستراتيجية، إلى عناصر عسكرية متعددة الأطراف.

---

(1) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص(277-278).

3-**المقياس الجيو ثقافي –الإسلامي:** إذ تعد المنطقة قلب الجيو ثقافية المسلمة، فهي تعبر عن وجودها قاريا و عالميا بهذه الصفة، و عبرها تتصل مشكلات إفريقيا الصحراوية مع المشكلات الأسيوية الغربية[1].

و يمكن تطبيق هذه المقاييس الثلاثة على السياسات الخارجية، و منها العملية العسكرية الفرنسية في مالي:

أولا: نظرة فرنسا إلى هذه الساحة كمجال للتعبير النفسي و الفكري عن كونها مازالت منافسا على الساحات، و لذا فهي تزيح الضغط عنها من خلال تفعيل سياستها فيها.

ثانيا: لا قيمة كبيرة للحضور العسكري الفرنسي في خليج غينيا، إذا لم يدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للتخلص من أزمة مالي، كما أن عمليتها في مالي تعزز أهميتها في جيبوتي.

ثالثا: فرنسا دولة تتحمل مسؤوليات كبيرة إزاء " **الإسلام الفرنسي**"، و الذي يتكون من جاليات مسلمة وافدة من قلب الصحراء و أطرافها، و منها الاستوائية، و سيشكل تطور الجهاد في هذه المنطقة أثرا كبيرا في الضغوط الثقافية الإسلامية الفرنسية في الداخل و الخارج.

كما يمكن وضع مقاييس ثانوية أخرى لتفسير العملية الفرنسية في مالي مثل: دوافع المحافظة على الموارد و المعادن، أو حماية المواطنين الأوروبيين و الفرنسيين من العمليات الجهادية او حماية العمال الأجانب في الشركات و الاستثمارات، أو التدخل الدبلوماسي أو العسكري في نزاعات مسلحة[2].

المطلب الثاني: سياقات و تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

لقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي أوقف تقدم الجماعات الإرهابية في شمال مالي، بداية مرحلة ما يسمى "**بهولاند 2**" كما مثل استمرارية السياسة التدخلية التي قادها قبله الرئيس " **نيكولا ساركوزي**" في كوت ديفوار و ليبيا[3]، وبانتصار ماكرون في الانتخابات الرئاسية التي شكلت انتصارا لقيم العولمة والحرية الاقتصادية والدفاع عن مشروع الاتحاد الأوروبي، لكن بقي التحدي الأمني حاضرا بقوة وأحد أهم الأولويات بالنسبة لساكن الإليزيه والذي طالما وعد

---

(1) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص (279-280).

(2) المرجع نفسه، ص ص(280-281).

(3) Lebœuf ;Quénot-Suarez ; **Op-Cit** ;p34

خلال حملته الانتخابية بمواجهة الإرهاب من خلال منظومة متكاملة تخص الداخل والخارج وتهتم بمحاور أمنية، عسكرية وسياسية واجتماعية. وقد شهدت السنوات الأخيرة أحداثا إرهابية عديدة في فرنسا[1].

الفرع الأول: سياق التدخل العسكري في مالي:

لقد عكس التدخل الفعلي للقوات الفرنسية في مالي شعارين هما:

1- حماية العاصمة باماكو من سيطرة القوى الإرهابية و التي ترفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية-تدخل هذه المهمة ضمن مهمات الميراث أو الإرث الفرنسي في إفريقيا الفرنسية عموما-.

2- مكافحة الإرهاب في الساحل أو بشكل عام.

و يفسران هذان المنطلقان السند الشرعي للتدخل الفرنسي، إضافة إلى موافقة الايكواس و القرارات الأممية الثلاثة رقم 2056، 2071، 2085 و القرار الأخير هو الذي أعطى الشرعية لهذه العملية. (لا يوجد أي اتفاق دفاعي بين مالي و فرنسا يقضي بفرنسا الدفاع عن مالي في حالة الهجوم، سوى انه ثمة اتفاق يعود إلى 1985 يتعلق بتكوين عسكريين ماليين من طرف الجيش الفرنسي)[2].

صرح رئيس الحكومة الفرنسية "**جان مارك-ايرولت**" أن التدخل الفرنسي جاء من أجل تحقيق ثلاثة أهداف إضافة الهدفين السابقين، و هي:

1- الحفاظ على الدولة المالية ووحدة ترابها و سلامة أراضيها، و من ضمنها عدم الاعتراف بالانفصال الذي أردته الحركة الانفصالية –الحركة الوطنية لتحرير الازواد-لان هذا يشكل ذريعة او دفعة لكل الحركات الانفصالية المنتشرة في العالم أن تطالب بالانفصال عن السلطة المركزية للدولة-.

2-إيقاف زحف الجماعات الإرهابية نحو الجنوب.

3-التحضير لنشر قوة للتدخل افريقية مرخص لها من قبل مجلس الأمن الدولي. إن الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية الأمنية و العسكرية في المنطقة. و أن القتال في مالي هو تأمين للنيجر و تشاد و بوركينافاسو و موريتانيا[3].

---

(1) يونس بلفلاح، "**المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون**"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2017/06/19)، ص.(02-03).

(2) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص.(282).

(3) عبد النور بن عنتر، " **التدخل الفرنسي في مالي: نظرة من الدخل الفرنسي الرسمي و الشعبي**"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2013/0/27)، ص.2.

في 10 جانفي 2013 تراجع الجيش المالي بشكل كبير و سيطرت الجماعات المسلحة على مدينة "كونا" متوجهين نحو "موبتي"، فأصبحوا بالقرب من العاصمة باماكو، الأمر الذي وضع البلاد و المنطقة ككل في خطر[1]، فنشرت فرنسا - بناء على طلب الرئيس تراوري ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن2085 لنشر قوة " **الميسما** " بمالي - بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم " **عملية سيرفال** أو **القط المتوحش**" في 11 جانفي 2013 [2]، و جاء سرعة القرار الفرنسي بالتدخل نتيجة المعطيات الجديدة بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي، وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، و بهدف طرد الجماعات الإرهابية و الحركات المتطرفة، أي أن حرب فرنسا في مالي تقع ضمن "مكافحة الإرهاب كما اشرنا " التي أصبحت تعبيرا غير محدد لكنه مبرر على الصعيد الدولي في ظل إستهداف حركات في بلدان عدة وبغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان.

لقد حظي قرار التدخل بدعم الكثير من الدول الأوروبية على غرار ألمانيا و الدنمارك و اسبانيا، هولندا و بلجيكا إضافة إلى مجلس الأمن و بعض الدول الإفريقية ككوت ديفوار و السنغال و نيجيريا، غانا و إثيوبيا و جنوب إفريقيا و غامبيا .....، و قد اتخذت فرنسا هذا القرار تحت البند رقم **51** من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على شرعية الدفاع عن النفس الفردي و الجماعي، في حالة تعرض أحد أعضاء الأمم المتحدة لعدوان مسلح.

وقد بدأت فرنسا عملياتها الجوية بعد يوم واحد من صدور القرار القاضي بالتدخل في مالي[3]، فقصفت طائرة الشبح **(ميراج** 2000) و طائرات هليكوبتر من نوع **(غزال)** فمابين ليلة 11-12 جانفي 2013، مجموعة من عربات النقل و كذا مركز قيادة و توقيف تحرك بعض الإرهابيين نحو موبتي، و قتل خلال العمليات احد الفرنسيين لإحدى الطائرات الهيلكوبتر التي نفذت العمليات. تم استعادة مدينة "كونا" في 12 جانفي و تم قتل ما يقارب 100 مقاتل من الجماعات الإرهابية، إضافة إلى إشارة العديد من المصادر إلى مقتل أحد أهم المسؤولين

---

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(185).

(2) فريدوم انوهاو، " **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة** "، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، (2013/02/13)، ص.(08).

(3) **التدخل العسكري الفرنسي**، موسوعة المقاتل، **مرجع سابق**.

في حركة أنصار الدين و هو "عبد الكريم" حيث أعلن وزير الدفاع الفرنسي " **جان ايف لودريان**" في 21 جانفي2013 استعادة القوات العسكرية المالية الفرنسية لمدينتي "ديابالي و دوانتزا" تم مع نهاية جانفي2013 استعادة اغلب المدن التي سيطرة عليها الجماعات المسلحة، و في 30 جانفي أعلنت فرنسا الحوار مع سكان شمال مالي[1].

خريطة رقم09 تمثل مجموعة المساعدات الدولية لفرنسا في العملية العسكرية في مالي.

المصدر: شبكة الراقي.

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، المكان نفسه.

الجدول رقم 08 يوضح المساعدات الدولية التي تم تقديمها من إنجاح العملية العسكرية الفرنسية في مالي.

الدعم بالطائرات والمعدات	الدعم الاستخباراتي و اللوجيستي	الدعم عن طرق فتح المجالين الجوي و البري	الدعم المالي	الدعم بالقوات البرية	الدعم السياسي
بريطانيا ألمانيا أمريكا كندا الدنمرك و إسبانيا هولندا و بلجيكا الإمارات	أمريكا و الدنمرك بلجيكا و روسيا	الجزائر و المملكة المغربية	الإمارات، البحرين اليابان، الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، بنين، كوت ديفوار السنغال، نيجيريا، غانا إثيوبيا، جنوب إفريقيا ، جامبيا	نيجيريا،السنغال بوركينافاسو بنين، توغو، تشاد النيجر،غانا ، غينيا ،الجيش المالي،حركة تحرير الازواد	الاتحاد الأوروبي و أمريكا

المصدر:عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات أمنية و إستراتيجية (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و لعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014)، ص(129).

يمثل الجدول أعلاه مجموع المساعدات الدولية التي منحت لفرنسا في إطار التدخل العسكري في مالي، حيث نجد مساعدات قدمت في إطار الاتحاد الأوروبي إذ وافق وزراء خارجية دوله على إرسال عسكريين لتدريب القوات الحكومية في مالي، واتخذ هذا القرار في اجتماع وزاري استثنائي مخصص للأزمة المالية في بروكسل بتاريخ **2013/01/17** الذي ينص على نشر حوالي **450** عنصراً أوروبياً من بينهم **200** إضافة لتقديم **50** مليون دولار من

الإتحاد الأوروبي اعتبارا من منتصف فيفري **2013** في إطار المهمة، كما جرى اختيار اللواء الفرنسي " **فرانسوا لوكوانتر**" لترؤس هذه البعثة وقد وصل إلى باماكو لمباشرة مهامه.كما قدمت بريطانيا طائرتي نقل عسكريتين من طراز(سي-17) لنقل الجنود و العتاد من فرنسا للمشاركة في الهجوم على الجماعات المسلحة، كما قدمت طائرة ثالثة من الطراز نفسه من طرف الولايات المتحدة، إضافة إلى مبلغ مالي مقدر ب8 ملايين دولار، و طائرة رابعة من عند دولة كندا(بوينغ سي-17).

، و اسبانيا قدمت طائرة من الطراز(C-130) أما الدنمرك فقد قدمت طائرة نقل من نوع نفسه، كما وفرت بلجيكا طائرتين من هذا النوع، إضافة إلى مروحيتين لإجلاء الجرحى وطائرتين لنقل الجنود تم تجهيزهما بمعدات طبية إسعافية، كما أنبأت السلطات البلجيكية أنها لن تنشر أية عناصر على الأرض من ناحيتها جاء ذلك على لسان وزير الدفاع البلجيكي " بيتر ديكريم".

لنقل الحملات الصحية، كما قدمت طائرة من نوع(C-160)أما ألمانيا أرسلت طائرتي نقل لنقل القوات الأفريقية، كما قدمت هولندا طائرات نقل من طراز (A-130) (ايرباص

وقررت دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم طائرتي نقل من طراز (سي-17).(DC-10) إضافة إلى الدول الإفريقية كل دولة ساهمت في العملية العسكرية سواء عن طرق تقديم مساعدات مالية أو استخباراتية أو لوجيستية و حتى الجزائر و المغرب قامت بفتح مجالهما الجوي و البري، و كذلك نجد بعض الدول الإفريقية التي ساعدت القوات الفرنسية بنشر عدد من قواتها العسكرية.

إضافة لكل ما سبق فإن الحكومة اليابانية قد أعلنت أنها ستقدم 120 مليون دولار للمساعدة على إرساء الاستقرار في مالي والساحل، بعد بضعة أيام على مقتل عشرة يابانيين في عملية احتجاز رهائن في الجزائر، تتصل بالنزاع في هذا المنطقة من شمال إفريقيا.

الجدول رقم 09 يمثل المساهمات لكل من الدول و المنظمات الدولية في العلمية العسكرية الفرنسية في مالي

الدول أو المنظمات	MISMAقوات الميسما	دعم قوات المسلحة لمالي ومساعدات إنسانية.
الإتحاد الأوروبي	مليون دولار 67,2	
الولايات المتحدة الأمريكية	96 مليون دولار	

فرنسا	53.8 مليون دولار	9.4 مليون دولار قوات مالي
الاتحاد الإفريقي	45 مليون دولار	5 مليون دولار قوات مالي
جنوب إفريقيا	10 مليون دولار	10 مليون دولار كمساعدات إنسانية
اليابان		120 مليون دولار كمساعدات إنسانية
كندا		مساعدات بالطائرات في عملية سرفال قدرت 13مليون دولار
الصين		مليون دولار
بريطانيا	4.7 مليون دولار	3.2 مليون دولار لقوات مالي و 12.6 مليون دولار كمساعدات إنسانية
ألمانيا	20مليون دولار	4.5 مليون دولار للمساعدات الإنسانية
استراليا	5.6 مليون دولار	22.6 لقوات مالي.

المصدر: شليغم عبير، التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات أمنية و إستراتيجية (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و لعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014)، **ص ص130-131.**

نلاحظ في هذا الجدول أن المساعدات الدولية سواء كانت من طرف الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و كندا اليابان و استراليا، أو الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي كمنظمة فان معظمها صبت من اجل مساعدة و مساندة قوات " **المسيما**"، حيث قدرت بنحو **302.1** مليون دولار، أما المساهمات الأخرى و التي كانت على شكل مساعدات قوات مالي المسلحة و للجيش المالي فقدرت بنحو **54.2** مليون دولار مقارنة بالمساعدات الإنسانية التي منحت فقد قدرت في مجموعها بنحو **147.1** مليون دولار ، هذا إن دل إنما يدل على رغبة الدول هذه و المنظمات في تقديم يد العون للشعب المالي الذي يتخبط في الفقر و ضعف التنمية في كل المجالات

و يقوم التدخل الفرنسي في مالي على ثلاثة محاور أو خطوات:

أولا: الضربة الجوية: و التي تستهدف سيارات الدفع الرباعي المسلحة، و مراكز تجمعها على الخط الفاصل بين الشمال و الجنوب.

ثانيا: تعزيز وحدات القوات الفرنسية الخاصة، التي نقلت إلى المعارك في مالي، من قواعد تمركزها في بوركينافاسو، و التي شاركت في استعادة مدينة "كونا" الإستراتيجية كما أسلفنا سابقا، التي كانت سببا المباشر لإطلاق العملية الفرنسية.

ثالثا: تعزيز القوة الفرنسية المترابطة في باماكو بعناصر فرنسية إضافية من القوات المرابطة لدول الجوار، و خاصة كوت ديفوار و تشاد، منها خمس طائرات من نوع ميراج للقيام بالضربات الجوية، بينما وضعت فرنسا قيد التأهب طائرات من "**رافال**" و تولت فرنسا بدء العمليات بالتعاون مع القوات الحكومية، و بمشاركة جنود من نيجيريا و السنغال. فقد كان من المقرر نشر نحو 3300 جندي، بقيادة نيجيريا تحت إمارة " **شيهو عبد القادر**" حيث ساهمت نيجيريا بنحو 900 جندي في تلك القوة، التي تتكون من ثماني دول إلى جانب نيجيريا توجد كل من التوغو و بنين و السنغال، النيجر و غينيا و غانا و بوركينافاسو. و من المقرر أن تتسلم المسؤولية الأمنية من الجيش الفرنسي، و من المنتظر استكمال وصول نحو ألفي جندي ليتم في النهاية نشر 5300 جندي إفريقي في مالي[1].

الخريطة رقم10: تمثل صورة توضيحية لقوات التحالف التي شاركت في التدخل العسكري الفرنسي

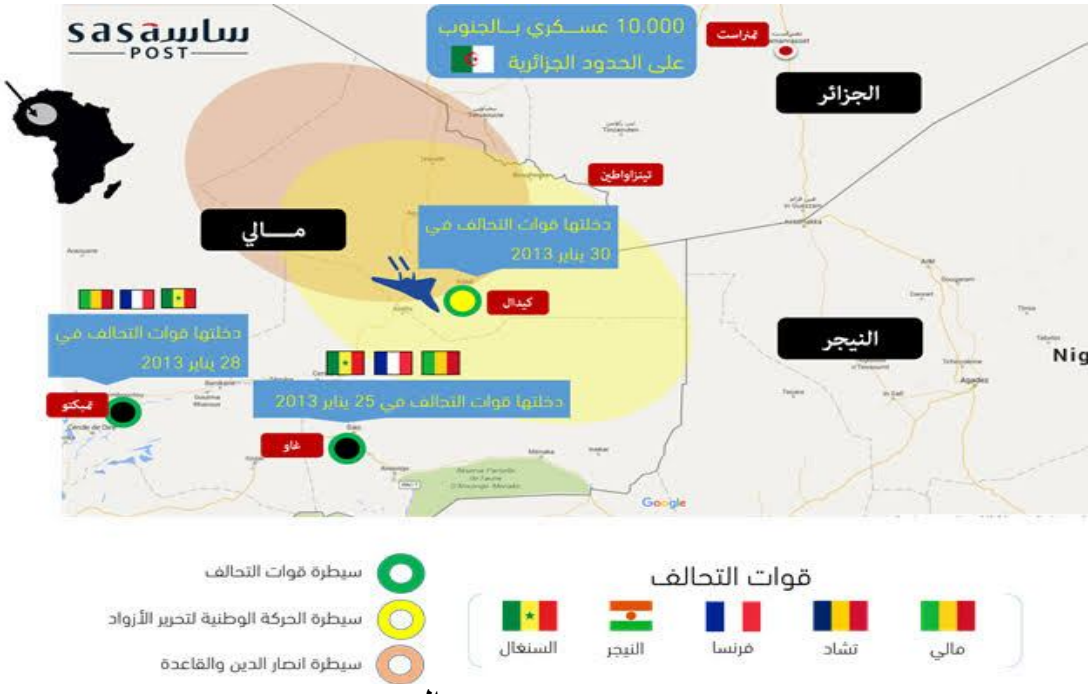

المصدر:www.saspost.com

لقد برز التعاون الإقليمي و الدولي من أجل إنجاح التدخل العسكري، و استرداد شمال مالي من الجماعات المسلحة بأقل الخسائر و بأسرع وقت، دون التورط في إثارة إشكاليات أخرى، قد تجعل

(1) **التدخل العسكري الفرنسي**، موسوعة المقاتل، مرجع سابق.

من مقولة أفغانستان إفريقيا أو صومال أخرى موجودة على أرض الواقع، لكون التدخل العسكري قد لاقى معارضة مهمة لعدة أسباب ترتكز في الأساس بالأذى الذي سيلحق بالمدنيين سكان المنطقة عموما، الذين يعانون من الفقر و الظروف المعيشية الصعبة، سيضاعف من موجة الهجرة الجماعية و انتشار اللاجئين بشكل سريع و فوضوي، مما سينعكس على الوضع في المنطقة و على دولها و سكانها[1].

لقد ضم التدخل العسكري الفرنسي خمس عمليات عسكرية من أبرزها:

1-**العملية الأولى هي "ايبرفييه"**: انتشرت قوة "**ايبرفييه**" في تشاد، في فيفري 1986، بطلب من سلطات البلاد، في إطار الصراع المندلع بين ليبيا و تشاد، ضمن مهمة تقضي حماية مصالح فرنسا و تقديم الدعم اللوجيستي لقوات الجيش و الأمن التشاديين، و استمرت تلك العملية حتى جويلية 2014. ووفق موقع وزارة الدفاع الفرنسية، فقد بلغ عدد جنود تلك القوة قبل أشهر من انتهاء مهامها نحو950 عسكريا موزعين على قوات برية (320 جندي و 80 سيارة) و أخرى جوية (150 جندي و 12 طائرة بقاعدة نجامينا) و قاعدة دعم مشتركة لتقديم الدفع الميداني و الفني للوحدات المتمركزة في مختلف المواقع[2].

2-**عملية "برخان"** التي جاءت عوضا عن مهمة "**سيرفال**" في 1 أوت 2014، و التي تتعلق بخمسة دول (مالي و النيجر و تشاد، موريتانيا و بوركينافاسو، و هذا ما سمح بتحديد طاقمها الجديد الذي يقوم على أربعة قواعد: قطبين عمليتين في كوت ديفوار و جيبوتي و قاعدتين في ليبرفيل و السنغال، و يضاف إلى ذلك أربع قواعد رئيسية لعملية "**برخان**" وهي "**انجامينا**" بتشاد و "**نيامي**" بالنيجر و "**غاو**" بمالي، "**واغادوغو**" ببوركينافاسو و قواعد جوية و استعلاماتية في "**برونـي**" في نيامي و "**عطار**" في موريتانيا، بالإضافة إلى تواجدها في المدن الإستراتيجية كنقاط دعم أو كقواعد مؤقتة مثل "**تساليت**" مالي و "**مادراما**" النيجر و "**فايا لارجو**" بتشاد[3]، و تضم هذه القوة نحو3500 جندي مكلفين بمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل[4].

الخريطة رقم 11 : توضح العملية الفرنسية " برخان" في الساحل الإفريقي

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(187).

(2) بدون اسم، "**النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا: حماية أو جباية"-قراءة خاصة-**" (مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، 2018/03/18)، ص. (07).

(3) Lebœuf ;Quénot-Suarez ;**Op-Cit** ;p(36).

(4) بدون اسم، "**النفوذ الفرنسي.....**"، مرجع سابق، ص.(04).

المصدر: وكالة الأناضول التركية www.aa.com.tr

3-**عملية "بوالي":** التي انطلقت في أكتوبر 2002 حتى ديسمبر 2013 كانت مهمتها: دعم تأسيس أول قوة افريقية متعددة الجنسيات بإفريقيا الوسطى التابعة للمجموعة الاقتصادية و النقدية لمنطقة وسط إفريقيا "**سيماك**". ففي أعقاب الانقلاب الذي نفذه مسلحو "**سيليكا**" ضد الرئيس "فرانسوا بوزيزي" مارس 2013، عززت فرنسا قوة "**بوالي**" في العاصمة "**بانغي**" من أجل:

-حماية الرعايا الفرنسيين في إفريقيا الوسطى، ليصل عدد الجنود بالمدينة إلى 500 عسكري، بعد أن كان 300 جندي، غير أن تأزم الأوضاع الأمنية في البلاد و ارتفاع وتيرة العنف، دفع فرنسا لتعويض "**عملية بوالي**" "**بسانغاريس**".

4-**عملية "سانغاريس"** في ديسمبر2013، انطلقت هذه العملية في إفريقيا الوسطى في إطار الأزمة الطائفية، و ذلك بقرار من الرئيس الفرنسي السابق "**فرانسوا هولاند**" و بموافقة من منظمة الأمم المتحدة، و طبقا للقرار الصادر من منظمة الأمم المتحدة، فان مهمة هذه العملية شملت على:

خريطة رقم 12: تمثل مهمة فرنسا العسكرية في إفريقيا –الساحل الإفريقي-.

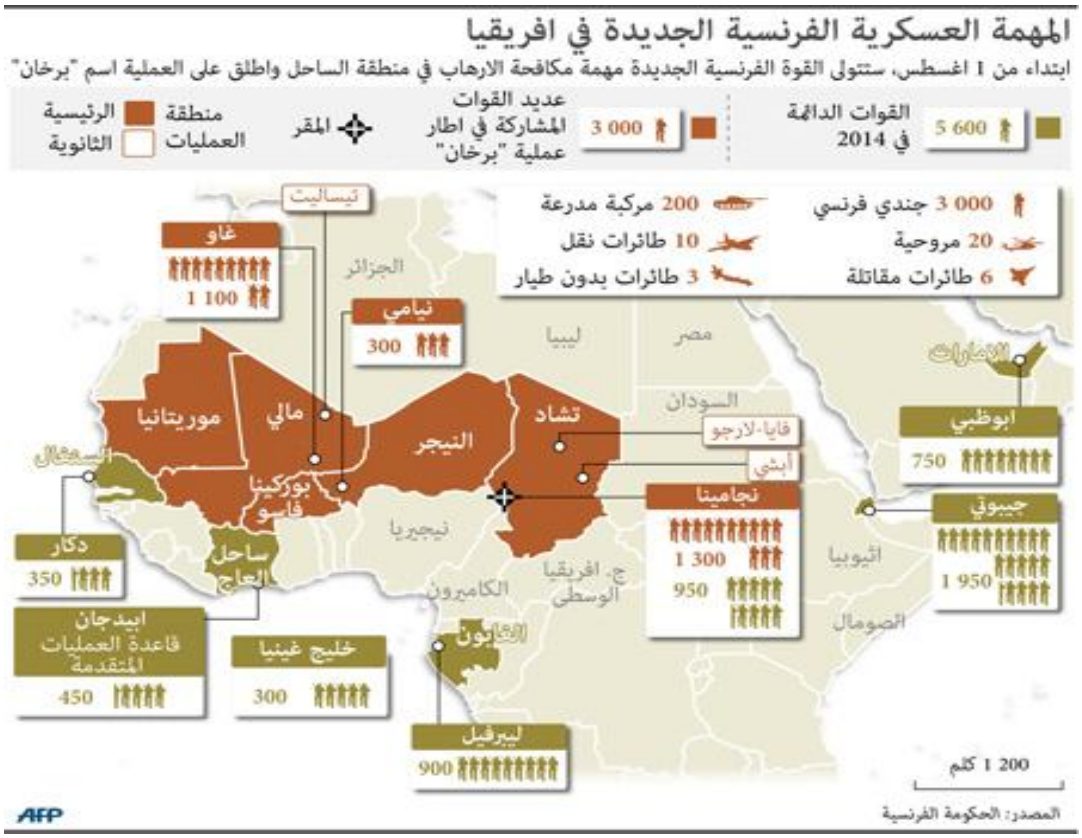

المصدر: الحكومة الفرنسية أوت 2014

-دعم البعثة الأممية في إفريقيا الوسطى "**ميسكا**" في تنفيذ مهامها، ما يعني أن العملية الفرنسية مكلفة ب:

*حماية المدنيين.

*استعادة الأمن و النظام.

*تحقيق الاستقرار في البلاد.

*استعادة سلطة الدولة على أراضيها.

*تهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

5- **عملية "سرفال"** نشرت هذه القوة العسكرية الفرنسية بطلب من حكومة باماكو، لمواجهة تفاقم الأزمة في مالي اثر الانقلاب العسكري في 2012. سنتحدث عنها في العنصر التالي المخصص للتدخل العسكري الفرنسي في مالي و تداعياته على دول الجوار.

6-**عملية "هارمتان"**: بموجب تفويض من الأمم المتحدة، انطلقت عملية "**هارمتان**"، اثر اندلاع الثورة الليبية 2011، لوضع حد للمجازر، و انطلقت خلال الفترة الممتدة من 17-31 مارس 2011، و منح القرار رقم 1973، الذي تم اعتماده من طرف مجلس الأمن الدولي في 18 مارس2011، الضوء الأخضر لتدخل عسكري دولي في ليبيا للتصدي لنظام القذافي، حيث تم حشد أسطولا جويا باشر عملياته من قواعد جوية متقدمة من اليونان و ايطاليا أو فرنسا بمعدل 15 طائرة في اليوم[1].

كما تم تسخير قوة المهمات 473، التابعة للبحرية الفرنسية عتادا بحريا و جويا هاما، لتنتهي العملية في 31 مارس 2011، و تواصل مهامها تحت اسم "الحامي الموحد" التي نفذها الحلف الأطلسي في ليبيا، ضمت كل من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، حتى يوم 31 أكتوبر 2011.

7-**عملية "ليكورن":** استنادا إلى اتفاقيات الدفاع الموقعة من كوت ديفوار، نشرت فرنسا في سبتمبر 2002، قوة " **ليكورن**" العسكرية في وقت كان فيه كوت ديفوار غارقا في حرب أهلية وضعت في المواجهة شمالا خاضعا لسيطرة المتمردين، و جنوبا تهيمن عليه القوات الموالية لسلطات البلاد، و ذلك في أعقاب محاولة انقلاب فاشلة، استمرت العملية حتى جانفي 2015، و خلال الأسابيع الأولى، اقتصرت أهداف العملية على:

1-تأمين الرعايا الفرنسيين الموجودين بكثرة في كوت ديفوار، لكن و مع تصاعد وتيرة العنف و تطور الحضور العسكري الفرنسي، خلال أسابيع قليلة لتتخذ بعد ذلك شكل قوة لحفظ السلام بين قوات الجيش الايفواري و المتمردين. فحجم هذه القوة يتغير وفق الحاجة، ففي نوفمبر 2004 و في ذروة الأزمة الايفوارية ضمت حوالي 5000 جندي، و بعد بلوغ

(1) النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص (4-6).

الأهداف المرجوة قامت فرنسا مطلع 2015، باستبدال " **عملية ليكورن**" بقاعدة عسكرية متقدمة أطلقت عليها اسم "**القوات الفرنسية في كوت ديفوار**"[1].

يلاحظ أن حضور فرنسا اليوم في إفريقيا أضحى يرتكز بالأساس على الدائرة الإفريقية-الصحراوية، و التي هي تمتد من شبه دائرة من إثيوبيا شرقا و ليبيا و الجزائر شمالا و خليج غينيا غربا و نيجيريا و الكاميرون و إفريقيا الوسطى جنوبا، وفقا لمقاييس تضم عناصر جديدة. و قد ساعدها توثيق علاقاتها مع السودان في السابق مراعية شروط المناورة التي وفرها سوء العلاقات بين السودان و الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساعدتها حماستها في المشاركة و تحمل المسؤولية في العمليات ضد ليبيا عام 2011 و ذلك لما يفترض أن يوفره لها من فرص تمتين الحضور و توثيق ربط شمال إفريقيا مع الساحل و الصحراء، و يسهم الدور الفرنسي في الأزمة الليبية في توثيق العلاقات المقبلة بين فرنسا و ليبيا، و في تثبيت الحضور في الرهانات الصحراوية المتوقعة في تقاطع الصحراء-التشادية-السودانية[2].

الفرع الثاني: موقف الحركات المتمردة و دول الجوار و الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل. فبالنظر إلى غياب الحد الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقع أن يثير تدخل فرنسا في مالي نوعا من المعارضة أو على الأقل التردد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أن العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخل بدعم المجتمع الدولي بل إن روسيا عرضت تقديم دعم عسكري للتدخل الفرنسي[3]، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و بعض الدول الأوروبية كألمانيا، بريطانيا و اسبانيا، بلجيكا و هولندا.....و حتى بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة و البحرين بتقديمها للدعم المالي و كذا اللوجيستي، و الجزائر و المغرب من خلال فتح مجالهما الجوي للطائرات الفرنسية.

---

(1) نفود فرنسا في غرب إفريقيا، **المكان نفسه**.

(2) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص.(192).

(1) محمد غربي، حورية ساعو،" موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 18، (جوان 2017)، ص.(252).

إن نجاح فرنسا في كسب موافقة بعض المجتمع الدولي لا يعني عدم وجود مواقف معارضة لهذا التدخل، حتى و إن كانت معارضة محتشمة، فقد تباينت ردود الدول خاصة –الجوار الإقليمي-.

و عليه يمكن توضيح مواقف دول الجوار و حتى الحركات الموجودة في مالي كما يلي:

1-**الحركة الوطنية لتحرير الازواد:** تباينت مواقف" الحركة الوطنية لتحرير أزواد" من التدخل الفرنسي، فقد أعلن المسؤول في الحركة "**موسى آغ أساريد**" أن عناصر الحركة مستعدون لمساعدة لجيش الفرنسي في التصدي للمجموعات المسلحة في شمال البلاد.

والجدير بالذكر أيضا أن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، إنتهزت فرصة التدخل العسكري الفرنسي من أجل العودة إلى الميدان بقوة في منطقة " كيدال" التي تعد معقلها التقليدي وفرض وجودها كقوة فعلية في شمال شرقي مالي، بعد أن طردتها الحركات الإسلامية المتطرفة حيث رفضت دخول قوات مالية إلى مدن " كيدال، تساليت والخليل و منطقة تين زاواتين " المالية، خشية قيام عناصره بعمليات انتقامية ضد الطوارق وعرب المنطقة، على نحو ما قام به من تصفيات عنصرية خلال حرب تسعينيات القرن الماضي، ورحبت مكانه بالقوات التشادية إلى جانب القوات الفرنسية والأفريقية.

2-**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:** قامت بإصدار بيان في 17 مارس 2013 دعت فيه **"شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشن الجهاد في مالي، وصد هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة"**، ويأتي هذا البيان ليؤكد رغبة التنظيم في تجنيد عناصر جديدة من المنطقة لدعم حضورها وقدراتها، و يعكس رغبتها أيضا في توسيع نطاق ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة، كما حمل البيان رسالة لمختلف الحركات الإسلامية المعتدلة في المنطقة من أجل دعم الحركات الجهادية وعدم ترك الساحة للتيارات "العلمانية" بعدما عبرت الكثير من هذه الحركات عن التدخل في العسكري في شمال مالي[1].

أما موقف الاتحاد الإفريقي و الايكواس فقد أنشأ فرقة عمل مشتركة معينة بالأوضاع في مالي، في مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، حيث نظم هذا الأخير مؤتمرا للمانحين يوم 23 جانفي 2013، دعما للبعثة و لقوات الدفاع و الأمن المالية. كما تعهد بالمساهمة من خلال أنصبته المقررة و عقد العديد من الاجتماعات المنتظمة لفريقي الدعم و المتابعة المعني

(1) عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات أمنية و إستراتيجية (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية و لعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014)، ص ص137-138.

بالحالة في مالي، الذي أنشاه مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي، و حضرها شركاء دوليون، و في 5 فيفري و 19 افريل 2013، جرى التنسيق فيها لتعزيز الأمن السياسي و الاستقرار و التقدم في مالي[1].

و فيما يخص مواقف دول الجوار فهي كالتالي:

3-**الجزائر:** تبلورت رؤية الجزائر تجاه التدخل العسكري بناء على رؤيتها لحل الازمة السياسية في مالي بالطرق السلمية و السياسية، فظلت رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، وكي لا تفعل قدرتها العسكرية إقليميا، في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، وبالتالي، أضحى الدور الخارجي تجاه مالي قائم على إستراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع لضمان أمرين:

أولا: ألا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري. أما الثاني : فهو منع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان سياسي مستقل للطوارق، لأن ذلك سيٌ حدث تصدعا للجنوب الجزائري.

يرى الكثير من المتتبعين، أن الدبلوماسية الجزائرية سعت إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية، يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي سيشكل تهديد لأمنها و إستقرارها، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول آنذاك أحمد أويحيى في 2012/04/07 - قائلا: "**أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر**"[2].

كما عبر بالتصريحات نفسها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية عبد القادر مساهل: " **الوحدة الترابية لمالي غير قابلة، للتفاوض**"[3].

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية، هو إستبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي، خاصة أن منطقة الساحل تعد ساحة للتنافس الدولي خصوصا الأمريكي و الفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا " **أفريكوم**"

---

(1) **جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**، موسوعة المقاتل، مرجع سابق.

(2) Ahmed Ouyahia au quotidien LE MONDE : "L'Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de l'intégrité territoriale du Mali",PUBLIE LE (: 07-04-2012) |://**www.elmoudjahid. com**/fr/actualites/26310.04/05/2013

(2) **مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي.عبد القادر مساهل**، تصريح لجريدة البلاد، (2012/12/05)، (2013/05)، **www .elbilad .net /archives /5974424**

وأبعد من ذلك دعت إلى تأمين الساحل بعيدا عن الوصاية الأمريكية. بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة، فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الإرهابية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الإرهابيين للمنطقة من كل أنحاء العالم، إضافة إلى مشكل بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي و في مالي على وجه الخصوص يجعل هذه الحركات الانفصالية تتعاون و تتحالف مع تنظيمات إرهابية على غرار" حركة أنصار الدين" من اجل طبع تحقيق مطالبها الانفصالية في المنطقة. وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في إضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، و محاولة ثني الحركات الانفصالية كحركة الوطنية لتحرير الازواد و كل الحركات التي تطالب بالانفصال عن مشروعها الانفصالي، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما بإحترام سيادة الدول، وقد حرصت منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف.

إن ممانعة الجزائر ووقوفها ضد الحل العسكري لحل الأزمة المالية، أصبح دون جدوى، بعد أن طالبت الحكومة المالية، الأمم المتحدة بإستصدار قرار يجيز إستعمال القوة ضد الجماعات الإرهابية المسلحة التي تسيطر على المناطق الشمالية في مالي، وإنخراط المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في هذا المسعى، وإعلان فرنسا إستعدادها لتوفير الدعم اللوجيستي لأي عمل عسكري وهو ما قامت به بالفعل من خلال التدخل عسكريا في مالي. مع إزدياد الضغوط الدولية وتسارع الأحداث في مالي، تراجعت الجزائر عن موقفها وأعلن الناطق بإسم وزارة الشؤون الخارجية " **عمر بلاني**" في تصريح مكتوب:

" بأن الجزائر تتابع بإنشغال كبير أخر التطورات الحاصلة في شمال مالي كما تدين بقوة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في منطقة موبتي والتي تعتبرها عدوانا جديدا على الوحدة الترابية المالية"

كما أضاف قائلا:

" أمام هذه التطورات الجديدة، تعرب الجزائر عن دعمها الصريح للسلطات المالية الإنتقالية التي تربطها بالحكومة الجزائرية علاقات تعاون متعددة الأشكال، بما فيها التعاون العسكري وتحرص على تأكيد تضامنها الأخوي مع الشعب المالي، حتى يتمكن من إسترجاع سيادته الكاملة على ترابه الوطني".

كما صرح الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال" قائلا:

"أن بلاده لن ترسل أي جندي إلى مالي وستقوم فقط بحراسة حدودها البرية، مضيفا أن الجزائر تدعم الحوار بين جميع الأطراف المتناحرة من أجل التوصل إلى حل للأزمة"[1].

في هذا الصدد عبرت الجزائر عن إحجامها لدعم التدخل العسكري الدولي في مالي، فإن إحتمال التدخل العسكري من وجهة نظرها بدون حوار سياسي وحكومة مركزية في باماكو سيزعزع أمن المنطقة، وعليه فالجزائر قلقة من أن الحملة العسكرية ستؤدي إلى ظهور الإرهابيين في الصحراء الجزائرية والدول المجاورة، كما تزداد إمكانية تجمعهم مرة أخرى[2].

4-**موريتانيا:** و التي احتفظت بمستوى من التعاطف مع مشكلات ازواد بما فيهم عرب ازواد، فهي تتوجس من الحركات الإرهابية التي يمكن أن تستهدفها، كما أنها لم تكن على علاقة حسنة مع الحكم في باماكو، بسبب مشكلات تتعلق بالحدود[3]. و بالتالي رفضت التدخل العسكري في شمال مالي، حيث أكدت على وحدة مالي وضرورة مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل السبل، مع الدعوة إلى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي لاحتواء النزاع، و من جهة أخرى قامت بغلق حدودها مع مالي نظرا لتخوفها من إحتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية في حال مهاجمتها من قبل بعض القوى الإقليمية، وهذا ما دفعها إلى الاكتفاء بفتح بعض النقاط المحدودة لإستقبال اللاجئين النازحين من شمال مالي لدخول أراضيها[4].

---

(1) حورية غربي، محمد ساعو، **مرجع سابق**، ص ص (253-255).

(2) المرجع نفسه، ص.(254).

(3) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص(283).

(4) شليغم، مرجع سابق، ص.139.

5-**النيجر:** لم تخف الحكومة النيجيرية إستعدادها للمشاركة بوحدات من قواتها المسلحة في أي مجهود عسكري إقليمي أو حتى دولي، سعيا منها لطرد القاعدة من الشمال و إجهاض مشروع الانفصال الذي يعد انتهاكا لمبادئ الإتحاد الإفريقي التي تنص على إحترام الحدود الموروثة عند نيل الإستقلال والمحافظة على وحدة أراضي مالي[1]، لكن في المقابل تخشى أن يؤدي التدخل إلى نزوح الطوارق إلى مناطقها الشمالية ذات الاستثمارات الأجنبية خاصة في منطقة "أغاديز" و "ارليت". كما أن تأييدها للتدخل قد يثير حفيظة طوارق النيجر[2].

6-**ليبيا:** أعلنت حكومة ليبيا تأييدها للتدخل العسكري الفرنسي، مادامت الحلول السياسية لم تنجح، الأمر الذي قوبل بانتقادات داخلية خوفا من ردود الأفعال للتنظيمات الجهادية و المتشددة، خاصة في شرق ليبيا، و التي ستستهدف المصالح الغربية الطوارق الذين يقطنون جنوب غرب ليبيا، و الذين لهم روابط اثنية و عرقية و قبلية مع طوارق مالي و النيجر.

7-**المغرب:** كان له دور في أزمة مالي، و نتيجة ذلك، فتح المجال للطيران الفرنسي، كما فعل دبلوماسيته عبر تجمع الساحل و الصحراء سواء باستضافته في الرباط أو عبر الدورة الرئاسية الاستثنائية التي انعقدت في انجامينا في فيفري 2013.

و ينتهج المغرب سياسته للاستفادة من الوضع في هذه المنطقة، فهو مع عملية عسكرية تضمن حدود مالي، و هذا أمر يتم تقاسمه مع الجزائر التي ترفض دولة مستقلة لازواد، و الاستفادة من اتساع دائرة المشكلات في الصحراء للتأثير في نظرة الآخرين لوضعية النزاع في الصحراء الغربية، كما يمكن أن يساعد انكماش ليبيا حول أو على مشكلاتها الداخلية في أداء المغرب لدور اكبر في هذه المنطقة، كما انه يستعين بتجمع السين-الصاد و علاقاته مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و علاقاته الثنائية لإبراز هذا الدور من الناحية الدبلوماسية، و يمكن أن يعزز أكثر في مالي، بالاستفادة من العناصر الثقافية و الدينية و الاجتماعية[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص.140.

(2) **جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**، موسوعة المقاتل، مرجع سابق.

(3) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص ص.(285-286) .

8-**بوركينافاسو:** نشرت أكثر من 160 جنديا في منطقة "**ماركالا** " وسط مالي لتصبح أول قوة من غرب إفريقيا تنضم إلى قوات فرنسا ومالي في مواجهة متشددين يسيطرون على الجزء الشمالي من البلاد، وهذا ما يؤكد مساندتها للتدخل الفرنسي ووقوفها معه عدة وعتادا[1].

الفرع الثالث: تداعيات التدخل العسكري الفرنسي على منطقة الساحل الإفريقي- دول الجوار الإقليمي-

1-**التداعيات المحلية للتدخل العسكري الفرنسي:** يشير العديد من المحللين إلى أن الحرب التي شنتها القوات الفرنسية على الإرهاب في شمال مالي أو ما يسمى بالحركات الإرهابية و المتشددة، قد أدت إلى الكثير من الآثار السلبية منها:

*حدوث موجة لاجئين نحو الدول المجاورة.

*خلف وضع اقتصادي متأزم في البلاد، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابا سياسيا بعد الانقلاب الأخير.

*انطلاقا من توقعات الأمم المتحدة حول الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، فان ما يقارب مليون مالي يعانون من سوء التغذية، فانتقال اللاجئين بشكل كبير بسبب التدخل العسكري، ستكون له تداعيات سلبية على:

*الاستقرار السياسي لدول المنطقة.

*يجعل المنطقة أكثر توترا، بحيث لا يمكن توقع ما سيحدث بشكل واضح، إذ و بعد ستة أيام من انطلاق العملية العسكرية تم تسجيل ما يقارب 150.000 لاجئ هروبا من مناطق الحرب، كما نزح حوالي 230.000 شخص إلى داخل مالي أو متوجهين إلى المناطق الداخلية في مالي.

*جعل دول المنطقة أكثر فقرا، و عليه فقد حذرت الأمم المتحدة من حدوث كارثة إنسانية في البلاد.

*التدخل العسكري حسب المحللين، سيؤدي إلى انفجار التناقضات القديمة و الحديثة بين السلطة و الطوارق، كما انه سيؤخر عملية التنمية الاقتصادية للمناطق الفقيرة و لسنوات عديدة، لان اعتمادات الميزانية ستكون مخصصة للحرب و التي تقدر بحوالي500 مليون دولار سنويا[2].

(1) عبير شليغم، **مرجع سابق**، ص.(140).

(2) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص(188-189).

*التخوف من التأثير على الأمن الإنساني خاصة حقوق الإنسان في المنطقة، و الذي سيعمق من حجم الهوة و الفجوة بين دول المنطقة.

*الانقسام الجديد داخل أنصار الدين، و بين المعتدلين الذين يسعون لإيجاد حل سياسي للقضية، أدى إلى الوصول إلى قرار سياسي ضعيف.

2- التداعيات الإقليمية للعملية العسكرية الفرنسية على دول الساحل الإفريقي:

يشير بعض المحللين انه إذا نجحت فرنسا في الحرب من خلال الانتصار السريع، فانه سكون هناك الكثير من الآثار و التداعيات على دول الإقليم:

***انتشار خطر الطوارق:** فان المجموعة المسلحة ستتفرق في هذه المنطقة الصحراوية الواسعة، و تتحول إلى قواعد متشددة جديدة في تشاد و النيجر بشكل خاص، ما سيؤدي إلى أثار سلبية على المستوى الأمني في المنطقة.

*استمرار عمليات ملاحقة الجماعات الإرهابية المتشددة لسنوات طويلة، سيزيد من احتمال جذب العديد من الطوارق لصفوفها، ما يجعل من المنطقة مركزا مهما للقاعدة في المغرب الإسلامي.

*احتمالية دخول جماعة الطوارق في مفاوضات مع فرنسا و الحكومة المالية في باماكو، للوصول إلى حل سياسي يمكنها من طرد و دحر هذه الجماعات الإرهابية من المنطقة.

***تزايد نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كذلك للجماعات المسلحة الأخرى**: من خلال تبنيها لتكيتك حروب استنزاف طويلة الأمد، مع إمكانية التحصن و الاختباء في أماكن بعيدة و يصعب مراقبتها، و بالتالي يمكنها أن تلجأ إلى تنويع نشاطاتها الإجرامية من زرع للمتفجرات إلى اختطاف الرعايا في مالي و الدول المجاورة[1] (على سبيل المثال ما وقع في 5إبريل 2012من اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة غاو في الشمال المالي، وقد أُفرج عن ثلاثة منهم في جوان 2012وبقي أربعة منهم محتجزين، وقد تم إعدام الدبلوماسي الطاهر تواتي "على يد حركة التوحيد و الجهاد في سبتمبر من العام نفسه، أقدمت كتيبة الملثمين-أو من يطلقون على أنفسهم "الموقعين بالدم" التي أسسها "**مختار بلمختار**" بشن هجوما على محطة ضخ الغاز في عين أمناس النفطية في منطقة تيقنتورين بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر بتاريخ 16جانفي 2013 وجاء هذا انتقاما من فتح الجزائر لأجوائها أمام الطيران الفرنسي لقصف شمال مالي، قد تم احتجاز 132 عاملا أجنبيا من العاملين في حقول" عين أمناس "جنوب الجزائر كرهائن من جنسيات أجنبية عديدة إذ ينتمون إلى عشر دول هي: وفرنسا

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص(190-191).

والولايات المتحدة وبريطانيا ورومانيا وكولومبيا وتايلاند والفلبين وأيرلندا واليابان وألمانيا، وذلك مع احتجاز و 600جزائري)[1].

كما تم اعتبار التفجيرين الذين حدثا في 23 ماي 2013 في شمال النيجر في منطقتي أرليت و أغاديز، و تم تبني الحادثين كل من حركة التوحيد و الجهاد و مجموعة الموقعون بالدم بزعامة "مختار بمختار"، و هذا في أعقاب التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث قتل ما يقارب 20شخصا من بينهم 18 جندي نيجري، بسبب انفجار سيارتين مفخختين بتاريخ 2013/05/23، مستهدفة ثكنة عسكرية في أغاديز أهم مدن صحراء النيجر، و كذلك ضربت موقع اليورانيوم بأرليت التابع لمجموعة "أريفا" الفرنسية[2]، و يعتبر هذا الهجوم ضربة قوية للاقتصادي النيجري و للمصالح الفرنسية، كتحذير بكون هذه الجماعات قادرة على أن تمثل تهديدا لجميع الأطراف التي تسعى للقضاء عليها، و لكل الدول التي ساندت التدخل العسكري الفرنسي بأنها ستتلقى ضربة أو هجوم على أراضيها في أي لحظة، مثل نيجيريا و تشاد و مالي، السنغال، الطوغو و بوركينافاسو و ليبيريا و سيراليون، و كذا كل من الجزائر و موريتانيا اللتان و رغم أنها لم ترسلا جنودا لدعم التدخل، إلا أنهما نشرتا قوتهما العسكرية على الحدود مع مالي.

*حالة الاستنفار التي تعيشها المنطقة المغاربية و منطقة الساحل الإفريقي لفترة لا يمكن تحديد مجالها الزمني، و هذا بسبب متابعة هذه الحركات الإجرامية لنشاطاتها و استهداف القوى المشاركة في هذه الحرب، ما سيؤدي إلى هشاشة الوضع الأمني.

*إقامة هجمات انتقامية و محاولة تنظيم نفسها و الحصول على الدعم، من خلال المعارضة الموجودة في المنطقة على مختلف منطلقاتها، إذ يمكن الإشارة إلى الاشتباكات التي حدثت في غاو في 11 فيفري، بعد ذلك أعلنت القوات الفرنسية استردادها، و هو ما يثبت بوضوح انه لا توجد سيطرة كاملة على المدن التي أعلن عن ذلك فيها[3].

* اثر التدخل الفرنسي في مالي، في نيجيريا من خلال تكثيف الجماعات الإرهابية من عملياتها ضد المصالح الغربية في المنطقة. ويبدو أن فاعلية جماعة بوكوحرام، و التي تشكل أهم فاعل في منطقة غرب إفريقيا ووسطها وشرقها، بحيث انه يمكن أن تغير بطريقة سريعة من موقعها في مشكلات المنطقة، ولقد عبرت بعض القيادات والشيوخ في الجماعة عن رفع مستوى مسؤولياتها

([1]) عبير شليغم، **مرجع سابق**، ص ص(179-180).

([2]) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(190-191).

([3]) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص(190-191).

إزاء كل المنطقة وعدم إختزالها للمواجهة مع النظام السياسي في نيجيريا فقط[1]. فبعد نجاحها في تنفيذ بعض العمليات، مثل مهاجمة مجموعة من الكنائس وإستهداف شخصيات عامة، وتنفيذ عمليات إختطاف الأجانب و حتى طلبة من المدارس. ففي اقل من ثلاثة أشهر ما بين نهاية عام 2020 و بداية عام 2021 خطفت الحركة –بوكوحرام – أكثر من 300 تلميذ و طالب في نيجيريا هدفها هو محاربة التعليم الغربي و استبداله بالتعليم الإسلامي. (وفقا لإحصائيات تلفزيون لفرانس24 سهر مارس 2021)

إن تكيف الجماعات الإرهابية مع هذا الوضع الجديد عبر التحول نحو نمط الإرهاب الجوال يطرح معضلة مدى فعالية إستراتيجية مكافحة الإرهاب إجمالا في الساحل الإفريقي. حيث ان التدخل الفرنسي عبر عملية "**سيرفال**" لم يمنع استمرار الهجمات الإرهابية خلال السنوات التي تلته، والتي أخذت وتيرة متصاعدة في الآونة الأخيرة، سواء ضد القوات الأممية " **مينوسما**"، أو قوة "**برخان**" الفرنسية أو حتى القوات المالية. فصحيح أن التدخل الفرنسي منع بالأساس السيطرة الميدانية للجماعات الإرهابية على شمال مالي في العام 2012، لكنه بالمقابل لم يجهز عليها، بل وأسهم في تفرعها وتشكل تنظيمات جديدة أعلنت ولاءها وتبعيتها لكلا التنظيمين الإرهابيين الدوليين، تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

المطلب الثالث: السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي

وعلى الرغم من أن منطقة الساحل لم تكن منطقة ذات خصوصية بالنسبة للولايات المتحدة إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة مسرحا لإنتشار عسكري – أمني أمريكي، هذا الإهتمام يفسر أساسا الخوف من رؤية الساحل الأفريقي يتحول إلى قاعدة لتعبئة عناصر القاعدة و مركز الهجمات الإرهابية ضد أوروبا، كما تقدم العديد من التقارير كل من مالي والنيجر وتشاد على أنها تمثل تحديا أمنيا حقيقيا على المستوى الإقليمي[2].

الفرع الأول: المبادرات و المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

---

(1) أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص ص (279-280).

(2) Yonah Alexander , ‘’**Maghreb & Sahel Terrorism : Addressing the Rising threat from al Qaeda & Other Terrorism in North Africa & west /Central Africa** ‘’ , international center for terrorism studies at :the Potomac institute for policy studies , 2010 , p .(21).

1-مبادرة الاستجابة للازمات الإفريقية: Africain Crisis Response Initiative

منذ 1997 وحتى يومنا هذا قامت مبادرة الإستجابة للأزمة الأفريقية بتمارين في السنغال ومالي وغانا وكوت ديفوار، وقد شاركت قوات حفظ السلام في مالي وغانا وسيراليون كجزء من قوات "الإيكواس" و أرسلت البنين قوات إلى غينيا بيساو وشاركت قوات حفظ السلام في السنغال في مهمة الأمم المتحدة في الكونغو، وقد خصصت الإدارة الأمريكية 15 مليون دولار للمبادرة ليصبح بعد ذلك في1998 و 20 مليون دولار في 2000 وقد أفردت إدارة بوش 100 مليون دولار لشرق أفريقيا في 2003[1].

ووفقا لذلك أصبحت القوات الأفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة -بنادق ورشاشات و مدافع..الخ- حيث تم في عام 2000 تنظيم وحدات صغيرة من 100 إلى 800 جندي في كل من السنغال ومالي ومالاوي وأوغندا، غانا والبنين وكوت ديفوار، وقدمت الولايات المتحدة التجهيزات الخفيفة اللازمة لأكثر من 8000 عنصر (مولدات كهربائية وناقلات وكاسحات ألغام و أجهزة الرؤية الليلية ...الخ[2].

واعتمدت المبادرة فكرة تدريب وتجهيز قوات حفظ السلام لعدد من الدول الأفريقية وأن تحتفظ تلك الدول بحق السيطرة على تلك القوات وطنيا في ميدان العمليات، وبهذه الوسيلة إستطاعت الولايات المتحدة أن تمتلك قابلية التأثير على النزاعات الأفريقية، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الإستجابة بشكل فعال لعمليات حفظ السلام وإنجاز مهام إنسانية، في منتصف 1997 وقعت كل من السنغال وأوغندا ومالاوي وغانا والبنين وكذا كوت ديفوار وكينيا و يتضمن برنامج التدريب مجموعة **Eucom** على تدريب ثمان كتائب تحت مسؤولية نشاطات حفظ السلام التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة وعلى إثر هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة خلال 4 سنوات بتدريب 9000 جندي من الدول الثمانية الموقعة.

2-عمليات الإغاثة المركزة Opération Focus Relief

هي برنامج تدريب وتجهيز بقيمة84 مليون دولار لتحسين قدرات مواجهة التمرد داخل الدول الأفريقية، تم إنشاء هذا البرنامج سنة 2000 من طرف إدارة كلينتون كرد على حالة التمرد في سيراليون وعلى أثره قامت القوات الخاصة للولايات المتحدة بتلقين جنود نيجيريين وغانيين

(1) هاشم كاظم نعمة، **مرجع سابق**، ص.(136).

(2) مايكل واتس، فوستر جون بيلامي (ترجمة مازن الحسيني)، " **إفريقيا و إمبراطورية البترول**"، ص(06).

وسنغاليين، كل تكتيكات وتقنيات القتال التي لم تدخل في إطار [1] **Africain Crisis Reponse Initiative.**

هذه تمثل مبادرتين قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن بعد هذا التاريخ ظهرت مبادرات أمنية أخرى.

سوغت الإدارة الأمريكية عسكرتها لمنطقة الساحل بحجة وجود عدد من الجماعات الإرهابية التي تنشط في الصحراء التي تربط كلا من موريتانيا، ومالي، وبوركينافاسو، والنيجر، والجزائر، وتونس، وليبيا، وتشاد، ما يشكل تهديداً كبيراً للمصالح المحلية والدولية، ووفقا للمنظور الأمريكي فإن المنطقة تتعرض لتهديد الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت ولاءها للقاعدة، وحولت تسميتها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. لهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة مهمة تجاه القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص[2]، صياغة و مراجعة هذه المبادرات ذات الطابع الجيوبوليتيكي، وحاولت أن تكتسي سياسة التدخل العسكري بسمات تنسجم مع نظرتها إلى أفريقيا ولتكون تعديلا لمبادرة إدارة كلينتون فتقدمت: بمبادرة مساعدات التدريب لأغراض عمليات الطوارئ الأفريقية أو **يعرف ب:**

1- مبادرة عمليات الطوارئ الأفريقية للتدريب و المساعدة :

(ACOTA) Africain Contingency Operation Training and Assistance

تم إنشاؤها في عام 2002 من طرف إدارة الرئيس بوش، وأعطت المبادرة إهتماما لقابلية الدولة الأفريقية المشاركة في التعامل مع مهمات حفظ السلام.

إضافة إلى برنامج **"أكوتا"** تشارك فيه 44 دولة أفريقية في برنامج خاص بالضباط وهو برنامج الإعداد العسكري والتدريب الذي ساهم في تدريب 1500 ضابط حتى عام 2002 ، بالنسبة للدول السبع المعنية هي: بوتسوانا و إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، إرتفعت الكلفة من **8** ملايين دولار عام **2001** إلى **11** مليون دولار عام **2003** ويتضمن برنامج "حفظ السلام الإقليمي في أفريقيا "تدريبات على التكتيكات الهجومية و نقل التكنولوجيا العسكرية و قد بلغت ميزانيته ما بين **2001-2003** ما يقارب **100** مليون دولار[3].

---

(1) International Crisis Group, '' Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?", **Op .Cit**, p .(27).

(2) بومدين عربي، "**الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**"، **مرجع سابق**، ص (45).

(2) بدون مؤلف، " **التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا**"، دنيا الوطن، صحيفة الكترونية فلسطينية، تاريخ النشر (2004/09/23)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)، ص.(06)

www.alwatanvoice.com،

2-برنامج الأمن الساحلي: هو برنامج لتحسين قدرات الدول الأفريقية على مراقبة سواحلها وحماية أبار النفط المكتشفة حديثا من محاولات سرقة النفط على طول دلتا النيجر – نيجيريا، حيث شهدت دلتا النيجر تمردا، صدر في أعقابه تحليل أعدته صناعة البترول النيجيرية لشركة البترول الوطنية النيجيرية بعنوان "عودة من الحافة " وتم نشره 2003 رسم صورة قاتمة بالنسبة لحساب المخاطر الخاص بشركات البترول الكبرى، فالمتمردون من قبيلة "ايجاو " يقاتلون من أجل الحصول على نصيب من تجارة سرقة البترول – تفيد بعض التقديرات إلى وجود أساليب مبتكرة لسرقة البترول تؤدي إلى سرقة نسبة مذهلة تبلغ 15 بالمائة من الإنتاج الوطني، إن هدف حركة تحرير دلتا النيجر هو تخفيض إنتاج البترول في نيجيريا بنسبة 30 بالمائة فخلال الأشهر الأولى من عام 2006 خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات البترول[1].

3Global Peace Operations Initiative - مبادرة عمليات السلام الشامل

تم المصادقة عليها في أفريل 2004 من طرف إدارة الرئيس "جورج بوش "، وتم الإعلان عنها في قمة "مجموعة الثماني" في جوان 2004 ، وخصص لها حوالي 660 مليون دولار من طرف الولايات المتحدة في مدة قدرت ب4 سنوات من التدريب والتجهيز وتوفير الدعم اللوجيستيكي للقوات المسلحة التي تريد المشاركة بعمليات حفظ السلام، وتم تمويلها بمساهمة البنتاغون ومديرية الدولة الأمريكية، وتسعى هذه المبادرة إلى تحسين القدرة على الخدمة في بعض العمليات بأي مكان في العالم.

إضافة إلى كل هذه البرامج نجد كذلك: وهذا من أجل حلول أفريقية لأزمات أفريقية، إضافة إلى بابوجا وهذا من اجل تدريب الجنود**Joint Combined Arms Training System** برنامج الأفارقة وتقديم الدعم التقني وفي الأخير توجد عدة برامج في إطار التعاون العسكري الأمريكي و كذلك في السنوات الأخيرة قدم **JPAT , MTT, CMSE , JCET , MIST**الإفريقي الجيش الأمريكي عدة مساعدات للجيش الأفريقي[2].

بالإضافة إلى برامج المساعدات الأمريكية الخاصة بكل بلد على حدة، هنالك عدد من المبادرات الأمنية والعسكرية الأمريكية ذات الطابع الإقليمي والمتعدد الأطراف التي ترمي إلى تعزيز

---

(1) مايكل واتس، فوستر جون بيلامي **"النهب الرأسمالي و التزاحم على إفريقيا"، مرجع سابق**، ص.(18).

(2)Djibril Diop, ‘’ **l’Afrique dans la Politique de la Nouvelle Administration Américaine : Rupture ou Continuité** ? ‘’,(Cérium, université de Montréal, Québec, 2007), p(03).

القدرات الأمنية للدول الأفريقية، و يجري الحديث عن هذه المبادرات التي أعدت لتطوير مقاومة "النشاط الإرهابي" في القارة ولتعزيز العمليات الدولية لحفظ السلام، إن تمويل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية للبلدان الأفريقية بموجب أكبر برنامج مساعدات عسكرية أمريكية قد إزداد بشكل ملحوظ، فقد إرتفعت تكاليفه من 12 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 24 مليون دولار في عام 2006 ، وإرتفع عدد البلدان التي يشملها هذا البرنامج إرتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة[1].

4- مبادرة التعليم و التدريب العسكري Initiative Militaire Education and Training

بإشراف وزارة الدفاع، حيث إزدادت تكاليفه خلال الفترة ما بين عامي 2000-2006 بنسبة 35 بالمائة من 8.1 مليون دولار إلى 11 مليون دولار، و إرتفع عدد الدول الأفريقية المشاركة 36 دولة إلى 47 دولة، ويستخدم البرنامج وفق التصريحات الأمريكية الرسمية لتوفير تدريب مهني متطور في الكليات العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمريكية ذات الصلة أي إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات و المؤسسات التعليمية العسكرية من أجل الحصول على تدريبات مهنية.

إضافة إلى المساعدات العسكرية المباشرة ببيع الأسلحة والعتاد مباشرة إلى الحكومات الأفريقية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تقويتها وتعزيز قدراتها، تشير التقارير إلى أن قيمة مبيعات الإدارة الأمريكية من السلاح إلى الدول الأفريقية بما في ذلك بلدان شمال أفريقيا بموجب برنامج التمويل العسكري الخارجي، إرتفعت من 39.2 مليون دولار عام 2006 إلى 59.8 مليون دولار عام 2008 .

ويستخدم برنامج التمويل العسكري الخارجي لتوفير قروض إلى الحكومات الأجنبية بفائدة متدنية لتمويل عمليات شراء الأسلحة من الحكومات الأمريكية أو مباشرة من الشركات الخاصة الأمريكية وتلجأ الحكومة الأمريكية إلى إعفاء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من سداد هذه الديون. وهنالك البرنامج التجاري للمبيعات العسكرية الذي يتيح للحكومات الأفريقية وغيرها من الحكومات الأجنبية شراء بعض أنواع الأسلحة والمعدات الخاصة بالأنشطة الأمنية والبوليس وفق رخص يصدرها مكتب التجارة الخارجية أو مكتب رقابة التجارة في وزارة الخارجية[2].

---

(1) مازن الحسيني، "**أمريكا و البترول.....**"، **مرجع سابق**، ص(05).

(2) مازن الحسيني، **مرجع سابق**، ص ص (06-07).

الفرع الثاني: معادلة مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي:

لا تزال قضية مكافحة الإرهاب تحتل مركزا مميزا في سلم إهتمامات الإدارة الأمريكية، وتسعى المؤسسات الأمريكية المختلفة جاهدة للبحث عن أساليب واستراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد تأتي الدراسة المتميزة التي صدرت عن خدمة أبحاث الكونغرس حول الإستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي أعدها "**رافاييل بيرل**" المتخصص في قضايا الإرهاب ومكافحته.

وتسعى الدراسة التي نقلها موقع تقرير واشنطن لوضع تقييم شامل للإستراتيجيات الأمريكية بحماية الأمن القومي وكيفية تفعيلها وزيادة كفاءاتها في مواجهة التهديدات المتزايدة التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة، وقد تم التركيز في الدراسة على تناول الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي صدرت في سبتمبر 2006.

الخريطة رقم 13: تمثل أهم البرامج و الاتفاقيات الأمنية و العسكرية الأمريكية مع الدول الإفريقية

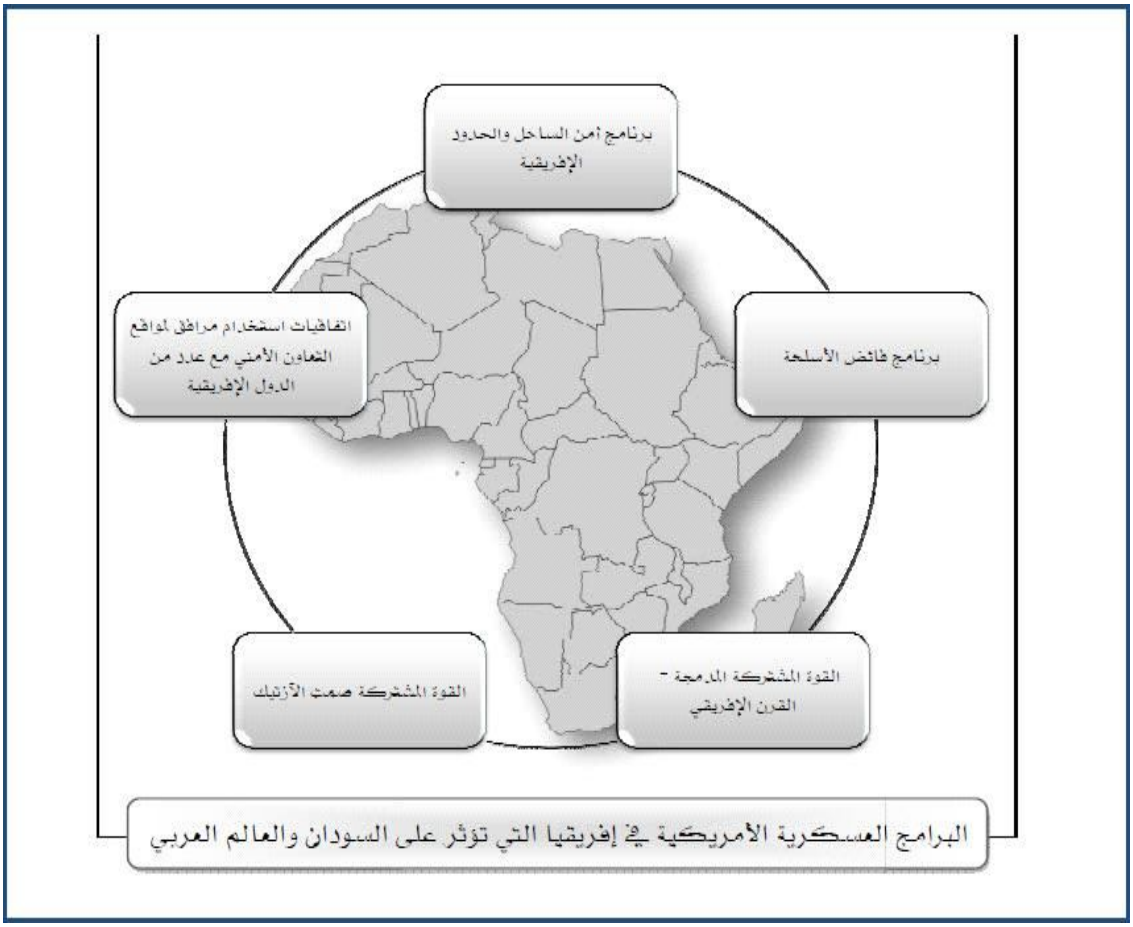

المصدر: www.luventicus.org/mapas/africa/sahel.gif.

تشير الدراسة إلى أن الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الإرهاب التي صدرت في سبتمبر 2006 ، تختلف عن إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي أعلنتها إدارة الرئيس "**بوش الإبن**" في 2003 في عدة جوانب منها أن الإستراتيجية القومية الجديدة تسعى إلى تحقيق ما يلي:

*حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجمات الإرهابية من خلال تفتيت وإضعاف الشبكات الإرهابية المنتشرة.

* التأكيد على ضرورة شن ما يسمى ب:"حرب الأفكار" للحد من إنتشار إيديولوجية الإرهاب.

* التشديد على أهمية إتخاذ مواقف صارمة من الجماعات الإرهابية والدول التي ترعاها.

* تكريس كافة عناصر دولة الولايات المتحدة و مواردها الإقتصادية و العسكرية والمالية والدبلوماسية وغيرها في سبيل محاربة الإرهاب. لقد سعت الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها الوطنية لمحاربة الإرهاب، والتي تبنت عدة مبادرات في أفريقيا منها:

أولا: مبادرة المسعى النشط[1]:

تعد هذه المبادرة بمثابة ما يمكن وصفه " بالشق البحري" الخاص بمكافحة الإرهاب في ميناء حوض المتوسط مقابل المبادرة الخاصة ب:" الشق البري " الصحراوي على مستوى الصحراء الكبرى لدول منطقة جنوب غرب المتوسط أو تلك القريبة منها - دول الساحل الإفريقي- و المعروفة بمبادرة "بان الساحل " والتي سوف نتناولها في العنصر الثاني للإستراتيجية.

ومبادرة المسعى النشط تعد جزءا وإمتدادا فرعيا لمبادرة "الحوار المتوسطي " على النحو الذي يؤكده الأميرال البحري **"انجل تافالا بالدوز** " قائد قوات التحالف المساعد لأوروبا الجنوبية والتي يوجد مقرها بمدينة "نابولي " الإيطالية في تصريح له لجريدة "الوطن الجزائرية " بإعتبارها تعكس حسب قوله ومنذ 2001/09/11 وتحديدا التعاون مع دول جنوب المتوسط الشق العملي للحوار المتوسطي. تم تفعيل هذه المبادرة من طرف الحلف الأطلسي في أكتوبر 2001 مباشرة بعد أحداث 2001/09/11 سبتمبر كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات، بإعتبارها أحد الإجراءات الثمانية التي إتخذها الحلف في 04 أكتوبر 2001 وبطلب من الولايات المتحدة لدعم هذه الأخيرة ضد الهجمات الموصوفة بالإرهابية.

كما قام حلف الأطلسي بعدها بعملية تجديد وتطوير لمبادرة "المسعى النشط " في إطار إستراتيجيته الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما عرفت عملياتها إعادة تقييم منتظم ومتواصل، وكذلك الأمر أيضا بالنسبة لصلاحياتها وأهدافها، فبعد النجاح الذي عرفته هذه العملية تم توسيع دائرة نشاطاتها في مارس2004 لتشمل كافة مجال الفضاء المتوسطي عبر ضم جزئه الشرقي إليها، ويوجد مقر إدارة وتسيير عملية "المسعى النشط " بمدينة "نابولي " حيث مقر الحلف الجنوبي العام لقواته البحرية.

وتتلخص أهم نشاطات الحلف من خلال هذه العملية في قيامه وبواسطة سفن الحلف الحربية ومروحياته وطائرات الإستطلاع البحري، إلى جانب غواصاته بمراقبة ومعاينة وتفتيش حوالي 100 سفينة مشتبه بها ومرافقة أكثر من 480 سفينة و 47 زيارة تعاونية شرق المتوسط وحده، مع العلم أن مضيق جبل طارق تعبره يوميا حوالي 3 آلاف سفينة تجارية الأمر الذي جعل منه ممرا جد حساس من حيث إحتمال تعرض أمن وسلامة الملاحة فيه عبر أي عملية إعتداء أو

(1) أعصر بوزيد، البعد المتوسطي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل غرب المتوسط نموذجا،**أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية** (جامعة الجوائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، ص.(339).

تخريب إرهابي هذا فضلا عن كون 65 بالمائة تقريبا من واردات أوروبا النفطية والغازية تعبر سنويا المتوسط، وفي هذا الشأن صرح قائد عملية "المسعى النشط " نائب الأميرال "روبرتو كازاريتي":" **لقد أظهرت عملية الإلتزام النشط على أنها أداة فعالة ضد مكافحة الإرهاب بالمتوسط، كما أيضا ضد الإرهاب الأتي من المتوسط"[1].**

ثانيا: مبادرة بان ساحل "PSI"Initiative Pan Sahel

تعتبر منطقة الساحل مجالا تقليديا لأنواع كثيرة من الجريمة المنظمة، فعلى مستوى الحدود بين مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا تنشط العصابات الدولية المختصة في تهريب السلاح، المخدرات والسلع والأشخاص وتقع هذه النشاطات كلها في خدمة الشبكات الإرهابية التي لم تعد دول المنطقة قادرة على التحكم فيها، بالنظر لقوتها في إختراق الحدود والتحالفات التي أقامتها مع بارونات التهريب التي تعرف المنطقة جيدا وإستغلالها للسكان المحليين بسبب الوضع الإقتصادي المزري في المنطقة. وبالإنتقال للتركيز على المنطقة الساحلية الصحراوية التي تعتبرها الولايات المتحدة مجالا غير محكوما ومصدرا لإنتشار حالة الفوضى في شمال وغرب أفريقيا وإمكانية إمتداد هذه المخاطر للقارة الأوروبية إستحدثت ما يعرف بمبادرة **"بان ساحل"[2].**

وتم الإعلان عنها في 07 نوفمبر 2002 وتعد المبادرة الأمريكية عابرة لمكافحة الإرهاب التي إنطلق العمل بها في جوان 2005 إمتدادا وبديلا معا لمبادرة "بان الساحل "، لكن مع الإحتفاظ الأهداف نفسها التي تحملها كل من المبادرتين (بان الساحل والمسعى النشط) وهي:

1- تكوين دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة - دول شمال أفريقيا و دول الساحل الأفريقي- المجموع تسع دول و هي دول المغرب العربي الخمسة، الإضافة إلى مالي والنيجر وتشاد والسنغال مع كل من نيجيريا واثيوبيا وغانا- بترقية التعاون الأمني معها من أجل مواجهة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات، التهريب بكل أنواعه.

2- منع من يوصفون بالإرهابيين من إتخاذ منطقة الساحل الأفريقي كقاعدة خلفية لهم، سيما أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها وعن مواجهة هذه الجماعات.

---

(1) اعمر بوزيد ، البعد المتوسطي للسياسة الخارجية الأمريكية.....، **مرجع سابق**، ص.(341).

(2) Christopher Isike (Eds), ‘’ **The United States Africa Command: Enhancing American Security or Fostering African Development**? ‘’, African Security review, (17 – 01 – 2008), p.(21).

3- توحيد جهود دول المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينها في هذا الإطار.

4- التركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هذه الظاهرة.

5- إجراء مناورات عسكرية مشتركة بالصحراء الكبرى، وتعد عملية "الحرية عابرة الصحراء" **OEFTS** المكون العسكري لمبادرة عبر الساحل، و التي حلت بديل عنها، و تخضع هذه المبادرة للإشراف المباشر من الحكومة الأمريكية والتي تقوم قيادتها الجهوية بأوروبا، وهي إلى جانب هذا تعد وكنتيجة لذلك بمثابة برنامج حكومي تلتزم الحكومة الأمريكية بإدارته ومتابعته[1].

وفي سبيل تحقيق أهداف مبادرة (بان - ساحل)، فقد كلّف الجيش الأمريكي بتدريب البلدان المضيفة للبرنامج في مكافحة الإرهاب وحراسة الحدود، فضلا عن تجهيز هذه الدول المعنية بالمبادرة بالأسلحة و المعدات العسكرية[2].

إن الأموال المخصصة لمبادرة الساحل تستخدم لنشر وحدات من القوات الخاصة الأمريكية وتوفير معدات عسكرية لتدريب قوات بلدان المنطقة، ويتضح أنه تم تدريب وتجهيز ست فرق مشاة خفيفة وسريعة الحركة في تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وسيجري وفق برنامج مساعدة عمليات التدريب الأفريقية للطوارئ تدريب وتجهيز وحدات عسكرية في البلدان الشريكة من أمثال السنغال وغانا وبنين ومالي وإثيوبيا ومالاوي وبوتسوانا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وزامبيا و الغابون ونيجيريا، ومن المحتمل أن يجري توسيع البرنامج ليشمل أنغولا وناميبيا وتشير التقارير الأمريكية الرسمية إلى أنه سيخصص مبلغ 100 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات إبتداءا من 2007[3]. أما أليات تنفيذ هذه المبادرة تم تفعيل جملة من التمرينات والمناورات العسكرية في الصحراء الأفريقية مع الدول المعنية أهمها هي[4]:

*** مناورات فلينتلوك جوان 2005**

وهي العمليات التي شاركت فيها موريتانيا والجزائر ومالي وذلك بهدف إختبار قدرات هذه الدول على مواجهة ظاهرة "الإرهاب " في صحراء الساحل الأفريقي، والتصدي لمحاولات التغلغل فيها بغرض إقامة قواعد خلفية لها. ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من كافة هذه المناورات هو

---

(1) **www.eucom. Mil / Arabic / opération _ and _ initiative _ ARA. Asp, (08 /JUIN /2006)**

(2) عربي بومدين ، **"الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية"....، مرجع سابق**، ص.(46).

(3) مازن الحسيني، **مرجع سابق**، ص(06).

(4) اعمر بوزيد، **البعد المتوسطي.....، مرجع سابق**، ص.(343).

تعزيز قدرات دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، وبذلك يتحقق هدف أمريكا الأبعد الخاص بتأمين الثروة الحيوية لهذه المنطقة.

إضافة إلى اللقاءات العالية المستوى التي تتم بين القيادات العسكرية لطرفي المبادرة، حيث تم عقد في 23 -24 مارس 2004، قاء بمقر القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا بمدينة "شتوتغارت " الألمانية وحضره قادة قيادة الأركان كل من: المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر ومالي والنيجر والسنغال وتشاد، وغابت عنه ليبيا وذلك بهدف مناقشة موضوع "التعاون العسكري " في إطار المكافحة الشاملة ضد الإرهاب بمنطقة الساحل الأفريقي وتم تخصيص نسبة معينة من ميزانيتها - الولايات المتحدة- من أجل تمويل برامج هذه المبادرة، بعد نسبة 6.25 مليون دولار لعامها الأول عام 2003 ، لترتفع النسبة إلى 100 مليون دولار ابتداء من عام 2004 و لمدة خمس سنوات كاملة.

إن "بان الساحل" هي مبادرة أمريكية خالصة، ولكنها مكملة للمبادرات السابقة ومختلف البرامج التي طرحتها لكونها جميعا تخدم نفس الأهداف و تتخذ الوسائل نفسها و يشير في هذا السياق العقيد **"فيكتور نلسن** "مسؤول برنامج **"بان الساحل** "التابع لمكتب وزارة الدفاع الأمريكي المكلف بالمسائل ذات العلاقة بالأمن الدولي:

" إن مبادرة بان الساحل هي أداة هامة في الحرب ضد الإرهاب و التي قدمت كثيرا لدعم الروابط في منطقة أهملناها بشكل واسع في الماضي..لقد سبق أن قلنا أنه إذا كانت الضغوط بالنسبة للإرهابيين أصبحت صعبة و قاسية في أفغانستان، باكستان و العراق وفي غيرها فإنهم سيجدون أماكن جديدة للعمل فيها و تمثل منطقتي الساحل و المغرب العربي جزء من هذه الأماكن".

ومن هذا المنطلق تأتي سلسلة المناورات العسكرية التي تنظمها الولايات المتحدة ومنذ 1999 في صحراء أفريقيا الكبرى والمعروفة بإسم "فلينتلوك " والتي تساهم فيها دول أوروبية إلى جانب حلف الناتو وكذا دول أفريقية من منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي، ولنفس الأهداف التي تحملها مبادرة "بان الساحل " الأمر الذي يجعل من هذه المناورات إحدى أهم الآليات التي تندرج ضمن هذه المبادرة[1]. وإلى جانب تدريب قوات هذه الأخيرة والتي تدور كلها حول مكافحة الإرهاب و مراقبة الحدود وتهدف إلى بلوغ هدفنا المشترك القاضي بضمان إستقرار بعيد المدى في منطقتي الساحل والمغرب العربي، حسب تصريح صادر عن السفارة الأمريكية بموريتانيا يوم 02 أوت 2007[2].

([1]) أعمر بوزيد، " **الجزائر في إستراتيجية الناتو الجديدة بحوض المتوسط**"، **جريدة البيان**، العدد51، (10-2005/12/16)، ص.(05).

([2]) **Www. Aljazeera .net**, (03/08/2007).

ويتمحور الهدف الرئيس لعمليات "فلينتلوك " حسب ما صرحت به نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية " **تيريزا ويلن":**

"تعزيز القدرات العسكرية للدول المعنية بها و كذا في التنسيق معها لمواجهة ظاهرة الإرهاب و تمكينها من تقنيات حديثة في ذلك بغية تكوين ما يشبه بالقوة المنتقلة لملاحقة من تصفهم الولايات المتحدة بعناصر القاعدة و الجماعات الإرهابية التي تعمل تحت لوائها كالجماعة السلفية الجزائرية التي تحولت إلى ما أطلقته على نفسها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[1].

ولقد واجهت مبادرة "بان - ساحل" أهم اختبار لها في سنتها الثانية، وذلك من خلال مطاردة التنظيم الإقليمي المتمثل في الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة عمار صايفي المدعو "عبد الرزاق البارا". خصوصاً مع إعلان هذه الجماعة ولاءها إلى تنظيم القاعدة في سبتمبر من سنة 2003، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مبادرة "بان – ساحل" قد حققت نجاحا معتبراً سنة 2004م، بعدما اشتبكت قوات من النيجر وتشاد - بدعم من القوات الأمريكية ،- مع أعضاء من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ولقد أفضى هذا الاشتباك إلى مقتل 43 مسلحاً ينتمون إلى هذا التنظيم[2].

ثالثا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

The Trans –Saharian Counter Terrorism Initiative

منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر عززت حكومة الولايات المتحدة بصورة ملحوظة مستوى إرتباطها بالحكومات الأفريقية، هناك إعتراف متزايد في الدوائر السياسية في واشنطن أن عدم الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي الذي يصيب أفريقيا، هو أمر إستراتيجي هام للولايات المتحدة إستجابة لهذا تعاونت وزارة الدفاع مع وزارة الخارجية لإعداد شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تدعم جود الدول الإفريقية لتحسين أمن الحدود وقدرتها على مكافحة الإرهاب بينما تسهل التعاون الإقليمي وتروج للحكم الديمقراطي وتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة[3].

لقد جاءت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، لتحل محل مبادرة بان الساحل حيث كانت دافعا أساسيا في تكثيف وتوسيع الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب حيث ضمت هذه المبادرة

---

(1) Arezki Touni, '' Des Troupes US pour Traquer le GSPC '', in : **l'expression**, (18 /05/2005), p.(03).

(2) عربي بومدين ، **"الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية".....، مرجع سابق**، ص.(46).

(3) Lianne Kennedy Boudali, '' **examining US counter terrorism priorities and strategy across Africa's Sahel Region** '', www. Rand. Org, (17/11/2009), p.(01).

إضافة إلى دول الساحل الأفريقي مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ودول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب ونيجيريا والسنغال عن منطقة الصحراء الكبرى[1].

لقد تم تطوير هذا البرنامج في جوان **2005** من طرف إدارة "بوش" كآلية عسكرية وأمنية من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على ظاهرة الإرهاب، لكن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء هي الحفاظ على المجتمعات الحرة والمفتوحة والترويج لها، وفيما يخص ميزانية المبادرة فشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والتي بدأ العمل بها في عام **2003** بميزانية قدرها **7.5** مليون دولار لمدة عامين قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية[2].

وتقدر ميزانية شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بحوالي**100** مليون دولار كل عام بداية من عام **2007** و حتى نهاية عام **2013** وتتكون ميزانية البرنامج من مجموع الأموال التي طلبتها وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع[3].

إن شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء هي جزء من عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء للقيادة والتي تسعى إلى تمكين الدول المشتركة في هذه المبادرة من السيطرة الأمريكية الأوروبية على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها، ووضع آليات أكثر فعالية للقيادة والسيطرة عن طريق تعزيز قدرات الإتصالات التكتيكية من العناصر الهامة للإتصال العسكري – العسكري والترويج للمهنية وإحترام السلطة المدنية وخلق إنطباع إيجابي عن أفراد الجيش الأمريكي[4].

الشكل رقم 10: يوضح الإنفاق المالي الأمريكي على البرامج العسكرية في أفريقيا

(1) Toby Archer, & Tihomir Popovic, ‘’ **the Trans –Saharian Counter Terrorism Initiative: the US war on Terrorism in North West Africa** ‘’, www. UPI – fiia. Fi, (Report 2007), p. (33).

(3) ليان كينيدي بودالي، " **شمال افريقيا: مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**"، في

Www.Docstoc.com/docs/us-ct-in-Sahel-Arabic-update . PDF, p01.2)

(3) **الإنفاق المالي الأمريكي على البرامج العسكرية في إفريقيا.**

(4) ليان كيندي بودالي، **مرجع سابق**، ص(04).

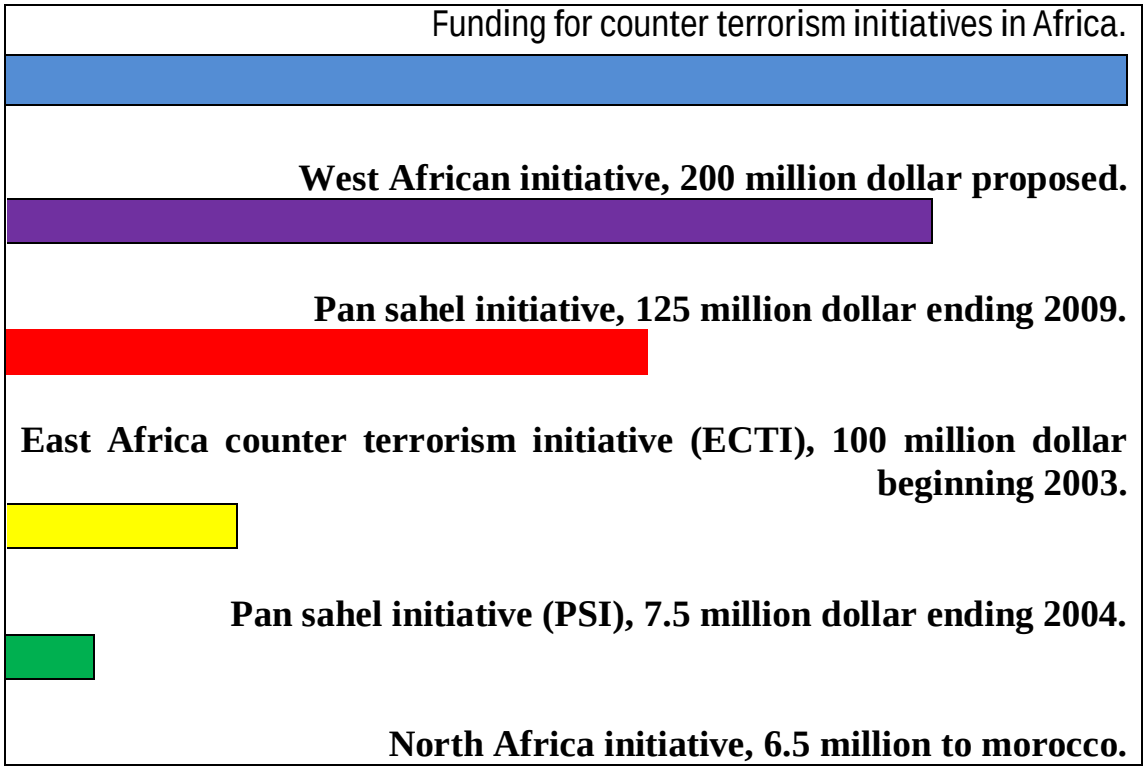

Source: Botha Pierre, '' united states counter – terrorism programmers in Africa: an overview '', (South Africa , the African centre for the constructive resolution of disputes (ACCORD**) , p.07. http ://www.nps . edu /academies /centers / ccc/publications / online journal/ 2007/ jan / piombo jan 07 . pdf) (27/ 10/ 2009)**

إن شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء هي مقاربة أمريكية تهدف من خلالها إلى توحيد الجهود على مستوى آليات المواجهة و تأمين الحدود و تنسيق المعلومات الإستخباراتية، و الجناح العسكري لهذه الاستراتيجية هو ما يسمى ب

operation enduring freedom trans-sahara (OEF-TS) أدرجت هذه الأخيرة تحت قيادة القوات **operation juniper shild و التي أعيد تسميتها بقيادة الأمريكية في افريقيا "افريكوم".**

يعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأمريكية ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية، كما يعكس الرغبة الأمريكية في الإنفراد التام بالترتيبات الأمنية وبالتالي السياسية و

الإقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي[1]. أما فيما يخص الأسباب و الدوافع ففي حالات كحالة تشكيل قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا تستحق أن تتابع على صعيد البحث والدراسة وذلك لعدة أسباب و اعتبارات:

1- حتى نحيط إحاطة شاملة ومتعمقة بأهداف تشكيل هذه القيادة و بالأليات والوسائل التي ستطبق من قبلها والدول التي ستتمركز فيها مكونات هذه القيادة تموضع القيادة والقواعد العسكرية.

2- لا يمر يوم إلا ونكتشف حقائق ومعطيات جديدة حول الدوافع الأمريكية من وراء تشكيل هذه القيادة وإرتباطها بأهداف جيو -إستراتيجية وجيو -إقتصادية وجيوبوليتيكية.

3- أن الإدارة الأمريكية تسعى جاهدة لتجميل وجه هذه القيادة عن طريق إضفاء طابع إنساني عليها لستر الأهداف والمهام الحقيقية الموكلة إليها.

4- أن مساعدة وزير الدفاع الأمريكي " **ترايز ويليام**" لم يتردد في الكشف عن عدة أهداف أمريكية يراد تحقيقها.

لقد عبرت دراسات وتقارير صادرة عن أمريكيين بكون الإرهاب معطى جوهريا في تفسير المهمات الملقاة على قيادة افريكوم، و كما يظهر قائد أفريكوم "كارتر هام" في مارس 2013 صرح أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قائلا:

" إن العمليات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا و نيجيريا و الصومال تشكل أهم انشغالات القاعدة"[2].

الفرع الثالث: سياسة الأمريكية بعد 2010 في إفريقيا و الساحل الإفريقي

أولا: الرئيس باراك اوباما:

تستند بعض التقارير والدوريات المعتمدة، ومنها -تقارير النشرية الرباعية للدفاع لسنة 2010 في رسم الخارطة المستقبلة لأميركا على تحديد مصادر التعاون والتهديد إلى المؤشرات التالية:

•لا تزال مصادر التهديد الإرهابي تحمل أهمية قصوى في تحديد خارطة المستقبل الأميركي (ولا تزال عناصر التهديد الداخلي تأخذ الحيز الأكبر، وتدخل إفريقيا ضمن مصادر هذا التهديد كمعطى للتهديد الخارجي)؛ ولذلك تزداد الضغوط على الرئيس الأميركي "باراك اوباما" لدعم تقوية النشاط الاستخباراتي والأمني في إفريقيا دعمًا لهذا التوجه المستقبلي.

---

(1) محمود خلف، "**الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية**"، (2007/09/23)، ص.(04)، في:

www. Ifriqiya. Com /cms /content /view /866 /63

(2) منصور لخضاري، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، مرجع سابق**، ص.(250).

* لا تزال العلاقات الأميركية-الإفريقية تحظى بعملية تسويق إعلامي أكثر من كونها تحمل معالم شراكة اقتصادية وأمنية حقيقية، والمؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى كون الولايات المتحدة لا تزال في درجة متدنية من التعاون الاقتصادي مع إفريقيا وذلك بعد الاتحاد الأوروبي والصين. وبين مصفوفتي "الأمن الاقتصادي" يصعب تحويل إفريقيا إلى شريك اقتصادي حقيقي لدول ينخرها الفساد السياسي والاقتصادي وجميع أنواع الفشل الدولتي. أوردت النشرية الرباعية للدفاع لسنة 2010 تصنيفًا للتحديات أو السيناريوهات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية على الشكل الآتي:

1- الإرهاب كتحدٍّ مستمر تمثّله القاعدة والتنظيمات المشابهة لها.

2- نمو تحديات ومخاطر المناطق غير القابلة للاختراق التي تهدد المشترك العالمي، وهو ما يقلّل من فعالية الوسائل التقليدية في عرض القوة العسكرية الأميركية.

3- زيادة جاذبية ووفرة القدرات والتكتيكات غير المتماثلة التي أصبحت تشكّل عوائق حقيقية للقدرات العسكرية الأميركية التقليدية عن طريق تشكيلات مختلفة من أنظمة التسليح والتكتيك في خوض الحروب.

4-زيادة تأثير الفاعلين غير الدوليين مع زيادة قدرتهم على التحكم في الوسائل التكنولوجية التي كانت محتكَرة سابقًا[1].

5-استخدام الأساليب غير المباشرة لفرض التكاليف على الولايات المتحدة الأميركية. و منه يمكن القول بأن إفريقيا في عهد أوباما تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها الاستخباراتي والتفكير الاستراتيجي في توسيع فضائها الأمني بفتح قواعد عسكرية في إفريقيا (كالنيجر مثلًا)، ومد جسور أمنية بين قواعد أميركية وقواعد عسكرية داخل إفريقيا، وبعض العواصم الإفريقية وبفعل تنامي نشاط القاعدة والتنظيمات الراديكالية فإن تهديد المصالح الأميركية داخل أو خارج أميركا يبقى أمرًا ورادا.

(1)وحنية قوي، أوباما وافريقيا: "دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات أمنية متزايدة"، **الجزيرة للدراسات**، تاريخ النشر ((2015/12/22)، تاريخ الاطلاع (2021/3/15)، **www.aljazeera.net**

يشغل شمال إفريقيا مركزًا أمنيًّا مع منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهو الذي يمتد من موريتانيا غربًا إلى العمق الإفريقي حيث الساحل الرخو المرتبط بمالي والنيجر والصحراء الغربية، مكانة مهمة لدى الولايات المتحدة الأميركية، لذلك فإنها ترتبط بمبادرة قوامها تعظيم عناصر التنمية باعتبارها مدخلًا استراتيجيًّا للأمن، وقد قدمت مقاربات على دعوة الأفارقة للمبادرة الذاتية في حلّ نزاعاتهم مع إسنادهم بتعاون مع شركائها الأوروبيين. لم يكن الاستمرار في هذه السياسة في القارة الإفريقية ممكنًا مع بروز مقاييس جيوستراتيجية وضغوط جيواقتصادية جديدة، وقد نتج من هذه المقاييس والضغوط إعادة تقويم ترتكز على مراقبة إفريقيا باستخدام الفرص الثنائية، وبالاعتماد على محاور إفريقية، أو بالتنسيق مع شركاء خارجيين أوربيين بصورة خاصة.

فقد بدأ الرئيس الأميركي باراك أوباما، الخميس 23 جويلية 2015، زيارته إلى القارة الإفريقية، وكانت كينيا محطته الأولى لتكون هذه هي الزيارة الأولى له بعد أن أصبح رئيسًا، ليتجه بعدها إلى إثيوبيا في أول زيارة لرئيس أميركي لهذا البلد، وقد تناول الرئيس الأميركي مع رؤساء القارة السوداء بالدرجة الأولى ملفات تتعلق بالإرهاب والإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان بالإضافة إلى العديد من الملفات الأخرى، وقد اعتُبرت هذه الزيارة هي الرابعة من نوعها لباراك أوباما وقد حملت الكثير من الدلالات، وأهمها:

أولًا: تشكّل الزيارة خطوة مهمة على طريق السعي الأميركي لاستغلال القارة الإفريقية الغنية بالمعادن وخاصة الذهب واستثمارها اقتصاديًّا، وهذا ما عبَّر عنه الرئيس الأميركي حيث أكّد خلال استقباله دبلوماسيين ومسؤولين سياسيين واقتصاديين ومنظمات غير حكومية تعمل في إفريقيا "**أن القارة الإفريقية هي مكان ديناميكي لا يمكن تخيله، إذ يوجد بعض الأسواق الأكثر نموًّا في العالم، وهناك أناس مهمون**"[1].

هذا وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين سنة 2014 ما يعادل 73 مليار دولار، وفي السياق نفسه قال "**بن رودس**"، نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، في وقت سابق: "**نحن نرى إفريقيا باعتبارها واحدة من المناطق الناشئة الأكثر أهمية في العالم، وهناك تزايد للفرص الاقتصادية هناك لزيادة التجارة والاستثمار من قبل الشركات الأميركية وتعميق علاقتنا التجارية والشراكات الاستثمارية في إفريقيا، إضافة إلى مساندة المؤسسات الديمقراطية.**"

(1) بوحنية قوي، "دبلوماسية اقتصادية....."، **مرجع سابق**.

كما أنفقت الولايات المتحدة 35 مليون دولار حتى عام 2012 على تدريب أفراد من البحرية النيجيرية ودول أخرى على مكافحة القرصنة وتهريب النفط وغير ذلك من النشاطات. وتنسق الولايات المتحدة -أيضًا- جهودها للمشاركة في عمليات حفظ السلام في غرب إفريقيا مع فرنسا والمملكة المتحدة في ليبيريا وسيراليون ومع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما تشكّل عملية الدعم الغذائي في الساحل جزءًا من الفعل الأميركي في منطقة الصحراء؛ إذ تعد -بعد الاتحاد الأوروبي- أحد المموِّلين والمساعدين الأساسيين في هذه المنطقة.

ثانيًا: تسعى أميركا إلى تقليص النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وخاصةً أن إفريقيا تشكّل أحد أهم مصادر القوة الفرنسية، والاهتمام الفرنسي بالقارة السوداء واضح فمنذ 2011 وحتى 2014 تدخلت فرنسا بشكلٍ مباشر في القارة أربع مرات: في ساحل العاج وليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى، كما لا توجد دولة كبرى تقف على قدم المساواة مع فرنسا من حيث عدد المعاهدات العسكرية التي تسمح لها بالتدخل في بعض دول القارة، وعلى هذا تشكّل زيارة أوباما تعزيزًا للنفوذ الأميركي على حساب النفوذ الفرنسي، وخاصة أن أميركا تسعى إلى زرع المزيد من القواعد العسكرية في إفريقيا بهدف جعل هذه القارة قاعدة عسكرية أميركية كبرى، وذلك للموقع الاستراتيجي الذي تتميز به إفريقيا.

ثالثًا: يسعى أوباما للحدِّ من علاقات الدول الإفريقية مع الصين، وخاصة أن الكثير من الدول الإفريقية بدأ يتجه لرسم علاقات اقتصادية مع الصين التي تمتاز التعاملات معها بأنها بلا شروط سياسية معقدة تربطها بالاستثمارات كالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، كما أن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية وهذا يشكل مزية كبيرة للدول الضعيفة كالدول الإفريقية، وعلى هذا تأتي زيارة أوباما للحدِّ من العلاقات الصينية-الإفريقية، وخاصةً أن الحزب الجمهوري يتهم أوباما بأنه ضعيف أمام الصين وروسيا.

إن الأهداف والأبعاد التي تحملها زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى القارة الإفريقية تندرج في إطار السياسة الأميركية في التوسع وفرض النفوذ في مناطق جديدة، وكانت تلك الزيارة قد قُوبِلت بانتقادات كثيرة نظرا لتكلفتها الباهظة التي قدرت بـ100 مليون دولار في وقت تطبق فيه واشنطن إجراءات تقشفية، ولذلك كان ردُّ مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي "**بن رودس**" واضحا حين أكد أنه "لا معنى للقول: "**إننا دولة تتزعم العالم دون أن يكون لنا وجود في إفريقيا**". إن زيارة أوباما لإفريقيا كانت من أجل وضع جدول أعمال يركز على التنمية في مرحلة

ما بعد عام 2015، ويحدد معالم الطريق أو خريطة المستقبل التي ستعمل بها الولايات المتحدة مع الأفارقة في دفع جدول أعمال التنمية. و بالتالي نلاحظ انه:

1- لا يوجد تحول راديكالي في التعاطي الأميركي في عهد أوباما الديمقراطي عن سابقيه من الرؤساء الأميركيين باستثناء ما يمكن تسميته: التحول في الخطاب الديمقراطي الدولي، وهذا الذي يعطي صورة هي أقرب للعلاقات العامة الدولية ليس أكثر، باعتماد لغة دبلوماسية سلسة على غير العادة.

2- لا تزال إفريقيا تدخل ضمن "**الشريك غير المتكافئ**" في المنظور الأميركي الرسمي -غير أنه من المتوقع أن يرتفع بعض المؤشرات الاقتصادية البينية -الأميركية الإفريقية- بشكل بسيط وسط مزاحمة كبرى من الصين ومن الدول الاستعمارية السابقة.

3- في المدى المتوسط ستزيد أميركا من وتيرة التعاون الاستخباراتي والأمني نظرًا لكون التهديدات الإرهابية تقع في صُلَّم الأولويات" في التنظيرات الخاصة بالتقارير الأمنية التي ترسم خطوط السياسة الخارجية الأمنية الأميركية[1].

ثانيا: إفريقيا و الساحل الإفريقي في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب:

استنادًا إلى شعار" أمريكا أولًا" ووعود الرئيس "ترامب" المتكررة بوضع حدٍّ لحروب الولايات المتحدة، وافق البنتاجون على خطة لتقليص عدد القوات الأمريكية التي تقوم بمهام مكافحة الإرهاب في إفريقيا بنسبة 25٪ تقريبًا. ولم تستطع إستراتيجية "ترامب" تجاه أفريقيا التي صدرت في ديسمبر 2018، والتي تضمنت مبادرة "ازدهار أفريقيا" Prosper Africa الوفاء بالوعود الأمريكية، وهو ما اتضح جلياً في تراجع حجم التجارة بين الطرفين إلى 41 مليار دولار في عام 2018 بعدما كان 100 مليار دولار في عام 2008، وانخفاض حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في أفريقيا من 50.4 مليار دولار في عام 2017 إلى 43.2 مليار دولار في عام 2019[2].

(1) بوحنية قوي، " **دبلوماسية اقتصادية.....**"، **مرجع سابق**.

(1) احمد عسكر، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن ....حدود التغير المحتملة**، (الامارت العربية المتحدة، ابوظبي: مركز تريندز للبحوث و الاستشارات)، تاريخ النشر (2021/01/20)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)،

www. trendsresearch.org

ومن الواضح تمامًا أن الإستراتيجية الأمنية لإدارة الرئيس "ترامب" اخذت في الابتعاد عن الحرب العالمية على الإرهاب، من خلال الانسحاب من سوريا، والدخول في عملية تفاوضية مع حركة طالبان الأفغانية، وذلك لصالح التركيز على احتواء النفوذ المتنامي لكل من الصين وروسيا.

ومع ذلك فإن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا -تحديدًا- يواجه انتقادات واسعة من جانب الكونجرس وخبراء مكافحة الإرهاب داخل أمريكا وخارجها.

عندما يتعلق الأمر بإفريقيا في ظل إدارة "ترامب"، فإن عدم اليقين له ما يبرره. بالكاد تطرقت سياسة "ترامب" إلى إفريقيا، حيث كان هناك قلق حقيقي من أن إفريقيا يمكن أن تسقط مجازًا من الخريطة في فترة رئاسة "ترامب". و ذلك من خلال:

1- لا يبدو أن الرئيس "ترامب" يُولِي الكثير من الاهتمام لإفريقيا. بغض النظر عن بعض تعليقاته الساخرة التي تحمل مضمونًا عنصريًّا عن إفريقيا أثناء لقائه مجموعةً من أعضاء مجلس الشيوخ في يناير 2018،فإن تحليل المضمون لأحاديثه وتعليقاته تُظهر إهماله الواضح للقارة. فهو لم يقم بأي جولة إفريقية، وخلال فترة رئاسته التقى عددًا قليلًا جدًّا من القادة الأفارقة.

2-استغرق الرئيس "ترامب" سنة ونصف السنة لتعيين مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، كذلك الحال بالنسبة لتعيين سفير في جنوب إفريقيا.

3-كانت المرة الأولى التي صدرت فيها وثيقة متماسكة بعد عامين من ولاية الرئيس، عندما حدد "**جون بولتون**"، مستشار الأمن القومي آنذاك، إستراتيجية الولايات المتحدة الإفريقية. كان التحول الرئيسي هو الابتعاد عن سياسة "**باراك أوباما**"، والتشديد على الموقف العدائي الشديد تجاه كلٍّ من الصين وروسيا في إفريقيا.

ولا شك أن عدم اهتمام الرئيس "ترامب" بإفريقيا ربما يُعطي الدبلوماسيين والخبراء مجالًا أكبر للحركة، فلقد رفضت اللجنة الفرعية لإفريقيا التابعة للكونجرس قبول التخفيضات المتسارعة في الإنفاق على وزارة الخارجية أو برامج الأمم المتحدة لإفريقيا التي طلبها البيت الأبيض. كما توجد

معارضة شديدة من أعضاء الكونجرس، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين، لخطط البنتاجون سحب جزء من القوات العاملة في منطقة الساحل الإفريقي[1].

أما من حيث التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الساحل، فقد كان للجيش الأمريكي مهام في حوالي 20 دولة إفريقية، تمحورت مهمتها في مساعدة الجيوش الإفريقية في مواجهة التطرف. ومن المعروف أن أفريكوم قد وسعت من أنشطتها منذ نشأتها عام 2007.

في أبريل 2018، قدّر البنتاجون أنه في نيجيريا والنيجر ومالي وحدها، كان لدى الولايات المتحدة ما يزيد على 1000 من الأفراد العسكريين ولا شك أن إعادة التنظيم الاستراتيجي للبنتاجون من إستراتيجية مكافحة الإرهاب إلى مواجهة تهديدات القوى العظمى، التي أُعلن عنها في 2018، سوف تؤثر على أعداد القوات في الساحل. حيث قدر التواجد العسكري الامريكي في الدول الأكثر تضررًا من الجماعات الإرهابية و يتضح في:

1- النيجر: في عام 2013، بلغ عدد الأفراد العسكريين الأمريكيين حوالي 100، كانت مهمتهم هي توفير الدعم لجمع المعلومات الاستخبارية، وتسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية مع القوات الفرنسية العاملة في مالي ومع شركاء آخرين في المنطقة. وارتفع الوجود العسكري الأمريكي في النيجر بشكل تدريجي من 100 إلى حوالي 800 جندي. وفي نوفمبر 2017، وقّعت الولايات المتحدة والنيجر مذكرة تفاهم، تمنح البنتاجون إذنًا بالطيران العسكري انطلاقًا من منشآت النيجر لدعم عمليات مكافحة الإرهاب. ومن المعروف أن القاعدة الجوية في أغاديز المخصصة للطائرات بدون طيار تتمتع بموقع مركزي، ولديها القدرة على توفير دعم مستمر لعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة.

2- نيجيريا: في مايو 2014، أرسل البنتاجون ووزارة الخارجية ومكتب التحقيقات الفيدرالي مجموعة صغيرة من خبراء الدفاع وإنفاذ القانون إلى العاصمة أبوجا لإسداء المشورة للمسئولين النيجيريين من أجل استعادة الفتيات اللائي اختطفتهن "بوكو حرام". وشملت المساعدة اتفاقية

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، **"أولويات متراجعة: لماذا تقلص إدارة ترامب وجودها العسكري في الساحل الإفريقي؟"**، تاريخ النشر (2020/02/23)، (الإمارات العربية المتحدة، ابوظبي، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2020)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)، **www.futureuae.com**

لتبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي أبريل 2018، قامت مجموعة مؤلفة من 12 جنديًا أمريكيًا بمهمة محدودة لتدريب الجنود النيجيريين في مجمع عسكري شمال أبوجا.

3- تشاد: في مايو 2014، نشرت الولايات المتحدة 80 من القوات الجوية في تشاد في مهمة محدودة للمساعدة في البحث عن الفتيات النيجيريات المختطفات من قبل "بوكو حرام". واعتبارًا من أواخر عام 2017، كانت القوات الأمريكية تدير قاعدة للطائرات بدون طيار في تشاد، والتي تعاونت مع الحكومة التشادية في عمليات مكافحة الإرهاب ضد "بوكو حرام".

5- مالي: في عام 2017، تمثلت عملية فريق القبعات الخضراء من القوات الخاصة الأمريكية في توفير معلومات استخبارية حول جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المسلحة في مالي، وتقديمها للسفارة الأمريكية في باماكو، من أجل حماية أفرادها من الهجمات. كما تم تكليفهم كذلك بتقييم ما إذا كان ينبغي تدريب القوات المالية لأغراض مكافحة الإرهاب.

إن مبادرة الرئيس "ترامب" (إفريقيا تزدهر)، التي تهدف إلى توفير 60 مليار دولار لتشجيع الاستثمار الخاص، لم تحقق نجاحًا كبيرًا وملموسًا بعد، وربما تكون ردًّا على المبادرة الصينية التي خصصت المبلغ نفسه لإفريقيا. وعليه، من غير المرجح أن تفضي جولة وزير الخارجية "**مايك بومبيو**" الإفريقية إلى تغيير المزاج أو السياسة داخل البيت الأبيض. وسوف يستمر الأفارقة في تفادي لا مبالاة الرئيس الأمريكي بالتعاون مع كلٍّ من الصين وروسيا والحلفاء الدوليين الآخرين، ولا سيما في جهود محاربة الإرهاب.وفقًا لمدركات وقناعات الرئيس "ترامب" يمكن تخفيض الموارد العسكرية الأمريكية المخصصة لمحاربة الإرهاب في الساحل، بيد أن موقف الكونجرس قد تقف حائلًا دون تنفيذ هذا القرار، و من الأسباب التي تقف حائلا نجد:

1-ضغوط الحلفاء: لقد تحول هدف البنتاجون من محاولة إضعاف وهزيمة الجماعات الإرهابية المتطرفة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا إلى مجرد محاولة لاحتوائها مع تزايد تهديداتها. ولا شك أن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة -وعلى رأسهم فرنسا- يشعرون بالقلق الشديد إزاء إعلان الولايات المتحدة خفض عدد القوات في القارة لمواجهة الصين وروسيا في أماكن أخرى من العالم. وفي المقابل، أعلنت فرنسا أنها ستزيد عدد قواتها في الساحل إلى أكثر من 5000، كما بدأت بدعم قدراتها العسكرية على الأرض، ولا سيما استخدام الطائرات بدون طيار. وتحث

فرنسا باستمرار الولايات المتحدة على وقف خططها الرامية لتقليص وجودها العسكري في الساحل.

2-تصاعد تهديدات الإرهاب: لا يزال تهديد الجماعات الإرهابية المتطرفة في منطقة الساحل متزايدًا، وكذلك التهديد الدائم لحركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة في الصومال، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة أمريكيين في هجوم غير مسبوق ضد القوات الأمريكية في قاعدة ماندا باي الجوية في منطقة لامو القريبة من الحدود مع الصومال في يناير 2020. و حركة بوكوحرام في نيجيريا، ولعل ذلك التطور النوعي في استراتيجيات الجماعات المتطرفة، وقدرتها على تحقيق إصابات مباشرة لأهداف أمريكية، سيؤدي إلى أن يَخلُصَ تقرير البنتاجون إلى القول بضرورة وجود التزام أمريكي مستمر لدعم الجهود الوطنية والدولية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل.[1].

3-اللجوء لخيارات بديلة: لمواجهة هذا التردد الأمريكي والعجز الفرنسي، صرح رئيس مالي السابق **"إبراهيم بوبكر كيتا"** بأن حكومته على اتصال الآن بزعماء أكثر الجماعات تطرفًا في المنطقة، وهي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المرتبطة بتنظيم القاعدة، وهو ما يعني أن دول الساحل وغرب إفريقيا المضطربة تستكشف خيارات مختلفة، بما في ذلك المفاوضات مع الإرهابيين للحد من التهديد. وطبقًا لبعض التقارير الاستخباراتية فإن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لديها ما بين 1000 و2000 مقاتل، وهدفها هو توحيد جميع الجماعات الإرهابية في الساحل والقضاء على النفوذ الغربي في المنطقة[2].

ثالثا: إستراتيجية الرئيس "جو بايدن" في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي:

من المرجح أن تتجه إدارة بايدن نحو إجراء تغييرات محورية على صعيد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، من خلال عدة مؤشرات وهي:

(1) عبد الرحمن حمدي، "اولويات متراجعة....."، **مرجع سابق**.

(2) عبد الرحمن حمدي، **المرجع نفسه**.

1- قناعة بايدن بفشل إدارة ترامب في العديد من الملفات التي أفضت إلى تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة ليس في أفريقيا فقط وإنما على الصعيد العالمي أيضاً، وهو ما أكده بايدن عقب فوزه في الانتخابات الأمريكية الأخيرة حين قال إن "أمريكا عادت، ومستعدة لقيادة العالم".

2- الخبرات السابقة لـ بايدن في ظل إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، التي ستلعب دوراً في صياغة سياسة أمريكية فاعلة يعزز من خلالها العلاقات مع القارة الأفريقية. كما أن الشخصيات التي رشحها بايدن لشغل مناصب قيادية في إدارته المقبلة، تؤشر إلى أن الولايات المتحدة ستعطي اهتماماً أكبر للقارة، ونذكر من هذه الشخصيات "أنتوني بلينكن" و"ليندا توماس غرينفيلد"و "سوزان رايس"...

3- يُتوقع أن تشمل التغييرات المحتملة على مستوى سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة التركيز على زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري مع القارة السمراء، بما في ذلك انخراط واشنطن في تعزيز التنمية الاقتصادية في دول القارة، وهو ما يمكن أن يتمثل في دعم أمريكي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتمديد العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا لما بعد عام 2025[1].

4- تسارع واشنطن أيضا إلى الانخراط في بعض القضايا العاجلة في القارة، مثل التوترات الإثنية في إثيوبيا، وتطورات الأوضاع في إقليم "تيغراي" وتأثيراته على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي، ودعم التحول الديمقراطي والاقتصادي في السودان، ومواجهة التهديدات الإرهابية والأمنية في الصومال بعد قرار "ترامب" سحب القوات الأمريكية من هذا البلد جانفي 2021، بالإضافة إلى الأزمة الليبية وتطوراتها المتلاحقة، والموقف من تحديث الإستراتيجية الأمريكية بشأن التمركز في منطقة الساحل والصحراء.

واستمراراً لنهج يقوم على تبني كل رئيس أمريكي جديدة لمبادرة تجاه أفريقيا، فإن المتوقع أن يطرح "بايدن" مبادرة خاصة به **و هي تركيزه على مواجهة الاوبئة في القارة في ظل تفشي جائحة كوفيد-19-.**

أما إستراتيجيته فقد حرص بايدن خلال حملته الانتخابية على عدم الإفراط في الوعود تجاه أفريقيا خاصة في ما يتعلق بزيادة الإنفاق الأمريكي على المساعدات والتنمية في أفريقيا. كما حرص

(1) احمد عسكر، **مرجع سابق**.

على عدم الإشارة إلى التزامات تفضي إلى مزيد من التورط الأمريكي بشكل أعمق في التحديات الأمنية التي تواجه القارة الأفريقية لا سيما في ما يخص التنظيمات الإرهابية، و يمكن تفصيل ابرز القضايا و الاتجاهات التي طرحها الرئيس "بايدن" في ما يلي:

* **العلاقات مع دول أفريقيا:** تغير ملحوظ في لغة الخطاب لدى بايدن مقارنة مع ترامب تجاه أفريقيا والأفارقة، فهناك استعداد إيجابي لدى الأول باستعادة المشاركة القائمة على الاحترام المتبادل، وإحياء الدبلوماسية وتنشيطها، والتأكيد على الديمقراطية الأفريقية والنمو الاقتصادي، وتأييد استمرار مبادرة أوباما للقادة الأفارقة الشباب.

***دعم التحول الديمقراطي في أفريقيا:** من خلال المساهمة في الاستقرار ومكاسب الديمقراطية في أفريقيا من خلال استراتيجية تؤكد على دعم المؤسسات الديمقراطية في أفريقيا، انطلاقاً من التزام واشنطن بالرخاء المشترك والسلام والأمن والديمقراطية والحكم كمبادئ تأسيسية للتعاون بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

* **تعزيز التجارة مع الدول الأفريقية:** وذلك بهدف التصدي للنفوذ الصيني المتنامي في أفريقيا من خلال عدد من الأدوات التجارية الناشئة مثل مبادرة Prosper Africa التي تتراوح ميزانيتها بين 500 مليون دولار و750 مليون دولار، والمؤسسة الأمريكية الجديدة لتمويل التنمية الدولية باستثمارات تبلغ 60 مليار دولار[1].

* **الإرهاب والتهديدات الأمنية:** من خلال لعبها دور رئيسي في تأمين المناطق الجيوستراتيجية الرئيسية في القارة الأفريقية، فهناك أكثر من 6 آلاف جندي أمريكي في حوالي 12 موقعا عسكريا في أنحاء القارة مما قد يدفع نحو المزيد من الانخراط الأمريكي في دعم الأمن الأفريقي، خاصة أن تلك التهديدات ما تزال قائمة، و فيما يتوقع أن تركز واشنطن بشكل أكبر على إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي تعتمد على العمليات الخاصة وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الأفريقية والأوروبية. كما ستعزز واشنطن، على الأرجح، علاقاتها وشراكاتها مع بعض الدول الأفريقية المتضررة بشكل كبير من الإرهاب مثل نيجيريا التي تعاني من إرهاب بوكو حرام، ودولة مالي التي تحتل أهمية خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

(1) احمد عسكر، **مرجع سابق**.

نلاحظ أن تعامل الإدارات الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر حتى تولي الرئيس بايدن سدة الحكم، أن إدارة "بوش" رغم قسوة نهجها إلا أنها كانت الأكثر حضورًا وفاعلية بالقارة الأفريقية، في حين جاءت سياسات "أوباما" المبنية على مفهوم القوى الناعمة بغية إثبات قدرة الولايات المتحدة على حل الأزمات وتعزيز مبدأ الدبلوماسية، لتثبت تقلص قدراتها على تحقيق الهدف المرجو من الوجود العسكري الأمريكي بالقارة، في حين جاء "ترامب" ليهدم ما بُني سواء على صعيد القوة الصلبة أو الناعمة، بل شهدت فترته انحسارًا واضحًا للدور الأمريكي، أما الرئيس الحالي "بايدن" فهو يسعى إلى فتح آفاق جديدة في إفريقيا و تجاوز سلبيات المرحلة السابقة.

الفرع الرابع: الموقف الأمريكي من الأزمة في مالي و دورها في حل الأزمة.

إن انهيار النظام الحاكم في مالي جاء بأسرع مما هو متوقع ، فبعد اقل من ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في مالي، في جانفي 2012، هزم الجيش المالي، و لم تكن متوقعة نتيجة محاولته إخضاع التمرد في شمال البلاد، و نتج عن ذلك ازدياد الغضب داخل القوات المسلحة، و اتهام الرئيس المالي "**امادو توماني توري**" بالمسؤولية عن عدم تجهيز الجيش على نحو مناسب، و عدم دعم القوات المباشرة للقتال، بالإضافة إلى الفساد المستشري، ما أدى إلى انقلاب عسكري أطاح بالنظام القائم و تولي السلطة مجلس عسكري بقيادة النقيب " **هيا امادو سانوغو**"، و في غضون شهرين أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد استقال إقليم الازواد ومحاولة تشكيل دولة ازوادية، و عليه و نتيجة لكل هذه المعطيات الجديدة تباينت المواقف في سياسيات الخارجية للدول الكبرى حول الأوضاع في مالي، و منها الولايات المتحدة الأمريكية.

اولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السياسية في مالي:

يبدو أن منظور الولايات المتحدة الأمريكية لخطر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و الجماعات الموالية له، هو ما يقود سياسيتها و موقفها تجاه الأزمة في مالي، إذ يعتبر كما – أسلفنا ذكره سابقا حول مكانة منطقة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية – الساحل الإفريقي منطقة محورية بالنسبة للمصالح الأمريكية[1]، لكن لا يظهر ذلك بوضوح بالنسبة لرد فعلها من تفاقم الأزمة في مالي، و عليه يشير البعض من المحللين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز على نتائج التدخل العسكري الفرنسي الخطيرة، التي شأنها أن تزيد من معاداة

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(176).

الغرب و أمريكا بشكل خاص، في حين يركز البعض الأخر على دور الكونغرس الأمريكي في هذه النقطة، و تحديدا فيما يتعلق بتكاليف و أعباء التدخل العسكري[1].

و أكد الرئيس الأمريكي السابق" **باراك اوباما**" أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب شعب و حكومة مالي، و تتطلع بشكل ويثق مع الحكومة الجديدة، من أجل توسيع و تعميق العلاقات بين البلدين. كما أكدت الإدارة الأمريكية أنها تفضل السلمي و تخشى من حدوث ضربات انتقامية من قبل تنظيم القاعدة ضد مصالحها و رعاياها على غرار الرعايا الفرنسيين، كما و قد أكد الجنرال "كارتر هام" أن أي تدخل عسكري سيزيد من تدهور الأوضاع و المفاوضات هي الحل الأمثل للازمة[2].

ثانيا: الحلول و الجهود الأمريكية لتسوية الأزمة السياسية في مالي:

من الحلول التي أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقها هي:

1- تعزيز عملية الانتقال السياسي في باماكو أولا قبل شن أي هجوم عسكري على الجماعات الإرهابية في الشمال.

2-قامت الولايات المتحدة بوضع مبدأ ينص على:

-أنها لا تتعامل مع حومة الانقلاب قبل إقامة الانتخابات، و رأت أن الانتخابات الرئاسية التي دعت إلى إجرائها في اقرب وقت ممكن، وحدها التي ستمكن السلطات المحلية في باماكو من استعادة السلطة الشرعية.

-يجب على السلطات في مالي بناء حكومة قادرة على إيجاد حل مناسب للازمة السياسية في شمال البلاد.

3-تركز كذلك الولايات المتحدة الأمريكية على تهديد تنظيم القاعدة في المنطقة المغاربية، و لكنها تركز أكثر على الوضع في سوريا.

4-ففي إطار الشراكة الأمريكية الإفريقية في المجال العسكري و الأمني، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات في إطار افريكوم قدرت 70 مليون دولار لتدريب الجيش المالي.و لكن الكثير نقد هذه المساعدات المقدمة من طرف أمريكا لمالي في نقطتين:

الأولى: كون هذه المساعدات هي في الأساس انطلقت من تهديد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

([1]) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.176.

([2]) **جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**، المقاتل، **مرجع سابق**.

الثانية: وهي ليس هناك فهم حقيقي للوضع في شمال مالي، إذ أن تركيزها على الحرب على الإرهاب في المنطقة، أضعف أو أنقص الاهتمام بالمشاكل الحقيقية كالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية، التي يعاني منها سكان شمال مالي و مالي ككل، و عليه يجب التنبيه إلى أن محاربة هذه الجماعات الإرهابية- أنصار الدين و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي- سيجعلها أكثر شعبية و أكثر تشدد و هجوما على المصالح الغربية المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي و مالي بشكل خاص.

و عليه فإن القيام بمقارنة بين التوجهات الأمريكية في المنطقة، هي على عكس الإستراتيجية الأوروبية و التي تعد أكثر مراعاة لمشاكل المنطقة، من خلال الاهتمام بمقاربة التنمية و الأمن و الإدارة المحلية، حيث يعد من المهم تنفيذ هكذا استراتيجيات بالنسبة للحكومة في مالي للتعامل مع الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار و الصراع في شمال البلاد.

و بالتالي فان التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي، قد جاء مع انتشار الإرهاب فيها أي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ليتطور إلى تعاون استراتيجي مع أطراف أجنبية على غرار فرنسا[1].

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.(177).

المبحث الثالث: تصور مستقبلي لتصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري

سنعتمد في هذه المبحث تقنية السيناريو، و ذلك من خلال سيناريوهات مستقبلية أو مشاهد مستقبلية محتملة لتصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و مدى تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري. لقد أكد **"جوفينيل"** على ثلاثة جوانب عند انجاز الدراسة المستقبلية:

***** الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.

* سرعة الاتجاهات بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية و التسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.

* العلاقة بين الظواهر وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي و رفض المنهج الجزئي[1].

وانطلاقا من الجوانب الثلاثة التي وضعها **"جوفينيل"** من أجل بناء دراسة مستقبلية بإسقاطها على موضوع الدراسة، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

تعتمد السيناريوهات المستقبلية للازمات و الصراعات على العديد من المقاربات التي تتفرع بين الواقعية و الليبرالية و المثالية، و كذا الاحتمالات الاستثنائية و الصيرورة التاريخية إضافة إلى التجارب السابقة و البناء الاجتماعي. بالنسبة للصراعات في القارة الإفريقية فقد تم دراستها في الإطار نفسه و البحث عن الجذور التاريخية للصراعات، أسباب بقاء هذه الدول في مستوى الضعف و الهشاشة بالرغم من البرامج السياسية و الاقتصادية العديدة التي تم اعتمادها منذ الاستقلال، و الدعم الأجنبي الذي تم الحصول عليه لفترات متعددة، و الاهتمام بالتجارب الناجحة لبعض الدول الإفريقية على المستوى الاقتصادي التي لا نجد فيها تحسنا على المستوى السياسي، مثل انغولا الغنية بالبترول حيث حققت نموا اقتصاديا مهما و اعتبرتها " قناة "بي بي سي" أرض الفرص قد خرجت منذ فترة قصيرة من حرب أهلية عام 2002، لكن لم تتماشى مع التوزيع العادل و الديمقراطية و الشفافية في الحكم.

([2]) وليد عبد الحي، " **الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية**"، في

www.altsamoh.net/article.asp?id=44

إن التطورات على المستوى الاقتصادي و السياسي في القارة الإفريقية جعل منها قارة الأمل حسب مجلة **The Economist** مبرزة أن هناك تحرك و تطور يعد بأمل كبير في التغيير في إفريقيا[1].

و عليه تعد تقنية السيناريو من أهم وأبرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة إستشرافية و هي:

1- السيناريو الخطي: الذي يفترض بقاء و استمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة.

2- **السيناريو الإصلاحي**: الذي يفترض التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة موضوع الدراسة.

3- **السيناريو التحولي أو الثوري**: الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة.

و بالتالي و من خلال ما سبق سنعتمد في دراستنا على هذه السيناريوهات من أجل معرفة تصاعد التهديدات الموجودة في الساحل الإفريقي – الحركات الانفصالية، الإرهاب و الجريمة المنظمة و مسار الأزمة في مالي و تأثير كل هذا على الأمن القومي الجزائري.

1-**السيناريو الأول:** سيناريو تأزم الوضع و تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري.

2-**السيناريو الثاني:** سيناريو تحسن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي تناقص حجم التهديدات الأمنية من خلال تبني الجزائر لمقاربات و لدبلوماسية تعمل على تخفيف حدة هذه التهديدات و تأثيراتها على الأمن القومي.

3-**السيناريو الثالث:** نحو استمرار حدوث تحولات و تغيرات جذرية كارثية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي نسف كل المبادرات و الاتفاقيات التي طرحت من قبل الجزائر و الفاعلين الدوليين و بالتالي تصبح كلها غير صالحة لتطبيقها على ارض الواقع و هو ما يؤثر على الأمن الجزائر و استقرار المنطقة، و هو ما يصعب من مهام الجزائر .

المطلب الأول: سيناريو تأزم الوضع و تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

هناك مجموعة من المعطيات التي تشير إلى احتمال تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي و بالتالي تأثير هذه المؤشرات على الأمن القومي الجزائري، و ذلك من خلال:

(1) فرحاتي، براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص(221-222).

1-الفقر و الحاجة التي تعبر عن الضعف و عدم القدرة و كذلك تعبر عن التناقضات التي و أن يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.

2-الامتداد الجغرافي أكثر من 3 ملايين كلم^2 من مساحة المنطقة و هو ما يؤدي إلى ضعف القدرة على مراقبة الحدود، و بالتالي يخلق نوع من حرية التنقل التنقل العبور لهذه الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

3-ضعف الأنظمة، ووجود الموارد في أيدي هذه الأنظمة دون التكفل بالتنمية و حاجات المواطنين، جعلهم يبحثون عن طريقة أخرى للكسب، فينخرط هؤلاء المواطنين و بحكم طبيعة المنطقة الصحراوية و النشاط غير القانوني (نقصد به الجريمة المنظمة بأشكالها من تجار المخدرات و تجارة السلاح و الأشخاص و المواد الغذائية.....)، و بالتالي تصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم و هو ما يوفر أو يزيد مثلا من نشاط و انتشار السلاح بأنواعه الخفيفة و الثقيلة و بأسعار معقولة.

4-تناقص النشاط الإرهابي الى حدا ما في المنطقة المغاربية، جعل من الظاهرة تنتقل أو توسع نشاطها في الساحل الإفريقي لسهولة الحركة و التنقل و الحصول على السلاح و القدرة على التعايش و العيش في هذه المنطقة الخالية من أية مراقبة، و إن وجدت فيها فهي ضعيفة.

5-الطبيعة السياسية و الاقتصادية و الاثنية و التي تطرح العديد من الخلافات و التحديات، فالانسجام غير موجود في الطوارق في مالي، حيث تطرح هذه القضية مشاكل عدم الاندماج و الرغبة في الانفصال، و بالتالي أصبحت قضية مالي و الحركة الانفصالية "الحركة الوطنية لتحرير الازواد" و بعض الحركات الانفصالية تشكل عنصر تهديد لكل دول المنطقة و الجزائر خاصة أمنها القومي.

6- تتنوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية التقليدية المتمثلة في الفشل الوظيفي والعجز عن بناء الدولة والنزاعات الحدودية و الاثنية، إضافة إلى التداعيات الأمنية للطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة للمنطقة، وهي مشكلات متأصلة في منطقة الساحل الإفريقي، وبين التهديدات الأمنية الجديدة، المتمثلة في النشاط الكثيف للتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و التدخل الأجنبي، كلها عوامل مهددة للأمن القومي الجزائري.

إن عسكرة القارة الإفريقية، يؤدي إلى زيادة نشاط الجريمة المنظمة و على جذب الجماعات الإرهابية نحو دول الساحل الإفريقية الفقيرة، من أجل مهاجمة القواعد العسكرية و المؤسسات

الاقتصادية الحيوية الأجنبية و الوطنية منها (حادثة تيقنتورين 2013)، وبالتالي كل هذا سيزيد من كثافة التهديدات الأمنية في دول الساحل، خاصة الإرهاب و التي أثرت على امن المنطقة الداخلي و أمن الجزائر، باعتبار أن الفواعل المهددة للأمن القومي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي حسب العديد من الباحثين تتمثل في:

-الإرهاب و الجريمة المنظمة.

-الدول و الأنظمة الحاكمة في المنطقة.

-الدول الكبرى من خلال التدخل الخارجي.

7-إن التحولات السياسية التي مست العديد من الدول العربية و في شمال إفريقيا، -ليبيا و تونس- في 2010-2011 كان لها انعكاسات سلبية و تأثيرات واضحة على الأمن القومي الجزائري، فبعد سقوط نظام في تونس، اندلعت أعمال العنف في ليبيا من أجل إسقاط نظام القذافي، و التي انتهت بالتدخل الخارجي للحلف الأطلسي الناتو، حيث شهدت الساحة الليبية انتشارا واسعا للسلاح و الذخيرة العسكرية، ما أدى إلى ظهور فوضى السلاح في شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي، و بالتالي تدعمت المجموعات الإرهابية المنتشرة في الساحل الإفريقي بأسلحة و عتاد جديد يسمح لها بتكثيف عملياتها الارهابية في المنطقة- خاصة في مالي في كل من غاو كيدال و تمبوكتو-.

و عليه، فقد أثرت الأزمة الليبية بشكل مباشر في اندلاع فصل أخر من فصول الصراع المسلح الدائر بين حكومات مالي المتعاقبة على الحكم و قبائل الطوارق في شمال البلاد، حيث عادت كتائب كاملة من هذه القبائل كانت تنشط ضمن مليشيات القذافي اغلبهم من الذين فروا باتجاه ليبيا من موجات الجفاف خلال السبعينيات و الاضطهاد الذي تعرضوا له من قبل حكومات مالي و جيشها خلال مدار سنوات الصراع المسلح، كما لعبت المتغيرات الداخلية في مالي دورا كبيرا في اندلاع الفصل الرابع من الصراع باعتبار مالي دولة فاشلة و تعاني من عدة أزمات منها أزمة هوية و غياب للعدالة الاجتماعية و أزمة توزيع و أزمة مشاركة سياسية مع غياب الحكم الراشد و هو ما يؤدي إلى انعدام التنمية في مختلف جوانب الحياة.

و خلال أزمة 2012 تبنت العديد من الحركات الطارقية مطالب سياسية سعت من خلالها استعادة حقوق الطوارق و تحقيق استقلال أو انفصال شمال البلاد عن الجنوب، و من هذه الحركات نجد الحركة الوطنية لتحرير الازواد التي أعلنت في ابريل 2012 عن انفصال شمال مالي.

و نظرا لحالة الفوضى و اللاامن المنتشرة في شمال مالي أوجدت العديد من التنظيمات الإرهابية موطئ قدم لها (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة أنصار الدين، و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و بوكوحرام) كلها تنظيمات أو حركات جهادية ذات طابع إجرامي و إرهابي، يتركز نشاطها على الضربات الإرهابية و الانتحارية، و هي تشكل خطرا و تهديدا للأمن في الساحل الإفريقي، حيث اعتبرت تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري من جانبين هما الأمني و الاقتصادي الاجتماعي.

فمن الناحية الأمنية تبنت الجماعات الإرهابية إستراتيجيتين مختلفتين تقوم الأولى على الإعتداءات المباشرة ضد قوات الأمن والجيش الجزائري والمؤسسات الحكومية والشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، كإعتداءات ورقلة وتمنراست ضد مراكز القيادات الجهوية لفرق الدرك الوطني، والهجمات المسلحة في العديد من الولايات كولاية تيزي وزو و بومرداس والمدية، والتفجيرات التي نُفذتْ ضد قصر الحكومة وغيرها من الإعتداءات التي أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنها، أما الثانية تقوم أساساً على الإختطافات ضد الأجانب والمواطنين الجزائريين وتعتبر حادثة إختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق وإعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظم القاعدة العالمي بداية مرحلة الإعتداءات على الدبلوماسية الجزائرية، لتتكرر الحادثة بعد إختطاف دبلوماسيها في مدينة غاو شمال مالي الأمر الذي أذى بالجزائر إلى تنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسييها من ليبيا بعد ورود معلومات مؤكدة عن محاولة إختطافهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بهدف طلب الفدية.

أما الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي فقد أدت تلك التهديدات إلى إدخال الجزائر في حرب إستنزاف لإقتصادها ومواردها المالية، بسبب إرتفاع ميزانية الدفاع والتسلح والداخلية حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني ما بين 2010و 2014مستوى 46.5مليار دولار تليها وزارة الداخلية بـ 34.6مليار دولار للفترة نفسها، لتغطية تكاليف تأمين الحدود التي أصبحت في حالة إنكشاف تام بعد سقوط النظامين التونسي والليبي من الشرق وسقوط شمال مالي في قبضة الجماعات الإرهابية من الجنوب إلى جانب تهديد عصابات الجريمة المنظمة ومافيا المخدرات على طول الحدود الغربية مع المغرب، كل ذلك أدى إلى رفع تكاليف الدفاع والأمن على حساب القطاعات الأخرى التي تعتبر ضرورية بما كان لتوفير حاجيات ومتطلبات المجتمع وتوفير الرفاه الإجتماعي.

أما الجانب الإجتماعي فقد عرفت الحدود الجنوبية للجزائر تدفق آلاف من اللاجئين الماليين الفارين من جحيم المعارك الدائرة في الشمال، حيث شهدت المدن الجزائرية انتشاراً واسعاً للرعايا الماليين حيث إنخراط العديد منهم في الجريمة بمختلف أنواعها بسبب الظروف الصعبة التي يعيشونها، لذلك قامت الجزائر بتسخير إمكانيات وموارد كبيرة في محاولة منها للتكفل بهم، وهي موارد يمكن أن تذهب إلى المجال التنموي في مختلف القطاعات، كما إعتبر الكم الهائل للاجئين الماليين الذين دخلوا الجزائر تهديداً مباشراً للأمن الصحي الجزائري بإعتبار أن مالي بؤرة للأمراض المتنقلة كالملاريا والإيدز كما ظهرت فيها عدّة حالات من وباء الإيبولا القاتل في مراحله الأولى، كل ذلك شكل تهديداً للجانب الصحي للمواطنين الجزائريين نتيجة الإختلاطات المختلفة مع اللاّجئين الماليين.

و إن ما زاد من خطورة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي هي التحالفات التي أقامتها مختلف الحركات الإرهابية مع عصابات الإجرام المنظم –خاصة تجار المخدرات و السلاح-، بحيث تعتبر هذه المنطقة من المسالك المهمة و الجديدة للتهريب و الذي يمر عبر شمال مالي إلى شمال إفريقيا باتجاه أوروبا و الشرق الأوسط. وفي إطار عملية تكامل الأدوار حدث تحالف بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والعصابات الكولومبية التي تنشط في مجال التجارة الدولية للمخدرات، بموجب هذا الإتفاق يوفر تنظيم القاعدة النقل والحماية لمهربي المخدرات عبر منطقة الساحل الإفريقي مقابل الأموال وهي عملية يطلق عليها إسم "حقوق العبور حيث يستفيد التنظيم على أكثر من 100مليون يورو سنويا، وتندرج هذه العملية ضمن إستراتيجية إقتصاد الحرب لدى التنظيمات الإرهابية بهدف ضمان التمويل اللاّزم لتجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنفيذ العمليات الإرهابية ضد الجزائر ودول المنطقة.

ان هذه التهديدات الأمنية التي باتت تفرزها منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا على مصالح القوى الكبرى فحسب، بل على دول الجوار، بحيث أصبحت حدودها منكشفة أمام مختلف التهديدات المنبعثة من المنطقة. وتعد الجزائر من أكثر دول الإقليم تعرضا لها، خاصة وان دول قلب الساحل الثلاث موريتانيا ومالي والنيجر تمتد حدودها الجغرافية على طول الحدود الجنوبية للجزائر، مما اضطر بالجزائر لتكون في حالة تأهب مستمرة من اجل تأمين حدودها الجنوبية.

المطلب الثاني: سيناريو تحسن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي تناقص حجم التهديدات الأمنية من خلال تبني الجزائر لمقاربات و لدبلوماسية تعمل على تخفيف حدة هذه التهديدات و تأثيراتها على الأمن القومي.

و هو المسار التفاؤلي الذي يفترض الانتقال إلى الأفضل في منطقة الساحل الإفريقي، و هو سيناريو مبني على فرضية حدوث تغيرات طفيفة على الوضع الحالي أي حدوث إصلاحات تحدث ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في الوضع الأمني و تحقيق تحسن يمس الأمن الصلب و الأمن اللين، من خلال تبني الجزائر لمقاربات تعمل على التخفيف من مخاطر التهديدات الأمنية.

يرتبط هذا السيناريو بالمدركات الإستراتيجية الجزائرية و تعاظم الهواجس الأمنية لدى صناع القرار في الجزائر، حيث يشير التزاحم و التنافس الدولي على المنطقة إلى إمكانية تحولها إلى أفغانستان ثانية و إلى تزايد أهميتها و تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري بطريقة مباشرة.
و رغم الجهود الدبلوماسية الجزائرية التي عملت على محاولة تغطية الانكشاف و الهشاشة الأمنية في الجنوب، طبعا م تنامي تهريب الأسلحة و تصاعد مخاطر الإرهاب الدولي و مشكلة الطوارق في مالي و الحركات الانفصالية في منطقة الساحل، كل هذا يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري يفترض هذا السيناريو على أن تحسن الوضع القائم في منطقة الساحل الإفريقي هو أن يكون هناك عمل جماعي وفق مقاربة شاملة تجمع كل الفواعل الداخلية و الإقليمية و الدولية، -حسب دراسة للباحث سفيان منصوري و الذي تناول أن تحسن الوضع القائم في الساحل الإفريقي يجب أن يرتكز على مجموعة من العناصر(طبعا الجزائر وحدها لا يمكنها أن تحقق الأمن و التنمية في المنطقة و هذا للحد من حجم و تصاعد التهديدات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و التي تتطلب تضافر الجهود و التنسيق بين الفواعل الداخلية و الإقليمية و الدولية) و هي- حسب ما تطرقه إليه الباحث سفيان منصوري-:
1-**دور الدولة في عملية التغيير:** يتمثل دور دول الساحل الإفريقي في عملية تغيير الوضع القائم من خلال:
*ضمان امن الأشخاص و الممتلكات العامة و الخاصة.
*خلق فضاء يمكن من خلاله لمؤسسات المجتمع المدني أن تنشط بكل حرية.
*إنشاء مراكز أبحاث تهتم بمكافحة جميع التهديدات البيئية خاصة مشكلة التصحر و الجفاف.

*الدفع بعجلة التنمية و محاولة الخروج من فك كماشة الديون.

* حل النزاعات القبلية بالطرق السلمية.

*تأمين الإدارة و التسيير الجماعي للازمات من خلال الوقاية، إذ أن المستوى الأول لضمان الأمن المجتمعي يرتكز على خلق أدوات و إستراتيجية فعالة للإدارة الرشيدة لمختلف الموارد المتواجدة في الساحل الإفريقي.

2-**دور الفواعل غير الرسمية في عملية التغيير:** في الساحل الإفريقي، احتلت التنظيمات غير الحكومية الصدارة ضمن التيارات التي عملت على زعزعة مختلف أشكال الشمولية، كما شاركت هذه التنظيمات في المكافحة من اجل استقلال الدول الإفريقية من خلال الوسطاء الممثلين ي التنظيمات النقابية و التجمعات النسائية و المهنية و تتلخص المهام التي يمكن للتنظيمات غير الحكومية أن تقوم بها قصد تغيير الوضع القائم في الساحل الإفريقي من خلال مايلي:

*نشر ثقافة حقوق الإنسان.

*توعية المجتمع بأفراده، و تشكيلاته المحلية و أطره الجماهيرية.

*نشر مبادئ الفصل بين السلطات و تعزيز مبدأ سيادة القانون.

*نشر ثقافة التسامح و قبول الأخر و التعددية السياسية و الحزبية.

*فضح الممارسات غير القانونية داخل مؤسسات الدولة.

*العمل على مناهضة ثقافة الإقصاء لبعض الاثنيات في الساحل الإفريقي.

*توعية السكان بالخطر الذي تشكله مشكلة التصحر و نقص الموارد الطبيعية كالمياه مستقبلا.

3-**تشجيع كل مبادرة إقليمية أو دولية تسعى إلى تعزيز علاقة الأمن و التنمية في الساحل الإفريقي:** من أجل خلق مستقبل أفضل في دول الساحل الإفريقي، يتوجب على كل المبادرات و المقاربات سواء كانت إقليمية (الجزائر) و (الايكواس) أو دولية (مبادرة الاتحاد الأوروبي) أن تقوم العملية على الربط و التكامل بين الأمن و التنمية، فهذه العملية التكاملية بينهما تساهم في تفعيل الاستقرار و الأمن و التنمية من زوايا اقتصادية و اجتماعية وصولا إلى السعي و تجسيد الأمن و التنمية السياسية المرتبطان بالتنمية الديمقراطية من خلال بناء دولة القانون و المؤسسات و الحكم الراشد و احترام حقوق الإنسان في دول الساحل الإفريقي، و ذلك بالقضاء على كل التهديدات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية التي تتطلب تنسق و تعاون إقليمي و دولي، و ذلك قصد خلق توافق عملياتي بين جميع الأطراف المعنية بانكشافية دول الساحل الإفريقي، كما يتوجب على هذه المقاربات أن تقدم المساعدات المادية

لدول الساحل الإفريقي قصد تعزيز قدراتهم و تمكينهم من التصدي لكل التهديدات العابرة للحدود، إضافة لكل هذا يتوجب على كل المبادرات الإقليمية و الدولية أن تساهم في العمل الدبلوماسي بجمع التمويلات التي وعدت بها لدول الساحل الإفريقي، و دفع عجلة التنمية بها[1].

4-دور إستراتيجية الجزائر للأمن و التنمية في تغيير الوضع الأمني القائم في الساحل الإفريقي: من خلال:

***** توفير الأمن و المساعدات للمدنيين.

*إطلاق برامج تنموية لامتصاص البطالة يجعل من سكان شمال مالي يحسون أن هناك تغيير فعلي على ارض الواقع سيدفعهم للاستمرار في دعم اتفاق السلام. لأنه نلاحظ من استقلال مالي في ستينيات القرن الماضي تعددت الاتفاقيات و الوعود دون تحقيقها على ارض الواقع، و هو الأمر الذي جعل من سكان الشمال لا يثقون في النظام السياسي في مالي، كما صعب من حضور جلسات الحوار التي تبنتها العاصمة الجزائرية الجزائر.

*اهتمت الجزائر بقضية مالي كقضية أمنية خطيرة، فإذا لم تحل بالحوار السياسي و محاولة إيجاد حل سياسي يرضي جميع الأطراف طبعا دون المساس بوحدة مالي الترابية، سيؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي للدول الجوار وامن الجزائر القومي خاصة.

يلاحظ المتتبع للمفاوضات الجزائرية المالية و محاولات الوساطة من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن حقوق مختلف الأطراف في الأزمة السياسية في مالي، أنها تعتبر مهمة من خلال الوصول إلى التوقيع على اتفاقين في الجزائر من طرف تنسيقية حركات الازواد يمثلها " امبايري اغ عيسى"، في أشغال الدورة الرابعة من المفاوضات أو ما يعرف بالحوار المالي الشامل يضم كل من التنسيقية من أجل شعب الازواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة و الحركة الوطنية لتحرير الازواد و المجلس الأعلى لتوحيد الازواد و الحركة العربية للازواد.

و أبرز فريق الوساطة بقيادة الجزائر في الجزائر العاصمة في الدورة –الرابعة- البيئة المعقدة و المتعددة الأوجه بالنسبة للتحديات التي تواجهها منطقة شمال مالي، حيث تم التركيز على:

*أهمية دعم المجتمع المدني و توسيع دائرة الحوار من أجل السلام.

*التأكيد على احترام و سيادة ووحدة الأراضي المالية.

---

(1) سفيان منصوري، **آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2017)، ص ص283-285.

*العمل من أجل مصلحة البلاد، و هو ما يتوجب الوصول إلى اتفاق فعال يتعامل مع الجذور الحقيقية لأسباب الأزمة شمال مالي، في إطار خارطة الطريق التي وقعت عليها جميع الأطراف في 24 جويلية 2014[1].

كما يجب التركيز على أسباب فشل الاتفاقيات السابقة و هذا من أجل البحث عن حل نهائي للأزمة و دعما للاتفاق الجديد الذي تم الوصول إليه مؤخرا، مركزين على اتفاقيات فترة التسعينيات التي تم الاعتراف فيها بالوضعية الخاصة لسكان الشمال و في الوفاق الوطني لسنة 1992، تم خلالها ضمان التعاون على المستوى المحلي و الإقليمي، و أكدت حينها الحكومة المالية أن سكان الشمال لهم الحق في تسيير شؤونهم الداخلية التي تتضمن كل من الأمن و التنمية، كما اعترفت الحركات المتمردة بوحدة التراب المالي، لكن الفجوة بين الاتفاقيات و التطبيق العملي لها كانت واضحة و يعود ذلك لعدة أسباب منها عدم قدرة الحومة في مالي على التمويل للنهوض بالتنمية في المنطقة. و دعا وزير المالية المالي "**سومانا ساكو**" في دراسة له ركز فيها:

1-أهمية دعم المجتمع الدولي و مختلف المانحين للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد.

2- العمل على تقوية مؤسسات الدولة الضعيفة من أجل إسترجاعها للشرعية بالنسبة للمواطنين الماليين ككل.

3-تأكيده على العلاقة المهمة بين نجاح التحول الديمقراطي و فعالية المؤسسات، فالنخبة التي تحاول المضي قدما في مسار التحول الديمقراطي، لكن توجهها إشكالية ضعف المؤسسات و معدل الفساد الموجود، الأمر الذي ينعكس على عملية صنع القرار و مختلف أبنية النظام السياسي، كما أن نسبة الأمية تؤثر بشكل سلبي على توجهات الرأي العام مما يفقده القدرة على دعم هذا المسار.

و يرى بعض المهتمين و الخبراء انه من المهم أن تقوم دول شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي بفتح سوق مشتركة على غرار أوروبا، من أجل مواجهة التجارة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، انطلاقا من تنظيم و دعم التجارة الإقليمية و التركيز على فكرة أن الصحراء الكبرى بما فيها منطقة الساحل الإفريقي، كمنطقة إقليمية مهددة تواجه مشاكل تتطلب حلولا إقليمية نابعة من خصوصية المنطقة و على مختلف الأصعدة.

---

(1) فرحاتي، براهيمي، ص ص225-226.

المطلب الثالث: سيناريو كارثي: نحو استمرار حدوث تحولات و تغيرات جذرية كارثية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي نسف كل المبادرات و الاتفاقيات التي طرحت من قبل الجزائر و الفاعلين الدوليين و بالتالي تصبح كلها غير صالحة لتطبيقها على ارض الواقع و هو ما يؤثر على الأمن الجزائر و استقرار المنطقة، و هو ما يصعب من مهام الجزائر.

يقوم هذا السيناريو على استمرارية حدوث تحولات و تغيرات جذرية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي كل المبادرات و الاتفاقيات الجزائرية و الوساطة في حل أزمة مالي تبقى حبر على ورق و هذا نظرا للواقع الكارثي الذي آلت إليه الأوضاع في المنطقة من خلال بروز مؤشرات جديدة و تفاقم للمعطيات التي كانت موجودة من قبل و هي:

1-الانقلاب العسكري في مالي في أوت 2020 و الذي اعتبر حسب قادة الانقلاب شر لا بد منه بالنظر إلى الأوضاع التي آلت إليها مالي من خلال انشغال الطبقة السياسية العليا بإثراء نفسها و إرسال الجنود الى ساحات المعارك للموت مع عدو لاتماثلي. لكن السياق الداخلي و الخارجي في ذلك الوقت لا يسمح بعودة الانقلابات التقليدية في مالي، حيث صرحت رئيسة المعهد الإفريقي للأمن " **نياكالي باكويوكو" انه على العموم، لايستطيعون و لا يريدون البقاء في السلطة".**

ففي هذا الانقلاب تم اعتقال الرئيس المالي **"إبراهيم ابوبكر كيتا"**و اجبر على الاستقالة من منصبه و هو ما حدث فعلا و تم تعيين العقيد المتقاعد **"باه نداو"** كرئيس للمرحلة الانتقالية.

2-تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي فبالرغم من المبادرات الإقليمية و الدولة فالمبادرة الجزائرية التي تسعى جاهدة في كل مناسبة و محفل أن تنبه إلى خطورة الإرهاب و التي تعتبرها أم التهديدات الأمنية في المنطقة على غرار تهديد ظهور الحركات الانفصالية في الساحل الإفريقي و في مالي بشكل خاص، فالجزائر حاولت جمع الحركات الازوادية السياسية منها و المسلحة المنتشرة في المنطقة على طاولة واحدة و التوصل في الأخير إلى التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في نوفمبر 2014، ضف لهذا متابعتها لهذا الاتفاق من اجل ان يطبق على ارض الواقع. إلا أن النشاط الإرهابي في تزايد ملحوظا خاصة و أن المبادرات الدولية هي مبادرات أمنية ترتكز على بناء القدرات الأمنية و إصلاح القطاع الأمني متجاهلين البنى و الجذور الاجتماعية لعدم الأمن. فحسب تقرير لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد و السلام- سيدني- لعام 2020، مازالت منطقة الساحل الإفريقي تصنف ضمن أكثر

مناطق العالم تعرضا للمخاطر و التهديدات الإرهابية باستثناء موريتانيا، حيث أوضح التقرير وضع الإرهاب خلال عامي 2019-2020، فنجد أن الدول الإفريقية كانت على رأس قائمة الدول الأكثر تأثرا بالعمليات الإرهابية، فقد شهد عام 2020 تزايدا ملحوظا في نشاط التنظيمات الإرهابية، حيث وصلت عدد الهجمات حوالي 3471 عملية إرهابية أسفرت عن مقتل 1046 ضحية[1]، كما تكبدت القارة الإفريقية خسائر خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2019 بقيمة 171.7 مليار دولار.و وفقاً لتقرير المركز الأفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، فإن القارة سجَّلت في عام 2019 نحو 78 هجوما إرهابيا، و تشير الإحصائيات إلى أن عدد العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ارتفع من 90 عملية في 2016 إلى 194 عملية عام 2017 ، كما زاد في عام 2018 بنحو 465 عملية إرهابية و قد خلفت هذه الهجمات المئات من الضحايا.

كما وترجع الزيادة الكبيرة في وتيرة الهجمات الإرهابية إلى اندماج أبرز الجماعات المسلحة الناشطة في الساحل الأفريقي عام 2017 تحت اسم "**جماعة نصرة الإسلام والمسلمين**" بقيادة زعيم الطوارق المالي **إياد أغ غالي**، وهي: "جماعة أنصار الدين" (تأسست عام 2012 من طرف إياد أغ غالي)، و"حركة **تحرير ماسينا** لموالية للقاعدة، و هي من بين التنظيمات الإرهابية المسلحة المنتشرة بشكل كبير في الساحل الأفريقي، وقد أسسها "**أمادو كوفا**"، الذي أدرجته الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب عام2019، وينتمي غالبية عناصرها إلى أقلية "الفولان" التي تنتشر في دول غرب ووسط أفريقيا والساحل الأفريقي[2].

كما صنف تنظيم داعش و المنتشر في شمال مالي و ليبيا و النيجر و التشاد و أيضا في الكاميرون و نيجيريا بالأكثر خطورة، حيث بلغ عدد أعضائه نحو 3500 عضو إرهابي هذا من جهة، من جهة أخرى بانتشاره هذا و في هذه الدول سيصعب من احتواءه بالرغم من الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية كالجزائر و المغرب أو الدولية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى الكثير من الباحثين أن منطقة الساحل الإفريقي و مالي خاصة يمكن أن تتحول إلى أفغانستان ثانية في المنطقة، و هذا نظرا للمؤشرات الموجودة خاصة إذا ما عدنا إلى تداعيات

(1) نهال احمد السيد، "**ترتيب الارواق من جديد...هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن**"، (دبي، مركز المسبار للدراسات و البحوث، 2021/02/22)، تاريخ الاطلاع (2021/03/17).

(1) نورالدين بيدكان، " **دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: المرتكزات و التحديات و الآفاق**"، (ابوظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2020/12/31)، تاريخ الاطلاع (2021/03/17)، **https://epc.ae**

التدخل العسكري الفرنسي في مالي و التواجد الأمريكي الذي يعتبر كغطاء لتبرير تواجده في المنطقة ككل و هذا من اجل تأمين إمداداته من الطاقة من إفريقيا و أو من المنطقة بشكل خاص.

كذلك يجب على الفاعلين الدوليين فهم طبيعة و تعقد الأزمة في مالي و ذلك من خلال أن مالي دولة هشة، يستلزم إيجاد إستراتيجية واضحة المعالم تستجيب لأسباب و جذور الأزمة في هذه الدولة، فالجزائر من خلال وساطتها في حل هذه الأزمة منذ 1963 و إلى غاية أزمة 2012 و التي صعب من مهام الجزائر في ذلك الظرف بسبب بروز الحركات الانفصالية إلى سطح الأزمة كفاعل جديد في الأزمة و عليه نادت الجزائر على ضرورة تقريب وجهات النظر بين هذه الحركات الانفصالية و أن الظرف لا يسمح بالتباطؤ بسبب تزايد نشاط الحركات الانفصالية في العالم على غرار –إقليم كاتالونيا في اسبانيا و كورسيكا بفرنسا ....كذلك نجد أن تركيز المبادرات الفرنسية و الأمريكية على تقوية قدرات الجيش المالي و التنسيق مع هذه القوات للتغلب على الإرهاب، وجدت الجزائر نفسها وحيدة فيما يخص مقاربتها الإنسانية في المنطقة باعتبار أن الحوار السياسي و المصالحة و توفير المساعدات الإنسانية الضرورية أولويات المرحلة القادمة، و التي يجب على الفاعلون الدوليون التركيز عليها لتجنب استمرار سيناريو خطي يفترض بقاء الأوضاع على حالها آو التوجه نحو سيناريو كارثي.

إن هذا السيناريو يمكن أن يكون و ذلك من خلال اختبار احتمالات يتوقع حدوثها على ارض الواقع و التي سيكون لها تأثير و هي: تداعيات الأزمة في شمال مالي على الأمن الجزائري و الأمن الإقليمي، هذا الاحتمال يمكنه الحدوث من خلال الانتشار و التوسع في نشاط تنظيم داعش في المنطقة و امتداداته إلى ليبيا باعتبارها الملاذ الآمن و المناخ المناسب لهذا التوسع، كما أن ليبيا أصبحت تمثل ميدان تلعب فيه القوى العالمية لعبتها من اجل السيطرة على الطاقة و بالتالي فرصة لتفتيت ليبيا إلى دويلات و المنطقة، و هو ما يشكل فرصة لإعادة انتشار داعش في المنطقة و محاولة ربطه لعلاقات جديدة مع بعض الحركات الانفصالية المتواجدة في مالي أو النيجر أو في المنطقة ككل، و بالتالي تحقيق مطالبها الانفصالية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا للموضوع هذا توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات:
أن الحركات الانفصالية من حيث النشأة و البروز هي في تزايد مطرد خلال العقود الأخيرة الماضية، خاصة بعد تحقيق جنوب السودان لمطلبه في الانفصال عن شمال البلاد في 2011، هذا إن دل إنما يدل على مطالب الحركات الانفصالية عبر التاريخ دائما ما كانت تقوم على الانفصال عن السلطة المركزية في البلاد، و لكن حسب الوضع التي تعيشه كل حركة انفصالية في تلك الدولة. فمثلا الحركات الانفصالية في أوروبا –كاتالونيا أو إقليم الباسك، صقلية و فينتو....كورسيكا و حتى في أمريكا الشمالية هي أقاليم غنية جدا تساهم بقدر كبيرا في الدخل القومي لكل دولة، لكن تعيش وضع مهمش من طرف سلطات البلاد، او بسبب الإمكانيات التي تمتلكها تجعلها في غنى عن ارتباطها مع الدولة الأم.
هذا من جهة، من جهة أخرى وضع الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة الحركة الوطنية لتحرير الازواد و التي رافعت من اجل الانفصال عن باماكو و السبب في ذلك هو التهميش الذي يعيشه إقليم شمال مالي منذ استقلال جمهورية مالي في الستينيات و إلى غاية اليوم مازال هناك حرمان و تهميش و فقر و ضعف في التنمية و منح الفرص لسكان الإقليم في تطويره و تنميته .

لاحظنا أيضا أن الحركات الانفصالية عبر التاريخ، و عند انفصالها عادة ما يتشكل كيان جديد، هذا الكيان كثيرا ما يكون ضعيفا و ذلك إما لوضعه الاقتصادي الصعب أو السياسي أو الأمني أو حتى الاجتماعي، حيث انه تسعى هذا الأقاليم المنفصلة أو هذه الكيانات الجديدة إلى تحسين ظروفها الاقتصادية و السياسية و الأمنية طبعا مع وجود عراقيل أمامها كعدم الاعتراف بها من طرف المجتمع الدولي و هذا نظرا لما تشكله من تهديد للدول التي تعيش الحالة نفسها أي وجود حركات تسعى للانفصال و بالتالي يشكل تهديدا لوحدة ترابها و لسيادتها. باعتبار انه اذا ما تم انفصال إقليم ما عن الدولة المركزية، فان هذا سيشجع أقاليم أخرى حول العالم للمطالبة بالاستقلال او المزيد من الحكم الذاتي او الانفصال التام عن الدولة. و الذي عادة ما يتم بالقوة، بحيث ان هناك بعض الحركات الانفصالية قد تسعى الى تحقيق مطلبها الانفصالي عبر استعمال القوة المسلحة اما عن طريق خلق جناح عسكري لهذه الحركة الانفصالية او الحزب مثلما حدث في كولومبيا فالحزب الشيوعي الكولومبي له جناح عسكري و هي منظمة فارك و هي حركة ثورية يسارية، اقليم الباسك في اسبانيا و علاقته مع منظمة ايتا و هي منظمة إرهابية ، كذلك الحال بالنسبة للكاتالانيون فقد استخدموا القوة في الثلاثينيات من اجل تحقيق مطلبهم.

لقد شكلت الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي، إطار جيدا لفهم طبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها معظم دول المنطقة، و التي لها علاقة مع تهديدات أخرى كالإرهاب و هو الأخر يرتبط بالجريمة المنظمة بكل أشكالها من تهريب و تجارة المخدرات إلى تهريب و شراء الأسلحة الى الاتجار

بالبشر مرورا بالاختطاف و المطالبة بالفدية لتمويل نشاطاته الإرهابية و الإجرامية في المنطقة. و عليه فقد استنتجنا ان معظم الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي من مالي إلى النيجر مرورا بالتشاد وصولا الى السودان و ليبيا و نيجيريا الى غاية الصومال، كلها حركات تسعى للانفصال عن الدولة الام رغم الظروف الاقتصادية و السياسية و الأمنية و حتى الاجتماعية التي تواجهها، لان معظم تلك الأقاليم هي أقاليم متخلفة جدا و هشة رغم الثروات التي تكتنزها في باطنها، كذلك ان بعض الحركات الانفصالية قد أعلنت ولائها للتنظيمات الإرهابية على غرار القاعدة في المغرب الإسلامي، او تحالفاتها معها مثل الحركة الوطنية لتحرير الازواد التي أعلنت عن تحالفها مع حركة أنصار الدين و هذا من اجل السيطرة على القاعدة العسكرية الفرنسية "امشش" الموجودة في منطقة تساليت بمالي.

في الحقيقة لا يمكن اختزال التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي في بروز الحركات الانفصالية فقط، و انما هناك تهديدات أمنية و اقتصادية و سياسية و حتى اجتماعية، فبالإضافة لمشكل الإرهاب و الذي عرف انتشارا كبيرا في هذه المنطقة و هذا نتيجة للامتداد الجغرافي و هشاشة الحدود التي يصعب السيطرة عليها و مراقبتها، فان هذه المنطقة تتنوع فيها ان صح القول تهديدات أخرى كالأمراض و الأوبئة، و التلوث و نقص الرعاية الصحية و التعليم و الفقر...كل هذا يؤدي إلى ضعف في الأداء الوظيفي للدول و العجز في تحقيق بناء دولة وطنية قوية، إضافة إلى هذا ما شهدته بعض الدول من تغيرات و تحولات سياسية في العقد الأخير على غرار تونس و ليبيا فقد كان لها تأثيرا كبيرا على هذه التهديدات، حيث تفاقمت و تزايدت حدتها مثل الهجرة غير الشرعية، و الجريمة المنظمة و قد تزايد نشاطها من خلال علاقتها بالمهاجرين غير الشرعيين فمعظم هذه المنظمات تتاجر بهم كالعبيد مثلما حدث في ليبيا. إضافة الى الانتشار الكبير للسلاح الذي أصبح في أيدي الكثير من التنظيمات الإجرامية او الحركات الانفصالية، و هو ما يجعلها أقوى.

لقد شكلت الأزمات الأخيرة في مالي منذ 2012 و إلى غاية عام 2021، انكشافا امنيا و سياسيا، بسبب ما حدث من تغيرات هيكلية لبعض الأنظمة، حدثا طارئا من حيث بنية و انعكاسات و تأثيرات الأزمة على دول المنطقة و هذا من خلال إعلان الحركة الوطنية لتحرير الازواد قيام دولة ازواد او الطوارق في شمال مالي افريل 2012. و هو ما اعتبرته العديد من الدول الإفريقية المجاورة كالجزائر و المغرب و حتى تونس و بعض الدول الغربية تحديا للسلطة المركزية في باماكو، بحيث رأت هذه الدول انه اذا ما تم الاعتراف بهذا الكيان الجديد –خاصة الجزائر فان مطلب الانفصال سينتقل إليها، و هذا باعتبار ان دولة مالي هي دولة هشة و ضعيفة و اذا انفصل الشمال عن الجنوب فستصبح أكثر اختراقا من طرف الجماعات الإرهابية المتطرفة و التنظيمات الإجرامية الأخرى و النتيجة دولة مخترقة امنيا و ضعيفة اقتصادية و هشة اجتماعيا و بالتالي تأثير كل هذا على الأمن القومي الجزائر.

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بامتدادات مغاربية و أخرى متوسطية لآمنها، جعلت منها تسعى دائما للمحافظة على مسافة الأمان بين هذين الامتدادين او البعدين، لكن البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري هو الأكثر تأثيرا عليها، و هذا باعتبار ان امن الجزائر من امن مالي و النيجر و تشاد و حتى موريتانيا، و هذا راجع الى:

-التهديدات و المخاطر المنتشرة في هذه الدول الإفريقية المجاورة للحدود الجنوبية الجزائرية ، جعلت منها دائما في حالة استنفار و تأهب مستمرين.

-كذلك كشفت الأزمة في مالي و انفتاح الحدود البرية الجنوبية على مجموعة من التهديدات و التي يمكن لها ان توثر على امن الجزائر و على وحدتها الوطنية و سلامة ترابها، و هو كذلك بالنسبة لتواجد الحركة الوطنية لتحرير الازواد و الساعية إلى الانفصال حيث تضم في صفوفها الطوارق و العرب.... و بالتالي سيشكل تهديدا للجزائر إذا ما طالبت هذه الجماعة الانفصال عن شمال الجزائر و الانضمام إلى الكيان التي تسعى إلى إقامته الحركة الوطنية لتحرير الازواد.

-واجهت الجزائر و مازالت تواجه التهديد الإرهابي المتنامي أيضا في المنطقة حيث ظهرت نشاطات هذا التهديد من خلال الهجوم على منشاة عين اميناس الغازية، و كذلك اقتحام و اختطاف عدد من الدبلوماسيين الجزائريين من القنصلية في غاو و اغتيالهم، كل هذا كان نتيجة للتدخل العسكري الفرنسي.

كل هذا يحتم على الجزائر ضرورة التوجه لاحتواء هذه التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب من خلال توظيف المقاربة العسكرية و هي غير كافية للحد من هذه التهديدات و هو ما يستلزم من الجزائر تبني إستراتيجية شاملة تقوم على القراءة الجيدة و المتأنية لطبيعة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة و في مالي خاصة، إذا كان هناك مشاريع أو مبادرات أجنبية تعمل على حل الأزمة أو وضع و تبني استراتيجيات و مبادرات تقوم على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة و المحافظة عليها، حيث تراوحت المبادرات الدولية بين الحلول العسكرية و التي تجسدت في التدخل الفرنسي العسكري في مالي و الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم على ضرورة مكافحة الإرهاب مع تقديم الدعم اللوجستي أو المادي للجيش المالي، و بين الحلول الدبلوماسية التي تتبناها الجزائر و هذا وفقا لعقيدة أمنية تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع احترام الحدود و الوحدة الترابية، مع تبنيها لمقاربة ربط عنصر الأمن بضرورة تحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

و عليه تبقى المساعي الجزائرية لحل الأزمة في مالي و موقفها من إعلان قيام دولة ازوادية على حدودها الجنوبية، من المساعي المهمة أو المقاربات التي يجب الأخذ بها و تنفيذها على ارض الواقع باعتبار أن الجزائر قوة إقليمية و لها تجربة في ذلك، و هي من الفواعل المؤثرة في القضية و التي تسعى دوما الى

تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، أو من خلال لم شمل كل الحركات الانفصالية المسلحة و السياسية و حتى المصنفة ضمن خانة الإرهاب.

أما على المستوى النظري و المنهجي، و الذي سنحاول الإجابة على الفروض العلمية المطروحة في الدراسة من خلال:

1-لقد تبين من خلال ما تم طرحه ان التهميش الممارس من طرف الحكومة المركزية لتلك الأقاليم و كذا التقصير في أداء مهامها كسلطة مركزية اتجاه إقليم تابع لها اثر بشكل كبير على ظهور مثل تلك الحركات و النزعات الانفصالية، و هذا راجع إلى فقدان الثقة في تحقيق أهدافهم بالطريقة السلمية و بالتالي التوجه نحو المطالبة بالانفصال و إقامة دولة ازاودية مستقلة تضم جميع الأقاليم الأخرى.

2-ان حدة المخاطر و التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي أدى إلى تأزم الوضع الأمني و بدوره على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لدولة مالي، هذا ما جعل من الجزائر تعيد تحديد معالم أمنها القومي بما يتوافق مع استراتيجياتها و مساعيها الرامية إلى مكافحة مختلف أنواع الإجرام كالجريمة المنظمة و جماعات الإرهاب المنتشرة في المنطقة و هذا بسبب سوء و تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية في تلك الأقاليم. و بالتالي يمكن اعتبار أن الوضع الأمني و السياسي في مالي عامل تهديد للأمن القومي الجزائري و لاستقرار دول الجوار، حيث تشكل جل التهديدات الأمنية و المعطيات الجديدة في المنطقة تحديا و تهديدا لهما.

3-إن نشاط الحركات الانفصالية على الحدود الجنوبية الجزائرية كان له التأثير الكبير على الأمن القومي، باعتبار انه إذا تم الاعتراف بالمطالب الانفصالية لتلك الحركات –الحركة الوطنية لتحرير الازواد- سيكون له تأثير على استقرار و سلامة الوحدة الترابية للجزائر من خلال أن انفصال إقليم ازواد يمثل امتداد لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري، و أيضا نظرا لطبيعة تلك المناطق أدى إلى تسلل الجماعات الإرهابية إلى داخل حدود الجزائر، كما أن موجات اللاجئين من مالي و النيجر تضاعفتا و أصبح من الصعب السيطرة عليهم خاصة في ظل وجود نشاط مكثف لجماعات إجرامية تعمل في مجال تهريب و تجارة البشر و تجارة المخدرات و الاتجار بالأسلحة، إضافة إلى تهريب المواد الغذائية المختلفة، كلها كان لها اثر كبيرا على الجزائر و على حدودها الجنوبية او الغربية و الشرقية.

4-إن تصور الجزائر تجاه ما يحدث في مالي و الذي كان نتيجة نحو محاولة حل المشاكل المرتبطة بالتوترات الأمنية إلى القضاء على مسبباتها من الناحية الاقتصادية، و ذلك بالدفع بعجلة التنمية من طرق الحكومة المركزية في مالي في أقاليم شمالها. هذا بدوره سيعمل على الحيلولة دون عسكرة القضية و جعل المنطقة بؤرة أمنية تؤثر على كامل دول الجوار هذا التصور يخدم امن الجزائر و مصلحتها العليا دون المساس بمصلحة مالي أو دول منطقة الساحل الإفريقي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- إبراهيم علي حيدر، **أزمة الأقليات في الوطن العربي** ، دار الفكر المعاصر، ط1، 2002.

2- أبو المعالي محمود محمود، "**القاعدة و حلفاؤها في ازواد: -النشأة و أسرار التوسع**"، الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2014.

3- الباشا محجوب، **التنوع العرقي و السياسة الخارجية في السودان**، الخرطوم، مركز الدراسات الإستراتيجية،1998.

4-البحيري زكي، **مشكلة دارفور أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

5- التنبيكي، **الطوارق- عائدون لنثور-** ، منشورات منظمة تامانيوت.

6- السيد يوسف نصر ، **تاريخ غرب إفريقيا**، دار المعارف ط1، 1982.

7- النويني الحافظ ، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: الدولة الفاشلة –نموذج مالي-** "، سلسلة كتب المستقبل العربي للإعلام و تشكيل الرأي العام و صناعة القيم، مركز دراسات الوحدة العربية.

8-الرشدان علي السالم عبد الفتاح، **الأمن الخليجي مصادر التهديد و إستراتيجية الحماية**، بيروت، الدار العربية لعلوم ناشرون، ط.1، 2015.

9-السحاتي امراجع، **دراسات في الأمن القومي الليبي في الجانب السياسي و الاقتصادي**، من مكتبة النور.

10- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005.

11-بكر عبد الجواد، **منهج البحث المقارن، بحوث و دراسات**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2002.

12-بشير الطيب عبد الوهاب، **الأقليات العرقية و الدينية و دورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930-2007**، الخرطوم، مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2009.

13-بيليس جون، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في عولمة السياسة العالمية**، دبي: الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004.

14-توفيق محمد نرمين، **الحركات الإرهابية و مستقبل الأمن في القرن الإفريقي**، القاهرة، مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الإستراتيجية، 2019.

15- حتي يوسف ناصيف، **نظرية العلاقات الدولية**، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985.

16- حمدي عبد الرحمن حسن، **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

17- حمدي عبد الرحمن حسن، محمد عاشور مهدي، " **الإسلام في إفريقيا: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة".**

18- حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2001.

19- ديفدسون بازيل ، **إفريقيا القديمة تكتشف من جديد**، ترجمة (نبيل بدر و سعد زغلول)، القاهرة، الدار القومية للطباعة و النشر، 2001.

20- عباس علي مراد، **الأمن و الأمن القومي-مقاربات نظرية-**، الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع، ط.1، 2017.

21-عبد الغني عماد ، **سوسيولوجية الثقافة المفاهيم و الإشكاليات: من الحداثة إلى العولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2008.

22- عبد الله العمر فاروق عمر ، **دول القوة و دول الضعف**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005).

23- عبد المعطي زكي ، **الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 9فيفري2016.

24- عشقي أنور ماجد ، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة**، السعودية، جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية و القانونية، 2005.

25- عطية محمد عبد الرؤوف ، **التعليم و أزمة الهوية الثقافية**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2009.

26- علي سعيد إسماعيل، **الهوية و التعليم**، القاهرة: عالم الكتاب، 2005.

27- غير تيد روبرت ، **أقليات في خطر**، (ترجمة: مجدي عبد الحليم)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

28- سافلييف. ي، ج فاسلييف، ترجمة(أمين الشريف)، **موجز تاريخ إفريقيا**، فلسطين: مكتبة القدس، دار الطباعة الحديثة.

29-شنه أحمد، **العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2000.

30-قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث.

31- فرحاتي عمر، براهيمي مريم، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات و الأبعاد**، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، ط.1، 2017.

32- لخضاري منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات**، بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2015.

33- لاكوست ايف، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة زهيدة درويش جبور، أبوظبي، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، ط.1، 2006.

34- مجموعة باحثين، (تحرير حمدي حسن عبد الرحمن)، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، الدوحة، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1، 2015.

35- مجموعة باحثين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، الدوحة، قطر: منتدى العلاقات العربية الإفريقية، ط.1، 2014.

36- مصلوح كريم ، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004.

37- موردن ميشيل بينيون، **أمريكا المستبدة – الولايات المتحدة و سياسة السيطرة على العالم – العولمة**، (تر: حامد الفرزات)، ب.ب.ن، ب.د.ن،ب.س.ن، ب.ط.

38-مقلد إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية-دراسة تحليلية مقارنة-**، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط.1، 1987.

39- نصر الدين إبراهيم أحمد ، "**التنمية و الإصلاح السياسي و تعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في إفريقيا التحديات الراهنة و سبل مواجهة**، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جوان2005.

40- هاشم نعمة كاظم ، **الحكم و السياسة في إفريقيا**، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا،2004.

41- هنتغتون صموئيل، "**الثقافات و دورها المؤثر**"، في : لورانس هاريزون و صموئيل هنتغتون (محرران)، **الثقافات و قيم التقدم**، (ترجمة: شوقي هلال)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

42- واتس مايكل، فوستر جون بيلامي، "**إفريقيا و إمبراطورية البترول**"، (ترجمة: مازن الحسيني، ط.1 ،2007).

43- وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

44- يحي عبد العزيز ، **إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16م إلى 20م**، الجزائر: دار هومة للطبع و النشر، 2001.

ثانيا: المجلات و الدوريات و الجرائد:

1- إبراهيم سعد الدين، "**نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية**"، مجلة قضايا عربية، العدد6، (1976).

2- أبو الفضل محمد، "**الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي**"، السياسة الدولية، العدد 105، (1991).

3- أبو المعالي محمد محمود، "**القاعدة و حلفاؤها في الساحل و الصحراء**"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (افريل 2012).

4- أبو فرحة علي، " **التدخل العسكري في مالي..... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**"، قراءات افريقية، العدد16،(افريل- جوان2013).

5- أحميدة علي عبد اللطيف، "**غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل**"، (2014/03/12).

6-الحربي سليمان عبد الله، "**مفهوم الامن مستوياته و صيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (2008).

7- إدريس أحمد، "**الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي**"، -مجموعة الخبراء المغاربيين-، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، (سبتمبر 20111).

8- إسماعيل دنيا أمل، "**إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي**"، الحوار المتمدن، العدد3061، (2010/07/12).

9- إسماعيل. ج،" **الاتحاد الأفريقي يتبنى اتفاقيته لحماية اللاجئين و النازحين داخليا**"، الجيش، العدد 557، (ديسمبر 2009).

10- اشلحي محمد، "**الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى**"، مجلة الكترونية، الحوار المتمدن، العدد 1791، (أكتوبر 2007).

11- أكمير عبد الواحد، " **الربيع العربي و الهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط**"، (كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، الرباط).

12- **الانقلاب الفاشل ضد القذافي ليلة الفاتح من فبراير 1988**، مجلة الوطن العربي، العدد50.

13- التامبكتي، "**الطوارق و الدول المغاربية أية علاقة**"، جريدة امزاداي، المغرب، العدد 12.

14- الخضر كمال محمد جاه الله، "**مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية**"، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، (افريل -جوان2013).

15-دحة سليم، "**التوجهات الانفصالية في أوروبا: قراءة تحليلية وفق نظرية الانفصال**"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد11، العدد01،(افريل 2020).

16-علو احمد، **الأمن الاقتصادي و دوره في السياسات و الاستراتيجيات دراسات و اتجاهات**، مجلة الجيش، العدد392، (فيفري 2018).

17- الشيخ محمد عبد الحفيظ،" **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17فبراير في ليبيا**"، شؤون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة)، العدد160، (شتاء2014).

18- العلوي الحسين الشيخ، "**منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي**"، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، (2015/08/31).

19- العلوي الحسين الشيخ،" **تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات**"، مركز الجزيرة للدراسات، (أكتوبر 2014).

20- الكروي محمد صالح، "**مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (صيف2008).

21- المديني توفيق، "**هل تحولت إفريقيا إلى ميدان جديد لنشاط القاعدة**"، (4اوت2010).

22- المصري السفير بلال، "**قوة الساحل الخماسية ظهير للحملة الصليبية بالصحراء الكبرى**"، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2018).

23- المهدي سعد، "**قضية الطوارق في مالي**"، مجلة قراءات افريقية، العدد13، (جويلية – سبتمبر).

24- النويني حافظ، "**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة –نموذج مالي-**"، المستقبل العربي.

25- اميجن عبيد، **تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014.

26- أوناوهوا فريدوم، "**بوكوحرام و الإرهاب الانتحاري في نيجيريا... رغبة في الموت و رهبة منها**"، ترجمة(سيدي محمد بن محمد)، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (ديسمبر2012).

27- اونوها فريدوم، "**التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة**"، مركز الجزيرة للدراسات، (2013/02/13).

28- باسيل باسيل يوسف، "**سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان**" ، مجلة دراسات إستراتيجية، (مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية) ، العدد49، (2001).

29- بدون مؤلف (مع تحفظ عن ذكر اسمه)، "**الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها**"، منظمة فريدريش ايبرت، (2015).

30- بدون مؤلف ، " **قضية مالي..... و مستقبل المنطقة**"، قراءات افريقية، العدد16، (أفريل – جوان 2013).

31- بدون مؤلف، " **ندوة الجزائر الدولية ، دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية**"، مجلة الجيش، العدد579، (اكتوبر2011).

32- بدون مؤلف، "**أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال**"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/8).

33- بدون مؤلف، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**" قراءات إستراتيجية، الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام).

34- بدون مؤلف، "**إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة –ثمرة لرؤية مشتركة-**"، الجيش، العدد579، (أكتوبر2011).

35- بدون مؤلف، "**رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بمالي في إطار المشاورات بني دول الميدان، من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة**"، مجلة الجيش، العدد581، (ديسمبر 2011).

36- بدون مؤلف، "**قضية مالي.....و مستقبل المنطقة**"، مجلة قراءات افريقية، العدد16، (افريل-جوان 2013).

37- بسيكري السنوسي، "**ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا**" تقارير، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014).

38-بشيشة عبد الغني، "**لمواجهة التهديدات إعداد الدولة للدفاع**"، مجلة الجيش، العدد587، جوان 2012.

39- بن عنتر عبد النور، "**الأزمة الليبية: غياب جماعي و خلافات ثنائية...**"، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 6، (سبتمبر2011).

40- بن عنتر عبد النور، "**الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينيات**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد83.

41- بن عنتر عبد النور، "**عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية**"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (2018/05/02).

42- بن عياد سعيد،" **من يستفيد من ماذا؟.**"، الشعب، العدد15315، (أكتوبر 2010).

43- بوخرص أنور، " **الجزائر و الصراع في مالي**"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، (الشرق الأوسط، بيروت: برج العازارية، الطابق 5، 2012).

44- بوزيد أعمر، " **الجزائر في إستراتيجية الناتو الجديدة بحوض المتوسط**"، جريدة البيان، العدد51، (10-2005/12/16).

45- بوزيد أعمر،" **الساحل الأفريقي في عين الإعصار**"، مجلة الجيش، العدد 563، (افريل 2010).

46- بوسلان. م، " **مجموعة الثماني مدعوة لإسناد جهود إفريقيا**"، جريدة المساء، العدد4061، (الأحد 27 جوان 2010).

47- بومدين عربي، فوزية قاسي " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**"، دراسات المستقبل العربي،(ب.ب.ن، ب.د.ن، ب.س.ن).

48- جريبي رضوان، "**الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة لأجل تمتين التعاون الإقليمي**"، مجلة الجيش، العدد574، (ماي2011).

49- ح. سليمان ، " **القاعدة تعلن تصفية الرهينة الفرنسي و مصدر مالي يؤكد جيرمانو اعدم تحت أنظار ابوزيد**"، الخبر اليومي، العدد 6067، (2010/07/25).

50- حسين أحمد عبد الدايم محمد، " **تاريخ القضية الازوادية و تطورها**"، قراءات افريقية، العدد16، (ابريل –جوان2013).

51- حنفي علي خالد، "**جماعات العنف الليبية و الترانزيت الجهادي**"، السياسة الدولية، العدد198، (اكتوبر 2014).

52- دلول الطاهر، بوساحية السايح، "**السياسة الأمنية الجزائر في ضوء تجريم الفدية**"، (تبسة، جامعة العربي التبسي).

53- رأفت وحيد، "**القانون الدولي و حقوق الإنسان**"، المجلة المصرية لحقوق الإنسان، المجلد331، (1973).

54- ز. فتيحة، " **دول الساحل ضحية لثرواتها الباطنية اليورانيوم و البترول والذهب وراء الأطماع الغربية**"، الخبر الأسبوعي، (2010/08/9).

55- ساماكيه سيكوبا، (ترجمة: محمد بابا ولد أشفع)، " **الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 5 أفريل2012.

56- سامكيه تيكورا، (ترجمة: محمد بابا ولد اشفيع)، "**جيش الجمهورية المالية و أزمة الشمال...أسباب الهزيمة و تداعياتها**"، مركز الجزيرة للدراسات، (جويلية2012).

57- سعدي محمد، " **الهوية.... من الوحدة إلى التعدد**"، أفاق المستقبل، العدد07، (سبتمبر / أكتوبر 2010).

58- سيدي المختار ديالو محمد الصالح، "**الأبعاد التاريخية و الفكرية لازمة شمال مالي**"، قراءات افريقية، العدد16، (افريل –جوان 2013).

59- سيسي عبد الرحمن عبد الله ، " **الآثار الدينية و الاجتماعية للازمة في مالي**"، مجلة قراءات افريقية، العدد16، (ابريل- جوان 2013).

60- شبانة أيمن السيد، "**الصراعات الاثنية في إفريقيا الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة**"، قراءات افريقية، العدد6، (سبتمبر 2010).

61- شيخ العرب كمال الدين، "**التنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية**"، تقرير عن الجزيرة للدراسات، (فيفري2014).

62- صايج مصطفى،" **التسوية الدبلوماسية لازمة مالي و انعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (2014/12/02).

63- صلاح الدين رأفت، " **مأساة مالي.....صوملة جديدة**" ، المسلمون و العالم، جريدة البيان.

64- عبد الشافي عصام، **"التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"**، قراءات افريقية، العدد16، (افريل- جوان2013).

65- عبد العالي حور عبد العالي،" **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**"،أستاذ باحث (المملكة المغربية، ب،د،ن، ب،س،ن).

66- عبد العظيم خالد، "**الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال ازواد في مالي**"، السياسية الدولية، المجلد47، العدد189، (جويلية2012).

67- عبد الله مراد حسين سيد، " **مملكة صنغاي**"، قراءات افريقية، العدد13، (جويلية –سبتمبر 2012).

68- علي.ع، "**موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن يتغير**"، جريدة وقت الجزائر، العدد1291، (2013/04/02).

69- غربي محمد، حورية ساعو،**" موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 18، (جوان 2017).

70- غشة. م، " **الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب: منظمة الأمم المتحدة الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية مجلس"**، مجلة الجيش، العدد566، (سبتمبر 2010).

71- غشه مولود، " **التجارة غير الشرعية بالأسلحة –هيمنة سماسرة الموت-**، مجلة الجيش، العدد 547، (فيفري2009).

72- غمراسة بوعلام ، " **قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي**"، الشرق الأوسط، العدد 11216، (2009/08/13).

73- فيليون جان بيير، "**هل تصبح القاعدة افريقية في منطقة الساحل؟**"، برنامج كارينغي للشرق الأوسط، العدد112.

74- قدادرة عاطف، " **مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد**"، جريدة الخبر، (2012/03/22).

75- قدادرة عاطف، "**دعا دول المنطقة للتعاون و جدد رفض الجزائر لأي تدخل أجنبي : قايد صالح يدعو دول الساحل للإلتزام بمحاربة الإرهاب على أراضيها**"، جريدة الخبر، (2011/05/02).

76- قط سمير، " **إستراتيجية دول الميدان في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل**"، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل، العدد1، المجلد 1، (مارس2018).

77- قوبي. س ،**"العالم في مواجهة تجارة المخدرات، ما مصدر هذه الآفة.؟**، مجلة الجيش، العدد561، (افريل2010).

78- قوي بوحنية، "**الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، (2012/06/3).

79- كامل أنس مصطفى، **" الصراعات الاثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد**"، السياسة الدولية، العدد107، (جانفي1992).

80- كانتي مادي إبراهيم، "**الأزمة السياسية في مالي** "، قراءات افريقية، العدد 36، (القاهرة2012).

81- كواشي عتيقة، " **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد8، (جانفي2016).

82- كونتاو إبراهيم الشيخ، " **النزاع المسلح في مالي**"، قراءات افريقية، العدد 16، (افريل 2013).

83- لآخر ولفرام، **"الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء"**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، (سبتمبر2012).

84-مجدان محمد، **"التهديدات الأمنية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: منشورات المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد05، 2013.

85- مخلوف ساحل، "**دور الجزائر في بناء السلم و الأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية**"، أشغال الملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، (2016/01/12).

86- مساعيد، ص، " **الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**"، مجلة الجيش، العدد 561، (افريل2010).

87- مطاوع محمد، " **الاتحاد الأوربي و قضايا الهجرة – الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات".**

88- معريش رفيقة، **"حرب خفية في الساحل** "، الخبر الأسبوعي، (2010/08/09).

89- منشاوي إبراهيم، "**الصراع يحتدم: مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا**"، (المركز العربي للبحوث والدراسات)، 8يناير 2014.

90- منقور قويدر، " **تكثيف التعاون الدولي ضد تمويل الجماعات الإرهابية: رهان استراتيجي للدبلوماسية الجزائرية**"، (ب.ب.ن، ب.د.ن، ب.س.ن).

91- مهدي حبيب صالح ،" **دراسة في مفهوم الهوية**" (ب. ب.ن : مركز الدراسات الإقليمية، ب. س. ن)، دراسات إقليمية، العدد 5.

92- ناصر أحمد، " **بعد إجتماع ضم ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر و الجزائر: خطة من ستة بنود و 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل**"، جريدة الخبر، العدد5704، (21جوان 2009).

93- نيكلز، بنجامين، " **مالي و التداعيات الإقليمية**"، مركز كارينغي للدراسات ، (مارس2013).

94-نجم الدين عبد الحكيم، "**تمدد إرهابي الحركات المتطرفة في شرق و وسط إفريقيا**"، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد07، (فبراير 2015).

95- ولد إبراهيم الحاج، "**أزمة شمال مالي... انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**"، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري2012).

96-ولد سيدي أحمد، " **متمردو مالي يعلنون استقلال دولة ازواد**"، الحدث، (2012/04/7)، العدد5931.

97-بدون مؤلف، "**ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية**"، الجيش، العدد579، (أكتوبر2011).

ثالثا: القواميس و الموسوعات و التقارير:

1- الكيالي عبد الوهاب و آخرون، **الموسوعة السياسية** ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979).

2- موسوعة المقاتل، تاريخ الاطلاع (2018/05/13).

3-الحركة الانفصالية، معجم الانطولوجيا، فلسطين، جامعة بيزرت ،2018.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الدورة 35 لمجلس وزراء الداخلية العرب، (7-2018/03/8).

6- مالي، " **النظام السياسي**"، موسوعة المقاتل.

7- بدون مؤلف، " **جمهورية مالي**"، تقرير عن دولة مالي، (قامت بإعداده إدارة العلاقات الخارجية بالغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية).

08- جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360، تاريخ (12 مارس2011)، يتعلق بتداعيات الوضع في ليبيا و الموقف العربي.

09- بلفلاح يونس، "**المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون**"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2017/06/19).

10- بن عنتر عبد النور، " **التدخل الفرنسي في مالي: نظرة من الدخل الفرنسي الرسمي و الشعبي**"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2013/0/27).

11-باه عبد الله ممادو، "**آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي**"، تقرير عن الجزيرة للدراسات، (2012/08/29)، (2021/02/26).

12- انوهاو فريدوم، " **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة** "، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، (2013/02/13).

13-تقرير الامين العام عن الحالة في مالي، الامم المتحدة، مجلس الامن الدولي (2015/03/27)، تاريخ الاطلاع (2021/03/13).

رابعا: رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه:

1- أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010).

2- الأعور محمد البشير، **الانقسامات الاجتماعية و التنمية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول شرق افريقيا1990-2009** رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3، ماجستير دراسات سياسة مقارنة، 2010).

3- التوم شاع الدين النذير محمد، **الاثنية و التنمية السياسية- دراسة حالة السودان من 1990-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة 2006.

4-الشهراني أل عياش محمد سعيد، **اثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص في القيادة الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2006.

5- المعطي محمد يعقوب، **رهانات الأمن الإقليمي لمنطقة لمغرب العربي 2010/2000**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015).

6- بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013-2014).

7- بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات افريقية (جامعة الجزائر3، كلية العوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011).

8- بودرن زكرياء، **اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، رسالة ماجستير تخصص دراسات إستراتيجية (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2015).

9- بوزيد أعمر، **البعد المتوسطي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل غرب المتوسط نموذجا**،أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية (جامعة الجوائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية).

10- بوسكين سليم، " **تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014**،" رسالة ماجستير (بسكرة، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.

11- بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى**، ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001).

14- حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير(باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

15-خذر محمد، **النظام القانوني للدفاع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص قانون(الجزائر: كلية الحقوق، 2017).

16- ذيب منصور محمد، **مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة**، رسالة ماجستير دراسات دولية (فلسطين، جامعة بيرزت، كلية الدراسات العليا، 2011.

17- شليغم عبير، **التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات أمنية و إستراتيجية (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و لعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014).

18- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية – التحديات و الرهانات-**، رسالة ماجستير**(**جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010.

19- عبد العظيم أميرة محمد محمد، **الأمن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة –دراسة في مصادر التهديد و أساليب المواجهة بإقليمي شرق و جنوب القارة**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية قسم السياسة و الاقتصاد (جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الاقتصاد، 2015).

20- عشوي علي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998).

21- عموش عبد الحكيم، **تحليل ظاهرة نزاعات الأقليات: دراسة نموذج القضية الكردية**" رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994).

22- فرجاني هشام، **البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية1999 -2009**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009).

23-فرقاني فتيحة، **دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي و الإسلامي 1990-2007**، رسالة ماجستير تخصص تنظيم سياسي و إداري (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008).

24- قارة ليلى، **الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 963-2010**، رسالة ماجستير، تخصص دبلوماسية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011).

25- قط سمير، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017).

26- مرغني حيزوم بدر الدين، **حفظ الأمن من خلال ميثاق الأمم المتحدة**، ماجستير تخصص قانون دولي و علاقات دولية(جامعة الجزائر، بن عكنون، كلية الحقوق، 2010)

27- مسعودي خالد كريم بلقاسم، **سياسة فرنسا في دول الساحل**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، 1998).

28-منصوري سفيان، **آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة-1-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017.

29-مستاك محمد لمين يحي، **قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة من 2003-2015**، رسالة ماجستير، تخصص تنظيمات و علاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون و العلوم السياسية،2013.

30- موساوي عبد الحليم، **المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي بحقوق الإنسان**، ماجستير غير منشورة (تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق، 2008).

31-محمد إبراهيم عبد القادر، **التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2013).

خامسا: مواقع الكترونية:

1-انوزلا علي، " **استيقاظ النزعات الانفصالية**"، تاريخ النشر (2019/07/14)، تاريخ الاطلاع (2021/02/13)، **alaraby.co.uk/opinion**

2-**اتفاق السلام و المصالحة في مالي: التحديات و السيناريوهات المحتملة**، (2020/07/02)، تاريخ الاطلاع (2021/03/14)، ابو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، **www.epc.ae**

3-اتفاق السلام و الصلح في مالي في الجزائر، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، **www.photos.state.gov**

3-**ائتلاف منطقة الساحل الإفريقي**، الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا، موقع وزارة أوروبا و الشؤون الخارجية، (فبراير 2021)، تاريخ الاطلاع 2021/03/14)، **diplomatie.gouv.fr**

4-السيد نهال احمد،" **ترتيب الأوراق من جديد...هل تتغير السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن**"، مركز المسبار للدراسات و البحوث، تاريخ النشر (2021/02/22)، تاريخ الاطلاع (2021/03/17) **almesbar.com**

5-العتر حمد، "**أوروبا تتفتت 6 تحركات انفصالية تمزق القارة العجوز**"، تاريخ النشر (2020/10/28)، تاريخ الاطلاع (2020/11/17)، **saspost.com**

6-**الحركة الوطنية لتحرير الازواد، حركات و أحزاب**، تاريخ النشر (2015/02/23)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، **aljazeera.net**

7-**الساحل الإفريقي-مرآة تعكس تنوع القارة السمراء-**، الجزيرة، تاريخ النشر (2015/12/27)، تاريخ الاطلاع (2021/02/24)، **aljazeera.net**

8-أبو ضيف فاروق حسن، "**تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020**"، **موقع دراسات افريقية**، تاريخ النشر (20020/09/03)، تاريخ الاطلاع (2020/11/17).

9-بدون اسم، "**المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم**"، **العربية.نت**، (2013/03/21)، تاريخ الاطلاع (2018/07/19).

10-بدون مؤلف، "**الحركات الانفصالية حول العالم...أوروبا تواجه الخطر الأكبر**"، **انا برس** التركية، تاريخ النشر (2017/01/07)، تاريخ الاطلاع (2020/10/22)،

www.anapress.net

11-بيدكان نور الدين، " **دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المرتكزات و التحديات و الآفاق**"، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ النشر (2020/12/31)، تاريخ الاطلاع (2021/03/17)، **www.epc.ae**

12- برقوق امحند، " **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**" ،

berkouk.mahand.yolasite.com

13-بدون مؤلف، "**التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا**"، دنيا الوطن، تاريخ النشر (2014/09/23)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)، **alwatanvoic.com**

14- بلخيرات حسن،" **المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الأفريقي: تحليل لعوامل الاختلال**"، (2010/08/07)، تاريخ الاطلاع،

www.houcine. Maktoobblog.com

15-حمدي عبد الرحمن حسن، "**أولويات متراجعة : لماذا تقلص إدارة ترامب وجودها العسكري في الساحل الإفريقي**"، تاريخ النشر (2020/02/23)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)، **www.futureuae.com**

16-حركة الشباب المجاهدين، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)،

aljazeera.net

17-**جماعات إرهابية غيرت وجه إفريقيا في العقدين الأخيرين، جريدة الشرق الأوسط**، العدد 138، تاريخ النشر (2016/10/29)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26).

18-مكي حسن، " **أسباب و مفهوم النزاعات في أفريقيا** "، في:

Www .twtheag.com/VB/showthread.php! t=11717;(.09 / 08 / 2008.)

19-**الفريق أحمد قايد صالح في اجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، (2011/11/21)،**

www.mdn.dz

20-شبانة أيمن السيد، "**الصراعات الاثنية في إفريقيا، الخصائص و التداعيات و سبل المواجهة**"، مجمع الأفارقة، (6 مارس2014)، (تاريخ الاطلاع 08 /2015/03).

21-شفيق كريم، "**الحركات الجهادية في غرب الصحراء الكبرى: رمال العنف المتحركة**"، صحيفة الكترونية تصدر عن مركز دال للأبحاث و الإنتاج الإعلامي، تاريخ النشر (2020/05/18)، تاريخ الاطلاع (2021/02/26)، **hafryat.com**

22- الديلمي ياسين جبار، **الطوارق بين العروبة و الشتات الإفريقي**، من موقع مكتوب، (2015/04/10).

23- الواعر محمد الأمين، "**إقليم ازواد التاريخ و الموقع**"، (2015/10/05)،

www.essirage.net

24- ولد علال أحمد، "**ازواد منطقة مظلومة**"، (2015/10/05)،

www.elmohit.net/n/2704.htmt

25- ولد محمد المصطفى أحمد، "**حراك إقليم ازواد الجديد: عوامل النجاح و مزالق الفشل**"، موقع الأخبار، تاريخ الاطلاع (2015/10/05).

26-" **قيادات عسكرية تنشق عن حركة ازواد الإسلامية و تنضم للحركة الوطنية** "، موقع: صحراء ميديا، (2018/04/21).

27- ولد محمد المصطفى أحمد، "**حراك إقليم ازواد الجديد: عوامل النجاح و مزالق الفشل**"،

www.alakhbar.FCA.FC.F.F.html.info

28- بومدين عربي، "**أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية**"، تاريخ الاطلاع، (2017/06/19)

www.alhiwar.org

29- عبد العال علي، "**خريطة معلوماتية للجماعات الإسلامية في مالي**"، تاريخ الاطلاع(2017/07/13)، **تاريخ نشر المقالة (2013/01/14)**،

www.azzaman.com

30-الحافظ العابد محمد، "**صراع الإرادات في ازواد و مخاطر الصوملة**" موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع، (2016/07/27).

31- محمود أحمد إبراهيم، "**افريكوم و تحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا**"،

www.SIS.gov.eg

32- بوعودة محمد، "**خريطة القبائل: من مع القذافي و من ضده**"،

www.english.al-akbar.com

33-"**الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة في حوار غدامس**"، العرب، 2014/12/08، تاريخ الاطلاع (أكتوبر 2017).

34-" **ليبيا: هدوء غير مستقر في سبها بعد الاشتباكات**"، شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، 14ماي2012

35-برقوق أمحند،" **فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل الأفريقي**"، (2010/07/26)

www.Sawt alahrar.net/online/modules.php? name=news&file =aricle &sid=17930.

36- جيوديشيللي آنا،" **فرنسا و القاعدة بالساحل**"،

www . aljeziera.net

37- بودالي ليان كينيدي، " **شمال إفريقيا: مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**"، في

Www.Docstoc.com/docs/us-ct-in-Sahel-Arabic-update . PDF, p01.[1])

38- باشوش نوارة، " **منسق مكافحة الإرهاب بالإدارة الأمريكية دانيال بنجامين :واشنطن لا تفكر في إقامة قاعدة عسكرية في المنطقة**"، (2010/07/26)،

Www .echouroukonline.com/ara/national/56078.html.

39- عبد الحي وليد، " **الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية**"، في:

www.altsamoh.net/article.asp?id=44

40-قوي بوحنية، "**دبلوماسية اقتصادية رخوة و تهديدات امنية متزايدة**"، الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر (2015/12/22)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15)،
www.aljazeera.ne

41-عسكر احمد، "**السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن...حدود التغيير المحتملة**"، مركز تريندز للبحوث و الاستشارات، تاريخ النشر (2021/01/20)، تاريخ الاطلاع (2021/03/15).

42-نجم فرج، "القبيلة في ليبيا"، الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر (2011/03/03)، تاريخ الاطلاع (2021/03/03)، **aljazeera.net**

43-عبد المجيد ريم، "أصداء كاتالونيا حمى الحركات الانفصالية في أوروبا"، تاريخ النشر (2017/10/29)، تاريخ الاطلاع (2020/10/28)، **acrseg.org**

44-كيوان مأمون، "**النموذج الأمريكي للنزاعات و الحركات الانفصالية هل بدأ العد العكسي لنهاية الدولة الفيدرالية**"، السنة 16، العدد181، (جانفي 2017)، **tajamoo.com**

45-مشعلة فاطمة، "**مفهوم دول الساحل الإفريقي**"، تاريخ النشر (2019/06/23)، تاريخ الاطلاع (2020/11/14)، **www.mawdoo3.com**

46-سعيد كرم، "**التحركات الانفصالية في العالم-نموذج كاتالونيا** -"، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر (2015/12/30)، تاريخ الاطلاع (2019/07/14)، **www.siyassa.org**

47-خالد محمد، "**الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من رسم الخرائط**"، تاريخ النشر (2017/10/08)، تاريخ الاطلاع (2019/07/14)، **www.albayan.ae**

48-قمة مجموعة الساحل: دعوة لدعم التنمية بهدف محاربة الإرهاب و تشاد تنشر 1200 جندي في المثلث الحدودي، تاريخ النشر (2021/02/16)، تاريخ الاطلاع (2021/03/13)، **france24.com**

49-مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي، عبد القادر مساهل، تصريح لجريدة البلاد، (2012/12/05)، (2013/05)، **www.elbilad.net**

50-لومبارديا و فينتو الايطاليان على خطى الانفصال، تاريخ النشر (2017/10/25)، تاريخ الاطلاع (2021/02/24)، الجزيرة نت، **www.aljazeera.net**

51-كورسيكا ليست كاتالونيا، خبر و تحليل إذاعة مونت كارلو الدولية، (2021/03/13).

52-فالس يرفض أي مطلب انفصالي لجزيرة كورسيكا عن الجمهورية الفرنسية، (2015/12/30)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، **France24.com**

53-كورسيكا و حدود النزعة الانفصالية، جريدة الاتصال، الإمارات، تاريخ انشر (2017/12/21)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، **alittihaad.net**

54-حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، الجزيرة نت، تاريخ النشر (2015/09/03)، تاريخ الاطلاع (2021/02/23)، **aljazeera.net**

55-رادول ريمي، "**الساحل الإفريقي بين السيول و الجفاف المزمن**"، (2019/09/22)، تاريخ الاطلاع (2021/02/25)، **www.orientxxi.info**

سادسا: الندوات و الأبحاث:

1- الأطرش احمد علي، "**المشهد السياسي و الأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية**"، (ورقة مقدمة في ندوة عقدت في 2015/06/13 عن الانقسام السياسي في ليبيا من طرف المنظمة الليبية للسياسيات و الاستراتيجيات بالاشتراك مع المركز الليبي للبحوث و التنمية.

2- بقدي فاطمة، "**المسألة الطوراقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل**"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي" (قالمة، جامعة 8ماي 1945، نوفمبر2013).

3- حمشي محمد، "**اثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل : نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا**"، مداخلة في يوم دراسي حول الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط و في منطقة الساحل الإفريقي(جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات و البحوث الدولية، و المعهد الدنماركي للدراسات الدولية)، (فيفري2014).

4-جيروم كوينانا، "**تبذ المتمردين: الأبعاد المحلية و الإقليمية للتقارب بين تشاد و السودان**"، ورقة عمل للتقييم الأساسي للأمن البشري لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، (جينف، سويسرا، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية، ط.1، مارس 2011).

5- شرقية إبراهيم، "**إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية-دراسة تحليلية-**"، معهد بروكنغز الدوحة، (2013).

6- شفيتس. كريستوفر.س، جيفري مارتيني، ""**ليبيا بعد القذافي: عبر و تداعيات المستقبل**"، مؤسسة راند كوروبريشن، حضر هذا البحث لمصلحة مؤسسة سميث ريتشاردسون، 2014

7- صايج مصطفى، "**بناء المنظومة الأمنية و العسكرية في ليبيا: الواقع و التحديات**"، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى تحت عنوان: مالي- ليبيا: مبادرات السلام و الخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، (2016/01/12).

8- كربوسة عمراني، زروال سهام، " **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي و تهديدات القاعدة في المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي"**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، بجامعة 8ماي 1945، جامعة قالمة، (نوفمبر 2013).

9- لخضاري منصور،" **تعقيدات الأزمة الليبية-المالية و انعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"**، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى: مالي –ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي آفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟، (وزارة الدفاع الجزائرية، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية، 2016/01/12).

10- مجموعة باحثين، "**الأزمة الليبية إلى أين؟**"، فريق الأزمات العربي، (الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد13، مارس2017).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 les livres :

1- Bondali- Liann Kennedy , ‘’**Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy across Africa’s Sahel Region** ‘’, RAND corporation , November 2009.
2- Burgat François,’’ **L’islamisme à Lheure d’ Al-Qaïda : Réislamisation, Modernisation, Radicalisation** ‘’, Paris ; Editions la Découverte, 2005.
3- Diop Djibril, ‘’ **l’Afrique dans la Politique de la Nouvelle Administration Américaine : Rupture ou Continuité** ? ‘’,(Cérium, université de Montréal, Québec, 2007).
4- Lebœuf Aline; Héline Quénot-Suarez;’’ **La Politique africaine de la France sous François Hollande ; Renouvellement et Impensé Stratégique ; Programme Afrique Subsaharienne** ‘’(Paris : IFRI ;Institut Français des Relations Internationales).
5- Notin Jean-Christophe ; **La Guerre de la France au Mali :Notre Mission était claire :aller très vite et détruire les Terroristes** ;(Paris : éditions Tallandier ; 2014).
6 -Botha Pierre; **’’United States Counter-Terrorism Programmes in Africa An Overview** ;’’(South Africa; the African centre for the constructive Resolution of Disputes (ACCORD.) 2004.

2-Revues et Périodiques :

1- Azam Jean- Paul;‘‘ **Looting and Conflict Between Ethno Regional Groups: lessons for formation in Africa’’;** Journal of Conflict Resolution; (2002).

2- Gilles Favarel-Garrigues ;**’’La Criminalité Organisée Transnational : un Concept En Terrer** !’’ ; L’économie Politique ; N15 ; 2002.

3- International crisis group, ‘**’Islamist terrorism in the Sahel: Fact or fiction**? ‘African Report, N°92, (31 /03/2005).
4- international Monetary Fund : ‘**’Niger :2011’’** Article IV Consulation, (Washington,D.C.12/2011).
5- Kohnert Dirk ;**’’Migration to Europe : Obscured Responsibilities and Common Misconception**’’; GIGA German institute of Global and Area Studies; Germany;2007.
6- Pondi Jean Emanuel, **’’La Coopération Franco –Afrique vue d’Afrique’’**, Revue Internationale Stratégique**,** N° 45, 2002.
7-Ligot ;M ;’’ **La coopération militaire dans les accords passés entre la France et les Etats-Africains et Malgache’’**, L’Expression Française, dans : RJPOM,(Octobre1963) .

4- Rapports :

1- Isike Christopher (Eds), ‘’ **The United States Africa Command: Enhancing American Security or Fostering African Development**? ‘’, African Security review, (17 – 01 – 2008).

2-Union Africaine, Seconde Réunion Intergouvermentale de Haut Niveau sur la Prévention et la. Lutte Contre le Terrorisme en Afrique, 13-14 /10/2004, Alger, Algérie,

5-Sites internet:

1- Www. Collectif – TFE. Cedetin .Org (février ; 2003).
2- Conflit Malien de 2012-2013 ;in fr.wikipedia.org/wiki/conflit-malien-de-2012-2013 ;(21/04/2018).
3- Dumont Gérard François; ‘’ **La Géopolitique Des Populations du Sahel**’’ ;(07/04/2010) en www.diploweb.com/la-géopolitique-des-populations-du.html.
4- Toby Archer, & Tihomir Popovic, ‘’ **the Trans –Saharian Counter Terrorism Initiative: the US war on Terrorism in North West Africa** ‘’, www. UPI – fiia. Fi, (Report 2007).
5- www.eucom. Mil / Arabic / opération _ and _ initiative _ ARA. Asp, (08 /JUIN /2006)
- www.middleeastdesk.org.

7-world economic outlook(October 2020);15 indicators;1980-2025.

8-analyse Rapide des Impacts Socio-économiques du Covid 19 au Mali; Nation Unies Mali (21/05/2020).

9-Ahmed Ouyahia; au quotidienle monde: l’algérie n’acceptera jamais une remise en cause de l’ intégrité territorial du Mali; publie le (07/04/2012); el moudjahid.com;(04/05/2013).

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....2.

الفصل الأول: الحركات الانفصالية و الأمن القومي كمحددين للتحليل في العلاقات الدولية.....14.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للحركات الانفصالية.....15.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الانفصالية و المفاهيم المرتبطة بها.....15.

الفرع الأول:تعريف الحركات الانفصالية.....15.

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالانفصالية و بالحركات الانفصالية.....21.

الفرع الثالث: دوافع و مطالب الحركات الانفصالية و أسباب ظهورها.....34.

المطلب الثاني: الطروحات الفكرية و النظرية حول الحركات الانفصالية.....36.

الفرع الأول: الأفكار الأساسية المفسرة لنظرية الانفصال**.....**36.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للانفصالية.....38.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن و المفاهيم المتداخلة معه أبعاده و مستوياته.....48.

المطلب الأول: تعريف الأمن و المفاهيم المتداخلة معه.....48.

الفرع الأول: مفاهيم حول الأمن.....48.

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة معه.....49.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن و مستوياته.....52.

الفرع الأول: أبعاد الأمن.....52.

الفرع الثاني: مستويات الأمن.....55.

المبحث الثالث: نماذج عن الحركات الانفصالية في العالم.....65.

المطلب الأول: الحركات الانفصالية في القارة الأوروبية.....65.

الفرع الأول: التوجهات الانفصالية في أوروبا الشرقية.....65.

الفرع الثاني: النزعة الانفصالية في غرب أوروبا.....67.

المطلب الثاني: النزعات الانفصالية في الأمريكيتين.....71.

الفرع الأول: الحركات الانفصالية في أمريكا الجنوبية.....71.

الفرع الثاني: في أمريكا الشمالية.....72.

الفصل الثاني: طبيعة الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي.....78.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....78.

المطلب الأول: موقع الساحل الأفريقي في الخريطة الجيوبوليتكية**.....78.**

الفرع الاول: الجغرافيا -الموقع و التسمية-.....78.

المطلب الثاني: جيوبوليتكية شعوب الساحل الإفريقي**.....83.**

الفرع الأول: البناء الاجتماعي في الساحل الأفريقي.....83.

الفرع الثاني: التعدد الاثني و الديني في دول الساحل الأفريقي.....85.

الفرع الثالث: الإشكال اللغوي في منطقة الساحل الأفريقي أو غياب هوية لغوية مشتركة في الساحل الأفريقي.....89.

المطلب الثالث: مكانة دول الساحل في خريطة الطاقة العالمية.....90.

الفرع الأول: الإمكانات الطاقوية و المعدنية لدول الساحل الإفريقي.....90.

الفرع الثاني: الضغط المناخي في منطقة الساحل الأفريقي.....94.

المبحث الثاني: نشأة الحركات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي.....97.

المطلب الأول: تاريخ الحركات الانفصالية في الساحل الإفريقي.....97.

المطلب الثاني: خريطة التنظيمات الانفصالية و الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.....98.

الفرع الأول: التنظيمات الانفصالية في دول الساحل الإفريقي.....98.

الفرع الثاني: الخريطة السياسية للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.....110.

المبحث الثالث: الحركة الوطنية لتحرير الازواد كحركة انفصالية في جمهورية مالي**.....114.**

المطلب الأول: تاريخ نضال إقليم الازواد من أجل قضية الانفصال.....115.

الفرع الأول**:**إقليم ازواد من التمرد إلى الثورة.....115.

الفرع الثاني**:** نشأة الحركة الوطنية لتحرير الازواد.....122.

المطلب الثاني:علاقة الحركة الوطنية لتحرير الازواد بالتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي.....127.

الفرع الأول: القاعدة في المغرب الإسلامي في إقليم الازواد و بداية الانتشار.....128.

الفرع الثاني: حركة بوكوحرام في نيجيريا**.....133.**

الفرع الثالث: حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا.....135.
الفرع الرابع: جماعة أنصار الدين-طالبان ازواد-.....136.
الفصل الثالث: الأبنية السياسية و الاقتصادية و الانثربولوجية في جمهورية مالي.....142.
المبحث الأول:السيرورة التاريخية و السياسية في دولة مالي.....143.
المطلب الأول: البناء التاريخي و السياسي في دولة مالي.....143.
الفرع الأول: واقع دولة في جمهورية مالي.....143.
الفرع الثاني: أزمة بناء الدولة القومية في مالي.....146.
المطلب الثاني:بنية النظام الاقتصادي في جمهورية مالي.....151.
الفرع الأول: المقومات الاقتصادية في مالي.....152.
المطلب الثالث: مسألة الاثنية و الدين في جمهورية مالي.....157.
الفرع الأول: الاثنية كمحدد جيوسياسي في مالي.....157.
الفرع الثاني: الدين الإسلامي في جمهورية مالي.....165.
المبحث الثاني: التحولات السياسية و الأمنية في مالي.....169.
المطلب الأول: محطات تاريخية في النزاع في جمهورية مالي.....169.
الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي.....173.
الفرع الثاني: مرحلة الاستعمار.....173.
الفرع الثالث: مرحلة الاستقلال.....174.
المطلب الثاني: خلفيات النزاع في مالي.....175.
الفرع الأول: الخلفية الاجتماعية و التاريخية للنزاع في مالي.....175.
الفرع الثاني: الخلفية الاقتصادية للنزاع.....176.
الفرع الثالث: الخلفية السياسية و الأمنية للأزمة في مالي.....177.
المطلب الثالث: تطور النزاع في مالي، الفاعلون، الأسباب الداخلية و الدوافع الخارجية.....178.
الفرع الأول: أزمة شمال مالي، و عودة النمط الانقلابي بعد 2012.....178.
الفرع الثاني: الفاعلون الرئيسيون في التمرد الطارقي في مالي.....183.
الفرع الثالث: الأسباب الداخلية و الدوافع الخارجية للنزاع في مالي.....186.

المبحث الثالث: التغلغل الليبي في منطقة الساحل الإفريقي و دورها في إقامة دولة ازوادية**.....** 193**.**
المطلب الأول: التدخل الليبي في منطقة الساحل الإفريقي-أبعاده و مرتكزاته-.....194.
المطلب الثاني: الدور الليبي في قضية الطوارق.....195.
الفصل الرابع: انعكاسات و تأثيرات بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري.....199.
المبحث الأول: الأمن القومي الجزائري.....200.
المطلب الأول: مرتكزات و امتدادات الأمن القومي الجزائري.....200.
الفرع الأول: مرتكزات الأمن القومي الجزائري.....200.
الفرع الثاني: الامتدادات الجيوبوليتكية للأمن القومي الجزائري.....203.
المبحث الثاني: التهديدات و المخاطر الكامنة في الساحل الإفريقي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري.....209.
المطلب الأول:التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي.....209.
الفرع الأول: الإرهاب.....210.
الفرع الثاني:الجريمة المنظمة و التهريب.....212.
الفرع الثالث: الهجرة السرية في الساحل الإفريقي: الطريق الجديد من جنوب الصحراء إلى شمال أفريقيا و أوروبا.....220.
المطلب الثاني: أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الجزائر.....228.
الفرع الأول: تهديد أزمة الطوارق.....228.
الفرع الثاني: الأزمات الداخلية كمهدد للأمن القومي الجزائري.....229.
الفرع الثالث:الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي.....233.
المبحث الثالث: تداعيات بروز الحركات الانفصالية و الأزمة في شمال مالي على الأمن القومي الجزائري.....238.
المطلب الأول: تأثير بروز الحركات الانفصالية في مالي على الأمن القومي الجزائري.....240.
المطلب الثاني: تأثير الأزمة السياسية في مالي على الآمن القومي الجزائري.....244.
الفرع الأول: على المستوى الداخلي.....244.
الفرع الثاني: على دول الجوار.....244.
الفرع الثالث: على المستوى الدولي.....246.

الفصل الخامس: السياسة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من دول الساحل الإفريقي ومنع التدخلات الأجنبية.....249.

المبحث الأول: المساعي الجزائرية بين حل الأزمة السياسية في مالي و التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.....250.

المطلب الأول:المقاربة الجزائرية لحل أزمة الطوارق في الساحل الإفريقي –مالي-.....250.

الفرع الأول: التعامل الجزائري مع قضية الطوارق في دول الساحل الإفريقي.....250.

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية لحل أزمة شمال مالي قبل 2012.....253.

الفرع الثالث: الوساطة الجزائرية بعد 2012.....263.

المطلب الثاني: تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون و العمل الإقليمي الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية.....271.

الفرع الأول: مكافحة الإرهاب و تجفيف مصادر تمويله.....272.

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.....278.

الفرع الثالث: المقاربة الجزائرية الإنسانية في الساحل الإفريقي ربط الأمن بالتنمية.....291.

المبحث الثاني: استراتيجيات القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية.....295.

المطلب الأول: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي بين الاستمرارية و القطيعة.....295.

الفرع الأول: أبعاد الاهتمام الفرنسي بدول الساحل الإفريقي.....296.

الفرع الثاني: نشاط فرنسا في الساحل الإفريقي.....298.

الفرع الثالث: مقاربة الرئيس" ايمانويل ماكرون" في إفريقيا و الساحل الإفريقي.....300.

المطلب الثاني:سياقات و تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي.....307.

الفرع الأول: سياق التدخل العسكري في مالي.....308.

الفرع الثاني: موقف الحركات المتمردة و دول الجوار و الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.....319.

الفرع الثالث: تداعيات التدخل العسكري الفرنسي على منطقة الساحل الإفريقي- دول الجوار الإقليمي-.....325.

المطلب الثالث: السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي.....329.
الفرع الأول: المبادرات و المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.....329.
الفرع الثاني: معادلة مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي.....333.
الفرع الثالث: سياسة الأمريكية بعد 2010 في إفريقيا و الساحل الإفريقي.....342.
الفرع الرابع: الموقف الأمريكي من الأزمة في مالي و دورها في حل الأزمة.....353.
المبحث الثالث: تصور مستقبلي لتصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.....356.
المطلب الأول: سيناريو تأزم الوضع و تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.....357.
المطلب الثاني: سيناريو تحسن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي تناقص حجم التهديدات الأمنية من خلال تبني الجزائر لمقاربات و لدبلوماسية تعمل على تخفيف حدة هذه التهديدات و تأثيراتها على الأمن القومي.....362.
المطلب الثالث: سيناريو نحو استمرار حدوث تحولات و تغيرات جذرية كارثية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي نسف كل المبادرات و الاتفاقيات التي طرحت من قبل الجزائر و الفاعلين الدوليين و بالتالي تصبح كلها غير صالحة لتطبيقها على ارض الواقع و هو ما يؤثر على الأمن الجزائر و استقرار المنطقة، و هو ما يصعب من مهام الجزائر.....366.
الخاتمة .....370.
فهرس الخرائط و الجداول.....376.
قائمة المراجع.....379.
قائمة المحتويات.....408.
ملخص بالعربية 415
ملخص بالانجليزية.....417

قائمة الخرائط و الجداول

1- الخرائط:

- الخريطة رقم 01 تمثل الموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي.....79.
- الخريطة رقم02 تمثل أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و المغرب العربي.....111.
- الخريطة رقم 03 تمثل: الموقع الجغرافي لأرض ازواد.....116.
- الشكل رقم 04 تمثل شعار الحركة الوطنية لتحرير الازواد في مالي.....123.
- الخريطة رقم 05 تمثل انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بمنطقة الساحل الأفريقي .....132.
- الخريطة رقم 06 تمثل توسع إمبراطورية مالي.....144.
- الخريطة رقم07: تمثل توزيع الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.....**159.**
- الخريطة رقم 08: **تمثل** المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية- ما يعرف بتوحيد الأقاليم الصحراوية**.....170.**
-الخريطة رقم09 تمثل مجموعة المساعدات الدولية لفرنسا في العملية العسكرية في مالي.....310.
- الخريطة رقم10: تمثل صورة توضيحية لقوات التحالف التي شاركت في التدخل العسكري الفرنسي.....314.
- الخريطة رقم 11 : توضح العملية الفرنسية " برخان" في الساحل الإفريقي.....316.
- الخريطة رقم 12: تمثل مهمة فرنسا العسكرية في إفريقيا –الساحل الإفريقي- .....317.
- الخريطة رقم 13: تمثل أهم البرامج و الاتفاقيات الأمنية و العسكرية الأمريكية مع الدول الإفريقية.....334.

2-الجداول:

-الجدول رقم 01 : إجمالي الناتج المحلي: طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ما بين عام 2011-2018: مقوما بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية- مليار دولار- .....152.

- الجدول رقم 02: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد و المتوقع على أساس أسعار الصرف الرسمية و ليس على أساس تعادل القوة الشرائية وحسب تقديرات 2020-2021:.....153.

-الجدول رقم 03: يمثل الناتج المحلي الإجمالي على تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد –بالدولار الأمريكي-.....153.

- الجدول رقم 04 يمثل الصادرات و الواردات لدولة مالي.....153.

- الجدول رقم 05: يمثل مؤشرات اقتصادية لدولة مالي 2019.....154.

-الجدول رقم06: يمثل إحصائيات اقتصادية لعام2019.....155.

-الجدول رقم 07: يمثل تقديرات اقتصادية لعام 2020.....156.

-مخطط رقم 08: يمثل المعدل النسبي لمصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية.....220.

- الجدول رقم 08 يوضح المساعدات الدولية التي تم تقديمها من إنجاح العملية العسكرية الفرنسية في مالي.....311.

-الجدول رقم 09 يمثل المساهمات لكل من الدول و المنظمات الدولية في العلمية العسكرية الفرنسية في مالي.....312.

-الشكل رقم 10: يوضح الإنفاق المالي الأمريكي على البرامج العسكرية في أفريقيا.....341.

المخلص:

تحاول الأطروحة الإحاطة بموضوع بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعيات ذلك على الأمن القومي الجزائري، خاصة بعد الأزمة الأخيرة في مالي لعام 2012 و التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية لتحرير الازواد كحركة انفصالية تطالب بإقامة دولة ازاوية تضم كل الأقاليم في المنطقة، وذلك نظرا لما كانت تعانيه تلك الجماعات من تهميش و حرمان و ظلم في إقليم شمال مالي و باقي دول الساحل الإفريقي.

و سعيا منا لدراسة مختلف متغيرات الموضوع تطرقنا إلى مفهوم الأمن و الذي يطرح نفسه كمتغير مهم في الدراسة، من خلال إبراز أبعاده و مستوياته في الدراسة و ربطها مع الجزائر و كذا علاقته بالنزعات الانفصالية حول العالم و بطبيعة الحال منطقة الساحل الإفريقي موضوع دراستنا. و التي تتميز بعناصر و متغيرات كثيرة كالموقع الجغرافي و التعدد الاثني و العرقي و البناء الاجتماعي المعقد، إضافة إلى تنامي التهديدات الأمنية في العقود الأخيرة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و هو ما يجعل المنطقة منكشفة امنيا لمثل هذه التهديدات، زيادة على ذلك المشاكل الاقتصادية و السياسية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي كالانقلابات العسكرية و العجز الاقتصادي و هو ما يؤدي في الأخير إلى ضعف في أداء الدولة.

و نتيجة لتأزم الأوضاع و تعقدها، تبرز الجزائر كفاعل إقليمي مهم و مؤثر في ما يحدث على أطراف حدودها الجنوبية، و هو ما جعلها تتبنى مساعي و مقاربات دبلوماسية تراوحت بين ضرورة الحل السلمي و التواجد العسكري للجيش الجزائري على مستوى الحدود مع هذه الدول، و كذلك مرافعاتها بأحقية و شرعية المطالب التي ينادي بها سكان هذه الأقاليم من تنمية و تكافؤ للفرص، كل هذا من اجل احتواء الوضع المعقد و التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب و التي كان لها تأثير واضح للأمن القومي الجزائري، و أيضا لمنع التدخلات الأجنبية مع محاولة التنسيق مع القوى الأجنبية كالتدخل الفرنسي و التعاون الأمني الأمريكي و هذا للحيلولة دون تفاقم الأوضاع في المنطقة و لدرء كل مسببات هذه التهديدات.

Le résumé :

La thèse aborde la question de l'apparition des mouvements sécessionnistes dans la région du sahel ; et ses répercussions sur la sécurité nationale de l'Algérie ; notamment après la crise de 2012 au mali.

Cette dernière a causé de paraitre le mouvement national de libération de l'Azawad en tant que mouvement séparatiste revendiquant d'établir un état indépendant au nord du mali.

Cette situation est à cause de l'oppression et la privation dans lesquelles les populations de ces territoires ont vécues sous le gouvernement.

En tentant d'étudier les différentes variables de ce théme ; le concept de « la sécurité » a été discuté comme une variable importante dans cette étude en mettant en lumière ses dimensions et ses niveaux au thème et liant ça à l'Algérie ; et ses relations aussi avec les tendances sécessionnistes dans le monde entier en général ; et en particulier au sahel.

Cette région est caractérisée par sa position géographique ; sa variété ethnique et raciale et par sa structure sociale compliquée.

Par ailleurs ; l'augmentation des menaces sécuritaires durant la dernière décennie ; comme : le terrorisme ; le crime organisé et la migration clandestine.

Tous ces facteurs ; rendent la région précaire en fonction de la sécurité par ces menaces.

De plus. Des problèmes politiques et économiques comme : les coups d'états et le déficit économique ont fait fragiliser.

En conséquence de cette complication de ces situations ; l'Algérie se présente comme un acteur d'influence principal dans la région concernant ce qui se passe prés de ses frontières.

Abstract :
The thesis debates the subject of prominence of secessionist movements in sahel rgion ; and their repercussions on the national security of Algeria, especially after the last crisis of 2012 in Mali ; which caused to apperance of the national movement for the liberation of Azawad as a separatist movement demanding to found an independent state in North of mali
This situation is due to the oppression and privation that people in these territories were exposed by the government.

In an attempt to study all various variables of the subject ; it been discussed the concept security as a main variable in the highlighting its dimensions and levels in the subject ; as well as link it with algeria ; and its connection to secessionist tendencies in the world ; and precisely in the sahel region.

The region is characterized by its special geographic location ; ethnic and racial variety and the complicated social structure.
In addition to that ; increasing of security threats during the last decade ; for instance : terrorism ; organized crime and illegal immigration.
All of these ; makes the region uncovered in terms of security of these threats.
Moreover ; political and economic problems such as : military coups and economic deficit causing to weakness of the state.

As a result of complication of these situations ; algeria highlights as a mainregional influencer actor regarding to what happens in its borders. That made it to adopt initiatives and diplomatic approaches between the pacific solution and the military existence of its troops in the southern borders near sahel region.With emphasizing of right and legitimacy of demands ‘people in north of mali ; those demands related to development and equality of opportunities.

All of that to contain the complicated situation and fighting security threats menaced the national security of algeria and to fordid the foreign interventions ; by coordinating with the foreign powers like :the franch intervention and the american security collaboration to stand in fornt of increasing these threats in the region